

المجلة المصرية للدراسات العلمية والاجتماعية

مبادئ الفكر في الإدارة الحديثة
وفنائه الاجتماعية الحديثة
نظام ١٩٨٦ - ١٩٨٧

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور
أحمد محمد مصطفى

الأستاذ الدكتور
أحمد محمد مصطفى

المجلد الثاني عشر

الطبعة الأولى
١٩٨٧ - ١٩٨٦

دار النشر: دار الفكر العربي
٧٥١١٣



الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكمات الإدارية العليا

وفتاوى الجمعية العمومية

منذ عام ١٩٤٦ - وحتى عام ١٩٨٥

تحت إشراف

الأستاذ حسن الفكهاني
المهام أستاذ محكمة النقض

الدكتور نعيم عطية
نائب رئيس مجلس الدولة

الجزء الثالث عشر

الطبعة الأولى

١٩٨٧ - ١٩٨٦

إصدار: الدار العربية للموسوعات

القاهرة، شارع مكي، ص.ب. ٥٤٣ - ت. ٧٥٦٦٣٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ أَعْمَلُوا

فَنَسِيرِي اللَّهِ عَمَلَكُمْ

وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمَ

تقديم

الدار العربية للموسوعات بالقاهرة
التي قدمت خلال أكثر من ربع قرن
مضى العديد من الموسوعات القانونية
والإعلامية على مستوى الدول العربية .

يسعدنا أن تقدم إلى السادة رجال القانون
في مصر وجميع الدول العربية هذا العمل الجديد
الموسوعة الإدارية الحديثة

شاملة مبادئ المحكمات الإدارية العليا
منذ عام ١٩٥٥

وفتاوى الجمعية العمومية منذ عام ١٩٤٦
وذلك حتى عام ١٩٨٥

أرجو من الله عز وجل أن يحوز القبول
وفقنا الله جميعاً لما فيه خير أمتنا العربية .

عبد الفکر هاني

(موضوعات الجزء الثالث عشر)

- جنسية .
- جهاز مركزي للمحاسبات .
- حالة الطوارئ .
- حالة مخفية .
- حاسوبى .
- حجز زراعى .
- حجز .
- حراسة عامة .
- حرب .
- حرية .
- حزب سياسى .
- حكر .
- حكم جنائى .
- حوافز .
- خبير .
- خدمة عامة .
- دراسة مسالية .
- درجة على سبيل التذكير .
- دستور .

منهج ترتيب محتويات الموسوعة

بويت في هذه الموسوعة المبادئ القانونية التي قررتها كل من المحكمة الادارية العليا والجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع ومن قبلها قسم الراى مجتمعا منذ انشاء مجلس الدولة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ .

وقد رنبت هذه المبادئ مع ملخص للاحكام والفتاوى التي ارستها ترتيبا تبجديا طبقا للموضوعات . وفي داخل الموضوع الواحد رنبت المبادئ وملخصات الاحكام والفتاوى ترتيبا منطقيا بحسب طبيعة المادة الجمعية وامكانات هذه المادة للتبويب .

وعلى هدى من هذا الترتيب المنطقى بديء — قدر الامكان — برصد المبادئ التي تضمنت قواعد عامة ثم اعقبها المبادئ التي تضمنت تطبيقات أو تفصيلات . كما وضعت المبادئ المتقاربة جنبا الى جنب دون تقيد بتاريخ صدور الاحكام أو الفتاوى . وكان طبيعيا ايضا من منطلق الترتيب المنطقى للمبادئ في اطار الموضوع الواحد ، ان توضع الاحكام والفتاوى جنبا الى جنب مادام يجمع بينها تماثل أو تشابه يقرب بينها دون فصل تحكى بين الاحكام في جانب والفتاوى في جانب آخر ، وذلك مساعدة للباحث على سرعة تتبع المشكلة التي يدرسها والوصول بأقصر السبل الى الالام بها ادلى في شأنها من حلول في احكام المحكمة الادارية العليا أو فتاوى الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع على حد سواء . وكثير ما تتلاقى الاحكام والفتاوى أو تتقارب عند راى واحد ، بل حتى متى وجد تعارض بينها نغن المنيد أن يتعرف القارىء على هذا التعارض توا من استعراض الاحكام والفتاوى متعاقبة بدلا من نشئته بالبحث عما اقترته المحكمة من مبادئ في ناحية وما قررته الجمعية العمومية في ناحية أخرى .

ولما كانت بعض الموضوعات تنطوى على مبادئ عديدة ومتشعبة ارساها كم من الاحكام والفتاوى فقد اجريت تقسيمات داخلية لهذه الموضوعات الى فصول وفروع وزعت عليها المبادئ وما تعلق بها من فتاوى واحكام بحيث يسهل على القارىء الرجوع الى المبدأ الذى يحتاج اليه .

وقد ذيلت كل من الاحكام والفتاوى ببيانات تسهل على الباحث

الرجوع اليها في الاصل الذى استقيت منه بالمجموعات الرسمية التى داب المكتب الفنى بمجلس الدولة على اصدارها سنويا للاحكام والفتاوى ، وإن كان الكثير من هذه المجموعات قد اضحى متعذرا للتوصل اليها لتتقدم العهد بها ونفاذ طبعاتها . كما أن الحديث من الاحكام والفتاوى لم يتسن طبعها الى الآن فى مجلدات سنوية . مما يزيد من القيمة العلمية للموسوعة الادارية الحديثة ويعين على التفانى فى الجهد من أجل خدمة عامة تتمثل فى اعلام الكافة بما ارساه مجلس الدولة ممثلا فى محكمته الادارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع من مبادئ يهتدى بها .

وعلى ذلك فسيلتقى القارئ فى ذيل كل حكم أو فتوى بتاريخ الجلسة التى صدر فيها الحكم والفتوى ، ورقم الطعن أمام المحكمة الادارية العليا التى صدر فيها الحكم ، أو رقم الملف الذى صدرت الفتوى من الجمعية العمومية أو من قسم الرأى مجتمعاً بشأنه ، وإن تندر الإشارة الى رقم الملف فى بعض الحالات القليلة فسيلتقى فى تلك الفتوى بدلا من ذلك بالرقم الذى صدرت فيه الفتوى الى الجهة الادارية التى طلبت الرأى وتاريخ هذا التصدير .

وفى كثير من الاحيان تتأرجح المجموعات الرسمية التى تنشر الفتاوى بين هذين البيانين الخاصين فتشير تارة الى رقم ملف الفتوى وتشير تارة أخرى الى رقم الصادر وتاريخه .

ومثال ذلك :

(طعن ١٥١٧ لسنة ٢ ق جلسة ١٣/٤/١٩٥٧)

ويعنى ذلك حكم المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ١٥١٧ لسنة ٢ ق الصادر بجلسته ١٣ من أبريل ١٩٥٧ .

مثال ثان :

(ملف ٧٧٦/٤/٨٦ — جلسة ١٤/٦/١٩٧٨) .

ويقصد بذلك الفتوى التى أصدرتها الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع جلسة ١٤ من يونية ١٩٧٨ بشأن الملف رقم ٧٧٦/٤/٨٦ .

مثال آخر ثالث :

(فتوى ١٣٨ فى ١٩/٧/١٩٧٨)

ويقصد بذلك فتوى الجمعية العمومية لىسمى الفتوى والتشريع التى صدرت الى جهة الادارة طالبة الفتوى برقم ١٣٨ بتاريخ ١٩ من يوليه ١٩٧٨ .

كما سيجد القارئ تعليقات تزيده الملم بالموضوع الذى يبحثه . وبعض هذه التعليقات يتعلق بفتوى أو حكم . وعندئذ سيجد التعليق عقب الحكم أو الفتوى المعلق عليها ، وبعضها يتعلق بالموضوع برمته أو بأكثر من فتوى أو حكم بداخله وعندئذ سيجد القارئ هذا التعليق فى نهاية الموضوع . وعلى الدوام لن تحمل التعليقات أرقاماً متسلسلة كما هو متبع بشأن المبادئ المستخلصة من الفتاوى والأحكام المنشورة .

وبذلك نرجو أن نكون قد أوضحنا للقارئ المنهج الذى يجدر أن نتبعه فى استخراج ما يحتاجه من مبادئ وتعليقات انطوت عليها هذه الموسوعة . ولا يفوتنا فى هذا المقام أن نذكر القارئ بأنه سوف يجد فى ختام الموسوعة بياناً تفصيلياً بالأحوالات ، ذلك لتعلق عديد من الفتاوى والأحكام بأكثر من موضوع ، فإذا كانت قد وضعت فى أكثر الموضوعات ملامحة إلا أنه وجب أن نشير إليها بمناسبة الموضوعات الأخرى التى تمسها الفتوى أو الحكم من قريب أو بعيد .

والله ولى التوفيق

حسن الفكاهى ، نعيم عطية

جنسية

الفصل الأول : تشريعات الجنسية وحالاتها

الفصل الثاني : اسباب كسب الجنسية

الفرع الأول : الجنسية الاصلية

الفرع الثاني : الجنسية المكتسبة

اولا : الزواج

ثانيا : التجنس

ثالثا : احكام عامة

الفصل الثالث : فقد الجنسية واسقاطها

الفرع الأول : اسقاط الجنسية

الفرع الثاني : فقد الجنسية

الفصل الرابع : منازعات الجنسية

الفرع الاول : دعاوى الجنسية

الفرع الثاني : اثبات الجنسية

الفرع الثالث : حجية الاحكام الصادرة بالجنسية

الفصل الاول تشريعات الجنسية وحالاتها

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

الجنسية المصرية ، بوصفها رابطة سياسية وقانونية بين فرد ودولة ، ظلت غير محددة المعالم من الوجهة الدولية حتى صدرت التشريعات التى تنظمها — المرسوم بقانون الصادر فى ١٩٢٦/٥/٢٦ كان أول محاولة تشريعية صميمة لتنظيم الجنسية المصرية — بقاؤه غير نافذ لظروف سياسية — المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ .

ملخص الحكم :

انه ولئن كانت الجنسية المصرية ترتبط فى واقع وجودها بالدولة المصرية ذاتها الممتد الى فجر التاريخ ، اذ لا تنشأ دولة دون شعب ينتمى اليها ويتصف بجنسيتها ، الا انها — بوصفها رابطة سياسية وقانونية بين فرد ودولة — ظلت غير محددة المعالم من الوجهة الدولية الى أن صدرت التشريعات التى تنظمها . وكانت القوانين المختلفة السابقة على ذلك والتى استهدفت بيان صفة الرعوية المحلية لم تعالج الجنسية المصرية مباشرة بتنظيم أسسها ، بل اكتفت ببيان الشروط التى استلزمها تطبيقها لتحقيق الغاية المقصودة منها ، وهى شروط كانت تختلف باختلاف الغرض من هذه القوانين ، وكانت يد المشرع المصرى مقيدة بأغلال الامتيازات الاجنبية، وكانت أول محاولة تشريعية صميمة لتنظيم الجنسية المصرية هى المرسوم بقانون الصادر فى ٢٦ من مايو سنة ١٩٢٦ ، وقد بقى معطلا غير نافذ للظروف السياسية التى لابتسته ، ثم صدر المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ .

(طعن ١٦٥٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٣/٣٠) .

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

سرد لبعض المراحل التشريعية التى مرت بها التنظيمات الخاصة بالجنسية فى مصر .

ملخص الحكم :

أن الجنسية بوصفها رابطة سياسية وقانونية بين فرد ودولة لم تعرف فى مصر بمعناها هذا الا منذ ١٩ من يناير سنة ١٨٦٩ ، تاريخ صدور قانون الجنسية العثمانية ، وقت أن كانت مصر تابعة للدولة العثمانية ، وكان المصريون يعتبرون عثمانيون من الوجهة الدولية . ثم كان أن انفصلت مصر عن تركيا بدخولها الحرب ضد هذه الأخيرة فى ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ وفى ١٨ من ديسمبر سنة ١٩١٤ أعلنت بريطانيا الحماية على مصر ، فلما وضعت الحرب العالمية الاولى أوزارها عقدت فى ١٠ من أغسطس سنة ١٩٢٠ بين تركيا والطفاء معاهدة سيفر التى اعتبرت تاريخ انفصال مصر عن تركيا هو تاريخ اعلان الحماية البريطانية ، ثم أعلن بعد ذلك أن مصر أصبحت دولة حرة مستقلة ذات سيادة بتصريح ٢٨ من فبراير سنة ١٩٢٢ ، واعترفت الدول — بما فيها تركيا — بهذا الاستقلال بمعاهدة لوزان المبرمة فى ٢٤ من يولية سنة ١٩٢٣ التى أرجعت تاريخ انفصال مصر عن تركيا الى ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ بدلا من تاريخ اعلان الحماية . وقد كان مقتضى هذا أن يصدر قانون بتنظيم الجنسية المصرية عند انفصال مصر عن الامبراطورية العثمانية ، بيد أن هذا القانون لم يصدر ، حتى لقد ذهب البعض الى القول باستمرار سريان أحكام قانون الجنسية العثمانى باعتباره قانونا مصرية ، واخذت بذلك المحاكم المختلطة . فلما صدر الدستور المصرى فى ١٩ من ابريل سنة ١٩٢٣ نص فى مادته الثانية على أن الجنسية المصرية يحددها القانون ، ولما كان هذا القانون لم يصدر وقتذاك فقد درج اولو الامر على وضع ضوابط لتمييز المصريين عن غيرهم فى التمتع بالحقوق وتحمل التكاليف ، غير أنهم لم يلجأوا الى تقرير ضابط عام تستلخص منه جنسية خاصة بالمصريين ، بل حددوا من هو المصرى فى كل مناسبة اقتضت ذلك بتشريع ، وذلك بالقدر اللازم لتحقيق أغراض هذا التشريع فى المناسبة التى صدر من أجلها . ومن ثم اختلف معنى لفظ « مصرى » بحسب مقام استعماله ، وكانت نتيجة هذا أن اطلق على المصرى فى ذلك العهد اصطلاح « رعية محلية » ولم تكن هذه الرعية

المحلية جنسية تلحق الاشخاص في الخارج ، اذ لم يكن يعتد بها من الوجهة
ادولية ، بل كانت وصفا يستعمل لترتيب حقوق والتزامات بين الحكومين
والحكام داخل البلاد كشمغل الوظائف العامة والانتخاب والقرعة العسكرية.
ففيما يتعلق بحق التوظيف تحدد معنى المصرى بالمادة ١٩ من الامر العالى
الصادر فى ٤ من ديسمبر سنة ١٨٩٢ والمادة الاولى من الامر العالى
الصادر فى ٤ من نوفمبر سنة ١٨٩٣ بشأن الشروط اللازمة للتوظيف
فى المحاكم الاهلية والمادة العاشرة من دكريتو ٢٤ من يونية سنة ١٩٠١
بالتصديق على لائحة المستخدمين الملكيين فى مصالح الحكومة ، وفيما
يختص بحق الانتخاب للهيئات النيابية تحدد معنى المصرى الذى له هذا
الحق طبقا لقانون الانتخاب الصادر فى اول مايو سنة ١٨٨٣ والقانون
رقم ٣٠ لسنة ١٩١٣ والقانون رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ المعدل بالقانون رقم
٤ لسنة ١٩٢٤ بالرجوع فى هذا التحديد الى الامر العالى الصادر فى ٢٩
من يونية سنة ١٩٠٠ ، وفيما يتعلق بأداء الخدمة العسكرية نص قانون
القرعة العسكرية الصادر فى ٤ من نوفمبر سنة ١٩٠٢ المعدل بالقانون رقم
٣ لسنة ١٩٢٢ على انها تفرض على الاشخاص الذين عينهم ، يضاف الى
ذلك ما جاء من نصوص أخرى بالقوانين العامة التى تناولت بيان اختصاص
المحاكم الاهلية والمختلطة بالنسبة الى الاشخاص القاطنين فى مصر . ويبين
من مقارنة هذه التشريعات جميعا عدم وحدة نظام الرعوية ، وان لفظ
« مصرى » الوارد بكل منها لا ينصرف مدلوله الى الاشخاص ذواتهم فى جميع
الاحوال ، فمن يعتبر مصريا فى نظر قانون القرعة العسكرية قد لا يعتبر كذلك
فى نظر قوانين الانتخاب أو قوانين التوظيف . وهكذا كان هذا اللفظ غير
مستقر المعنى اذ كان مدلوله يضيق تارة حتى لا يشمل غير اهالى البلد
الاصيلين ، ويتسع تارة أخرى حتى يصبح مرادفا للفظ « عثمانى » . ولما
كانت التشريعات المذكورة انما وضعت لبيان من هم المصريون تبعاً للاغراض
الخاصة التى استلزمتم وضعها ، فانه لم يكن لها أن تتعرض للمسائل
المختلة بكيفية اكتساب الجنسية وفقدانها أو تغييرها وتاثير ذلك فى حقوق
الافراد واحوالهم ، كما لم يكن ليترتب عليها لاحد مركز قانونى فى هذه
الجنسية وبذلك لم توجد ثمة قوانين خاصة بتنظيم الجنسية المصرية ، حتى
ان المشرع نص فى المادة ٩٣ من قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ المعدل
بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ على أنه « للعمل بهذا القانون والى أن يصدر
قانون بشأن الجنسية المصرية يعتبر مصريا كل من ورد ذكره فى المادتين
الاولى والثانية من الامر العالى الصادر فى ٢٩ من يونية سنة ١٩٠٠ بشأن
من يعتبرون من المصريين عند العمل بقانون الانتخاب الصادر سنة

١٨٨٣ « . وقد ردد المشرع هذا النص في المرسوم الصادر في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٢٥ بقانون الانتخاب .

(طعن ٨٦٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١١/١٠) .

قاعدة رقم (٣)

المبدأ :

القوانين المختلفة السابقة على صدور قانون الجنسية والتي تعرضت لتعريف من يعتبر مصريا أو بيان صفة الرعوية المحلية — عدم معالجتها الجنسية المصرية مباشرة بتنظيم أسسها — اكتفاؤها ببيان الشروط التي استلزمها تطبيقها لتحقيق الغاية المقصودة منها .

ملخص الحكم :

ظلت الجنسية المصرية غير محددة المعاني من الوجهة الدولية الى أن صدر التشريع الذي ينظمها . ولما كانت القوانين المختلفة السابقة على ذلك والتي استهدفت بيان صفة الرعوية المحلية لم تعالج الجنسية المصرية مباشرة بتنظيم أسسها ، بل اكتفت ببيان الشروط التي استلزمها تطبيقها لتحقيق الغاية المقصودة منها ، وهى شروط كانت تختلف باختلاف الغرض من هذه القوانين ، فلا حجة اذا في الاستناد الى القوانين المذكورة ولا الى تطبيقها في حق شخص معين للقول بثبوت الجنسية المصرية له نتيجة لذلك ، ومن ثم فإن الحاق شخص باحدى وظائف الحكومة المصرية بناء على شهادة عرفية بأنه من رعايا الحكومة لاقامته في القطر المصرى موقعة في ١٠ من شهر أغسطس سنة ١٩١٥ من اثنين من الموظفين لا ولاية لها في تحقيق الجنسية أو اثباتها ، أو تسليمه جواز سفر من السلطة المصرية في ٦ من سبتمبر سنة ١٩١٦ باعتباره مولودا في لبنان ومقيما بمصر ومستخدما بالحكومة المصرية ، أو صدور كتاب من نظارة الحربية في ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩١٥ بأنه لم يعامل حتى ذلك التاريخ بالقرعة وأنه لا مانع من استخدامه ، وآخر في ٢١ من مارس سنة ١٩١٦ باعفائه من الخدمة العسكرية لكونه عين كاتباً تحت الاختبار بمصلحة الاملاك الاميرية — كل أولئك لا يصلح بذاته سنداً قانونياً لاضفاء الجنسية المصرية في ذلك الحين على من تهيأت له مثل هذه الظروف ، كما لا يعد اعترافاً مقيداً للحكومة في شأن هذه الجنسية .

(طعن ٨٦٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١١/١٠) .

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ — نصوصه المتعلقة بجنسية المصريين الإصلاء تنسحب الى الماضى — انطوائه على نصوص تستحدث الجنسية المصرية لأشخاص كانوا اجانب — الفقرة الرابعة من المادة السادسة تنظم جنسية من نوع خاص أساسها الميلاد المضاعف في مصر المقترن بطرؤف أخرى — عدم سريان هذا النص الا على من ولد في مصر في فترة سريان ذلك القانون .

ملخص الحكم :

يبين من تصفح نصوص المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ أن منها ما يقرر جنسية المصريين الصميين الإصلاء ، وهذه الجنسية بطبيعة الحال تنسحب الى الماضى ، ومنها ما استحدث الجنسية المصرية لأشخاص كانوا اجانب ، ومن ذلك الفقرة الرابعة من المادة السادسة من المرسوم بقانون سالف الذكر، وهى جنسية من نوع خاص أساسها الميلاد المضاعف في مصر المقترن بطرؤف أخرى، ولقد كانت جنسية استثنائية — على خلاف الاصل — لاعتبارات خاصة واغراض معينة في عهد كانت تخضع فيه مصر لنظام الامتيازات الاجنبية ، وكان اختصاص قضائها الوطنى مقيدا يخرج عن سلطانه كل اجنبى ، فكان الاتجاه دائما الى التحرر من هذه الاغلال ، فلما زالت الاعتبارات التى دعت الى انشاء هذا النوع الاستثنائى من الجنسية لم يورد القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ ولا القانون رقم ٢٩١ لسنة ١٩٥٦ النص الذى كان قد انشأها في قانون سنة ١٩٢٩ ، ولذلك لا يجوز التوسع في تفسير هذا النص الملغى ، بل يجب تفسيره في أضيق الحدود . وعلى مقتضى ما تقدم ، فان النص المذكور لا ينطبق الا على من ولد في مصر في الفترة من ١٠ من مارس سنة ١٩٢٩ لغاية ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ التى كانت المجال الزمنى لتطبيقه ، ذلك أن هذه الجنسية كانت مركزا قانونيا يترتب بدوره على واقعة قانونية هى ميلاد الشخص في مصر مقترنا بالظروف الأخرى ، فيلزم أن تتم تلك الواقعة في ظل النص انقائونى الذى رتب عليها هذا الاثر ، ولا يجوز سحب هذا النص على واقعة ميلاد تمت في غير المجال الزمنى لتطبيقه ، والا كان ذلك تطبيقا له بأثر رجعى ، ولا يجوز أن تقاس هذه الحالة الاستثنائية على

حالة المصريين الاصلاء الصميين ، الذين تعتبر القوانين الخاصة بالجنسية المصرية مقررّة في الواقع لجنسيتهم المصرية في الماضي ، وليست محدثة لها ، اما الفقرة الرابعة من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالجنسية المصرية ، فلا يسرى حكمها الا في المستقبل ولا يصدق هذا الحكم الا بالنسبة لمن تمت في حقه الواقعة القانونية التي تترتب عليها هذه الجنسية ، وهي الميلاد بمصر مقترنا بالظروف الاخرى في الفترة من ١٠ من مارس سنة ١٩٢٩ لغاية ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ ، اى في المجال الزمنى لتطبيقها .

(طعن ١٦٥٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٣/٣٠) .

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ — التفرة بين حالات الجنسية المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة الاولى منه ، وتلك المنصوص عليها بالفقرة الثالثة .

ملخص الحكم :

أن الفقرة الثانية من المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ تتناول من يعتبر في تاريخ نشر ذلك المرسوم بقانون مصرى بحسب حكم المادة الاولى من الامر العالى الصادر في ٢٩ من يونية سنة ١٩٠٠ ، وتجعل الرعوية المصرية في حكم هذا الامر العالى جنسية مصرية بالاحالة التي تضمنتها مادته الاولى التي أصبحت جزءا من قانون الجنسية من الناحية التشريعية . وهذا الامر العالى هو الذى اختارته لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب في تقريرها المقدم للمجلس في ٩ من مايو سنة ١٩٢٨ من بين القوانين المتعددة التي تعرضت للرعية المحلية ، واتخذته اساسا لتحديد الاء المصريين اعتدادا بالواقع . وقد اقتضت اللجنة في ذلك على مادته الاولى واسقطت كل اعتبار للقوانين الاخرى . وتنص المادة المذكورة على انه عند اجراء العمل بقانون الانتخاب الصادر في اول مايو سنة ١٨٨٣ يعتبر حتيا من المصريين الاشخاص الاتى بيانهم : ١ — المتوطنون في القطر

المصرى قبل أول يناير سنة ١٨٤٨ وكانوا محافظين على اقامتهم فيه .
٢ — الرعايا العثمانيون المولدون في القطر المصرى من أبوين مقيمين فيه
متى كان هؤلاء الرعايا قد حافظوا على موطنهم فيه . ٣ — الرعاية
العثمانيون المولدون والمقيمون في القطر المصرى الذين يقبلون المعاملة
بمقتضى قانون القرعة العسكرية ، سواء بأدائهم الخدمة أو بدفع البدية .
٤ — الاطفال المولدون في مصر من أبوين مجهولين .

ويستثنى من الاحكام المذكورة الذين يكونون من رعايا الدول
الاجنبية أو تحت حمايتها .

ومن ثم فان والد المطعون لصالحه — اذ كان غير متوطن في القطر
المصرى قبل أول يناير سنة ١٨٤٨ ، ولا مولود به من أبوين مقيمين فيه بل
مولود بلبنان ، كما أنه ليس من الرعايا العثمانيين المولدون بالقطر المصرى
والمقيمين فيه ، أى الذين جمعوا بين شرطى الميلاد والاقامة اللذين يغنيان
عن توطن ابائهم في مصر . وان عومل بمقتضى قانون القرعة العسكرية ،
وليس مولودا في مصر من أبوين مجهولين — فان هذه المادة لا تصدق في أى
من فقراتها على حالته ، وبالتالي فانه يخرج من عداد طائفة الاشخاص
الداخلين في الجنسية المصرية بحكم الفقرة الثانية من المادة الاولى من
المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ وهم الذين ينطبق عليهم نص المادة
الاولى من الامر العالى الصادر في ٢٩ من يونية سنة ١٩٠٠ سالفه الذكر ،
وانما يشملها فقط حكم الفقرة الثالثة الخاص بالرعايا العثمانيين الذين لم
تتوافر لهم صفة الرعية المحلية وفقا للمادة الاولى من الامر العالى المشار
اليه ، ولكثهم كانوا يقيمون عادة في القطر المصرى في ٥ من نوفمبر سنة
١٩١٤ وحافظوا على تلك الاقامة حتى تاريخ نشر المرسوم بقانون رقم ١٩
لسنة ١٩٢٩ في ١٠ من مارس سنة ١٩٢٩ . وظاهر من مقارنة الفقرتين
الثانية والثالثة اتفقت الذكر ان الاشخاص المذكورين في الاولى منها هم
عثمانيون في الاصل ولكثهم استوفوا شروطا واوصافا معينة جعلتهم في نظر
الشارع مصريين صريين . وقد كان في وسعه ان يقصر الجنسية الاصلية
عليهم ، بيد أنه بسط هذه الجنسية على طائفة أخرى من العثمانيين لم
يتطلب فيهم سوى ثبوت الاقامة في القطر المصرى والمحافظة عليها خلال
الفترة التى حددها ، مع أن الاصل أن الاقامة وحدها لا تكفى عادة لاكتساب
الجنسية .

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

الرعايا العثمانيون المشار اليهم بالفقرة الثالثة من المادة الاولى للمرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ - المشرع لم يشأ ان يعين لدخولهم الجنسية المصرية تاريخا بعد ان حذف النص الذى كانا يرجعها الى ١٩١٤/١١/٥ - منحهم الجنسية المصرية مروهون بتحقيق شرط الاقامة حتى ١٩٢٩/٢/١٠ ، ومن تاريخ هذا التحقق .

ملخص الحكم :

ان المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ وان كان قد سوى بين الطوائف التى ذكرها فى الفقرات الثلاث من مادته الاولى من حيث اعتبارهم داخلين فى الجنسية المصرية بحكم القانون الا انه نص فى مادته الثامنة عشرة على انه ليس لدخول الجنسية المصرية اى تأثير فى الماضى ما لم ينص على غير ذلك . ولما كان الرعايا العثمانيون المشار اليهم فى الفقرة الثالثة من المادة الاولى ليسوا من القدم والاصالة كأولئك المذكورين فى الفقرة الثانية من تلك المادة ، فان المشرع لم يشأ ان يعين لدخولهم الجنسية المصرية تاريخا بعد ان حذف النص القديم الذى كان يفيد ارجاع هذا التاريخ الى ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ ، وكان قد افرد لهم المادة الثانية من المرسوم بقانون الصادر فى سنة ١٩٢٦ باعتبارهم فئة ذات وضع خاص ، ثم أسبغ عليهم فى سنة ١٩٢٩ الجنسية المصرية بافتراض قانونى يقدره ، مشترطا استمرار اقامتهم الى التاريخ الذى عينه . ولما كان الشرط المذكور لا يتوافر الا بتحقيق الاقامة فى ذلك التاريخ ، فان الجنسية المروهونة بهذا الشرط لا تكتسب الا بتحقيقه ومن تاريخ هذا التحقق .

(طعن ٨٦٣ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/١١/١٠) .

قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

المرسوم بقانون الصادر فى ١٩٢٦/٥/٢٦ وان كان سابقا للمرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ الا انه ظل معطلا بسبب الظروف السياسية

— النص فيه على ارتداد الجنسية المصرية في ١٩١٤/١١/٥ بالنسبة لبعض الرعايا العثمانيين — استبعاد هذا الارتداد بنص الفقرة الثالثة من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ — ليس لهؤلاء الرعايا التحدى باكتسابهم الجنسية منذ ١٩١٤/١١/٥ — تنظيم الجنسية يتعلق بسيادة الدولة — لا محل للاحتجاج بوجود حق مكتسب للفرد قبل الدولة في اكتساب جنسيتها على وجه معين متى كان المشرع قد عدل ذلك بتشريع جديد .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ بشأن الجنسية المصرية قد سبقه المرسوم بقانون الصادر في ٢٦ من مايو سنة ١٩٢٦ ، الا أن هذا الأخير ظل معطلا عملا ، لكون الظروف السياسية التي قارنت صدوره وتلته جعلت من العسير على الإدارة وضعه موضع التنفيذ الفعلي حتى على الرغم من صدور القانون رقم ٢ لسنة ١٩٢٦ الذى قضى باعتبار معظم المراسيم بقوانين الصادرة فى غيبة البرلمان ومنها هذا المرسوم بقانون فى حكم الصحيحة . وقد ألغى هذا المرسوم بقانون بالمادة ٢٥ من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ الذى يستثف من أعماله التحضيرية أنه هو التشريع الوحيد المنظم للجنسية المصرية . وإذا كان المرسوم بقانون الصادر فى سنة ١٩٢٦ قد نص فى مادته الثانية على أن « يعتبر قد دخل الجنسية المصرية منذ ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ وبحكم قانون الرعايا العثمانيون الذين كانوا يقيمون عادة فى القطر المصرى فى ذلك التاريخ وحافظوا على تلك الإقامة حتى تاريخ نشر هذا القانون » ، الا أن لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ عندما صاغت الفقرة الثالثة من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ — وهى المقابلة للمادة الثانية المذكورة — عدلت فيها بأن حذفت منها عبارة « يعتبر قد دخل الجنسية المصرية منذ ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ » مستبعدة بذلك ارتداد هذه الجنسية الى ذلك التاريخ ، كما مدت شرط الإقامة الى ١٠ من مارس سنة ١٩٢٩ تاريخ نشر هذا القانون. ومقتضى هذا هو عدم إمكان أفراد هذه الفئة التحدى باكتسابهم الجنسية المصرية منذ ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ ، اذ مهما يكن من أمر فى شأن الخلاف على قيام مرسوم سنة ١٩٢٦ قانونا أو اعتباره كأن لم يكن أصلا ، فان من المقرر أن مسائل الجنسية هى من صميم الأمور الداخلة فى كيان الدولة ، وان تنظيمها يتعلق بسيادتها لاتصالها

بالنظام العام من جهة ولكونها من عناصر الحالة الشخصية من جهة أخرى، ومن ثم فإن للمشرع مطلق الحرية بمقتضى القانون العام في تنظيم الجنسية وتقديرها على الوجه الملائم الذى يتفق وصالح الجماعة . ولا محل للاحتجاج بوجود حق مكتسب أو ترتب مركز ذاتي للفرد قبل الدولة في اكتساب جسيبتها على وجه معين متى كان المشرع قد رأى تعديل ذلك بتشريع جديد ، ذلك أن الأخذ بفكرة الحق المكتسب في هذه الحالة يفضى الى تعطيل شرط امتداد الإقامة التى أوجبت الفقرة الثالثة من المادة الاولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ المحافظة عليها حتى ١٠ من مارس سنة ١٩٢٩ ، اذ لو صح اكتساب الحق في الجنسية فعلا في سنة ١٩٢٦ لما اثر على الحق عدم المحافظة على الإقامة بعد ذلك ، ولصار تطلب امتداد هذه الإقامة لغوا وهو ما ينزه عنه الشارع .

ا طعن ٨٦٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٠/١١/١٩٥٦ .

قاعدة رقم (٨)

المبدأ :

العثمانيون في حكم القانونين رقمى ١٩ لسنة ١٩٢٩ و ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ هم العثمانيون قبل العمل بأحكام معاهدة لوزان التى نفذت في ١٩٢٤/٨/٣١ — لا يعتبر عثمانيًا في حكم هذين القانونين الا من حضر الى مصر قبل ١٩٢٤/٨/٣١ .

ملخص الحكم :

يبين من استظهار نصوص المادة الثالثة والعشرين من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ والمادة الثانية والعشرين من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ أنها قاطعة في أن العثمانيين — في حكم القانونين المذكورين — هم العثمانيون قبل العمل بأحكام معاهدة لوزان المعقودة في ١٤ من يولية سنة ١٩٢٣ والتي نفذت من ٣١ اغسطس سنة ١٩٢٤ ، اى أنه لا يعتبر عثمانيًا في حكم القانونين المذكورين الا من حضر الى مصر قبل ٣١ من اغسطس سنة ١٩٢٤ ، اى حضر الى البلاد متصفا بالجنسية العثمانية القديمة ، وهى الجنسية التى كانت تشمل جميع رعايا الدولة العثمانية القديمة ، اما من حضر الى مصر بعد ان زال عنه هذا الوصف ، فالنص صريح في انه لا يدخل

في عداد العثمانيين في حكم تطبيق القانونين المشار اليهما . والحكمة التشريعية لهذا التخصيص واضحة ، ذلك ان الجنسية العثمانية القديمة التي كانت تنسحب على البلاد العثمانية بما فيها البلاد والاقطار الاخرى التي كانت تتبعها قد انقطعت ، وتغيرت اوضاع الجنسية تبعا لتفسير الاوضاع السياسية ، منذ عقدت معاهدة لوزان وترتب عليها وجود تركيا الحديثة وانفصال البلاد الاخرى عن الدولة العثمانية القديمة بمقتضى المعاهدة المذكورة ، بحيث لم يعد يصدق على رعايا تركيا الحديثة والبلاد الاخرى اصطلاح الرعايا العثمانيين ، واصبح هناك منذ تاريخ العمل بتلك المعاهدة جنسيات اخرى مختلفة هي الجنسية التركية وجنسية البلاد الاخرى المنفصلة عن الدولة العثمانية . وبهذا قضت المادة ٣٠ من معاهدة لوزان ، ان نصت على ان الرعايا الاتراك المقيمين في الاقاليم التي سلخت من تركيا يصبحون حتما (بحكم القانون) من رعايا الدولة التي ضم اليها بلدهم طبقا للشروط المنصوص عليها في التشريع المحلي .

(طعن ١٦٣ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٨/٥/١٧) .

قاعدة رقم (٩)

المبدأ :

الاتفاق المعقود بين مصر وتركيا في ١٩٣٧/٤/٧ - احتفاظ العثمانيين الذين قدموا مصر بعد ١٩١٤/١١/٥ بجنسيتهم التركية - لا يعتبر منهم مصريا الا من لم يكن من اصل تركى وبشرط أن يكون قد اكتسب الجنسية المصرية بحكم التشريع المصرى .

ملخص الحكم :

ان المادة الثانية من الاتفاق المعقود بين مصر وتركيا في ٧ من ابريل سنة ١٩٣٧ تنص على أن « يحتفظ الرعايا العثمانيون سابقا الذين قدموا مصر بعد ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ بجنسيتهم التركية ، على انه يعتبر مصريا من هؤلاء الاشخاص من لم يكن من اصل تركى ويكون قد اكتسب الجنسية المصرية قبل العمل بهذا الاتفاق » . فالاصل أن يحتفظ هؤلاء بجنسيتهم العثمانية ، ولا يعتبر منهم مصريا الا من لم يكن من اصل تركى ؛

وبشرط آخر هو أن يكون قد اكتسب الجنسية المصرية بحكم التشريع
المصرى .

(طعن ١٦٣ لسنة ٣ ق — جلسة ١٧/٥/١٩٥٨) .

قاعدة رقم (١٠)

المبدأ :

شروط تطبيق الفقرة الثانية من المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ بشأن الجنسية المصرية — هي نفسها الشروط التى كانت لازمة لتطبيق الامر العالى الصادر فى ٢٩/٦/١٩٠٠ — أساس ذلك — دوام الإقامة فى مصر حتى ١٠ من مارس سنة ١٩٢٩ كشرط من بينها .

ملخص الحكم :

تنص الفقرة الثانية من المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ بشأن الجنسية المصرية على أن « يعتبر داخلا فى الجنسية المصرية بحكم القانون : أولا .. وثانيا كل من يهجر من تاريخ نشر هذا القانون مصريا بحسب حكم المادة الاولى من الامر العالى الصادر فى ٢٩ من يونيو سنة ١٩٠٠ » وتتضى المادة الاولى من ذلك الامر العالى بما يأتى : عند إجراء العمل بقانون الانتخاب الصادر فى أول يونيو سنة ١٨٨٢ يعتبر حتما من المصريين الاشخاص الآتى بيانهم : أولا — المتوطنون فى القطر المصرى قبل أول يناير سنة ١٨٤٨ وكانوا محافظين على محل اقامتهم فيه . ثانيا — رعايا الدولة العلية المولودين فى القطر المصرى من أبوين مقيمين فيه متى حافظ الرعايا المذكورين على محل اقامتهم فيه . ثالثا : رعايا الدولة العلية المولودون والمقيمون فى القطر المصرى الذين يقبلون المعاملة بمقتضى قانون القرعة العسكرية سواء بأدائهم الخدمة العسكرية أو بدفع البدلية . رابعا : الاطفال المولودون فى القطر المصرى من أبوين مجهولين . ويستثنى من الاحكام المذكورة الذين يكونون من رعايا الدول الاجنبية أو تحت حمايتها . « ولقد ظهرت الفقرات الثلاث الاولى من هذه المادة فى مشروع اللجنة المنوط بها وضع قانون الجنسية المصرية وجاءت بها فى المادة الثانية منه وهى التى وضعت تعريفا للجنسية المصرية فى الماضى وانتهى الوضع الى النص على هذه الفقرات ذاتها فى الفقرة الثانية من المادة الاولى من ذلك

الامر العالى هو بصفة عامة اهل البلاد الاصليون سواء كانوا حقيقة مصريين أم بلا جنسية اذ يكفى توطنهم فى البلاد قبل اول يناير سنة ١٨٤٨ ومحافظةهم على هذه الإقامة حتى يمكن اعتبارهم مصريين صحيحين لتعاقب الاجيال المتعددة . أما الفقرة الثانية من الامر العالى فالمقصود منها العثمانيون الذين نزحوا الى مصر فاقاموا فيها وتناسلوا . فالعثماني الذى يجرى الى مصر ويقيم فيها يبقى عثمانيا . ولكن اولاده المولودين فى مصر يصبحون مصريين اذا حافظوا على اقامتهم فى مصر . أما الفقرة الثالثة فهى تشير الى العثمانيين الذين فى مصر ومقيمون فيها دون آبائهم فانهم مع ذلك معتبرون مصريين لو انهم قبلوا المعاملة بقانون الخدمة العسكرية سواء بأداء الخدمة أو بدفع البذل . ووفقا لهذه الفقرة الثالثة يفترض المشرع ان ميلاد هؤلاء العثمانيين فى مصر واقامتهم فيها مضاف اليه قبولهم المعاملة بقانون الخدمة العسكرية يقوم مقام توطن آبائهم فى مصر وعلى ذلك يكون اكتسابهم للجنسية المصرية موقوفا فى الحقيقة على عمل اختياري من جانبهم وهو تأديتهم للخدمة العسكرية أو دفعهم البذل عنها ، فان هم فعلوا ذلك اعتبروا مصريين فبما يتعلق بحق الانتخاب . وتأسيسا على ذلك يشترط لتطبيق الفقرة الثانية من المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ نفس الشروط التى كانت لازمة لتطبيق الامر العالى الصادر فى ١٩٠٠/٦/٢٩ لان هذا الامر العالى الصادر جزءا من اول قانون نافذ المفعول فى تنظيم الجنسية المصرية . وأهم هذه الشروط هو المحافظة على الإقامة فى مصر حتى تاريخ نشر المرسوم بقانون رقم ١٩ وهو تاريخ ١٠ من مارس سنة ١٩٢٩ ويظهر ذلك فى قول المشرع : كل من يعتبر فى تاريخ نشر هذا القانون مصرية . ومن الطبيعى ان يتشدد المشرع هنا فيستلزم عدم انقطاع الإقامة حتى نشر هذا القانون فى ١٠ من مارس سنة ١٩٢٩ ، واذا كان الشارع قد استلزم دوام الإقامة لكى يستعمل الشخص حقه فى الانتخاب ، فلا غرابة ، من باب أولى ان يستلزمها اعتبار الشخص مصرية بحكم القانون ، قادرا على اعطاء هذه الجنسية لاولاده من بعده .

قاعدة رقم (٢١)

المبدأ :

التوطن كاساس للتمتع بالجنسية المصرية في ظل القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ .

ملخص الحكم :

أن مفاد أحكام القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ وما لحق بها من إيضاح هو أن المشرع جعل مناط التمتع بالجنسية المصرية هو التوطن في مصر قبل أول يناير سنة ١٩٠٠ والمحافظة على الإقامة فيها حتى تاريخ نشر القانون وهو ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ ، هذا وتعتبر إقامة الاصول مكملّة لإقامة الفروع والزوجة متى كانت لديهم نية التوطن .

(طعن ١١١١ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٨)

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

الجنسية المصرية بحكم الفقرة الخامسة من المادة الاولى من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ للرعايا العثمانيين الذين كانوا يقيمون عادة بالأراضي المصرية في ١٩١٤/١١/٥ وحافظوا على تلك الإقامة حتى ١٩٢٩/٣/١٠ — المقصود بالإقامة في حكم هذه الفقرة — عدم سرياتها على الإقامة بالسودان .

ملخص الحكم :

ان الفقرة الخامسة من المادة الاولى من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالجنسية المصرية تنص على ما يأتي : « المصريون هم (٥) الرعايا العثمانيون الذين كانوا يقيمون عادة في الأراضي المصرية في ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ وحافظوا على تلك الإقامة حتى تاريخ ١٠ من مارس سنة ١٩٢٩ سواء أكانوا بالغين أم قصر » . والمشرع ، إذ فرض الجنسية المصرية بحكم القانون — بالفقرة سالفه الذكر — على أساس مجرد الإقامة وحدها في البلاد المصرية ، انما فرضها على اعتبار أن من نص عليهم

في الفقرة المذكورة ، وقد اقبلوا بالبلاد بنذ ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ وحافظوا على تلك الإقامة حتى ١٠ من مارس سنة ١٩٢٩ ، وقد اتجهت نيتهم فعلا الى التوطن فيها بصفة نهائية ، ورتبوا معيشتهم ومعالجهم على هذا الاساس ، وأنهم بذلك قد اندمجوا في المجتمع المصرى واحسوا بأحاسيس أهله وشاركوا المصريين مشاعرهم وأمانتهم بحكم تأثرهم بوسط البلاد التي استقروا فيها ، وأصبح لهم ما للمصريين وعليهم ما عليهم ، يخضعون للقوانين المصرية ويتمتعون بها يتمتع به المصريون من حقوق بلا تمييز أو فارق بينهم . والإقامة في السودان — أيا كانت الروابط والصلات الوثيقة التي تربط البلدين — لا تتوافر فيها كل هذه الاعتبارات التي كانت في الواقع من الامر هي المناط في فرض الجنسية بقوة القانون على اساس الإقامة وحدها بالبلاد المصرية طوال الفترة التي حددها ، فكان يلزم كى تعتبر الإقامة في السودان كالإقامة في مصر قانونا سواء بسواء — من حيث اكتساب الجنسية المصرية فرضا — أن يقرر ذلك نص قانونى صريح ، ولا يغنى عنه العبارة التي وردت في ختام المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ من أن « تعبير المملكة المصرية يشمل أيضا الاراضى السودانية دون حاجة لإثبات نص خاص بذلك في القانون ذاته » ، ذلك أنه يتضح بجلاء من تقصى المراحل التشريعية لهذا القانون ، وتتبع المناقشات البرلمانية في شأنه ، أن هذه العبارة إنما كانت للتعبير عما كان يجيش في الصدور وقتذاك ، من أنه لا يقبل التفريق بين المصرى والسودانى ، وعما كان يتمتع الجميع من أن تنبسط الجنسية المصرية على السودانى كلخيه المصرى سواء بسواء ، ولكن لم يغيب عن الأذهان عندئذ أن ثمة من الموانع ما يحول دون جعل تلك الامنية حقيقة قانونية نافذة ملزمة ، فتحتاى المشرع المصرى النص على ذلك في القانون ذاته ، تفاديا لما يترتب عليه من اشكالات ، وهذا واضح بوجه خاص من تطور المناقشات بمجلس الشيوخ ، ثم تغيرت الظروف والأوضاع بعد ذلك واستقل السودان ، فكان من الطبيعى ألا يتعرض القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالجنسية المصرية لهذا الامر ، لا في مواده ولا في مذكرته الإيضاحية .

(طعن ١٨٢٨ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٦/٨) .

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

اسس ثبوت الجنسية المصرية - بالنسبة لمن كان من الرعايا
العثمانيين وعلته تحديد المراد بالرعايا العثمانيين في هذا الصدد - اثر
الدخول في الجنسية المصرية في هذا المجال بالنسبة للزوجة والاولاد .

ملخص الحكم :

يؤخذ من نصوص المادتين ١ و ٢٣ من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ بشأن الجنسية المصرية ، والمادة الاولى من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالجنسية المصرية ومن قرارى رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالجنسية المصرية ورقم ٨٢٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة ، ان ثبوت الجنسية المصرية بمقتضاها يستلزم ان يكون الشخص من الرعايا العثمانيين ، وهم رعايا الدولة العثمانية القديمة قبل تاريخ العمل بمعاهدة لوزان المبرمة في ٢٤ يولية سنة ١٩٢٣ . وان يكون قد اقام عادة في الاراضى المصرية في ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ وحافظ على هذه الإقامة حتى ١٠ من مارس سنة ١٩٢٩ سواء كان بالغاً او قاصراً . ودخول الجنسية المصرية بمقتضى هذه الاحكام ، يشمل الاولاد القصر كما يلحق الزوجة التى تم زواجها قبل العمل بأحكام القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ ، وقد بين المشرع من هم رعايا الدولة العثمانية القديمة قبل تاريخ العمل بمعاهدة لوزان المعقودة في ٢٤ من يولية سنة ١٩٢٣ وهذا التاريخ هو ٣١ من اغسطس سنة ١٩٢٤ ، وعلّة تحديد ان الدولة العثمانية فيه تفككت تنفيذا لاحكام معاهدة لوزان وضمت اجزاء من اقاليمها الى دول أخرى او كونت بذاتها دولا . فالعثمانى هو من حضر الى مصر قبل التاريخ المذكور وكان من رعايا الدولة العثمانية ، ولم يكن قد اكتسب جنسية جديدة اكتسابا صحيحا . وقد أصدر الباب العالى في ١٩ من يناير سنة ١٨٦٩ قانون الجنسية العثمانى الذى طبق في سائر اجزاء الدولة العثمانية ، وكانت سوريا ، المقول بأن والد المدعية ولد بمدينة حنب بها في سنة ١٨٨٥ مثل مصر جزءا من الدولة العثمانية التى طبق فيها هذا القانون . وقد تطلب الشارع المصرى في الرعايا العثمانيين الذين لم يولدوا في مصر لاثبتين مقيمين فيها ولم يبلغوا في التأصل حدا يجعلهم من الرعايا

المحليين أن يكونوا قد وفدوا إليها قبل ٥ من نوفمبر سنة ١٩٢٤ وهو تاريخ انفصال مصر عن تركيا بدخولها الحرب ضد هذه الأخيرة ونقلا لما نصت عليه معاهدة لوزان التي أعترفت فيها تركيا بأن هذا هو تاريخ سقوط سيادتها عن مصر حيث صارت للمصريين جنسية مستقلة عن الجنسية العثمانية هي الجنسية المصرية وقد رأى المشرع المصرى أن لا يسبغ الجنسية المصرية دون قيد على كل من كان من العثمانيين مقيما أو موجودا بالقطر المصرى فى تاريخ الانفصال أو وقت العمل بقانون الجنسية الذى سنه لاختلاف درجة توثقهم بالبلاد ومدى اندماجهم فى جماعتها السياسية الجديدة، ناستلزم لدخولهم فى الجنسية المصرية بحكم القانون أن يكونوا قد أقاموا عادة فى الاراضى المصرية فى ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ ، وأن يكونوا قد حافظوا على اقامتهم هذه بالبلاد حتى ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ تاريخ نشر المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ بشأن الجنسية المصرية . واذ كان الشارع المصرى قد خالف فى ذلك القواعد العامة فى الجنسية التى لا تسمح بجعل الإقامة وحدها طريقا لكسب جنسية الدولة بحكم القانون وتجعل كسبها فى هذه الحالة رهينا بطلب يقدم من صاحب الشأن ، مقدرا فى ذلك أن محافظة الرعايا العثمانيين على الإقامة بمصر طوال الفترة التى حددها دليل على انقطاع صلتهم ببلادهم الأصلية ورغبتهم فى الاستقرار نهائيا فى مصر والاندماج فى أهلها وكان هذا حقا انشاء المرسوم بقانون المشار اليه من وقت صدوره لأشخاص غير معتبرين ذوى جنسية أصلية فإن دوام هذه الإقامة بمعناه الصحيح والاستيثاق منها ومن المحافظة عليها طوال المدة التى حددها الشارع يكون أمرا لازما لا يحتمل التخلف عنه أو التساهل فيه . والمقصود بالإقامة العادية هو الإقامة الفعلية على وجه الاستقرار ، أى على نحو من الاستقرار يبلغ من الشأو حد تحقيق العادة .

(طعن ١١٠٨ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٨) .

قاعدة رقم (١٤)

المبدأ :

الاتجاه نحو التضييق فى فحص الجنسية المصرية بحكم القانون والتشدد فى اكتسابها وفى التمتع بآثارها - فهو مسلك المشرع الذى اتجه اليه المريد منه قانون الجنسية رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ - على ذلك .

ملخص الحكم :

ان المشرع المصرى فى مادة الجنسية قد اتجه واستمر يتجه الى التضييق فى فرض الجنسية المصرية بحكم القانون ، والتشدد فى اكتسابها وفى التمتع بآثارها وراح الشارع يفسح المجال الذى يعمل فيه تقدير الادارة ابتغاء المحافظة على سلامة ركن السكان فى الدولة لكفالة سلامتها وذلك بتخير العناصر التى يتكون منها هذا الركن وهم الافراد ، واستبعاد الفاسد من بيئتها عنه . وذلك هو ما دفع المشرع الى المزيد من السير فى هذا الاتجاه مما ظهرت آثاره فى قانون الجنسية الجديد (الثالث) وهو القانون رقم ٣٩١ الذى نشر فى الوقائع المصرية العدد ٩٣ مكرر (١) غير اعتيادى الصادر فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٦ فنرى المشرع الجديد يزيد فى انساح المجال الذى يعمل فيه تقدير السلطة التنفيذية .

(طعن ١١١١ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٨) .

قاعدة رقم (١٥)

المبدأ :

« المصريين الاصلاء » . الرعايا العثمانيون — لا يدخل ضمنهم رعايا البلاد التى انفصلت عن الدول العثمانية قبل تاريخ نفاذ معاهدة لوزان ١٩٢٤/٨/٣١ — رعايا تونس لا يعتبرون فى محلول قوانين الجنسية من الرعايا العثمانيين .

ملخص الحكم :

ان المصريين الاصلاء ينقسمون الى طائفتين الاولى : رعايا الدولة العلية او الرعايا العثمانيون فهؤلاء يعتبرون مصريين اذا توافرت فيهم شروط خاصة وقد عرف المشرع افراد هذه الطائفة فى المادة ٢٣ من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ والفقرة الثامنة من المادة الاولى من القوانين رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ بأنهم رعايا الدولة العثمانية قبل نفاذ معاهدة لوزان فى ٣١ من اغسطس سنة ١٩٢٤ ومن ثم فلا يدخل ضمن هؤلاء رعايا البلاد التى انفصلت عن الدولة العثمانية قبل ذلك التاريخ ومنها تونس التى انفصلت عن الدولة العثمانية اثر الاحتلال الفرنسى لها سنة ١٨٨١ وتوقيع

اتفاقية بوردو سنة ١٨٨١ والروس سنة ١٨٨٢ فسقطت تبعا لذلك الرعوية العثمانية عن الرعايا التونسيين وتأكد للجنسية التونسية وجودها القانوني وأن كان ناقصا بسبب الاحتلال الفرنسي وقد أقرت الحكومة المصرية هذا الوضع بالاتفاق الذي عقد مع فرنسا في ١٦ من يولية سنة ١٨٨٨ بشأن التونسيين وبموجبه اعترفت الحكومة المصرية بحماية فرنسا للتونسيين (اصول القانون الدولي الخاص المصرى للدكتور حامد زكى طبعة سنة ١٩٤٦) وعلى ذلك فلا يعتبر التونسيون من رعايا العثمانيين في مدلول احكام قوانين الجنسية المصرية وانما يعتبرون من الاجانب . واما الطائفة الثانية فهم بصفة عامة اهل البلاد الاصليون سواء كانوا حقيقة مصريين او كانوا بلا جنسية ويكفى توطنهم في البلاد قبل أول يناير سنة ١٨٤٨ .

(طعن ١٢٢٠ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩/١١/١٩٦٦) .

قاعدة رقم (١٦)

المبدأ :

المصريون الاصلاء — استعراض نصوص القوانين المنظمة للجنسية المصرية في شأنهم — انقسامهم الى طائفتين : الرعايا العثمانيون قبل نفاذ معاهدة لوزان في ٣١ من اغسطس سنة ١٩٢٤ والمتوطنون في الاراضى المصرية قبل اول يناير سنة ١٩٠٠ المحافظون على اقامتهم حتى تاريخ نشر القانون رقم ٢٩١ لسنة ١٩٥٦ ولم يكونوا من رعايا الدول الاجنبية — لا يكفى مجرد الميلاد في احدى البلاد التابعة للدولة العثمانية لاثبات الرعوية العثمانية — يجب ان يقرن التوطن خلال هذه المدة التى حددها القانون بالا يكون الشخص خلالها من رعايا دولة اجنبية .

ملخص الحكم :

يبين من مقتضى الاحكام المنظمة للجنسية المصرية الواردة في المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ والقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ والقانون رقم ٢٩١ لسنة ١٩٥٦ والقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة أن المصريين الاصلاء ينقسمون الى طائفتين الاولى رعايا الدولة العليا أو الرعايا العثمانيون وهؤلاء يعتبرون مصريين اذا توافرت فيهم شروط معينة ، وقد عرف المشرع افراد هذه الطائفة في المادة ٢٣ من المرسوم

بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ والفقرة الثامنة من المادة الاولى من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ بأنهم رعايا الدولة العثمانية قبل نفاذ معاهدة لوزان في ٣١ من أغسطس سنة ١٩٢٤ ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن مجرد الميلاد في إحدى البلاد التابعة للدولة العثمانية لا يتضمن في ذاته حجة قاطعة في إثبات الرعوية العثمانية بل يجب أن تقدم أدلة كافية على ثبوت هذه الرعوية يقع عبء تقديبها على صاحب الشأن وأما الطائفة الثانية : فهم عامة أهل البلاد الأصليين سواء اكانوا حقيقة من المصريين أو كانوا بلا جنسية ويكفي توطنهم في البلاد قبل أول يناير سنة ١٩٤٨ ثم عدل المشرع هذا الحكم بالقانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه فنصت المادة الاولى فقرة أولا منه على ما يأتي « المصريون هم أولا : المتوطنون في الاراضى المصرية قبل أول يناير سنة ١٩٠٠ المحافظون على اقامتهم فيها حتى تاريخ نشر هذا القانون ولم يكونوا من رعايا الدول الاجنبية .. » وقد راعى المشرع في تقدير فترة التوطن المشار اليها أن في انقضاء ما يزيد على نصف قرن من تاريخ بدء التوطن حتى تاريخ العمل بالقانون الجديد ، ما يعبر عن توثيق صلة المواطن بالبلاد ويفصح عن توافر الولاء لها والارتباط بها ، واذ كانت هذه الصلة لا تتوافر اذا كان الشخص يدين بالولاء الى دولة اجنبية فقد قرن المشرع شرط الاقامة بشرط آخر مؤداه ألا يكون الشخص من رعايا دولة اجنبية ، وليس من شك في أن اجتماع الشرطين على النحو الذى أورده المشرع يفيد بالضرورة وجوب عدم الاتصاف بالجنسية الاجنبية طوال فترة التوطن ، فلا يكفى أن يكون الشخص غير منتم الى دولة اجنبية عند نفاذ القانون ، وإنما يجب أن يتوافر هذا الشرط طوال فترة التوطن التى حددها القانون .

(طعن ٤٩١ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٣) .

قاعدة رقم (١٧)

المبدأ :

يشترط فحين يعتبر داخلا في الجنسية المصرية بحكم القانون أن تتوافر فيه الى جانب شرطى الإقامة والرعوية العثمانية أن يكون قد عول بقانون القرعة العسكرية المصرى قبل العمل بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ .

ملخص الحكم :

يشترط فمين يعتبر داخلا فى الجنسية المصرية بحكم القانون ان تتوافر فيه الى جانب شرطى الاتمة والرعية العثمانية ان يكون قد عمل بقانون القرعة العسكرية المصرى قبل تاريخ العمل بالرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ ، فلا يستفيد من هذه النصوص الرعايا العثمانيون الذين قبلوا المعاملة بموجب قانون القرعة العسكرية بعد ذلك التاريخ . ذلك لان الاحكام التى تضمنتها النصوص المشار اليها فيها تقدم هى من ضمن الاحكام الانتقالية التى تضمنها القانون والتى قصد بها تعيين المصريين الاصلاء عند العمل باحكامه . لذلك فلا يسرى حكمها الا بالنسبة الى من تمت فى حقه الواقعة القانونية التى تترتب عليها هذه الجنسية وهى قبول المعاملة بقانون القرعة العسكرية فى تاريخ لاحق على تاريخ العمل بقانون الجنسية .

(طعن ٧٠٥ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٢/٤/١٩٦٩) .

قاعدة رقم (١٨)

المبدأ :

وجود الرعية المحلية المصرية مع عدم تعيين ضوابط ثابتة لها يجعل من غير الميسور ان تتحول بحالتها الى الجنسية المصرية — عند اعادة تنظيم نشوء الجنسية المصرية اختار المشرع من بين التشريعات المتعددة التى تناولت الرعية المحلية الامر العالى الصادر فى ٢٩ من يونيو سنة ١٩٠٠ فى شأن من يعتبرون من المصريين عند اجراء العمل بقانون الانتخاب الصادر فى اول مايو سنة ١٨٨٣ واتخذة اساسا لتعيين الاءاء المصريين .

ملخص الحكم :

ان الرعية المحلية المصرية على الرغم من انها كانت محققة الوجود ، الا انها لم تعين لها ضوابط ثابتة ، فكان من غير الميسور ان تتحول بحالتها الى الجنسية المصرية ، بيد ان المشرع عندما اعاد تنظيم نشوء الجنسية المصرية ، ومع تسليمه بانها لم تخلق فى نظر احكام القانون الدولى ، الا يوم ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ ، رآى ان فى الاخذ بهذه القاعدة مساسا بالكرامة القومية التى تلبى فناء الجنسية المصرية ، وهى فى نظر المصريين قائمة منذ اجيال طويلة فليختار من بين التشريعات المتعددة التى تناولت

الرغوبة المحلية ، الامر العالى الصادر فى ٢٩ من يونية سنة ١٩٠٤ فى شأن من يعتبرون من المصريين عند اجراء العمل بقانون الانتخاب الصادر فى اول مايو سنة ١٨٨٣ م ، واتخذة اساسا لتعيين الآباء المصريين اعتدادا منه بالامر الواقع .

(طعن ٩٤٠ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢١)

قاعدة رقم (١٩)

المبدأ :

ان الليبيين الذين كانوا يقيمون بمصر قبل دخول الجيوش الإيطالية اراضى ليبيا والذين قيدت اسمائهم بدفاتر القنصلية الإيطالية منذ ذلك التاريخ حتى ابرام الاتفاق المشار اليه اعتبروا تابعين لاطاليا — لاولاد هؤلاء الأشخاص اختيار الجنسية المصرية فى مدى سنة من توقيع هذا الاتفاق ان كانوا بالغين او خلال سنة من بلوغهم سن الرشد — عدم اختيار الجنسية الليبية لا يعتبر ابقاء على الجنسية المصرية — الاختيار المنصوص عليه فى الاتفاقية المشار اليها لابد من ممارسته كتابة بعمل ايجلبى وفقا لما اشارت اليه قوانين الجنسية .

ملخص الحكم :

ان الليبيين الذين كانوا يقيمون بمصر قبل دخول الجيوش الإيطالية اراضى ليبيا والذين قيدت اسمائهم بدفاتر القنصلية الإيطالية منذ ذلك التاريخ حتى ابرام الاتفاق سالف الذكر ، قد اعتبروا تابعين لاطاليا وقد اجيز لاولاد هؤلاء الأشخاص اختيار الجنسية المصرية فى مدى سنة من توقيع الاتفاق سالف الذكر ، ان كانوا بالغين ، او خلال سنة من بلوغهم سن الرشد ان كانوا قسرا ، والمدعى كان قاصرا وقت توقيع الاتفاق المشار اليه ، وقد كان يحق له قانونا اختيار الجنسية المصرية خلال سنة من بلوغه سن الرشد ، ولكن الثابت ، انه لم يعمل حق الاختيار المقرر بمقتضى الاتفاق المبين آنفا ، ولا يغنى عن ذلك ، ما ذهب اليه من انه لم يختر الجنسية الليبية ، فيكون قد بقى على جنسيته المصرية بعد بلوغه سن الرشد ، لان هذا الاختيار يجب أن يمارسه من يريد الافادة منه بعمل ايجابى يصدر من جانبه ويجب أن يكون كتابة ، كما اشارت الى ذلك المادة

٢٠ من قانون الجنسية رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ اذ نصت على ان التقديرات واعلانات الاختيار يجب ان توجه الى وزير الداخلية ، وان تسلم في القطر الى المحافظة او المديرية ، وقد وردت مثل هذا النص في المادة ٢٢ من المرسوم بقانون الصادر في ٢٦ من مايو سنة ١٩٢٦ في شأن الجنسية المصرية ، وهذه القاعدة وان لم ترد بالاتفاق الذي عقد بين الحكومة المصرية والحكومة الايطالية ، الا انها من الامور البديهية التي يستحيل اعمال حق الاختيار بغير افتراضها ، هذا فضلا عن ان الثابت ان المدعى قيد بدناثر القنصلية الايطالية بالقاهرة في ٢ من نوفمبر سنة ١٩٢٦ ، فيكون قد انصَح عن ارادته على هذا الوجه اما القرائن التي بساقتها المدعى للتدليل على اعتباره من رعايا الجمهورية العربية المتحدة وهو القيد في جدول الانتخاب وعضوية الاتحاد الاشتراكي والاقامة بالبلاد والاعتراع للتجنيد فليست قاطعة في اثبات الجنسية الاصلية للجمهورية العربية المتحدة ما دام القانون لا يمنحها له ولا يعتبره من رعايا الجمهورية .

(طعن ٩٤٠ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢١) .

قاعدة رقم (٢٠)

المبدأ :

رعايا الدولة الروسية القديمة — اسقاط الجنسية الروسية عنهم بسقوط حكومة القيصرية وقيام النظام السوفيتي في سنة ١٩١٧ — تنظيم قيديهم بمكاتب التسجيل الخاصة بهم ومنحهم تذاكر الإقامة بالبلاد .

ملخص الحكم :

ان رعايا الدولة الروسية القديمة الذين كانوا موجودين في مصر خلال الحرب العالمية الاولى وظلوا مقيمين فيها بعد انتهائها استقطت عنهم الجنسية الروسية بسقوط حكومة القيصرية وقيام النظام السوفيتي سنة ١٩١٧ وقد اصدر مجلس الوزراء في شأنهم عدة قرارات ، صدر تنفيذها لاجلها قرار وزير الداخلية المؤرخ ١١ من مايو سنة ١٩٢٦ وبموجبه انشئت مكاتب خاصة في المحافظات وعواصم المديريات لقيد الروسين البيض في سجلاتها ، وفرض على كل شخص من اصل روسي ولم ينتم الى جنسية اخرى ان يبلغ مكاتب التسجيل التي يقيم في دائرتها لتجرى قيده هو

وسائل الامراء المقيمين معه في مخيشة واحدة ، حتى يتسنى للوزارة منحهم اقامة بالبلاد تجدد سنويا نظير رسم حدده القرار .

(طعن ٤٩١ لسنة ١١ ق — جلسة ١٢/٢/١٩٦٧) .

قاعدة رقم (٢١)

المبدأ :

الجنسية رابطة يفرضها القانون بين الفرد والدولة وفقا لما يقوم بالفرد من خصائص سياسية يقدر المشرع اعتبارها مناطا للانتماء الى الدولة واذ لم يصدر قانون يثبت الجنسية المصرية للبيين المقيمين بمصر حين قامت الوحدة بين مصر وليبيا — هذه الوحدة بقوانينها وقراراتها لا تغنى عن تعديل احكام قوانين الجنسية في اى الدولتين — طلب الطاعة ثبوت الجنسية المصرية لها بمقتضى الوحدة لا سند له في نصوص القانون الخاص بهذه الجنسية ويتعين رفضه .

ملخص الحكم :

ان الجنسية رابطة يفرضها القانون بين الفرد والدولة وفقا لما يقوم بالفرد من خصائص سياسية يقدر المشرع اعتبارها مناطا للانتماء الى الدولة واذ لم يصدر قانون يثبت الجنسية المصرية للبيين المقيمين بمصر حين قامت الوحدة بين مصر وليبيا فان هذه الوحدة بقوانينها وقراراتها لا تغنى عن تعديل احكام قوانين الجنسية في اى من الدولتين ويكون طلب الطاعة ثبوت الجنسية المصرية لها بمقتضى الوحدة لا سند له من نصوص القانون الخاص بهذه الجنسية ويتعين رفضه وقد حكم القضاء في ١٢/١٢/١٩٦٧ بعدم احقية والد الطاعة في اعتباره متمتعاً بالجنسية المصرية ولم يثبت له هذه الاحقية من تشريعات تلك الوحدة وانما اكتسب الجنسية بالموافقة على تجنسه بقرار رئيس الجمهورية الصادر سنة ١٩٦٨ واذ كان قانون جنسية الجمهورية العربية المتحدة الصادر بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ الذى منح والد الطاعة الجنسية وفق احكامه تقضى نصوصه ان القرار الخاص بكسب الجنسية يحدث اثره من تاريخ صدوره ولا يكون للدخول في الجنسية من اثر في الماضى ما لم ينمى على ذلك وثبتت الجنسية للقصر من اولاد من كسبها تبعا له ولا يلحق به اولاده الذين بلغوا سن

الرشد من قبل دخوله فيها ، فانه لا يكون وجه من القانون لطلب الطاعة اعتبار والدها مصرياً من تاريخ طلبه الدخول في الجنسية المقدم في ١٩٥٥/٤/٢٠ ما دام قرار منحة الجنسية لم يصدر الا في سنة ١٩٦٨ ولم ينص على اعتبار دخوله فيها من التاريخ الذي تنهك به الطاعة وتكون وقد بلغت سن الرشد من قبل دخول أبيها في الجنسية المصرية باقية في جنسيتها الاجنبية ولا حق لها غيباً تطلبه من اعتبارها متمتعة بالجنسية المصرية من قبل عام ١٩٦٠ وليس في الحكم المطعون فيه من خطأ غيباً قضى به من ذلك وتلزم الطاعة المصروغات بها خسرت من الطعن .

(طعن ١٠٤٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٧) .

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

التمتع بجنسية جمهورية مصر العربية امر نظمه قانون الجنسية على نحو مانع — عدم انطباق هذا الوصف على غير من وردوا بصفتهم على سبيل الحصر في هذا التحديد — النص في بعض قوانين الدولة على معاملة الاجنب معاملة الوطنيين في مجال او مجالات معينة — عدم تعدى حكم هذه القوانين مجال تطبيقها الى سواه من المجالات — مدى معاملة الفلسطينيين العرب معاملة المتمتعين بجنسية جمهورية مصر العربية .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة قد نص في مادته الثانية على انه (مع عدم الاخلال بالاحكام الاخرى الواردة في هذا القانون يشترط للتقيد في السجل العام ان يكون الطالب :

١ — مصرياً مقيماً في المملكة المصرية الخ) وكذلك فان القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة قد نص في الفقرة الاولى من المادة ٩٠ منه على انه (تسرى على ما يوجد في مصر من فروع او بيوت صناعية او مكاتب الشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة التي لا تتخذ في مصر مركز ادارتها او مركز نشاطها الرئيسي احكام المواد من ٩٢ الى ٩٨

من هذا القانون) ومقتضى هذا النص سريان المادة ٩٣ من هذا القانون على فروع الشركات الاجنبية الموجودة في مصر والتي تنص على انه (يجب الا يقل عدد المصريين المستخدمين في مصر في شركات المساهمة عن ٧٥٪ من مجموع مستخدميها والا يقل مجموع ما يتقاضونه من اجور ومرتبات عن ٦٥٪ من مجموع الاجور والمرتبات التي تؤديها الشركة) .

ومن حيث أن الاستفادة من النصوص المتقدمة أن المشرع يشترط الجنسية المصرية فيمن يقيد اسمه في جداول المحاسبين والمراجعين وفيمن يعين بالشركات الخاضعة للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه ضمن النسبة المحددة في المادة ٩٣ منه .

ومن حيث أن التمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة أمر نظمه قانون الجنسية على نحو مانع بحيث لا ينطبق هذا الوصف على غير من وردوا بصفاتهم على سبيل الحصر في هذا التحديد ، غير أن ذلك لا يمنع من النص صراحة في أحد قوانين الدولة على معاملة الاجانب معاملة الوطنيين في مجال أو مجالات معينة دون أن يتعدى حكم هذه القوانين مجال تطبيقها الى سواه من المجالات ، وتطبيقا لذلك فانه اذا كان قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ قد نص في المادة السابعة منه على أن يعامل الفلسطينيون العرب معاملة من يتمتع بجنسية الجمهورية العربية مع احتفاظهم بجنسيتهم الفلسطينية ، واذا كان قرار وزير العمل رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٢ قد أعفى الفلسطينيين العرب من التزام الحصول على تراخيص العمل ، فان هذين الحكمين يتعين اعمالهما في مجال تطبيقها دون أن يتعدى أثرهما الى حالات أخرى حيث لا يجوز القياس على نص ورد على سبيل الاستثناء .

ولما كانت الجمهورية العربية المتحدة ولا زالت درعا للعروبة وسندا للوطنية العربية ، ولئن كانت قوى البغى قد سلبت جزءا من أرض الوطن العربى ومكنت فيه للصهيونية واخرجت منه أبناء العرب الفلسطينيين وشردتهم وسلبت حقوقهم ، فانه الى أن يأتى يوم تندحر فيه القوى الباغية ، فان ضمير الأخوة يأبى الا أن تقدم الى أبناء هذا الجزء من الوطن العربى في محنتهم القاسية كل عون يمكنهم من الحياة والعيش الكريم .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى التوصية بتعديل القانونين المشار اليهما على نحو يسمح بمعاملة الفلسطينيين العرب بمعاملة رعايا الجمهورية العربية المتحدة مع احتفاظهم بجنسيتهم الفلسطينية .

(ملف ٨/١/٣ - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٤) .

قاعدة رقم (٢٣)

المبدأ :

انفصال الاقليم السوري عن الجمهورية العربية المتحدة في ١٩٦١/٩/٢٨ - هو واقعة دولية تؤدي الى سقوط ما ورد في القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم جنسية الجمهورية العربية المتحدة من نصوص تتعلق بسوريا والسوريين - زوال جنسية الجمهورية العربية المتحدة عن السوريين منذ الانفصال ولا يحق لهم التمسك بها سوى مدة الوحدة فقط - من يحتفظ بوظيفته في مصر من السوريين يخضع للاحكام الخاصة بتوظيف الاجانب ومن بينها عدم الانتفاع بنظم التأمين والمعاشات المقررة للعاملين المدنيين بالدولة .

ملخص الفتوى :

ان انفصال الاقليم السوري من الجمهورية العربية المتحدة في ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٦١ أصبح حقيقة واقعة منذ قررت الجمهورية العربية المتحدة عقب الانفصال انه لا اعتراض لها على استرداد الجمهورية العربية السورية التي قامت بعد الانفصال في سوريا لعضويتها في جامعة الدول العربية وفي الأمم المتحدة دون ان تتبع في ذلك اجراءات انضمام عضو جديد ، وقد استقر هذا الامر نهائيا بقيام التمثيل الدبلوماسي بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية وصدر دستور مارس سنة ١٩٦٤ الذي نص في المادة ١٦٩ منه على انتهاء العمل بالدستور المؤقت الصادر في سنة ١٩٥٨ ونص في المادة الاولى منه على أن جنسية الجمهورية العربية المتحدة يحددها القانون وأن الشعب المصرى جزء من الامة العربية ثم استعمل الدستور بعد ذلك تعبير المصريين في كل مرة يتحدث فيها عن عنصر الشعب في الجمهورية العربية المتحدة ، ومن ثم فان الانفصال وهو واقعة دولية يؤدي حتما الى سقوط ما ورد في القانون رقم ٨٢ لسنة

١٩٥٨ بتنظيم جنسية الجمهورية العربية المتحدة من نصوص تتعلق بسوريا والسوريين منذ الانفصال وتبعاً لذلك تزول عن السوريين جنسية الجمهورية العربية المتحدة التي اكتسبوها في ظل العمل بهذا القانون منذ الانفصال ولا يحق لهم التمسك بها سوى مدة الوحدة فقط ، والقول بغير ذلك مؤداه أن أفراد الشعب السوري كله يحتفظون بجنسية الجمهورية العربية المتحدة رغم قيام الدولة السورية المعترف بها دولياً ومن الجمهورية العربية المتحدة ذاتها ، وهى نتيجة ياباها العقل والمنطق والفهم الصحيح للقانون .

ومن حيث أنه وقد زالت عن السوريين جنسية الجمهورية العربية المتحدة منذ واقعة الانفصال في ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٦١ فإن من احتفظ منهم بوظيفته في الجمهورية العربية المتحدة يعتبر اجنبياً اعتباراً من التاريخ المذكور ويخضع في علاقته الوظيفية للأحكام الخاصة بتوظيف الاجانب ومن بينها عدم الانتفاع بنظم التأمين والمعاشات المقررة للعاملين المدنيين بالدولة طبقاً لحكم المادة ٥٩ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ والمادة ٥٥ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ التى تنص على أنه « لا تسرى أحكام هذا القانون على الموظفين والمستخدمين والعمال الاجانب وذلك عدا من يستثنون بقوانين خاصة » .

ومن حيث أن صفة الاجنبى لم تلحق السوريين الا من تاريخ الانفصال في ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٦١ وكانوا قبل ذلك وخلال مدة الوحدة يتمتعون بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ، وتسمى في شأنهم خلال هذه الفترة كافة أحكام التوظيف السارية بالنسبة للعاملين الوطنيين ومن بينها الانتفاع بأحكام قوانين التأمين والمعاشات .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن العامل السوري الاصن لا يتمتع بنظم التأمين والمعاشات المقررة للعاملين الوطنيين منذ انفصال الاقليم السوري عن الجمهورية العربية المتحدة في ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٦١ .

الفصل الثاني

اسباب كسب الجنسية

الفرع الاول

الجنسية الاصلية

قاعدة رقم (٢٤)

المبدأ :

احكام قوانين الجنسية تربط الجنسية بالدم والاقليم باوضاع معينة وشروط محددة فيها — لا وجه للقول بوجود جنسية اصلية تلحق بالشخص بحكم صلته باصوله وعلاقة الولاء للوطن الاصلى .

ملخص الحكم :

انه لا وجه للحاجة بأن هناك جنسية اصلية تلحق الشخص بحكم صلته باصوله وعلاقة الولاء للوطن الاصلى لان هذا القول لا يستقيم في ضوء احكام قوانين الجنسية وهى انما تربط الجنسية بالدم والاقليم باوضاع معينة وبشروط محددة في القانون .

(طعن ٨١٨ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٩) .

قاعدة رقم (٢٥)

المبدأ :

ان اقامة الاصول مكاملة لاقامة الفروع متى توافرت لديهم نية التوطن — من حق الابناء الاستفادة من اقامة آبائهم واجدادهم متى كانت هذه الاقامة متصلة من الاصول الى الفروع .

ملخص الحكم :

ان من المقرر ان اقامة الاصول مكاملة لاقامة الفروع متى توافرت

لديهم نية التوطن . اذ ان الاساس هو توطن الاسرة ، ذلك التوطن الذى يعبر عن ارتباطها بالوطن ، وترتبطا على ذلك فان من حق الابناء الاستفادة من اقامة آبائهم واجدادهم متى كانت هذه الإقامة متصلة من الاصول الى الفروع .

(طعن ١٣٥٧ لسنة ١٤ ق — جلسة ٢١ / ٣ / ١٩٧٠) .

قاعدة رقم (٢٦)

المبدأ :

ان فكرة التوطن تقوم على عنصرين عنصر مادى وعنصر معنى —
تختلف العنصر المادى خلال فترة معينة لاسباب عارضة او طارئة لا يؤثر على دوام واتصال الإقامة — اثر ذلك — على التمتع بالجنسية المؤسسة على فكرة التوطن .

ملخص الحكم :

ان فكرة التوطن تقوم على عنصرين ، عنصر مادى يتمثل فى الإقامة الفعلية ، وعنصر معنى هو نية الاستقرار والبقاء .

وتختلف العنصر المادى خلال فترة معينة لاسباب عارضة او طارئة ، كترعاية بعض المصالح أو طلب العلم أو السياحة ، لا يؤثر على دوام واتصال الإقامة ، ولا يمكن أن يؤدي الى حرمان الفرد من التمتع بالجنسية المؤسسة على فكرة التوطن طالما توافرت لديه نية الاستقرار والبقاء .

(طعن ١٣٥٧ لسنة ١٤ ق — جلسة ٢١ / ٣ / ١٩٧٠) .

قاعدة رقم (٢٧)

المبدأ :

تعاقب قوانين الجنسية ليس معناه زوال الجنسية عن اكتسب مركز المصرى وفقا لاحكام احدها ابان سريانه — يستمر متمتعاً بهذا المركز ما دام القانون الجديد قد خلا من نص صريح يحرمه منها .

ملخص الحكم :

بتاريخ ٢٧ من فبراير سنة ١٩٢٩ صدر المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ بشأن الجنسية المصرية وعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في ١٠ من مارس سنة ١٩٢٩ ثم صدر القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالجنسية المصرية وعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ ونص في مادته ٢٨ على إلغاء المرسوم بقانون ١٩ لسنة ١٩٢٩ المشار اليه واعتبارا من ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٦ عمل بالقانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ — الذى نص في المادة ٣٢ منه على إلغاء القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ والقوانين المعدلة له وقد استمر العمل بأحكام هذا القانون بموجب المادة الاولى من القانون ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة التى تنص على أن تثبت جنسية الجمهورية العربية المتحدة لمن كان في ٢٢ من فبراير سنة ١٩٥٨ متعاضدا بالجنسية المصرية وفقا لأحكام القانون ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ وقد تضمنت كل من هذه التشريعات أحكاما انتقالية في شأن تحديد المصريين الاصلاء وأحكاما عامة أخرى بالشروط اللازمة للتمتع بالجنسية المصرية المكتسبة الا أنه ليس معنى تعاقب قوانين الجنسية زوال الجنسية عن الافراد الذين اكتسبوا مركز المصرى وفقا لأحكام أحد هذه القوانين ابان سريانها بل أنهم يظلون متمتعين بهذا المركز ما دام القانون الجديد قد خلا من نص صريح يحرمهم منها فمن اعتبر مصريا فانه يظل مصريا ولا تتأثر جنسيته بصور قانون لاحق تضمن تعديلا في الشروط اللازمة لشغل مركز المصرى ما لم يكن القانون الجديد قد تضمن نصا صريحا يقضى بذلك .

(طعن ١٢٢٠ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩/١١/١٩٦٦) .

الفرع الثانى الجنسية المكتسبة

اولا : الزواج :

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

مؤدى نص المادة ١٤١ من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الجنسية المصرية ان الزوجة الاجنبية التى تتزوج من مصرى لأول مرة تكتسب الجنسية المصرية بشروط ثلاثة هى اعلان وزير الداخلية برغبتها فى اكتساب جنسية زوجها المصرى ، واستمرار العلاقة الزوجية مدة سنتين من تاريخ اعلانها الرغبة فى الدخول فى الجنسية المصرية الا اذا انتهى الزواج بسبب الوفاة ، وعدم صدور قرار مسبب من وزير الداخلية خلال فترة السنتين بحرمان الزوجة من اكتساب الجنسية المصرية — فقد الزوجة الاجنبية الجنسية التى اكتسبتها بزواجها من مصرى بعد طلاقها منه — اكتسابها الجنسية المصرية بقوة القانون بمجرد زواجها مرة اخرى من مصرى واعلانها وزير الداخلية برغبتها فى ذلك .

ملخص الحكم :

من حيث ان المادة ٧ من قانون الجنسية المصرية رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ تنص على ان « لا تكتسب الاجنبية التى تتزوج من مصرى جنسيته بالزواج الا اذا اعلنت وزير الداخلية برغبتها فى ذلك ولم تنته الزوجية قبل انقضاء سنتين من تاريخ الاعلان بغير وفاة الزوج ويجوز لوزير الداخلية بقرار مسبب قبل فوات مدة السنتين حرمان الزوجة من اكتساب الجنسية المصرية » ومفاد هذا النص ان الاجنبية التى تتزوج من مصرى تكتسب جنسية زوجها المصرى بثلاثة شروط : ان تعلن وزير الداخلية برغبتها فى اكتساب جنسية زوجها المصرى فى اى وقت بعد الزواج بلا قيد زمنى بشأن ميعاد اعلان الرغبة فى اكتساب جنسية زوجها المصرية، ان تستمر الزوجية مدة سنتين من تاريخ اعلان الزوجة رغبتها فى اكتساب جنسية زوجها المصرية الا اذا انتهت الزوجية بالوفاة . الثالث : عدم صدور قرار مسبب من وزير

الداخلية خلال مدة السنتين من تاريخ إعلان الزوجة برغبتها في اكتساب جنسية زوجها المصرية بحرمان الزوجة من اكتساب الجنسية المصرية . وحكم المادة السابعة من الحكم العام الذى يتناول حالة الزوجة الاجنبية التى تتزوج من مصرى وترغب في اكتساب جنسية زوجها المصرية . أما نص المادة ١٤ فقد أورد حكما خاصا بشأن الزوجة التى كانت مصرية ثم فقدت الجنسية المصرية وتزوجت بعد ذلك من مصرى ، فبى تعود الى اكتساب الجنسية المصرية بمجرد زواجها من مصرى بشرط واحد هو إعلان وزير الداخلية برغبتها في ذلك ، ويستوى في ذلك أن تكون هذه الزوجة من أصل مصرى أو تكون قد اكتسبت الجنسية المصرية بسبب من الاسباب القانونية لكسبها اذ تنص المادة ١٤ على أن « الزوجة التى كانت مصرية الجنسية ثم فقدت هذه الجنسية وكذلك التى من أصل مصرى — تكتسب الجنسية المصرية بمجرد منحها لزواجها أو بمجرد زواجها من مصرى — متى أعلنت وزير الداخلية برغبتها في ذلك » وعلى ذلك يكون نص المادة ١٤ قد تضمن حكما خاصا يرد على حالة الزوجة الاجنبية التى كانت مصرية الجنسية من قبل ثم فقدت هذه الجنسية وهى تكتسب الجنسية المصرية بمجرد زواجها من مصرى بشرط إعلان وزير الداخلية برغبتها في ذلك والاصل أن الحكم الخاص يعتبر الحكم العام . وعلى ذلك يكون مؤدى تطبيق حكم المادتين ٧ ، ١٤ من قانون الجنسية رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ معا أن الزوجة الاجنبية التى تتزوج من مصرى لأول مرة تكتسب الجنسية المصرية بالشرط الثلاثة السابق بيانها وهى إعلان وزير الداخلية برغبتها في اكتساب جنسية زوجها المصرية واستمرار العلاقة الزوجية مدة سنتين من تاريخ إعلانها الرغبة في الدخول في الجنسية المصرية — الا اذا انتهى الزواج بسبب الوفاة وعدم صدور قرار مسبب من وزير الداخلية خلال فترة السنتين بحرمان الزوجة من اكتساب الجنسية المصرية — أما الزوجة الاجنبية التى كانت في يوم ما مصرية الجنسية اصلا أو اكتسابا ثم فقدت الجنسية المصرية فاذا اكتسبت الجنسية المصرية بمجرد زواجها من مصرى بشرط إعلان وزير الداخلية برغبتها في ذلك . ولم يقيد المشرع حالة الزوجة الاجنبية التى كانت مصرية ثم فقدت هذه الجنسية وتزوجت من مصرى بشرط انقضاء سنتين من تاريخ الاعلان ورغبتها في اكتساب جنسية الزوج المصرية بشرط عدم صدور قرار من وزير الداخلية مسبب بحرمانها من اكتساب الجنسية المصرية السابقة — اطمئنان الدولة الى سلامة وملاءمة اكتسابها الجنسية من قبل اصلا أو اكتسابا — ثم فقدت هذه الجنسية لاي سبب من اسباب

فقد الجنسية — فالزوجة الأجنبية التي كانت من قبل مصرية الجنسية ثم فقدت الجنسية المصرية تكتسب الجنسية المصرية بقوة القانون فوراً بمجرد حصول زوجها من مصرى وإعلانها وزير الداخلية برغبتها في اكتساب جنسية زوجها المصرية . وليس صحيحاً ما ذهب إليه وزارة الداخلية من تخصيص حكم المادة ١٤ بالزوجة الأجنبية التي كانت من أصل مصرى أى مصرية أصلاً — لأن هذا التخصيص في الحكم لا يستند إلى نص مخصص، وهو اجتهداد في النظر بلا أساس من حكم القانون وآية ذلك أن المشرع يتنازل في المادة ١٤ من قانون الجنسية الزوجة التي من أصل مصرى ثم فقدت الجنسية المصرية ويعادل في الحكم بينها وبين الزوجة التي كانت مصرية ثم فقدت الجنسية المصرية ، وهو أن المشرع كان يقصد إلى تنظيم حالة الزوجة التي كانت مصرية الأصل ثم فقدت هذه الجنسية لنص على هذه الحالة وحدها ولكنه أشنع النص على هذه الحالة بحالة الزوجة التي كانت مصرية ، ثم فقدت هذه الجنسية ، وهذا الحكم المطلق يسرى على الطلاقة وأن لا يلحقه نص مخصص ، ومن ثم يسرى حكم المادة ١٤ على حالة الزوجة الأجنبية التي كانت مصرية الجنسية إما بالاكتساب أو بالأصل ثم فقدت هذه الجنسية وتزوجت بعد ذلك من مصرى ، وحكم القانون أنها تكتسب الجنسية المصرية بمجرد زواجها من مصرى وإعلانها وزير الداخلية برغبتها في ذلك . ومتى كان الثابت من الأوراق أن المدعية هي لبنانية الأصل وقد تزوجت من مصرى واكتسبت نفعا لهذا الزواج جنسية زوجها المصرية ثم طلقت من زوجها المصرى وأذنت لها الدولة في العودة إلى الجنسية اللبنانية بما يترتب على ذلك من سقوط الجنسية المصرية عنها بقوة القانون ، ثم جاءت في ١٩٧٨/١/٥ وتزوجت من زوجها الأول المصرى الجنسية وأعلنت في ١٩٧٨/٢/٨ وزير الداخلية برغبتها في اكتساب الجنسية المصرية — لذلك فإنها تكتسب الجنسية المصرية بقوة القانون بمجرد زواجها من مصرى وإعلانها وزير الداخلية برغبتها في اكتساب الجنسية المصرية طبقاً لحكم المادة ١٤ من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٥ لأنها وهى أجنبية تزوجت من مصرى ، وكانت مصرية الجنسية من قبل اكتساباً بالزواج من مصرى وفقدت الجنسية المصرية ثم عادت وتزوجت من مصرى وأعلنت وزير الداخلية برغبتها في اكتساب الجنسية المصرية ومتى كان الحكم المطعون فيه قد قضى باعتبار المدعية مصرية الجنسية بقوة القانون من تاريخ إعلانها وزير الداخلية برغبتها في اكتساب الجنسية المصرية في ١٩٧٨/٢/٨ — طبقاً لحكم المادة ١٤ من قانون الجنسية رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ ، فإنه أى الحكم المطعون

فيه يكون قد صادف صحيح حكم القانون ، ويكون الطعن فيه على غير أساس سليم من القانون بما يوجب الحكم برفضه .

(طعن ٥١٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٣/٣/٥) .

قاعدة رقم (٢٩)

المبدأ :

اكتساب الجنسية بالزواج — وجوب استمرار الزوجية قائمة مدة سنتين من تاريخ اعلان وزير الداخلية بالرغبة في كسب الجنسية — وفاة الزوج خلال السنتين يعنى انتهاء الزوجية .

ملخص الحكم :

وان كان الثابت ان المطعون ضدها قد اعلنت وزير الداخلية برغبتها في كسب جنسية الجمهورية العربية المتحدة في ٢٨ من يولية سنة ١٩٦٤ بعد مضي أكثر من أربع سنوات على زواجها — الا أن الزوجية لم تستمر قائمة مدة سنتين من تاريخ هذا الاعلان ، اذ توفى زوجها في شهر سبتمبر سنة ١٩٦٥ ، ومن ثم فقد تخلف شرط من شروط كسب الجنسية بالزواج من مصرى في حق المطعون ضدها ، اذ يتعين لتحقيق كسب هذه الجنسية بالزواج استمرار الزوجية قائمة مدة سنتين من تاريخ اعلان الزوجة رغبتها الى وزير الداخلية في كسب جنسية زوجها المصرية .

ومن حيث أنه لا حجة فيها ذهبت اليه المحكمة في حكمها المطعون فيه من أن موت الزوج قبل اكتمال مدة السنتين يعتبر سببا قهريا يخرج عن ارادة المطعون ضدها ، ذلك لانه ازاء صراحة النص وتعلقة بمسائل تتصل بسيادة الدولة فلا يجوز التوسع فيه بل يجب تفسيره في أضيق الحدود ويضاف الى ذلك أن وفاة الزوج خلال مدة السنتين يعنى انتهاء الزوجية وعدم استمرارها قائمة طوال المدة التي حددها القانون ، كما أن عدم حدوث الوفاة خلال فترة السنتين ، لا يؤدى بذاته وبحكم اللزوم الى اكتساب الجنسية التي أعربت عن رغبتها وأعلنتها الى وزير الداخلية ، الجنسية المصرية ، لاحتمال انقضاء الزوجية قبل فوات تلك الفترة لسبب

يرجع الى ارادة الزوج ، أى بالطلاق ولذلك فلا يمكن اعتبار الوفاة خلال تلك الفترة بمثابة الحادث القهرى الذى يترتب عليه الاعفاء من شرط استمرار الزوجية المدة التى حددها القانون — أما رأى المباحث العاملة الذى أعربت فيه عن عدم الممانعة فى دخول المطعون ضدها فى جنسية الجمهورية العربية المتحدة ، فلا يعدو أن يكون من قبيل الاعمال التهديدية التى يستأنس بها وزير الداخلية ، سواء فى منح الجنسية أو منعها عن الزوجة الطالبة بقرار مسبب ومن ثم فلا صحة لما ذهبته المحكمة من أن الادارة لم تعترض على دخول المطعون ضدها فى جنسية الجمهورية العربية المتحدة خلال مدة السنتين بل وأنها وافقت صراحة على منحها جنسية البلاد ، ذلك أنه لم يكن ثمة محل لان توافق الادارة ، أو لا توافق الادارة ، على دخول المطعون ضدها فى جنسية البلاد بعد وفاة زوجها ، ولم تنته بعد مدة سنتين من تاريخ اعلان رغبتها فى كسب هذه الجنسية ، ومن ثم يكون قد تخلف فى حقها أحد شروط كسب الجنسية ، وهو شرط استمرار الزوجية قائمة مدة سنتين من تاريخ اعلان الزوجية برغبتها فى كسب جنسية زوجها العربية .

(طعن ١٢٣٦ ، ١٢٦٢ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٧/٤/١٩٧١) .

قاعدة رقم (٣٠)

المبدأ :

نص المادة ١٤ من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ على أن المرأة الأجنبية التى تتزوج من مصرى تعتبر مصرية — الحكم ببطالان الزواج — من شأنه أن يعتبر عقد الزواج كأن لم يكن من تاريخ انعقاده فلا تعتبر الزوجة داخلة فى الجنسية المصرية .

ملخص الحكم :

ان المطعون عليها كانت ايطالية الجنسية تزوجت بمصرى بتاريخ ٢٩ من مارس سنة ١٩٤٨ فى ظل المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ بشأن الجنسية المصرية الذى تنص المادة ١٤ منه على ما يأتى « المرأة الأجنبية التى تتزوج من مصرى تعتبر مصرية ولا تفقد الجنسية المصرية عند انتهاء الزوجية الا اذا جعلت اقامتها العادية فى الخارج واستردت

جنسيتها الاصلية عملا بالقانون الخاص بهذه الجنسية .. » ومن ثم فهي تعتبر مصرية ولا تفقد هذه الجنسية ما لم يتم سبب من الاسباب التي اشارت اليها المادة سالفه الذكر او يقضى ببطلان الزواج من الجهة القضائية المختصة اذ من شأن الحكم ببطلان عقد الزواج أن يعتبر العقد كان لم يكن من تاريخ انعقاده فلا تعتبر الزوجة داخله في الجنسية المصرية لان هذا الاثر لا يترتب الا على الزواج الصحيح دون الزواج الباطل .

(طعن ٦٤٩ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٣١) .

قاعدة رقم (٣١)

المبدأ :

الحكم الصادر ببطلان عقد الزواج من الهيئة الروحية الكنسية الاستثنائية للاقباط الكاثوليك في تاريخ لاحق لتاريخ العمل بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ — صادر من جهة ليست لها ولاية القضاء ولا حجية له — اثر ذلك — ان يعتبر الاستئناف المرفوع عن الحكم الابتدائي الصادر عن المحكمة الروحية الكنسية الابتدائية لا زال مطروحا على القضاء — لصاحب المصلحة ان يطلب الى المجلس المالى احالة الدعوى الى المحكمة المختصة للفصل فيها — الى ان يصدر الحكم يظل عقد الزواج صحيحا ومكسبا الجنسية للزوجة الاجنبية .

ملخص الحكم :

لما كان الحكم الاستثنائي الصادر من الهيئة الروحية الكنسية الاستثنائية للاقباط الكاثوليك سنة ١٩٥٦ اى في تاريخ لاحق لتاريخ العمل بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بالفاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية واحالة الدعاوى التى تكون منظورة امامها الى المحاكم الوطنية فمن ثم فان الحكم الاستثنائي يكون قد صدر من جهة لا ولاية لها في القضاء ، ولا حجية له ، ويعتبر الاستئناف المرفوع عن الحكم الابتدائي الصادر من المحكمة الروحية الكنسية الابتدائية لا زال مطروحا على القضاء ، ويجب احالة الدعوى الى المحكمة الوطنية المختصة للفصل فيه عملا بالمادتين الاولى والثانية من القانون المشار اليه وهما تنصان على ما يأتى :

مادة ١ — تلغى المحاكم الشرعية والمحاكم المالية ابتداء من اول يناير سنة ١٩٥٦ وتحال الدعاوى المنظورة امامها لغاية ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ الى المحاكم الوطنية لاستمرار النظر فيها وفقا لاحكام قانون المرافعات ويكون رسوم جديدة مع مراعاة القواعد .

مادة ٢ — تحال الدعاوى التى تكون منظورة امام المحكمة العليا الشرعية او امام الدائرة الاستئنافية بالمجالس المالية الى محكمة الاستئناف الوطنية التى تقع فى دائرتها المحكمة الابتدائية التى اصدرت الحكم المستأنف . وغنى عن البيان انه يجوز لصاحب المصلحة طرح ذلك الاستئناف على الجهة القضائية المختصة او أن يطلب الى المجلس المالى اعادة الدعوى الى المحكمة المختصة للفصل فيها ، والى أن يصدر الحكم فى ذلك الاستئناف من الجهة القضائية المختصة يظل عقد الزواج صحيحا منتجا لاثاره القانونية ومن ضمنها اعتبار المطعون عليها مصرية الجنسية .

وان كانت المادة ٢١ من قرار وزير الداخلية رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٩ فيما قضت به من عدم جواز منح الزوجة جواز سفر الا بموافقة كتابية من الزوج تسرى كاصل عام فى حق كل زوجة مصرية وأساس ذلك أن الزوجة المصرية تلتزم قانونا بالدخول فى طاعة زوجها وتتبعه من حيث الإقامة ولا تتحلل من هذه الالتزامات الا بالطلاق ، الا أنه لا يجوز أعمال هذا الحكم فى حق الزوجة الكاثوليكية الديانة التى يحكم بالتفريق الجثمانى بينها وبين زوجها ، وذلك لان النظام القانونى الذى تخضع له الروابط الزوجية لطوائف الكاثوليك يحرم الطلاق وأن كان يجيز لكل من الزوجين أن يحصل من الجهة القضائية المختصة على حكم بالتفريق الجثمانى بين الزوجين ، ويترتب على صدور هذا الحكم توقف الحياة المشتركة للزوجين من حيث المساكنة والمعاشة كما توقف جميع الالتزامات المترتبة على ذلك فيسقط واجب الرعاية والمعونة الادبية بينهما ويفقد الزوج ولايته على زوجته وتستطيع الزوجة أن تحدد مسكنها وموطنها حيثما تريد استقلالا عن منزل الزوجية ولا تلتزم بالدخول فى طاعة زوجها .

(طعن ٦٤٩ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٣١) .

ثانيا : التجنس :

قاعدة رقم (٣٢)

المبدأ :

منح الجنسية عن طريق التجنس امر جوازى للحكومة وفقا لما تراه
محققا للمصلحة العامة — ترخصها في تعيين الوقت الملائم لاصدار قرارها
— سلطتها التقديرية الواسعة في هذا الصدد لا تخضع لرقابة القضاء
ما دام قرارها خلا من اساءة استعمال السلطة .

ملخص الحكم :

ان المادة الخامسة من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن جنسية
الجمهورية العربية المتحدة وما يقابلها من نصوص في قوانين الجنسية
السابقة ، قد جعلت منح الجنسية عن طريق التجنس امرا جوازيا للحكومة
ان شاعت منحته وان شاعت منعه وفقا لما تراه محققا للمصلحة العامة ،
كما انها تترخص في تعيين الوقت الملائم لاصدار قرارها ، وهى تملك في هذا
الصدد سلطة تقديرية واسعة لا تخضع لرقابة القضاء ما دام قرارها
خلا من اساءة استعمال السلطة ، وعلى هذا الاساس فلما كان الثابت من
الاوراق ان الجهة الادارية رفضت طلب التجنس المقدم من الطاعن تمثيا
مع السياسة العامة التى انتهجتها الدولة في الوقت الحالى من ايقاف منح
جنسية الجمهورية العربية المتحدة للاجانب ، ولم يقدم الطاعن ما يدل على
ان قرار الرفض مشوب بعيب اساءة استعمال السلطة فمن ثم يكون القرار
المطعون فيه مطابقا للقانون ولا مطعن عليه .

(طعن ٧٠٥ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٦٩) .

قاعدة رقم (٣٣)

المبدأ :

الرسم المقرر بالمادة ١٦ من الجدول الملحق بالقانون رقم
٢٢٤ لسنة ١٩٥١ على من يصدر قرار بمنحهم الجنسية المصرية — فقهه

سند القانونى بحلول جنسية الجمهورية العربية المتحدة محل هذه الجنسية
- وجوب استصدار قانون بفرض رسم على منح جنسية الجمهورية
العربية المتحدة وبتحديد خزانة الاقليم التى يؤول اليها .

ملخص الفتوى :

يبين من استعراض التشريعات المنظمة لجنسية الجمهورية العربية المتحدة والتى تضمنى هذه الصفة على المواطنين فى الاقليمين جميعا ، ان التمتع بهذه الجنسية وبمزاياها حق لهم ، وقد اجاز المشرع للجانب فى كلا الاقليمين الحصول على هذه الجنسية متى توافرت فيه شروط معينة محددة .

ولما كان قيام الوحدة بين اقليمى الجمهورية يستتبع تطبيقا لاحكام القانون الدولى العام زوال الجنسية المصرية والجنسية السورية السابقتين وحلول جنسية الجمهورية العربية المتحدة محلها ، فاصبح لكافة المواطنين فى الاقليمين جنسية واحدة هى جنسية الجمهورية العربية المتحدة ، وغدا يستظل بظلالها كافة المواطنين فى الاقليمين ، فانه يتعين توحيد الاجراءات والتكاليف والاعباء التى يقتضيها كسب الجنسية .

وعلى مقتضى ذلك يتعين توحيد الرسم المفروض على التجنس فى الاقليمين وبخاصة فان القائم على شئون التجنس فى الاقليمين جهة واحدة وهى مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية ، فتختص هذه المصلحة ببحث طلبات التجنس سواء اكانت مقدمة فى الاقليم الشمالى او فى الاقليم الجنوبى وعرضها على لجنة التجنس قبل البت فيها واصدار القرار الجمهورى اللازم فى هذا الشأن .

ومن حيث انه فضلا عما تقدم فان الرسم المقرر بالمادة ١٦ من الجدول رقم ٥ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم الدفعة انما يستحق على من يصدر قرار بمنحهم الجنسية المصرية .

ولما كانت هذه الجنسية قد زالت كما زالت الجنسية السورية على نحو ما تقدم ، وخلت محلها جنسية الدولة الجديدة ، اى جنسية الجمهورية العربية المتحدة التى نظمها القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن جنسية

الجمهورية العربية المتحدة ، فمن ثم يفقد هذا الرسم سندَه القانونى بزوال محله .

لهذا انتهى الرأى الى أنه يصدر القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٨٥ فى شأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة أصبح نص المادة ١٦ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ عطلا عن التطبيق وان الامر يقتضى استصدار قانون يفرض رسم الدمغة على القرارات التى تصدر بمنح جنسية الجمهورية العربية المتحدة متى رأت السلطات المالية فرضه ، على ان تحدد الخزانة التى يؤول اليها هذا الرسم .

(فتوى ٥٦٩ فى ٦/٧/١٩٦٠) .

ثالثا : احكام عامة :

قاعدة رقم (٣٤)

المبدأ :

ضم مدة الخدمة السابقة يعنى افتراض تعيين الموظف فى تاريخ سابق — شرط أن يكون الموظف صالحا فى ذلك الوقت للتعيين — عدم جواز ضم مدة الخدمة السابقة على تاريخ اكتساب الجنسية الوطنية ، سند ذلك : كسب الجنسية او اسقاطها او استردادها لا يتم بأثر رجعى .

ملخص الفتوى :

ان الموظف الاجنبى الذى يعمل فى خدمة الدولة لا يخضع فى تعيينه وشئون توظيفه لاحكام قوانين التوظيف الخاصة بالموظفين الوطنيين ، بل تسرى عليه احكام خاصة أوردتها قوانين خاصة بشأن توظيف الاجانب ، ومن بين هذه القوانين المرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ المعدل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٥٤ ، والذى نصت المادة ١٢ منه على أنه : « لا يمنح الموظف الاجنبى أى معاش أو أية مكافأة عن مدة خدمته » وهذا ولا شك امر طبيعى يستوجب مقتضى الحال ذلك اذ ان وضع الاجنبى فى البلاد واقامته بها محددة بفترة زمنية ، فارتباطه بالاقليم هو ارتباط مؤقت بخلاف

الموظف الوطنى . وفوق ذلك فان الموظف الاجنبى يتقاضى مرتبا كبيرا ، تراعى فيه زيادة ملحوظة نظرا الى عدم حصوله على اى معاش أو اية مكافأة عن مدة خدمته ، كما يراعى فيه اغترابه عن بلده الاصلى وما قد يتوافر فيه من اشتراطات تستتبع زيادة المرتب الممنوح له ، وهذه الاحوال جميعا تجعل نظام توظيف الاجانب مغايرا ومخالفا للنظم التى تطبق بالنسبة الى توظيف المواطنين .

وفى ضوء ما تقدم يبين ان الموظف الاجنبى لا يستحق اى معاش عن مدة خدمته بالدولة ، وهو اذا تجنس بالجنسية الوطنية واستمر فى خدمته فلا يكون له حق فى ضم الخدمة السابقة على التجنس ، بل وهو لا يتمتع بالحقوق الخاصة بمواطنى الجمهورية العربية المتحدة ولا يباشر حقوقه السياسية قبل انقضاء خمس سنوات من تاريخ كسبه لهذه الجنسية ، كما لا يجوز انتخابه أو تعيينه فى اية هيئة نيابية قبل مضى عشر سنوات من التاريخ المذكور ، وان كان يجوز بقرار من رئيس الجمهورية ان يعنى من شروط انقضاء هاتين المدينتين من يكون قد انضم الى القوات العربية الحاربة وحارب فى صفوفها — وهذا ما تنص عليه المادة ١٦ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر ورددته ايضا قوانين الجنسية المصرية . ومعنى ذلك ان تحول وضع الموظف الوظيفى يجب ان يتم بعد انقضاء خمس سنوات على حصوله على الجنسية ، اما خلال الفترة المشار اليها فان حكمه يكون حكم الاجنبى ، ولا يترتب على التجنس كسب اى حق مخصص للمواطنين ، وذلك استجابة للنصوص الآمرة الواردة فى قانون الجنسية .

ولا يتدح فى هذا النظر ولا يغير منه القول بأن يكفى لحساب مدة خدمة المنتفع فى المعاش ان تكون هذه المدة قد قضيت على احدى الوظائف المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المعاشات، بعد استبعاد مدد الوقف عن العمل التى يتقرر الحرمان فيها من المرتب ، وان العبرة ان يكون المنتفع غير اجنبى عند الضم ، فهذا القول مردود بأن مدة الخدمة التى تضم هى المدة التى تجيز القوانين ضمها . وليس يكفى شغل الوظيفة لحساب المدة فى المعاش فالموظف الفعلى مثلا وهو يشغل وظيفته لا تحسب المدة التى قضاها فى الخدمة بهذا الوصف ضمن المدة المحسوبة فى المعاش .

الفصل الثالث

فقد الجنسية واسقاطها

الفرع الاول

اسقاط الجنسية

قاعدة رقم (٣٥)

المبدأ :

المادة ١٨ من القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ بشأن الجنسية المصرية — أجازتها لوزير الداخلية بقرار مسبب اسقاط الجنسية المصرية عن كل مصرى يتصف بالصهيونية — كيفية اثبات هذه الصفة .

ملخص الحكم :

ان الفقرة (ز) من المادة ١٨ من القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالجنسية المصرية تنقضى بانه يجوز بقرار مسبب من وزير الداخلية اسقاط الجنسية المصرية عن كل مصرى اذا انطبق عليه في اى وقت من الاوقات أحد الوصفين المنصوص عليهما في نهاية البند (اولا) من المادة الاولى ، وبالرجوع الى هذا البند يبين انه خاص بمن يتصف بالجنسية المصرية بناء على التوطن في الاراضى المصرية قبل اول يناير سنة ١٩٠٠ مع المحافظة على الاقامة العادية في مصر حتى تاريخ العمل بالقانون مع اشتراط عدم اتصاف المتوطن برعوية اجنبية . واذا كشف العمل عن ضرورة الحد من اطلاق حكم النص عند تعريف المصرى وتحديد الجنسية المصرية بكيفية توجب ان تكون هذه الاسس مانعة من ثبوت الجنسية المصرية لاولئك الذين لا يدينون بالولاء لمصر بل يدينون به لغيرها وذلك حماية للدولة من أن تفرض عليها عناصر قد يكن فيها ابلغ الخطر على كيانها ، فأورد المشرع انه لا يفيد من هذا الحكم (ا) الصهيونيون (ب) الذين يصدر حكم بادانتهم في جرائم ينص الحكم على انها تمس ولاهم للبلاد أو تتضمن خيانتهم لها ، ويلاحظ أن هاتين الطائفتين يجمع امرادهما عدم الولاء للوطن وغير خاف أن الصهيونية ليست دينا ، إذ أن المصريين

لدى القانون سواء ، ولكنها رابطة روحية ومادية تقوم بين من يتصف بها وبين اسرائيل .

ولما كانت الجنسية رابطة سياسية وقانونية بين فرد ودولة توجب عليها الولاء لها وتوجب عليها حمايته ، ومن ثم فكانت موضوعاتها تنبثق من سيادة الدولة ذاتها ، فكان للدولة أن تتولى ، بما لها من هذه السيادة تحديد عنصر السكان فيها ، وهى اذ تطلق الجنسية ، بأرادتها وحدها ، تحدد شروط منح الجنسية وشروط كسبها وشروط فقدها حسب الوضع الذى تراه مستكملا لعناصر وجودها .

لذلك كانت مسائل الجنسية من صميم الامور الداخلة فى كيان الدولة وكان تنظيمها يتعلق بسيادتها لاتصالها بالنظام العام من جهة الدولة ولكونها من عناصر الحالة الشخصية من جهة أخرى ، ومن ثم فان للمشرع مطلق الحرية بمقتضى القانون العام ، فى تنظيم الجنسية وتقديرها على الوجه الملائم الذى يتفق وصالح الجماعة .. ولا محل — بهذه المثابة — للاحتجاج بوجود حق مكتسب أو ترتب مركز ذاتى للفرد قبل الدولة فى اكتساب جنسيتها على وجه معين متى كان المشرع قد رأى تعديل ذلك بتشريع جديد .

وعلى هدى الاعتبارات السالفة خول المشرع ، وزير الداخلية بقرار مسبب منه ، أن يسقط الجنسية المصرية عن كل شخص صهيونى ، أى عن كل من تقوم بينه وبين اسرائيل رابطة روحية ومادية لا تغيب عن ذوى الشأن ممن بيدهم زمام الامر يستقونها بأنفسهم بمصادرهم الخاصة أو بالاجهزة الرسمية المخصصة لاستجماع هذه البيانات والمعلومات وتحريها واستقرائها . وغنى عن القول كذلك أنه لا يلزم فى هذا المجال وهو مجال يتعلق بسيادة الدولة ونظلمها العام وفيه مساس بسلامة البلاد وأمنها وفى هذه الفترة الدقيقة من حياة الدولة كتلك التى تلت العدوان الاسرائيلى أن تواجه المدعى عليها بما ينسب اليها وأن يحقق معها أو يسمح دفاعها فيه ، وانما يكفى أن يقوم بها السبب المبرر لاسقاط الجنسية وأن يطمئن اولو الامر الى قيامه .

قاعدة رقم (٣٦)

المبدأ :

منح الإقامة الخاصة بعد اسقاط الجنسية لا يعيب قرار الاسقاط —
اساس ذلك .

ملخص الحكم :

لا ينال من صحة قرار وزير الداخلية باسقاط الجنسية عن المدعية منحها اقامة خاصة لمدة عشر سنوات تنتهى فى ٢٨ من يناير سنة ١٩٦٨ ، وآية ذلك ، الاختلاف الجوهرى والمغايرة الاساسية بين التمتع بالجنسية وبين منح الإقامة الخاصة ، فى الشروط والاعتبارات وتباين كل منهما فى الحقوق والواجبات ، فلكل مجاله ، ولكل نطاقه ومداه .

(طعن ١٣٥٦ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦١/٤/٢٢) .

قاعدة رقم (٣٧)

المبدأ :

حرية المشرع حرية مطلقة فى تنظيم الجنسية وتقريرها — لا محل للاحتجاج بوجود حق مكتسب او ترتب مركز قانونى للفرد قبل الدولة فى اكتساب جنسيتها على وجه معين او فى استمرار احتفاظه بها متى كان المشرع قد عدل ذلك بتشريع جديد — مثال بالنسبة للمادة ١٩ من القانون رقم ٢٩١ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالجنسية المصرية — تخويلها وزير الداخلية لاسباب هامة يقدرها ان يسقط الجنسية عن كل مصرى غادر البلاد بقصد عدم العودة اذا تجاوزت غربته فى الخارج سنة اشهر .

ملخص الحكم :

أن النقطة القانونية مثار النزاع تخلص فى حق الدولة فى اسقاط الجنسية المصرية عن يغادر الوطن من المصريين بقصد عدم العودة ثانية .

وبين من استقراء قوانين الجنسية المصرية بأن المشرع قد استحدث

هذا الحق وخوله لوزير الداخلية في المادة ١٩ من القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالجنسية المصرية وهي التي تقضى بأنه « يجوز لوزير الداخلية ولاسباب هامة يقدرها اسقاط الجنسية المصرية عن كل مصرى غادر الجمهورية المصرية بقصد عدم العودة اذا جاوزت غيبته في الخارج ستة أشهر ، وتبدأ هذه المدة بالنسبة الى من غادر الجمهورية المصرية قبل العمل بهذا القانون من اليوم التالى لتاريخ العمل به » ذلك أنه قد لوحظ أن عددا كبيرا من المصريين غادر جمهورية مصر بصفة نهائية في السنوات الاخيرة وأعطى بعضهم اقرارا بتنازلهم عن جنسيتهم المصرية ونظرا لان قوانين الجنسية المصرى رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ والقوانين المعدلة له ، ما كان يأخذ ببدا التنازل عن الجنسية المصرية فكانت وزارة الداخلية تواجه صعوبات جمة في بحث اجراءات اسقاط الجنسية عنهم وقد لا تتوافر في ائهم أية حالة من حالات الاسقاط فكانت تبقى لهؤلاء الجنسية رغم ما في ذلك من اضرار بصالح الدولة وأمنها وسلامتها مما حدا بالمشرع الى تضمين قانون الجنسية رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ الحكم الواردة في المادة ١٩ آتفة الذكر وهو يجيز اسقاط الجنسية المصرية ، بقرار من وزير الداخلية لاسباب هامة يقدرها عن كل مصرى غادر البلاد بنية عدم العودة اليها اذا جاوزت غيبته في الخارج ستة اشهر .

والجنسية رابطة سياسية وقانونية بين فرد ودولة توجب عليه الولاء لها وتوجب عليها حمايته ومنحه المزايا المترتبة على هذه الرابطة ومن ثم كانت موضوعات الجنسية تنبثق من سيادة الدولة ذاتها ، وكانت سلطة المشرع في تحديد الاشتراطات اللازم توافرها فيمن يتصف بالجنسية المصرية وفيمن يجوز منحه اياها ، سلطة واسعة تملئها اعتبارات سيادة الدولة والمصلحة العليا للوطن ، وكان للدولة أن تتولى بناء على ذلك تحديد عنصر السكان فيها . وهي اذ تنشئ الجنسية — بارادتها وحدها — تحدد حالات منحها وشروط كسبها وشروط فقدانها أو اسقاطها حسب الوضع الذي تراه .

ولما كانت مسائل الجنسية من صميم الامور الداخلة في كيان الدولة وكان تنظيمها يتعلق بسيادتها لاتصالها بالنظام العام من جهة ولكونها من عناصر الحالة الشخصية من جهة أخرى ، فان للمشروع مطلق الحرية ، بمقتضى القانون العام في تنظيم الجنسية وتقديرها على الوجه اللائم الذى يتفق وصالح الجماعة ، ولا محل للاحتجاج بوجود حق مكتسب أو ترتب

مركز ذاتي للفرد قبل الدولة في اكتساب جنسيتها على وجه معين أو في استمرار احتفاظه بها متى كان المشرع قد رأى تعديل ذلك بتشريع جديد .

وعلى هدى الاعتبارات السالفة خول المشرع ، وزير الداخلية لأسباب هامة يقدرها ، أن يسقط الجنسية المصرية عن كل مصرى غادر الجمهورية المصرية بقصد عدم العودة اذا جاوزت غيبته في الخارج ستة أشهر .

(طعن ١٢١٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٢٩) .

قاعدة رقم (٣٨)

المبدأ :

المادة ١٨ من القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالجنسية المصرية — سلطة وزير الداخلية في اسقاط الجنسية المصرية بقرار مسبب منه عن كل من يعمل لمصلحة دولة اجنبية هي في حالة حرب مع جمهورية مصر — قيام جبرر لاسقاط الجنسية عن الزوجة والاولاد القصر يبيع للادارة تعديل قرار الاسقاط الصادر طبقا للمادة ١٨ باسناده الى المادة ١٩ من القانون حتى يشملهم اثر الاسقاط — صحة هذا التعديل ما دامت شروط تطبيق المادة ١٩ متوافرة في شأن الجميع .

ملخص الحكم :

أن المشرع قد خول وزير الداخلية في المادة ١٨ فقرة ج من القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ ، بقرار مسبب منه ان يسقط الجنسية المصرية عن كل من يعمل لمصلحة دولة اجنبية هي في حالة حرب مع جمهورية مصر ، أى عن كل من تقوم بينه وبين دولة اجنبية وهي في حالة حرب مع مصر رابطة عمل لصالح الاعداء ، ولما كانت ادارة المباحث العابة ، وهي الجهة الرسمية المختصة لاستجباع هذه البيانات ، قدمت المعلومات لذوى الشأن في ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ ، أى في المجال الزمنى للفترة التى تلت العدوان الاسرائيلى ، فلا تثريب والحالة هذه على اولى الامر اذ ما اطمانوا في اعقاب هذه الظروف الى قيام السبب المبرر لاسقاط الجنسية عن المدعى استنادا الى الفقرة « ج » من المادة ١٨ من القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ لانه عمل لمصلحة دولة اجنبية فيكون قرار وزير الداخلية الصادر في ٢٩

من مايو سنة ١٩٥٧. قد صدر مطابقا للقانون ، لا فاسد الاساس كما ذهب الى ذلك الحكم المطعون فيه .

واذا كانت وزارة الداخلية ، بعد اسقاطها الجنسية المصرية عن المدعى بالقرار الصادر في ٢٩ من مايو سنة ١٩٥٧ عملا بالمادة ١٨ فقرة « ج » ، قامت لديها الاسباب المبررة لاسقاط الجنسية المصرية عن زوجته وعن ولديه و القاصرين بطريق التبعية للمذكور ، كما كسبوا تلك الجنسية بحكم القانون بطريق التبعية له ايضا وذلك لمغادرتهم البلاد معه في سبتمبر سنة ١٩٥٦ ، ومجاوزة غيبتهم في الخارج ستة أشهر وذلك بالتطبيق لنص المادة ١٩ من القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ .

ولما كان يتعين لاعمال نص المادة ١٩. من القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ أن يكون المصرى الذى يراد اسقاط الجنسية المصرية عنه بالغا حتى يمكن القول بأنه كان ينتمى عدم العودة الى مصر اذا جاوزت غيبته في الخارج ستة أشهر ، ولما كان الثابت من الاوراق أن الولدين المراد اسقاط الجنسية عنهما قاصران ، فما كان يجوز والحالة هذه اسقاط الجنسية المصرية عنهما استقلالا طبقا للمادة ١٩ المشار اليها ، ولا محيص الامر كذلك من تعديل القرار الصادر باسقاط الجنسية المصرية عن والدهما المدعى ، وذلك باسقاط الجنسية المصرية عنه طبقا للمادة ١٩ طالما أن الثابت أنه غادر الجمهورية المصرية بقصد عدم العودة وأن غيبته في الخارج جاوزت ستة شهور — ذلك أن المدعى وقد عمل لمصلحة دولة أجنبية هي في حالة حرب مع الجمهورية المصرية وباع جميع أثاث منزله ومنقولاته قبل مغادرته البلاد واصطحب معه عند مغادرته اياها أسرته المكونة من زوجته وولديه ، انما قد توأمرت لديه نية عدم العودة الى مصر ذلك أن بيعه لمنقولات بيته وجميع أثاث منزله كما قررت المباحث العامة في ٩ من مايو سنة ١٩٥٧ واصطحابه كامل أسرته المكونة من الزوجة والاولاد وتدبير الامر بالفعل في شركة أوتورتيز ، يدل على هجرته ، سعيا وراء تهئية أسباب المعيشة خارج الجمهورية المصرية ، فضلا عن قيامه بأعمال ضارة بمصلحة الوطن العليا وعن اتصاله بالاعداء وتوقييت كل ذلك قبيل العدوان الاسرائيلى في أكتوبر سنة ١٩٥٦ ، وكأنه على موعد مع ذلك العدوان وهو اسرائيلى الديانة كل أولئك يحمل في طبيائته نية عدم العودة الى الجمهورية المصرية فضلا عن أن خشيتته التعرض لمحاكمته جنائيا عن الخيانة التى اقترعها في

حق الجمهورية المصرية تتدفع به الى التفكير في عدم العودة الى الجمهورية المصرية .

ويخلص من ذلك ان المدعى قد توافرت في شأنه الشرائط التي حددتها المادة ١٩ من القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ لاسقاط الجنسية المصرية عنه فهو قد غادر الجمهورية المصرية في ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ بقصد عدم العودة وتدل على ذلك الظروف والملايسات السابق بيانها وهي تؤكد أنه غادر مصر بهذه النية وقد جاوزت غيبته في الخارج ستة أشهر ، وقد استعملت وزارة الداخلية حقها في اسقاط الجنسية المصرية عنه لاسباب هامة ، استغنتها من اجهزتها الرسمية ، وقدرتها ولها في ذلك سلطة تقديرية املتها المصلحة العليا للوطن ، فيكون القرار المطعون فيه بهذه المثابة قد صدر مطابقا للقانون خاليا من أى عيب .

(طعن ١٢١٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٢٩) .

قاعدة رقم (٣٩)

المبدأ :

اصدار قرار باسقاط جنسية الجمهورية العربية المتحدة عن احد المواطنين استنادا الى نص المادة ٢٢ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ التي تقضى بجواز اسقاط الجنسية عن كل من يتمتع بها اذا كانت اقامته العادية في الخارج وانضم الى هيئة اجنبية من اغراضها العمل على تقويض النظام الاجتماعى او الاقتصادى للدولة — ثبوت ان اقامة المطعون ضده في الخارج كانت مؤقتة لحين حصوله على الدكتوراه — امتداد الإقامة سنين لا ينفى عنها طابع التوقيت ويحيلها الى اقامة عادية ما دامت مقترنة بقصد التحصيل العلمى الذى بدأت به وانتهت بتحقيقه — نتيجة ذلك تخلف احد الشرطين اللذين نص عليهما القانون لاسقاط الجنسية .

ملخص الحكم :

ان اقامة المطعون ضده لم تكن اقامة عادية عند صدور قرار اسقاط الجنسية عنه ، بل كانت اقامته مؤقتة لحين حصوله على الدكتوراه ، وليس فيها اثاره الطعن من امتداد الإقامة سنين ما ينفى عنها طابع التوقيت

ويحيلها الى اقامة عادية ما دامت مقترنة بقصد التحصيل العلمى الذى بدأت به وهى قد أنتهت بتحقيقه ولم يثبت فيها بين ذلك أن المطعون ضده قد عدل بمكته فى ألمانيا الغربية الى ما ينبىء عن نيته الاستقرار فيها ، ويكون ثابتا تخلف أحد الشرطين اللذين نص عليهما القانون لاسقاط الجنسية عن المطعون ضده ويكون قرار هذا الاسقاط قد أغفل شرطا وثبتت مخالفته القانون بغير حاجة الى استقصاء ثانى الشرطين المتعلق بالانضمام الى هيئة أجنبية تناهض نظام الدولة الاجتماعى والاقتصادى . ولا يكون وجه لما ادعاه الطعن من صحة ذلك القرار .

ومن حيث أن عناصر الضرر التى قضى الحكم تعويضها كلها عناصر غير محددة أسس تقديرها قانونا باستثناء مبلغ الثلاثمائة جنيه المقررة لطبع الرسالة ، بما قضى به الحكم يقل كثيرا عما طالب به المطعون ضده ، فانه لا يكون وجه لما اثاره الطعن من تطبيق قاعدة الخطأ المشترك عند تقرير التعويض ووجوب خفضه بما يقابل الخطأ الذى يريد الطاعن أن ينسبه الى المطعون ضده ما دام لم يثبت أن الحكم قضى بكامل التعويض عن ضرر محدد .

ومن حيث أن الاضرار المادية التى حاقت بالمطعون ضده بسبب اسقاط الجنسية المصرية ورفع الاشراف المالى والعلمى الحكومى عنه غدت بينت مفصلة فى صحيفة الدعوى وقد رددتها مدونات الحكم فى بيان وقائع المنازعة ، ولاراء فى وقوع هذه الاضرار التى حاقت بعناصر شتى من استقرار المطعون ضده فى دراسته بالخارج وحصوله على الدكتوراه لوقتها وسبقه الى العمل الذى تؤهله لصاحبها ، ويكون الحكم ازاء كل أولئك فى سعة أن يجتزى بالإشارة الى تلك العناصر جملة فى غير تفصيل ، خاصة وهو يجمعها فى تعويض موحد ولا يقدرها عنصرا لتقوم الحاجة الى اعادة بيان كل منها منفردا ، ولا يكون وجه من القانون لما نعاه الطعن على الحكم فى ذلك .

ومن حيث أن تقدير الحكم تعويض الضرر الادبى المترتب على اسقاط الجنسية أمر موضوعى وقد راعى الحكم فى تقديره رد الجنسية الى المطعون ضده سنة ١٩٧١ ولا يبدو غلو فى تحديد الفى جنيه جبرا لاضرار بقائمه بضع سنين بغير الجنسية التى هو من أهلها ، ويكون ذلك التقدير صحيحا ولا يجوز للطعن تعقيب عليه .

ومن حيث أن أوجه الطعن قد ردت جميعا ، فيتمين رفضه والزام الطاعن بمصروفاته .

(طعن ١٠٦٩ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٨٢) .

قاعدة رقم (٤٠)

المبدأ :

صدر قرار من رئيس الجمهورية باسقاط الجنسية المصرية عن المدعى — اتسامة بعدم المشروعية لفساد سببه وتقيامه على واقعات غير صحيحة — الحاقه ابلغ الاضرار الادبية للمدعى واسرته لا يجبرها مجرد صدور قرار رئيس الجمهورية بسحب قرار اسقاط الجنسية المصرية عنه — قضاء المحكمة بتعويض المدعى عن الاضرار الادبية وهى حرمان المدعى واسرته من الانتماء السياسى والمصيرى لمصر لا تعويض عن الاضرار المادية لانها ترتبت على واقعة فرض الحراسة على اموالهم — وهى واقعة اخرى غير قرار اسقاط الجنسية المصرية .

ملخص الحكم :

من حيث أن المادة ٢٣ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة المعدل بالقانون رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٩ تجيز بقرار من رئيس الجمهورية لاسباب هامة يقدرها اسقاط جنسية الجمهورية العربية المتحدة عن كل شخص متمتع بها يكون قد غادر الجمهورية بقصد عدم العودة اذا جاوزت غيبته فى الخارج ستة اشهر وذلك بعد اخطاره بالعودة اذا لم يرد او رد باسباب غير مقنعة خلال ثلاثة اشهر من تاريخ اخطاره . فاذا امتنع عن تسلم الاخطار او لم يعرف له اقامة اعتبر النشر عن ذلك فى الجريدة الرسمية بمثابة الاخطار . وتقضى المادة ٢٣ بأن يترتب على اسقاط الجنسية عن صاحبها فى الحالة المنصوص عليها فى المادة ٢٣ أن تسقط الجنسية ايضا عن زوجته واولاده القصر المقيمين معه . والثابت من الاوراق بيقين أن المدعى الاول من مواليد الاسكندرية سنة ١٩١٨ وهو مصرى الجنسية من اصل لبنانى وقد فرضت الحراسة على امواله وممتلكاته واموال زوجته واولاده بالامر رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦١ الصادر فى ٢٥/١٠/١٩٦١ . وفى ٣١/١٢/١٩٦١ طلب

المدعى من الحارس العام الاذن له بالسفر الى لبنان للعمل وأعطائه شهادة بالموافقة على سفره ليقدمها الى ادارة الجوازات والجنسية . وقد وافقت الحراسة العامة على سفر المدعى الاول للعمل في الخارج وخطرته بهذه الموافقة ادارة الجوازات والجنسية وطلب المدعى من وزارة الداخلية الاذن له بالسفر الى الخارج بقصد العمل ، ووافقت وزارة الداخلية على طلبه ومنحته تأشيرة خروج بالخارج مؤرخه ١٩٦٢/٤/٥ وسافر المدعى مغادراً ارض مصر في ١٩٦٢/٤/٦ بتأشيرة خروج للعمل صادرة بناء على موافقة الحراسة العامة على سفره الى لبنان للعمل هناك . وقد تبودلت خطابات بين المباحث العامة فرع النشاط الداخلى (معتقلات) وبين الحراسة العامة ووزارة الداخلية ومكتب رئيس مجلس الوزراء حول النظر في اسقاط الجنسية المصرية عن المدعى الاول لاقامته في الخارج وانصراف نيته الى عدم العودة الى مصر وكان ذلك في سنة ١٩٦٤ وقد افاد قسم المراقبة بمصلحة الجوازات والجنسية رداً على السؤال عن تحركات المدعى بأنه — اى المدعى — غادر الوطن في ١٩٥٨/١/١٥ الى بيروت بتأشيرة خروج رقم ٥٨٦ القاهرة مؤرخة ١٩٥٨/١/١٢ ولم يستدل على عودته الى الوطن . وازاء هذا الاخطار اتخذت ضد المدعى اجراءات اسقاط الجنسية، فخطر بالعودة الى مصر عن طريق النشر في الجريدة الرسمية بحجة عدم وجود عنوان معروف له بالخارج. ووافق رئيس مجلس الوزراء على اسقاط الجنسية المصرية عن المدعى وافقت ادارة الفتوى المختصة في اكتوبر سنة ١٩٦٤ بأنه لما كان المدعى الاول قد غادر البلاد في ١٩٥٨/١/١٥ دون أن يحصل على تصريح بالمغادرة أو العمل من الامن العام ومضى على مغادرته البلاد أكثر من ستة أشهر فان نيته تكون قد انصرفت الى المغادرة النهائية ويجوز اسقاط الجنسية المصرية عنه بقرار من رئيس الجمهورية . وبالفعل صدر القرار الجمهورى رقم ١١٤٦ لسنة ١٩٦٥ في ١٩٦٥/٤/٢٧ باسقاط الجنسية المصرية عن المدعى لانه يقيم بالخارج وغادر البلاد بنية عدم العودة اليها وجاوزت غيبته في الخارج ستة أشهر ولم يعد رغم اخطاره بالعودة. خلال ثلاثة اشهر — وذلك محافظة على سلامة الجمهورية وأمنها وسلامتها . وقد نظم المدعى من هذا القرار وتبين للادارة أن المدعى غادر البلاد في ١٩٦٢/٤/٦ بعد أن حصل على اذن من الحراسة العامة وان مغادرته البلاد كانت بقصد العمل في لبنان ، وان رقم تأشيرة خروجه من مصر هو ٨٥٢ عمل بمستندات (ع . ح) في ١٩٦٢/٤/٥ وانها صدرت بموافقة الحراسة العامة بعد أن قدم المدعى المستندات المثبتة لطلب سفره بقصد العمل في لبنان (تعاقد شخصي) وكان سفره الى لبنان بموافقة

الحراسة العامة . وعند ذلك أفتت ادارة الفتوى في ضوء الوقائع الصحيحة بان قرار اسقاط الجنسية عن المدعى قد صدر في غير الحالات المقررة لذلك قانونا وهو قرار غير مشروع ويجوز سحبه في اى وقت دون التقيد بالمواعيد المقررة لسحب القرارات الادارية غير المشروعة ثم صدر القرار الجمهورى رقم ١٦٣ لسنة ١٩٧٣ في ١٣/٢/١٩٧٣ بسحب قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٤٦ لسنة ١٩٦٥ فيما تضمنه من اسقاط الجنسية المصرية عن المدعى . وليس من ريب ان القرار الجمهورى رقم ١١٤٦ لسنة ١٩٦٥ الصادر في ٢٧/٤/١٩٦٥ باسقاط الجنسية المصرية عن المدعى يتسم بعدم المشروعية لمخالفته حكم المادة ٢٣ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقانون رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٩ ذلك ان الثابت ببقيين ان المدعى غادر مصر في ٦/٤/١٩٦٢ بقصد العمل في لبنان بموافقة الحراسة العامة ووزارة الداخلية على سفره الى الخارج لهذا الغرض ، ومن ثم لا يتوافر في حقه واقعة مفادرة البلاد بقصد عدم العودة — وهى التى تبرر مع توافر باقى شروط المادة ٢٣ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٩ اسقاط الجنسية المصرية عن المواطن . وليس من ريب ان القرار الجمهورى باسقاط الجنسية المصرية عن المدعى والمتسم بعدم المشروعية لفساد سببه وتيامله على واقعات غير صحيحة قد الحق ابلغ الاضرار الادبية بالمدعى واسرته ، فحرمة وحرمة من شرف الانتماء الى مصر — الدولة والشعب وعراقة التاريخ وتجارب الحاضر والاماتى القومية في تحقيق مستقبل افضل واسقطه في بئر المحرومين من الجنسية المهددين بعدم القرار في أية دولة في العالم — الا في حدود ما يتسامح فيه بالنسبة لعديمى الجنسية ، ومما يؤكد هذه الاضرار الادبية ان المدعى لم يتقبل سالكنا صدور قرار رئيس الجمهورية الصادر باسقاط الجنسية عنه ، ولكنه دافع عن حقه في الجنسية المصرية فتنظلم وقدم الشكاوى وبين وجه الحق فيما التمس على الادارة استخلاصه من الوقائع الصحيحة ، و انتجت طعناته المتكررة على قرار رئيس الجمهورية باسقاط الجنسية عنه بصور القرار الجمهورى رقم ١٦٣ لسنة ١٩٧٣ بسحب القرار الجمهورى رقم ١١٤٦ لسنة ١٩٦٥ فيما تضمنه من اسقاط الجنسية المصرية عنه . ولا يغنى عن حقه في التعويض عن هذه الاضرار الادبية ولا يجبرها مجرد صدور قرار رئيس الجمهورية بسحب قرار اسقاط الجنسية المصرية عنه وما ترتب على ذلك من السماح للمدعى بالعودة الى مصر مرة ثانية بوصفه مصرياً وهو ما قضى به بحق الحكم المطعون فيه . ولما كان الثابت من الاوراق ان المدعى غادر مصر الى لبنان في ٦/٤/١٩٦٢ بقصد العمل هناك بناء على

تعاقد شخصي، وكان الثابت أن المدعى حصل وهو في لبنان على جنسية لبنان وعمل هناك، وكان المدعى قد أقر في تظلماته من قرار رئيس الجمهورية باسقاط الجنسية المصرية عنه بأنه قد ترك مصر تحت ضغط الحاجة الى العمل من أجل العيش إذ أجبرته الحراسة على ترك عمله الذي كان يتعيش منه ولم تصرح له بالعمل في مصر وأنه عثر على عمل له في لبنان ، وعلى ذلك فإن قرار رئيس الجمهورية باسقاط الجنسية المصرية عن المدعى لم يحرمه من فرص العمل في مصر ، فقد حرم المدعى من العمل من جراء فرض الحراسة على أمواله وممتلكاته ، ولم يثبت من الأوراق أن زوجة المدعى وبناته قد حرمن العمل في مصر من جراء اسقاط الجنسية المصرية عنهم بالتبعية لاسقاطها عن المدعى الاول زوج المدعية الثانية ووالد باقى المدعيات . والثابت باقرار المدعى نفسه أنه عمل في لبنان حيث حصل على جنسية لبنان ، اما عن حرمان المدعين من مسكنهم الوحيد في مصر وهو الفيلا رقم ٢٨ شارع العروبة بمصر الجديدة والملوكة للمدعية الثانية زوجة المدعى الاول فكان نتيجة لفرض الحراسة على أموال وممتلكات المدعى وزوجته وبناته الثلاث ، وقد تصرفت الحراسة العالمة في العقار بالبيع الى شركة مصر للتأمين في ١٠/٤/١٩٦٣ قبل صدور القرار الجمهوري رقم ١١٤٦ لسنة ١٩٦٥ في ٢٧/٤/١٩٦٥ باسقاط الجنسية المصرية عن المدعى وعلى ذلك تنحصر الوقائع الموجبة للتعويض والمترتبة على القرار الجمهوري غير المشروع باسقاط الجنسية المصرية عن المدعى في الاضرار الادبية وحدها ، وهي حرمان المدعى واسرته وهم في لبنان من الانتفاء السياسى والمصري لمصر ، ولم يلحق القرار الجمهوري باسقاط الجنسية المصرية عن المدعين اية أضرار مادية لهم إذ لم يترتب عليه تفويت فرص العمل على المدعين في مصر ولا ترتب عليه حرمانهم من مسكنهم بشارع العروبة بمصر الجديدة، فهذه كلها — أى الاضرار المادية — قد نتجت وترتبت على واقعة فرض الحراسة على أموال وممتلكات المدعى وافراد أسرته — وزوجه وبناته — واذا قضى الحكم المطعون فيه بالزام وزارة الداخلية بأن تدفع للمدعين تعويضا مقداره خمسة آلاف جنيه (٥٠٠٠ ج) عن الاضرار الادبية المترتبة على قرار رئيس الجمهورية باسقاط الجنسية المصرية عنهم ، واستبعدت الاضرار المادية من مجال التعويض لانها ترتبت على سبب آخر غير القرار الجمهوري باسقاط الجنسية المصرية عن المدعين وهو سبب فرض الحراسة على أموالهم وممتلكاتهم واقام الحكم المطعون فيه المسئولية في حق وزارة الداخلية التى كان في وسعها أن تعرف الحقيقة في شأن تاريخ وسبب مغادرة المدعى واسرته لارض الوطن — فانه — أى الحكم المطعون فيه

يكون قد جاء مصادفا وجه الحق والتقدير السليم لقيمة التعويض ، الامر الذى يكون طعن المدعين وطعن الحكومة معه على الحكم سالف الذكر في غير محلها بها يوجب الحكم برفض الطعنين معا لعدم قيامهما على اساس سليم من القانون .

(طعننى ١٤٢٢ ، ١٤٣٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٥/١/١٩٨٣) .

قاعدة رقم (٤١)

المبدأ :

لا تسقط الحصانة الدستورية عن القرار الصادر من مجلس قيادة الثورة باسقاط الجنسية عن أحد المواطنين .

ملخص الحكم :

نصت المادة ٩١ من دستور جمهورية مصر لسنة ١٩٥٦ على أن جميع القرارات التي صدرت من مجلس قيادة الثورة لا يجوز الطعن فيها أو المطالبة بالفائها أو التعويض عنها بأى وجه من الوجوه أمام أية هيئة كانت وهذه الحصانة الدستورية هى حصانة نهائية ذلك أن المشرع الدستورى أمسك عن نقل حكم المادة سالفه الذكر من الدستور الصادر فى سنة ١٩٥٦ الى دستور سنة ١٩٥٨ ودستور سنة ١٩٦٤ ودستور جمهورية مصر العربية الحالى الصادر فى سنة ١٩٧١ — لذلك بقيت الحصانة الدستورية التى تقررت لقرارات مجلس قيادة الثورة فى دستور سنة ١٩٥٦ كما هى دون مساس فى ظل دساتير جمهورية مصر المتعاقبة بما فيها الدستور الحالى ، ولئن كان المشرع الدستورى فى المادة ٦٨ من دستور جمهورية مصر العربية الحالى قد حظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء فان هذا الحكم لا يمتد الا الى القوانين التى تصدر فى ظل العمل بدستور سنة ١٩٧١ ولا يمس هذا الحكم الحصانة الدستورية المقررة بالمادة ١٩١ من دستور جمهورية مصر الصادر فى سنة ١٩٥٦ — ومن ثم فان قرار مجلس قيادة الثورة باسقاط الجنسية المصرية عن المدعى يعتبر مشمولا بالحصانة الدستورية الدائمة المنصوص عليها فى المادة ١٩١ من دستور سنة ١٩٥٦ والنافذة الاثر فى ظل العمل بدستور

جمهورية مصر العربية الصادر في سنة ١٩٧١ بها يمنع تملأها من انطعن فيها أو المطالبة بالغائها أو وقف تنفيذها أو التعويض عنها — وعلى ذلك تعين الحكم بعدم جواز نظر الدعوى التى ترفع بطلب الغاء قرار مجلس قيادة الثورة المذكور .

(طعن ١٤٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/٣/٢٧) .

قاعدة رقم (٤٢)

المبدأ :

قرار اسقاط الجنسية المصرية يثبت من اية واقعة أو قرينة تفيد حصوله ودون التقيد فى ذلك بوسيلة اثبات معينة — موقف المدعية السلبى بعدم متابعة امر جنسيتها حيث لم تسع فى أى وقت الى تجديد صلاحية جواز سفرها المصرى منذ أن تقرر رفض تجديده ومسلكها الإيجابى بالتصرفات المفاجئة والملاحقة فى أموالها النقدية وأوراقها النقدية يستخلص منه أن المدعية قد علمت علما يقينيا بقرار اسقاط الجنسية المصرية عنها وما يتفرع عليه من إخضاع أموالها لنظام غير المقيمين .

ملخص الحكم :

أن مبنى قرار المصادرة المطعون فيه هو مساعلة المدعية عن مخالفة احكام قانون تنظيم عمليات الرقابة على النقد والتى تقوم على أساس أنها اكتسبت صفة غير المقيم — طبقا للبادء ٢٤ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون — بأن صارت أجنبية باسقاط الجنسية المصرية عنها مع اقامتها خارج البلاد ، ولما كان الثابت أنها تقيم بسويسرا منذ سبتمبر سنة ١٩٥٦ ، وان قرار اسقاط الجنسية لم ينشر ولم يعلن اليها ، لذلك فان مساعلتها عن مخالفة القواعد والأوضاع النقدية التى يلتزم بها غير المقيمين لا تكون جائزة الا من الوقت الذى يثبت أن المدعية علمت فيه علما يقينيا بقرار اسقاط الجنسية المصرية عنها ، وهذا العلم اليقينى يثبت حسبما جرى به قضاء هذه المحكمة — من اية واقعة أو قرينة تفيد حصوله دون التقيد فى ذلك بوسيلة اثبات معينة ، وللمحكمة فى سبيل أعمال رقابتها القانونية التحقق من قيام هذه القرينة أو تلك الواقعة وتقدير الاثر الذى يمكن ترتبه عليها من حيث كفاية العلم أو قصورة ذلك حسبما تستتيه من

أوراق الدعوى وظروف الحال ، فلا تأخذ بهذا العلم الا اذا توافر اقتناعها بقيام الدليل عليه ، كما لا تقف عند انكار صاحب المصلحة له .

ومن حيث انه يبين من الاوراق ان المدعية غادرت مصر في سبتمبر سنة ١٩٥٦ مع زوجها وابنتها واقامت بسويسرا وجددت جواز سفرها المصرى عن طريق القنصلية المصرية في جنيف حتى مارس سنة ١٩٥٩ ، ووفق على تجديد جوازات افراد الاسرة لمدة ستة شهور فقط ، مع قصر صلاحيتها على العودة لمصر ، وكان ذلك بناء على رأى ادارة المباحث العامة بحسبان ان المدعية واسرتها من اليهود المصريين الذين غادروا البلاد بنية عدم العودة . ثم تقرر فى أغسطس سنة ١٩٥٩ رفض الطلب المقدم من المدعية لتجديد جواز سفرها مع اخطارها بالعودة . ولما لم ترد المدعية على هذا الاخطار أعيد اخطارها عن طريق النشر فى الجريدة الرسمية على ما سلف بيانه ، ومن الجلى أن مسلك المدعية — شأنها شأن الغائبين العظمى من اليهود الذين غادروا مصر — قد أفصح عن قصد عدم العودة اليها ، ومن ثم فان مسلكها هذا بها صاحبه من امتناع الادارة عن تجديد جواز سفرها ودعوته الى العودة عن طريق القنصلية ثم بالنشر فى الجريدة الرسمية كل ذلك من شأنه أن يهيبء الظروف والاسباب التى تؤدى الى اسقاط الجنسية المصرية عنها بموجب المادة ٢٣ من قانون الجنسية .

يضاف الى ذلك ان المدعية لم تسع فى أى وقت الى تجديد صلاحية جواز سفرها المصرى منذ أن تقرر رفض تجديده فى سنة ١٩٥٩ ، مع أن جواز السفر يعد من القرائن الظاهرة القوية على جنسية صاحبه ، كما أنها لم تحرك ساكنا نحو الطعن بالالفاء فى قرار اسقاط الجنسية الذى استندت اليه جهة الادارة فى المنازعة الماثلة ، كذلك يتضح من ناحية أخرى بالنسبة لما قاومت به المدعية ووكيلها من تصرفات فى أموالها المودعة فى مصر ، ان التعامل فى شراء أو بيع الاوراق المالية كان راكدا منذ سنة ١٩٦٠ كما كان الامر كذلك بالنسبة للسحب من الحساب الجارى ببنك الاسكندرية وبنك بور سعيد منذ سنة ١٩٦٢ ثم نشطت المدعية ووكيلها فجأة الى التصرف فى هذه الحسابات وتلك الاوراق ابتداء من شهر اكتوبر سنة ١٩٦٨ ، فأصدر وكيلها خمس شيكات متلاحقة جملتها ٦٤٧٠٠ جنيه سحبا من الحساب الجارى منها ٥٠٠٠ جنيه لصالح شقيقتها والباقي جميعه لصالح الذى دلت تحريات أجهزة مكافحة تهريب النقد على انه يعمل فى الخارج ويجرى مع المدعية مقاصة غير قانونية فى أموالها بقصد تهريبها من

طريق تسديد القبية اليها في مقر اقامتها بسويسرا ، وتمت تغطية هذه التصرفات بمعدى الشركة والقرض سالفى الذكر المحرين بين وكيل المدعية في نوفمبر سنة ١٩٦٨ وفبراير سنة ١٩٦٩ ، كما بادرت المدعية بأمر مباشر منها الى البنك في يناير وفبراير سنة ١٩٦٩ الى تصفية الاوراق المالية المملوكة لها وايداع حصيلة بيعها في الحساب الجارى ليتم سحبها على غرار ما سبق ، كما طلبت من وكيلها أن يقبض لنفسه رصيد حسابها في بنك بور سعيد اتعابا له ، هذا وكان من بين الاوراق التى ضبطت بمكتب وكيل المدعية خطاب صادر من زوجها في يناير سنة ١٩٦٩ يشير فيه الى أن الاوراق المالية المملوكة له والموجودة في مصر قد جمدت . وتستخلص المحكمة من الوقائع المتقدمة ، سواء ما تعلق منها بموقف المدعية السلبى بعدم متابعة أمر جنسيتها أو ما يتعلق منها بمسلكتها الايجابية بالتصرفات المفاجئة والمتلاحقة في أموالها النقدية وأوراقها المالية انها قد علمت علها يقينيا بقرار اسقاط الجنسية المصرية عنها وما يتفرع عليه من اخضاع أموالها لنظام غير المقيمين ، وان هذا العلم اليقيني قد تحقق في غضون سنة ١٩٦٨ حيث كان هذا العلم هو الحافز لها على الشروع في تصفية أموالها في مصر بالاعمال التى سلف شرحها ، وذلك عندما تبين أن اخضاع أموالها لنظام الرقابة على عمليات النقد المطبق على غير المقيمين سيفرض رقابة الدولة على تصرفها في أموالها مما يعوق عملية التصفية المستهدفة والتى بدأ تنفيذها من شهر اكتوبر سنة ١٩٦٨ .

(طعن ٤٣٧ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/٢٦) .

قاعدة رقم (٤٣)

المبدأ :

انه ولئن كانت المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن الجنسية المصرية قد اوجبت نشر القرارات المكسبة أو المسقطة للجنسية في الجريدة الرسمية الا أن المشرع لم يرتب على عدم النشر أية نتائج من شأنها المساس بوجود القرار أو بسلامة اثره من تاريخ صدوره — القصد من اجراء النشر ان يكون قرينة قانونية على علم ذوى الشأن بالقرار .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان هذا القرار لم ينشر بالجريدة الرسمية — على ما اقر به محامى الحكومة فى محضر الجلسة — الا انه أحدث اثره باسقاط الجنسية المصرية عن المدعية من تاريخ صدوره فى ٣ من يناير سنة ١٩٦٢ حسب مقتضى المادة ٢٩ من قانون الجنسية المصرية سالفه الذكر ، وانه ولئن كانت هذه المادة قد أوجبت نشر القرارات المكسبة او المسقطة للجنسية فى الجريدة الرسمية الا أن المشرع لم يرتب على عدم النشر اية نتائج من شأنها المساس بوجود القرار أو بسريان أثره من تاريخ صدوره ، ومفاد ذلك أنه قصد من اجراء النشر أن يكون قرينة قانونية على علم ذوى الشأن بالقرار .

(طعن ٤٣٧ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/٢٦) .

الفرع الثاني

فقد الجنسية

قاعدة رقم (٤٤)

المبدأ :

زواج مصرية من اردنى بعقد رسمى موثق - استخراج المذكورة جواز سفر اردنى - معاملة السلطات المصرية لها على انها اجنبية - القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ هو الواجب التطبيق على الحالة المعروضة - هذا القانون ينص فى المادة ١٩ بان مجرد زواج المرأة المتبعة بجنسية الجمهورية العربية من اجنبى لا يفقدها جنسيتها العربية - الا اذا رغبت فى الدخول فى جنسية زوجها واثبتت رغبتها هذه عند الزواج او اثناء قيام الزوجية - اثبات الرغبة لا يعنى بالضرورة اعلانها الى وزير الداخلية - هذه الرغبة تثبت باى دليل يفيد توافرها - استخراج المذكورة لجواز سفر اردنى ومعاملة السلطات المصرية لها على انها اجنبية يكفى فى اثبات رغبتها فى الدخول فى جنسية زوجها - مقتضى نص المادة السابقة عدم جواز احتفاظ المرأة المتبعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة التى تتزوج بلجنبى بجنسيتها العربية اذا رغبت فى الدخول فى جنسية زوجها واثبتت هذه الرغبة عند الزواج او اثناء قيام الزوجية وكان قانون الزوج يخلها فى جنسيته - عدم جواز الاحتفاظ بها من باب اولى اذا ما تعدت الرغبة فى اكتساب جنسية زوجها الى اكتسابها فعلا .

ملخص الحكم :

انه يتعين بادىء ذى بدء تعيين قانون الجنسية الذى يحكم حالة المطعون ضدها ذلك أن الثابت من الاوراق أن زواجها من المدعو الاردنى الجنسية تم بعقد رسمى موثق بمكتب سجل مدنى الايزكية برقم ٩٥١ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٧ ، وأن تاريخ استخراجها لجواز السفر الاردنى رقم ٣٦٥٣٢٧ الذى تسمت فيه باسم زوجها ، ودل على أنها اكتسبت الجنسية الاردنية كان فى ١٩٧٣/٨/١٩ ، ومن ثم فإن واقعة الزواج من اجنبى ، واستخراج جواز السفر الاجنبى التى يدور البحث حول ما اذا كانت تعتبر بمثابة ابداء رغبتها فى اكتساب جنسية زوجها ، تلك الواقعتان تمنا فى ظل العمل بأحكام القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن جنسية

الجمهورية العربية المتحدة الذى ظل معمولاً به حتى ١٩٧٥/٥/٢٩ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية - ومتى استبان ذلك فان القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه يكون هو القانون الواجب التطبيق على الحالة المعروضة .

ومن حيث أن المادة ١٩ من القانون المذكور تنص على أن « المرأة المتمتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة التى تتزوج من أجنبى تحتفظ بجنسيتها المذكورة الا اذا رغبت فى الدخول فى جنسية زوجها ، وأثبتت رغبتها هذه عند الزواج أو أثناء قيام الزوجية وكان قانون زوجها يدخلها فى جنسيته .

وإذا كان عقد زواج المتمتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة من أجنبى عقداً باطلاً طبقاً لأحكام القوانين السارية فى الجمهورية العربية المتحدة وصحياً طبقاً لأحكام قانون الزواج ، فإنها تظل متمتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ولا تدخل مطلقاً فى جنسية زوجها » .

وتنص المادة ٢٠ من هذا القانون على أنه « يجوز للمرأة المتمتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة التى فقدت جنسيتها وفقاً لأحكام المادتين السابقتين أن تسترد جنسية الجمهورية العربية المتحدة عند انتهاء الزوجية اذا طلبت ذلك ووافق وزير الداخلية » .

ومفاد ما تقدم أن المرأة التى كانت متمتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة فى ظل العمل بأحكام القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ وتزوجت بأجنبى بعقد صحيح ، ورغبت فى الدخول فى جنسية زوجها ، وأثبتت رغبتها هذه عند الزواج أو أثناء قيام الزوجية وكان قانون زوجها يدخلها فى جنسيته ، لا تحتفظ بجنسيتها الأصلية بل تفقدها بحكم القانون دون حاجة الى صدور قرار بذلك ، لان حالة فقد الجنسية الأصلية فى هذه الحالة تختلف عن حالات إسقاط الجنسية التى وردت على سبيل الحصر فى نص المادة ٢٢ من القانون المشار اليه والتى تطلب صدور قرار مسبب من وزير الداخلية بإسقاط الجنسية عن المتمتع بها (قرار من رئيس الجمهورية طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٩) .

ومن حيث أنه بمقارنة حالة المرأة المتمتعة بجنسية الجمهورية العربية

المتحدة التى تتزوج من أجنبى والمنصوص عليها فى المادة ١٩ سالفه الذكر ، بحالة المرأة الاجنبية التى تتزوج من شخص متمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة والمنصوص عليها فى المادة ١٣ من هذا القانون ، يبين أن هذه المادة تنص على أن « المرأة الاجنبية التى تتزوج من شخص متمتع بالجنسية العربية المتحدة لا تدخل فى الجنسية المذكورة الا اذا اعلنت وزير الداخلية برغبتها فى كسب هذه الجنسية واستمرت الزوجية قائمة مدة سنتين من تاريخ الاعلان . ويجوز لوزير الداخلية بقرار مسبب قبل فوات المدة المشار اليها فى الفقرة الاولى حرمان الزوجة من حق الدخول فى جنسية الجمهورية العربية المتحدة » .

ومفاد ذلك أن المادة ١٩ المشار اليها — خلافا للنهج الذى حددته المادة ١٣ السابقة — لم تطلب اعلان وزير الداخلية برغبة المرأة المتمتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة والتى تزوجت من رجل أجنبى فى الدخول فى جنسية زوجها . وانما اكلفت بعبارة « الا اذا رغبت فى الدخول فى جنسية زوجها وأثبتت رغبتها هذه عند الزواج أو أثناء قيام الزوجية » .

ولا ريب أن ثمة farkا واضحا فى المعنى بين أن يعلق حكم قانونى على مجرد رغبة المخاطب به فى اختيار موقف معين متى ثبتت هذه الرغبة بأى دليل ، وبين أن يعلق تطبيق الحكم على اعلان الرغبة الى جهة محددة ، مثلما نصت عليه المادة ١٣ السالفه الذكر . والواقع أن هذه المغايرة فى عبارة النصين مقصود بها ترتيب مغايرة فى حكم كل منهما — حسبما سبق بيانه — ذلك أن المادة ١٣ وهى تتناول حالة المرأة الاجنبية التى تتزوج من شخص متمتع بالجنسية العربية المتحدة ، لم ترتب على مجرد الزواج ورغبة الزوجة الاجنبية فى كسب الجنسية العربية ، اكسابها لهذه الجنسية ، وانما خولت لوزير الداخلية خلال سنتين من تاريخ اعلانه برغبة الزوجة الاجنبية فى كسب الجنسية العربية ، أن يقرر عدم الاستجابة لهذه الرغبة وحرمان الزوجة من حقها فى الدخول فى جنسية زوجها ، ومن ثم كان لوزير الداخلية سلطة تقديرية فى هذا الخصوص ، يتطلب أعمالها — بطبيعة الحال — أن يعلن برغبة الزوجة الاجنبية فى اكتساب الجنسية العربية . وهذا بخلاف حالة المرأة المتمتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة التى تتزوج من أجنبى ، فان المادة ١٩ المشار اليها ، لم تدع لوزير الداخلية — أو غيره — اية سلطة تقديرية فى تقرير احتفاظها بهذه الجنسية ، بل نزع نص القانون من ترتيب الحكم فى هذه الحالة ، فقرر من حيث الاصل أن مجرد زواج

هذه المرأة من اجنبى لا يفقدها جنسيتها العربية ، الا اذا رغبت في الدخول في جنسية زوجها واثبتت رغبتها هذه عند الزواج او اثناء قيام الزوجية . ولا جدال أن اثبات الرغبة لا يعنى بالضرورة اعلانها الى وزير الداخلية . وانما تثبت بأى دليل يفيد توافرها .

ومن حيث انه لا يغير من هذا النظر ما نصت عليه المادة ٢٧ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه من أن « الاقرارات واعلانات الاختيار والاوراق والطلبات المنصوص عليها في هذا لقانون يجب أن توجه الى وزير الداخلية أو من يندبه لذلك بطريق الاعلان الرسمى على يد محضر أو تسليمها بموجب إيصال الى الموظف المختص في المحافظة أو المديرية أو اللواء التابع له محل إقامة صاحب الشأن . وفي الخارج تسلم الى الممثلين السياسيين للجمهورية العربية المتحدة أو الى قناصلها . ويجوز بقرار من وزير الداخلية أن يرخص لای موظف آخر في تسلم هذه الاقرارات والاعلانات والاوراق والطلبات » . لا مغير في ذلك ، لان محل اعمال حكم هذه المادة حيث تكون نصوص القانون قد تطلبت اقرارا أو اعلانا أو تقديم طلب أو ورقة معينة مثلما نصت عليه المادة ١٣ السالفة الذكر وغيرها من نصوص القانون كال مواد ٤ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ .

ومن حيث أن الثابت من الوقائع أن المطعون ضدها عقب زواجها من المدعو الاردنى الجنسية في ١٩٧٣/٣/٧ ، أستخرجت جواز سفر أردنى برقم ٣٦٥٣٢٧ صدر في عمان بتاريخ ١٩/٨/١٩٧٣ ، وكان منحها هذا الجواز تعبيراً عن اعتبارها اردنية الجنسية تطبيقاً لحكم المادة ١٠ من قانون جنسية شرق الاردن (المعلن عن تنفيذه في العدد ١٩٣ من الجريدة الرسمية الاردنية في ١٣ ذى القعدة سنة ١٣٤٦ هـ الموافق ١٠ فبراير سنة ١٩٢٨) . التى تنص على أن « تعتبر زوجة الاردنى اردنية وزوجة الاجنبى اجنبية ... » (مجموعة قوانين الجنسية في دول الجامعة العربية — وثائق ونصوص — معهد الدراسات العربية العالية سنة ١٩٥٨) . ثم ظلت تتردد على مصر وتدخل اليها بهذا الجواز ابتداء من ١٩٧٤/١/٥ — كما هو ثابت بصحائفه — بأعبارها اجنبية ، بل وافردت لها مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية — ملف الإقامة رقم ٢١٥/٣٩٣٦ المرفق بأوراق الطعن . وثابت بطلبات منح الإقامة أو امتدادها المقدمة

من المطعون ضدها للمصلحة أن جنسيتها أردنية وكانت المصلحة تمنحها إقامة لمد محددة باعتبارها أجنبية . وقد أقرت المصلحة بذلك في كتابها رقم ١٧٠٤٧ أ — المؤرخ ١٥/١٢/١٩٨٢ والموجه الى مدير ادارة الشئون القانونية بوزارة الداخلية — المرفق بأوراق الطعن .

ومن حيث أنه لا مراء في أن استخراج المطعون ضدها لجواز سفر أردني عقب زواجها ، واستخدامه في الدخول الى مصر والخروج منها ، ومعاملة السلطات المصرية لها معاملة الاجانب بمنحها اقامة بمصر لمد محددة — كل ذلك يكفى في اثبات رغبتها في الدخول في جنسية زوجها الاردني ، بل واتصال هذه الرغبة بسلطات وزارة الداخلية المختصة ، ومعاملتها من قبل هذه السلطات على أساس انها أجنبية الجنسية . ولا حاجة بما أدعته جهة الادارة — في معرض دفاعها في الدعوى — من أن المدعية كانت تعامل على انها مزدوجة الجنسية ، وأن اكتسابها الجنسية الاردنية لا يسقط عنها الجنسية المصرية — ولا حاجة في ذلك لان مقتضى نص المادة ١٩ من قانون الجنسية رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ لا يجيز أن تحتفظ المرأة المتمتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة التي تتزوج من أجنبي بجنسيتها العربية اذا رغبت في الدخول في جنسية زوجها وأثبتت هذه الرغبة عند الزواج أو أثناء قيام الزوجية وكان قانون الزوج يدخلها في جنسيته ، فمن باب أولى لا تحتفظ هذه الزوجة بجنسيتها العربية المتحدة — المصرية — اذا ما تعدت الرغبة في اكتساب جنسية زوجها الى اكتسابها فعلا ومعاملة السلطات المصرية لها على هذا الاعتبار .

(طعن ٩١٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ٢٩/١١/١٩٨٣) .

قاعدة رقم (٥)

البدا :

فقد الاولاد القصر للجنسية العربية اذا كانوا بحكم تغيير جنسية ابيهم يدخلون في جنسيته الجديدة — اجازة اختيارهم جنسيتهم الاصلية عند بلوغهم سن الرشد بموجب المادة ١٨ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ — لا يصدق على الاولاد الذين ولدوا لاب اصبح اجنبيا نتيجة تجنسه بجنسية اجنبية — اساس ذلك — تقرر نص المادة المذكورة حقيقتين . اولاهما أن

هؤلاء الاولاد متمتعين بالجنسية العربية - وثانيهما ان النص واجه حالة اولاد قصر كانوا مولودين فعلا عند تحقق واقعة اتجاه ارادة ابيهم الى الدخول في جنسية اجنبية .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ حين تحدث عن فقد الاولاد القصر للجنسية العربية اذا كانوا بحكم تغيير جنسية ابيهم يدخلون في جنسيته الجديدة انما قرر حقيقتين : اولاهما أن هؤلاء ولدوا متمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة باعتبار انهم ولدوا لاب يتمتع بهذه الجنسية ومن ثم فقد نشأت لهم الجنسية العربية المذكورة بحكم القانون . والحققة الثانية أن هذا الحكم واجه حالة اولاد قصر كانوا مولودين فعلا عند طروء واقعة جديدة هي اتجاه ارادة ابيهم الى الدخول في الجنسية وتعبير القانون بعبارة الولد القاصر « لا يعنى الحمل المستكن كما لا ينصرف الى من يولد بعد تلك الواقعة المتعلقة بارادة الاب تغيير جنسيته ذلك لان خطاب الشارع موجه الى افراد موصوفين بوصف محدد باعتبار كونهم قسرا عند حدوث الواقعة المشار اليها وكان المشرع متساويا مع منطق الاسناد بالنسبة الى وضع هؤلاء القصر الذين دخلوا قانونا في جنسية ابيهم الجديدة لانه اعتبارا بأن ارادتهم القاصرة لم تكن لتسمح لهم بالتعبير عن رغبتهم واختيارهم الكامل في الدخول او عدم الدخول في جنسية ابيهم خروجاً عن جنسيتهم المفروضة بحكم القانون فقد اذن لهم عند بلوغهم سن الرشد في ان يختاروا جنسيتهم الاصلية .. وهذا الوضع المنطقي لا يصدق على الاولاد الذين ولدوا لاب اصبح اجنبيا بحكم قانون جنسية الجمهورية العربية المتحدة لانهم ولدوا لاب اجنبى فلم تثبت لهم الجنسية العربية ولم يكتسبوها في يوم من الايام وما كان لهم أن يكسبوا مثل هذه الجنسية تبعا لابيهم لانه لم يكن مصريا وفاقدا للشيء لا يعطيه .. فضلا عما تقدم فانه لا جدال في أن الاستثناء الوارد في الفقرة الثالثة من المادة الثامنة عشر آتفة الذكر ينبغي أن يفسر في أضيق حدوده فلا يتناول البتة القصر الذين ولدوا لاب بعد تجنسه بجنسية اجنبية لانه بهذا التجنس يفقد جنسيته المصرية وبالتالي لا تكون هذه الجنسية جنسية اصلية لاولاده لانهم لم يلتحقوا بهذه الجنسية المصرية في يوم من الايام بل كانت جنسيتهم الاصلية منذ الميلاد هي الجنسية الجديدة التي تجنس بها ابوهم ومن ثم فلا يكون ثمة وجه للتحدى باختيارهم جنسية لم يسبق لهم أن فقدوها .

قاعدة رقم (٤٦)

المبدأ :

القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة — عدم حصول من يحمل جنسية الجمهورية العربية المتحدة على اذن من رئيس الجمهورية بالتجنس بجنسية اجنبية — من شأن ذلك اعتباره متمتعاً بجنسية الجمهورية العربية المتحدة من جميع الوجوه طالما لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية باسقاط هذه الجنسية عنه — لا اعتداد بصور الاذن من وزير الداخلية .

ملخص الفتوى :

تقدم السيد الوكيل عن السيد السوداني الجنسية بأقرار عن ملكية موكلة طبقاً لاحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الاجانب للاراضى الزراعية اخرج به مساحة ٨ س ٢ ط ٤٢ ف وفقاً لنتيجة بحث الملكية المعمول بمعرفة تفتيش مساحة قنا . وتاريخ ١٩٦٨/٩/٢٨ تقدم السيد بطلب لادارة الاستيلاء يلتبس فيه الافراج عن المساحة التى تم الاستيلاء عليها لانه لا يزال متمتعاً بجنسية الجمهورية العربية المتحدة بجانب الجنسية السودانية التى حصل عليها لتسهيل أعماله التجارية بين مصر والسودان وطلب معاملته معاملة المصريين فى ملكية الاراضى الزراعية، وقد قامت ادارة الاستيلاء بالكتابة الى ادارة الجوازات والجنسية للافادة عما اذا كان تجنس السيد المذكور بالجنسية السودانية يسقط عنه الجنسية المصرية وذلك حتى يمكن النظر فى مدى خضوعه لاحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه من عدمه ، فأفادتها الادارة المذكورة أن التجنس بالجنسية السودانية لا تأثير له على الجنسية المصرية . كما أفادت ادارة الوثائق والجنسية أن السيد المذكور كان قد حصل على موافقة وزير الداخلية على تجنسه بالجنسية السودانية ، وهذه الموافقة لا تعد وأن تكون مجرد تصريح ادارى تمثيلاً مع مبدأ تسهيل تجنس مواطنينا المقيمين بالسودان بالجنسية السودانية مع الاحتفاظ لهم بالجنسية المصرية لتيسير سبل العيش لهم بالسودان ، غير أنه لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية بالاذن له بالتجنس كما لم يصدر قرار جمهورى باسقاط الجنسية المصرية عنه .

ومن حيث ان المادة ١٧ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن جنسية

الجمهورية العربية المتحدة تنص على أنه « لا يجوز لمن يحمل جنسية الجمهورية العربية المتحدة أن يتجنس بجنسية أجنبية دون إذن سابق يصدر بقرار من وزير الداخلية والشخص الذى يتجنس بجنسية أجنبية قبل حصوله مقدما على هذا الاذن يظل معتبرا متمتعاً بجنسية الجمهورية العربية المتحدة من جميع الوجوه وفى جميع الاحوال الا اذا رأى وزير الداخلية اسقاط جنسية الجمهورية العربية المتحدة عنه بالتطبيق لحكم المادة ٢٢ » . وتنص المادة ٢٢ من هذا القانون على أنه « يجوز بقرار مسبب من وزير الداخلية اسقاط جنسية الجمهورية العربية المتحدة عن كل من يتمتع بها فى أية حالة من الاحوال الآتية :

(أ) اذا ادخل فى جنسية أجنبية على خلاف حكم المادة ١٧ .

(ب) (ج)

(د)

ثم صدر القانون رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٩ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة ونص فى مادته الاولى على أنه « فى تطبيق احكام القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه ، يكون اعتبار الشخص متمتعاً بجنسية الجمهورية العربية المتحدة وكذلك منح هذه الجنسية والحرمان من الدخول فيها وسحبها واسقاطها وزوالها عن كسبها بطريق التبعية وردها والاذن بالتجنس بجنسية أجنبية بقرار من رئيس الجمهورية .

ومن حيث أن السيد ... لم يحصل على اذن من رئيس الجمهورية يرخّص له فى التجنس بالجنسية السودانية ، وكل ما حصل عليه مجرد تصريح من وزير الداخلية بالاذن له فى ذلك ، وهذا التصريح ليس هو القرار الذى يعتد به قانونا فى مجال الاذن بالتجنس بجنسية أجنبية ، وانما يتعين أن يكون ذلك بقرار من رئيس الجمهورية طبقاً لحكم المادة الاولى من القانون رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ، فمن ثم فإنه على الرغم من تجنس السيد المذكور بالجنسية السودانية على هذا النحو فإنه لا يفقد جنسية الجمهورية العربية المتحدة بل يظل معتبراً متمتعاً بها من جميع الوجوه وفى جميع الاحوال ، الا اذا رأى رئيس الجمهورية اسقاط الجنسية المصرية عنه طبقاً لحكم المادة ٢٢ من قانون الجنسية رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ . وطالما أنه

لم يصدر قرار جمهورى بهذا الاسقاط فانه يعامل معاملة المصريين وبالتالي فانه لا يخضع لاحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن حظر تملك الاجانب للاراضى الزراعية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه طالما انه لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية بالاذن للسيد بالتجنس بالجنسية السودانية كما لم يصدر قرار جمهورى باسقاط الجنسية المصرية عنه فانه لا يزال معتبرا متمتعاً بالجنسية المصرية ومن ثم لا تسرى عليه احكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الاجانب للاراضى الزراعية .

(ملف ٢٣/٤ — جلسة ٢٩/١٢/١٩٧١) .

الفصل الرابع

منازعات الجنسية

الفرع الاول

دعاوى الجنسية

قاعدة رقم (٤٧)

المبدأ :

الصور التي تتخذها دعاوى الجنسية هي الدعوى الاصلية ، وتلك التي ترفع طعنا في قرار ادارى نهائى صادر في شأن الجنسية ، وتلك التي ترفع للفصل في مسألة اولية في خصومه اخرى .

ملخص الحكم :

المنازعات في الجنسية اما ان تتخذ صورة دعوى اصلية مجردة بالجنسية ترفع ابتداء مستقلة عن أى نزاع آخر ويكون الطلب الاصلى فيها هو الاعتراف بتمتع شخص بجنسية معينة ، وأما ان تطرح في صورة طعن في قرار ادارى نهائى صادر في شأن الجنسية يطلب الغاؤه لسبب من الاسباب التي نصت عليها الفقرة قبل الاخيرة من المادة الثامنة من قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ وهي التي تعيب القرار الادارى وتعتد اختصاص القضاء الادارى بنظر الطعن فيه ، وتنحصر في عدم الاختصاص او وجود عيب في الشكل او مخالفة القوانين او اللوائح او الخطأ في تطبيقها أو تأويلها أو اساءة استعمال السلطة ، وأما أن تثار في صورة مسألة اولية أثناء نظر دعوى اصلية يتوقف الفصل فيها على الفصل في مسألة الجنسية .

(طعن ٦٢٥ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/١/١٨) .

قاعدة رقم (٤٨)

المبدأ :

عدم خضوع دعاوى الجنسية للمواعيد المقررة لقانونا للطعن بالالغاء اذ لا يوجد بها قرار ادارى يرتبط به ميعاد رفع الدعوى .

ملخص الحكم :

ينفرد مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالاختصاص بالفصل فى دعاوى الجنسية ويستهدف المدعى فى الدعوى الاصلية بالجنسية الاعتراف له بتجنسه بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ، ولا يختصم فيها قرارا اداريا معينا ، صريحا او ضميا ، يطعن فيه بطلب الغائه ، وانما يطلب الحكم بثبوت جنسيته المصرية استقلالا عن أى قرار من هذا القبيل ، وعلى اساس هذا التكيف فانها لا تخضع للمواعيد المقررة لقانونا للطعن بالالغاء فى القرارات الادارية ما دام لا يوجد فيها القرار الادارى الذى يرتبط به ميعاد رفع طلب الالغاء . ولا يغير من هذا كون المدعى سبق أن تقدم فى ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ الى ادارة الجوازات والجنسية بطلب اعطائه شهادة بالجنسية المصرية وانه ابلغ فى ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ برفض طلب هذا ، فتظلم من قرار الرفض الى السيد وزير الداخلية فى ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ ولم يتقدم بطلب اعفائه من الرسوم القضائية المستحقة على الدعوى الحالية الا فى ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ ذلك أن طلبه فى الماضى انما كان ينصب على الحصول على دليل اثبات قوامه شهادة لها حجيتها القانونية ما لم تلغ بقرار مسبب من وزير الداخلية ، أى لا تعد دليلا قاطعا فى الجنسية ، وتخضع فى منحها لما يقدمه طالبها من الادلة المثبتة لتمتعه بهذه الجنسية . وقد يعوزه الحليل على ذلك فى وقت ما فيرفض طلبه ، ثم يتوافر لديه الدليل فى وقت آخر فلا يحال بينه — بسبب فوات ميعاد الطعن فى قرار الرفض هذا — وبين وصوله الى تقرير مركز قانونى له يتعلق بحالته الشخصية التى يستد أصل حقه فيها من القانون دون توقف على ارادة الجهة الادارية المزمة او على تدخلها فى المنح بسلطة تقديرية ، ذلك أن الجنسية هى رابطة قانونية وسياسية بين الفرد والدولة ينظم القانون ثبوتها واكتسابها وفقدانها واستردادها فاذا تحققت لشخص أسباب تمتعه بها فلا يحرم من الحق فى الاعتراف له بهذه الحالة الواقعة القائمة به بحكم القانون لمجرد عجزه فى وقت ما عن تقديم دليل على توافر عناصرها لديه ، أو لاضطراره بسبب هذا العجز الوقتى الى السكوت عن الطعن فى القرار الصادر من

الإدارة في شأنها . ومن أجل هذا وجدت الدعوى الأصلية بالجنسية لتكون علاجاً متاحاً في كل وقت لمثل هذا الوضع ، وتحررت من التقيد بالمواعيد المقررة للطعن بالالغاء وموضوع هذه الدعوى في الخصوصية المعروضة ليس هو الطعن في القرار السابق صدوره برفض منح المدعى شهادة بالجنسية المصرية ، وإنما المطالبة بالاتقرار بدخوله الجنسية استقلالاً على أى قرار إدارى . ومن ثم فإن الدفع بعدم قبولها شكلاً بمقتولة أنها رفعت بعد الميعاد يكون على غير أساس سليم من القانون ويتعين رفض هذا الدفع والحكم بقبول الدعوى وإذ انتهى حكم محكمة القضاء الإدارى المطعون فيه إلى هذه النتيجة فإنه يكون قد أصاب الحق في هذا الشق منه .

(طعن ٦٢٥ لسنة ٧ ق — جلسة ١٨/١/١٩٦٤) .

قاعدة رقم (٤٩)

المبدأ :

عدم خضوع الدعوى الأصلية بالجنسية لميعاد السنة المنصوص عليه في الفقرة التاسعة من المادة الأولى من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالجنسية المصرية لأن الدعوى الأصلية بطلب الاعتراف بالجنسية خلاف طلب شهادة باثبات الجنسية .

ملخص الحكم :

إذا كانت الفقرة التاسعة من المادة الأولى من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ تقضى بالألا تقبل طلبات باعطاء شهادات بالجنسية المصرية من الأشخاص الذين ينطبق عليهم حكم الفقرة الخامسة من هذه المادة بعد مضي سنة من تاريخ العمل بهذا القانون وبالنسبة إلى القصر بعد مضي سنة من بلوغهم سن الرشد وكان المدعى قد تقدم إلى وزارة الداخلية بطلب تسليمه هذه الشهادة في ١١ من يولية سنة ١٩٥٣ فإن الأمر يتعلق في الدعوى الراهنة لا بطلب شهادة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة كدليل اثبات غير مطلق الحجية ، وإنما بدعوى أصلية بالجنسية يراد بها الاعتراف للمذكور بتتمعه بهذه الجنسية ، وهى لا تخضع للميعاد المتقدم على نحو ما سلف بيانه في مقام قبول هذه الدعوى .

(طعن ٦٢٥ لسنة ٧ ق — جلسة ١٨/١/١٩٦٤) .

الفرع الثانى اثبات الجنسية

قاعدة رقم (٥٠)

المبدأ :

عبء الإثبات فى مسائل الجنسية — على من يدعى أنه يتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة أو يدفع أنه غير داخل فيها .

ملخص الحكم :

القاعدة هى أن على من يدعى بطريق الدعوى أو الدفع أن له جنسية معينة أن يثبت ادعاءه (المواد ٢٥ من قانون سنة ١٩٥٠ و ٢٩ من قانون سنة ١٩٥٦ و ٢٤ من قانون سنة ١٩٥٨) فيقع عبء الإثبات فى مسائل الجنسية على من يدعى أنه يتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة أو يدفع بأنه غير داخل فيها .

(طعن ١٣٤٤ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/١) .

قاعدة رقم (٥١)

المبدأ :

المادة ٢٢ من قانون الجنسية المصرية لسنة ١٩٢٩ — النص بها على أن يعتبر مصرياً كل شخص يسكن الأراضى المصرية وأن يعامل بهذه الصفة الى أن تثبت جنسيته على الوجه الصحيح — لا يكسب الجنسية المصرية — محض قرينة شرعت فى هذا القانون وحده لحماية مصر من سوء استعمال نظام الامتيازات الاجنبية — قرينة سلبية دون أن تعتبر سنداً فى الإثبات أو من قبيل القرائن المقررة لمصلحة من يدعى الجنسية المصرية — إلغاء حكم هذه المادة بقانون الجنسية رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ .

ملخص الحكم :

لا محل للارتكاز على المادة ٢٢ من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة

١٩٢٩ (كل شخص يسكن الاراضى المصرية يعتبر مصرياً ، ويعامل بهذه الصفة الى أن يثبت جنسيته على الوجه الصحيح . على أنه ليس له أن يباشر الحقوق السياسية في مصر الا اذا ثبتت جنسيته المصرية) . فهذه المادة لا تكسب الجنسية المصرية لاحد وكل ما في امرها أنها كانت في عهد قيام الامتيازات الاجنبية المنصرم ، بمثابة قرينة شرعت في ذلك القانون وحده لحماية الدولة المصرية من سوء استعمال نظام تلك الامتيازات . وجاءت ترديدا للمادة ٢٤ من مشروع قانون الجنسية الاول لسنة ١٩٢٦ وهى مستمدة أصلا من المادة التاسعة من قانون الجنسية العثمانى . وقد زالت المادة ٢٢ من تشريعات الجنسية المصرية المتعاقبة بزوال تلك الامتيازات وكان القصد منها تقرير قرينة بسيطة استلزمها الحالة الناشئة عن تلك الاوضاع بالنسبة الى ساكن مصر ممن لم تثبت جنسيتهم الاجنبية حتى لا يدعى الجنسية الاجنبية من كان يريد الهروب من التكاليف العامة وقوانين البلاد وقضاء المحاكم الوطنية استنادا الى القواعد التى كان يقررها نظام الامتيازات . فهى قرينة احتياطية مؤقتة بسبب الغرض الذى شرعت من أجله وهو افتراض الدولة الجنسية المصرية للساكين بها الذين لم تثبت جنسيتهم الاجنبية أو المصرية كما انها من جهة أخرى قرينة سلبية لانها لا تمنح في مواجهة الافراد جنسية مصرية حقيقية كمن يدعى أنه مصرى ، اذ لا مناص عندئذ من أن يثبت المدعى الجنسية المصرية وذلك من غير أن تعتبر تلك القرينة سنداً في الاثبات ودون أن تعتبر من قبيل القرائن المقررة لمصلحة من يدعى تمتعه بالجنسية المصرية . وقد جاء بالذكر الإيضاحية للقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ : جعل القانون عبء الاثبات في مسائل الجنسية المصرية على من يدعى أنه يتمتع بالجنسية المصرية أو يدفع بأنه غير داخل فيها ، وبذلك استغنى عن المادة ٢٢ من قانون سنة ١٩٢٩ التى لم يكن يقصد منها سوى تقرير حالة افتراضية للجنسية المصرية . وترتبط على ذلك لا يفيد المطعون عليه شيئاً من أن الحكم الجنائى الصادر ببراءته قد تعرض في أسبابه الى نص المادة ٢٢ من قانون سنة ١٩٢٩ فهذا النص كان قد أُلغى منذ صدور قانون الجنسية رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ الصادر في ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ ولا محل البتة لتطبيقه .

قاعدة رقم (٥٢)

المبدأ :

الحالة الظاهرة ليست لها حجية قطعية في اثبات الجنسية — جواز اقامة الدليل على العكس .

ملخص الحكم :

ان اثبات الجنسية استنادا الى الحالة الظاهرة ليست له حجية قطعية ، اذ يجوز دائما اقامة الدليل على عكس ما تشهد به تلك الحالة .

(طعن ٨٦٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١١/١٠) .

قاعدة رقم (٥٣)

المبدأ :

الحالة الظاهرة ليست لها حجية قطعية في اثبات الجنسية — جواز اقامة الدليل على العكس .

ملخص الحكم :

لا اعتداد في هذا الشأن بما اثاره المطعون عليه من أن حالته الظاهرة تعتبر دليلا كافيا على جنسيته المصرية ذلك أنه وقد توافرت فيه شروطها وعاملته مختلف الجهات الحكومية على هذا الاساس ببليل أن وزارة الخارجية قد أصرت على معاملته معاملة المصريين عندما اتهم في احدى القضايا كما أنه استدعى للخدمة العسكرية وتسلم بطاقته الانتخابية ومارس حق الانتخاب ومنح جواز سفر مصرى وقبل عضوا في الاتحاد الاشتراكي ويعمل في احدى شركات القطاع العام وقد أفادت سفارة تونس وزارة الخارجية بأنه لم يقيد في سجلاتها بوصفه من التونسيين — لا اعتداد بكل ذلك لان الحالة الظاهرة ليست لها حجية قطعية ويجوز دائما اقامة الدليل على عكس ما تشهد به تلك الحالة .

(طعن ١٢٢٠ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٩) .

قاعدة رقم (٥٤)

المبدأ :

بطاقة الانتخاب ، أو استعمال الحق الدستوري في الانتخاب — عدم اعتبارهما كدليل قاطع على ثبوت الجنسية المصرية .

ملخص الحكم :

أن بطاقة الانتخاب بذاتها ليست معدة لاثبات الجنسية المصرية ، وكذلك استعمال الحق الدستوري المخول بمقتضاها ليس دليلا قاطعا في ثبوت الجنسية المذكورة لحاملها .

(طعن ٨٦٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١١/١٠) .

قاعدة رقم (٥٥)

المبدأ :

شهادة النفوس العثمانية الصادرة بحصول الميلاد في مدينة حلب — ليست حجة قاطعة في اثبات الرعوية العثمانية .

ملخص الحكم :

أن شهادة النفوس العثمانية الصادرة باسم والد المدعية بحصول ميلاده في مدينة حلب من أعمال سوريا في سنة ١٢٩٨ هجرية الموافقة لسنة ١٨٨٥ ميلادية وأن صحت دليلا على واقعة الميلاد ومكانه ، لا تتضمن بذاتها حجة قاطعة في اثبات رعيته العثمانية التي هي شرط اساسي لدخوله في الجنسية المصرية بحكم القانون اذا ما توافر بالاضافة اليها شروط الإقامة على النحو السالف بيانه . ذلك أن مجرد القيد في أى بلد من بلاد الدولة العثمانية في ظل قانون الجنسية العثمانى الصادر في ١٩ من يناير سنة ١٨٦٩ لا يصلح بمفرده قرينة على اعتبار الشخص من الرعايا العثمانيين بل يجب أن تقوم على ثبوت هذه الرعوية أدلة كافية يقع عبء تقديمها على صاحب الشأن الذى يجب أن تتوافر فيه شروط كسبها ، كما أن شهادة سجل النفوس (تذكرة سيدر) لم تعد لاثبات الرعوية العثمانية بعد التحقق منها ولم تحرر من أجل هذا الغرض بوساطة موظف مختص .

(طعن ١١٠٨ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٨) .

قاعدة رقم (٥٦)

المبدأ :

المستخرج الرسمى الذى استصدره المطعون عليه من دفاتر مواليد صحة قسم الزيتون — النص به على أن تاريخ القيد فى الدفتر هو ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ وأن تاريخ الميلاد هو ١٩١٢/١/١٢ وأن محله عزبة الإباصرى — ليس دليلا على جنسيته المصرية ولا يفيد فى اثباتها .

ملخص الحكم :

أن المستخرج الرسمى الذى استصدره المطعون عليه من بلدية القاهرة — الإدارة الصحية فى ١٥/٧/١٩٦١ من دفاتر مواليد صحة قسم الزيتون والذى يشتمل على بيانات مستمدة من الدفتر جزء أول بأن تاريخ القيد هو ١٩ من نوفمبر ١٩٥٧ وأن تاريخ الميلاد هو ١٩١٢/١/١٢ وأن محل الميلاد هو عزبة الإباصرى وأن اسم المولود إبراهيم وأن نوعه ذكر وديانته مسلم ، هذا المستخرج الرسمى لا يمكن أن يكون دليلا على جنسية المطعون عليه المصرية ، ولا يفيد فى اثبات الجنسية المصرية . ومن الاطلاع على هذا المستند (المستخرج الرسمى) يبين أنه مطبوع فى صلبة العبارة الآتية (مسلم بدون مسئولية الحكومة لدى أى انسان فيما يتعلق بالبيانات الواردة فيه ، وبحقوق الغير) وإذا صح ما يزعمه المطعون عليه من أنه مولود فى مصر منذ سنة ١٩١٢ فكيف أن تاريخ القيد لم يجر الا فى ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ وأنه قيد بناء على قرار اللجنة المشكلة بالوزارة فى أكتوبر سنة ١٩٥٧ .

(طعن ١٣٤٤ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/١) .

قاعدة رقم (٥٧)

المبدأ :

دفاتر قنصليات الدولة الأجنبية الخاصة بإدراج أسماء المتتمين بحمايتها — لم تعد لاثبات واقعة الميلاد — لا حجة لها فى هذا الشأن .

ملخص الحكم :

لا اعتداد بها جاء في كتاب السفارة السويسرية المؤرخ ٢ من يولية سنة ١٩٥٨ من أن جد المطعون عليه قد ولد في القاهرة سنة ١٨٤٥ ذلك لانه فضلا عن أن دفاتر القنصلية لم تعد لاثبات واقعة الميلاد فلا تكون لها حجية في هذا الشأن فان قوائم التونسيين لم تنشأ في القنصليات الا عقب الاحتلال الفرنسي لتونس أى بعد سنة ١٨٨١ — فاذا! كان تاريخ ميلاد الجد ومكان الميلاد مقيدين في القنصلية وكان تاريخ الميلاد راجعا الى ما قبل انشاء تلك السجلات فلا يتصور أن يتم القيد الا بإملاء صاحب المصلحة في ذلك وعلى هذا الوجه لا يكون له أية حجية في الاثبات .

(طعن ١٢٢٠ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٩) .

قاعدة رقم (٥٨)

المبدأ :

أدلة اثبات واقعة الإقامة بشروطها المتطلبه قانونا — تمتع الادارة
بسلطة تقديرية لا معقب عليها في تكوين اقتناعها بكفايتها .

ملخص الحكم :

تتمتع الادارة بسلطة تقديرية لا معقب عليها في أن تكون اقتناعها
بكفاية الدليل المقدم اليها لاثبات واقعة الإقامة بشروطها المتطلبه قانونا
أو عدم كفايته لثبوت الجنسية .

(طعن ١١٠٨ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٨) .

قاعدة رقم (٥٩)

المبدأ

أثبات العثماني اقامته في مصر في الفترة من سنة ١٩١٤ الى سنة
١٩١٨ بشهادة عرفية يقرر فيها موقعوها بأن المدعى كان يقطن بمنزل

والدهم من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩٢٢ — جواز الاخذ بمثل هذه الشهادة اذا عززتها الادلة والقرائن الاخرى .

ملخص الحكم :

اذا قدم المدعى للتدليل على اقامته بمصر في الفترة من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩١٨ شهادة عرفية يقرر فيها موقعوها ورثة الحاج أنه كان يقطن بمنزل والدهم رقم ٢٣ بحارة الفوالة شارع رشدى باشا قسم عابدين محافظة مصر من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩٢٢ وأنه تزوج بالمنزل المذكور وأنجب بنتا . وهذه الشهادة وان لم تكن ورقة رسمية ذات حجية بما اشتملت عليه ، او ورقة عرفية منشأة في التاريخ الذي تشهد بدلائنها على تحقق واقعة الاقامة فيه ، اذ انها محررة في سنة ١٩٥٤ أى في تاريخ لاحق للفترة المراد اثبات الاقامة فيها ولا تنبئ بذاتها عن الاقامة بل تتضمن رواية بهذا المعنى على لسان شهود وبهذه المثابة يمكن الا تعد محلا للاعتبار حتى لا يؤخذ في اثبات الاقامة التى يترتب عليها ثبوت الجنسية بدليل يسهل اصطناعه ويشق الاطمئنان اليه ، الا ان المدعى قد عززها بالاستناد في التدليل في اقامته بالاراضى المصرية في الفترة من سنة ١٩١٤ حتى سنة ١٩١٨ الى وقائع عينها زمانا ومكانا يصعب وجود دليلها بين يديه ان لم يكن بين يدي جهة الادارة نفسها ، فمن كشوف الوافدين الى مصر من ركاب الباخرة المحروسة سنة ١٩١٢ التى تقول انه كان من بينهم ، والى سجلات المعتقلين في الحرب العالمية الاولى بمستقلات سافوى ، وقصر النيل ، والجيزة والمعادى التى تقرر انه اعتقل بها في سنتى ١٩١٥ ، ١٩١٦ ، وكل اولئك — وبوجه خاص القبض والاعتقال — يرقى الى مرتبة العذر القاهر الذى يشفع في امكن اثبات الاقامة خلال الفترة المذكورة بالشواهد الميسرة وقرائن الاحوال ، واذ كانت مفادرة البلاد بالنسبة الى مثل المدعى ابان الحرب المشار اليها من الامور العسيرة والعودة اليها خلال تلك الحرب اكثر عسرا ، وكان وجوده في الديار المصرية في أول فبراير سنة ١٩١٨ تاريخ عقد قرانه ثابتة من وثيقة زواجه الرسمية وهذا الزواج يفترض عادة أن يسبقه تعارف بين الزوجين والاهل ومورد رزق بكل العيش وهو ما يستغرق تحقيقه قدرا من الزمن — كما أن وجوده في شهر ابريل من السنة ذاتها ثابت كذلك من رخصة قيادة السيارة المقبلة منه والمجددة بعد ذلك حتى سنة ١٩٥٢ وكانت واقعة قدومه الى مصر على الباخرة المحروسة في سنة ١٩١٢ غير مجادل فيها جديا ، وواقعة

اعتقاله في سنة ١٩١٥ حتى سنة ١٩١٦ يُؤيد اثباتها بدليل من عنده ، وهي قرينة التصديق ولا سيما أنه لم ينهض على دحضها دليل ايجابى تلك الإدارة أكثر منه السبيل اليه ، اذ كان كل ذلك فان هذه القرائن في جعلتها بالاضافة الى ما يوحى به استصحاب الحال من وجوده بالبلاد قبل سنة ١٩١٨ بحكم الظروف التى ثبت فيها وجوده بها في سنة ١٩١٨ وظروف الحرب العالمية التى كانت ناشبة وقتذاك ، هذه القرائن جميعا تزكى الاقتناع بصديق دعواه أنه كان مقيما بالاراضى المصرية اقامة عادية غير منقطعة منذ قبل سنة ١٩١٤ ، ذلك الاقتناع الذى أخذ به الحكم المطعون فيه في مقام الدليل على اقامة المذكور بالبلاد في الفترة من سنة ١٩١٤ الى نهاية سنة ١٩١٧ ، والذي هو في ذاته استخلاص سائغ سليم تبرره ظروف الحال وشواهد في الخصوصية المعروضة . ومتى كان الامر كذلك فان المدعى يكون مصرية وفقا لنص الفقرة الخامسة من المادة الاولى من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالجنسية المصرية باعتباره من الرعايا العثمانيين الذين كانوا يقيمون عادة في الاراضى المصرية في ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وحافظوا على تلك الإقامة حتى تاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ سواء اكانوا بالغين أو قسرا .

(طعن ٦٢٥ لسنة ٧ ق — جلسة ١٨/١/١٩٦٤) .

قاعدة رقم (٦٠)

المبدأ :

القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ — حظره تلك الايجاب للاراضى الزراعية — عبء اثبات الجنسية يقع على من يدعى أنه داخل في الجنسية أو غير داخل فيها — شهادة الجنسية لها حجيتها القانونية التى لا ينفيها ما يرد من بيانات في عقود البيع أو في الاقرارات المقدمة للإصلاح الزراعى .

ملخص الحكم :

أن فيصل النزاع في الطعن المعروض يتوقف على التحقق من جنسية الشهير ببنى المالك للارض الزراعية موضوع التصرف المطلوب الاعتداد به ثم ثبوت تاريخ هذا التصرف .

ومن حيث أن عبء الاثبات في مسائل الجنسية يقع على من يدعى أنه يتمتع بالجنسية المصرية أو أنه غير داخل فيها .

ومن حيث أن قانون الجنسية رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ نص في مادته الثامنة والعشرين على أن يعطى وزير الداخلية كل ذى شأن شهادة جنسية جمهورية مصر العربية مقابل أداء رسم لا يتجاوز ثلاثة جنيهات وذلك بعد التحقق من ثبوت الجنسية .. ويكون لهذه الشهادة حجية القانونية ما لم تلغ بقرار مسبب من وزير الداخلية .

ومن حيث أنه بهذه المثابة تكون شهادة الجنسية هي الوثيقة الإدارية التي يعول عليها في اثبات الجنسية المصرية وقد أضفى عليها المشرع حجية قانونية ومن ثم يتعين الأخذ بها لدى جميع الجهات الرسمية كدليل على الجنسية المصرية ما لم تلغ بقرار من وزير الداخلية على أن يكون هذا القرار مسيبا .

ومن حيث أن المطعون ضدهم تقدموا بشهادة جنسية صادرة من وزير الداخلية في ٢ من سبتمبر سنة ١٩٦٣ على النموذج رقم ٢ «جنسية» ملف رقم ١٦٠/٤٠/٢٣ جاء بها أنها بناء على الطلب المقدم من (بنى) المقيم في الاسكندرية وصناعته مزارع برغبته في اعطائه شهادة جنسية الجمهورية العربية المتحدة وأنه بناء على ما اتضح من المستندات المقدمة من أن الطالب يعتبر داخلا في هذه الجنسية بحكم القانون طبقا لنص المادة الاولى / ب من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ وأنها أعطيت له عملا بنص المادة ٢٨ من هذا القانون ومثبت عليها صورة فوتوغرافية لطالب الشهادة — وهذه الشهادة مرفقة بملف الطعن المائل رقم ٨٣ لسنة ١٩ القضائية المعين للحكم فيه جلسة اليوم .

ومن حيث أنه وفقا للمادة ٢٨ المشار إليها تكون لهذه الشهادة حجية القانونية كدليل على اتصاف المذكور بالجنسية المصرية طالما أنها لم تلغ بقرار من وزير الداخلية وهو الامر الذى اقرته فعلا الهيئة العامة للإصلاح الزراعى حين قرر مجلس ادارتها بجلسة ٨ من سبتمبر سنة ١٩٦٤ الانراج عن اطيانه البالغ مساحتها ٩٩ فداناً وكسور بعد أن تبين أن المالك المذكور يتمتع بالجنسية المصرية طبقا لنص المادة الاولى من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ وذلك على ما هو ثابت من الكتاب الموجه من نائب مدير الهيئة الى

مراقب الاصلاح الزراعى بدمنهوڤ فى ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٦٤ المرفق صورته بملف الاعتراض .

ومن حيث أنه لا يحض ذلك ما تثيره الطاعنة فى طعنها من وقائع ذلك ان ما ذكر بعقد البيع من أن البائع البائى الجنسية أو فى الاقرار المقدم للاصلاح الزراعى بأن المقر البائى الجنسية كل ذلك لا ينفى ما جاء بالشهادة لان الجنسية حالة تقوم فى الشخص بقيام أسبابها ومقوماتها وعناصرها فى الشخص نفسه فاذا توافرت فيه هذه العناصر يعتبر أنه متمتع بالجنسية بصرف النظر عما يتصف به الشخص نفسه اما ما ذكر فى شهادة الوفاة من أنه يونانى الجنسية فلا يلتفت اليه بدوره اذ أن هذه الشهادة لم تعد لاثبات جنسية المواطن وانما أعدت لاثبات واقعة الوفاة وتاريخ وقوعها ومحل الوفاة بل أنه يجدر التنويه الى أن الشهادة المقدمة فى الدعوى قد أعطيت لطالبها فى ظل القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ الذى منع الاجانب من تملك الاراضى أى فى وقت كانت تدرك فيه الجهة الادارية اهمية هذه الشهادة والاثر الذى يترتب على اعطائها .

ومن حيث أنه وقد ثبتت الجنسية المصرية للمالك المذكور فانه بذلك يخرج عن دائرة تطبيق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الاجانب للاراضى الزراعية وما فى حكمها ويكون غير مخاطب بأحكامه .

(طعن ٧٧ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٥/١/١٩٧٤)

الفرع الثالث

حجية الاحكام الصادرة بالجنسية

قاعدة رقم (٦١)

المبدأ

قوة الامر المقضى فى مسائل الجنسية — الاحكام التى تكتسب هذه القوة .

ملخص الحكم :

ان الاحكام القضائية التى تحوز قوة الامر المقضى فى الجنسية بصفة مطلقة يجب أن تصدر من الجهة القضائية التى أسند اليها القانون الفصل فى هذا الخصوص فى دعوى تكون فى مواجهة من يعتبره القانون ممثلاً للدولة فى هذا الشأن .

(طعن ٢٣٤ لسنة ٤ ق — جلسة ١٣/٦/١٩٥٩) .

قاعدة رقم (٦٢)

المبدأ :

قوة الامر المقضى فى مسائل الجنسية — حكم صادر من المحكمة الجنائية فى جريمة دخول الاراضى المصرية بدون ترخيص — لا يكتسب قوة الامر المقضى فى خصوص ثبوت الجنسية المصرية للمتهم — عدم تقييد القضاء الادارى بهذا الحكم .

ملخص الحكم :

ان التحدى فى مقام اثبات الجنسية المصرية بالحكم الجنائى بالبراءة الصادر من محكمة جناح الاسكندرية فى جريمة دخول الاراضى المصرية بدون ترخيص لا يجرى فى هذا الشأن ، ذلك ان المادة ٤٠٦ من القانون المدنى وقد نصت على انه « لا يرتبط القاضى المدنى بالحكم الجنائى الا فى الوقائع

التي فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضروريا « ، فان مغاد ذلك ان المحكمة المدنية تنقيد بها اثبتته المحكمة الجنائية في حكمها من وقائع ، دون ان تنقيد بالتكليف القانوني لهذه الوقائع ، فقد يخلف التكليف من الناحية المدنية عنه من الناحية الجنائية ، وينبنى على ذلك انه اذا حكم القاضى الجنائى بالبراءة أو الادانة لاسباب ترجع الى الوقائع ، بان اثبت في حكمه أن الفعل المسند الى المتهم لم يحصل أو اثبت حصوله ، تنقيد القاضى المدنى بثبوت الوقائع أو عدم ثبوتها على هذا النحو : أما اذا قام الحكم الجنائى بالبراءة على أسباب ترجع الى التكليف القانونى لم يتقيد القاضى المدنى بذلك ، كما لو قام الحكم الجنائى على ثبوت رابطة البسوة المانعة من توقيع العقاب في جريمة السرقة لوجود نص يمنع من ذلك ، فلا يجوز الحكم الجنائى قوة الامر المقضى في ثبوت هذه الرابطة الشرعية بصفة مطلقة ، كما في دعوى بنوة أو نفقة أو ارث مثلا ، اذ ولاية القضاء في ذلك معقودة أصلا لجهة اختصاص معينة ، ولتلك الروابط اوضاعها واجراءاتها واكياها الخاصة بها امام تلك الجهات . هذا ما ذهب اليه الفقه والقضاء في المجال المدنى ، ومع مراعاة أن القضاء المدنى والقضاء الجنائى فرعان يتبعان نظاما قضائيا واحدا يستقل عنه القضاء الادارى ، فمن باب أولى لا يتقيد القضاء الادارى بالحكم الجنائى الذى مس في اسبابه مسائل الجنسية ، اذا كان هذا الحكم قد قام على تكييف أو تاويل قانونى فمثلا اذا اتبنى حكم البراءة في جريمة دخول الاراضى المصرية بدون ترخيص على ما فهمته المحكمة الجنائية من أن المتهم مصرى الجنسية بحسب تأويلها للنصوص القانونية في هذا الشأن ولم يتم على ثبوت أو نفى واقعة معينة من الوقائع ، فان هذا الحكم وان حاز قوة الامر المقضى في تلك الجريمة المعينة ، الا أنه لا يحوز هذه القوة في ثبوت الجنسية المصرية بصفة مطلقة ، لان الجنسية — كما سبق القول — هى رابطة سياسية بين الدولة وبين من يدعى الانتماء اليها ، وبهذه المثابة تقتضى تأويلا وتكييفا قانونيا على مقتضى القوانين التى تحكم هذه المسألة بالذات .

(طعن ٢٣٤ لسنة ٤ ق — جلسة ١٣/٦/١٩٥٩) .

قاعدة رقم (٦٣)

المبدأ :

حجية الشيء المحكوم فيه — قانون الجنسية المصرية لسنة ١٩٢٩ —

الاخذ فيه بمبدأ الحجية النسبية فيما يتعلق بالاحكام الصادرة بشأن الجنسية —
تغير هذه القاعدة منذ العمل بقانون الجنسية رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ —
الاحكام التى تصدر فى مسائل الجنسية — حجة على الكافة وينشر منطوقها
فى الجريدة الرسمية .

ملخص الحكم :

الاصل هو أن الحكم الصادر من القضاء بالفصل فى منازعة ما يتضمن
قرينة على أنه يعبر عن الحقيقة ، وهذه القرينة لا تقبل الدليل العكسى ،
فلا يجوز للمحكمة التى أصدرت الحكم ، كما لا يجوز لغيرها من المحاكم
أن تعيد النظر فيما قضى به الحكم الا اذا كان ذلك بطريقة من طرق الطعن
التي نص عليها القانون ، وفى المواعيد التى حددها ، وهذا هو ما يعبر عنه
بمبدأ حجية الشيء المحكوم فيه . والاصل أيضا هو أن الحكم القضائى
لا يتمتع الا بحجية نسبية ، بمعنى أن هذه الحجية لا تسرى الا فى مواجهة
أطراف النزاع الذى صدر بشأنه الحكم . وقد استقر القضاء والفقه فى
البلاد فى ظل أول قانون للجنسية المصرية سنة ١٩٢٩ على الاخذ بمبدأ
الحجية النسبية فيما يتعلق بالاحكام الصادرة بشأن الجنسية . ويترتب
على ذلك عدم الاعتراف للحكم الصادر فى منازعة تتعلق بجنسية شخص
معين بأى أثر فى غير المنازعة التى تم الفصل فيها . ولا شك أن ذلك يتعارض
مع طبيعة رابطة الجنسية التى تفيد انتماء الشخص الى الجماعة الوطنية
بصفة نهائية ، وليس من المقبول اعتبار شخص ما وطنيا وأجنبيا فى وقت
واحد . وقد تنبه المشرع المصرى الى أن الجنسية صفة قانونية تلصق
بالشخص بحكم القانون ، ولا تقبل التغير باختلاف المنازعة التى تثور
بشأنها لذلك قرر وجوب سريان الاحكام التى تصدر بشأن الجنسية فى
مواجهة الكافة أى جعلها تتمتع بحجية مطلقة تكفل عدم التعرض من
جديد لما جاء بها . فنص فى المادة ٢٤ من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠
على أن جميع الاحكام التى تصدر فى مسائل الجنسية تعتبر حجة على
الكافة وينشر منطوقها فى الجريدة الرسمية ثم اعاد تشريع الجنسية المصرية
رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ النص على الحكم ثم نقله منه تشريع الجمهورية
العربية المتحدة رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ فى المادة ٣٣ منه .

قاعدة رقم (٦٤)

المبدأ :

حجية الشيء المحكوم فيه — مجال تطبيق الحجية المطلقة بشأن احكام الجنسية — مشروط بوحدة المحل ووحدة السبب وان يكون طرفا الرابطة وهما الفرد والدولة ممثلين في الخصومة — اثاره النزاع في الجنسية لدى القضاء العادى في صورة مسألة اولية يتوقف على الفصل فيها الفصل في الدعوى المرفوعة لديه في حدود ولايته — حكم المحكمة في موضوع الدعوى والذي عولت فيه على الوقائع التى تتعلق بالجنسية — لا يعتبر حكما في الجنسية — الحكم ببراءة المظنون عليه جنائيا من تهمة دخول البلاد بغير جواز صحيح — تقتصر على الدعوى الجنائية — لا تنعدها الى المسألة الاولى التى تمس الجنسية .

ملخص الحكم :

ان مجال تطبيق الحجية المطلقة بشأن احكام الجنسية هو ان الحكم القضائى علاقة قانونية لها اطرافها ، ومعللها ، وسببها . واذا كان من شأن تمتع الحكم بحجية مطلقة عدم انصراف اثره الى الاطراف فحسب كما تقتضى القاعدة العامة ، بل سريان هذا الاثر في مواجهة الكافة فلان هذا الاثر يظل مع ذلك دائما مشروطا بوحدة المحل ووحدة السبب ، كما ان التسليم للحكم الصادر في الجنسية بالحجية المطلقة يستلزم ان يكون طرفا الرابطة ، وهما الفرد والدولة ، ممثلين في الخصومة . وفي مصر يكون تمثيل الدولة بواسطة جهة الادارة المنوط بها تنفيذ قانون الجنسية تنفيذا اداريا والمقصود بذلك وزارة الداخلية لان هذه الجهة هى التى تستطيع تزويد المحكمة بالعناصر التى قد لا يطرحها الامراء امامها .

ولا صعوبة الآن بعد العمل بقانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ والذى قضت المادة الثامنة منه باختصاص القضاء الادارى دون غيره بالفصل في دعاوى الجنسية . على ان الامر جد مختلف اذا ما ثار النزاع عن الجنسية لدى القضاء العادى (امام محكمة مدنية او محكمة جنائية) في صورة مسألة اولية يتوقف عليها الفصل في الدعوى المرفوعة لديه في حدود ولايته . فاذا ما فصلت المحكمة في الدعوى بحالتها اى على اساس ما يثبت فيها من وقائع بما في ذلك الوقائع التى تتعلق بالجنسية فلا يعتبر حكم المحكمة في موضوع الدعوى والذي عولت فيه على الوقائع

التي تتعلق بالجنسية متضمنا الحكم في الجنسية . واذا كان ذلك كذلك ، فان حكم محكمة جنح الزيتون الصادر ببراءة المطعون عليه من تهمة دخوله البلاد المصرية بغير جواز صحيح لم يقطع في جنسية فحجية هذا الحكم الجنائي قاصرة على الدعوى الجنائية ولا يمكن ان تتعداها تلك الحجية الى المسألة الاولى التي تمس الجنسية المصرية ام السعودية .

(طعن ١٣٤٤ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/١) .

قاعدة رقم (٦٥)

المبدأ :

المنازعات الخاصة بالجنسية — صورتها ، والجهة التي تختص فيها، والمحكمة التي تنظرها ، وحجية الحكم الذي يصدر فيها — اشتغال المادة ٢٠ من القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ على ما يفيد اختصاص القضاء الإداري بنظرها — حجية احكام القضاء الإداري في مسائل الجنسية قبل الكافة .

ملخص الحكم :

أن الجنسية هي رابطة تقوم بين شخص ما ودولة باعتباره منتبها اليها سياسيا ، والطبيعى أن يصدر الحكم في الجنسية في مواجهة الجهة الادارية المختصة ، وهي في الاقليم المصرى وزارة الداخلية ، ولذا فان المادة ٢٠ من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالجنسية المصرية والقوانين المعدلة له تنص على أن « يعطى وزير الداخلية كل ذى شأن شهادة بالجنسية المصرية مقابل دفع الرسوم التي تفرض بقرار منحه ، وذلك بعد التحقق من ثبوت الجنسية اذ يكون لهذه الشهادة حجيتها القانونية ما لم تلغ بقرار مسبب من وزير الداخلية ، ويجب أن تعطى هذه الشهادة لطالبها خلال سنة على الاكثر من تاريخ تقديم الطلب ، ويعتبر امتناع وزير الداخلية عن اعطائها في الميعاد المذكور رفضا للطلب ، ولمن يرفض طلبه حق التظلم والطعن أمام الجهات المختصة » ، مما يستفاد منه أن القضاء الإداري مختص بمنازعات الجنسية عن طريق الطعن بالالغاء في قرار وزير الداخلية الصريح او الضمنى حسب الاحوال ، على النحو السالف البيان ، برفض اعطاء الشهادة بالجنسية . وغنى عن القول أن الحكم الصادر من القضاء الإداري في هذا الخصوص يحوز حجية مطلقة . اذ يعتبر حجة على الكافة طبقا لقانون مجلس الدولة .

(طعن ٣٣٤ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/٦/١٣) .

جهاز مركزى للمحاسبات

الفصل الاول : ديوان المحاسبة

الفصل الثانى : ديوان المحاسبات

الفصل الثالث : الجهاز المركزى للمحاسبات

اولا : اختصاص الجهاز المركزى للمحاسبات

ثانيا : تعيين بالجهاز المركزى للمحاسبات

ثالثا : مدد الترقية بالجهاز المركزى للمحاسبات

رابعا : تأديب الاعضاء الفنيين بالجهاز والتحقيق معهم

خامسا : عدم تبعية العاملين بإدارات مراقبة

حسابات المؤسسات والهيئات العامة وما

يتبعها من جهات للجهاز المركزى للمحاسبات.

الفصل الاول

ديوان المحاسبة

قاعدة رقم (٦٦)

المبدأ :

لا يتعارض قيام لجنة تحقيق مناقضات ديوان المحاسبة في نفقات حملة فلسطين بمهنتها من فحص للاوراق وسماع اقوال العسكريين مع النظام المقرر في كتيب الاحكام العسكرية .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الاولى من الباب الاول الخاص ببيان الاحكام العسكرية والاشخاص الخاضعين لها على انه :

« لما كان تفويض الجنايات العسكرية للسلطة الملكية غير ممكن من وجه ومضر بالنظام العسكري من وجه آخر قضت الضرورة تخويل سلطات خصوصية لاصحاب الشأن من رجال العسكرية ليتمكنوا بها من التصرف في تلك الجنايات توصلا الى حفظ حالة ضبط وربط الجيش في نظام عام » .

ونصت المادة الثانية على أن :

« القانون الملكي يجرى عمله على جميع الاشخاص بوجه العموم وكون الشخص عسكريا لا يمنعه من الانقياد للقانون الملكي كأحد الاهالي » .

وواضح من هذين النصين أن العسكريين يخضعون للقوانين العادية اسوة بغير العسكريين وأن كتيب الاحكام العسكرية انها ينظم الاحكام المتعلقة بالجرائم العسكرية وأن القصد منه تخويل سلطات خصوصية لاصحاب الشأن من رجال العسكرية يتمكنون بها من حفظ حالة الضبط والربط في الجيش .

كما انه يتضح من هذين النصين ونص المادتين ١٧ و٢٨٨ ان مجالس التحقيق انها تختص في حالة وجود ادعاء أو تهمة موجهة الى أحد رجال

العسكرية وأن هذه المجالس يقتصر اختصاصها على تحقيق تلك الادعاءات اذا كانت متعلقة بالضبط والربط دون غيرها .

وقد أكدت ذلك المادة ٢٩٠ اذ نصت على أن :

« تختلف اللجان والقومسيونات عن مجالس التحقيق بكونها لا تشكل للنظر في المسائل المختصة بالضبط والربط » .

أى أنه يجوز أن تشكل لجان لفحص وتحقيق مسائل لا تتعلق بضبط الجيش وربطه وتكون هذه اللجان مختصة بسماع أقوال العسكريين فإذا وجدت أن هناك جريمة عسكرية متعلقة بالضبط والربط موجهة الى أحدهم أحالت الامر الى تحقيق يشكل طبقا للمادة ٢٨٨ .

ويتطبيق هذه المبادئ على الحالة المعروضة يتبين أن لجنة تحقيق مناقضات ديوان المحاسبة في نفقات حملة فلسطين لا تقوم بالتحقيق في جريمة « عسكرية » خاصة بالضبط والربط في الجيش وإنما تتولى فحص تلك المناقضات المتعلقة بمسائل مالية وقانونية في إجراءات الشراء والتسلم والفحص وما الى ذلك لتصل الى معرفة ما اذا كانت هناك مخالفة للقواعد المالية أو القانونية أم لا . ثم تعيين المسئول ان انتهى رأيها الى وجود المخالفة . وفي هذه الحالة تحيل ذلك المسئول سواء كان عسكريا أو مدنيا الى الوزارة لتتولى اتخاذ الإجراءات اللازمة لمحاكمته طبقا للإجراءات التي يخضع لها .

ولذلك انتهى قسم الرأى مجتمعا الى أن قيام لجنة تحقيق مناقضات ديوان المحاسبة في نفقات حملة فلسطين بمهمتها من فحص للاوراق وسماع أقوال العسكريين لا يتعارض مع النظام المقرر في كتيب الاحكام العسكرية.

على أن القسم يلاحظ أنه قد صدر مرسوم بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٢ في شأن تطهير الادارة الحكومية يمكن وزارة الحربية بمقتضاه احوالة المسائل التى تتولاها اللجنة المشار اليها الى احدى لجان التطهير المشكلة طبقا للمرسوم بقانون المذكور .

(فتوى ٣٥٥ في ٢٤/١/١٩٥٢) .

قاعدة رقم (٦٧)

المبدأ :

اللجنة المختصة بتقرير المنح التي تعطى لمكوبي حوادث ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ وان كانت لا تخضع لاية رقابة من جانب ديوان المحاسبة فيما يتعلق بتقديرها فانه يختص بمراقبة اجراءات الصرف وشروط استيفاء من منحت له للشروط المقررة .

ملخص الفتوى :

ان الرقابة المخولة لديوان المحاسبة فيما يتعلق بالمصروفات انما تنصب على التحقق من ان كل قرار بالصرف يستند الى اعتماد مدرج في الميزانية لهذا الغرض ، والتثبت من عدم تجاوز الابواب التي اعتبرت الميزانية المبالغ من اجلها وكذلك من صدور اوامر الصرف صحيحة ومن جهة مختصة . ويستخلص من ذلك ان الديوان انما يراقب جهات الادارة فيما تصدره من قرارات يترتب عليها انفاق مبالغ من الميزانية ليتحقق من مطابقتها للقوانين واللوائح وفي مقدمتها قانون الميزانية والتبعية الى كل خروج عما ترسمه الميزانية او توجيه القواعد المالية من ضمانات او اجراءات ايا كانت صورة هذا الخروج وليس في الاحكام التي تضمنتها المادة السابعة التي تبين حدود اختصاص الديوان فيما يتعلق بالمصروفات ما يسمح له بالتعقيب على ما خولته بعض الهيئات واللجان الادارية من سلطة التقدير الذي تستقل به غير خاضعة لرقابة او اشراف لانها في هذا التقدير انما تمارس سلطة موضوعية بعيدة من النواحي القانونية التي تنصب عليها رقابة الديوان .

ومؤدى تطبيق الاصول المتقدمة ان رقابة ديوان المحاسبة فيما يختص بالمبالغ المعتدة لاعطاء منح لمكوبي ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ لا تمتد الى مناقشة اللجنة في تقديرها للمبلغ الذي يعطى لكل مكوب اذ هي تصدر في ذلك عما خولها القانون رقم ٧٥٤ لسنة ١٩٥٢ من سلطة تقديرية مطلقة غير مقيدة باى قيد من قواعد تنظيمية عامة تلزمها في هذا التقدير . بل ترك لها ان تترخص فيه لمراعاة ملائمت كل حالة وظروفها .

ولا يغير من هذا النظر ما جاء في الفقرة ٢ من المادة السابعة سالفه الذكر من اختصاص الديوان بالتثبت من ان اوامر الصرف صدرت صحيحة

وأن المقصود بذلك هو صحة هذه الاوامر من الناحية الشكلية لا الموضوعية .
وما يتطلب التحقق من صدور هذه الاوامر من موظفين مختصين وبمراعاة
الاجراءات المرسومة لذلك كوجوب استئذان البرلمان مقدماً وما الى ذلك
مما ورد في التطبيقات التى تضمنها الجزء الثانى من المادة المشار اليها .

على انه لما كانت رقابة الديوان تشهل فيها تشهل التحقق من ان
المصروفات صرفت فى الاغراض المخصصة لها وفقاً لحكم الفقرة ١ من المادة
السابعة سائلة الذكر فانه يكون للديوان أن يتحقق من أن كل قرار باعطاء
منحه اصدرته اللجنة قد صدر لصالح فرد أو شركة نكبت فعلاً فى حوادث
يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ والا كان ذلك صرفاً لجزء من الاعتماد فى غير
الغرض المخصص من أجله . ولا شك أن مباشرة هذه الرقابة تستوجب
تمكين الديوان من الاطلاع على أوراق اللجنة ومحاضرها ومراجعة المستندات
التي بنيت عليها فى كل حالة للتحقق من أن من قررت له المنحة هو أحد
منكوبى حوادث يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ .

كما أن رقابة الديوان تتناول ولا شك عمليات صرف المبالغ فى ذاتها
للتحقق من سلامتها وكفاية مستنداتها وهذا ما لا تنازع فيه اللجنة .

أما بالنسبة الى طلب الديوان عدم صرف المنح التى قررت لرعايا
بريطانيا حتى تستأدى الحكومة المصرية حقوقها وحقوق رعاياها قبل
السلطات البريطانية نتيجة أعمال العدوان التى ارتكبتها السلطات البريطانية
فى القتال . فلا شك أن كل ما يملكه الديوان فى هذا الصدد هو تنبيه الحكومة
الى المطالبة بحقوقها وحقوق رعاياها . ولها وحدها تقدير ما اذا كان
هناك محل لاستثناء رعايا بريطانيا من صرف الاعانات أو لا . فاذا كان
مجلس الوزراء قد رأى أن هذا أمر يتصل بالسياسة الخارجية للدولة وأنه
موضع نظر السلطات المختصة فان هذا يجعل هذه الناحية من الموضوع
منتهيه .

لذلك انتهى قسم الرأى مجتمعاً الى ما يأتى :

١ — أن اللجنة المختصة بتقدير المنح التى تعطى لمنكوبى حوادث ٢٦
يناير سنة ١٩٥٢ لا تخضع فى هذا التقدير لاية رقابة من جانب ديوان
الحاسبة .

٢ — أن رقابة الديوان تشهل فضلاً عن مراقبة اجراءات صرف المنح
التي قررتها اللجنة للتحقق من أن كل شخص قررت له اعانة هو من المنكوبين

فعلا في حوادث ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ مما يقتضى تمكين الديوان من الاطلاع على اوراق اللجنة ومستنداتها .

٣ - أن تقدير ما اذا كان المنكوبون من رعايا بريطانيا يصرف لهم المنح المقررة أسوة بغيرهم من المنكوبين أم تحجز عنهم الى أن تحصل الحكومة المصرية على حقوق رعاياها قبل السلطات البريطانية أمر يتعلق بسياسة الدولة مما يستقل بتقديره مجلس الوزراء .

(فتوى ١٨٦ في ١٩٥٣/٥/٢١) .

قاعدة رقم (٦٨)

المبدأ :

أن الاعتمادات الواردة لانشاء المراكز الاجتماعية ، اعانات مدرجة لجمعيات هذه المراكز ، للقيام بهذا الانشاء وادارته ، وليست اموالا عامة مخصصة للفرض المذكور ، وعلى ذلك يمتلك الشخص الاعتبارى وهو جمعية المركز الاجتماعى ، ما تودعه الوزارة لحسابه في البنك من هذه التبرعات اذ يعتبر الايداع قبضا تتم به الهبة فننتقل به الملكية ومن ثم لا يجوز بمنذ للوزارة ، أن تطلب استرداد المبالغ الموهوبة ، الا اذا قبل ذلك الشخص الاعتبارى او رخص القضاء لها به طبقا لقواعد الرجوع في الهبة . وهذا التكيف القانونى للاعتمادات ، وما ترتب عليه من نتائج ، لا يؤثر على ما لديوان المحاسبة من اشراف على المبالغ المنصرفة منها الى جمعيات المراكز الاجتماعية ، حيث انه وفقا للمادة ١٣ من قانون انشائه ، يشرف الديوان على مراجعة حسابات تلك الجمعيات ، باعتبارها هيئات خرجت لها الدولة عن جزء من اموالها .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى مجتمعا بجلسته المنعقدة في ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٢ الخلاف بين وزارة المالية وديوان المحاسبة على المبالغ المدرجة بهيئانية وزارة الشؤون الاجتماعية وبين وزارة الشؤون الاجتماعية لانشاء المراكز الاجتماعية . وتبين أن موضوع الخلاف ينحصر في التكيف القانونى للاموال التى ادرجت بهيئانية وزارة الشؤون الاجتماعية من سنة ١٩٤١

الى سنة ١٩٥١ وهل تعتبر هذه الاموال اعانات من الحكومة لجمعية المركز الاجتماعى ام انها اموال عامة مخصصة لانشاء المراكز الاجتماعية .

ويبحث هذا الموضوع تبين انه قد ادرج اول اعتماد للمراكز الاجتماعية فى سنة ١٩٤١ ثم توالى الاعتمادات بعد ذلك حتى الآن .

وقد جاء فى اول تقرير للجان البرلمانية بالنسبة لهذه الاعتمادات ان وزارة الشؤون الاجتماعية تقوم بالارشاد والتوجيه الفنيين والمعاونة المالية اللازمة لتمكين الفلاحين من تنفيذ هذه الاغراض (تقرير لجنة المالية بمجلس النواب المؤرخ ٢١ من ابريل سنة ١٩٤٠) .

واستمرت هذه الاعتمادات تدرج فى الميزانية تحت عنوان « انشاء المراكز الاجتماعية » حتى ميزانية ١٩٤٧ — ١٩٤٨ حيث اشير فى تقرير لجنة المالية بمجلس النواب الى ان يخصص مبلغ ٦٩٠٠ جنيه للمركز الواحد باعتباره مساهمة من الحكومة كاعانة فى نفقات المبنى والادوات الطبية الثابتة والتأثيث .

وفى ميزانية ١٩٥٠ — ١٩٥١ جاء فى تقرير لجنة المالية بمجلس الشيوخ والنواب الموافقة على اعتماد ١٥ مركزا اجتماعيا لكل منها ٧٠٥٠ جنيه فصلته اللجنة كالآتى :-

جنيته

- ٦٢٠٠ اعانة الحكومة لجمعية المركز الاجتماعى لانشاء المبلى .
- ٦٠٠ اعانة الحكومة لجمعية المركز الاجتماعى فى نفقات الادوات الطبية والاثاث .
- ٢٥٠ اعانة الحكومة لجمعية المركز الاجتماعى لاقامة اسوار وانشاء حظائر .. الخ .

وفى ميزانية ١٩٥١ — ١٩٥٢ وافق البرلمان على تخصيص ستين الف جنيه « اعانات لتكلمة مباني المراكز الاجتماعية القديمة والجديدة على ان يبدأ بالتقديم اولا » .

وجمعية المركز الاجتماعى والاصلاح الريفى جمعية يؤسسها الاهلون

في القرية الغرض منها رفع المستوى فيها اقتصاديا وصحيا واجتماعيا وتسجل هذه الجمعية طبقا لاحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية ومن ثم تكون شخصا اعتباريا.

ويقدم الاهلون لهذه الجمعية تبرعات نقدية او عينية لا تقل عن ١٥٠٠ جنيه فاذا ما تم جمع هذا المبلغ اعانتها الحكومة بالمبالغ السابق الاشارة اليها .

وتفتح الجمعية بفرع بنك مصر القريب منها حسابا تودع فيه تبرعات الاهالى كما تودع وزارة الشؤون الاجتماعية فيه مبالغ الاعانة الحكومية ، ويصرف من هذا الحساب باجراءات تشترك فيها الوزارة ويكون لها الاشراف عليها وعلى انشاء المركز .

ويتبين مما سبق انه لا مجال للشك في أن الاعتمادات المخصصة في ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية لانشاء المراكز الاجتماعية ليست الا تبرعات من الدولة الى شخص اعتبارى له الاهلية في تلك الاموال وهو جمعية المركز الاجتماعى والاصلاح الريفى ، وهذا الشخص الاعتبارى يملك ما يودع لحسابه سواء مما تبرع به الاهلون او الحكومة وقد اشير صراحة في عدة تقارير برلمانية الى أن الاعتمادات السالفة الذكر ليست الا تبرعات حكومية كما ورد في صراحة في الميزانيتين الاخيرتين اذ ادرجت هذه الاعتمادات تحت عنوان اعانة الحكومة لجمعيات المراكز الاجتماعية في ميزانية ١٩٥٠ - ١٩٥١ « واعانات لتكولة مباني المراكز الاجتماعية » في ميزانية ١٩٥١ - ١٩٥٢ .

ولا حجة في الاستناد الى ما ورد في الميزانيات السابقة من ادراج هذه المبالغ تحت عنوان « انشاء المراكز الاجتماعية » لان ذلك ليس دليلا على عدم اعتبار هذه المبالغ اعانات كما أن اساس المشروع على ما هو واضح من مذكرات الوزارة التي طلبت بها الاعتمادات ووافق البرلمان هو قيام الاهلين بانشاء المركز الاجتماعى بمعاونة الحكومة المالية وارشادها الفنى على ما سبق البيان .

وزيادة على ذلك فان ما ورد في الميزانيتين الاخيرتين من ادراج هذه المبالغ تحت عنوان « اعانات لجمعيات المراكز الاجتماعية » يكشف عن ارادة البرلمان في هذا الصدد بالنسبة الى السنوات السابقة .

وما دام الأمر كذلك فإن جمعية المركز الاجتماعي تملك ما تودعه الوزارة بحسابها في البنك بمجرد ايداعه. لأن الإيداع باتفاق الطرفين — الوزارة والجمعية يعتبر قبضا تتم به الهبة وتنتقل به الملكية .

وعلى ذلك لا يجوز للوزارة استرداد المبالغ الموهوبة الا اذا قبلت الجمعية ذلك أو كان للوزارة عذر مقبول في الرجوع في الهبة ولم يكن هناك مانع منه ورخص لها القضاء فيه .

لذلك انتهى رأى القسم الى أن الاعتمادات الواردة بميزانيات وزارة الشؤون الاجتماعية من سنة ١٩٤١ الى سنة ١٩٥٢ لانشاء المراكز الاجتماعية تعتبر اعانات لهذه الجمعيات مخصصة لانشاء تلك المراكز وادارتها .

وان ما تودعه الوزارة المذكورة من مبالغ في حسابات تلك الجمعيات في البنك تنتقل ملكيته اليها ولا يجوز استرداده الا بقبول تلك الجمعيات او بتريخيص من القضاء طبقا لقواعد الرجوع في الهبة .

وان لديوان المحاسبة مراجعة حسابات تلك الجمعيات طبقا للمادة ١٣ من قانون انشائه باعتبارها هيئات خرجت لها الدولة عن جزء من مالها .

(مئوى ١٣٩ فى ٢٦/٢/١٩٥٢) .

قاعدة رقم (٦٩)

المبدأ :

ديوان المحاسبة — اختصاصه فيما يتعلق بقرارات التعمين في الوظائف العامة والترقية ومنح العلاوات — قاصر على مطابقتها للميزانية وللأوضاع الحسابية والمالية — لا سلطان له في مراجعة هذه القرارات من الناحية القانونية .

ملخص الفتوى :

يتعين — لتحديد اختصاص ديوان المحاسبة في مراجعة القرارات

الادارية الخاصة بالموظفين ، وللوقوف على ما اذا كانت مهمته تقتصر على مراجعة عمليات الصرف من الناحية الحسابية دون ما تعرض لبحث مشروعية القرارات التى يبنى عليها الصرف ، او ان هذه المهمة تمتد فتشمل الناحية القانونية لهذه القرارات - الرجوع الى الاعمال التحضيرية التى سبقت اعداد القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٢ بإنشاء ديوان المحاسبة لتقصى بواعث هذه الانشاء وتفهم اغراضه ومرايمه .

ومن حيث ان مشروع القانون الذى تقدمت به الحكومة الى البرلمان فى سنة ١٩٤٢ بإنشاء ديوان المحاسبة انما وضع على اساس المشروع الذى كان قد عرض على البرلمان فى سنة ١٩٣٠ فأقره مجلس النواب ثم سحب من مجلس الشيوخ ولم يقدر له الصدور . وقد استهلكت المذكرة التى رفع بها هذا المشروع الى البرلمان ببيان البواعث التى دفعت الحكومة الى التقدم به ، فذكرت ان قانون المصلحة المالية يتضمن بعض احكام بتنظيم مراجعة الحسابات الشهرية بعد الصرف وضبط مستنداتها ، غير ان وزارة المالية لاحظت ان هذه المراجعة تقوم بها هيئات غير مستقلة تابعة للوزارات المختلفة فانشأت مراقبة تابعة لها لتوحيد هذه الاقسام المختلفة وضبط العمل فيها وزودتها بالسلطة اللازمة . فلما صدر دستور سنة ١٩٢٣ ابدت رغبات برلمانية بضرورة انشاء ادارة مستقلة تقوم بالتثبت من تحصيل ايرادات الدولة ومن انفاقها فى الوجوه التى عينها البرلمان . وتنفيذا لهذه الرغبات وضعت وزارة المالية مشروع القانون سالف الذكر بتنظيم « مراقبة حسابات الدولة » مسترشدة بالانظمة المرعية فى ارقى البلاد الدستورية . وتقضى المادة الاولى من هذا المشروع بأن « يعهد بمراجعة ايرادات الدولة ومصروفاتها الى ادارة مستقلة تسمى ديوان المراقبة » . كما تقضى المادة السادسة بأن يختص الديوان فيما يتعلق بالمصروفات بالتثبت من انها صرفت فى الاغراض التى فتحت الاعتمادات من أجلها وان الصرف تم طبقا للقوانين واللوائح النافذة ويتحقق صحة المستندات المالية تأييدا للصرف والاستيثاق من مطابقتها للارقام المدرجة بالحسابات » . (وهو نص يطابق النص الموجود فى القانون القائم) .

والمستفاد مما تقدم ومن تقارير اللجان البرلمانية ومحاضر المناقشات التى دارت عند مناقشة هذا المشروع فى مجلس النواب سنة ١٩٣٠ ان مهمة ديوان المراقبة حسبها حددها ذلك المشروع انما تنحصر فى الاشراف على تنفيذ الميزانية نيابة عن السلطة التشريعية التى تقر الانظمة الدستورية

بأن يرفع إليها الحساب الختامي لكل ميزانية للتحقق من سلامة تنفيذها وعدم مجاوزة الحدود والأوضاع التي أقرتها السلطة التشريعية . وقصد عادت الحكومة في سنة ١٩٤٢ كما سبق القول فتقدمت بمشروع قانون بإنشاء ديوان المحاسبة وضع على غرار المشروع المتقدم ذكره مع تعديلات طفيفة لا تغير من جوهر اختصاصه . وقد جاء في تقرير اللجنة المالية لمجلس النواب عن هذا المشروع أنه توجد دائما في البلاد التي توطدت فيها النظم الدستورية هيئة مستقلة عن السلطة التنفيذية لمراقبة إيرادات الدولة ومصروفاتها طبقا للميزانية التي يقرها البرلمان سنويا . ويناط بهذه الهيئة التأكد من اتفاق المصروفات في الوجوه المبينة في الميزانية طبقا للقوانين واللوائح المعمول بها في هذا الشأن وعدم تجاوز ما يقره البرلمان من الاعتمادات . والذي يبين من كل ما تقدم أن ديوان المحاسبة إنما أنشئ ليكون هيئة عليا مستقلة تختص بالإشراف على تنفيذ ميزانية الدولة والأشخاص المنوطة العامة وليلح في ذلك محل الإدارات التي كانت تقوم بهذا العمل من قبل في وزارة المالية على صورة ناقصة غير منتجة في تحقيق الأغراض المنشودة منها . ومن ثم فإنه يتعين القول بأن سلطات ديوان المحاسبة في مراقبة الجهات الإدارية بعيدة عن أن تتناول الناحية القانونية للقرارات التي تصدرها هذه الجهات في شؤون الموظفين ، إذ لا تتجاوز مهمة الديوان في هذا الشأن التحقق من سلامة تنفيذ النتائج المالية لهذه القرارات والخصم بها على الاعتمادات المخصصة لها في الميزانية حتى لا تتحلل السلطة التنفيذية من القيود الواردة فيها . ولعل هذا النظر واجد ما يؤيده فيما تضمنه القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٩ الخاص بضبط الرقابة على تنفيذ الميزانية والقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء المجلس التأديبي للمخالفات المالية من أحكام ما قصد بها إلا إلى أمر واحد هو تعزيز سلطة ديوان المحاسبة وتمكينه من مباشرتها على أكمل وجه وضمان تنفيذ توجيهاته وملاحظاته . وباستقراء هذه الأحكام يبين بجلاء أنها لا تواجه إلا المخالفات التي ترتكب ضد قانون ربط الميزانية وضد اللوائح المالية . وغنى عن البيان أنه لو كانت سلطات ديوان المحاسبة في الرقابة والإشراف تمتد إلى غير ذلك من أنواع المخالفات لاشتملت تلك القوانين التي صدرت لتدعيم استقلال الديوان وتثبيت سلطاته على تمكينه من مواجهتها وتنفيذ توجيهاته بشأنها . فأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٩ الخاص بضبط الرقابة على تنفيذ الميزانية توجب على مديري الحسابات ورؤسائها ووكلائهم أن يمتنعوا عن التأثير على الأوامر الخاصة بصرف ماهيات الموظفين المعيّنين أو المرقيين الواردة أسماؤهم في كشوف التعديلات الشهرية التي تبلغ اليهم من إدارة

المستخدمين اذا لم ينص في هذه الكشوف ازاء كل اسم على ان التعيين او الترقية قد تمت في حدود الدرجات المربوطة في الميزانية . كذلك اوجبت تلك الاحكام على مديري ادارات المستخدمين ورؤسائها الامتناع عن التأشير على القرارات الخاصة بتعيينات الموظفين وترقياتهم اذا ترتب على تنفيذها تعيين موظف احتسابا على وفور الميزانية او ترقية موظف بصفة شخصية او قيد موظف على درجة ادنى من درجته او بخلافه قواعد الميزانية . كذلك انصحت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ بانشاء المجلس التأديبي للخالفات المالية عن حقيقة مهمة ديوان المحاسبة حين ذكرت انه — لما تبين ان احكام قانون انشاء ديوان المحاسبة بالصورة التي صدرت عليها لم تحقق الامل التي كانت معقودة عليها — رأى انه لا سبيل لاحترام الأنظمة المالية وصون الاموال العامة الا اذا انشئت هيئة تأديبية مستقلة تكون بمنأى عن سلطان رؤساء المصالح وتختص بمحاكمة المسؤولين عن مخالفة هذه الأنظمة ليكون في قبيلها ما يشعر من تحدته نفسه بخلافه القوانين والأنظمة المالية انه لا عاصم له من الجزاء . على ان الديوان يستند الى حكم المادة السابعة (١) من قانون انشائه التي تقضى باختصاصه بالتثبت من ان الصرف تم طبقا للقوانين واللوائح النافذة ، للقول بأن سلطاته تمتد الى الاشراف على سلامة القرارات الادارية الصادرة بالتعيين او الترقية او بمنح علاوات من الناحية القانونية فضلا عن الحسابية ، اذ يرى الديوان ان الصرف لا يمكن ان يكون مطابقا للقوانين واللوائح اذا كان ثمة ما يشوب القرار الذي يترتب عليه الصرف كان يكون مخالفا للاحكام المنظمة للتعيينات او الترقيات في قانون التوظيف .

ويرى القسم ان المقصود بهذا النص هو تخويل الديوان سلطة التحقق من مطابقة عملية الصرف ذاتها لاحكام القوانين واللوائح بحيث يكون للديوان التعقيب على عمليات الصرف التي لا تراعى فيها شرائطه واوضاعه التي ترسها اللوائح المالية والحسابية . يؤكد ذلك السياق الذي وردت فيه هذه العبارة من المادة السابعة اذ جاءت لاحقة على تخويل الديوان سلطة التحقق من ان المصروفات صرفت في الاغراض التي خصصت الاعتبارات من اجلها بما يضمن عدم خروج الوزارات والمصالح على تخصيص الاعتبارات التي اقراها البرلمان ، ومتى تثبت الديوان من ان المبلغ الذي صرف قد اخذ من الاعتماد المخصص له فانه ياتى بعد ذلك دور فحص عملية الصرف ذاتها للتأكد من سلامتها . ويعقب ذلك كما تبين من الفقرة (ب) تحقيق صحة المستندات المقدمة تايدا للصرف والاستيثاق من مطابقتها للارقام المدرجة بالحسابات .

لكل ما تقدم فانه ليس لديوان المحاسبة بحكم قانون انشائه سلطة مراجعة القرارات الخاصة بالتعيين في الوظائف أو الترقية أو منح علاوات الا في سبيل التحقق من مطابقتها للاوضاع المالية والحسابية والقواعد التي تحكم تنفيذ الميزانية . على أن هذا لا يحول دون القول بأنه اذا تراءى لديوان المحاسبة عند فحصه لتلك القرارات أنها مشوبة من أية ناحية أخرى خلاف الناحية المالية ، فيكون له أن ينبه ديوان الموظفين الى هذه العيوب لتكون تحت نظره عند مباشرته للسلطات المخولة له في الاشراف على تنفيذ القوانين واللوائح الخاصة بشئون الموظفين .

(فتوى ٢٤٢ في ١٩٥٤/٦/٢٣) .

قاعدة رقم (٧٠)

المبدأ :

اصطباغ وظائف ديوان المحاسبة الادارية بطبيعة متميزة — عدم شغل ما يخلو منها الا بمن يحمل بكالوريوس التجارة أو ليسانس الحقوق — تخطى من لا يتوافر فيه هذا الشرط ايا كانت كفاءته — صحيح قانونا .

ملخص الحكم :

اذا كان الثابت أن أعمال ديوان المحاسبة بحسب قانون انشائه ولائحته الداخلية يفلب عليها ايا الطابع الحسابي أو الطابع القانوني ، وأن التأهيل الطبيعي لوظائفه هو الثقافة القانونية أو الحسابية فقط ، وأن اللجنة المالية بناء على توصيات ديوان الموظفين في مذكرتها لمجلس الوزراء عند اعداد مشروع ميزانية الدولة سنة ١٩٥٣/١٩٥٤ قد اقترحت بالا تشغل درجات الكادر الادارى بديوان المحاسبة سواء بالنقل أو بالتعيين الا بالحاصلين على المؤهلات المتفقة وطبيعة عمل الديوان وهى بكالوريوس التجارة أو ليسانس الحقوق والعمل على احلال حملة هذين المؤهلين محل الموجودين بالفعل من ذوى المؤهلات الاخرى التي لا تتفق مع أعمال الديوان ومن غير ذوى المؤهلات ، وقد وافق مجلس الوزراء على ذلك — اذا كان الثابت هو ما تقدم ، فان هذا يشير الى أن الوظائف الادارية بالديوان قد اصطبغت بطبيعة متميزة منذذ ، بحيث أصبح لا يجوز شغل ما يخلو منها بعد ذلك الا بمن كان حاملا لبكالوريوس التجارة أو ليسانس الحقوق . ومن

ثم فان المحكمة اذ اغفلت هذا الاعتبار وقضت بالغاء قرار الترقية ، مستندة الى انه لا يجوز تخطي الاعداد الى الاحداث الا اذا كان الاخير هو الاصلح — يكون حكمها قد انطوى على خطأ فى تطبيق القانون وتاويله .

(طعن ٨٧٨ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٧/١١/٢) .

قاعدة رقم (٧١)

المبدأ :

اصطباغ وظائف ديوان المحاسبة الادارية بطبيعة متميزة — توصية ديوان الموظفين بعدم شغل ما يخلو منها الا بمن يعمل بكالوريوس التجارة او ليسانس الحقوق — قاصرة على شغل الوظائف من الخارج سواء بالتعيين او بالنقل ولا تمس ترقية الموجودين من غير الحاصلين على المؤهل المذكور .

ملخص الحكم :

لئن كانت اللجنة المالية قد اقترحت بناء على توصية ديوان الموظفين فى مذكراتها لمجلس الوزراء عند اعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٥٣ — ١٩٥٤ بالا تشغل درجات الكادر الادارى بديوان المحاسبة سواء بالنقل او بالتعيين الا بالحاصلين على المؤهلات المتفقة وطبيعة عمل الديوان وهى بكالوريوس التجارة او ليسانس الحقوق ، والعمل على احلال حملة هذين المؤهلين محل الموجودين بالفعل من ذوى المؤهلات الاخرى التى لا تتفق مع اعمال الديوان ومن غير ذوى المؤهلات ، الا انه لا يقصد من هذا وقف ترقية من عينوا من قبل فى الديوان وكانوا غير حاصلين على هذا التأهيل الخاص بل هؤلاء يأخذون حظهم فى الترقية طبقا للقانون وانما المنحى الذى اتجهت اليه تلك التوصية هو العمل على شغل الوظائف من الخارج سواء بالتعيين او بالنقل من حملة بكالوريوس التجارة و ليسانس الحقوق ليطوا محل من خرجوا من الديوان او انتهت خدمتهم فيه وكانوا لا يحملون هذين المؤهلين او كانوا من غير حملة المؤهلات ، وغنى عن القول ان سياسة الشغل بهاتين الادارتين وفقا لهذا المنحى سيقرب عليهما فى النهاية ان يكون تأهيل الموظفين بالديوان متفقا مع طبيعة العمل فيه — اما بالنسبة لترقية من هم فى الداخل فان كانت الترقية بالاقدمية فليس من شك فى انهم يرقون

في حدود النسبة المقررة لذلك قانونا ، طبقا للفقرة الاولى من المادة ٣٨ اذ من البداية ان تلك التوصية ولو اقراها مجلس الوزراء لا يمكن أن تفسير حكم القانون طبقا للفقرة الاولى من تلك المادة ، أما أن كانت الترقية بالاختيار فان الاصل أن للادارة سلطة الترخّص في الترقية بحسب الافضلية ولا تثريب عليها أن هي وضعت ضوابط ومعايير تجرى على سنها عند اعمال سلطتها في هذا الشأن ، وعلى هذا الاساس يجوز لها أن تأخذ بتلك التوصية من حيث المبدأ ولو انها خاصة بالذات بشغل الوظائف من الخارج سواء بالنقل أو بالتعيين حسبما سلف القول ، أن تأخذ بها عند اعمال سلطتها في الترقية بالاختيار ، وهذا هو ما اتجهت اليه المحكمة في الخصوصية التي صدر فيها الحكم الذي أشار اليه الطعن ، اذ كتبت الوظيفة المرقى اليها هي وظيفة وكيل الديوان المساعد وكان الطاعن مهندسا ، فاخترت الإدارة لشغل تلك الوظيفة الرئيسية الكبرى من قدرت أنه يحمل المؤهل الخاص الذي رأت في تقديرها أنه يتفق وطبيعة العمل في هذه الوظيفة الكبرى بالذات ، أما الترقية موضوع المنازعة الحالية فكانت الى وظائف أدنى (مراقب عام) ، وقد رشحت لجنة شئون الموظفين للترقية الى الوظائف الثلاث الحالية أفضل الثلاثة في ترتيب الاقدمية ، ولئن كان أحدهم يحمل دبلوم مدرسة المعلمين العليا فلا جناح عليها أن هي اختارته لشغل إحدى تلك الوظائف بحسب درجة كفايته مقدرة في الوقت ذاته أن تأمله بمثل هذا الدبلوم لا يتجافى وطبيعة العمل في تلك الوظيفة بعينها — هذا ، ومما تجب مراعاته في خصوصية النزاع أن المجال هو مجال ترقية بالاختيار وليس مجال شغل الوظائف من الخارج نقلا أو تعيينا ، وهو الامر الذي انصبت عليه التوصية سالفة الذكر ، التي وردت بمناسبة اعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٥٣ — ١٩٥٤ ، هذا الى أن الدرجات موضوع المنازعة الحالية قد خلت بعد ذلك .

الفصل الثاني
ديوان المحاسبات
قاعدة رقم (٧٢)

المبدأ :

اختصاص رئيس ديوان المحاسبات طبقا للقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٦٠ - تخويله بالنسبة الى موظفى الديوان سلطة الوزير المنصوص عليها فى القوانين واللوائح - بقاء هذه السلطة مقيدة بما يشترطه القانون فى احوال خاصة من موافقة وزير الخزانة - النص فى المادة ٢٨ على تخويله سلطة وزير الخزانة فيما يتعلق باستخدام الاعتمادات المقررة بميزانية الديوان وفى تنظيم الديوان وادارة اعماله - قاصر على هذه الحالة وحدها ولا يمنع من بقاء اختصاص وزير الخزانة فى الحالات الاخرى التى يتطلب فيها القانون موافقة وزير الخزانة الى جانب قرار الوزير ذى الشأن .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٢٦ من قانون ديوان المحاسبات رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٦٠ على انه : « مع عدم الاخلال بحكم المادة ٣٨ فقرة ثانية يكون لرئيس الديوان سلطة الوزير المنصوص عليها فى القوانين واللوائح بالنسبة الى موظفى الديوان . » - وتنص المادة ٧٧ على ان « تسرى على اعضاء الديوان وموظفيه ومستخديه فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى القانون القواعد المقررة بالنسبة الى سائر موظفى الدولة ومستخديهها . » - كما تنص المادة ٣٨ على ان « يضع رئيس الديوان مشروع ميزانية الديوان ويرسله فى موعد لا يتجاوز آخر يناير من كل سنة الى وزارة الخزانة وتوطئته لاستصدارها » .

ويدرج وزير الخزانة المشروع كما اعده رئيس الديوان ، فاذا تضمن المشروع زيادة على مجموع اعتيادات العام السابق جاز لوزير الخزانة الاكتفاء بدرج اعتيادات العام السابق وعرض امر الزيادة على رئيس الجمهورية للبت فيها . ويكون لرئيس الديوان السلطة المخولة لوزير

الخزانة فيها يتعلق باستخدام الاعتمادات المقررة بميزانية الديوان ، وفي تنظيم الديوان وإدارة أعماله .

ومن حيث أن نص المادة ٢٦ المشار اليه يجعل لرئيس الديوان سلطة الوزير المنصوص عليها في القوانين واللوائح ، وذلك بالنسبة الى موظفي الديوان ، وهذه السلطة تنتهك أصلاً بما قد يشترطه القانون من موافقة وزير معين في احوال خاصة ، كان يتطلب القانون في شأن ما أن يجريه الوزير المختص بعد موافقة وزير الخزانة ، فإذا كان لرئيس الديوان بمقتضى المادة ٢٦ المذكورة أن يجرى هذا الشأن بالنسبة الى موظفي الديوان إلا أن سلطته في ذلك تنتهك بموجب موافقة وزير الخزانة ، ولا محل لاستبعاد هذا الغيد استناداً الى الحكم الوارد بمعجز المادة ٣٨ المشار اليها الذي يعطى رئيس الديوان سلطة وزير الخزانة ، ذلك لان السلطة التي رتبها النص في هذه الحالة قاصرة على استخدام الاعتمادات المقررة بميزانية الديوان وتنظيم الديوان وإدارة أعماله ، وهذه سلطة لا تتناول مسائل الموظفين إلا حيث يتصل الامر باستخدام اعتمادات ، ومن التوسع في التفسير والخروج على ضوابطه — من حيث التزام النص — ادراج هذه المسائل ضمن ما يدخل في عبارة « تنظيم الديوان وإدارة أعماله » — وذلك نظراً لما تنقسم به تلك المسائل من خصوصية تضى عليها استقلالاً — لا يمكن إهماله — عن أعمال التنظيم والإدارة . ولأنه في مسائل الاختصاص والتفويض فيلزم يتعين التزام التفسير الضيق بحيث لا يقرر الاختصاص بغير نص صريح لا شبهة في معناه .

ولا وجه للاحتكام في هذا الخصوص الى النصوص المقابلة في القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٢ السابق للتوصل الى نتيجة تخالف النتيجة السابقة إذ لا يحاج بالنصوص القديمة ما دامت تخالف النصوص الجديدة من بعض الوجوه .

لذلك انتهى رأى الجمعية الى أن لرئيس ديوان المحاسبات سلطة الوزير المنصوص عليها في القوانين واللوائح في المسائل المتعلقة بشئون الموظفين ، وذلك بالنسبة الى موظفي الديوان ، وأنه في المسائل التي يتطلب فيها القانون موافقة وزير الخزانة الى جانب مسدود قرار في خصوصها من الوزير ذي الشأن ، يتعين الحصول على هذه الموافقة .

قاعدة رقم (٧٣)

المبدأ :

ديوان المحاسبات — خضوع حسابات اتحاد طلاب الجامعات لرقابة هذا الديوان — أساس ذلك هو اعتباره وحدة من وحدات الجامعة من حيث تكوينه واغراضه .

ملخص الفتوى :

نستبين من الاطلاع على اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٩١١ لسنة ١٩٥٩ أن كلا من اتحادات طلاب الجامعات يعتبر وحدة من وحدات الجامعة سواء بالنظر الى تكوينه او بالنظر الى اغراضه ، ذلك لان العضوية فيه لا تقتصر على الطلاب وحدهم بل تشمل كذلك بعض أعضاء هيئة التدريس (المواد ١٣٨ ، ١٥٢ ، ١٥٧ ، ١٦٥) ، وتستهدف هذه الاتحادات توجيه الحياة الرياضية والفكرية والاجتماعية والعسكرية والقومية وهي اغراض تدخل في اختصاص الجامعات .

وتخضع الجامعات بوصفها هيئات ذات ميزانيات مستقلة لرقابة ديوان المحاسبات استنادا الى حكم الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٦٠ التي تنص على أن « تشمل رقابة الديوان حسابات الوزارات والميزانيات والمصالح المختلفة والهيئات ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة » ، فمن ثم يتعين أن تشمل رقابة الديوان حسابات وحدات الجامعات ومن بينها اتحادات الطلاب .

وفضلا عما تقدم فانه يدخل في موارد الاتحادات المشار اليها رسوم الاتحاد التي يدفعها طلبة الجامعات . ولما كانت الفقرة الثالثة من المادة الرابعة سالفه الذكر تقضي باختصاص الديوان « بفحص ومراجعة حسابات كل هيئة تخرج لها الحكومة عن جزء من مال الدولة اما بطريق الاعانة او بغرض الاستثمار » وهو اختصاص متفرع من الاختصاص الرئيسي للديوان في مراقبة مصروفات الدولة وذلك عن طريق مراجعة ومراقبته وحسابات الهيئات التي خصصت لها هذه المصروفات ، لما كان ذلك فانه

يتمين أن يعتد في تحديد هذا الاختصاص بالأصل الذي تفرع منه . واذ كان هذا الأصل هو مراقبة مصروفات الدولة فإن مدلول لفظ الحكومة الوارد في الفقرة الرابعة يقصد به الدولة بمعناها الواسع أى أشخاص القانون العام كافة وهى الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة والهيئات الاقليمية . ومقتضى ذلك اختصاص ديوان المحاسبات بمراجعة حسابات كل هيئة تخرج لها الحكومة أو إحدى المؤسسات العامة عن جزء من مالها بطريق التبرع أو بغرض الاستثمار .

وعلى مقتضى ما تقدم فإن حسابات اتحادات الجامعات تخضع لرقابة ديوان المحاسبات باعتبار أن الجامعات وهى مؤسسات عامة تخرج لهذه الاتحادات عن جزء من أموالها ومواردها .

ولا يغير من هذا النظر أن الجامعات لا تدخل رسوم الاتحاد في حساب إيراداتها بل تقوم بتعليقها لحساب الامانات ثم تحولها الى الاتحاد في حساب خاص ، فإن ذلك لا يعدو أن يكون أمرا تنظيميا لا ينال من حقيقة نزول الجامعات عن هذه الرسوم الى الاتحادات مما يعتد الاختصاص لديوان المحاسبات على نحو ما سبق بيانه .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى اختصاص ديوان المحاسبات في مراجعة ومراقبة حسابات اتحادات طلاب الجامعات .

(فتوى ١١٣ فى ١١/٢/١٩٦٤) .

الفصل الثالث

الجهاز المركزى للمحاسبات

اولا : اختصاص الجهاز المركزى للمحاسبات :

قاعدة رقم (٧٤)

المبدأ :

القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجهاز المركزى للمحاسبات — اختصاصاته — خضوع عناصر النشاط المالى لشركات القطاع العام لمراقبة الجهاز — شركة المقاولين العرب — من شركات القطاع العام وبهذه المثابة فانها تخضع لمراقبة الجهاز فى كل ما يصدر عنها من نشاط ذا اثر مالى ايا كان مصدر هذا التمويل او القواعد التى تحكمه .

ملخص الفتوى :

ان قانون الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ ينص فى المادة الثانية على أن « يمارس الجهاز اختصاصاته بالنسبة للجهات الآتية :

الهيئات والمؤسسات العامة والشركات والمنشآت التابعة لها . » .

وينص فى المادة الثالثة على أن « يباشر الجهاز فى مجال الرقابة المالية والحسابية الاختصاصات التالية :

(ج) مراجعة الحساب الختامى لميزانية الدولة (قطاعى الخدمات والاعمال) وكذلك الحسابات الختامية لشركات ومنشآت القطاع العام للتعرف على حقيقة المركز المالى وفقا للمبادئ الحسابية السليمة وابداء الملاحظات بشأن الاخطاء والمخالفات والقصور فى تطبيق القوانين واللوائح . (ط) مراجعة تقارير مراقبى حسابات الشركات المشار اليها فى هذا القانون وابداء الملاحظات بشأنها الى الجمعية العمومية قبل انعقادها بثلاثين يوما على الاقل ويجب على مجلس ادارة الشركة عرض ملاحظات الجهاز على الجمعية العمومية للشركة عند انعقادها » .

وينص في المادة السابعة على أن « يقوم الجهاز في سبيل مباشرته اختصاصاته ومسئوليته المبينة في هذا القانون بفحص السجلات والحسابات والمستندات المؤيدة لها في الجهات التي تتواجد بها أو في مقر الجهاز » .

وله الحق في أن يفحص عدا المستندات والسجلات المنصوص عليها في القانون واللوائح أى مستند أو سجل أو أوراق أخرى يراها لازمة للقيام باختصاصاته على الوجه الاكمل » .

ومفاد تلك النصوص أن المشرع انشأ الجهاز المركزى للحسابات كجهة فنية متخصصة في مراجعة الميزانيات والحسابات لحماية الاموال المملوكة للدولة والجهات ذات النفع العام ، ولضمان التصرف فيها واستثمارها في الاغراض المخصصة لها ، وبسط رقابته على شركات القطاع العام ومنشآته فخلوه مراجعة حساباتها الختامية وتقارير مراقبي حساباتها . وفي سبيل ذلك منحه فحص السجلات والحسابات والمستندات المؤيدة لها وكذلك فحص أى مستند أو سجل أو أوراق أخرى يراها لازمة للقيام بواجبه في المراجعة ، ومن ثم أخضع المشرع جميع عناصر النشاط المالى لشركات القطاع العام لمراقبة الجهاز .

ولما كانت شركة المقاولين العرب من شركات القطاع العام فانها تخضع بهذا الوصف لمراقبة الجهاز المركزى للحسابات ، في كل ما يصدر عنها من نشاط ذى اثر مالى ، ايا كان مصدر تمويله والقواعد التي تحكم هذا التمويل .

وتطبيقا لما تقدم فان حسابات مشروع العشرة آلاف وحدة سكنية الذى تتولى الشركة تنفيذه ، تخضع بهذه المثابة لرقابة الجهاز المركزى للحسابات التى تهتد لتشمل تنازلها عنه ، وذلك على الرغم من تمويل هذا المشروع باستثمارات تمتعت ببعض الامتيازات المنصوص عليها بقانون استثمار المال العربى والاجنبى رقم ١٩٧١/٦٥ بناء على موافقة الهيئة العامة للاستثمار .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع حسابات شركة المقاولين العرب المتعلقة بالمشروع سالف الذكر لرقابة الجهاز المركزى للحسابات .

ثانيا - تعيين بالجهاز المركزى للمحاسبات :

قاعدة رقم (٧٥)

المبدأ :

التكليف القانونى للاحاق العامل يتوقف على صياغة قرار اللاحاق
والاجراءات التى اثبتت فى شأن التفسيران التشريعيان رقم ١ ، ٥ لسنة
١٩٦٥ لا ينطبقان فى حالة التعيين المبتدا .

ملخص الحكم :

ان قرار الحاق المدعى بالجهاز المركزى للمحاسبات بتاريخ
١٩٦٤/١٠/٧ هو قرار بتعيينه فى هذا الجهاز وليس نقلا اليه من بنك
بور سعيد فانه يبين من الرجوع الى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٣٩
لسنة ١٩٦٤ بشأن تشكيل وتنظيم الجهاز المركزى للمحاسبات انه ينص
فى المادة ٦ منه على انه « مع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة
١٩٥١ يجوز لرئيس الجهاز ان يعين فى غير ادنى الدرجات كما يجوز
له ان يقرر منح العاملين به عند التعيين فى ادنى الدرجات مرتبات تزيد على أول
مربوط الدرجات التى يعينون عليها بحيث لا يتجاوز نهاية مربوط الدرجة
وذلك متى كانوا حاصلين على مؤهلات اضافية تتفق وأعمال الوظيفة أو
كانت لهم خبرة سابقة من نوع العمل الذى يعينون فيه كما يبين من مطالعة
قرار نائب رئيس الجمهورية ورئيس الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ٢٦
لسنة ١٩٦٤ الصادر بتاريخ ١٩٦٤/١٠/٧ بتعيين المدعى فى هذا الجهاز
انه اثار فى ديابجته الى الاطلاع على المادة السابقة ونص فى مادته الاولى
على تعيين المدعى بالدرجة السادسة الفنية العالية وبمرتب شهرى قدره
٣٦٢٥٠ جنيه وقد نصت الفكرة المؤرخة فى ١٩٦٤/١٠/٤ المقضية من
وكيل الجهاز المركزى للمحاسبات الى رئيس هذا الجهاز بشأن تعيين
موظفين فى غير ادنى الدرجات على انه قد عرض على لجنة شئون الاعضاء
الفنيين بالجهاز بتاريخ ١٩٦٤/١٠/٤ أمر تعيين المدعى وآخرين للنظر
فى أمر تعيينهم فقامت هذه اللجنة ببحث الامر من جميع نواحيه ورات ان
يعين المذكورين بالجهاز فى الدرجة التى يعادل مربوطها ماهية كل منهم
الحالية مع منحه فيها مرتبه الحالى مزيدا بمقدار علاوة واحدة من علاوات
الدرجة المعين فيها وذلك تشجيعا لهم على الالتحاق بالعمل بالجهاز ويبين

مما تقدم أن الحاق المدعى بالجهاز المركزى للحسابات هو في حقيقته تعيين مبتدأ له في هذا الجهاز وليس بنقل اليه من بنك بور سعيد يؤكد ذلك أمران : أولهما أن صياغة قرار تعيين المدعى ومذكراته الايضاحية قاطعان في الدلالة على أن هذا القرار هو قرار تعيين وليس نقلا والامر الثانى أن للنقل شروطا واجراءات معينة يتطلبها القانون منها أولا استمرار العلاقة الوظيفية بين العامل المنقول والجهة المنقول منها حتى تمام اجراءات النقل ، وثانيا وجوب عرض أمر النقل على لجنة شئون العاملين بالجهة المنقول منها والجهة المنقول اليها وهو ما لم يتوافر في الدعوى المعروضة ذلك لان الثابت من الاوراق أن المدعى استقال من عمله ببنك بور سعيد في ١٧/١٠/١٩٦٤ تاريخ تسلمه العمل بالجهاز المركزى للحسابات فضلا عن عدم عرض أمر النقل على لجنة شئون العاملين بالبنك المذكور أو الجهاز المركزى للحسابات مما ينفى أن المدعى نقل من هذا البنك الى ذلك الجهاز ومن ثم وتأسيسا على ما تقدم يكون التكييف القانونى السليم لواقعة الحاق المدعى بخدمة الجهاز هو أن المدعى عين تعيينا مبتدأ به في غير أدنى الدرجات أعمالا للرخصة المخولة لرئيس الجهاز المركزى للحسابات بمقتضى المادة ٦ من القرار الجمهورى رقم ١٤٣٩ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه.

(طعن ٥٩٢ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩/٥/١٩٧٤) .

ثالثا - مدد الترقية في الجهاز المركزى للحسابات :

قاعدة رقم (٧٦)

المبدأ :

مدة الاجازة الخاصة بدون مرتب تحسب ضمن مدد الترقية الواردة بالجدول الاول الملحق باللائحة العاملين بالجهاز المركزى للحسابات الصادرة بقرار من مجلس الشعب بجلسته المنعقدة في ٦ يولييه ١٩٧٥ .

ملخص الفتوى :

من حيث أنه يبين من اللائحة المتقدم ذكرها انه يشترط قضاء العامل مدة خدمة معينة لترقيته من الوظيفة التى يشغلها الى وظيفة أعلى ، وأن حصول العامل على اجازة خاصة بمرتب أو بدونه منوط بموافقة رئيس الجهاز ، فهى حق للعامل يخضع في ممارسته لتقدير رئيس الجهاز .

ولما كانت علاقة العامل بوظيفته لا تنقطع خلال فترة الاجازة ايا كان نوعها وسواء كانت بمرتب أو بغير مرتب بل تظل تلك العلاقة قائمة ومنتجة لجميع اثارها كما لو كان قائما بالعمل فعلا ، فان حساب مدة الاجازة في المدد المشترطة للترقية يعد أصلا عابا مصدره طبيعة الاجازة ذاتها ، لذلك لا يجوز استبعاد مدة الاجازة من المدد المشترطة للترقية بالاقدمية ، والا أدى ذلك الى اسقاط مدة من خدمة العامل واطافة مانع جديد الى موانع الترقية لم يرد به نص ، واهدار لترتيب الاقدمية فيها بين العاملين ، علاوة على الاضرار بالعامل بحجب الترقية عنه لجرد انه استخدم رخصة منحه القانون حقا فيها بموافقة الادارة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى حساب مدد الاجازات الخاصة بدون مرتب ضمن المدد اللازمة للترقية بالاقدمية .

(ملف ٨٦/٦/٨٣٣ — جلسة ١٩٧٩/١١/٢٨) .

رابعا — تأديب الاعضاء الفنيين بالجهاز والتحقيق معهم :

قاعدة رقم (٧٧)

المبدأ :

الاداة التى تصدر بها الاحكام الخاصة بتاديب الاعضاء الفنيين بالجهاز والتحقيق معهم — القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون الجهاز المركزى للمحاسبات — ايراده — الاحكام الاساسية فى تأديب الاعضاء الفنيين بالجهاز وكفالاته القدر الضرورى من الضمانات لهم وتركه سائر الاحكام الخاصة بتاديب هؤلاء الاعضاء والتحقيق معهم الى اللائحة الداخلية — اختصاص رئيس الجهاز باصدار اللائحة الداخلية المنظمة للاحكام الخاصة بتاديب الاعضاء الفنيين والتحقيق معهم — اساس ذلك : المادة ١٦ من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ، والمادة الخامسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٤٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن تشكيل وتنظيم الجهاز المركزى للمحاسبات — وجوب مراعاة الضمانات المقررة لسائر العاملين المدنيين بالدولة عند اصدار هذه اللائحة .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون الجهاز المركزي للمحاسبات قد أفرد نظاما خاصا بتأديب الاعضاء الفنيين فحدد في المادة ٢٢ العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها عليهم وناطت المادة ٢٣ توقيعها بمعرفة محكمة تأديبية خاصة تشكل من نائب رئيس مجلس الدولة أو أحد الوكلاء رئيسا ومن مستشار أو مستشار مساعد بمجلس الدولة وعضو بالجهاز عضوين ، وجعلت أحكام هذه المحكمة نهائية لا يجوز الطعن فيها الا أمام المحكمة الادارية العليا ويرفع الطعن وفقا لاحكام قانون مجلس الدولة .

وبذلك يكون هذا القانون قد أورد الاحكام الاساسية في تأديب هؤلاء الاعضاء وكفل لهم القدر الضروري من الضمانات ، وترك سائر الاحكام الخاصة بتأديب الاعضاء الفنيين بالجهاز والتحقيق معهم لاحكام اللائحة الداخلية اذ نصت المادة ٢١ من هذا القانون على أن « تنظم اللائحة الداخلية الاحكام الخاصة بتأديب الاعضاء الفنيين بالجهاز والتحقيق معهم » .

واذا كانت اللائحة الداخلية هي التي تنظم العمل داخل الجهاز وهي التي أشير اليها في المادة ١٦ من قانون الجهاز والتي تنص على أن « يتولى رئيس الجهاز الاشراف الفني والادارى على أعمال الجهاز والعاملين به واصدار القرارات اللازمة لتنظيم وادارة أعماله ويعاونه في ذلك نائب الرئيس » وتنص المادة الخامسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٤٩ لسنة ١٩٦٤ على أن : « يصدر رئيس الجهاز القرارات اللازمة لتنظيم العمل وتوزيع العاملين به على مختلف وحداته وتحديد من يعتبر من الاعضاء الفنيين من بينهم » .

وليس في صدور هذه اللائحة بقرار من رئيس الجهاز اخلال بضمانات الاعضاء الفنيين طالما أن القرار الجمهوري المشار اليه قد أسند الى رئيس الجهاز من يعتبر من الاعضاء الفنيين ، وانما يتعين عند اصدار هذه اللائحة مراعاة الضمانات المقررة لسائر العاملين الفنيين في الدولة .

ولما كانت اللجنة الاولى للقسم الاستشاري لم تقم بمراجعة الباب الخاص بتأديب أعضاء الجهاز الفنيين والتحقيق معهم .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن اللائحة الداخلية التي

نصت عليها المادة ٢١ من قانون الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ تصدر بقرار من رئيس الجهاز .

وقد أعيد المشروع الى اللجنة لصياغته مع مراعاة الضمانات المقررة لسائر العاملين المخنيين فى الدولة .

(ملف ١٠/١/٣٥ — جلسة ١٩٦٩/٢/٥) .

خامسا — عدم تبعية العاملين بإدارات مراقبة حسابات المؤسسات العامة والهيئات العامة وما يتبعها من جهات للجهاز المركزى للمحاسبات .

قاعدة رقم (٧٨)

المبدأ :

القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ بشأن تنظيم مراقبة حسابات المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والمنشآت التابعة لها — مفاد نصوص القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ ولائحته التنفيذية عدم تبعية العاملين بإدارات مراقبة حسابات المؤسسات العامة والهيئات العامة وما يتبعها من جهات للجهاز المركزى للمحاسبات تبعية إدارية كاملة أو إدراج درجاتهم فى ميزانية — الاثر المترتب على ذلك : تبعية هؤلاء العاملين للجهات التى يعملون فيها أصلا ويتعين أن يطبق عليهم القواعد التنظيمية المعمول بها فى تلك الجهات .

ملخص الحكم :

المشرع أعاد تنظيم مراقبة حسابات المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والمنشآت التابعة لها بموجب القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ الذى يسرى على المؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة بقرار رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ١٩ لسنة ١٩٦٥ — وقد نص القانون المذكور فى المادة ٢ على أن « تنشأ بكل مؤسسة أو هيئة من المؤسسات أو الهيئات العامة التى يسرى عليها القانون إدارة تختص

بمراقبة حسابات المؤسسة أو الهيئة وما يتبعها من شركات ومؤسسات وجمعيات تعاونية . . الخ ونص القانون في المادة ٦ على أن « تصدر بقرار جمهوري بناء على اقتراح رئيس الجهاز المركزى للحسابات لائحة بنظام العمل في ادارات مراقبة الحسابات وبيان الوظائف والشروط اللازمة لشغلها ويكون ترتيب الوظائف والدرجات فيها وفقا لنظام العاملين في المؤسسات العامة وتعادل درجات العاملين بالادارات المذكورة في تاريخ العمل بهذا القانون وفقا لاحكام اللائحة المشار اليها — وصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٠٥ لسنة ١٩٦٦ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ التى نصت على أن « ترتب الوظائف الفنية في ادارات مراقبة حسابات المؤسسات العامة والهيئات العامة والشركات التابعة لها وتحدد مرتبات أعضائها طبقا للجدول المرفق لهذه اللائحة ونص الجدول على هذه الوظائف على النحو الآتى » مدير الادارة — الفئة الاولى ، نائب المدير — الثانية ، مراقب الحسابات — الثالثة ، مراجع اول — الرابعة ، مراجع — الخامسة ، مراجع مساعد — السادسة ، مراجع تحت التمرين — السابعة ، وبالرجوع للمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ يبين أنها بعد ان أشارت الى اختصاص الجهاز المركزى للحسابات بالمراقبة المالية والمحاسبية بالنسبة للهيئات والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها وفقا للقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ فى شأن انشاء الجهاز ، نوهت بما للجهاز من حق التوجيه والاشراف والرقابة على ادارات مراقبة الحسابات بالمؤسسات العامة وتنسيق أعمالها بعضها مع بعض ، وبمعنى آخر تكون هذه الاجهزة بمثابة الاجهزة المساعدة التى تقوم بتنفيذ أعمال الرقابة فى اطار معين ثم ترفع نتائجها الى الجهاز المركزى للحسابات ليتخذ فيها شئونه ، وانه للرغبة فى عدم تتبع ادارات مراقبة الحسابات للجهاز المركزى تبعية مباشرة مع ابقائه وثيق الصلة بالمؤسسات والهيئات العامة التى يعمل فى نطاقها ، وحتى يكون التشريع أشمل واعم نفعا رؤى الغاء القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٦١ بانشاء ادارات مراقبة حسابات الشركات واستبداله بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ .

ومن حيث انه يبين من ذلك انه لم يرد بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ أو باللائحة التنفيذية ما يفيد تبعية العاملين بادارات مراقبة حسابات المؤسسات العامة والهيئات العامة وما يتبعها من شركات للجهاز المركزى للحسابات تبعية ادارية كاملة أو ادراج درجاتهم فى ميزانيته فور العمل بالقانون ، وهو ما يتضح من عبارة المذكر الايضاحية للقانون التى نوهت

الى انه لا يهدف الى تتبع ادارات مراقبة الحسابات للجهاز المركزى تبعية مباشرة مع ابقائه وثيق الصلة بالمؤسسات والهيئات العامة التى يعمل فى نطاقها بنا يقتضى القول بأن هؤلاء العاملين ما زالوا باقين فى الجهات التى يعملون فيها أصلا ويتعين ان تطبق عليهم القواعد التنظيمية المعمول بها فيها وقد كان فى تقدير الجهاز المركزى للمحاسبات عقب العمل بالقانون أن يخرج العاملون بهذه الادارات من الولاية الادارية للجهات الملحقين بها ويختص الجهاز بكافة الشؤون الوظيفية بهم مما دعاه ان يطلب بكتابه المؤرخ ١٩٦٧/١١/١٩ الى الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ، ايقاف اجراء تعادل وظائف العاملين بالادارة العامة لمراقبة الحسابات بالمؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة المعينين على بند المكافآت الشاملة ، الا انه تبين له انه لا يمكن تطبيق القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ ولائحته التنفيذية فيما يتعلق بترتيب وتعادل الوظائف الفنية فى هذه الادارة بتعين أن تنشأ درجات لها أولا فى ميزانية المؤسسة على النحو الوارد بالجدول المرفق باللائحة ، وهو أمر يرجع فيه للمؤسسة بالاتفاق مع الجهاز المركزى للمحاسبات ولذلك عاد الجهاز بكتابه المؤرخ ١٩٦٩/٢/١١ المرسل الى المؤسسة الى القول بأنه نظرا لعدم انشاء درجات لادارة مراقبة الحسابات بميزانية المؤسسة وفقا للقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ عن العام الحالى وحتى لا يضار المدعى من استمرار وضعه على بند المكافآت الشاملة فان الجهاز يوصى بتسوية حالته وفقا للقواعد التى اذاعها الجهاز المركزى للتنظيم والادارة فى شأن توصيف وتقييم وتعادل وظائف العاملين بالمؤسسات العامة .

ومن حيث انه لا يسوغ للمؤسسة ازاء ذلك ان تدفع طلب المدعى تسوية حالته بأنه تابع للجهاز المركزى للمحاسبات لان عدم قيامها بانشاء درجات بميزانياتها لادارة مراقبة الحسابات بما يتفق مع الوظائف الواردة بالجدول المرفق باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ لا يخل بحق المدعى فى ان تطبق فى شأنه القواعد التنظيمية العامة المعمول بها فى المؤسسة فى شأن تسوية حالات العاملين بها المعينين على مكافآت شاملة اذا كان يفيد منها بأن توافرت شروطها فى حقه .

(طعن ٢٠٢ ، ٢١٤ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٥) .

حالة الطوارئ

اولا — المقصود بحالة الطوارئ

ثانيا — حالة الضرورة

ثالثا — تدابير الطوارئ وحريات الافراد

رابعا — نطاق الاوامر العسكرية او تدابير الطوارئ

خامسا — القضاء العسكرى ومحاكم أمن الدولة

سادسا — الاقالة من المسؤولية عن الاعمال

اثناء حالة الطوارئ

أولا — المقصود بحالة الطوارئ

قاعدة رقم (٧٩)

المبدأ :

المقصود بالاحكام العرفية — بمررات اعلانها — حالات اعلانها المنصوص عليها في القانون رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٥٤ — آثار اعلانها .

ملخص الحكم :

تقضى بعض الظروف توسعا في سلطات الادارة وتقييدا في الحريات الفردية . من ذلك حالة تهديد سلامة البلاد اثر وقوع حرب أو التهديد بخطر الحرب أو اضطراب الامن أو حدوث فيضان أو وباء أو كوارث . . ففى مثل تلك الحالات تعلن الدولة بلا تردد الاحكام العرفية ، الدستورية المقررة لها . وتبرره نظرية الضرورة وتقضى منح الحكومة سلطات استثنائية واسعة لمواجهة الظروف الطارئة ابتغاء المحافظة على سلامة الدولة . وبالنظر الى كثرة التعديلات التى ادخلت على قانون الاحكام العرفية القديم رقم ١٥ الصادر فى ٢٦ من يونيو سنة ١٩٢٣ لوحظ من بعدها أنها خلت من كثير من الضمانات الواجب توافرها لمن يعاملون بأحكامه ، فقد صدر القانون رقم ٣٣٥ فى ٧ من اكتوبر سنة ١٩٥٤ متضمنا أحكاما جديدة بعد ان ألغى قانون الاحكام العرفية القديم . وقد نص القانون رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٥٤ على الاسباب التى تقضى اعلان الاحكام العرفية وحدها بثلاث حالات هى : كلما تعرض الامن أو النظام العام فى الاراضى المصرية أو فى جهة منها للخطر بسبب اغارة قوات العدو من الخارج ، أو بسبب وقوع اضطرابات فى الداخل ، كما يجوز اعلان الاحكام العرفية لتأمين سلامة الجيوش المصرية وضمان تامينها وحماية طرق المواصلات وغير ذلك مما يتعلق بحركاتها وأعمالها العسكرية خارج الجمهورية ومن آثار اعلان الاحكام العرفية انتقال معظم اختصاصات السلطات المدنية فى ممارسة وظيفة الضبط الادارى الى السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية اى الى الحاكم العسكرى العام والى مندوبه . ومن آثار اعلانها منح الهيئة القائمة على اجراء الاحكام العرفية سلطات استثنائية فيجوز للحاكم العسكرى العام ان يتخذ التدابير المتعددة التى

نص عليها القانون ومنها الامر بالقبض واعتقال ذوى الشبهه أو الخطرين على الامن والنظام العام ووضعهم في مكان أمين . ويجوز لمجلس الوزراء ان يضيق دائرة السلطات المخولة للحاكم العسكري العام كما يجوز ان يرخص له في اتخاذ أى تدبير اخر مما يقتضيه تحقيق الاغراض التى من أجلها أعلنت الاحكام العرفية فى كل الجهة التى اجريت فيها أو فى بعضها .

(طعن ٩٥٦ ، ٩٥٨ لسنة ٥ ق — جلسة ١٤/٤/١٩٦٢) .

ثانيا — حالة الضرورة

قاعدة رقم (٨٠)

المبدأ :

للحكومة فى حالة الضرورة سلطة اتخاذ الاجراءات التى يتطلبها الموقف ولو خالفت فى ذلك القانون فى ملوله اللفظى ما دامت تبغى الصالح العام — القيود التى تخضع لها هذه السلطة — هى قيام حالة واقعية أو قانونية تدعو الى التدخل ، وأن يكون تصرف الحكومة لازما بوصفه الوسيلة الوحيدة لمواجهة هذه الحالة ، وأن يكون رائد الحكومة ابتغاء مصلحة عامة — خضوع هذه التصرفات لرقابة القضاء الإدارى — مناطه ليس هو التحقق من مشروعية القرار من حيث مطابقته أو عدم مطابقته للقانون وانما هو مدى توافر الضوابط سالفة الذكر أو عدم توافرها .

ملخص الحكم :

أن النصوص التشريعية انما وضعت لتحكم الظروف العادية . فاذا طرأت ظروف استثنائية ثم اجبرت الادارة على تطبيق النصوص العادية فان ذلك يؤدى حتما الى نتائج غير مستساغة تتعارض حتى ونية واضعى تلك النصوص العادية . فالقوانين تنص على الاجراءات التى تتخذ فى الاحوال العادية وما دام انه لا يوجد فيها نص على ما يجب اجراؤه فى حالة الخطر العاجل تعين عندئذ تمكين السلطة الادارية من اتخاذ الاجراءات العاجلة التى لم تعمل لغاية سوى المصلحة العامة دون غيرها . وغنى عن البيان فى هذا المجال أن هناك قاعدة تنتظم القوانين جميعها

وتفوقها محلصها وجوب الإبقاء على الدولة . فحماية مبدأ المشروعية يتطلب
أولا وقبل كل شيء العمل على بقاء الدولة الأمر الذى يستتبع تخويل
الحكومة استثناء وفى حالة الضرورة من السلطات ما يسمح لها باتخاذ
الإجراءات التى يتطلبها الموقف ولو خالفت فى ذلك القانون فى مدلوله
اللفظى ما دامت تبغى الصالح العام . غير أن سلطة الحكومة فى هذا
المجال ليست ولا شك مطلقة من كل قيد بل تخضع لاصول وضوابط . فيجب
أن تقوم حالة واقعية أو قانونية تدعو الى التدخل ، وأن يكون تصرف
الحكومة لازما لمواجهة هذه الحالة بوصفة الوسيلة الوحيدة لمواجهة
الموقف وأن يكون رائد الحكومة فى هذا التصرف ابتغاء مصلحة عامة .
وبذلك تخضع مثل هذه التصرفات لرقابة القضاء غير أن المناط فى هذه
الحالة لا يقوم على أساس التحقق من مدى مشروعية القرار من حيث
مطابقته أو عدم مطابقته للقانون ، وإنما على أساس توافر الضوابط التى
سلف ذكرها أو عدم توافرها فإذا لم يكن رائد الحكومة فى هذا التصرف
الصالح العام بل اتجهت الى تحقيق مصلحة خاصة مثلا فان القرار يقع
فى هذه الحالة باطلا .

(طعن ٩٥٦ ، ١٩٥٨ لسنة ٥ ق — جلسة ١٤/٤/١٩٦٢) .

قاعدة رقم (٨١)

المبدأ :

سلطة الحاكم العسكرى التقديرية لمواجهة الحالات الاستثنائية —
وجوب الا يتجاوز الحدود الدستورية ، والا تخر بالتزاماته القانونية ، والا
تتفول على الحريات العامة بدون مبرر — مخالفة ذلك تصم التصرف بعدم
المشروعية — رقابة القضاء الإدارى العامة الفاء وتعويضاً .

ملخص الحكم :

لئن كان القانون يخول للحاكم العسكرى فى ظل الاحكام العرفية
سلطة تقديرية واسعة يواجه بها ما تقتضيه الحالات الاستثنائية التى
تعرض له من اتخاذ تدابير سريعة حاسمة ، الا انه ينبغى الا تتجاوز سلطته
التقديرية الحدود الدستورية المرسومة ، والا تخر بالتزاماته القانونية ،
والا تتفول بوجه خاص على الحريات العامة بدون مبرر قانونى ، والا شاب

تصرفاته عدم المشروعية ، وانبسطت عليها رقابة القضاء الادارى الغاء
وتعويضا .

(طعن ١٥١٧ لسنة ٢ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٥٧) .

قاعدة رقم (٨٢)

المبدأ :

قرار الحاكم العسكري العام — وجوب توافره على ركن السبب —
حدود رقابة القضاء الادارى لهذا الركن .

ملخص الحكم :

أن قرار الحاكم العسكري العام ينبغى أن يكون له سبب ، بأن تقوم
حالة واقعية أو قانونية تدعو الى التدخل ، والا فقد القرار علة وجوده
ومبرر اصداره ، وفقد بالتالى أساسه القانونى ، كما يجب أن يكون هذا
السبب حقيقيا لا وهميا ولا سوريا ، وصحيا مستخلصا سائفا من
أصول ثابتة تنتج ، وقانونيا تتحقق فيه الشرائط والصفات الواجب
توافرها فيه قانونا ، وانه ولئن كانت الادارة فى الاصل تملك حرية وزن
مناسبات العمل وتقدير أهمية النتائج التى تترتب على الواقع الثابت
قيامها ، الا أنه حيثما تخطط مناسبة العمل الادارى بمشروعيته ، ومتى
كانت هذه المشروعية تتوقف على حسن تقدير الامور خصوصا فيما يتعلق
بالحريات العامة ، وجب أن يكون تدخل الادارة لاسباب جدية تبرره .
فالمناط ، والحالة هذه ، فى مشروعية القرار الذى تتخذه الادارة هو
أن يكون التصرف لازما لمواجهة حالات معينة من دفع خطر جسيم يهدد
الامن والنظام ، باعتبار هذا الاجراء الوسيلة الوحيدة لمنع هذا الضرر ،
وللقضاء الادارى حق الرقابة على قيام هذا المسوغ أو عدم قيامه ،
فاذا ثبتت جدية الاسباب التى تبرر هذا التدخل كان القرار بمنجاة من أى
طعن . اما اذا اتضح أن الاسباب لم تكن جدية ولم يكن فيها من الاهمية
الحقيقية ما يسوغ التدخل لتقييد الحريات كان القرار باطلا .

(طعن ١٥١٧ لسنة ٢ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٥٧) .

ثالثا — تمايز الطوارئ وحريات الأفراد

قاعدة رقم (٨٣)

المبدأ :

مفاد المادة الثالثة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ التى خولت رئيس الجمهورية سلطة تقييد حرية الأشخاص واعتقالهم ، مقصور على من يكون من هؤلاء الأشخاص خطرا على الامن والنظام العام — يجب ان تكون ثمة وقائع جدية فى حق الشخص منتجة الدلالة على هذا المعنى — تكيف هذه الوقائع لا يعتبر من الملائمات المتروكة لجهة الادارة وانما هى مسألة قانونية تخضع لجهة الادارة فى ممارستها لرقابة القضاء — اساس ذلك : تحقق القضاء من قيام ركن السبب الذى استلزم القانون لمشروعية قرار الاعتقال متى ثبت انقضاء ركن السبب كان القرار مخالفا للقانون ويتحقق ركن الخطأ فى جانب الجهة الادارية — الاثر المترتب على ذلك : الحكم بالتعويض عن الاضرار المادية والادبية .

ملخص الحكم :

انه فيما يتعلق بالامر الصادر من رئيس الجمهورية فى ٢٧ من مارس سنة ١٩٥٩ باعتقال المدعى عملا بأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ فان المادة الثالثة من القانون المذكور التى خولت رئيس الجمهورية سلطة تقييد حرية الأشخاص واعتقالهم قصرت هذه السلطة على من يكون من هؤلاء الأشخاص خطرا على الامن والنظام العام وغنى عن البيان أن القول بخطورة الشخص على الامن والنظام العام ويتوافر ركن السبب فى قرار الاعتقال بالتالى يقتضى ان تكون ثمة وقائع جدية ثابتة فى حق الشخص منتجة فى الدلالة على هذا المعنى . ولما كان الامر فى هذا الخصوص مما يتعلق بالتكليف القانونى للوقائع المذكورة وما اذا كان من شأن هذه الوقائع بحسب الفهم المنطقى السائغ للامور ان تؤدى الى وصف الشخص بالخطورة على الامن والنظام العام ، فان الامر من ثم لا يعتبر من الملائمات المتروكة لجهة الادارة والتى لا رقابة للقضاء الادارى عليها بصدها ، وانما يعتبر مسألة قانونية تخضع لجهة الادارة فى ممارستها لرقابة هذا القضاء للتحقق من مدى قيام ركن السبب الذى استلزمه القانون لمشروعية قرار الاعتقال .

ومن حيث أن ما نسب الى المدعى من أن له نشاطا وصلة بالحركة الشيوعية أو من انتمائه الى تنظيم سياسى سرى مناهض لنظام الدولة جاء قولاً مرسلاً غير مستند الى أية وقائع تكشف عن مظاهر هذا النشاط وتدعى على نحو يؤدي الى القول بخطورة المدعى على الامن والنظام العام . بل ان الثابت من أوراق الدعوى على العكس من ذلك انه تم الامتراج عن المدعى فى ٢٢ من فبراير سنة ١٩٦١ ، وأنه أعيد الى الخدمة فى ٧ من يناير سنة ١٩٦٤ وسويت حالته طبقاً لاحكام القرار الجمهورى رقم ٣٦٠٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن حساب مدد الفصل لمن يعادون الى الخدمة بعد صدور قرار بالعفو عنهم ، الامر الذى يكشف عن اقتناع الجهة الادارية بسلامة موقف المدعى وبأنه ليس ثمة خطورة منه على الامن أو النظام العام . ومتى كان ذلك فان القرار الصادر باعتقال المدعى يكون قد قام على غير سبب صحيح يبرره وجاء من ثم مخالفا للقانون ، الامر الذى يتحقق به ركن الخطأ فى جانب الجهة الادارية ، والذى يبرر الحكم للمدعى بالتعويض عما الحق به هذا القرار من اضرار مادية وأدبية تتمثل فى حرمانه من حريته وابعاده عن أفراد أسرته وذويه وتعرضه للاقوايل والاساءة والظن به فضلاً عن حرمانه من العمل طوال فترة الاعتقال .

(طعن ٧٣٤ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢٦) .

قاعدة رقم (٨٤)

المبدأ :

نظام الطوارئ ارسى الدستور اساسه ووضع القانون قواعدده ويخضع ابداً سيادة ورقابة القضاء - هو نظام استثنائى - مبرراته . ما يعترض حياة الدولة من ظروف واحداث تعرض امن البلاد وسلامتها للخطر - يتعين التقيد بما ورد من نصوص صريحة على سبيل الحصر - اساس ذلك : قاعدة التفسير الضيق للاستثناءات - لجهة الادارة سلطة تقديرية فى اختيار الاسباب التى تقيم عليها قراراتها ما لم يقيدھا المشرع بتحديد سبب معين لاصدار القرار - قرارات الاعتقال التى تصدر فى حالة الطوارئ مقصورة على المشتبه فيهم والخطرين على الامن والنظام العام - القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المشردين والمشتبه فيهم - المقصود بالمشتبه فيهم فى تطبيق القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ هو المعنى الاصطلاحي لهذه العبارة الا ان حدده المشرع فى

القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ - المادة الخامسة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ معلة بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ حددت الأشخاص المشتبه فيهم - الخطرين على الامن والنظام العام هم الذين تقوم بهم خطورة خاصة على الامن والنظام تستند الى وقائع حقيقية منتجة في الدلالة - يجب ان يرتكب الشخص فعلا وشخصيا امورا من شأنها ان تصبه بهذا الوصف - يشترط ان تكون حالة الاشتباه او الخطورة على الامن والنظام العام قائمة بالشخص وقت صدور قرار الاعتقال - الاثر المترتب على ذلك : لا يجوز التسليم بان من قامت به هذه الحالة في وقت معين يفترض ان تستمر معه الى ما لا نهاية ويصبح عرضه للاعتقال كلما اعلنت حالة الطوارئ - يتعين ان تتوفر الدلائل الجدية على استمرار الحالة مقرونة بوقائع جديدة تكشف عنها - مثال : في مجال الاشتباه لا يعتد بالحكم الجنائي اذا كان الشخص قد رد اليه اعتباره . وفي مجال الخطورة على الامن والنظام العام لا يفترض هذه الصفة في جريمة ادين فيها شخص ونفذ العقوبة - النشاط الشيوعي لا ينطبق عليه اى من حالات الاشتباه وهو مؤثم في الجنائيات والجنع المضرة بالحكومة من جهة الداخل - جرائم الاشتباه مقصورة على الجنائيات والجنع المضرة بالحكومة من جهة الخارج - استناد جهة الادارة في قرار الاعتقال الى نشاط الماطعون ضده الشيوعي الذي يجعله خطر على الامن والنظام - متى ثبت هذا النشاط وعوقب فاعله ونفذ مدة العقوبة فان اعتقاله عقب قضاء مدة العقوبة مباشرة ، مما يستحيل معه القيام باى نشاط شيوعي جديد يستدل منه على استمرار خطورته على الامن والنظام يكون غير قائم على سند صحيح بن الواقع او القانون - تحقق ركن الخطا في المسؤولية الادارية - الاثر المترتب على ذلك : التعويض عن الاضرار المادية والادبية .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان نظام الطوارئ في مصر هو نظام ارسى الدستور اساسه ، ووضع القانون قواعده ، ويخضع بطبيعته لبدأ سيادة القانون ورقابة القضاء ، وهو كاصل عام ، ليس نظاما طبيعيا ، وانما هو نظام استثنائي ، يجد مبرراته فيها يعترض حياة الدولة من ظروف واحداث تعرض أمن البلاد وسلامتها للخطر ، ولذا فان هذا النظام ، شأن كل استثناء ، لا يسوغ القياس عليه ولا التوسع في تفسيره ، بل يتعين التقيد بما ورد في شأنه من نص صريح على سبيل الحصر ، التزاما بقاعدة التفسير الضيق للاستثناءات .

ومن حيث ان المادة ٣ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، التي اعتقل المظعون فسدده في ظلها ، تقضى بسان لرئيس الجمهورية متى اعلنت حالة الطوارئ ان يتخذ بأمر كتابي او شفوي التدابير الآتية : (١) وضع قيود على حرية الاشخاص في الاجتماع والانتقال والاقامة والمرور في اماكن او اوقات معينة ، والقبض على المشتبه فيهم او الخطرين على الأمن والنظام العام واعتقالهم ، والترخيص في تنقش الاشخاص والامكن دون التقيد بأحكام قانون الاجراءات الجنائية وكذلك

ومن حيث ان من المسلمات ان لكل قرار ادارى سبب يقوم عليه باعتباره تصرفا قانونيا والاصل ان يكون لجهة الادارة سلطة تقديرية واسعة في اختيار الاسباب التي تقيم عليها قراراتها ، ما لم يقيددها المشرع بتحديد سبب معين لاصدار القرار كما هو الشأن في قرارات الاعتقال التي تصدر في حالة الطوارئ ، فقد قصرتها المادة ٣ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المشار اليها على المشتبه فيهم والخطرين على الأمن والنظام العام .

ومن حيث ان المقصود بالمشتبه فيهم في تطبيق قانون الطوارئ المشار اليه هو المعنى الاصطلاحي لهذه العبارة الذي حدده المشرع في القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المتشردين والمشتبه فيهم ذلك ان هذا القانون استعمل نفس العبارة في عنوانه وفي المادة الخامسة منه التي تضمنت تعريفا للمشتبه فيهم ، فاذا جاء قانون لاحق مستعملا نفس العبارة ، فالاصل انه قصد معناها الذي اخذ به في القوانين القائمة طالما لم يحدد لها معنى آخر ، ويعزز هذا النظر ان القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن الاحكام العرفية كان يجيز اعتقال ذوى الشبهة ، وهي عبارة تختلف عن عبارة المشتبه فيهم التي استعملها القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه وكذلك اخذت المحكمة الادارية العليا في تفسيرها بالمعنى اللفظي او اللغوي الذي يشمل كل من تحوم حوله شبهة سواء من ينطبق عليهم القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ او من غيرهم وذلك في حكمها الصادر بجلسة ١٩٦٣/٣/٢٣ في الطعن رقم ١٧٢٠ لسنة ٦ قضائية اما القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ الذي حل محل القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٤٥ بشأن الاحكام العرفية ، فقد اجاز اعتقال المشتبه فيهم ، وهي عبارة تختلف عن عبارة ذوى الشبهة التي وردت في القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه ، وهذه المغايرة لا تعنى سوى ان القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ قصد التزام العبارة الواردة في القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المتشردين

والمشتبه فيهم وإى انه قصد المعنى الاصطلاحي لها دون المعنى اللفظى أو اللغوى وهو ما أخذت به المحكمة الإدارية العليا فى حكمها الصادر بجلسة ١٩٧٨/٥/٢٧ فى الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٢٢ قضائية ، ولا خلاف بين الحكيم المشار اليهما لانهما لا يفسران نصا واحدا وانما يفسران عبارتين مختلفتين ويعزز النظر المتقدم أيضا ان المعنى الاصطلاحي لعبارة المشتبه فيهم أضيق من معناها اللفظى أو اللغوى ولذا فان المعنى الاصطلاحي يرجح المعنى اللغوى وفقا لقاعدة التفسير الضيق للاستثناءات التى يتعين الالتزام بها فى تفسير قانون الطوارئ كما سلف البيان. هذا وقد نصت المادة الخامسة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المتشدين والمشتبه فيهم معذلة بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ على الآتى (يعد مشتبه فيه كل شخص تزيد سنه على ثمانى عشرة سنة حكم عليه أكثر من مرة فى احدى الجرائم الآتية ، أو اشتهر عنه لاسباب مقبولة انه اعتاد ارتكاب بعض الجرائم أو الانحال الآتية :

- ١ - الاعتداء على النفس أو المال أو التهديد بذلك .
- ٢ - الوساطة فى اعادة الاشخاص المخطوفين أو الاثياء المسروقة أو المختلة .
- ٣ - تعطيل وسائل المواصلات أو المخابرات ذات المنفعة العامة .
- ٤ - الاتجار بالمواد السامة أو المخدرة أو تقديمها للغير .
- ٥ - تزيف النقود أو تزوير اوراق النقد الحكومية أو اوراق البنكوت والجائز تداولها قانونا فى البلاد أو تقليد أو ترويج شىء مما ذكر .
- ٦ - جرائم شراء المواد التوينية الموزعة عن طريق مؤسسات القطاع العام والجمعيات التعاونية الاستهلاكية وفروعها اذا كان ذلك لغير الاستعمال الشخصى ولاعادة البيع .
- ٧ - الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ فى شأن مكافحة الدعارة .
- ٨ - جرائم المفرعات والرشوة واختلاس المال العام والعدوان عليه والغدر المنصوص عليها فى الابواب الثانى مكرر والثالث والرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات .

٩ — الجنابات والجنح المضرة بأمن الدولة من جهة الخارج المنصوص عليها في الباب الاول من الكتاب الثانى من قانون العقوبات .

١٠ — جرائم هرب المحبوسين واخفاء الجناة المنصوص عليها في الباب الثامن من الكتاب الثانى من قانون العقوبات .

١١ — جرائم الاتجار فى الاسلحة .

١٢ — اعداد الغير لارتكاب الجرائم أو تدريبهم على ارتكابها ولو لم تقع جريمة نتيجة لهذا الاعداد أو التدريب .

١٣ — ايواء المشتبه فيهم وفقا لاحكام هذا القانون بقصد تهديد الغير أو غرض السيطرة عليه .

١٤ — جرائم التدليس والغش المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بمجمع التدليس والغش .

ويلاحظ أن هذه المادة قبل تعديلها بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ لم تكن تنص على البنود من ٦ الى ١٤ التى اضيفت اليها بالقانون المذكور الذى عمل به من اليوم التالى لنشره فى الجريدة الرسمية فى ١٩٨٠/٥/٣١ .

ومن حيث أن الخطرين على الامن والنظام العام يقصد بهم الاشخاص الذين تقوم بهم خطورة خاصة على الامن والنظام العام تستند الى وقائع حقيقية منتجة فى الدلالة على هذا المعنى ، ويجب أن تكون هذه الوقائع افعالا يثبت ارتكاب الشخص لها ومرتبطة ارتباطا مباشرا بما يراد الاستدلال بها وبمعنى آخر لكى يعتبر الشخص خطرا على الامن والنظام العام يتعين أن يكون قد ارتكب فعلا وشخصيا ابورا من شأنها أن تصمه حقا بهذا الوصف .

ومن حيث أنه ولئن كان لا يشترط فى النشاط الذى يضمن على القائم به حالة الاشتباه أو الخطورة على الامن والنظام العام ، أن يكون سابقا على الاعتقال مباشرة ، لأنها حالة تقوم فى الشخص بمباشرة البعيد والقريب على السواء ، الا أنه ينبغى أن تكون هذه الحالة قائمة بالشخص وقت صدور قرار الاعتقال ، فلا يمكن التسليم بأن من قامت به هذه الحالة فى وقت معين يفترض أن تستمر معه الى مالا نهاية ويكون عرضة للاعتقال

كلما أعلنت حالة الطوارئ ، وانما يتعين ان تتوافر الدلائل الجدية على استمرار الحالة المذكورة به بوقائع جديدة تكشف عنها ، وعلى سبيل المثال ، فانه في مجال الاشتباه لا يعتد بالحكم الجنائي اذا كان الشخص قد رد اليه اعتباره عنه سواء بحكم من المحكمة الجنائية المختصة او بحكم القانون ، وفي مجال الخطورة على الامن والنظام العام لا تفترض هذه الصفة من جريمة ادين فيها شخص نفذ العقوبة المحكوم عليه فيها لان المفروض ان العقوبة قد حققت غايتها في ردعه وزجره ، وانما تستشف عن وقائع جديدة منسوبة اليه يكون قد ارتكبها بعد تنفيذ العقوبة .

ومن حيث انه ورد في مذكرة مباحث امن الدولة عن المطعون ضده (١) انه شيوعى سبق ضبطه بتاريخ ١١/٢٣/١٩٥١ في القضية رقم ٥١/٣٦٤ ج امن الدولة عليا لقيامه بتوزيع منشورات شيوعية (٢) اعيد ضبطه لاتهامه في القضية رقم ٥٣/٢١٧ عسكرية عليا — تنظيم شيوعى (٣) بتاريخ ١٩/٢٢/١٩٥٨ صدر قرار جيهورى باعتقاله حيث اتهم في القضية رقم ١٧ عسكرية عليا ١٩٥٨ وحكم عليه بالسجن ٣ سنوات وغرامة ٥٠ جنينها ولما اوفى مدة العقوبة في ١٨/١١/١٩٦١ رحل للمعتقل حتى افرج عنه في ٤/٤/١٩٦٤ (٤) اعيد اعتقاله لنشاطه الشيوعى في ٢٢/٥/١٩٦٩ وافرغ عنه في ١٧/٥/١٩٧٠ تنفيذا للحكم الصادر من محكمة امن الدولة العليا في التظلم المقدم منه .

ومن حيث ان حاصل ما ورد في مذكرة المباحث المشار اليها ان المطعون ضده له نشاط شيوعى يمثّل في اشتراكه في تنظيم شيوعى وفي توزيع منشورات شيوعية ، وهذا النشاط بشقيه لا ينطبق عليه أى من حالات الاشتباه المنصوص عليها في المادة الخامسة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ سواء قبل تعديلها بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ او بعده ، فالنشاط الشيوعى مؤثّم في الجنائيات والجنح المضرة بالحكومة من جهة الداخل (الباب الثانى من الكتاب الثانى من قانون العقوبات) في حين ان جرائم الاشتباه مقصورة على الجنائيات والجنح المضرة بالحكومة من جهة الخارج المنصوص عليها في الباب الاول من الكتاب من قانون العقوبات ، وفضلا عن ذلك فان هذه الجنائيات والجنح اضيفت الى جرائم الاشتباه سنة ١٩٨٠ أى بعد اعتقال المطعون ضده والامراج عنه ، ولذا فان قرارى اعتقاله لا يقومان على اعتباره من المشتبه فيهم بالمعنى الذى حدده القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ .

ومن حيث ان الجهة الادارية استندت في اعتقال المطعون ضده الى

نشاطه الشيوعي الذي يجعله خطرا على الامن والنظام العام ، ذلك النشاط الذي ثبت في حقه بالحكم الصادر بالادانة في القضية رقم ١٧ عسكرية عليا سنة ١٩٥٨ بمعاقبته بالسجن ثلاث سنوات انتهت في ١٨/١١/١٩٦١ واذا اعتقل المطعون ضده عقب قضاء مدة العقوبة مباشرة مما يستحيل معه القيام بأى نشاط شيوعي جديد يستدل منه على استمرار خطورته على الامن والنظام العام ، وأعيد اعتقاله بعد ذلك سنة ١٩٦٩ دون ان تبين الجهة الادارية الوقائع الثابتة التي استدلت منها على عودته الى النشاط الشيوعي ، فان اعتقاله في المرتين بوصفه خطرا على الامن والنظام العام يكون غير قائم على سند صحيح من الوقائع ، ويعتبر مخالفا للقانون ، الامر الذي يتحقق به ركن الخطأ في المسؤولية الادارية .

ومن حيث انه مما لا ريب فيه ان اعتقال المطعون ضده قد اصابه باضرار مادية تتمثل في تأخير تخرجه من الجامعة والحلولة دون كسب رزقة كما اصابه باضرار ادبية تتمثل في فقد حريته الشخصية وهي اثنان ما يعتر به الانسان ، فاذا ما قدر له الحكم المطعون فيه تعويضا جزافيا عن هذه الاضرار بمبلغ أربعة الاف جنيه فانه لا يكون قد غالى في التقدير .

(طعن ١٢٦٠ ، ١٣٢٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٢/٣/١٩٨٥) .

قاعدة رقم (٨٥)

المبدأ :

قضاء مجلس الدولة ثبت منذ انشائه على ان نظام الاحكام العرفية في مصر — أى نظام الطوارئ — وان كان نظاما استثنائيا الا انه ليس بالنظام المطلق بل هو نظام خاضع للقانون ارسى الدستور اساسه وابعان القانون اصوله واحكامه ورسم حدوده وضوابطه — وجوب ان يكون اجراؤه على مقتضى هذه الاصول والاحكام وفي نطاق تلك الحدود والضوابط والا كان ما يتخذ من التدابير والاجراءات مجاوزا لهذه الحدود او منحرفا عنها عملا مخالف للقانون تبسط عليه الرقابة القضائية الغاء او تعويضا — ان ساغ القول بان قرار اعلان حالة الطوارئ من اعمال السيادة التي تصدر عن الحكومة باعتبارها سلطة حكم لا سلطة ادارة بحسبانه من الاجراءات العمليا التي تتخذ في سبيل الدفاع عن كيان الدولة او استتباب الامن او النظام العام بها الا ان التدابير التي يتخذها القائم على اجراء النظام العرفي تنفيذا لهذا النظام سواء كانت تدابير فردية او تنظيمية يتعين ان تتخذ في حدود القانون

ويتلزم حدوده وضوابطه الا نناى عن رقابة القضاء او لا تجاوز دائرة القرارات الادارية التى تخضع للاختصاص القضائى لمجلس الدولة .

الدعوى المقامة من احد الافراد طعنا بالفاء امر رئيس الجمهورية فيما تضمنه من فرض الحراسة — اعتبارها من دعاوى الفاء القرارات الادارية النهائية التى يقيمها الافراد والتى نصت المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على اختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فيها فى ظل من اختصاص سوى معقود لمجلس الدولة بالفصل فى المنازعات الادارية على مقتضى المادة ١٧٢ من الدستور — اختصاص محكمة امن الدولة العليا فى هذا الشأن طبقا للقرار بقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٨ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ومداره التنظيم من فرض الحراسة طبقا للمادة ٣ من قانون الطوارئ والتى يتناول نصها فرض الحراسة على الشركات والمؤسسات دون الحراسة على الافراد ولئن ساء القول بأن هذا النص يتسع لفرض الحراسة على الافراد الطبيعيين فان اختصاص محكمة امن الدولة العليا فى ذلك لا يستقيم اختصاصا مائما من ولاية القضاء الادارى صاحب الولاية العامة — نتيجة ذلك : ان التنظيم لا يحول دون الطعن بالالفاء ولا يعد مقابلا له يتساوى فى الضمانات او الآثار ولا ينهض اختصاصا محددًا يقيد او يحد من الاختصاص العام المعقود للقضاء الادارى فى هذا الشأن — الفاء النص المشار اليه اعتبارا من ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧٢ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض النصوص المتعلقة بضمان حريات المواطنين والقوانين القائمة لم تعد مدعاة باى وجه الى منازعة جهة القضاء الادارى اختصاصها الاصيل فى هذا الصدد .

نظام الطوارئ او نظام الاحكام العرفية كاصل عام — ليس نظاما طبيعيا وانما محض نظام استثنائى يجد مبرره فيما يعترض حياة الدول — من ظروف واحداث تضطر معها بسند من الدستور الى اعلان الطوارئ تحقيقا لامن الوطن وضمان سلامته — بهذه المثابة فان هذا النظام — شأن كل استثناء — لا يسوغ التوسع فى تطبيقاته وانما يتقيد بفرضه ويرتهن باهدافه وتحدد السلطات المنبثقة عنه بصريح النص المقرر لها وترتبط بدائرته وحدها كاستثناء ينبو عن التفسير الواسع ويلتزم فى استلزام قواعده دائرة التفسير الضيق — نتيجة ذلك : ليس فى اعلان الطوارئ ونفاذ قانونها ما يولد سلطات مطلقة او مكثات بغير حدود تنبى عن الهدف الذى اعلنت من اجله الطوارئ — قرار رئيس الجمهورية بفرض الحراسة على

أحد المواطنين المصريين استنادا الى احكام قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ — صدره مخالفا لقانون الطوارئ مبتكبا غاياته — أنطوائه على مخالفة صارخة بالغة الجسامة لما فيه من اعتداء على الحرية الشخصية وحرية الملك الخاص تنحدر بالقرار الى مرتبة الفعل المادى معدوم الاثر قانونا الذى لا تلحقه حصانه ولا يزول عيه بفوات بيعة الستين يوما — القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة — مبناه جميعا افتراض غير صحيح بقيام تلك الحراسة حال كونها وليد قرارات معدومة ولا يولد العدم الا عدما .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان نظام الطوارئ او الاحكام العرفية — كأصل عام — ليس نظاما طبيعيا وانما محض نظام استثنائى يجد مبرره فيما يعترض حياة الدول من ظروف وأحداث تضطر معها بسند من الدستور الى اعلان الطوارئ تحقيقا لامن الوطن وضمان سلامته . وبهذه المثابة فان هذا النظام — شأن كل استثناء — لا يسوغ التوسع فى تطبيقاته وانما يقتيد بغرضه ويرتهن بأهدافه وتتحدد السلطات المنبثقة عنه بصريح النص المقرر لها وترتبط بدائرته وحدها كاستثناء ينبو عن التفسير الواسع ويلتزم فى استلزام قواعده دائرة التفسير الضيق . وهذه القاعدة — قاعدة التفسير الضيق للسلطات المقررة للقائم على اجراء الحكم العرفى — لا غنى عن التقيد بها فى مصر تأكيدا لسيادة القانون وقواعد المشروعية وبمراعاة ان البلاد طالبت بها تباعا ومنذ الحرب العالمية الاولى سنى الخضوع للحكم العرفى وأن التشريعات المتعاقبة المنظمة لهذا الحكم أفتت بسلطات واسعة على القائم على اجرائه كآثر لما جمعه السلطات العسكرية لنفسها من صلاحيات ابان الحكم العرفى الاول المعلن خلال الحرب العالمية الاولى الى حد ان ابيح فى ظل من دستورى سنة ١٩٢٣ وسنة ١٩٣٠ للمفيعين بتعطيل احكام الدستور ذاته خلال قيام الاحكام العرفية . ومن شأن ذلك كله وعلى ما تقدم التآى بالسلطات المخولة للقائم على اجراء الحكم من دائرة التفسير الموسع قدرا لطبيعة هذا النظام الاستثنائى وقنوعا بما رصدته التشريعات المنظمة للحكم العرفى من سلطات واسعة لا تحتل مزيدا من السعة عند التفسير وتأكيدا لقواعد المشروعية ومبدأ سيادة القانون كدعامة لا غنى عنها لسلامة كل نظام ومشروعيته .

ومن وجه آخر فان أوامر الطوارئ يجب ان تقصر على تحقيق

الغرض الذى من أجله تعلن هذه الحالة ، فثلث كانت الطوارئ تعلن عادة بسبب تعرض الأمن والنظام العام للخطر ، فإن كل إجراء أو تدبير يتخذ فى هذا الشأن يتعين أن يرتبط بهذا الهدف ويتعين إعادة الأمن أو النظام العام الى صحيح نصابه ، فإذا ما شاعت الجهة القائمة على تطبيق الحكم العرفى تحقيق غرض آخر فسيبيلها الى ذلك استنهاض سلطات القانون العام وتحريك اختصاصاته والتزام ما تفرضه من القيود والإجراءات ، والا وقع أجراءاتها المستند الى الحكم العرفى متكبها غايته وأهدافه مشوبا بعيب الانحراف .. فليس فى اعلان الطوارئ ونفاذ قانونها ما يولد سلطات مطلقة أو مكنت بغير حدود تنبؤ عن الهدف الذى أعلنت من أجله الطوارئ .

ومن حيث انه يبين من استعراض القوانين المنظمة للحكم العرفى على تعاقبها فى مصر أن القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ بنظام الاحكام العرفية قد أجاز فى مادته الثالثة للسلطة القائمة على إجراء الاحكام العرفية أن تتخذ باعلان أو بأوامر كتابية أو شفوية عدة تدابير وردت على سبيل الحصر من بينها .. (١٢) الاستيلاء على أية واسطة من وسائل النقل أو أية مصلحة أو أى معمل أو مصنع أو محل صناعى أو أى عقار أو أى منقول أو أى شيء من المواد الغذائية وكذلك تكليف أى فرد بتأدية أى عمل من الاعمال ، كما أجاز لمجلس الوزراء أن يضيق دائرة الحقوق المخولة للسلطة القائمة على إجراء الاحكام العرفية أو أن يرخص لها باتخاذ تدبير آخر مما يقتضيه صون الأمن والنظام العام فى كل الجهة التى أجريت فيها الاحكام العرفية أو بعضها . وأعقب ذلك القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الاحكام العرفية ناصا فى المادة الثالثة على تحويل الحاكم العسكرى ان يتخذ باعلان أو بأمر كتابى أو شفوى تدابير محددة من بينها ... (١٢) الاستيلاء على أية واسطة من وسائل النقل أو أى منقول أو أى شيء من المواد الغذائية وكذلك تكليف أى شخص بتأدية أى عمل من الاعمال ، كما نصت المادة الرابعة على أنه يجوز لمجلس الوزراء ان يضيق دائرة الحقوق المخولة للحاكم العسكرى بقتضى المادة السابقة كما يجوز ان يرخص له فى اتخاذ أى تدبير آخر بما يقتضيه تحقيق الأغراض التى من أجلها أعلنت الاحكام العرفية فى كل الجهة التى أجريت فيها أو بعضها ، وفى هذه الحالة الأخيرة يجب عرض قرارات المجلس فى هذا الشأن على البرلمان فى خلال اسبوع من تاريخ صدورها والا بطل العمل بها . ثم صدر القرار بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ الذى حل محل القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه والذى صدر القرار الطميين بمسند منه — ناصا فى مادته الاولى

على أنه يجوز اعلان حالة الطوارئ ان يتخذ بأمر كتابي أو شفهي تدابير معينة — ورد حصرها في منطقة منها للخطر سواء اكان بسبب وقع حرب أو قيام حالة تهدد بوقوعها أو حدوث اضطرابات في الداخل أو كوارث عامة أو انتشار وباء ، في حين نصت المادة الثالثة على ان لرئيس الجمهورية متى اعلنت حالة الطوارئ ان يتخذ بأمر كتابي أو شفهي تدابير معينة — ورد حصرها — من بينها (٤) الاستيلاء على منقول أو عقار والامر بفرض الحراسة على الشركات والمؤسسات وكذلك تأجيل اداء الديون والالتزامات المستحقة والتي تستحق على ما يستولي عليه أو على ما تفرض عليه الحراسة ، بينما أجازت الفقرة الأخيرة من هذه المادة ، بقرار من رئيس الجمهورية توسيع دائرة الحقوق المبينة فيما سبق على ان يعرض هذا القرار على مجلس الأمة في أول اجتماع له . . . وأخيراً فان القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض النصوص المتعلقة بضمان حريات المواطنين والقوانين القائمة ومن بينها القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ والذي عدل المادة الثالثة من القانون الأخير ، الفى ضمن ما تناوله التعديل فيها ، النص على تخويل رئيس الجمهورية سلطة الامر بفرض الحراسة على الشركات والمؤسسات .

ومن حيث ان الثابت فيما سبق أن السلطات المتاحة للقائم على اجراء الاحكام العرفية أى للحاكم العسكري معينة بالنص الصريح محددة على سبيل الحصر وان أجاز لمجلس الوزراء في ظل من القانونين رقمي ١٥ لسنة ١٩٢٣ و ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ المشار اليهما تضيق دائرة الحقوق المخولة للحاكم العسكري أو الترخيص له باتخاذ تدبير آخر مما يقتضيه صون الامن والنظام على ان تعرض قرارات المجلس في هذا الشأن وعلى ما يقضى القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ على البرلمان خلال اسبوع من تاريخ صدورها والا بطل العمل بها — ولا سبيل في ذلك الى ان يخلط بين السلطات التنفيذية التي يمارسها الحاكم العسكري استنادا الى قانون الطوارئ وتطبيقها له ، وبين الاختصاص التشريعي المعتقد لمجلس الوزراء في الاستزادة من السلطات المخولة للحاكم العسكري أو الحد منها وفق قواعد عامة مجردة يضعها المجلس وتعتبر تعديلا للسلطات المضنة بقانون الطوارئ في هذا الشأن ، لا مناص من عرضها على البرلمان شأن الاجراءات التشريعية والا بطل العمل بها . وبالمثل أيضاً فلا يسوغ الخلط في ظل قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بين السلطات التنفيذية المتاحة بموجب هذا القانون وفي مجال تطبيقه لرئيس الجمهورية أو من ينوب عنه

كحاكم عسكري ، والمحددة حصرا بصريح النص ، وبين الاختصاص التشريعي المعقود لرئيس الجمهورية - الذى خلف مجلس الوزراء فى هذا الشأن - فى توسيع دائرة الحقوق المنصوص عليها بهذا القانون على أن يعرض قراره فى ذلك على مجلس الأمة فى أول اجتماع له .

ومن حيث أنه لئن كانت الحراسة على الأشخاص الطبيعيين لم يرد النص على فرضها بأى من قوانين الاحكام العرفية أو الطوارئ على تعاقبها الا من فرض هذه الحراسة ورد النص الصريح عليه فى مواضع أخرى من القانون الوضعى ، ومن ذلك أن المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٢ فى شأن التعبئة العامة والذى أجاز للجهة الادارية حالة قيام الحرب الاستيلاء على بعض العقارات والمنقولات ، خولت المادة ٢٤ منه لوزير المالية والاقتصاد عند قيام الحرب أن يصدر قرارات بوضع أموال رعايا الدول المعادية والدول التى قطعت معها العلاقات السياسية تحت الحراسة وكذلك أموال الشركات والهيئات التى يكون لهم مصالح جدية فيها ، كذا فان القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٢ فى شأن التعبئة العامة والذى تجيز مادته السابعة للجهة الادارية خلال مدة التعبئة الاستيلاء على العقارات والمنقولات قد أجازت المادة الخامسة عشرة منه للوزير المختص عند قيام الحرب أن يصدر قرارات بوضع أموال رعايا الدول المعادية والدول التى قطعت معها العلاقات السياسية تحت الحراسة وكذلك أموال الشركات والمؤسسات والهيئات التى يكون لهم مصالح جدية فيها . والامر على ذلك أيضا فى القرار بقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ فى شأن التعبئة العامة الذى خولت مادته الخامسة للوزير المختص عند قيام الحرب إصدار قرارات باعتقال رعايا الدول المعادية والدول التى قطعت معها العلاقات السياسية أو تحديد محال اقامتهم وبوضع أموالهم تحت الحراسة وكذلك أموال الشركات والمؤسسات والهيئات التى يكون لهم فيها مصالح جدية ، وذلك كله بالإضافة الى الحق المخول للجهة الادارية على موجب المادة ٢٤ من القانون ذاته فى الاستيلاء على العقارات والمنقولات اللازمة للمجهود الحربى - فضلا عن قوانين «التعبئة العامة على تعاقبها» التى نصت صراحة على فرض الحراسة على أموال رعايا الدول المعادية والدول التى قطعت معها العلاقات السياسية ، فان قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة أجاز فى مادته الثالثة بقرار من رئيس الجمهورية فرض الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الذين يأتون أعمالا بقصد ايقاف العمل بالانشآت أو الاضرار بمصالح العمال أو تقعارض مع المصالح القومية

للدولة ، وبالمثل أيضا فإن القرار بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٥ في شأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة أجاز في الفقرة الثانية من المادة الأولى لرئيس الجمهورية بالنسبة الى الأشخاص الذين سبق لسلطات الضبط والتحقيق ضبطهم أو التحفظ عليهم في جرائم التأمر ضد أمن الدولة والجرائم المرتبطة بها والتي تم اكتشافها في الفترة من بين أول مايو ١٩٦٥ وآخر سبتمبر ١٩٦٥ ، أن يطبق في شأنهم التدابير الخاصة بوضع أموالهم وممتلكاتهم تحت الحراسة . وأخيرا فإن القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب والذي ألقى كلا من المادة الثالثة من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ والفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٥ المشار إليهما ، حظر في مادته الأولى فرض الحراسة على أموال الأشخاص الطبيعيين إلا بحكم قضائي في الأحوال الواردة في هذا القانون ووفقا للضوابط المنصوص عليها فيه .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن المشرع إذا ما شاء فرض الحراسة الإدارية على الأشخاص الطبيعيين أفصح عن ذلك بنص صريح ، بل ولزمه هذا الانصاح ذلك أنه لا يتأتى بغيره حجب المال عن صاحبه وغل يده عن ادارته وتجريده من سلطته عليه ويبين أيضا أن الحراسة على الأموال للأشخاص الطبيعيين جائزة بالنسبة الى رعايا الدول المعادية والدول التي قطعت معها العلاقات السياسية وفق أحكام قوانين التعبئة ، أما بالنسبة الى المواطنين المصريين فلم يك في صريح النصوص ما يجيزها قبل العمل بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ الذي أباح لأول مرة فرض الحراسة على أموال الأشخاص الذين يأتون أعمالا بقصد إيقاف العمل بالمنشآت أو الاضرار بمصالح العمال أو تتعارض مع المصالح القومية للدولة والذي أعقبه القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٥ بأجازة هذه الحراسة في شأن طوائف أخرى أشير إليها بصريح النص ، ثم القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦١ والذي حظر تنهما فرض الحراسة على أموال الأشخاص الطبيعيين إلا بحكم قضائي في الأحوال الواردة بهذا القانون ووفق الضوابط المنصوص عليها فيه .

ومن حيث أن الثابت من أوراق المنازعة أنه بتاريخ ٢٢ من أكتوبر ١٩٦١ واستنادا الى أحكام قانون الطوارئ صدر أمر رئيس الجمهورية رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦١ المطعون فيه بفرض الحراسة على أموال وممتلكات بعض الأشخاص ، ناصا في مادته الأولى على فرض الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الواردة أسماؤهم بالكشف المرافق ومن بينهم السيد

.....وعائلته وبأن تسرى في شأنهم أحكام الامر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ بفرض الحراسة على أموال وممتلكات بعض الاشخاص ونصت المادة الثانية على أن يؤذن لنائب رئيس الجمهورية ووزير الداخلية المشرف على تنفيذ أحكام الامر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه في تقرير بعض الاستثناءات عامة او خاصة من التدابير المنصوص عليها في ذلك الامر . والثابت ايضا من كتاب مدير الادارة الزراعية بجهاز تصفية الحراسة الموجه الى ادارة قضايا الحكومة في ٢٤ من مايو ١٩٧٩ — والمقدم بجلسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٧٩ أن الهيئة العامة للإصلاح الزراعي قامت بتسليم المدعى مساحة ٥ س ٨٨ ف والمدعية مساحة ١٧ س ٢٣ ف ٩ ف بمحافظة البحيرة بموجب محضر تسليم مؤقت مؤرخ في ٨ من يوليو ١٩٧٤ ، كما قامت بتسليم المدعية مساحة ٤ س ٢٠ ط ٩ ف بناحية برق العز بمحضر مؤرخ في ١٥ من يونيو ١٩٧٥ وذلك كله تنفيذا للحكم المطعون فيه وبصفة مؤقتة رئيسا يفصل في الطعن ، كذا فانه استنادا الى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ صدر قرار افراج نهائي رقم ٣٨٥ لسنة ١٩٧٥ تضمن الافراج نهائيا عن الاراضي السابق التحفظ عليها قبل المدعين محلة بعقود الايجار المبرمة قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ وبحقوق العاملين — وتنفيذا لذلك حرر بتاريخ ٢٣ من أغسطس ١٩٧٥ محضر اثبات حالة تضمن ان الاطيان وملحقاتها سبق الافراج عنها وتسليمها مؤقتا بالمحضر المؤرخ في ٨ من يوليو ١٩٧٤ استنادا الى الحكم الطعين الا أنه — وعلى ما تضمنه كتاب مدير الادارة الزراعية المشار اليه ، لم يستدل على وجود اجراء آخر لاحق لمحضر الافراج المؤقت فيها يختص بالمساحة المتعلقة بالمدعية والكائنة بزمام ناحية برق العز .

ومن حيث ان القرار المطعون فيه — من واقع ما تقضى به نصوصه وصحيح الامر في تكييفه ، لا يرسى قواعد مجردة او يولد مراكز قانونية عامة ينتفى فيها التخصيص وتتجرد معها نصوصه من الاعتداد بشخص معين ، ومن ثم فلا يستقيم قرارا تنظيميا عابها أى تشريعا مما فوض رئيس الجمهورية في اصداره تعديلا لقانون الطوارئ بتوسيع دائرة الحقوق المنصوص عليها في المادة الثالثة منه مما يتعين عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع له ، وعليه فلا جدوى من البحث عن مدى عرض هذا القرار على مجلس الامة او أى تنظيم او مؤتمر آخر قد يقوم مقامه ان ساع جدلا ذلك ، وانما انشأ القرار المطعون فيه مراكز قانونية خاصة تتعلق بأفراد معينين وتلمصق بهم بالذات ، وهو بهذه المثابة يتخض قرارا اداريا فرديا صادرا من رئيس الجمهورية بمقتضى سلطته التنفيذية في تطبيق قانون

الطوارئ، تتحرى صحته على هذا الاساس وتوزن أوجه سلامته قانونا بمدى التزامه دائرة الحقوق المخولة لرئيس الجمهورية بمقتضى هذا القانون، فان جاوز تلك الدائرة اعتبر خرقا لها لا توسعة لمجالها مما لا يتأتى الا بقرار تنظيمي، والا مسغت كل التطبيقات الخارجية عن قانون الطوارئ خلط بين أوجه المخالفة التنفيذية عند تطبيقه وبين القرارات المشرعة الصادرة تعديلا له .

ومن حيث ان القرار المطعون فيه صدر في ٢٥ من أكتوبر ١٩٦١ بفرض الحراسة على بعض المواطنين من الافراد الطبيعيين ومن بينهم المدعى وعائلته بمسند من قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ الذى لم تجز نصوصه فرض الحراسة الا على الشركات والمؤسسات، ولم يك فى نصوص التشريعات المعمول بها وقتئذ ما يسمح بفرض الحراسة الادارية على الاشخاص الطبيعيين باستثناء ما يختص برعايا الدول المعادية والدول التى قطعت معها العلاقات السياسية . وعلى ما سبق البيان فان المشرع حين يستهدف فرض الحراسة على الاشخاص الطبيعيين لا يعوزة فى ذلك نص صريح على مثل ما قضت به قوانين التعينة العامة على تعاقبها وكذا القوانين ارقام ١١٩ لسنة ١٩٦٤ و ٥٠ لسنة ١٩٦٥ و ٣٤ لسنة ١٩٧١ المشار اليها، مضافا الى ان قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ اذ اجاز بصريح النص على خلاف ما سبقه من قوانين الاحكام العرفية فرض الحراسة على المؤسسات والشركات فان مقتضى ذلك حتما - بمفهوم المخالفة - ان الحراسة تحدد نطاقها بهذا الاطار وحده دون ما يجاوزه الى الافراد الطبيعيين . وليس فيها خول للقائم على اجراء الحكم العرفى من سلطة الاستيلاء على العقارات والمنقولات ما يعنى سلطاته فى فرض الحراسة، ذلك انه فضلا عن ان لكل من الاستيلاء والحراسة مدلولات قانونيا خاصا وآثارا قانونية محددة ولا سبيل الى الخلط بينهما، فمن الثابت انه لم يك فيها نص عليه من سلطة الاستيلاء بقوانين التعينة العامة ما يغنى عن ضرورة النص فيها على فرض الحراسة، كما وان تخويل القائم على اجراء الحكم العرفى سلطة الاستيلاء على العقارات والمنقولات بقوانين الاحكام العرفية على تعاقبها ما كان يتيح له فرض الحراسة على الشركات والمؤسسات بدليل ان المشرع حين اراد فرض تلك الحراسة لم تلك مندوحة من نص صريح عليها استحدثه قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ - هذا الى ان مجال التفسير هنا وعلى ما تقدم بناه بالسلطات المخولة للقائم على اجراء الحكم العرفى عن دائرة التفسير الموسع ادراكا لطبيعة نظام الطوارئ كنظام استثنائى وقنوعا بما رصدته التشريعات

المنظمة للحكم العرفي من سلطات واسعة لا تحتل المزيد من السعة عند التفسير الزاها لسيادة القانون وقواعد المشروعية — كما وأن الاستيلاء على العقارات والمنقولات والذي تتحدد غايته وترتهن أهدافه بتحقيق الأغراض التي من أجلها أعلنت الطوارئ ، لا يفترض فيه أن يتكبد غايته فيغدو سبيلا الى فرض نيابة قانونية على أموال بعض الافراد عن سبيل حراسات لا يجيزها قانون الطوارئ ولا تبيحها قواعده .

ومن حيث أنه يبين من تقصى مراحل التحول الاجتماعي التي سلكت منذ ٢٣ من يوليو ١٩٥٢ أن الاصلاح الزراعي والتأميم كركيزة أساسية في هذا التحول ، صدرت في كليهما قواعد عامة مجردة تتعلق بطبيعة الملكية أو النشاط المشمول بالتأميم وتحديد الملكية تسرى في شأن جميع المراكز المتماثلة وتحقق بها المساواة بين كل من توافرت فيها الشروط الموضوعية التي تقرها ، ولم تك تلك القواعد والاجراءات موجهة ضد أفراد بالذات شأن اجراءات الحراسة والتي تعتبر بحكم طبيعتها محض اجراءات وقائية موقوتة لا تستقيم من حيث الاصل وفي ظل قانون الطوارئ الذي استندت اليه سبيلا سويلا الى تغيير شكل البنين الاجتماعي في الدولة .

ومن حيث ان البادى فيها تقدم جميعا ان القرار الطعين صدر مخالفا قانون الطوارئ متكبها غايته ، بل انطوى على مخالفة صارخة بالفئة الجسامة — لما فيه من اعتداء على الحرية الشخصية وحرمة الملك الخاص — تتحدر بالقرار الى مرتبة الفعل المادى معدوم الاثر قانونا الذي لا تلحقه حصانة ولا يزول عيبه بفوات ميعاد الستين يوما ، وعليه أصاب الحكم المطعون فيه فيها انتهى اليه من رفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعهما بعد الميعاد وقبولها .

ومن حيث أن تعاقبت القوانين اللاحقة المتعلقة بالحراسات وانهاؤها وتسوية الاوضاع الناشئة عنها لا يقبل القرار الطعين من عثرته أو بيرئه من المثلث أو يصحح ما اعتراه من اوجه المخالفة ، ذلك ان هذه القوانين قد يحمل الحكم فيها الى حالات الحراسة القانونية الصحيحة المبينة على قانون الطوارئ والتي لا تتناول الا الشركات والمؤسسات أو حالات الحراسة القانونية الصحيحة المفروضة على الاشخاص الطبيعيين مثل الحراسات القائمة — استنادا الى قوانين التعينة العامة — على رعايا الدول الحادية والدول التي قطعت معها العلاقات السياسية ، أو الحراسة المفروضة وفق القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ على اموال وممتلكات

الأشخاص الذين يأتون أعمالا بقصد إيقاف العمل بالمنشآت أو الأضرار بمصالح العمال أو تتعارض مع المصالح القومية للدولة ، أو الحراسة التي يجيزها القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٥ بالنسبة الى الأشخاص الذين سبق لسلطات الضبط والتحقيق ضبطهم أو التحفظ عليهم في جرائم التأمر ضد أمن الدولة والجرائم المرتبطة بها والتي تم اكتشافها في الفترة ما بين أول مايو ١٩٦٥ وأخر سبتمبر ١٩٦٥ ، أو غير ذلك من الأحوال التي تبنتها فيها الحراسة على سند صحيح . أما الإشارة في بعض القوانين الى الحراسة المفروضة على الأشخاص الطبيعيين استنادا الى قانون الطوارئ ، شأن القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بجواز القبض على بعض الأشخاص ومن بينهم الذين فرضت على أموالهم وممتلكاتهم الحراسة ، وهو ما ألفى بعدئذ بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٨ ، وكذا القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ برفع الحراسة عن أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم بقتضى أوامر جمهورية طبقا لقانون الطوارئ ، والقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بإصدار قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ، فبناها جميعا افتراض غير صحيح بقيام تلك الحراسة حال كونها وليد قرارات معدومة ولا يولد العدم إلا عبا . وليس من شأن هذا الافتراض درء المخالفة عن القرار الطعين أو بعثه من مرتده . هذا الى أن المشرع ذاته لا يتوجه خطابه بهذه التشريعات الى أحياء تلك القرارات المعدومة وتصحيحها حتى يوزن حكمه وتنشد أوجه تطبيقه على هذا الأساس أو يبحث مدى التزام الأوضاع المقررة للتشريع بأثر رجعى عند سن أى قانون منها ، إنما الثابت أن المشرع لم يتطرق الى هذا التصحيح أو يستهدفه قدرا لأن سلامة هذه القرارات من عدمه أمر مطروح على القضاء . وآية ذلك أن القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه أصبحت مذكرته الإيضاحية عن الأسباب الكامنة وراء إصداره ماثلة في أنه نظرا للصعوبات التي واجهتها الحراسة العامة في تصفية الذمم المالية للخاضعين للقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ تمهيدا لتحديد التعويض المستحق لهم الأمر الذى استغرق سنين طويلا ولم يتم حتى الآن ، ونظرا للشكاوى العديدة المقدمة من الخاضعين للقانون المذكور للمطالبة بمساواتهم بمن استثنوا من أحكامه أو للظلم من قلة العائد الذى تغله السندات ، نظرا لأن السندات قد بدأ يعاد استهلاكها اختياريا . ورغبة في حل مشاكل الخاضعين للحراسة حلا جذريا وتسوية أوضاعهم الناشئة عن فرض الحراسة على أموالهم بما يوائم بين مصالحهم وبين الأهداف التى تفيتها الدولة من فرض الحراسة على أموالهم فقد أعد مشروع القانون المرافق

... والبادئ من ذلك أن هذا القانون والذي لا تقضى نصوصه بتصحيح قرارات الحراسة المدعومة وحيائها ليس في أغراضه على ما انصحت عنها مذكرته الايضاحية ما يقضى الى هذا التصحيح أو يعين عليه . يقطع دلالة في هذا المعنى تقرير اللجنة المشتركة من اللجنة التشريعية ومكتب لجنة الاقتراحات والشكاوى بمجلس الشعب من مشروع هذا القانون اذ ورد به « ولم تر اللجنة أن تعرض لمدى اتفاق الاوامر التي كانت قد صدرت بفرض الحراسة مع احكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ باعتبار أن الطعن في هذه الاوامر لا يزال مطروحا امام القضاء وان المشروع المعروض يتعلق اصلا بتصحيح الاوضاع الناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وهذا القانون وان كان غير منقطع الصلة بالاوامر التي صدرت بفرض الحراسة فانه قانون مستقل ... » ومقتضى ذلك جيعا ان القوانين المتعلقة بالحراسات وانهاؤها وتصفية الاوضاع الناشئة عنها لا تصحح على تعاقبها القرار الطعين الذي ترك تقرير سلامته من عهده لقاضيه الطبيعي . أما وجه انطباق تلك القوانين فيما انطوت عليه فمما يثأى عن نطاق الدعوى المائلة ويبعد عن اطارها وطلبات الخصوم فيها .

(طعن ٨٣٠ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٩) .

رابعاً — نطاق الاوامر العسكرية او تدابير الطوارئ

قاعدة رقم (٨٦)

المبدأ :

الاوامر التي يصدرها الحاكم العسكري العام او نوابه يتعين لشرعيتها ان تلتزم بأمرين باحكام الدستور اولا وباحكام قانون الطوارئ ثانياً فان هي خرجت عليهما أو على احدهما كانت غير مشروعة — عدم مشروعية ما نص عليه الامر العسكري رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ من منح المحافظ رخصة تاجير المكان الذي يستمر شاغرا مدة تزيد على شهرين الى طالبى الاستئجار — اساس ذلك ان ما نص عليه الامر هو من الامور البعيدة عن السلاطة العامة وعن أغراض الامن القومى التى نص عليها الدستور وعبر عنها قانون الطوارئ بالامن والنظام العام لذلك فانه يكون قد صدر دون مراعاة الضوابط والحدود التي رسمها المشرع لصحة تلك الاوامر — القانون

رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين تكفل بتنظيم حالة بقاء المساكن المدة للاستغلال خالية مسدة معينة .

ملخص الفتوى :

أن المادة ١٤٨ من الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية تنص على أن : يعلن رئيس الجمهورية حالة الطوارئ على الوجه المبين في الشافون ويجب عرض هذا الاعلان على مجلس الشعب خلال الخمسة عشر يوما التالية لتقرير ما يراه بشأنه .

واذا كان مجلس الشعب منحلا يعرض الامر على المجلس الجديد في اول اجتماع له .

وفي جميع الاحوال يكون اعلان حالة الطوارئ لمدة محددة ولا يجوز مدها الا بموافقة مجلس الشعب .

ويستفاد من هذا النص ان حالة الطوارئ نظام دستوري وليس نظاما مطلقا ومن ثم يتعين أن يتقيد نظام الطوارئ بأحكام الدستور .

وفضلا عما تقدم فان نظام الطوارئ هو نظام استثنائي لا نظام طبيعي وتأسيسا على ذلك تفسر النصوص القانونية المتعلقة به تفسيراً ضيقاً ولا يجوز التوسع فيها .

كما أنه باستقراء نصوص الدستور الدائم يبين أن المادة ٤٨ قد تعرضت لحالة الطوارئ ووضعت لها بعض الضوابط فنصت على أن :

« حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الاعلام مكتولة والرقابة على الصحف محظورة وانذارها أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإداري محظور ، ويجوز استثناء في حالة اعلان الطوارئ أو زمن الحرب أن يفرض على الصحف والمطبوعات ووسائل الاعلام رقابة محدودة في الأمور التي تتعلق بالسلامة العامة أو أغراض الأمن القومي ، وذلك كله وفقاً للقانون » ويقرر هذا النص بعبارات مريحة أن الرقابة المحددة المشار إليها إنما تكون في الأمور التي تتعلق بالسلامة العامة أو أغراض الأمن القومي ، وذلك فيعود تعدد الأغراض التي تهدف إلى تحقيقها حالة الطوارئ ومن ثم لا يسوغ لنظام الطوارئ أن يستهدف أغراضاً أخرى لا تتعلق بالسلامة العامة

أو اغراض الامن القومى . وانه ولئن كانت هذه القيود قد وردت — بصدد حرية الصحافة والطباعة والنشر والاعلام الا انها قيود ترد على حالة الطوارئ بصفة مطلقة لان حالة الطوارئ لا تختلف في حرية الصحافة عنها في الامور الاخرى .

وقد رأى المشرع ذاته هذه القيود فنص في قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض النصوص المتعلقة بضمان حريات المواطنين في القوانين القائمة على انه « يجوز اعلان حالة الطوارئ كلما تعرض الامن او النظام العام في اراضى الجمهورية او في منطقة منها للخطر سواء اكان ذلك بسبب وقوع حرب أو قيام حالة تهدد بوقوعها أو حدوث اية اضطرابات في الداخل أو كوارث عامة أو انتشار وباء » المادة ١ « وقضت المادة الثالثة منه بأنه « لرئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارئ أن يتخذ التدابير المناسبة للمحافظة على الامن والنظام العام وله على وجه الخصوص :

١ — وضع قيد على حرية الأشخاص في الاجتماع والانتقال والاقامة والمرور .

٢ — الامر بمراقبة الرسائل ايا كان نوعها ومراقبة الصحف والنشرات والمطبوعات .

٣ — تحديد مواعيد فتح المحال العامة واغلاقها .

٤ — تكليف أى شخص بتأدية أى عمل من الاعمال والاستيلاء على أى منقول أو عقار .

٥ — سحب التراخيص بالاسلحة أو الذخائر .

٦ — اخلاء بعض المناطق أو عزلها وتنظيم وسائل النقل .

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية توسيع دائرة الحقوق المبينة في الفقرة السابقة على أن يعرض هذا القرار على مجلس الشعب في المواعيد وطبقا للاحكام المنصوص عليها في المادة السابقة ... الخ .

وترتبيا على ما تقدم وفي ضوء ما اشارت اليه المادة الثالثة سالفه الذكر

بالنسبة لاتخاذ التدابير المناسبة في الحالات التي عددها يكون المقصود بتعرض الامن أو النظام العام للخطر هو ذات المفهوم الذى اعطاه الدستور في المادة ٤٨ للامور التى تتصل بالسلامة العامة أو أغراض الامن القومى ، ويكون القانون في هذا النطاق قد صدر مطابقا لاحكام الدستور .

ومن حيث أن ما نص عليه الامر العسكرى رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ الصادر من نائب الحاكم العسكرى العام من منح المحافظ رخصة تاجير المكان الذى يستمر شاغرا مدة تزيد على شهرين الى طالبى الاستئجار هو من الامور البعيدة عن السلامة العامة وعن أغراض الامن القومى اذ أنه يتصل أساسا بالحرية التعاقدية في مسألة مقطوعة الصلة بالاضطرابات والكوارث والابئة وما إليها . وإذا كانت ازمة الاسكان تهتل في حقيقة الامر مشكلة ملحة وتتطلب الحلول السريعة الفاجلة الا أن كل ذلك لا يسمح بالقول بأنها تتصل بالسلامة العامة أو أغراض الامن القومى اذ أن الامن القومى له مدلول محدد ولا يسوغ التوسع فيه افتئاتا على حرية التعاقد وهى من الحريات الأساسية في الدستور ، وخاصة في عقد من العقود التى تصطبغ بطابع شخصى فيها يتعلق بشخص المستأجر .

ومن حيث أن الاوامر التى يصدرها الحاكم العسكرى العام أو نوابه يتعين لشرعيتها أن تلتزم بأمرين بأحكام الدستور أولا وبأحكام قانون الطوارئ ثانيا فان هى خرجت عليهما أو على أحدهما كانت غير مشروعة .

ومن حيث أن الامر العسكرى المشار اليه قد صدر في مسألة منبئة الصلة بالسلامة العامة وأغراض الامن القومى التى نص عليها الدستور وعبر عنها قانون الطوارئ بالامن والنظام العام لذلك فانه يكون قد صدر دون مراعاة الضوابط والحدود التى رسمها الشارع لصحة تلك الاوامر .

ومن حيث أن القول ببطلان الامر العسكرى المنوه عنه ليس من مقتضاه قيام فراغ تشريعى في الموضوع المعروض باعتباره يتعلق بمسألة بالغة الاهمية في صدد مشكلة الاسكان ذلك أن التشريع العادى قد تكفل بتنظيمها عندما نص في المادة ٥ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين على أنه لا يجوز ابتداء المساكن المدة للاستغلال خالية مدة تزيد على ثلاثة شهور اذا تقدم لاستئجارها مستأجر بالاجرة القانونية وفرض على مخالفة حكم هذه المادة عقوبة جنائية حيث نص في المادة ٤٤ منه على أن « يعاقب بالحبس مدة

لا تزيد على ثلاثة اشهر او بغرامة لا تجاوز مائتى جنيه او باحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف احكام المواد ٤ ، ٥ و..... من هذا القانون .

(ملف ٣١/١/٧ — جلسة ١٩٧٥/٤/٩) .

قاعدة رقم (٨٧)

المبدأ :

الامر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ باخضاع الدخل المحقق من سجير اى وحدة سكنية مفروشة لضريبة الارباح التجارية والصناعية — ان اعلان الطوارئ هو اجراء مؤقت بمدة محددة وخاضعة لرقابة مجلس الشعب — حكمة ذلك ان المشرع ربط بين اعلان حالة الطوارئ والايثار التي قد يتعرض لها الامن او النظام العام لاسباب غير عادية تتطلب لمواجهة اتخاذ اجراءات وتدابير عاجلة لتدارك الاثار الناجمة عنها — اثر ذلك — ان اجراءات الطوارئ والاوامر والقرارات التي تصدر بناء على اعلان حالة الطوارئ لا يمكن ان تتناول عملا تشريعيا دائما والا اصبحت غير مشروعة — تطبيق — الامر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ فير مشروع فيها تضمنه من اخضاع الدخل المحقق من تاجر الوحدة السكنية المفروشة لضريبة الارباح التجارية والصناعية — اثر ذلك — انعدام قرارات ربط الضريبة الصادرة بناء على هذا الامر العسكري وعدم تحصنها بفوات مواعيد الطعن .

ملخص الفتوى :

ان المشرع الدستوري جعل فرض الضرائب وتحديد سعرها ووعائها والمكلفين بادائها عملا تشريعيا محضا لا يجوز ان يصدر الا بقانون ، وبالمقابل جعل من اعلان الطوارئ اجراء مؤقتا بمدة محدودة واخضعه لرقابة مجلس الشعب ، ولم يخرج قانون الطوارئ عن تلك الحدود الدستورية فلقد ربط بين اعلان حالة الطوارئ والايثار التي قد يتعرض لها الامن او النظام العام لاسباب غير عادية تتطلب لمواجهة اتخاذ اجراءات وتدابير عاجلة لتدارك الاثار الناجمة عنها ، وأوجب القانون عند اعلان حالة الطوارئ بيان سبب اعلانها ونطاقها المكاني ومجال اعمالها الزماني ولم يجز مد الفترة الزمنية المحددة في قرار اعلان حالة الطوارئ لفترة اخرى الا بموافقة مجلس الشعب ، ومن ثم تتحدد طبيعة

الاجراءات المخولة لرئيس الجمهورية في حالة اعلان الطوارئ المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ فهي لا تخرج عن كونها عملا مؤقتا سواء من حيث نطاق تطبيقها او مجال اعمالها الزمنى اذ مع التسليم بان تعداد اجراءات الطوارئ الوارد في تلك المادة قد نص عليه على سبيل التهئيل لا الحصر الا انه يتعين ان تتعلق الاجراءات بالامن والنظام العام بمعناه الواسع وان ترتبط بالاسباب الواردة في قرار اعلان حالة الطوارئ وان تكون مؤقتة غير دائمة من حيث موضوعها ومحطها تبعا للصفة المؤقتة لقرار اعلان حالة الطوارئ ذاته .

وتبعاً لذلك فان اجراءات الطوارئ والاوامر والقرارات التي تصدر بناء على اعلانها لا يمكن أن تتناول عملاً تشريعياً دائماً والا اصبحت غير مشروعة فلا تقبل التطبيق .

ولما كان فرض الضرائب وتحديد وعائها والمكفنين بادائها من الامور التي احتجزها الدستور بنص صريح ليكون التشريع فيها بقانون صادر من السلطة التشريعية فان الامر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ يكون غير مشروع فيها تضمنه من اخضاع الدخل المحقق من تأجير الوحدات السكنية المفروشة لضريبة الارباح التجارية والصناعية وعليه يكون هذا الامر قراراً معدوماً لا يرتب أية آثار في الواقع وبالتالي لا يجوز لمصلحة الضرائب ان تطالب الممولين باداء الضريبة التي فرضها هذا الامر العسكري وتكون قراراتها الصادرة قرارات منعقدة لا تتحصن بفوات مواعيد الطعن ويتعين على المصلحة ان ترد للممولين ما ادوه منها دون اللجوء الى طريق الطعن المنصوص عليها بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

(ملف ٢٢٦/٢/٣٧ — جلسة ١٩/٥/١٩٨٢) .

قاعدة رقم (٨٨)

المبدأ :

عدم مشروعية فرض الضريبة المقررة بالامر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ .

ملخص الفتوى :

ينص دستور سنة ١٩٧١ في المادة ١١٩ على أن « انشاء الضرائب العامة وتعديلها أو إلغاؤها لا يكون الا بقانون » ، ولا يعنى أحد من ادائها الا في الاحوال المبينة في القانون .

ولا يجوز تكليف أحد أداء غير ذلك من الضرائب أو الرسوم إلا في حدود القانون » .

كما ينص الدستور في المادة ١٤٨ على أن « يعلن رئيس الجمهورية حالة الطوارئ على الوجه المبين في القانون ويجب عرض هذا الإعلان على مجلس الشعب خلال الخمسة عشر يوما التالية ليقرر ما يراه بشأنه » .

وإذا كان مجلس الشعب منحلا يعرض الأمر على المجلس الجديد في أول اجتماع له ، وفي جميع الأحوال يكون إعلان حالة الطوارئ لمدة محدودة ، ولا يجوز مد هذا إلا بموافقة مجلس الشعب » .

وينص القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ المعدل بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض النصوص المتعلقة بضمان حرية كل المواطنين في القوانين القائمة في مادته الأولى على أنه « يجوز إعلان حالة الطوارئ كلما تعرض الأمن أو النظام العام في أراضي الجمهورية أو في منطقة منها للخطر سواء كان ذلك بسبب وقوع حرب أو قيام حالة تهدد بوقوعها أو حدوث اضطرابات في الداخل أو كوارث عامة أو انتشار وباء » .

وينص قانون الطوارئ في المادة الثانية على أن (يكون إعلان حالة الطوارئ وأنهاؤها بقرار من رئيس الجمهورية ويجب أن يتضمن قرار إعلان حالة الطوارئ ما يأتي :

أولا : تحديد المنطقة التي تشملها .

ثانيا : بيان الحالة التي أعلنت بسببها .

ثالثا : تاريخ بدء سريانها ومدة سريانها .

ويجب عرض قرار إعلان حالة الطوارئ على مجلس الشعب خلال الخمسة عشر يوما التالية ليقرر ما يراه بشأنه .

وإذا كان مجلس الشعب منحلا يعرض الأمر على المجلس الجديد في

أول اجتماع له . وإذا لم يعرض القرار على مجلس الشعب في الميعاد المشار إليه ، أو عرض ولم يقره المجلس اعتبرت حالة الطوارئ منتهية ولا يجوز مد المدة التي يحددها قرار إعلان حالة الطوارئ إلا بموافقة مجلس الشعب وتعتبر حالة الطوارئ منتهية من تلقاء نفسها إذا لم تتم هذه الموافقة قبل نهاية المدة .

وتنص المادة الثالثة من ذات القانون على أنه « لرئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارئ أن يتخذ التدابير المناسبة للمحافظة على الأمن والنظام العام وله على وجه الخصوص :

١ — وضع قيود على حرية الأشخاص ..

٢ — الأمر بمراقبة الرسائل إما كان نوعها ومراقبة الصحف والنشرات ..

٣ — تحديد مواعيد فتح المحال العامة وإغلاقها ..

٤ — تكليف أى شخص بتأدية أى عمل من الأعمال والاستيلاء على أى منقول أو عقار ..

٥ — سحب التراخيص بالأسلحة أو الذخائر ..

٦ — إخلاء بعض المناطق أو عزلها وتنظيم وسائل النقل ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية توسيع دائرة الحقوق المبينة في الفقرة السابقة ، على أن يعرض هذا القرار على مجلس الشعب في المواعيد وطبقا للأحكام المنصوص عليها في المادة السابقة ...) .

وحاصل تلك النصوص أن المشرع الدستوري جعل فرض الضرائب وتحديد سعرها ووعائها والمكافئين بإدائها عملا تشريعيًا محصنا لا يجوز أن يصدر إلا بقانون ، وبالمقابل جعل من إعلان الطوارئ إجراء مؤقتا بمدة محدودة وأخضعه لرقابة مجلس الشعب ، ولم يخرج قانون الطوارئ عن تلك الحدود الدستورية فلقد ربط بين إعلان حالة الطوارئ والأخطار التي قد يتعرض لها الأمن والنظام العام أو لأسباب غير عادية تتطلب لمواجهة اتخاذ إجراءات وتدابير عاجلة لتدارك الآثار الناجمة عنها ، وأوجب القانون عند إعلان حالة الطوارئ بيان سبب إعلانها ونطاقها المكاني ومجال أعمالها الزمني ولم يجز مد الفترة الزمنية المحددة في قرار إعلان حالة الطوارئ

لفترة أخرى الا بموافقة مجلس الشعب ، ومن ثم تتحدد طبيعة الاجراءات المخولة لرئيس الجمهورية في حالة اعلان الطوارئ المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ فهي لا تخرج عن كونها عملا مؤقتا سواء من حيث نطاق تطبيقها أو مجال أعمالها الزمى اذ مع التسليم بأن تعدد اجراءات الطوارئ الوارد في تلك المادة قد نص على سبيل التمثيل لا الحصر الا انه يتعين أن تتعلق الاجراءات بالامن والنظام العام بمعناه الواسع وأن ترتبط بالاسباب الواردة في قرار اعلان حالة الطوارئ وأن تكون مؤقتة غير دائمة من حيث موضوعها ومحلها تبعا للصفة المؤقتة لقرار اعلان حالة الطوارئ ذاته .

وتبعا لذلك فان اجراءات الطوارئ والاوامر والقرارات التى تصدر بناء على اعلانها لا يمكن أن تتناول عملا تشريعيا دائما والا أضحت غير مشروعة فلا تقبل التطبيق .

ولما كان فرض الضرائب وتحديد وعائها والمكلفين بأدائها من الامور التى احتجزها الدستور بنص صريح ليكون التشريع فيها بقانون صادر من السلطة التشريعية فان الامر العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ يكون غير مشروع فيها تفسينه من أخضاع الدخل المحقق من تأجير الوحدات السكنية المفروشة لضريبة الارباح التجارية والصناعية وعليه يكون هذا الامر قرارا معدوما ولا يرتب اية آثار في الواقع وبالتالي لا يجوز لمصلحة الضرائب أن تطالب الممولين باداء الضريبة التى فرضها هذا الامر العسكرى وتكون قراراتها الصادرة بربطها بقرارات منعوبة لا تتحصن بفوات مواعيد الطعن ويتعين على المصلحة أن ترد للممولين ما أدوه منها دون اللجوء الى طرق الطعن المنصوص عليها بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

ولا يغير مما تقدم أن المحكمة الدستورية العليا قررت بجلسته ١٥ مايو سنة ١٩٧٦ في طلب التفسير رقم ٢ لسنة ٦ ق أن تخويل المحافظين بمقتضى المادة ٢ من الامر العسكرى رقم ٦ لسنة ١٩٧٦ سلطة تأجير المساكن اذا استمرت شاغرة مدة تزيد على شهرين تعتبر تدبيرا يقتضيه اقرار النظام العام والظروف الاستثنائية التى تجتازها البلاد ، ومن ثم فان هذه المادة لا تتجاوز حدود المادة ٣ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ وأهدافها المتعلقة بالمحافظة على الامن والنظام العام ذلك لان هذا التفسير يقتصر على الامر العسكرى الذى يتناوله فلا يجوز مده الى الامر العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ .

(فتوى ٧٤٢ فى ١٠/٦/١٩٨٢) .

قاعدة رقم (٨٩)

المبدأ :

يختص وزير التجارة والصناعة - دون وزير التموين - بإصدار أوامر الاستيلاء والتكاليف المنصوص عليها في الأمر رقم ٦ الصادر في ١٦ مايو سنة ١٩٤٨ وذلك بالاشتراك مع وزير البحرية والبحرية على الوجه المبين في هذا الأمر .

ملخص الفتوى :

بتاريخ ١٣ من مايو سنة ١٩٤٨ صدر مرسوم باعلان الاحكام العرفية في جميع نواحي المملكة المصرية ابتداء من ١٥ من مايو سنة ١٩٤٨ استنادا الى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٨ باضافة مادة جديدة الى الحالتين التي يجوز فيهما اعلان الاحكام العرفية وذلك لتأمين سلامة الجيوش المصرية وضمان تهيئتها وحماية طرق مواصلاتها وغير ذلك مما يتعلق بحركاتها وأعمالها العسكرية خارج المملكة المصرية . وقد نص هذا القانون على انه تطبق في هذه الحالة جميع أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ والقوانين المغلطة له .

وفي ١٦ من مايو سنة ١٩٤٨ صدر الأمر رقم ٦ الخاص بأوامر الاستيلاء والتكاليف ناصا في المادة الاولى منه على ان :

« أوامر الاستيلاء والتكاليف المنصوص عليها في المادة ٣ (١٢) من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الاحكام العرفية يقررها وزير الدفاع الوطنى ووزير التجارة والصناعة مجتمعين أو منفردين في حالة غياب أحدهما أو عند الضرورة القصوى .

ويجوز تنفيذ هذه الأوامر وتقدير التعويضات على الوجه المبين في المواد من ٤٣ الى ٨٤ من المرسوم بقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التعويض .

والمادة ٣ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ تقضى بأنه يجوز للسلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية أن تتخذ باعلان أو بأوامر كتابية أو شفوية تدابير معينة منها ما ورد تحت رقم (١٢) كالآتى :

» الاستيلاء على آية واسطة من وسائل النقل أو أية مصلحة عامة أو خاصة أو أى معمل أو مصنع أو محل صناعى أو أى عقار أو أى منقول أو شيء من المواد الغذائية وكذلك تكليف أى فرد بتأدية أى عمل من الأعمال» ويستفاد من ذلك أن السلطة القائمة على إجراء الاحكام العرفية قد فوضت وزير الحربية والبحرية ووزير التجارة والصناعة فى هذا الاختصاص على أساس حق تلك السلطة فى تفويض بعض اختصاصاتها لمن تنتدبه لذلك بمقتضى المادة ٨ (ثالثة) المضافة الى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٤٤ .

وقد صدر هذا التفويض لوزير الحربية والبحرية ووزير القجرارة والصناعة بالنص الصريح . ولا اجتهد مع النص . خصوصا وأنه ليس هناك ما يدل على أن السلطة القائمة على إجراء الاحكام العرفية إنما قصدت وزير التجارة والصناعة بصفته الوزير القائم على شئون التموين .

على أن اختصاص وزير التموين فى الاستيلاء مقصورا على المسائل الخاصة بضمين تامين البلاد كما هو واضح من المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ أما الاختصاص المنصوص عليه فى المادة ١٢ من قانون الاحكام العرفية فانه خاص بتموين الجيوش المصرية وحماية طرق مواصلاتها بالاستيلاء على وسائل النقل أو أى معمل أو محل صناعى أو أى عقار أو منقول . فيجوز بمقتضى هذا النص الاستيلاء على الاسلحة والذخائر وغيرها من المنتجات الصناعية التى لا تدخل فى اختصاص وزارة التموين لعدم تعلقها بتموين البلاد ولذلك صدر التفويض لوزير التجارة والصناعة باعتبار أن هذه الوزارة أقدر على تقدير المسائل التجارية والصناعية تقديرا من شأنه الا يعرقل الانتاج فى البلاد أو يؤثر فى تجارتها تأثيرا ضارا .

ولا وجه للاستفاد الى أن الامر العسكرية المشار اليه قد احوال الى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين وهذا القانون يختص بتنفيذ وزير التموين . لا وجه لذلك لأن الاحالة فى الامر العسكرية رقم ٦ مقصورة على اجراءات تنفيذ الاستيلاء وتقدير التعويض دون غيرها.

لذلك انتهى قسم الراى مجتمعا الى أن وزير التجارة والصناعة هو المخصص دون وزير التموين باصدار أوامر الاستيلاء والتكاليف المنصوص

عليها في الامر رقم ٦ الصادر في ١٦ من مايو سنة ١٩٤٨ وذلك بالاشتراك مع وزير الحربية والبحرية على الوجه المبين في هذا الامر .

(فتوى ٣٠٩ في ١٠/٥/١٩٥٢) .

خامسا — القضاء العسكري ومحاكم أمن الدولة

قاعدة رقم (٩٠)

المبدأ :

لرئيس الجمهورية متى كانت حالة الطوارئ معلنه ان يحيل ايا من الجرائم الى القضاء العسكري دون معقب عليه طالما ان قراره قد خلا من اساءة استعمال السلطة — عبارة « ايا من الجرائم » جاءت مطلقة عامة .

ملخص الحكم :

انه عن الوجه الرابع من اوجه الطعن ، فان المادة السادسة من قانون الاحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ — معدلة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٠ تنص على ان « تسرى احكام القانون على الجرائم المنصوص عليها في البابين الاول والثاني من الكتاب الاول من قانون العقوبات ، وما يرتبط بها من جرائم والتي تحال الى القضاء العسكري بقرار من رئيس الجمهورية .

ولرئيس الجمهورية متى اعلنت حالة الطوارئ ان يحيل الى القضاء العسكري ايا من الجرائم التي يعاقب عليها قانون العقوبات او اى قانون آخر .

وكما قضى به الحكم المطعون فيه — بحق — فان عبارة « ايا من الجرائم التي يعاقب عليها قانون العقوبات او اى قانون آخر » من العموم والاطلاق بحيث تتسع لاية جريمة يرى رئيس الجمهورية — في حالة الطوارئ — لظروف واعتبارات يقدرها احوالها الى القضاء العسكري . وسواء انصببت الاحالة على انواع معينة من الجرائم يحددها قرار الاحالة تحديد مجردا ، او انصب على جرائم وقعت فعلا ورؤى ان تتم المحاكمة عنها امام القضاء العسكري ، فان لرئيس الجمهورية طالما كانت حالة

الطوارئ معلنه — أن يحيل أيًا من الجرائم الى القضاء العسكرى دون ما معتب عليه في ذلك ما دام أن قراره بالاحالة قد خلا من اساءة استعمال السلطة .

ومن حيث انه ولئن ادعت الطاعنتان أن رئيس الجمهورية قد تعسف في استعمال السلطة عندما أصدر القرار المطعون فيه ، لانه أصدره عن شهوة الانتقام من المتهمين — الا انه لا صحة لهذا الادعاء ذلك أن قرار الاحالة المطعون فيه في الظروف التى صدر فيها لا يمثل تعسفا من جانب مصدر القرار .

ومن حيث انه لما تقدم جبيعه يبين أن الحكم المطعون فيه لا ثابته عليه ، وانه اذ قضى برفض الدعوى فقد أجاب وجه الحق والقانون .

(طعن ٩٦٤ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٣/١١/١٢) .

قاعدة رقم (٩١)

المبدأ :

تصديق رئيس الجمهورية على حكم من احكام محاكم أمن الدولة يعتبر قرارا قضائيا .

ملخص الحكم :

نصت المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ على أن الاحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة لا تكون نهائية الا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية ، وله وفقا لحكم المادة ١٧ من هذا القانون أن ينيب عنه من يقوم مقامه في اختصاصه المنصوص عليه فيه . ومؤدى ذلك أن تصديق رئيس الجمهورية او من ينيبه في ذلك أو تعقيبه على حكم محكمة أمن الدولة هو في حقيقته قرار قضائى بوصفه تعقيبا على الحكم ، ويعتبر بمثابة الحكم النهائى ويجوز بالتالى قوة الشئ المقضى الا في الحالة التى انطوت عليها المادة ١٥ من ذات القانون التى اجازت لرئيس الجمهورية بعد التصديق على الحكم بالادانة ان يلغى الحكم مع حفظ الدعوى أو ان يخفف العقوبة و يوقف تنفيذها وفق ما هو مبين في المادة ١٤ وذلك ما لم تكن الجريمة الصادر فيها الحكم جنائية قتل عمد

أو اشتراك فيها . فإذا مارس رئيس الجمهورية أو من ينوبه اختصاصه في التعقيب على حكم محكمة أمن الدولة فيكون بذلك قد استنفذ ولايته ويمتنع عليه إعادة النظر فيه .

(طعن ٦٢٨ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٩) .

ساسنا — الإقالة من المسؤولية عن الأعمال المتخذة أثناء حالة الطوارئ

قاعدة رقم (٩٢)

المبدأ :

القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ — القصد منه — اعفاء القائمين على الاحكام العرفية مما يكون قد اتخذوه من اجراءات أثناء قيام هذه الاحكام — مناط ذلك أن يكون رائدهم من تلك الاجراءات المصلحة العامة .

ملخص الحكم :

نصت المادة الثانية من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ على انه « لا تسمع امام أية جهة قضائية أية دعوى أو طلب أو دفع يكون الغرض منه الطعن في أى اعلان أو تصرف أو أمر أو تدبير أو قرار ، وبوجه عام أى عمل أمرت به أو تولته السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية أو مندوبوها أو وزير المالية أو أحد الحراس العامين أو مندوبوهم عملاً بالسلطة المخولة لهم بمقتضى نظام الاحكام العرفية ، وذلك سواء اكان هذا الطعن مباشرة من طريق المطالبة بإبطال شيء مما ذكر أو بسحبه أو بتعديله، أو كان الطعن غير مباشر من طريق المطالبة بتعويض ، أو بحصول مقاصة أو ابراء من تكليف أو التزام أو برد مال أو باسترجاعه أو باستردادده أو باستحقاقه أو بأى طريق آخر . ولا تسرى هذه الاحكام على الدعاوى الجنائية أو الجنائية التى ترفع بناء على طلب وزير المالية عن تصرفات الحراس فى شئون وظائفهم » . وقد قصد باصدار هذا القانون — على ما يبين من المناقشات التى دارت بمجلس الشيوخ — اعفاء القائمين على الاحكام العرفية مما يكونون قد اتخذوه أثناء قيام الاحكام العرفية من اجراءات تجاوزوا بها حدود القانون باعتبار انهم انما فعلوا ما تقتضى به المصلحة العامة ، وما يمليه واجب الدفاع عن البلاد أو واجب الحيطة

والطباينة ، والمناطق في ذلك كله ان يكون الحاكم العسكري وهو يتخذ هذا الاجراء انما يدفع به خطرا او غائلة ، وبعبارة اخرى ان يكون رائده في ذلك المصلحة العامة .

(طعن ١٥١٧ لسنة ٢ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٥٧) .

قاعدة رقم (٩٢)

المبدأ :

القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ بإلغاء الاحكام العرفية — النص في المادة ٣ على منع القضاء من سماع أى دعوى أو طلب أو دفع يكون الغرض منه الطعن على أى عمل امرت به أو تولته السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية — لا وجه للنعى عليه بعدم الدستورية بدعوى مصادرتة لحق النقاض أو اخلاله بالمساواة أو مخالفته للمادة ٣٥ من دستور سنة ١٩٥٦ .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ بإلغاء الاحكام العرفية التى كانت فرضت على البلاد من قبل بموجب المرسوم الصادر فى ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ قد تضمن فى مادته الثالثة النص على انه « لا تسمع امام أية جهة قضائية أية دعوى أو طلب أو دفع يكون الغرض منه الطعن فى أى اعلان أو تصرف أو امر أو تدبير أو قرار ، وبوجه عام أى عمل امرت أو تولته السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية أو مندوبوها أو وزير المالية والاقتصاد أو أحد الحراس العامين أو مندوبيهم عملا بالسلطة المخولة لهم بمقتضى نظام الاحكام العرفية ، سواء اكان هذا الطعن مباشرة عن طريق المطالبة بإبطال شئء مما ذكر أو بسحبه أو بتعديله ، أم كان الطعن غير مباشر عن طريق المطالبة بتعويض أو بحصول مقاصة أو بإبراء من تكليف أو التزام أو برد مال أو باسترجاعه أو باسترداده أو باستحقاقه أو بأى طريق آخر .. » . والنص المذكور قد جاء مضيقا لاختصاص القضاء ، مانعا إياه من نظر المنازعات المشار إليها به بالطريق المباشر أو بالطريق غير المباشر ، أى سواء بالالغاء أو بالتعويض وما إليهما .

وقد جرى قضاء هذه المحكمة فى مثل هذه الحالة على انه لا وجه

للنمى بعدم الدستورية بدعوى مصادرة حق التقاضى ، اذ تجب التفرقة بين المصادرة المطلقة لحق التقاضى عموماً وبين تحديد دائرة اختصاص القضاء . واذا كان لا يجوز من الناحية الدستورية حرمان الناس كافة من الالتجاء الى القضاء ، لان فى ذلك مصادرة لحق التقاضى ، وهو حق كفل الدستور أصله ، اذ تكون مثل هذه المصادرة بمثابة تعطيل لوظيفة السلطة القضائية ، وهى سلطة انشاها الدستور لتمارس وظيفتها فى أداء العدالة مستقلة عن السلطات الاخرى — لئن كان ذلك كما تقدم ، الا أنه لا يجوز الخلط بين هذا الامر وبين تحديد دائرة اختصاص القضاء بالتوسع والتضييق ، اذ النصوص الدستورية تقضى بأن القانون هو الذى يرتب جهات القضاء ويعين اختصاصاتها ، وبهذا نصت المادة ١٢٥ من دستور سنة ١٩٢٣ والمادة ١٧٦ من دستور جمهورية مصر ، وينبنى على ذلك أن كل ما يخرج القانون من اختصاص القضاء يصبح معزولاً عن نظره . وهذا اصل من الاصول الدستورية المسلمة ، وقدما قالوا ان القضاء يتخصص بالزمان والمكان والخصومة وعلى هذا الاصل الدستورى صدرت التشريعات الموسعة او المضيق لولاية القضاء فى جميع العهود ، وفى شتى المناسبات وفى ظل جميع الدساتير ، كما لا وجه كذلك للنمى عليه بأنه ينطوى على اخلال بمبدأ المساواة أمام القانون والقضاء ، لان المقصود بالمساواة فى هذا الشأن من الناحية الدستورية هو عدم التمييز بين أفراد الطائفة الواحدة اذا تماثلت مراكزهم القانونية ، ولم يتضمن القانون المشار اليه أى تمييز من هذا القبيل بين من تنطبق عليهم احكامه ، اذ المنع من سماع الدعوى عام بالنسبة الى الناس كافة ، كما لا وجه فى هذا الصدد للاحتجاج بنص المادة ٣٥ من دستور جمهورية مصر ، التى تقضى بأن حق الدفاع أصالة أو بالوكالة يكفله القانون ، أن المقصود من ذلك هو عدم حرمان المتقاضى من حق الدفاع عن نفسه ، ومن البداهة أن محل أعمال ذلك حيثما يكون التقاضى بدعوى متاحاً قانوناً ، إما اذا امتنع اختصاص القضاء بنظر دعوى فغنى عن القول أنه لا يكون ثمة مجال لأعمال هذا النص فيها ، ذلك أن لكل من الاصليين الدستوريين : الاصل الذى يسمح للسلطة التشريعية بتحديد دائرة اختصاص القضاء ، والاصل الاخر الذى يكفل للمتقاضى فى دعوى متاحة هى من اختصاص القضاء حق الدفاع أصالة أو بالوكالة — لكل من هذين الاصليين مجاله الخاص فى التطبيق ، فلا يجوز الخلط بينهما .

قاعدة رقم (٩٤)

المبدأ :

المادة ٣ من القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ — قيامها على اعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة — دستوريتهما من الناحية الموضوعية .

ملخص الحكم :

لا ريب في دستورية الحكم الذى تضمنه نص المادة الثالثة من القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ من الناحية الموضوعية ، ما دام يصدر به قانون عقب الغاء نظام الاحكام العرفية ، وفى الحق فقد كان يصدر مثل هذا القانون فى اعقاب الغاء نظام الاحكام العرفية الذى كان يفرض على البلاد فى شتى المناسبات ، كالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٥ والقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ ، وكانت هذه القوانين تبرر ذلك الحكم فى مذكراتها الايضاحية بمثل ما بررته به المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ ، وهى اعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة ، وبمراعاة أن نظام الاحكام العرفية هو نظام استثنائى فرض بحكم الضرورة ، وانه عقب انهائه يكون — على حد التعبير الذى ورد فى تقرير لجنة العدل بمجلس الشيوخ فى شأن القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٥ — « من المصلحة العليا للبلاد اصدار تشريع يسدل الستار على حالة استثنائية مضت وانتهى عهدا وصار من المصلحة العامة ألا تثار من جديد مشكلاتها التى لا حد لها ، مع غض النظر عن بعض المصالح الخاصة التى قد يكون اصابها ضرر من هذه التصرفات ، تغليا للمصلحة العامة على كل اعتبار ، ولهذا شبه بقوانين التضييمات التى جرى العمل فى البرلمان الانجليزى على وضعها لتجعل من اعمال كانت غير مشروعة حين صدورها افعالا مشروعة ، ومن اعمال معاقب عليها افعالا لا يتاولها العقاب . وكل ذلك رعاية للمصلحة العامة » .

(طعن ٩٢٩ لسنة ٣ ق — جلسة ١٢/٧/١٩٥٨) .

حالة مخفية

حالة مدنية

قاعدة رقم (٩٥)

المبدأ :

نص المادة ٢٨ من القانون المدني على أن يكون لكل شخص اسم ولقب — ليس فيه ما يفيد حظراً. إضافة اسم الوالد بين اسم الولد ولقب الأسرة .

ملخص الحكم :

أن وزارة التربية والتعليم درجت — تطبيقاً للوائح التنظيمية المعمول بها لديها — على قيد أسماء الطلبة بسجلاتها ثلاثية أى مكونة من اسم كل منهم واسم والده ولقب الأسرة وذلك لحكمة ظاهرة هى الحيلولة دون تشابه الأسماء ولسهولة التمييز بين الأشخاص وما درجت عليه وزارة التربية والتعليم فى هذا الشأن تطبيقاً للوائحها التنظيمية لا ينطوى على أية مخالفة لنص المادة ٢٨ من القانون المدني ذلك أن ما تقضى به هذه المادة من أن يكون لكل شخص اسم ولقب وأن يلحق لقب الشخص أولاده ، ليس فيه ما يفيد حظر إضافة اسم الوالد بين اسم الولد ولقب الأسرة بل أن فى هذه الإضافة ما تتأكد به الحكمة التى تغياها المشرع وهى الحرص على التعريف الكامل بالأشخاص وإزالة اللبس والتشابه بين الأسماء . كما أن ما درجت عليه الوزارة لا ينطوى على أى تغيير فيما هو ثابت بشهادات ميلاد أولاد المدعى وأنها يطابق ما هو ثابت بهذه الشهادات تمام المطابقة بما لا مجال معه للقول بوجود ثمة مخالفة فى هذا الشأن لأحكام قانون الأحوال المدنية .

(طعن ٧٥٥ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢) .

قاعدة رقم (٩٦)

المبدأ :

المادة ٤٦ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الأحوال المدنية — نصها على إعفاء الشهادات والصور الواجب إرفاقها بطلب البطاقة أو تجديدها أو ببل الفاقد أو التالف من رسم الدفعة (الطابع المالى) — عدم

سريان هذا الاعفاء على طلبى بدل التعاقد أو التألف طبقاً للنموذجين رقمى ٣٤ ، ٣٦ .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٥٠ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الاحوال المدنية على انه « على صاحب البطاقة فى حالة فقدتها أو تلفها أن يخطر مكتب السجل المدنى الذى يقيم فى دائرته خلال سبعة أيام من تاريخ الفقد أو التلف وعليه أن يطلب بطاقة أخرى طبقاً للنماذج والإجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية » وقد حدد نموذج طلب بدل فاقد أو تالف البطاقة بالنموذجين رقمى ٣٤ ، ٣٦ .

ولا يعدو أن يكون كل من هذين النموذجين طلباً — فى شكل معين يوجبه القانون — لبطاقة جديدة ، ويتم تقديم النموذج بعد تحريره بمعرفة صاحب الشأن — لمكتب السجل المدنى وهو سلطة ادارية مختصة بطلب النموذج ، ومن ثم فانه يخضع — باعتباره طلباً مقدماً الى سلطة ادارية — لرسم الدفعة على اتساع الورق بالتطبيق لحكم الفقرة (هـ) من المادة الثانية من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفعة حيث تنص هذه المادة على أنه « المحررات الآتية خاضعة لرسم الدفعة على اتساع الورق : « أ » ... « ب » ... « ج » « د » ... « هـ » العرائض والطلبات المقدمة للسلطات الادارية عدا الشكاوى التى تقدم للبوليس وجميع سلطات التحقيق ، والشكاوى المقدمة فى مسائل اضرار والى المصالح العامة التى تقوم بعمليات استغلال اياها كان نوعه .

وقد نصت المادة ٤٦ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه على انه « يبين وزير الداخلية فى كل أقليم بقرار يصدره نماذج طلب الحصول على البطاقة الشخصية أو العائلية وتجديدهما والشهادات ، والمستندات الواجب ارفاقها والإجراءات التى تتبع للحصول على كل منها .

وبمعنى الطالب من أداء رسم الدفعة (الطابع المالى) أو أى رسم مقرر للحصول على هذه الشهادات أو صورها » .

وحكم الفقرة الاخيرة من هذا النص واضح فى بيان أن محل الاعفاء

الوارد به من رسم الدفعة هو الشهادات أو صورها الواجب ارفاقها بنماذج طلب وتجديد البطاقة . ومن ثم لا يدخل في نطاق هذا الاعفاء نموذج طلب بدل فاقد أو تالف للبطاقة لأنها ليسا من قبيل الشهادات أو صورها المشار إليها . كما لا يوجد أى نص قانونى آخر يقرر اعفاء هذين النموذجين من رسم الدفعة على اتساع الورق ، ومن ثم فانهما يخضعان له قانونا .

ولهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان النموذجين رقمى ٢٤ ، ٢٦ يطلب بدل فاقد وتالف لبطاقة شخصية أو عائلية يخضعان لرسم الدفعة على اتساع الورق المفروض بمقتضى الفقرة (هـ) من المادة الثانية من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفعة .

(فتوى ٧٨٠ فى ٢٢/١١/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٩٧)

المبدأ :

القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الأحوال المدنية المعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ — لم تنظم أحكام هذا القانون أو لائحته التنفيذية الإجراءات الواجبة الاتباع بالنسبة لطلبات صور أو مستخرجات من القيود الواردة فى دفاتر قيد المواليد والوفيات التى تمت قبل العمل بأحكامه وكذلك لم تعدل الرسوم المستحقة على هذه الطلبات — الطلبات التى تقدم بمعد العمل بأحكام القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ للحصول على صور أو مستخرجات من القيد فى دفاتر المواليد والوفيات السابقة عليه — تسرى عليها الإجراءات والرسوم المبينة فى القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالمواليد والوفيات وقرارات وزير الصحة المتخذة له — أساس ذلك ان المشرع وقد استبقى من أحكام القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ المشار اليه مالا يتعارض مع أحكام القانون الجديد فان أحكام القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ تظل سارية منتهجة لآثارها فيما يتعلق بالمسائل التى لم ينظمها القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢ من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم

٢٦. لسنة ١٩٦٠ في شأن الاحوال المدنية المعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ تنص على أن « تختص مكاتب السجل المدني بتسجيل واقعات الاحوال المدنية لمواطني الجمهورية العربية المتحدة من ولادة وزواج وطلاق ووفاة وبانصدار البطاقات الشخصية والعائلية وفق احكام هذا القانون .

وتنص المادة ٤ من هذا القانون على أن يعد كل مكتب :

(أ) سجل لاثبات الحالة المدنية (السجل المدني) .

(ب) سجل لقيد كل واقعة من واقعات الاحوال المدنية المبينة في المادة ٢ .

(ج) سجل لقيد البطاقات الشخصية وآخر للبطاقات العائلية .

وتحدد اللائحة التنفيذية نماذج هذه السجلات وطريقة القيد فيها .

ولوزير الداخلية بقرار يصدره ان ينشئ سجلات أخرى ويبين في هذا القرار نماذج هذه السجلات والبيانات التي تدون فيها » .

وتنص المادة ١٠ من هذا القانون على أن « لكل شخص أن يستخرج صورة رسمية طبق الاصل من القيود والوثائق المتعلقة به أو بأصوله أو بفروعه أو بأزواجه .. وتحدد اللائحة التنفيذية اجراءات طلب استخراج الصور والرسوم المستحقة عليها » .

وتنص المادة ٦٤ من القانون المذكور على أن « يلغى القانونان رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٥ و٣٧٦ لسنة ١٩٥٧ المشار إليهما كما يلغى ما يخالف احكام هذا القانون من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالمواليد والوفيات وكل نص يخالف احكام هذا القانون » .

وقد نظم قرار وزير الداخلية رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في الفصل الرابع منه استخراج صور القيود والوثائق فنص في الفقرة الاولى من المادة ٢٣ منه على أن « يقدم طلب استخراج صورة قيد ميلاد و وفاة أو أية صورة من القيود الاخرى أو صورة من وثيقة أو مستند يكون محفوظا لدى مصلحة الاحوال المدنية أو مكاتبها الى الجهة التي بها القيد أو الوثيقة أو المستند مرفقا به النموذج المعد للصورة المطلوبة » ..

كما نص في الفقرة قبل الاخيرة من المادة ٢٥ منه على انه « بالنسبة لواقعات الولادة والزواج والطلاق والوفاة التي تمت قبل تنفيذ هذا القانون تظل الجهات الحالية هي المختصة بتسليم الصورة المطلوبة منها » .

وبين مما تقدم ان المشرع وقد استبقى من احكام القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ المشار اليه ما لا يتعارض مع احكام القانون الجديد فان احكام القانون ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ تظل سارية منتجة لاثارها فيما يتعلق بالمسائل التي لم ينظمها القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ .

ومن حيث ان احكام القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر ولائحته التنفيذية قد نظمتا تسجيل واقعات الولادة والزواج والطلاق والوفاة التي تمت في ظله واجراءات استخراج صور القيود والوثائق من السجلات المحفوظة لدى مصلحة الاحوال المدنية والرسوم المستحقة عليها ولم تنظم احكام هذا القانون او لائحته التنفيذية الاجراءات الواجبة الاتباع بالنسبة لطلبات صور او مستخرجات من القيود الواردة في دفاتر قيد المواليد والوفيات التي تمت قبل العمل باحكامه وكذلك لم تعدل الرسوم المستحقة على هذه الطلبات . لذلك فان الطلبات التي تقدم بعد العمل باحكام القانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ للحصول على صور او مستخرجات من القيد في دفاتر المواليد والوفيات السابقة عليه يطبق عليها الاجراءات والرسوم المبينة في القانون ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ والقرارات المنفذة له .

لهذا انتهى راي الجمعية العمومية الى ان الطلبات التي تقدم بعد العمل باحكام القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ للحصول على صور او مستخرجات من القيد في دفاتر المواليد والوفيات السابقة عليه تسرى عليها الاجراءات والرسوم المبينة في القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ وقرارات وزير الصحة المنفذة له .

(غوى ٥٢٣ في ١٩٦٨/٥/٢٠) .

قاعدة رقم (٩٨)

المبدأ :

القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الاحوال المدنية المعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ - قيود الاحوال المدنية المدونة في السجل المدني

المتعلقة بالزواج أو بطلانه أو التصديق أو الطلاق أو التخليق أو التفريق الجسماني أو إثبات النسب - يتمين لأجراء أى تغيير أو تصحيح في هذه القيود أن يسبقه تغيير أو تصحيح في الوثائق المثبتة لذلك من المحكمة أو الجهة المختصة سواء تعلق التغيير أو التصحيح بالبيانات الواردة في هذه الوثائق أو بإحكامها الموضوعية - لا محل لمرض هذه الحالات على اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٠ المعدلة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من قانون الأحوال المدنية رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٠ معدلاً بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ تنص على أن « تختص مكاتب السجل المدني بتسجيل واقعات الأحوال المدنية لمواطني الجمهورية العربية المتحدة من ولادة وزواج وطلاق ووفاة وبإصدار البطاقات الشخصية والعائلية وفقاً لأحكام هذا القانون » .

وتنص الفقرة الأولى من المادة ٢٦ على أنه « على السلطات المختصة بتوثيق عقود الزواج أو شهادات الطلاق أو التصديق عليها أن تقدم ما تبرمه من وثائق إلى أمين السجل المدني الذي حدثت بدائرته الواقعة خلال سبعة أيام في المدن وخمسة عشر يوماً في القرى من تاريخ إبرامها ، وذلك لقيدها في السجل الخاص وختمها والتأشير عليها برقم القيد » .

وتنص المادة ٣٦ على أنه « لا يجوز إجراء أى تغيير أو تصحيح في قيود الأحوال المدنية المدونة في سجلات الواقعات والسجل المدني إلا بناء على قرار يصدر من اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤١ » .

واستثناء من حكم الفقرة السابقة يكون إجراء التغيير أو التصحيح في الجنسية أو الديانة أو المهنة أو في قيود الأحوال المدنية المتعلقة بالزواج أو بطلانه أو التصديق أو الطلاق أو التخليق أو التفريق الجسماني أو إثبات النسب بناء على أحكام أو وثائق صادرة من جهة الاختصاص دون حاجة إلى استصدار قرار بذلك من اللجنة المشار إليها .

ويكون لأمين السجل المدني تصحيح الأخطاء المادية والتوقيع عليه على أن يعتمد التصحيح من مقتضى الأحوال المدنية المختص .

ويجوز تقديم طلبات التصحيح من النيابة العامة أو أمين السجل المدني .

وتنظم اللائحة التنفيذية الإجراءات التي تتبع في جميع الأحوال .

ومن حيث أن مفاد ذلك أنه ولئن كانت واقعتا الزواج والطلاق من واقعات الأحوال المدنية التي رأى المشرع تنظيم تسجيلها لدى مكاتب السجل المدني بموجب القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ ، إلا أنه لم يخضعها لمثل ما أخضع له باقى واقعات الأحوال المدنية (الميلاد والوفاة) بل أفرد لها نصوصا خاصة تحكمها اقرارا منه بها تتميز به من طبيعة خاصة لتعلقها بتصرفات ارادية لا بوقائع مادية فجعل اختصاص مكاتب السجل المدني بالنسبة لها قاصرا على قيد هاتين الواقعتين لديها بعد ارسالها لها من قبل السلطات المختصة بتوثيقها ، مما اقتضى - نظرا لاستمداد الوثائق المثبتة لظكها الواقعتين- حجبها نتيجة الإجراءات المنظمة لتوثيقها لا إجراءات قيدها بالسجل المدني - أن يترك أمر تصحيحها أو التغيير فيها للطريق المرسوم لذلك قانونا فأورد المشرع في المادة ٣٦ القاعدة العامة في التغيير والتصحيح في قيود الأحوال المدنية وأسندته الى قرار يصدر من اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤١ ، واستثنى من هذه القاعدة التغيير والتصحيح في القيود المتعلقة بالزواج وبطلانه أو التصديق أو الطلاق أو التطلاق أو التفريق الجسائى أو اثبات النسب فجعله بناء على أحكام أو وثائق صادرة من جهات الاختصاص دون حاجة الى صدور قرار من اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤١ . لا فرق في ذلك بين تغيير أو تصحيح يتعلق بالاسم أو بحكم موضوعى اذ جاء الاستثناء الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٣٦ مطلقا .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه يتعين لاجراء اى تغيير أو تصحيح في قيود الأحوال المدنية المدونة في السجل المدني المتعلقة بالزواج أو بطلانه أو التصديق أو الطلاق أو التطلاق أو التفريق الجسائى أو اثبات النسب ان يسبقة تغيير أو تصحيح في الوثائق المثبتة لذلك من المحكة أو الجهة المختصة سواء تعلق التغيير أو التصحيح بالبيانات الواردة في هذه الوثائق أو باحكامها الموضوعية .

ولا تعرض هذه الحالات على اللجنة المشار اليها في المادة ٣٦ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ المعدلة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ .

(فتوى ٥٢٨ في ١١/٥/١٩٦٩) .

حاتوتی

هائوتى

قاعدة رقم (٩٩)

المبدأ :

تعيين الحائوتية والتربية — اجراء النشر عن خلو منطقة الجبانية نهيدا لشغل وظيفة تربية — العدول عنه واعتباره منتهى المفعول لسبق الحكم جنائيا على التربي طالب شغل الوظيفة فى جريمة نصب داخل منطقة الجبانات — قيامه على سبب مبرر — اعادة النشر واعتبار الطلبات المقدمة عند النشر الاول كان لم يكن ولو كانت مستوفاة — لا مخالفة فيه للقانون او بطلان فى الاجراءات .

ملخص الحكم :

اذا كان الثابت أن الجهة الادارية المختصة التى امرت باجراء النشر الاول عن خلو منطقة الجبانية المتنازع عليها — وهى التى تترخص فى اختيار الوقت الملائم لهذا النشر وفى الاستمرار فيه أو العدول عنه ما دام لم يترتب عليه اثر قانونى تعلق به حق لاحد من المرشحين بها لا معقب عليها فى ذلك — قد رأت لما استبان لها من عدم جواز قبول طلب المدعى لسابقة معاملته جنائيا عن ارتكابه جريمة نصب داخل منطقة الجبانات مما يعد اخلافا بأداب المهنة ، اعتبار النشر الذى تم فى ١١ من مارس سنة ١٩٥٦ قد انتهى مفعولة واستنفذ غرضه وهذا حق لها تملكه حسبما تقدر فيه وجه المصلحة العامة ، وقد عدلت عنه بسبب يبرر هذا العدول ، وأعادت النشر بموافقة لجنة الجبانات لتتيح الفرصة من جديد للمتقدمين وتفتح الباب خصوصا لمن كان منهم قد تقدم فى المرة السابقة بعد الميعاد أو لم يكن قد استوفى مسوغات تعيينه ، وهو اجراء ينطوى على توفير مزيد من الضمانات وتوسيع مجال الاختيار ولا يخل بحق مكتسب لاحد أو يمس مركزا قانونيا قد ثبت لصاحبه واستقر ، ما دام النشر الذى عدل عنه لم يترتب حقا لاحد ، وما دامت الادارة تملك بسلطتها التقديرية اعادة النشر كلما رأت ذلك ابلغ فى تحقيق الصالح العام طالما لا يوجد نص يوجب عليها التزام هذا النشر أو يقيد سلطانها فى العدول عنه أو فى اعادته من جديد . ومتى كانت هذه الرخصة مقررلة لها فانها تملك عند اعادة النشر اعتبار ما سبق أن تقدم من طلبات لدى النشر الاول كان لم يكن ، وان استوفى مسوغاته ، وعدم الاعتداد الا بها يقدم بعد اعادته من طلبات جديدة بالشروط الموضوعلة لذلك . واذا

كان الامر كذلك ، وكان النشر الاول قد انتهى اثره بما تقرر من صرف النظر عنه ، والنشر الثانى قد وقع صحيحا مستكبرا شرائطه واجراءاته القانونية، ولم ينهض دليل على ما يزعمه المدعى من انكار حصول هذا النشر ، بس الثابت من اجابة قسم الخليفة فى ٣٠ من يونية سنة ١٩٥٧ أنه قد تم بالفعل، كما انه قد أحدث اثره بالنسبة الى الذى تقدم بناء عليه بطلب تعيين جديد فى الميعاد دون المدعى ، فليس يجدى هذا الاخير الاستمسك بالنشر الاول الملغى سعيا وراء تدارك ما فاتته ادراكه فى الوقت المناسب . ولا يكون ثمة وجه لما يتحدى به من مخالفة للقانون ووقوع بطلان فى الاجراءات تاسيسا على ذلك .

(طعن ٨٨٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٧) .

قاعدة رقم (١٠٠)

المبدأ :

تعيين الحانوتية والتربية — فصل التربى تأديبيا اعمالا لحكم المادة ٢٥ من لائحة القواعد والانظمة الخاصة بممارسة مهنة الحانوتية والتربية بمدينة القاهرة ، بعد الحكم عليه جنائيا فى جريمة نصب داخل منطقة الحيوانات — استبعاد لجنة اختبار وتعيين التربية طلب ترشيحه لوظيفة تربى الخالية — قيامه على سبب مبرر قانونا — كونه قد رد اليه اعتباره جنائيا لا يسلب اللجنة سلطتها التقديرية فى اختيار الاصلح — نص المادة ٢٨ من اللائحة على اولوية تعيين اولاد او اقرباء الحانوتية والتربية — غير ملزم للجنة بل هو رخصة جوازية لها واعماله منوط بتوافر شرط اساسى هو طهارة الماضى والصلاحيية للمهنة — نص اللائحة على جواز اعادة التربى الفصول تأديبيا بعد مضى ٣ سنوات — قصر حكمه وهو امر جوازى ، على حالة الحرمان من المهنة بسبب التقصير او مخالفة احكام اللائحة — عدم شموله حالة ارتكاب جريمة جنائية تفقد شرط حسن السمعة ونقاء السيرة .

ملخص الحكم :

ان استبعاد لجنة اختيار وتعيين التربية بجلستها المنعقدة فى ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ لطلب المدعى ترشيح نفسه لوظيفة التربى الخالية قد قام على سببه المبرر له قانونا بعد اذ رأت فى ماضيه وفيما ارتكبه وعوقب

من أجله جنائيا مما يعد اخلايا بأداب المهنة وانتهاكا لحرمت القبور ما يحلها على عدم الاطمئنان الى ائتمانه على المصلحة العامة الموكولة الى من يعهد اليه بهذه المهنة ، وعدم الثقة بصلاحيته للعودة الى ذات الوظيفة التى سبق أن فصل منها تأديبيا أعمالا لحكم المادة ٢٥ من لائحة القواعد والانظمة المختصة بممارسة مهنة الحانوتية والتربية بمدينة القاهرة التى تقضى بأن « كل حانوتى أو تربي يرتكب ما يخل بأداب المهنة يحرم بقرار من اللجنة التأديبية وتسحب رخصته » ولا يسلب الجهة الادارية سلطتها التقديرية فى اختيار الاصلح من بين المرشحين لهذه المهنة أو يقيد من حريتها فى الترجيح والمفاضلة بين المتقدمين لها تبعاً لما فيه تحقيق المصلحة العامة التى هى قوامه على رعايتها بايثار من كانت صحيفة ماضيه بيضاء على من ليست صحيفته كذلك ، لا يسلبها هذا الحق أو يحد منه كون المدعى قد رد اليه اعتباره جنائيا ، ما دام اقتناعها بعدم صلاحيته الوظيفية للعودة الى المهنة لما تقدم من أسباب ولما بدر منه بعد فصله وإبان تعيين نجله المفصول كذلك من تصرفات تدین مسلكه قد قام على أسباب ووقائع صحيحة لها أصل ثابت فى الأوراق يؤدى مايدى وقانونيا الى النتيجة التى انتهت اليها فى شأنه والتى استخلصتها من حقيقة الواقع استخلاصا سائغا سليما ، وما دام موقفها هذا منه قد استهدف غاية مشروعة وتغيا وجه الصالح العام وخلا من مخالفة القانون ومن اساءة استعمال السلطة ، ولا وجه بعد ذلك لما يثيره من حقه فى اولوية التعيين بوصفه والد التربي المفصول ذلك أن هذه الاولوية منوطة بشرط أساسى هو طهارة الماضى والصلاحية للمهنة ورهينة بتوافر هذا الشرط وهو ما أنكرته عليه اللجنة بحق . هذا الى أن المادة ٢٨ من لائحة الحانوتية والتربية قد جعلت مراعاة الاولوية بالنسبة الى الاولاد أو الاقرباء رخصة جوازية وتوجيها للجنة لا الزاما عليها ، وقرنته بوجوب توافر شروط الانتخاب فيهم اذ نصت على انه « اذا خلا محل حانوتى أو تربي فللجنة عند تعيين بدله أن تراعى الاولوية لاولاده أو اقربائه متى توافرت فيهم شروط الانتخاب » . كما أن ما نصت عليه المادة ٩ من قرار الهيئة الادارية التى حلت محل المجلس البلدى لمدينة القاهرة الصادر بجلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٩ بتعديل بعض احكام لائحة القواعد والانظمة المختصة بممارسة مهنة الحانوتية والتربية ، وهو الذى جاء ترديدا لما كانت تقضى به المادة ٢٢ الملغاة من اللائحة المذكورة ، من جواز اعادة التربي الذى صدر قرار من اللجنة التأديبية بحرمانه من المهنة بعد مضي ثلاث سنوات على الاقل متى توافرت فيه الشروط التى تتطلبها اللائحة لزاولة المهنة ، لم يكن من سبيل لاعماله فى حق المدعى لكونه حكما مقصورا على حالة الحرمان بسبب

التقصير أو مخالفة أحكام اللائحة لا يتعداه الى حالة افتقاد التربى المفصول لشرط التمتع بحسن السمعة ونقاء السيرة بسبب ارتكابه جريمة من جرائم القانون العام — وهى جريمة نصب داخل منطقة الجبانات كما يتضح من ماضيه وسجل حياته ، فضلا عن كون الاعادة فى هذه الحالة — وأن توافرت شروطها — أمرا جوازيا محضا للإدارة تترخص فيه بسلطاتها التقديرية وفقا لمقتضيات المصلحة العامة بها لا معقب عليها فى ذلك ما دام قرارها قد برىء من عيب اساءة استعمال السلطة .

(طعن ٨٨٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٧) .

قاعدة رقم (١٠١)

المبدأ :

تعيين الحانوتية والتربية — الاجراءات التمهيدية للتعين والتوصيات الصادرة من اللجنة المختصة باختيارهم وتعيينهم فى ظل لائحة القواعد والانظمة الخاصة بممارسة مهنة الحانوتية والتربية بمدينة القاهرة قبل تعديلها فى ١٩٥٩/٥/٢٥ — بقاؤها صحيحة منتجة لاثارها — تغيير تشكيل اللجنة بعد ذلك عند التصديق على التوصيات أو تفسير السلطة المخوط بها اعتمادها بناء على التعديل اللاحق لصدورها — لا يبطلها ولا يسرى اثره الحال الا بالنسبة لما يجد منها فى ظل سريان احكامه .

ملخص الحكم :

ان توصيات لجنة اختيار وتعيين الحانوتية والتربية التى صدرت بجلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٥٨ صحيحة مستوفية للشكل والاوضاع القانونية المقررة وقتذاك فى ظل لائحة القواعد والانظمة المختصة بممارسة مهنة الحانوتية والتربية بمدينة القاهرة قبل تعديلها بقرار الهيئة الادارية ببلدية القاهرة الصادر فى ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٩ تظل صحيحة سليمة منتجة لاثارها ما دامت قد صدرت من اللجنة المذكورة مشكلة تشكيلا صحيحا مطابقا للقانون فى حدود اختصاصها وقت أن كانت تملك هذا الحق وان تغيير تشكيلها بعد ذلك وقت التصديق على توصياتها أو تغيرت السلطة المخوط بها اعتماد هذه التوصيات بناء على التعديل اللاحق لصدورها ، اذ أن هذا التعديل — وهو غير ذى اثر رجعى — لا يبطل الاجراءات التمهيدية للتعين التى تمت صحيحة وفقا لاحكام اللائحة النافذة وقت تبليغها ، ولا يسرى اثره الحال الا بالنسبة الى ما يجد من اجراءات تتخذ فى ظل سريان احكامه .

(طعن ٨٨٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٧) .

حجر زراعی

حجر زراعى

قاعدة رقم (١٠٢)

المبدأ :

القانون رقم ٤١٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حماية المزروعات من الآفات والأمراض الطفيلية الواردة من الخارج — نص على وجوب فحص رسائل النباتات والمنتجات النباتية الواردة من الخارج بواسطة موظفى الحجر الزراعى — لا يحول دون هذا الفحص ان تكون الرسائل مصحوبة بشهادة من الجهات المختصة بالبلد المصدرة تقرر سلامتها — سلطة موظفى الحجر الزراعى فى فحص الرسائل من تلقاء انفسهم وتقرير ما يجب اتخاذه فى شأنها — عدم مسئولية وزارة الزراعة عن نتيجة تصرفها متى كان فى حدود القانون — اتلافها بعض الرسائل التى ثبتت أصابها من قبل الاقسام المختصة بالوزارة لا يترتب للجهة صاحبة الرسائل حقا فى التعويض .

ملخص الفتوى :

أن المادة الاولى من القانون رقم ٤١٧ لسنة ١٩٥٤ فى شأن حماية المزروعات من الآفات والأمراض الطفيلية الواردة من الخارج تنص على انه:

« لا يجوز ادخال النباتات والمنتجات النباتية والاصناف المبينة فى الجدول رقم (ا) الملحق بهذا القانون الى الاراضى المصرية .

ولا يجوز ادخال باقى أنواع النباتات والمنتجات النباتية وكذا الاصناف المبينة فى الجدول رقم (ب) الملحق بهذا القانون الى الاراضى المصرية الا بترخيص سابق من وزارة الزراعة وطبقا للشروط المدونة بهذا الترخيص .

ويعنى من هذا الترخيص الطرود ...

ويقصد بعبارة (النباتات) فى أحكام هذا القانون النبات بجميع اجزائه سواء اكانت جذورا أم سوقا أم أوراقا أم ازهارا أم ثمارا أم بذورا . وفى أية حالة كانت عليها سواء اكان حيا أم غضا أم جافا، كما يقصد بعبارة (المنتجات النباتية) المنتجات التى من اصل نباتى والتى جهزت تجهيزا لم يحولها عن طبيعتها النباتية « .

وأن المادة الرابعة من هذا القانون تنص على أنه « على كل من تكون في حيازته أو تحت إشرافه رسالة نباتات أو منتجات نباتية عرضها على موظفى الحجر الزراعى فور وصولها لفحصها وتقرير ما يجب اتخاذه في شأنها والا جاز لهؤلاء الموظفين فحصها من تلقاء أنفسهم .

ولا يجوز فتح هذه الرسائل أو اجراء أى تغيير فيها أو في علاماتها المميزة الا بعد فحصها وبإذن من موظف الحجر الزراعى المختص » .

كما ان المادة الخامسة من القانون ذاته تنص على أن « لموظفى الحجر الزراعى احتجاز النباتات والمنتجات النباتية والسلع الأخرى المستوردة التى يشتبه في أصابتها بآفات أو بأمراض نباتية طفيلية للتحقق من سلامتها وتقرير ما يجب اتخاذه في شأنها » .

وأنه يؤخذ من النصوص المتقدمة أن فحص رسائل النباتات والمنتجات النباتية الواردة من الخارج بواسطة موظفى الحجر الزراعى للتحقق من سلامتها وعدم أصابتها بآفات أو بأمراض نباتية طفيلية أمر وجوبى لا يحول دونه أن تكون هذه الرسائل مصحوبة بشهادة صادرة من الجهات المختصة بالبلاد المصدرة تقرر سلامتها — وأن ثمة التزاما على مستوردى هذه الرسائل وحائزىها ومن لهم إشراف عليها بوجوب عليهم المبادرة بعرضها على موظفى الحجر الزراعى فور وصولها لفحصها وتقرير ما يجب اتخاذه في شأنها ، وإن كان يجوز لهؤلاء الموظفين من تلقاء أنفسهم فحص الرسائل المذكورة واحتجاز النباتات والمنتجات النباتية والسلع الأخرى المستوردة التى يشتبه في أصابتها بآفات أو بأمراض نباتية طفيلية للتحقق من سلامتها وتقرير ما يجب اتخاذه في شأنها .

ويتطبيق هذه الأحكام على وقائع النزاع القائم بين الهيئة العامة لتنمية الصادرات ووزارة الزراعة يبين أن الرسالة الأولى من الإبصال موضوع النزاع وردت الى ميناء الاسكندرية في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ ، وعرضت عن طريق مندوب هيئة تنمية الصادرات على الحجر الزراعى في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ ، وأن مندوب الحجر الزراعى أرسل عينة منها للفحص في ذات اليوم الى الاقسام المختصة بوزارة الزراعة لاشتباهه في أصابتها وأن رد مراقبة النباتات بالوزارة كان أن العينة خالية من الإصابة بيد أنه لما كانت هذه الرسالة قد شوهدت بها عند فحصها أعراض مرضية فقد أرسل الحجر الزراعى عينة أخرى منها للوزارة في ٨ من ديسمبر سنة

١٩٥٩ ، ولعدم صلاحية هذه العينة للفحص المطلوب أرسلت عينة ثالثة في ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ تبين أنها مصابة بشدة بعفن من نوع البنسلیم — ولما كان الثابت مما تقدم أن الحجر الزراعی قد باشر حقه المشروع في فحص هذه الرسالة بغير توان فإنه لا يجوز اسناد خطأ اليه بدعوى أن هذه الرسالة وردت مصحوبة بشهادة من الجهة المختصة بهولنده تفيد سلامتها وخلوها من الامراض النباتية ، لان هذه الشهادة — كما سلف القول — لا تخل بحق الحجر الزراعی في فحص الرسالة — كما لا يسوغ القول بأنه كان يتعين على الحجر الزراعی الافراج عن الرسالة المذكورة بعد أن تم فحص العينة الاولى منها وثبوت خلوها من الاصابات ، ذلك لان المادة الخامسة من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه قد خولت موظفي الحجر الزراعی سلطة احتجاز النباتات والمنتجات النباتية التي يشتبه في اصابتها بآفات او بامراض نباتية طفيلية للتحقق من سلامتها وتقرير ما يجب اتخاذه في شأنها . واذا اشتبه موظفو الحجر الزراعی عند الفحص الاولى لهذه الرسالة في اصابتها فقد كان من حقهم بل من واجبهم اعادة الفحص للتثبت من حالتها وقد تأكدت صحة اشتباههم بالفعل اذ تبين من اعادة فحص العينة اصابتها بعفن من نوع البنسلیم .

اما بالنسبة الى الرسالة الثانية فقد وردت الى ميناء الاسكندرية في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ وتم تقويضها في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ وقام موظفو الحجر الزراعی بفحصها من تلقاء أنفسهم في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ قبل استيفاء أوراقها ومستندات استعملها للحق الخول لهم طبقا للمادة الرابعة من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٤ آتف الذكر ولاشتباههم في اصابتها أرسلوا عينة منها للفحص تبين عدم صلاحيتها فأتبعوها بعينة ثانية تبين أنها مصابة بشدة بعفن البنسلیم وكان ذلك في ٣ من يناير سنة ١٩٦٠ — ولما كانت هذه الرسالة قد تم فحصها قبل أن تقدمها هيئة تنمية الصادرات الى الحجر الزراعی لفحصها فليس ثمة خطأ يمكن نسبته الى موظفي الحجر الزراعی الذين باثروا اختصاصهم وادوا واجبهم في الحدود القانونية على الرغم من عدم قيام هيئة تنمية الصادرات بالالتزام المفروض عليها طبقا لنص المادة الرابعة من القانون المشار اليه في ميعاد ملائم .

لذلك انتهى الراى الى عدم مسئولية وزارة الزراعة عن الضرر الذي اصاب الهيئة العامة لتنمية الصادرات نتيجة لتلف رسالتى الإبصال موضوع البحث الواردتين لها من هولنده ، وعدم احقية الهيئة المذكورة في مطالبة وزارة الزراعة بالتعويض عنهما .

(ملف ١٠٥٠/٢/٣٢ — جلسة ١٩٦٦/٦/١) .

حجز

الفصل الاول : حجز ما للمدين لدى الغير .

الفصل الثانى : الحجز على مرتبات الموظفين
ومعاشاتهم ومكافأاتهم .

الفصل الثالث : الحجز الادارى .

الفصل الاول

حجز ما للمدين لدى الغير

قاعدة رقم (١٠٣)

المبدأ :

حجز ما للمدين لدى الغير — وجوب ان يكون دين الحاجز حال الاداء
محقق الوجود — يقصد بذلك الا يكون الدين احتماليا بحثا او معلقا على
شرط موقف — الدين المتنازع في وجوده — لا مانع من اعتباره محقق الوجود
ومن توقيع الحجز بموجبه متى كان ثابتا بسبب ظاهر وانتفى النزاع الجدى
— لا يجوز الحجز بدين غير محقق الوجود حتى ولا باذن من القاضى .

ملخص الحكم :

ان المادة ٥٤٣ من قانون المرافعات نصت على انه « يجوز لكل دائن
بدين محقق الوجود حال الاداء ان يحجز ما يكون لمدينه لدى الغير من المبالغ
او الديون ولو كانت مؤجلة او معلقة على شرط وما يكون له من الاعيان
المنقولة في يد الغير » وجاء في المذكرة التفسيرية للقانون المذكور ان المشرع
عنى بالنص على انه يجب ان يكون دين الحاجز حال الاداء ومحقق الوجود
قاصدا بهذا الوصف الاخير الا يكون الدين احتماليا بحثا او معلقا على شرط
موقف . فان كان متنازعا في وجوده فلا مانع من اعتباره محقق الوجود ومن
توقيع الحجز بموجبه متى كان ثابتا بسبب ظاهر وانتفى النزاع الجدى . اما
اذا كان الدين غير محقق الوجود بالمعنى المتقدم فلا يجوز الحجز بموجبه
حتى ولا باذن القاضى .

(طعن ١٥٠٢ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/١١/٢٤) .

قاعدة رقم (١٠٤)

المبدأ :

التنفيذ المباشر ليس الاصل في معاملة الادارة للافراد — الاصل ان تلجا
الادارة ، شأنها شأن الافراد ، الى القضاء لاستيفاء حقوقها — سلوك الادارة
طريق حجز ما للمدين لدى الغير بحسب قواعد قانون المرافعات — خضوع

هذا الحجز للشروط التي أوجبها القانون لصحته — ليس بمقبول التحلل منها أو بعضها بمقولة أنه كان في مقدور جهة الإدارة أن تستعمل رخصتها في التنفيذ المباشر ، طالما أنها لم تستعمل هذه الرخصة وإنما سلكت سبيلا آخر يلزم أن يرد حكمه إلى القانون الذي نظمه .

ملخص الحكم :

أنه من المقرر أن التنفيذ المباشر رخصة للإدارة ومن ثم فمصلحة المباني أو بالأحرى وزارة الشؤون البلدية والقروية تترخص في اجرائه بحسب مقتضيات المصلحة العامة . فيصبح لها بدلا من اجراء هذا التنفيذ المباشر أن تترك إلى القضاء — كما فعلت — وتسلك طريق حجز ما للمدين لدى الغير بحسب قواعد قانون المرافعات . ولا شذوذ في ذلك ولا خروج على مقتضيات القانون والمصلحة العامة . ذلك أن التنفيذ المباشر ليس الاصل في معاملة الإدارة للأفراد .

وأنما الاصل أن تلجأ الإدارة — شأنها في ذلك شأن الامراء — إلى القضاء لاستيفاء حقوقها ، ثم أن الوزارة لو كانت اتخذت طريق التنفيذ المباشر ابتداء — فإن ذلك ما كان يعصمها في النهاية من المثول أمام القضاء والامتنال للمحكمة ، اذا لجأ المظلم إلى القضاء منازعا في أحقيتها في اجراء هذا التنفيذ المباشر أو منازعا في صحة سببه . وأولى من ذلك اختصار مراحل النزاع والالتجاء إلى القضاء بادئ الامر ما دام المال إليه في النهاية بيد أن الوزارة اذ ركنت إلى القضاء وسلكت طريق حجز ما للمدين لدى الغير بحسب قواعد قانون المرافعات ، فإنه ينبغي أن يخضع الحجز الذي أوجبه للشروط التي أوجبها القانون المذكور لصحة الحجز ... وليس بمقبول التحلل من كل أو بعض هذه الشروط بمقولة أنه كان في مقدور الوزارة أن تستعمل رخصتها في التنفيذ المباشر . إذ هو احتجاج في غير مجاله لانها لم تستعمل هذه الرخصة بل اختارت طريقا آخر . فلزم أن يرد الحكم على مسلكها فيه إلى القانون الذي نظم ذلك الطريق الذي اختارته .

قاعدة رقم (١٠٥)

المبدأ :

الهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية - مؤسسة عامة -
سريان أحكام المادتين ٥٦٢ ، ٥٧٤ مرافعات الخاصة بحجز ما للمدين
على الغير في شأنها .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٥٦٢ من قانون المرافعات تنص على أنه « اذا كان
الحجز تحت يد احدى المصالح الحكومية وجب عليها ان تعطى الحاجز بناء
على طلبه شهادة تقوم مقام التقرير » .

كما تنص المادة ٥٧٤ من هذا القانون على ان « الحجز الواقع تحت
يد احدى المصالح لا يكون له اثر الا لمدة ثلاث سنوات من تاريخ اعلانه
ما لم يعلن الحاجز المحجوز لديه في هذه المدة استبقاء الحجز ، فان لم
يحصل هذا الاعلان او لم يحصل تجديده كل ثلاث سنوات اعتبر الحجز
كان لم يكن مهما كانت الاجراءات او الاتفاقات او الاحكام التى تكون قد تمت
او صدرت في شأنه - ولا تبدأ مدة الثلاث سنوات المذكورة بالنسبة الى
خزانة المحكمة الا من تاريخ ايداع المبالغ المحجوز عليها » - وظاهر من
هذين النصين ان الشارع يستهدف بهما التيسير على مصالح الحكومة
وبخاصة بأن مظنة التواطؤ معها بوصفها محجوزا لديها وبين المدينين
المحجوز عليهم منفتحة .

ومن حيث ان هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية كانت قبل صدور
قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٠٩ لسنة ١٩٥٧ مصلحة عامة من مصالح
الدولة يسرى في شأنها حكم المادتين المشار اليهما في مواد قانون المرافعات،
فلما صدر هذا القرار بانشاء مؤسسة عامة لشئون المواصلات السلكية
واللاسلكية أصبحت تلك المصلحة هيئة عامة ذات شخصية معنوية مستقلة
عن شخصية الدولة أى مؤسسة عامة تقوم على مرفق المواصلات السلكية
واللاسلكية .

وهذا التعديل في كيان مصلحة التليفونات غير ذى اثر في طبيعتها

الاصلية ، ذلك أنها لا تزال رغم استقلالها ومنحها الشخصية المعنوية مرافقا عاما من مرافق الدولة ملحقا بأحدى وزاراتها وهى وزارة المواصلات، ولا يزال محتفظا بهزايا السلطة العامة المخولة لمصالح الدولة ومرافقها .
تسكينها لها من تحقيق أهدافها ذات الطابع العام ، كما أنه يخضع لإشراف الدولة في صور مختلفة حتى تكفل قيامه برسالته على أكمل وجه .

ويخلص من ذلك أن الحكمة التى استهدفها الشارع من أعفاء مصالح الحكومة من بعض أحكام قانون المرافعات الخاصة بحجز ما للمدين لدى الغير على النحو المبين بالمادتين ٥٦٢ ، ٥٧٤ سالفتى الذكر ، هذه الحكمة لا تزال قائمة بالنسبة الى الهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية ، ومن ثم ينعين اتباع أحكام هاتين المادتين فى شأنها على نحو ما كانت متبعة قبل صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٠٩ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء مؤسسة عامة لشئون المواصلات السلكية واللاسلكية بجمهورية مصر .

(فتوى ٣٧٣ فى ٢٠/٣/١٩٥٨) .

قاعدة رقم (١٠٦)

المبدأ :

توقيع حجز من مصلحة الضرائب على ما لأحدى الشركات لدى أحد البنوك من أموال — لا يشمل السندات التى انتقلت ملكيتها من الشركة الى مصلحة الطرق والكبارى فى تاريخ سابق على الحجز — شمول الحجز حصيلة كوبونات السندات المستحقة للشركة فى الفترة السابقة على تنازلها عن السندات دون حصيلتها التى استحققت من تاريخ التنازل لدخولها فى ملكية مصلحة الطرق والكبارى باعتبارها من ثمار السندات وملحقاتها .

بالخص الفتوى :

أن الحجز المودع من مصلحة الضرائب فى إبريل سنة ١٩٦٢ على ما لدى البنك لشركة السيارات المتحدة من أموال ، لا يشمل السندات التى انتقلت ملكيتها الى مصلحة الطرق والكبارى فى تاريخ سابق على تاريخ توقيع هذا الحجز . ومن ثم فلا وجه للتزاحم القائم بين كل من مصلحة الطرق والكبارى ومصلحة الضرائب بخصوص السندات المذكورة ، ولا محل

لما يشار في شأن أى من هاتين الجهتين تعتبر صاحبة الحق في هذه السندات بما لها من أولوية في التنفيذ عليها ، اذ التفتت بما تقدم أن مصلحة الطرق والكبارى هي - صاحبة الحق في تلك السندات ، منذ أن تملكها بتنازل الشركة عنها في مارس سنة ١٩٥٧ .

أما فيما يتعلق بحصيلة كوبونات السندات المشار إليها ، فإن حجز مصلحة الضرائب سالف الذكر يشمل منها ما هو مستحق للشركة المذكورة في الفترة السابقة على تاريخ انتقال ملكية هذه السندات الى مصلحة الطرق والكبارى في مارس سنة ١٩٥٧ ، اذ أن تنازل الشركة المنوه عنه ، لم يتضمن سوى السندات ذاتها ، بقيمتها الاسمية فحسب ، ومقدارها ١٤٢٠٠ جنيه وهو المبلغ الذى استنزل بالفعل من الأتاوات المتأخرة على الشركة . أما حصيلة الكوبونات المستحقة بعد ذلك التاريخ ، فباعتبارها من ثمار السندات وملحقاتها ، تكون مستحقة لمصلحة الطرق والكبارى ، ولا يشملها الحجز ، شأنها في ذلك شأن السندات ذاتها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن مصلحة الطرق والكبارى هي صاحبة الحق في سندات فرض الانتاج (المحول) المشار إليها ، منذ أن تنازلت لها شركة العيارات المتحدة عنها في مارس سنة ١٩٥٧ . وأن الحجز الواقع من مصلحة الضرائب في أبريل سنة ١٩٦٢ لا يشمل هذه السندات ، كما لا يشمل حصيلة كوبوناتها المستحقة بعد مارس سنة ١٩٥٧ ، وأن كان يشمل ما هو مستحق من هذه الحصيلة قبل هذا التاريخ الأخير .

(ملف ١٢/٢٢ - جلسة ١٩٦٥/١٢) .

قاعدة رقم (١٠٧)

المادة :

القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٢ بالتجاوز عما لم يحصل من الضرائب والرسوم بكافة أنواعها مما استحق على مولى محافظات بور سعيد والإسماعيلية وسيناء والبحر الأحمر - يلزم لانتطابق احكام هذا القانون تحقق شروط ثلاثة هي أن تكون الضرائب والرسوم قد استحققت حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٦٧ ولا يكون قد تم تحصيلها حتى تاريخ العمل به وأن يكون الدين بالضريبة والرسم من مولى إحدى هذه المحافظات - اتخاذ

اجراءات حجز ما للمدين لدى الغير لا يعتبر تحصيلاً لهذه المستحقات في مفهوم ذلك القانون — اساس ذلك انه وان كان يترتب على الحجز اعتبار المال المحجوز تحت يد القضاء فيصبح محبوساً لمصلحة الحاجز الا انه لا يترتب عليه خروج هذا المال من ملكية المدين اى فقده — طالما انه لم تؤد المبالغ المحجوز بها لتدوب الحاجز او لم تودع خزانة الجهة الادارية ، لا يعتبر قد تم تحصيلها .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٣ بالتجاوز عما لم يحصل من الضرائب والرسوم بكافة انواعها مما استحق على مولى محافظات بور سعيد و... على ان يتجاوز عما لم يحصل من كافة انواع الضرائب والرسوم التى استحققت حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٦٧ على مولى محافظات بور سعيد والاسماعيلية والسويس وسيناء والبحر الاحمر . ونصت المادة ٢ منه على ان يعمل به من تاريخ نشره حيث نشر في الجريدة الرسمية في ١٣ اغسطس سنة ١٩٧٣. العدد ٣ ومفاد ذلك انه يلزم لانطباق احكام هذا القانون تحقق شروط ثلاثة وهى ان تكون الضرائب والرسوم قد استحققت حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٦٧ والا يكون قد تم تحصيلها حتى تاريخ العمل به وان يكون المدين بالضريبة او الرسم من مولى احدى محافظات بور سعيد والاسماعيلية او السويس او سيناء او البحر الاحمر ، ومن ثم تمتى تحققت هذه الشروط فانه يتجاوز عن الضرائب والرسوم المشار اليها وذلك بغض النظر عن نوع هذه الضرائب او الرسوم ، وسواء اكانت ضرائب تركت ورسوم ايلولة او ضرائب ايراد عام او ارباح تجارية اذ ان النص من الاطلاق والشمول بحيث يتسع مدلوله ليشملها جميعا وبغض النظر عما اذا كانت قد استحققت في تاريخ سابق على ٥ يونية سنة ١٩٦٧ او استحققت بعده طالما لم ينشأ هذا الاستحقاق بعد آخر ديسمبر سنة ١٩٦٧ والحكمة في ذلك واضحة هى التخفيف عن كاهل أولئك الذين ارهقتهم ظروف العدوان واثرت في انشطتهم ومواردهم وهذه الحكمة متحققة حتى ولو كان الاستحقاق قد نشأ قبل ٥ يونيه سنة ١٩٦٧ اعتدادا بما آلت اليه احوالهم ومقدراتهم على الوفاء بالتزاماتهم كنتيجة لهذه الحرب .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة فانه يتجاوز عما لم يحصل من ضريبة التركات ورسم الايلولة وضريبتى الارباح التجارية والإيراد العام من الورثة المذكورين ولا يغير من هذا النظر لتخاذ اجراءات

حجز ما للمدين لدى الغير تحت يد محافظة بور سعيد على مبلغ التعويض المستحق لهم عن نزع ملكية العقار رقم ٧٢ الملوك لهم للمنفعة العامة باعتبار ما تم من اجراءات الحجز المتقدمة لا يعتبر تحصيلاً لهذه المستحقات في مفهوم ذلك القانون اذ أنه ليس من شأنها اخراج المال المحجوز من ملك المحجوز عليه أو ادخاله في ملك الحاجزة وهي مصلحة الضرائب في هذا المقام فمن المعلوم في فقه المرافعات أنه وإن كان يترتب على الحجز اعتبار المال المحجوز تحت يد القضاء فيصبح محبوباً لمصلحة الحاجز إلا أنه لا يترتب عليه هذا المال من ملكية المدين أي فقدته للكيته بهذه المثابة فطالما أنه لم تؤد المبالغ المحجوز بها لمدنوب الحاجز أو لم تودع خزانة الجهة الادارية الحاجزة لا تعتبر قد تم تحصيلها .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى سريان احكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٣ على الضرائب والرسوم المستحقة قبل ٥ يونية سنة ١٩٦٧ وان ما تم من اجراءات حجز ما للمدين لدى الغير في الحالة المعروضة لا يعتبر تحصيلاً لهذه الرسوم في مجال تطبيقه .

(ملف ١٩٧/٢/٣٧ — جلسة ١٩٧٥/٣/٢٦)

الفصل الثاني

الحجز على مرتبات الموظفين ومعاشاتهم ومكافآتهم

قاعدة رقم (١٠٨)

المبدأ :

المادة الاولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ معلة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢ — نصها على عدم جواز توقيع الحجز على مستحقات الموظفين الا فيما لا يجاوز الربع وذلك لوفاء نفقة محكوم بها من جهة الاختصاص ... — المقصود بعبارة نفقة محكوم بها من جهة الاختصاص — يشمل القرار الصادر من المحكمة بالحقاق أو اثبات ما اتفق عليه الخصوم بمحضر الجلسة .

ملخص الفتوى :

ان الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ في شأن عدم جواز توقيع الحجز على مرتبات الموظفين والمستخدمين أو معاشاتهم أو مكافآتهم أو حوالتها الا في احوال خاصة ، معلة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢ تنص على أنه « لا يجوز اجراء خصم أو توقيع حجز على المبالغ الواجبة الاداء من الحكومة والمصالح العامة ومجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية والمؤسسات العامة للموظف أو للعامل مدنيا كان أو عسكريا بصفة مرتب أو اجر أو راتب اضافي أو حق في صندوق ادخار أو معاش أو مكافأة أو اى رصيد من هذه المبالغ الا فيما لا يجاوز الربع وذلك لوفاء نفقة محكوم بها من جهة الاختصاص أو لاداء ما يكون مطلوبا لهذه الهيئات من الموظف أو العامل بسبب يتعلق بإداء وظيفته أو لاسترداد ما صرف اليه بغير وجه حق من المبالغ المذكورة أو بصفة بدل سفر أو اغتراب أو بدل تمثيل أو ثمن عهدة شخصية وعند التزام تكون الاولوية لدين النفقة » .

وان المقصود بعبارة « نفقة محكوم بها من جهة الاختصاص » الواردة في نص الفقرة سالفة الذكر ، هو النفقة المقررة من المحكمة المختصة بدعوى النفقة سواء كان ذلك بحكم صادر في خصومة قضائية بالمعنى الضيق اى في منازعة بين الطرفين المتداعيين ، أو كان بقرار باثبات أو الحاق ما اتفق

عليه الخصوم بمحض الجلسة طبقا للمادة ١٠٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالعدد ١٣ لسنة ١٩٦٨ والتي تنص على أن « للخصوم أن يطلبوا الى المحكمة في أية حال تكون عليها الدعوى اثبات ما اتفقوا عليه في محضر الجلسة ويوقع منهم أو من وكلائهم . فلذا كانوا قد كتبوا ما اتفقوا عليه الحق الاتفاق المكتوب بمحض الجلسة واثبت محتواه فيه ويكون لمحضر الجلسة في الحالين قوة السند التنفيذي ، وتعطى صورته وفقا للقواعد المقررة لاعطاء صور الاحكام » .

وان الحكم الصادر في خصومة والقرار الصادر بإثبات أو الحاق ما اتفق عليه الخصوم بمحض الجلسة يعتبر في الحالين من السندات التنفيذية التي يجوز التنفيذ بمقتضاها طبقا للمادة ٢٨٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية المشار اليه .

كما أن المادة ١٨٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تنص على أن « تختتم صورة الحكم التي يكون التنفيذ بموجبها بخاتم المحكمة ويوقعها الكاتب بعد أن يذيلها بالصيغة التنفيذية ، ولا تسلم الا للخصم الذي تعود عليه منفعة من تنفيذ الحكم ولا تسلم له الا اذا كان الحكم جائزا تنفيذه » .

ومن أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى انه يصح التنفيذ على مرتب العامل الخاضع لاحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ بمقتضى محضر الصلح في دعوى النفقة المصدق عليه من المحكمة المختصة وفي حالة التراجع تكون الاولوية لدين النفقة .

(ملف ٣١/٢/٢٩ — جلسة ١٩٧٠/١/٢١) .

قاعدة رقم (١٠٩)

المبدأ :

المادة الاولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ في شأن عدم جواز توقيع العجز على مرتبات الموظفين والمستخدمين او معاشاتهم او مكافأاتهم او حوائثها الا في احوال خاصة — الذين التي يجوز العجز بها على مرتب الموظف الحكومى في هذا النص وردت على سبيل الحصر ومن بينها « النفقة المحكوم بها من جهة الاختصاص » — المقصود بالنفقة شرعا النفقة يلتزم بها

الثلاثة وبذل الفرش والغطاء وأجر الخادم - رسوم الدعوى لا تعد من قبيل النفقة - أتعاب المحاماة لم تعد من حق المحكوم لها بالنفقة طبقاً لنص المادة ١٧٨ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ المعدل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ - يترتب على ذلك عدم جواز الحجز على مرتب الموظف وفاء لرسوم الدعوى وأتعاب المحاماة المحكوم بها في دعوى النفقة .

ملخص الفتوى :

أن الفقرة الأولى من المادة ١٩ من لائحة الإجراءات الواجب اتباعها في تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية الصادرة سنة ١٩٠٧ تنص على أنه « إذا كان الدين المحكوم عليه مستخدماً في الحكومة أو من أرباب المعاشات يجوز توقيع الحجز على الجزء الجائز من ماهيته أو معاشه في الأحوال المنصوص عليها في القانون . ويجب على الدائن في هذه الحالة أن يقدم للمصلحة التابع لها المستخدم طلباً على الاستمارة الخاصة بذلك » .

أما الأحوال المنصوص عليها في القانون والتي يجوز فيها الحجز على الجزء الجائز حجه من ماهيته فقد وردت في المادة الأولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ في شأن عدم جواز توقيع الحجز على مرتبات الموظفين والمستخدمين أو معاشاتهم أو مكافآتهم أو حوائثها إلا في أحوال خاصة ، المعدلة بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٣ ثم بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٥ وتنص على أنه « لا يجوز إجراء خصم أو توقيع حجز على المبالغ الواجبة الاداء من الحكومة والمصالح العامة والمحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها الى العامل مدنياً كان أو عسكرياً بصفة مرتب أو أجر أو راتب اضافي أو حق في صندوق انذار أو معاش أو مكافأة أو تأمين مستحق طبقاً لقوانين التأمين والمعاشات أو أى رصيد من هذه المبالغ الا بمقدار الربع ، وذلك وفاء لنفقة محكوم بها من جهة الاختصاص أو لاداء ما يكون مطلوباً لهذه الجهات من العامل بسبب يتعلق باداء وظيفته أو لاسترداد ما صرف اليه بغير وجه حق من المبالغ المذكورة أو بصفة بدل سفر أو اغتراب أو بدل تمثيل أو ثمن عهد شخصية ، وعند التراجع تكون الاولوية لدين النفقة ، ومع ذلك تجوز الحوالة دون الحجز فيها لا يجاوز ربع الباقي بعد الجزء الجائز الحجز عليه طبقاً لما تقدم لاداء ما يكون مطلوباً للهيئات المذكورة أو الجمعيات التعاونية أو المحال التجارية وقد وردت الديون التي يجوز الحجز بها على

مرتب الموظف الحكومى فى هذا النص على سبيل الحصر ومن بينها « النفقة المحكوم بها من جهة الاختصاص » .

ومن حيث انه النص المشار اليه قد جاء استثناء من الاصل العام المنصوص عليه فى المادة ٢٣٤ من القانون المئى التى تقضى بأن « اموال المدين جميعها تضامنة للوفاء بديونه » مما مفاده ان الزمة المالية تضمن بجميع عناصرها الوفاء بأى دين وبكل دين . ون ثم لا يجوز التوسع فى تفسير نص المادة الاولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ المشار اليه اذ ان الاستثناء لا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه .

ومن حيث ان المقصود بالنفقة شرعا النفقة بأنواعها الثلاثة وبسبل الفرش والغطاء وأجر الخادم فلا تمتد الى مصاريف الدعوى من اتعاب أو رسوم .

هذا ولم تعد اتعاب المحاماة من حق المحكوم لها بالنفقة اذ تنص المادة ١٧٨ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ المعدل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ على أن « تؤول الى مالية النقابة اتعاب المحاماة المحكوم بها فى جميع القضايا وتأخذ هذه الاتعاب حكم الرسوم القضائية وتقوم اقلام الكتاب بتحصيلها لحساب مالية النقابة وفقا للقواعد المقررة بقوانين الرسوم القضائية وتفيد رسوم التنفيذ بها طلبا لحساب الخزانة حتى يتم تحصيلها مع الاتعاب . فاذا تعذر تحصيل تلك الرسوم رجع بها الى النقابة . وتخصص من الاتعاب نسبة قدرها ٥ ٪ لاقلام الكتاب والمحضرين ويكون توزيعها فيما بينهم طبقا للقواعد التى يضعها وزير العدل بقرار منه » .

وترتيا على كل ما تقدم لا يشمل الحجز الموقع من المحكوم لها بالنفقة اتعاب المحاماة لانها ليست دائنة بها كما لا يشمل رسوم الدعوى طالما لا تعد من قبيل النفقة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه لا يجوز الحجز على مرتب العيد / وفاء للمصروفات واتعاب المحاماة المحكوم بها فى دعوى النفقة المرفوعة من مطلقة .

قاعدة رقم (١١٠)

المبدأ :

القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ المعدل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢ في شأن عدم جواز توقيع الحجز على مرتبات الموظفين والمستخدمين أو معاشاتهم أو مكافأاتهم أو حوائثها إلا في أحوال خاصة — تكيف المبالغ التي تصرف للمجندين طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن قواعد صرف اعانة أو تعويض للمجندين الحاصلين على مؤهلات دراسية عليا أو متوسطة — اعتبارها في حكم المرتب في مفهوم القانون المذكور — اثر ذلك عدم جواز الحجز عليها الا في الحدود التي بينها القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ المعدل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢ .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن قواعد صرف اعانة تعويض للمجندين الحاصلين على مؤهلات دراسية عليا أو متوسطة تنص على ان « يصرف للمجندين الحاصلين على مؤهلات دراسية عليا أو متوسطة المقدر لتعيينهم الدرجات أو الفئات السابعة أو الثامنة أو التاسعة اعانة أو تعويض اعتبارا من شهر يناير سنة ١٩٦٨ يحدد كالآتي :

(أ) بالنسبة للعاملين بالحكومة ووحدات الادارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها اعانة بنسبة ٥٠٪ من المرتب الاصلى وقت التجنيد وذلك خصما على ميزانيات الجهات التي كانوا يعملون بها قبل تجنيدهم .

(ب) بالنسبة للعاملين بالقطاع الخاص وذوى المهن الحرة تعويض بنسبة ٥٠٪ من اول مربوط درجة تعيين مثيله في الحكومة أو القطاع العام وتتجهل الميزانية العامة للدولة قيمة هذا التعويض .

وتنص المادة الثانية على ان « الاعانة أو التعويض الشهري المنصوص عليه في المادة السابقة روعى في تحديدها الخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ » .

وتنص المادة الثالثة على أن « تستحق الاعانة من تاريخ صدور القرار بتعيين العليل المؤهل في الوحدات الإدارية التي عين بها لن يجند من ذوي المؤهلات المشار إليها بالمادة الأولى قبل تعيينه في وظيفة ويعتبر وجوده في الخدمة العسكرية في ذلك التاريخ اقراراً باستلامه العمل » .

وتنص المادة الرابعة على أن « يسرى على هذه الاعانة أو التعويض كل ما يؤثر في الراتب العسكري من الاستقطاعات المترتبة على العقوبات العسكرية والانضباطية بأنواعها » .

وتنص المادة الخامسة على أن « تصرف هذه الاعانة أو التعويض بالإضافة إلى ما يصرف للمجدد من رواتب وتعويضات عسكرية أخرى بالقوات المسلحة » .

ومن حيث أن مفاد هذه النصوص أن المشرع قد اعتبر الاعانة أو التعويض الذي يصرف للمجندين الحاليين الحاصلين على مؤهلات دراسية عليا أو متوسطة في حكم المرتب إذ نص على أنه قد روعي في تصديده خفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن خفض البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين، كما نص على أن هذه الاعانة أو التعويض تسرى عليها ما يسرى على الراتب العسكري من استقطاعات مترتبة على العقوبات العسكرية ، كذلك نص على أن هذه الاعانة أو التعويض تصرف بالإضافة إلى ما يصرف للمجدد من رواتب عسكرية أخرى بالقوات المسلحة ، يؤكد ذلك أن القرار الجمهوري رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٦٨ سالف الذكر أورد في ديباجته مجموعة القوانين والقرارات الخاصة بالتوظيف ، فأشار إلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة والقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام والقرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام .

ومن حيث أن الحكمة التي دعت المشرع إلى النص على صرف اعانة أو تعويض للمجندين الحاليين الحاصلين على مؤهلات دراسية عليا أو متوسطة هي عدم حرمان المجدد حرمانا كاملا من الراتب أو الدخل الذي كان يحصل عليه قبل تجنيده حتى لا تضار أسرته التي كان يعولها خلال فترة التجنيد بأن تفقد المورد المالي الذي كانت تعمل عليه في معيشتها . وهذه الاعتبارات تتطلب حماية ما يحصل عليه المجدد من اعانة أو تعويض

طبقا للقرار الجمهورى رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه اسوة بالمرتبات فتسرى عليه احكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ المعدل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢ فى شأن عدم جواز توقيع الحجز على مرتبات الموظفين والمستخدمين او معاشاتهم او مكافأاتهم او حوالتها الا فى احوال خاصة .

ومن حيث ان القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ المعدل بالقانون ٤٣ لسنة ١٩٦٢ ينص فى الفقرة الاولى من المادة الاولى على انه « لا يجوز اجراء خصم او توقيع حجز على المبالغ الواجبة الاداء من الحكومة والمصالح العامة ومجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية والمؤسسات العامة للموظف او العامل مدنيا كان او عسكريا بصفة مرتب او اجر او راتب اضافى فى صندوق ادخار او معاش او مكافاة او اى رصيد من هذه المبالغ الا فيما لا يجاوز الربع وذلك لوفاء نفقة محكوم بها من جهة الاختصاص او لاداء ما يكون مطلوبا لهذه الهيئات من الموظف او العامل بسبب يتعلق بأداء وظيفته او لاسترداد ما صرف اليه بغير وجه حق من المبالغ المذكورة او بصفة بدل سفر او اغتراب او بدل تمثيل او ثمن عهدة شخصية وعند التزام تكون الاولوية لدين النفقة » .

ومن حيث انه لذلك فانه يجوز تنفيذ احكام النفقة فى الحدود التى يبيتها المادة المذكورة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان الاعانة او التعويض الذى يصرف للمجند بالتطبيق للقرار الجمهورى رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٦٨ يأخذ حكم المرتب فى تطبيق القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ المعدل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢ فى شأن عدم جواز توقيع الحجز على مرتبات الموظفين والمستخدمين او معاشاتهم او مكافأاتهم او حوالتها الا فى احوال خاصة .

(ملف ٢٥/١/٣٤ — جلسة ١٠/٩/١٩٦٨) .

قاعدة رقم (١١١)

المبدأ :

القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ فى شأن عدم جواز توقيع الحجز على مرتبات الموظفين — تعديله بالقانون رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٥٦ الذى اجاز

الخصم من راتب الموظف أو ما في حكمه دون حاجة الى استصدار حكم قضائي - ذلك مشروط بان يكون حق الحكومة مدلولاً عليه حتى يتوفر ركن السبب في القرار الإداري ..

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ في شأن عدم جواز توقيع الحجز على مرتبات الموظفين والمستخدمين أو معاشاتهم أو مكافآتهم كان ينص في مادته الأولى على انه « لا يجوز توقيع الحجز على المبالغ الواجبة الاداء من الحكومة والمصالح العامة .. للموظف أو المستخدم الا فيما لا يجاوز الربع وذلك لوفاء نفقة محكوم بها من جهة الاختصاص أو لاداء ما يكون مطلوباً لهذه الهيئات من الموظف أو المستخدم بسبب يتعلق بأداء وظيفته ... » والحكمة التي يستهدفها المشرع بهذا النص هي تأمين الموظف على رزقه ، بحيث لا يجوز الحجز على راتبه أو معاشه أو غيرها من المبالغ المستحقة له في ذمة الحكومة الا وفاء لنوعين من الديون دون سواهما ، أولهما دين النفقة المحكوم بها من الجهة المختصة ، والثاني الدين الذي يستحق في ذمة الموظف لسبب يتعلق بأداء وظيفته ، على أن لا يزيد ما يحجز من المبالغ المستحقة للموظف على الربع . ولا شك أن تأمين الموظف على رزقه على هذا النحو يستتبع اطمئناناً في عمله وحسن أدائه له . وقد استقر القضاء الإداري في مصر على وجوب استصدار حكم قضائي بالمبالغ المستحقة للحكومة في ذمة الموظف ، حتى يمكن الحجز بها على ربع المبالغ المستحقة له في ذمتها ، بحيث لا يجوز الخصم من راتبه مباشرة دون الحصول على هذا الحكم . وقد لوحظ أن التجاء الحكومة في جميع الحالات الى القضاء للحصول على حكم ضد الموظف بالمبالغ المستحقة في ذمته يقتضي إجراءات مطولة ، كما ينتهي الامر غالباً بإلزام الموظف بمصروفات التقاضي . لهذا رأى تعديل نص الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ المشار اليه ، بحيث يكون للحكومة حق الخصم مباشرة من المبالغ المستحقة للموظف دون حاجة الى استصدار حكم أو اتخاذ أي إجراء قضائي - وقد صدر بهذا التعديل القانون رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٥٦ الذي تنص المادة الأولى منه على ما يأتي:

« لا يجوز إجراء خصم أو توقيع حجز على المبالغ الواجبة الاداء من الحكومة والمصالح العامة .. للموظف أو للمستخدم ... الا فيما لا يجاوز الربع وذلك لوفاء نفقة محكوم بها من جهة الاختصاص أو لاداء ما يكون

مطلوباً لهذه الهيئات من الموظف أو المستخدم لسبب يتطرق بإداء وظيفته «
وبهذا أصبح الخصم من راتب الموظف أو معاشه أو ما في حكمها جائزاً ،
وفاء للديون سالفة الذكر وفي الحدود المشار إليها ، دون حاجة إلى
استصدار حكم ضد الموظف بالمبالغ المستحقة للحكومة في ذمته . على أن
ذلك لا يعنى جواز الخصم لمجرد الادعاء باستحقاق مبالغ في ذمة الموظف
أو قيام شبهة في هذا الصدد ، بل يجب أن تقوم على ذلك دلائل جديّة ،
من حكم تأديبي ، أو تحقيق إداري صحيح ، أو إقرار صريح من الموظف
بمديونيته بهذه المبالغ ، حتى يتوافر ركن السبب في القرار الإداري الذي
يصدر بالخصم من راتب الموظف أو معاشه أو ما في حكمها وفاء لدين متبقى
للحكومة في ذمته .

(فتوى ٧١٦ في ١٥/١١/١٩٥٦) .

قاعدة رقم (١١٢)

المبدأ :

قيام المصالح الحكومية بالخصم من مرتبات الموظفين وفاء لالتزاماتهم
قبل المحال التجارية — حوالة تنعقد باتفاق بين الموظف والمحال وقبول
المصلحة — ليس للموظف أن يستقل بإنهائها بإرادته المفردة .

ملخص الفتوى :

إن الخصم الذي تجريه المصالح الحكومية من مرتبات موظفيها وفاء
لالتزاماتها قبل المحال التجارية إنما يتم على سبيل الحوالة دون الوكالة ،
ذلك أن المادة الأولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ قد نصت صراحة في
مقررتها الثانية على أن هذا الخصم إنما يتم على سبيل الحوالة . ولعل فكرة
الوكالة هذه تبدو صحيحة في حالة واحدة متعلقة بتحويل المرتبات إلى
البنوك ، ففي هذه الحالة فقط ، والتي لم يرد بشأنها نص خاص في القانون
رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ يمكن أن تعرض مسألة الوكالة ، وفق ما ارتأه في
هذا الشأن قسم الرأي المجتمع في فتواه الرقمية ٥٦/٤/٨٦ — ٩٢ . أما
ما عدا ذلك فهو محكوم بالنصوص الواردة في القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ .
وقد بين القانون المدني أحكام الحوالة فنصت المادة ٣١٥ منه على أن « تتم
حوالة الدين باتفاق بين المدين وشخص آخر يتحمل عنه الدين » ، كما نصت
المادة ٣١٦ على أن « لا تكون الحوالة نافذة في حق الدائن إلا إذا أقرها » .

ومتقتضى هذين النصين انه يلزم لصحة حوالة الدين ان تقع بين المدين وبين شخص آخر يقبل وفاء الدين عنه كما يلزم لنفاذها في حق الدائن ان يصدر اقرار منه بقبولها ، ولم يخرج القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ عن هذه الاحكام في مجموعها ، اذ شرطت الفقرة الثانية من المادة الاولى لصحة الحوالة ان يصدر بها اقرار كتلي من الموظف او المستخدم ، وان تقبلها الجهة التابع لها المحيل او التي تتولى الصرف .

فاذا كان الثابت ان الاتفاق تم بين المحل التجارى والموظف بمقتضى الاقرار الصادر منه على حوالة جزء محدد من راتبه وفاء للاسقاط المستحقة للمحل التجارى ، وقد قبلت المصلحة ذلك ، تيسيرا على الموظفين ، وتحقيقا لاهداف القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ المشار اليه ، وقامت فعلا بخمس هذه الاسقاط من مرتبات موظفيها لحساب تلك المحال التجارية ، فلان شروط صحة ونفاذ الحوالة تكون متوافرة ، ومتى تم عقد الحوالة على هذا النحو باتفاق اطرافها الثلاثة ، فانه لا يجوز للموظف ان يستقل بانهائها بارادته المنفردة بعد اذ تعلق بها حق المحل التجارى .

(فتوى ٤٥٠ في ١٦٥٦/٧/١) .

قاعدة رقم (١١٣)

المبدأ :

لا يجوز خصم الاقساط المدرسية وثن الملابس واقساط التامين وثن مبيعات الحكومة المستحقة على موظفي الحكومة من مرتباتهم ولا من اجورهم او معاشهم او مكافآتهم او غيرها مما نص عليه في القانون رقم ١٧ لسنة ١٩١٨ .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٧ لسنة ١٩١٨ يقضى بعدم جواز التنازل او توقيع الحجز على جميع المبالغ التي يستحق دفعها من الحكومة ومصلآها والمجالس البلدية والمحلية ومجالس المديرآت كمعاشى او مكافآت رفت او مكافأة تقوم مقام المعاشى او اجرة او مرتب او حق في صندوق التوفير او مرتب اضافى الا لدفع ما يكون مطلوبيا للحكومة او المصالح المذكورة من الموظف او المستخدم لسبب يتعلق باداء وظيفته او نفقة محكوم بها من

جهة الاختصاص وفي هذه الحالة لا يزيد ما يحجز عليه على ربع المبالغ المستحقة .

وان التنازل عن المرتب كله أو بعضه لاداء دين آخر غير هذين النوعين المذكورين على سبيل الحضر باطل قانونا . وهو بطلان من النظام العام لا يجوز الاتفاق على عكسه .

وان ثمة الملابس التي يشتريها الموظفون والمستخدمون من المحلات التجارية لا يدخل في نطاق الديون التي يجوز الحجز من أجلها أو التنازل وفاء لها كما لا يدخل في نطاقها الرسوم المقررة على الطلبة إذ أنها ليست مستحقة على أولياء أمور الموظفين لسبب وظائفهم .

وان القانون رقم ١٧ لسنة ١٩١٨ قد نص في المادة الثانية منه على شمول حكم عدم جواز الحجز أو التنازل المبالغ التي تدفع الى الارامل والايام والى غيرهم من المستحقين كمعاش أو مكافأة أو حصة في صندوق التوفير أو اعانة أو غير ذلك من المرتبات الشبيهة وكذلك كل رصيد من مبالغ لا يجوز التنازل عنها أو الحجز عليها بمقتضى أحكام هذا القانون .

ولذلك فانه لا يجوز خصم الديون السابق الاشارة اليها من مرتبات موظفي الحكومة ومستخدميها ولا من أجورهم أو معاشهم أو مكافأتهم أو غيرها مما نص عليه في ذلك القانون ولا مما يستحق للارامل والايام وغيرهم من هذه المبالغ سواء ما يتقرر لهم مباشرة أو ما يكون مستحقا للموظف أو المستخدم حال حياته ثم يؤول الى ورثته نتيجة لوفاته .

وكذلك فيما يتعلق بثمن مبيعات الحكومة والاقساط المستحقة لشركة التأمين فان الراى فيها لا يختلف عنه في الحالتين السابقتين وانه لا يجوز خصمها استنادا الى الاسباب السالف ذكرها .

(فتوى ٣/١/٨٦ - ١٧٢ في ١٩٤٩/٦/٧) .

تعليق :

الغى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩١٨ بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ بشأن عدم جواز توقيع الحجز على مرتبات الموظفين والمستخدمين أو معاشاتهم أو مكافآتهم أو حوآلتها إلا فى أحوال خاصة المعدل بالقانونين رقمى ٦٤ لسنة ١٩٧٣ و ٢٠ لسنة ١٩٧٥ وأصبح هؤل هذا الحجز المنوّه عنه فى الفتوى جائزا . فقد نصت المادة ١ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ على أنه : « لا يجوز إجراء خصم أو توقيع حجز على المبالغ الواجبة الاداء من الحكومة والمصالح العامة والمحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها الى العامل مدنيا كان أو عسكريا بصفة مرتب أو أجر أو راتب اضافى أو حق فى صندوق ادخار أو معاش أو مكافأة أو تأمين مستحقة طبقا لقوانين التأمين والمعاشات أو أى رصيد من هذه المبالغ الإبتدأ الربع ، وذلك وفاء لنفقة محكوم بها من جهة الاختصاص أو لاداء ما يكون مطلوبا لهذه الجهات من العامل بسبب يتعلق بأداء وظيفته أو لاسترداد ما صرف اليه بغير وجه حق من المبالغ المذكورة أو بصفة بدل سفر أو اغتراب أو بدل تمثيل أو ثمن عهده شخصية وعند التزام تكون الاولوية لدين النفقة (قانون ٦٤ لسنة ١٩٧٣) .

ومع ذلك تجوز الحوالة بالنسبة لهذه المبالغ دون الحجز عليها ونساء لاقساط التأمين على الحياة كما تكون الحوالة فيها جائزة فيها لا يجاوز ربع الباقى بعد الجزء الجائز الحجز عليه طبقا لحكم الفقرة الاولى لاداء ما يكون مطلوبا للهيئات المذكورة أو للجمعيات التعاونية أو المحال التجارية المرخص لها فى البيع بالأجل للعاملين ثمنا لمشتريات تتصل بشئون المعيشة الضرورية لهم أو ما يستحق على أى منهم من رسوم ومصروفات دراسية . أو رسم اشتراك فى جمعية تعاونية منشأة طبقا للقانون أو ناد للموظفين أو للعامل أو جمعية أو مؤسسة خاصة منشأة طبقا للقانون أو للوفاء بالقرروض التى تمنحها هذه الهيئات أو اقساط الاكتتاب فى أسهم الشركات المنشأة طبقا للقانون أو بالاجرة المستحقة عن الامكن المؤجرة للعاملين والملوكة لآى من الجهات المشار اليها فى الفقرة الاولى ويشترط لصحة الحوالة أن يصدر بها أقرار مكتوب من العامل وأن تقبلها الجهة التابع لها المحيل أو التى تتولى الصرف (قانون ٢٠ لسنة ١٩٧٥) .

قاعدة رقم (١١٤)

المبدأ :

نفقة الزوجة والأولاد . عدم جواز توقيع الحجز بالنفقة على المعاش
الا في حدود الربع طبقا للمادة ١ من القانون ١١١ لسنة ١٩٥١ — الاصل الا
يمتد هذا الحكم الى ما بعد الوفاة ، اثر ذلك ، اعتبار متجدد النفقة ديناً
يصرف من متجدد المعاش أو المرتب دون التقيد بحد ما . القانون رقم ١
لسنة ١٩٦٢ ينص على عدم اعتبار متجدد المعاش أو المرتب تركة ، لا يسرى
هذا الحكم على ما وقع من وفيات قبل العمل به . .

ملخص الفتوى :

انه فيما يتعلق بصرف متجدد النفقة المستحقة للسيدة المذكورة وأبنتها
بمقتضى الحكم الصادر لصلاحهما ، فانه ولئن كانت المادة الاولى من القانون
رقم ١١٤ لسنة ١٩٥١ في شأن عدم جواز توقيع الحجز على مرتبات
الموظفين والمستفيدين أو معاشاتهم أو مكافآتهم أو حوائجها الا في احوال
خلسة — معذلة بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٦٢ — تنص على انه « لا يجوز
اجراء خصم أو توقيع حجز على المبالغ الواجبة الاداء من الحكومة . . .
بصفة مرتب أو أجر أو راتب اضافى أو حق في صندوق ادخار أو معاش
أو مكافأة أو اى رصيد من هذه المبالغ ، الا فيما لا يجاوز الربع ، وذلك
لنفقة محكوم بها من جهة الاختصاص . . . » الا ان مجال تطبيق الحماية
الواردة في النص المشار اليه ، يكون حال حياة الموظف ، ولا يمتد الى ما بعد
وفاته ، فكافة مستحقاته — ومنها المرتب أو المعاش — تعتبر تركة يجوز
الحجز عليها أو التنازل عنها طبقا للقواعد العامة ، ذلك ان الغرض السفلى
تفنيه الشارع من هذا النص ، هو حماية الموظف فقط فاذا مات انحصر
عنه هذه الحماية . كما وان ما ورد في النص المشار اليه هو استثناء من
القاعدة العامة التى تقضى بان جميع اموال المدين ضامنة للوفاء بدينونه ،
ومن ثم فانه ينبى عدم التوسع في تطبيقه .

ولما كانت القاعدة الاصولية هى الا تركة الا بعد سداد الديون ، وكان
متجدد النفقة المستحق للسيدة المذكورة وأبنتها يعتبر ديناً لهما قبل مورثهما
المذكور ، ومن ثم فانه يتعين صرف هذا المتجدد لهما بالكامل من متجدد المعاش
المستحق لمورثهما ، وذلك دون تقيد بحد ما .

ولا يجوز الاحتجاج بالمادة الخامسة من القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢
التي تنص على ان « يصرف بالكامل الى من صرفت اليهم المبالغ المشار

اليها في المادتين ١ ، ٢ ما يكون قد تجدد من مبالغ استحققت للتوفى قبل وفاته ، ولم تصرف اليه خلال حياته ، ولا تعتبر تلك المبالغ تركة » ، ذلك أن هذا القانون لا يسرى الا على ما وقع من وفيات منذ العمل به في اول يناير سنة ١٩٦٢ ولا يستفيد ورثة المتوفين قبل العمل به من أحكامه ولما كان الحكم بموت المفقود المذكور قد صدر في ٢٧ من أبريل سنة ١٩٦١ — أى قبل العمل بالقانون المشار اليه — ومن ثم فإن هذا القانون لا يسرى في خصوص هذه الحالة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتى :

أولا : يتعين ربط المعاش المقرر قانونا لزوجـة وابنة المرحوم
اعتبارا من الحكم بوفاته في ٢٧ من أبريل سنة ١٩٦١ .

ثانيا : صرف متجدد المعاش المستحق للسيد المذكور عن مدة غيبته ، اعتبارا من يناير سنة ١٩٥٦ الى تاريخ الحكم باعتباره ميتا في ٢٧ من أبريل سنة ١٩٦١ .

ثالثا : صرف كامل متجدد النفقة المستحق للسيدة المذكورة وابنتها ، من متجدد المعاش المشار اليه ، دون التقيد بحدود الربح .

(ملف ٨٦/٤/٣٣١ — جلسة ١٩٦٥/٦/٣٠) .

قاعدة رقم (١١٥)

المبدأ :

أن عائلة الموظف المتوفى تستمد الحق في المعاش أو المكافأة من القانون مباشرة لا بانتقال الحق اليها من عائلها ومن ثم لا يجوز الحجز على هذا المعاش أو تلك المكافأة وفاء لدين على الموظف ولو كان هذا الدين مستحقا للحكومة بسبب يتعلق بإداء الوظيفة فيما عدا الحالتين الاستثنائيتين المنصوص عليهما في المادتين ٥٦ و ٥٧ من قانون المعاشات الملكية رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ .

ملخص الفتوى :

قد بحث قسم الرأى مجتمعاً هذا الموضوع بجلستيـه المنعقدتين في ٢٦

من فبراير سنة ١٩٥٠ و٢٦ من مارس سنة ١٩٥٠ وتبين له أن المادة الأولى من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩١٨ تنص على أن المبالغ التي يستحق دفعها من طرف الحكومة ومصالحها والمجالس البلدية والمحلية ومجالس المديرية كمعاش أو مكافأة رفعت أو مكافأة تقوم مقام المعاش أو الماهية أو أجرة ... الخ . لا يسوغ التنازل عنها ولا توقيع الحجز عليها الا لوفاء ما يكون مطلوباً للحكومة أو المصالح المذكورة من الموظف بسبب يتعلق بأداء وظيفته أو لوفاء نفقة محكوم بها من جهة الاختصاص وفي هاتين الحالتين لا يزيد ما يحجز على ربع المعاش أو المكافأة أو المرتب ... الخ .

ثم نصت المادة الثانية على أن حكم المادة السابقة يشمل المبالغ التي تصرف للارامل والايتم أو غيرهم من المستحقين بصفة معاش أو مكافأة أو غيرها .

والحكم الوارد في هاتين المادتين استثناء من القاعدة العامة التي تقضى بأن جميع أموال المدين ضامنة للوفاء بديونه فينبغى عدم التوسع في هذا الاستثناء وقصره على الغرض المقصود منه وهو عدم جواز الحجز على المرتب والمعاش وغيرها مما نص عليه في هذا القانون الا للسببين المذكورين وبالتقيد المنصوص عليه فيه .

ولا يستقيم القول أن المشرع في المادة الثانية قد خرج على قاعدة أخرى من القواعد العامة في القانون وهي قاعدة أنه لا يجوز التنفيذ وفاء لدين الا على أموال المدين اذ أن حكمة التشريع في المادة الثانية هي الرفق بعائلة الذي سبقت له خدمة الحكومة والمحافظة على كرامتهم وتأمينهم على ما يدفع اليهم وقت احتياجهم .

وقد قسم قانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ في المادة ١٢ منه المعاشات الى ستة أنواع منها المعاشات والمكافآت الممنوحة الى عائلات من يتوفى من أصحاب المعاشات أو الموظفين أو المستخدمين ونص في المادة ٢٦ على أنه اذا توفى صاحب المعاش يكون للأشخاص المذكورين في هذه المادة الحق في معاش بالنسب الآتية ... الخ . ونص في المادة ٢٧ على أنه اذا توفى موظف أو مستخدم وهو في الخدمة وكانت مدة خدمته خمس عشرة سنة أو أكثر يستحق الأشخاص المذكورين في المادة السابقة الانصبه المنوئ عنها في تلك المادة من المعاش الذي كان يستحقه الموظف أو المستخدم فيها لو رفعت من الخدمة بسبب الغاء الوظيفة في يوم وفاته .

ثم بينت المواد ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ أقارب المتوفى الذين لا يستحقون معاشاً والإحكام الخاصة بقطع المعاش .

ويتبين من هذه الأحكام بوضوح أن معاش عائلة الموظف المتوفى إنما تستحقه من القانون مباشرة لا بطريق الميراث عن الموظف .

يؤكد ذلك أن قانون المعاشات قد وضع قواعد لتوزيع المعاش لا تتفق مع قواعد الميراث كما حرم بعض الورثة من المعاش ووضع قواعد خاصة بقطع المعاش لا تستقيم قانوناً مع القول بأن المعاش موروث عن المتوفى .

كما يؤكد أيضاً أن قانون المعاشات نص في المادة ٥٦ على أن كل موظف أو مستخدم أو صاحب معاش صدر عليه حكم في جريمة غدر أو اختلاس أموال الحكومة أو رشوة أو تزوير في أوراق رسمية تسقط حقوقه في المعاش أو المكافأة وفي هذه الحالة إذا كان هناك أشخاص يستحقون معاشاً أو مكافأة عند وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش يمنحون نصف جزء المعاش أو المكافأة الذي كانوا يستحقونه فيما لو توفى عائلهم فإذا كان الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش المحكوم عليه في إحدى الجرائم المنصوص عليها في الفقرة السابقة مدنياً للحكومة من جراء ارتكابه الأفعال المكونة للجريمة يخصم من المعاش أو المكافأة الممنوحة للمستحقين عنه جزء حتى وفاء الدين ولا يجوز في حال من الأحوال أن يتجاوز هذا الاستقطاع ربع المعاش أو المكافأة .

وقد ورد مثل هذا الحكم أيضاً في المادة ٥٧ بالنسبة إلى الموظف المحكوم عليه تأديبياً بسقوط الحق في المعاش أو المكافأة .

ويستفاد من هاتين المادتين أمران :

الاول — أن عائلة الموظف أو صاحب المعاش تستحق معاشاً رغم سقوطه عن الموظف أو صاحب المعاش نفسه مما ينتفى معه القول بأن المعاش ينتقل من الموظف إلى عائلته .

الثاني — أن المشرع وضع حكماً خاصاً بإجازة خصم الدين المستحق للحكومة بسبب الأفعال المكونة للجريمة التي من أجلها سقط حق الموظف في المعاش أو المكافأة المستحقة للعائلة مما يدل على أن المشرع عنفناً أراد الاستثناء من القاعدة العامة التي تقضي بأنه لا يجوز التنفيذ إلا على أموال

المدين نص على ذلك صراحة وقيده بأن يكون المبلغ مستحقاً للحكومة من جراء ارتكاب الموظف للإنفعال المكونة للجريمة التي حوكم من أجلها وحكم عليه فيها إما في غير هذه الحالة فإن القاعدة العامة تسرى فلا يجوز التنفيذ على معاش عائلة الموظف .

(فتوى ١٠٧ في ٦/٤/١٩٥٠) .

قاعدة رقم (١١٦)

المبدأ :

أن الحجز على بدل السفر ومصاريف الانتقال المستحقة للموظفين والمستخدمين جائز وفاء لآى دين وبأى مقدار .

ملخص الفتوى :

الاصل أن أموال المدين جميعها ضامنة للوفاء بديونه وأن القانون رقم ١٧ لسنة ١٩١٨ اذ قرر عدم جواز توقيع الحجز على المبالغ المستحقة للموظف أو المستحقة كمرتب أو معاش أو مكافأة أو غير ذلك مما ذكر على سبيل الحصر في ذلك القانون قد جاء باستثناء من الاصل فلا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه .

ولما كان بدل السفر ومصاريف الانتقال لا تعتبر مرتباً اضافياً ولا شبيهاً بالمرتب بل هى مبالغ تردها الحكومة للموظف مقابل ما أنفقته بالفعل في سبيل القيام بالمهمة الموكولة اليه فهى على هذا الوضع دين عادى يجوز الحجز عليه طبقاً للقواعد العامة .

ولا يؤثر على هذا الرأى ما نص عليه في المادة ١٤ من الفصل الاول من اللائحة المالية للميزانية والحسابات من عدم جواز الحجز على هذه المبالغ اطلاقاً لان هذه اللائحة لم يصدر بها قانون .

لذلك انتهى رأى القسم الى أن الحجز على بدل السفر ومصاريف الانتقال المستحقة للموظفين والمستخدمين جائز وفاء لآى دين وبأى مقدار .

(فتوى ٣٤٥ في ٣٠/١٠/١٩٥٠) .

تعليق :

أصبح لا يجوز توقيع الحجز على بدل السفر ومصرفات الانتقال ومرتب النقل المستحق من الهيئات المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة أو أى رصيد من هذه المبالغ . (المادة ٢ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ الذى ألغى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩١٨ .

قاعدة رقم (١١٧)

المبدأ :

يزول اثر الحجز تحت يد الحكومة بضى ثلاث سنوات من تاريخ العمل بقانون الرافعات الجديد ما لم يكن الحاجز قد اتخذ خلال هذه المدة اجراء مانعا من السقوط .

ملخص الفتوى :

لا تعتبر مصاريف الانتقال مرتبات اضافية بل هى مبالغ تردها الحكومة للموظف مقابل ما انفق بالفعل فى سبيل القيام بهام وظيفته فهى على هذا الوضع دين عادى يجوز الحجز عليه طبقا للقواعد العامة كما وأن المادة ٤٣٩ من قانون الرافعات القديم تنص فى شطرها الاخير على انه اذا لم يكن فى ذمة المحجوز لديه شئ للمدين المحجوز على ماله او لم يحصل نزاع فيما اقره فلا يكون للحجز تأثير على المبالغ التى تستحق عليه بعد مضى ستة أشهر من يوم تقريره . ويستفاد من هذا النص أن ميعاد الستة أشهر التى لا يؤثر الحجز على المبالغ المستحقة بعد انقضائها انما يبدأ من تاريخ التقرير بما فى الذمة فاذا لم يحصل بقى اثر الحجز قائما بالنسبة الى جميع المبالغ التى تستحق للمحجوز عليه لدى المحجوز لديه خلال الخمسة عشرة سنة التالية على تاريخ الحجز ثم يسقط بعدها الحجز طبقا للقواعد العامة .

أما الحكم الوارد فى المادة ٥٧٤ من قانون الرافعات الجديد الذى يقضى بأن الحجز الواقع تحت يد احدى المصالح الحكومية لا يكون له اثر الا لمدة ثلاث سنوات من تاريخ اعلانه ما لم يكن الحاجز المحجوز لديه فى هذه المدة باستيفاء الحجز فانه لا يطبق الا من تاريخ العمل بالقانون (١٩٤٩/١٠/١٥) ولا يرتد حكمه الى الماضى كما ان المادة ٥٧٤ من قانون

المرافعات الجديد تنص على أن الحجز الواقع تحت يد إحدى المصالح الحكومية لا يكون له أثر إلا لمدة ثلاث سنوات من تاريخ اعلانه ما لم يعلن الحاجز المحجوز لديه في هذه المدة باستيفاء الحجز فإن لم يحصل هذا الاعلان او لم يحصل تجديده كل ثلاث سنوات اعتبر الحجز كأن لم يكن مهما كانت الاجراءات أو الاتفاقات أو الاحكام التى تكون قد تمت أو صدرت فى شأنه ولا تبدأ مدة الثلاث السنوات المذكورة بالنسبة الى خزانة المحكمة الا من تاريخ ايداع المبالغ المحجوز عليها .

ويتعين البحث فى اثر هذا الحكم على الحجز القائمة عند العمل بقانون المرافعات الجديد . فبالرجوع الى الفقرة رابعا من المادة الرابعة من قانون اصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية نجد أنها تنص على أن تسرى المواعيد التى استحدثها القانون من تاريخ العمل به وجاء مثل هذا الحكم فى الفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون المرافعات « لا يجرى ما يستحدث من مواعيد السقوط الا من تاريخ العمل بالقانون الذى استحدثها » .

أما المادة الاولى من ذلك القانون فمتضمن النص على أن تسرى قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها . .

ويستثنى من ذلك القوانين المعدلة للمواعيد متى كان قد بدأ قبل تاريخ العمل بها ولا بداء الرأى فى هذا الموضوع يتعين بادئ ذى بدء البت فيها اذا كان الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٧٤ هـ سالف الذكر هو ميعاد مستحدث يسرى من تاريخ العمل بالقانون الجديد فيعتبر الحجز فى الحالة المعروضة كأن لم يكن بمضى ثلاث سنوات من ذلك التاريخ أم هو ميعاد معدل من خمس عشرة سنة الى ثلاث سنوات فلا يكون له اثر على المواعيد التى بدأت قبل العمل بالقانون الجديد وفقا لحكم المادة الاولى من قانون المرافعات المشار اليه .

وبالرغم من الخلاف القائم بين الفقهاء حول التمييز بين التقادم وميعاد السقوط فان هناك احوالا لا يتفق الفريقان على انها ليست احوال تقادم ومنها قواعد المرافعات التى تفرض مدة معينة لانجاز عمل أو اعلان ورقة اذ المقصود بهذه القواعد انها هو تحريك الاجراءات وانجازها فهذه الاحوال ليست من التقادم المسقط الذى من شأنه أن يخلص شخص

من دعوى أو من حق مطلق بالذمة . وعلى ذلك لا تعتبر مدد تقادم مسقط إلا تلك التي يترتب على مضيقها سقوط الحق ذاته من ذمة صاحبه . ومن ثم فإن الميعاد المنصوص عليه في المادة ٥٧٤ من قانون المرافعات الجديد يعتبر ميعاد سقوط أذ لا يترتب عليه سقوط حق الدائن في ذاته بل مجرد زوال أثر الحجز كإجراء من إجراءات التنفيذ بالحق .

وإذا كان من المقرر أن مدة الخمس عشرة سنة التي كان أثر الحجز يزول بعدها في ظل قانون المرافعات القديم هي مدة تقادم مسقط تأسيساً على أن الحق ذاته يسقط بمضى المدة الطويلة طبقاً لأحكام القانون المدني فإن قانون المرافعات الجديد أذ يتضمن ميعاداً يزول بعد أثر الحجز الموقع تحت يد المصالح الحكومية ولا يسقط به الحق ذاته إنما يأتي بميعاد سقوط مستحدث يسرى من تاريخ العمل بالقانون الجديد تطبيقاً لحكم البند رابعاً من المادة الرابعة من قانون الإصدار والفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون المرافعات .

لذلك انتهى قسم الرأي مجتمعاً إلى أن الحجز الموقعة تحت يد الحكومة ضد موظف بها يزول أثرها بمضى ثلاث سنوات من تاريخ العمل بقانون المرافعات الجديد ما لم يكن الحاجز قد اتخذ خلال هذه المدة إجراء مانعاً من السقوط مما نص عليه في المادة ٥٣٤ مرافعات .

(فتوى ٥٥٦ في ١٩/١١/١٩٥٢) .

الفصل الثالث

الحجز الإداري

قاعدة رقم (١١٨)

المبدأ :

حجز إداري — إجراءاته — لا تعتبر من قبيل القرارات الإدارية —
القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ .

ملخص الحكم :

ان إجراءات الحجز والبيع الإداري كما نظمها القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ لا تعدو أن تكون نظاما خاصا وضعه الشارع لتحصيل المستحقات التي للحكومة في ذمة الأفراد ، راعى فيه التبسيط والسرعة وقلة النفقات مستبدلا إياه بنظام قانون المرافعات للاعتبارات المذكورة ، يقطع في ذلك نص المادة ٥٧ من القانون السالف الذكر التي تقضى بأنه فيما عدا ما نص عليه فيه تسرى جميع أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية التي لا تتعارض مع أحكام القانون المشار إليه ، فما تتخذه الجهات الحكومية المختصة من إجراءات في هذا الخصوص تطبيقا للقانون المذكور أو ما تثيره من منازعات مع ذوى الشأن في هذا النطاق لا يعتبر — والحالة هذه — من قبيل القرارات الإدارية بالمعنى المقصود من القرار الإداري .

(طعن ٤٧ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٧/٢/٢) .

قاعدة رقم (١١٩)

المبدأ :

قرارات توقيع الحجز الإداري ليست من قبيل القرارات الإدارية
بالمعنى المقصود بالقرار الإداري — القضاء الإداري لا يختص بالدعوى
التي ترفع بصفة أصلية بالطعن على هذه القرارات .

ملخص الحكم :

إذا كان المستقر فقها وقضاء أن القرارات التي تصدر بتوقيع الحجز الإداري ليست من قبيل القرارات الإدارية بالمعنى المقصود من القرار الإداري وبالتالي فإن القضاء الإداري لا يختص بالدعوى التي ترشح بصفة أصلية بالطعن على هذه القرارات إلا أن الوضع يختلف اختلافا جوهريا إذا أثرت المنازعة في صحة أو بطلان الحجز باعتبارها طلبا تبعا للطلب الأصلي بأصل الحق أو بالدين الذي يستوفى باتباع إجراءات الحجز الإداري .

(طعن ١١٧٤ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣٠) .

قاعدة رقم (١٢٠)

المبدأ :

القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري — خول مندوب الحاجز سلطة تأجيل البيع لأسباب جدية — استتعار صورة الزاد بسبب عدم التناسب الظاهر بين قيمة المحجوزات وبين الثمن الذي وصل إليه الزاد — سبب جدى يوجب تأجيل البيع — اتهام البيع رغم ذلك يعد ذنبا إداريا — لا يبقى مندوب الحاجز بعيدا عن المسؤولية — استناده إلى صدور أمر رئيسه بتنفيذ البيع .

ملخص الحكم :

أن القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري والقوانين المعدلة له قد نص في المادة ١٤ منه على أن « لمندوب الحاجز تأجيل البيع لأسباب جدية وكلما أجل البيع أثبت بأصل المحضر وبصورته .. سبب التأجيل واليعةاد الجديد .. وبهذا يكون المشرع قد ناط بمندوب الحاجز سلطة تقدير ملاعة اتهام بيع المحجوزات على هدى ما يستبينه من الظروف والملابسات التي تحيط بواقعه الحجز والبيع وخوله سلطة تأجيل البيع إذا ارتأت من الأسباب الجدية ما يبرر هذا التأجيل وأطلق يده في تأجيل البيع لهذا السبب لاي عدد من المرات على ما هو مستفاد من عبارة النص حين تقرر بأنه كلما أجل مندوب الحاجز البيع أثبت بأصل محضر الحجز وصورته سبب التأجيل واليعةاد الجديد . وقد

استهدف المشرع من ذلك كفالة حقوق ذوى الشأن والوصول بالمحجوزات الى أعلا ثمن يتحقق به صالح الخزانة العامة ومما لا شك فيه أن استئجار صورية مزاد البيع بسبب عدم التناسب الظاهر بين قيمة المحجوزات وبين الثمن الذى وصل اليه المزاد من الاسباب الجدية التى توجب تأجيل البيع لاتخاذ الاجراءات المناسبة لاتاحة الفرصة الكفيلة ببيع المحجوزات بالثمن المعقول .

ان المدعى بوصفه مأمور الحجز الذى قام بالاشراف على بيع المحجوزات وقد أرسى المزاد على زوجة مستأجر الفندق بببلغ ٥٠٠ جنيه وهذا الثمن على ما يبين من الاوراق لا يتناسب مع قيمة المحجوزات التى تمثل فى مقولات وحق إيجار فندق معروف بالقاهرة مكون من أربع شقق وإيجاره الشهرى ١١٥ جنيها ومما يزيد الربيه فى مناسبة هذا الثمن وفى جدية المزاد أن البيع رضى على زوجة مستأجر الفندق التى يعرفها المدعى شخصا على ما هو ثابت من التحقيق ، وفى مزاد ضيق النطاق اكتفى فيه بالنشر فى مكان البيع دون النشر فى الصحف اليومية وذلك بالرغم من أهمية المحجوزات وقيمة الدين المحجوز من أجله والتى كانت تستتبع أن يكون البيع بعد النشر فى الصحف اليومية أعمالا للرخصة التى خولتها المادة ١٤ من القانون المذكور لاتاحة الفرصة لأكبر عدد من المتزايدين للاشتراك فيه بدلا من قصره فى الحدود الضيقة التى تم فيها بسبب الاكتفاء بالنشر بلصق اعلانه فى مكان البيع ولقد كان من شأن هذه الملاحظات التى تثير شكوك فى مجرى المزاد وأنه يسير لصالح مستأجر الفندق وليس حقوق الدولة وفى مناسبة الثمن الذى وصل اليه المزاد وتعتبر بهذه المثابة أسبابا جدية . كان يتعين معها على المدعى حرصا على حقوق الخزانة العامة ورعاية للامانة المكلف بها ان يبادر الى تأجيل البيع ويعرض الامر على رؤسائه ويتدارس معهم فيما يتعين اتخاذه من اجراءات حرصا على حقوق مصلحة الضرائب .

ومن حيث ان المدعى وقد تنكب الطريق السوى وأرسى المزاد على زوجة مستأجر الفندق بالثمن البخس المشار اليه فانه يكون قد اخل بما تقرضه عليه واجبات وظيفته من وجوب مراعاة الدقة فى العمل والحرص فى ادائه على وجه يكفل حقوق الخزانة العامة وذوى الشأن ولا عناء فيما أبداه المدعى من أنه أتم البيع تنفيذا لتأشيرة رئيسه اليه بالبيع ذلك أنه بوصفه مندوب الحاجز والمشرع على اجراء البيع منوط به قانونا سلطة تقدير ملامة المضى فى البيع وتأجيله اذا توافرت الاسباب

الجدية لذلك . ومن ثم فانه اذا ما تقاعس في ممارسة هذا الاختصاص وقع تحت طائلة العقاب ولا يجديه اذن القاء تبعة مسئوليته على رؤسائه في هذا الشأن . وبالإضافة الى ذلك فان الاعفاء من المسؤولية استنادا الى امر الرئيس مشروط ، وفقا لحكم المادة ٥٩ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الذي وقعت المخالفة في ظله بأن يثبت العايل أن المخالفة كانت تنفيذا لامر مكتوب بذلك صادر اليه من رئيسه بالرغم من تنبيهه كتابة الى المخالفة .

(طعن ٤٦٧ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٣٠) .

قاعدة رقم (١٢١)

المبدأ :

الحجز الإداري على اموال نقابة الصحفيين لاقتضاء مبالغ مستحقة عليها كتعويض حدث عن تلف باحد الاماكن المملوكة للدولة والمؤجرة للنقابة — عدم جواز هذا الحجز — اساسه عدم تضمن القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري نصا يجيز توقيع الحجز استيفاء لمثل هذه المبالغ .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري تنص على أنه « يجوز أن تتبع اجراءات الحجز الإداري المبينة في هذا القانون عند عدم الوفاء بالمستحقات الآتية في مواعيدها المحددة بالقوانين والمراسيم والقرارات الخاصة بها وفي الاماكن وللأشخاص الذين يعينهم الوزراء المختصون .

(أ) الضرائب والأتاوات والرسوم بجميع أنواعها .

(ب) المبالغ المستحقة للدولة مقابل خدمات عامة .

(ج) المصروفات التي تبذلها الدولة نتيجة أعمال أو تدابير تقضى بها القوانين .

(د) الغرامات المستحقة للحكومة قانونا .

(هـ) ايجارات اهلاك الدولة الخاصة ومقابل الانتفاع بأهلاكها العامة سواء في ذلك ما كان بعقد أو مستغلا بطرق الخفية .

(و) ائمان أطيان الحكومة المبيعة وملحقاتها وفوائدها .

(ز) المبالغ المختلصة من الاموال العامة .

(ج) ما يكون مستحقا لوزارة الاوقاف وغيرها من الاشخاص الاعتبارية العامة من المبالغ المتقدمة وكذلك ما يكون مستحقا لوزارة الاوقاف بصفتها ناظرا أو حارسا من ايجارات أو احكار أو ائمان استبدال للاعيان التى تديرها الوزارة .

(ط) المبالغ المستحقة للبنوك التى تساهم الحكومة فى رأس مالها بها يزيد على النصف .

(ي) المبالغ الاخرى التى نصت القوانين الخاصة بها على تحصيلها بطريق الحجز الادارى .

وبين من هذا النص أن المشرع حدد مستحقات الدولة أو الحكومة (أو الاشخاص الاعتبارية العامة الاخرى) التى يجوز توقيع الحجز الادارى استيفاء لها ، وقد ورد هذا التحديد على سبيل الحصر ومن ثم فلا يجوز توقيع الحجز الادارى لهذه المستحقات وحدها .

ومن حيث أن وزارة الاسكان — بوصفها نائبة عن ادارة الاموال المستردة — تستند فى مطالبتها نقابة الصحفيين باصلاح الضرر الذى اصاب الشقة المؤجرة للنقابة الى خطأ هذه النقابة . ولما كان مطلوب الوزارة فى هذه الحالة ليس من بين الحالات التى يجوز فيها توقيع الحجز الادارى .

لذلك لا يجوز لوزارة الاسكان توقيع الحجز الادارى استيفاء لمبلغ التعويض المطلوب من نقابة الصحفيين على النحو المشار اليه ولها أن تتخذ لاستيفاء هذا المبلغ اجراءات الحجز المقررة فى قانون المرافعات .

وغنى عن البيان أن الفقرة (هـ) من المادة الاولى من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر وان اجازت للدولة بوصفها مؤجرا لاملاكها الخاصة توقيع الحجز الادارى الا أنها قصرت توقيع هذا الحجز على الاجارات المستحقة للدولة دون اية مبالغ اخرى مستحقة للمؤجر كتعويض أو نحوه .

(فتوى ٣٣٤ فى ٣/٤/١٩٦٣) .

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

توقيع الإدارة حجزاً على مستحقات الشركة المتعاقدة معها استيفاء لما قدرته من تعويضات قبلها ، وخصماً من مستحقاتها لديها — اجراء صحيح ما دام قد استند الى شرط العقد واحكام لائحة المخازن والمشتريات — التجاء الإدارة الى القضاء بعد ذلك طالبة الحكم بمستحقاتها قبل الشركة حسماً للنزاع في المستقبل فيما قدرته من تعويض — لا يعتبر نزولاً منها عن الحجز ولا يؤدي الى عدم الاعتداد به .

ملخص الحكم :

انه وان كان الحكم المطعون فيه قد اصاب اذ قرر ان الحجز الذي اوقعته الوزارة قد وقع بالتطبيق للشروط التي تعاقدت عليها مع الشركة ولاحكام لائحة المخازن والمشتريات ، فتكون الوزارة قد استعملت حقها الممنوح لها في تقدير تعويضات قبل الشركة وخصمها من مستحقاتها . الا ان هذا الحكم قد اخطأ في تأويل القانون وتطبيقه اذ قرر ان الوزارة قد نزلت عن هذا الحق نزولاً صريحاً بالتجائها الى القضاء واقامتها الدعوى الفرعية طالبة الحكم بمستحقاتها قبل الشركة ، ذلك ان هذا الفهم لا يستقيم مع تمسك الوزارة بالحجز في مذكرتها التي وجهت فيها هذه الدعوى الى الشركة ، وهي الدعوى الفرعية التي لم تقصد بها الوزارة الا ان تحسم النزاع في المستقبل فيما قدرته من تعويض ، ومن ثم فانه ما كان يصح القضاء بعدم الاعتداد بالحجز على هذا الاساس .

(طعن ٢١٥٠ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٩) .

قاعدة رقم (١٢٣)

المبدأ :

الترخيص بتسيير خط السير المنتظم لنقل الركاب بين جمباط وراس البر — استيفاء المبالغ المستحقة للهيئة العامة لشئون النقل المائي الداخلي على المرخص له — الاصل طبقاً لاحكام القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري ان اجراءات الحجز الإداري تتخذ ضد المدين وعلى

الاموال المملوكة له لا على اموال الغير — المادة ٢٠ مكررا من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن الملاحه الداخلية المضافة بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٢ — نصها على ان للهيئة العامة لشئون النقل المائي الداخلى فيها يختص بتحصيل جميع الرسوم والأتاوات المقررة بهذا القانون حق الامتياز على ايراد المراكب في أية يد كانت وعلى المركب ذاته اذا لم يكف ايراده للوفاء بالمستحق من تلك الرسوم والأتاوات — بالنسبة لغير ذلك من مطلوبات الهيئة المذكورة قبل المرخص له فيجوز اتخاذ اجراءات الحجز الادارى وفاء لها على ما يكون مملوكا له شخصيا .

ملخص الفتوى :

بالنسبة لجواز توقيع الحجز الادارى على الوحدات المستخدمة في الخط والثابتة في الترخيص لاستيفاء المبالغ المستحقة على المرخص له السيد وقررها ٧٦٣١ جنيتها منها مبلغ ٤٠٧٥ جنيتها باقى المستحق من الاتاوة حتى نهاية الترخيص في سنة ١٩٦٩ ومبلغ ٢٧٦٤ جنيتها نفقات أجور أفراد طاقم الرافص الهلال ٩٣٠ سك من تاريخ الاستيلاء عليه حتى ٢١/١٢/١٩٦٢ بخلاف ما يستجد ومبلغ ٨٠٠ جنية مصاريف ادارة الخط على نفقة المرخص له السابق لعام ١٩٦١ فانه ولئن كان الاصل أن اجراءات الحجز الادارى طبقا لاحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الادارى انما تتخذ ضد المدين وعلى الاموال المملوكة له لا على اموال الغير الا انه لما كانت المادة ٢٠ مكررا من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ المضافة بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٢ تنص على أن « للهيئة العامة لشئون النقل المائي الداخلى ولجالس المحافظات أو المدن فيها يختص بتحصيل جميع الرسوم والأتاوات المقررة بهذا القانون حق الامتياز على ايراد المراكب في أية يد كانت وعلى المركب ذاته اذا لم يكف ايراده للوفاء بالمستحق من تلك الرسوم والأتاوات وتستوفى هذه المبالغ قبل أى حق ولو كان ممتازا أو مضمونا برهن رسمى عدا المصروفات القضائية ، فان مقتضى هذا النص جواز الحجز اداريا على المراكب موضوع الترخيص اذا لم تكف ايراداتها للوفاء بها يكون مطلوبا للهيئة من رسوم أو اتاوات مستحقة وفقا لاحكام القانون سالف الذكر . أما عدا ذلك من مبالغ أخرى مستحقة للهيئة قبل المرخص له مما ليس رسوما أو اتاوات يفرضها القانون سالف الذكر فانه لما كان الثابت من الاوراق ومن الترخيص ذاته ان هذه الوحدات غير مملوكة للمرخص له وليس في الاوراق الواردة والمرفقة بالملف ما يدل على أن مالكى هذه

الوحدات قد ضمنوا المرخص له في الوفاء بالتزاماته الأخرى أو قبلوا أن تكون الوحدات المملوكة لهم ضامنة لها فإن الحجز الإداري على الوحدات المملوكة لغير المرخص له يكون غير جائز بالنسبة لهذه المبالغ وحدها ما لم يكن تحت يد الهيئة أوراق تلزم مالكي هذه الوحدات لضمان مستحقات الهيئة لدى المرخص له .

وينبني على ذلك أن الحجز الإداري على هذه الوحدات جائز لاستيفاء الاتاوات المستحقة قبل المرخص له عن المدة السابقة على سحب العمل منه أما الاتاوات المستحقة بعد سحب العمل منه وحتى نهاية الترخيص فإن الاستحقاق مرتبط بوجوده وعدمه بنتيجة الفصل في الدعوى المرفوعة منه بطلب انتهاء العقد ووجود النزاع في الاستحقاق يمنع من اتخاذ إجراءات تنفيذية بالحجز الإداري وفاء لها إلى أن يفصل في الدعوى سالفه الذكر .

أما بالنسبة لغير ذلك من مطلوبات الهيئة قبل المرخص له فيمكن اتخاذ إجراءات الحجز الإداري وفاء لها على ما يكون مملوكا له شخصيا .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى :

أولا : عدم ملازمة ابداء الرأى في مدى الاثر القانونى لقرار مجلس مدينة رأس البر المشار اليه لارتباطه بالدعوى المرفوعة من المرخص له السيد بطلب الفاء العقد والتي لم يفصل فيها بعد .

ثانيا : جواز اتخاذ إجراءات الحجز الإداري على الوحدات المبينة في الترخيص الصادر للسيد لاستيفاء ما يكون مطلوبا منه من اتاوات أو رسوم مستحقة عن المدة اللاحقة لذلك حتى نهاية الترخيص فإن استحقاقها مرتبط بنتيجة الفصل في الدعوى المشار إليها .

ثالثا : عدم جواز اتخاذ إجراءات الحجز الإداري على الوحدات سالفه الذكر غير المملوكة للمرخص له لاستيفاء ما يكون مطلوبا منه عدا الرسوم والاتاوات السابقة على سحب العمل منه ما لم يكن تحت يد الهيئة أوراق تلزم مالكي هذه الوحدات بضمان مطلوبات الهيئة من المرخص له .

(غنوى ٦٧٣ بتاريخ ١٩٦٨/٦/٢٧) .

قاعدة رقم (١٢٤)

المبدأ :

المادتان ٢٥ و ٢٦ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري - نصهما على توحيد إجراءات البيع وميعاد وتوزيع الثمن بين الحاجزين عند تعددهم - اعتبارهما من الأحكام العامة في إجراءات التنفيذ رغم ورودهما في الفصل الخاص بحجز المنقول لدى المدين - اثر ذلك - سريانها على حالة التنفيذ على العقار - تراحم مصلحتين حكوميتين على التنفيذ على عقارات مدین مشترك لهما - تساوى المصلحتين في ترتيب حق امتيازهما على المبلغ المتحصل من بيع هذه العقارات - اعتباره في درجة امتياز المبالغ المستحقة للخزانة العامة - أساس ذلك - مثال بالنسبة لتراحم مصلحة الضرائب ومصلحة المصايد .

ملخص الفتوى :

ينص القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري في المادة ٢٥ منه على أنه عند تعدد الحجز الإداري توحيد إجراءات البيع وميعاده ، وتنص المادة ٢٦ على أن تخضع المصروفات ويودع الباقي خزانة المحكمة المختصة لتوزيعه بين الحاجزين ما لم تتفق جهات الحجز على توزيعه فيما بينها . وهاتان المادتان وأن وردتا في الفصل الأول الخاص بحجز المنقول لدى المدين ، إلا أن ما تضمنته من توحيد الإجراءات وتوزيع الثمن بين الحاجزين يعتبر من الأحكام العامة التي تسرى في حالة التنفيذ على العقار، لأنه لم يرد نص في هذه الحالة الأخيرة يخالف تلك الأحكام العامة ، كما لم يرد نص يختص الحاجز الأول بسبق في استيفاء حقه قبل الحاجز التالي ، ما دام حق الحاجز الأول ليس حقا ممتازا يسبق به حق الحاجز التالي . ومن ثم فلا يكون لمصلحة المصايد - إذا سبقت إلى حجز عقارات السيد المعروضة حالته - سبق في استيفاء حقها من ثمن تلك العقارات قبل مصلحة الضرائب التي حجزت عليها بعدها .

ولما كانت المادة ١١٣٩ من القانون المدني تنص على أن المبالغ المستحقة للخزانة العامة من ضرائب ورسوم وحقوق أخرى من أي نوع كان ، يكون لها امتياز بالشروط المقررة في القوانين والأوامر الصادرة في هذا الشأن . فإن ما تستحقه مصلحة الضرائب من ضريبة الأرباح

التجارية على نشاط الممول المشار اليه وما تستحقه مصلحة المصايد من ايجار منطقة الصيد التي جرى فيها هذا النشاط ، يكون لكليهما امتياز المبالغ المستحقة للخزانة العامة في هاتين المصلحتين العامتين . ولا يفيد ورود الضرائب في النص قبل سائر حقوق الخزانة سبقا في الامتياز بل هو يقتصر على مطلق العطف بغير ترتيب بين الحقوق المعطوفة ، كما لا يوجد نص في قانون الضرائب ولا سواء يقدم امتياز الضرائب على حقوق الخزانة العامة الاخرى ، مما يتعين معه أن يوزع ثمن العقارات المباعة بين المصلحتين بنسبة حقوقهما ، لهذا فان لكل من مصلحتي الضرائب والمصايد امتيازاً على المبلغ المتحصل من بيع العقارات المحجوزة ، ومن ثم يقسم بينهما قسمة غرماء .

(فتوى ٩٩ في ١/٢١/ ١٩٦٣) .

قاعدة رقم (١٢٥)

المبدأ :

تعيين أحد رجال البوليس لخفارة مال محجوز عليه اداريا لصالح الضرائب — لا يخول وزارة الداخلية المطالبة بأجر عن الحراسة .

ملخص الفتوى :

ان تعيين أحد رجال البوليس لخفارة مال محجوز عليه اداريا بمعرفة مصلحة الضرائب لا يخول وزارة الداخلية حق مطالبة تلك المصلحة بأجر عن الحراسة طالما كان السبب المباشر والاساسي في فرضها هو منع تهريب جزء من الثروة القومية ، ذلك أن منع التهريب عمل داخل في صميم اختصاص هذه الوزارة . ولا يغير من الوضع شيئاً أن يكون من بين أغراض الحراسة تمكين مصلحة الضرائب من الحصول على مستحقاتها قبل مالك المال المحجوز ، ما دام هذا الغرض قد تحقق بصفة تبعية للغرض الاول والاساسي بما لا يوجد معه محل لتقاضى ذلك الاجر .

(فتوى ٤١٨ في ٤/١١/ ١٩٥٤) .

حراسة عامة

الفصل الاول : مسائل عامة ومتنوعة

اولا : الحراسة اجراء من اجراءات الامن الداخلة في سلطة الضبط

ثانيا : اموال الحراسة اموال خاصة

ثالثا : عقد البيع الذى تبرمه الحراسة عن اراض فرضت عليها الحراسة لا ينقل اكثر مما كان يملكه الخاضعون للحراسة

رابعا : فرض الحراسة على المنشأة التجارية

خامسا : عدم اختصاص الجهاز المركزى للمحاسبات بمراقبة حسابات الحراسة العامة

سادسا : مصروفات الحراسة

سابعا : الاسقاط الضريبى بالنسبة للخاضعين لتدابير الحراسة

ثامنا : ملول العائلة في القرارات الصادرة بفرض الحراسة

تاسعا : احتفاظ الخاضع للحراسة بالمسكن الخاص

عاشرا : وفاة الخاضع للحراسة وينهى الحراسة على امواله

الفصل الثانى : الحراسة على اموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين

الفصل الثالث : رفع الحراسة عن اموال وممتلكات بعض الأشخاص بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤

اولا : رفع الحراسة عن الاموال والممتلكات يسرى باثر مباشر من تاريخ صدور القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤

ثانيا : التعويضات المستحقة للأشخاص الذين آلت اموالهم وممتلكاتهم للدولة

ثالثا : التيسيرات التى قررها القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ فى شأن رفع الحراسة

رابعا : تسليم الحصص الشائعة فى العقارات

الفصل الرابع : تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة

اولا : شرط رد المنشآت الفردية التى فرضت عليها الحراسة

ثانيا : جهاز تصفية الحراسات

الفصل الخامس : الرد العينى

الفرع الاول : رد الاراضى الزراعية التى فرضت عليها الحراسة

الفرع الثانى : التصرف فى العقارات

الفصل الاول

مسائل عامة ومتنوعة

اولا : فرض الحراسة اجراء من اجراءات الامن الداخلة في سلطة الضبط الإداري :

قاعدة رقم (١٢٦)

المبدأ :

فرض الحراسة على الاموال استنادا الى قانون الاحكام العرفية ونتيجة لاعلانها — هو اجراء من اجراءات الامن الداخلة في سلطة الضبط الإداري في اتصاله بالنشاط الفردي — صدور الحراسات بشتى انواعها عن هذا الاساس .

ملخص الفتوى :

ان فرض الحراسة على الاموال استنادا الى قانون الاحكام العرفية ونتيجة لاعلانها انها يعتبر في الحقيقة اجراء من اجراءات الامن الداخلة في سلطة الضبط الإداري في اتصاله بالنشاط الفردي سواء أصابت الحراسة اموال الاجانب أو وقعت على اموال المواطنين — وأخذا بهذه الفكرة واستنادا الى احكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٢ في شأن الاحكام العرفية الذى ألغى واستعيز عنه بالقانون رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٥٤ الذى ألغى بدوره وحل محله القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ والقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة فرضت عدة حراسات عقب اعلان الحرب العالمية الثانية على اموال الرعايا الالمان والايطاليين واليابانيين ورعايا البلاد المحتلة والخاضعة للرقابة ، كما فرضت الحراسة بمقتضى الامر رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٨ على اموال المعتقلين والمراقبين وذلك عقب حرب فلسطين واستمر هذا الامر ساريا الى ان استبدل به الامر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ — كذلك فرضت الحراسة على اموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين والاستراليين بموجب الامر رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ كما فرضت حراسات أخرى على اموال الرعايا البلجيكيين وعلى بعض المنشآت والشركات واموال بعض الافراد .

(فتوى ٤٢٠ في ٢٧/٤/١٩٦٦) .

ثانيا - اموال الحراسة اموال خاصة :

قاعدة رقم (١٢٧)

المبدأ :

— اعتماد الحراسات العامة في تدبير مواردها على اقتطاع نسبة معينة من الاموال الموضوعة تحت الحراسة — تغطية اتعاب الحراس ومرتبات الموظفين ومصروفات الحراسة من هذه النسبة — اثر ذلك جميعه اعتبار اموال الحراسات اموالا خاصة — عدم وجود حاجة لاعداد ميزانية تقديرية لها على غرار الميزانية العامة للدولة او الميزانية المستقلة او الملحقه — الاكتفاء باعداد حساب ختامى يتضمن الايرادات والمصروفات .

ملخص الفتوى :

ان القاعدة السائدة في الاوامر والتشريعات المتعلقة بفرض الحراسة ان تعتمد الحراسات في تدبير مواردها على اقتطاع نسبة معينة من الاموال الموضوعة تحت الحراسة ترصد لتغطية اتعاب الحراس ومرتبات الموظفين ومصروفات الحراسة وان يحدد الوزير المختص قبة هذه الاتعاب والمرتبات والمصروفات وشروطها ، فان اموال هذه الحراسات تعتبر اموالا خاصة ولا تكون ثمة حاجة — ازاء هذا التنظيم — الى اعداد ميزانيات تقديرية لها على غرار الميزانية العامة للدولة او الميزانيات المستقلة او الملحقه التي لا تعتبر ميزانية الحراسات مندرجة في عدادها بل يكفى في شأنها اعداد حساب ختامى يتضمن ايراداتها ومصروفاتها .

وترتيا على ما تقدم فان الحراسات العامة لا تعد من بين الهيئات العامة ذات الميزانيات المستقلة والملحقه اذ ان الميزانية المستقلة هي ميزانية منفصلة عن الميزانية العامة للدولة يختص بها بعض المصالح العامة ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة عن شخصية الدولة — كما ان الميزانية الملحقه هي ميزانية منفصلة عن الميزانية العامة للدولة تتضمن ايرادات ونفقات بعض المصالح العامة التي لا تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة عن شخصية الدولة ولكنها تتناول اموالا عامة شأنها في ذلك شأن الميزانية العامة للدولة بينما ليس الحال كذلك بالنسبة الى الاموال المكونة لايرادات الحراسات المذكورة .

(فتوى ٤٢٠ في ٢٧/٤/١٩٦٦)

ثالثا — عقد البيع الذى تبرمه الحراسة عن اراض فرضت عليها الحراسة لا ينقل اكثر مما كان يملكه الخاضعون للحراسة :

قاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ :

بيع الحراسة العامة للاراضى المملوكة للاجنبى الخاضع لها الى الجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعى بموجب عقد مؤرخ ١٩٥٧/١٠/٣١ — لا يمكن ان ينقل الى تلك الجمعيات اكثر مما يملكه الخاضعون للحراسة فى ذلك الحين — اذا كانت الارض الخاضعة للحراسة او جزء منها غير مملوكة للخاضع للحراسة او مدعى ملكيتها من الغير او متنازع عليها فان ملكيتها لا تنتقل الى الجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعى — القانون رقم ٣ لسنة ١٩٦٣ الذى احل الهيئة العامة للاصلاح الزراعى محل الجمعيات التعاونية فى المقدم لم يغير فى هذا الوضع — ترديد البند السابع من هذا المقدم لهذا الحكم الذى تقضى به القواعد العامة — عقد البيع المشار اليه لا يظهر الارض المباعة من الحقوق العينية المقررة للغير ومنها حق الملكية .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الاولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ على ان يحظر على الاجانب سواء اكانوا اشخاصا طبيعيين ام اعتباريين تملك الاراضى الزراعية وما فى حكمها من الاراضى القابلة للزراعة والبور والصحراوية فى الجمهورية العربية المتحدة ..

كما تنص المادة الثانية منه على ان تؤول الى الدولة ملكية الاراضى الزراعية وما فى حكمها من الاراضى القابلة للزراعة والبور والصحراوية المملوكة للاجانب وقت العمل بهذا القانون بما عليها من المنشآت والآلات الثابتة وغير الثابتة والاشجار وغيرها من الملحقات الاخرى المخصصة لخدمتها ، ولا يعتمد فى تطبيق احكام هذا القانون بتصرفات المالك الخاضعين لاحكام ما لم تكن صادرة الى احد المتمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة وثابتة التاريخ قبل يوم ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦١ .

وتقضى المادة التاسعة منه بأن تختص اللجنة القضائية للاصلاح

الزراعى المنصوص عليها فى المادة ١٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه بالفصل فى المنازعات الناشئة عن تطبيق احكام هذا القانون . واستثناء من احكام قانون مجلس الدولة والسلطة القضائية لا يجوز الطعن بالالفاء او وقف التنفيذ فى قرارات تلك اللجنة او التعويض عنها .

وواضح من استقراء نصوص هذا القانون ان المشرع قصد ان تكون اية منازعة حول ارض مملوكة لاجنبى ، ولو حسب الظاهر ، من اختصاص اللجنة القضائية للاصلاح الزراعى وذلك بطبيعة الحال اعتبارا من تاريخ العمل باحكام القانون المذكور فى ١٨/١/١٩٦٣ ، ومن ثم فانه اذا عن لاي شخص ان ينازع فى ملكية اجنبى لارض زراعية بعد هذا التاريخ فان اللجنة القضائية للاصلاح الزراعى تكون هى المختصة دون غيرها بنظر هذا النزاع والفصل فيه .

وأعمالا لهذه الاحكام كان قضاء محكمة الاستئناف فى الحالة المعروضة بعدم اختصاص القضاء العادى بالنظر فى طلب السيد / . . . بتثبيت ملكيته لمساحة ٥٧ ف و ١٦ ط ضمن المساحة التى احتفظ بها الاجنبى باعتبار ان هذه المنازعة متعلقة وناشئة — بحسب الوصف القانونى السليم — عن تطبيق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ .

وتأسيسا على ذلك فان قرار اللجنة القضائية فى الحالة محل البحث يكون قد صدر فيها هو من اختصاص اللجنة .

ولا يسوغ الاحتجاج فى هذا الصدد بأن هذه الارض لم تكن مملوكة لاجنبى وانها بيعت — بموجب عقد البيع المؤرخ ٣١/١٠/١٩٥٧ الى الجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعى التى حلت محلها فى هذا العقد الهيئة العامة للاصلاح الزراعى طبقا للقانون رقم ٣ لسنة ١٩٦٣ . ذلك ان العقد المبرم بين الحراسة وبين الجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعى لا يمكن ان ينقل الى تلك الجمعيات اكثر مما كان يملكه الخاضعون للحراسة فى ذلك الحين . ومن ثم فانه اذا كانت الارض الخاضعة للحراسة أو جزء منها غير مملوكة للخاضع للحراسة أو مدعى ملكيتها من الغير أو متنازع عليها فان ملكيتها لا تنتقل الى الجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعى . ولم يغير القانون رقم ٣ لسنة ١٩٦٣ من هذا الامر

شيئا بل كان ما قرره هو حلول الهيئة العامة للإصلاح الزراعى محل الجمعيات التعاونية فى العقد المذكور حلولا قانونيا .

ولعى الرغم من أن هذه الحقيقة مستقاة من القواعد القانونية العامة فقد نص البند السابع من عقد البيع المشار اليه على أنه « من المتفق عليه أنه فى حالة رفع الحراسة عن بعض الاطيان المبعة بموجب هذا العقد بسبب ثبوت التصرف فيها قبل وضعها تحت الحراسة أو بثبوت عدم خضوع مالكما للحراسة أو لغير ذلك من الأسباب فتستتزل مساحة هذه الاطيان المبعة ويستتزل ما يقابلها من الثمن . ويعهد للطرف الثانى بتسليمها الى اصحابها وذلك بحضور استلام » .

فهذا البند قد حرص على أن يقرر حكما متفقا مع القواعد العامة . وهو أن الحراسة لا تباع — وهى لا تملك أن تباع — الا الاطيان الثابت ملكيتها للخاضعين للحراسة بحيث لو ثبت بعد ذلك عدم ملكيتهم لها بسبب التصرف أو لاي سبب آخر فإن عقد البيع لا يشملها بطبيعة الحال ويتعين استنزالها منه . كما يتعين استنزال قيمتها من الثمن .

والقول بغير ذلك لا يستقيم الا اذا اعتبر أن عقد البيع المشار اليه قد طهر الارض المباعة من الحقوق العينية المقررة للغير عليها ومنها حق الملكية ، وتلك نتيجة لا يمكن قبولها ولا افتراضها ولم تدر بخلد المشرع عند اصدار القانون رقم ٣ لسنة ١٩٦٣ الذى اقتضت أحكامه على احلال الهيئة العامة للإصلاح الزراعى محل الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعى فى عقد البيع الصادر من الحراسة .

وينبنى على ما تقدم أنه اذا كان عقد البيع آنف الذكر قد شمل الاطيان التى احتفظ بها الخاضع للحراسة فى اقراره والتى يطالب بها السيد / فى الحالة المعروضة ، فإن ذلك لا يؤدى الى انتقال ملكية تلك الاطيان الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى ولا يحول بين الآخر وبين المطالبة قضاء بملكية هذه الاطيان .

ومن حيث أنه بالاضافة الى ما تقدم ، فإن نص المادة التاسعة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ صريح فى عدم جواز الطعن بالانقضاء أو وقف التنفيذ فى قرارات اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى .

رابعاً : فرض الحراسة على المنشأة التجارية :

قاعدة رقم (١٢٩)

المبدأ :

القرار الصادر بفرض الحراسة على المنشأة التجارية — تحديد نطاقه بالعناصر المادية والمعنوية التى تدخل فى التعريف لهذه المنشأة طبقاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية — العناصر المادية لا تشمل العقار المملوك لصاحب المحل الموجود فى هذا العقار — أساس ذلك — الطبيعة القانونية للمحل التجارى باعتباره منقولاً تابعاً أن يكون العقار داخلاً فى تكوينها وخاضعاً للأحكام السارية عليها — إجراءات تملك العقار تختلف عن إجراءات تملك المحل التجارى لكل من المالكين الأحكام الخاصة المنظمة لكل منهما — لا يجوز الخلط بين هاتين المالكيتين — الحراسة اذا فرضت على المنشأة لا تنصرف الى ما لا تملكه هذه المنشأة — تطبيق — العقار الذى يشغله فندق سيسيل بالاسكندرية لا يدخل فى قرار الحراسة ولا يجوز التصرف فيه — القرار الصادر بالتصرف فيه منعدم وغير منتج لاي اثر — بيع الفندق لمنشأة تجارية لا يشمل سوى حق الاجارة من ماله .

ملخص الفتوى :

ان الامر رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٦٣ قد نص على ان « تفرض الحراسة على فندق سيسيل بمدينة الاسكندرية » .

وتنص المادة الاولى من قرار رئيس المجلس التنفيذى رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٣ على ان « يخول السيد / ... الحارس العام على اموال الخاضعين لاحكام قانون الطوارئ سلطة بيع المنشآت التجارية المملوكة للخاضعين للحراسة المذكورة وفقاً للنموذج المرفق ..

وبين من ذلك ان الحراسة فرضت على فندق سيسيل باعتباره منشأة تجارية فندقية معروفة بهذا الاسم وذلك دون نظر الى مالكيها مستوى فى ذلك ان يكونوا اشخاصاً طبيعيين او شخصاً اعتبارياً كيفما كان شكله القانونى كما ان بيعه تم استناداً الى تفويض خاص ببيع

المنشآت التجارية . وهو ما يؤكده قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٦٦ برفع الحراسة عن الشركات (المنشآت الموضحة بالكشفين المرتقين له) كذلك عن أموال وممتلكات الشركات الموضحة أسماؤهم قرين بعضها اذ ورد في الكشف الاول تحت رقم (٨) فندق سيسل بيعت الى شركة فنادق وعليه فان مناط فرض الحراسة والبيع وكذا رفع الحراسة هو عناصر المنشأة التجارية المعروفة باسم « فندق سيسل » بالاسكندرية وليس اشخاص مالكيها .

ومن حيث انه ولئن كان الثابت من الاوراق ان ثمة شركة تضامن بين السيد /... .. وزوجته تكونت لمدة عشر سنوات من ١٩٤٩/١٢/١ — براسمال مقداره ٢٤٠٠٠ جنيه موضوعها استغلال فندق سيسل بالاسكندرية فانه لم يرد بالاوراق ما يفيد او يثبت ان العقار (ارض ومبانى) قد قدم من المالك (... ..) كحصة عينية فى راسمال هذه الشركة ، وعلى العكس ورد بالاوراق ان هذا العقار قد اجر من مالكة الى شركة التضامن بايجار سنوى مقداره ٥٤٠٠ جنيه ، وهذا جائز قانونا لاستقلال شخصية الشريك عن شخصية الشركة .

ومن حيث انه فيما يتعلق بتحديد العناصر المادية والمعنوية التى تدخل فى التعريف القانونى للمنشأة التجارية — ايا كان مالكة فرد او شركة وخاصة فى حالة بيعها فان المادة الاولى من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية ورهنها تنص على ان « يجب ان يحدد فى عقد البيع ثمن مقومات المحل التجارى غير المادية والمهمات والبضائع كل منها على حدة اى ان عقد بيع المحل التجارى يجب ان يتضمن ثمن المقومات غير المادية التى اتفق على ادخالها فى العقد مثل السمعة التجارية والاسم والعنوان والاتصال بالعملاء والحق فى الاجارة وحقوق الملكية الصناعية والعلاقات التجارية وبراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية وكذلك ثمن كل من المهمات والبضائع » .

ومن حيث انه ولئن كان القانون لم يحدد على سبيل الحصر العناصر المادية فى المحل التجارى الا ان الواضح فى العقد ان هذه العناصر لا تشمل العقار المملوك لصاحب المحل التجارى الموجود فى هذا العقار لمخالفة ذلك لطبيعة المحل التجارى باعتباره منقولاً وهى تأبى ان يكون عقارا داخلا فى تكوينها وخاضعا للحكام السارية عليها خصوصا وان ملكية العقارات منظمة قانونا وتختلف اجراءات نقلها بالتسجيل عن

اجراءات تسجيل المحل التجارى ، ولا ينبغي الخطأ بين هاتين المليكيتين
— ملكية المحل التجارى و ملكية العقار الذى يحتويه — والاحكام المنظمة
لكل منها .

ومن حيث أنه متى كان لا سبيل لادخال العقار فى مضمون قرار
فرض الحراسة أو التفويض بالبيع . فان تصرف الحراسة فى العقار
بالبيع على النحو السابق يكون قد تضمن اعتداء على الملكية الخاصة
للعقار يتجاوز لسلطاتها واختصاصاتها المحددة على سبيل الحصر ،
فكأنها نفسها فى الحالة الماثلة سلطة أخرى لفرض حراسة
مبتدأة لم صريحة سابقة ، ومتى تعدت الحراسة المهمة المنوطة
بها كانت وتصرفاتها منعقدة وغير منتجة لاثارها سواء من ناحية
الاموال أو الاشخاص ..

وفضلا عما تقدم فان التأميم أو الحراسة اذا ما فرضت على
المنشأة لا يمكن أن تنصرف الى ما تملكه هذه المنشأة بحجة ارتباط ما
عليها بهذه الملكية ، اذ لا يتصور أن تأميم احدى الشركات ... المؤجر
لها ولكنه ينصرف فقط على حق الايجار وقد سبق للجمعية العمومية ان
اكدت هذا المعنى بجلستها المنعقدة فى ١٩٧٨/٣/٢٢ الذى انتهى الى
صحة قرار لجنة التقويم الخاصة باحدى المطاحن المؤممة .

ومن حيث أنه متى كان ذلك فان العقار الذى يشغله فندق سيسل
بالاسكندرية لا يدخل فى قرار الحراسة ، ومن ثم فان بيع الفندق كمنشأة
تجارية لا يشمل سوى حق الاجارة فى ملكه السيد مما يتعين معه
اعادة ملكية العقار الى صاحبه .

من أجل ذلك انتهت الجمعية العمومية الى ورود البيع المشار اليه
على المنشأة التجارية الفندقية وحدها دون العقار الذى تشغله .

(ملف ٣٠/٣/٣٦ — جلسة ١٩٧٩/٢/٧) .

(وبذات المعنى ملف ٢٥/٢/١٨ — جلسة ١٩٧٨/٣/٢٢) .

قاعدة رقم (١٣٠)

المبدأ :

شمول عقد بيع المنشأة التجارية لجميع أصول وخصوم المنشأة المبيعة من عقار ومنقول - بيع صحيح منتج لاثاره - ومنها نقل الملكية اثر ذلك - عدم جواز استرداد العقار القائم عليه المنشأة التجارية .

ملخص الفتوى :

وحاصل الوقائع - حسبما جاء بكتابكم - ان الحراسة قد فرضت بالامر رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٠ على أموال وممتلكات السيد / ... الذى كان يملك مسرح سيد درويش (محد على سابقا) الكائن بطريق الحرية بالاسكندرية ، وبناء على امر رئيس المجلس التنفيذى رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٣ بتحويل الحارس سلطة بيع هذا المسرح الى هيئة الاذاعة تحرر عقد بيع بين الحارس العام وهذه الهيئة ونص فى البند الاول منه على ان يشمل البيع جميع أصول وخصوم المنشأة المبيعة من عقار ومنقول . كما نص بالبند الثانى منه على ان يحدد ثمن البيع بمعرفة لجنة تشكل لهذا الغرض برئاسة مستشار بالاستئناف وقد حددت اللجنة مبلغ ١٥٠.٧٧٨٥ جنيه للارض والممرات والمباني والف جنيه للاثاث وقدرت الخصوم بمبلغ ١٠.١٣٩ جنيه وبذلك أصبح الثمن الاجمالى مساويا لمبلغ ٢١.٧٨٨٤ جنيه .

وبتاريخ ١٩٧٦/١/٢١ طلب السيد / وكيل ورثة الخاضع للحراسة بصفته استرداد ارض ومباني هذا المسرح تاسيسا على أن بيع المسرح كمنشأة تجارية لا يشملها . وبتاريخ ١٩٧٦/٦/١٣ تقدم بطلب آخر أرفق به صورة حكم صادر من محكمة النقض فى الطعن رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٥/١١/١٩ يؤيد به طلبه حيث خلصت المحكمة فى هذا الحكم الى أن العقار الذى يستغل فيه المتجر لا يعتبر عنصرا فيه ولو كان مملوكا للمالك نفسه ويصح بهذا الوصف أن يكون محلا للملكية مستقلة عن العقار القائم به . ومن ثم انتهى الى أن بيع هذا المسرح كمنشأة تجارية لا يمكن أن ينسحب الى العقار نفسه اى الارض والمباني وان ملكية هذا العقار لا تنتقل الى الغير الا بعقد بيع مسجل .

وبعرض هذا الموضوع على ادارة الفتوى لوزارة المالية بمجلس

الدولة رأت — بكتابها رقم ١١/١/١٩٦٧ — ببطلان عقد بيع المنشأة المذكورة استنادا الى ان هذا البيع لم يرد فيه اى تقدير أو اى قيمة للعناصر المحتوية للحل التجارى والتي بدونها لا يكون محلا للتصرف فى منشأة تجارة بالمعنى القانونى خاصة وان البائع لم يفوض الا فى بيع منشأة تجارية وان المشتري يشتري المبيع باعتبار صفته هذه وان السراى الراجع فى الفقه يقرر ان العناصر المادية فى المحل التجارى لا تشمل العقار الكائن به المحل ولو كان مملوك لصاحبه ، وعلى ذلك فان ملكية ورثة المرحوم للارض والمباني هى ملكية مستقلة عن ملكيتهم للمسرح كمنشأة تجارية كائنة داخل هذه العقارات وان المنشأة لا تشمل العقار ، ولا ينبغى الخلط بين هاتين الملكيتين والاحكام المنظمة لكل منهما . هذا الراى يتعارض مع رآى الادارة القانونية بجهاز التصفية بالحراسة العامة حيث انتهى الى عدم احقية هؤلاء الورثة فى استرداد العقار القائم به المسرح استنادا الى ان بيع هذا المسرح يتناول فى شق منه العقار أى الارض والمباني وفى شق آخر المقومات المادية والمعنوية للمنشأة التجارية ومن ثم فلم يقتصر البيع على الشق الخاص بعناصر المحل التجارى بل امتد الى العقار من ارض ومباني .

وتطلبون الراى :

ونفيد بأن هذا الموضوع قد عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٨ فاستبان لها ان من الاطلاع على الاوراق ان عقد البيع المشار اليه ينص فى البند الاول منه على انه (باع الطرف الاول الى الطرف الثانى القابل لذلك منشأة مسرح سيد درويش (محمد على سابقا) ٢٣ طريق الحرية بالاسكندرية المملوكة لورثة الخاضعة للاوامر المشار اليها ويشمل هذا البيع جميع اصول وخصوم المنشأة المباعة من عقار ومنقول فيما عدا ما هو موجود أو مستحق منها خارج الجمهورية العربية المتحدة .

وينص فى البند الثانى منه على ان (يتحمل الطرف الثانى بجميع مصروفات ملكية الاصول المباعة على اختلاف انواعها كما يتحمل بمصروفات توثيق هذا العقد وبالنسبة للعقار يلتزم الطرف الاول بان يوقع الطلبات التى سوف تقدم الى مصلحة الشهر العقارى وعلى عقد البيع الرسمى .

وبين من هذين البندين ان بيع هذا المسرح تناول فى شق منه

العقار (الارض والمباني) وفي شق آخر المقومات المادية والمعنوية للمحل التجاري فلم يقتصر البيع على الشق الخاص بعناصر المحل التجاري فحسب بل امتد الى العقار من ارض ومباني .

ولما كان البيع صحيحا فمن ثم فلا احقية لورثة في استرداد العقار القائم عليه المسرح .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى صحة عقد بيع المسرح في الحالة المعروضة وعدم جواز رده الى ورثة

(ملف ١٩/٢/٣٠ — جلسة ١٣/١٢/١٩٧٨) .

قاعدة رقم (١٣١)

المبدأ :

نص المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة على انه يجوز بقرار من رئيس الجمهورية فرض الحراسة على اموال وممتلكات الاشخاص الذين يتاون اعمالا بقصد ايقاف العمل بالمنشآت او لاضرار بمصالح العمال او تتعارض مع المصالح القومية للدولة — صدور قرار رئيس الجمهورية استنادا الى هذا النص بفرض الحراسة على اموال وممتلكات بعض الاشخاص ومن بينها إحدى الشركات — بيع الحارس المصام بمقتضى التفويض الصادر له من رئيس الوزراء للشركة سالفة الذكر بما يشمل جميع اصول وخصوم الحصص البيعة من عقار وينقول — بيع الشركة على النحو سالف البيان يتضمن تصفية لاعمالها التجارية — لا يثريب على جهة الادارة لامتناعها عن اعادة قيد تلك الشركة في السجل التجارى .

ملخص الحكم :

من حيث ان قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ — بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة — الذى يحكم المنازعة الماثلة قد نص في مادته الثالثة على انه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية فرض

الحراسة على اموال وممتلكات الاشخاص الذين يأتون اعمالا بقصد ايقاف العمل بالمنتشلت أو الاضرار بمصالح العمال أو تتعارض مع المصلح القومية للدولة » واستنادا الى هذا النص الذى يميز فرض الحراسة على اموال وممتلكات الاشخاص الطبيعيين والاعتباريين على حد سواء ، صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٦٦ بفرض الحراسة على اموال وممتلكات بعض الاشخاص وكان من بينها الشركة العربية لمستحضرات التجميل ونص هذا القرار فى المادة الاولى منه على أن « .. تسرى بشأن تلك الحراسة احكام الامر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ » . ونص فى المادة الثانية على أن « يتولى رئيس الوزراء الاشراف على تنفيذ احكام هذا القرار وتكون له فى سبيل ذلك السلطات المخولة للوزير بمقتضى الامر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه . ونص فى المادة الثالثة على أن « يعين رئيس الوزراء بقرار منه حارسا عاما يتولى ادارة هذه الاموال والممتلكات ويكون للحارس العام سلطات المدير المخصوص عليها فى الامر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ » وقد نظمت المادة الثانية من الامر العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه اختصاصات المدير العام وتصفية الاعمال الصناعية أو التجارية وبوجه خاص أن يطلب فسخ اية شركة أو أن يوافق على هذا الفسخ . كما يجوز له أن يياشر أى عمل آخر يعهد به اليه وزير المالية والاقتصاد . وبمقتضى التفويض الصادر للحارس العام بأمر رئيس الوزراء رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٦٥ ياع الحارس العام الى شركة القاهرة لتعبئة الزجاجات ، الشركة العربية لمستحضرات التجميل بروض الفرج ويشمل هذا البيع جميع اصول وخصوم الحصص المباعة من عقار ومنقول فيها عدا ما هو موجود أو مستحق خارج البلاد (المادة الثانية من عقد البيع المودع بملف مصلحة الشركات رقم ١٨٦ - ٢٢٠/٢ ج ١) ومن ذلك يتضح أن بيع الشركة المدعية على النحو سالف البيان ، يتضمن تصفية لاعمالها التجارية . ومن ثم فلا تثير على جهة الادارة لامتناعها عن اعادة قيد تلك الشركة فى السجل التجارى وبالتالي يكون الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢١٢ لسنة ٢٦ القضائية قد طبق صحيح حكم القانون حين رفض الغاء القرار الملبى بالامتناع عن اعادة القيد المذكورة ويكون الطعن الموجه الى الحكم فى هذا الخصوص قائما على غير اساس سليم من القانون .

ومن حيث ان الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٢١ القضائية يقول بان المدعى عليه الاصلى فى الدعوى رقم ٢٢٩ لسنة ٢٧ القضائية هو المدعى العام الاشفراكى الذى لم يختصم فى الدعوى رقم ٢١٢ لسنة ٢٦ القضائية فان ذلك لا يؤثر فى سلامة الحكم المطعون فيه الذى استظهر وحدة الموضوع

والسبب بين الدعويين المشار اليهما وهما طلبه الشركة المدعية الغاء قرار فرض الحراسة عليها لذات المطاعن والاسانيد في الدعويين ومن ثم فليس يهم وحدة الجهة الادارية المدعى عليها لان الخصومة في دعاوى الالغاء هي خصومة عينية توجه الى القرار في ذاته ويعتبر الحكم فيها بالنسبة الى المدعى صادرا في مواجهة الكافة وبذلك يكون هذا الطعن بدوره غير مستند الى اساس قانونى صحيح .

ومن حيث انه ترتبنا على ما تقدم يتعين الحكم برفض كل من الطعنين المائلين والزام الشركة الطاعنة بالمصروفات .

(طعن ٦٥٨ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٦) .

خامسا : عدم اختصاص الجهاز المركزى للمحاسبات بمراقبة حسابات الحراسة العامة :

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

الجهاز المركزى للمحاسبات — عدم اختصاصه بمراقبة حسابات الحراسة العامة سواء في ظل القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٦٠ او القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ — اساس ذلك انها ليست من الجهات المحددة بالمادة ٢ من القانون الاخير ولم يعهد اليه رئيس الجمهورية او مجلس الامة او رئيس الوزراء طبقا للمادة ٥ بمراجعة حساباتها او فحصها — للجهاز مع ذلك طلب فحص السجلات والحسابات والمستندات والاوراق الموجودة لديها اللازمة لتحقيق رقابته على الجهات الخاضعة لرقابته — اساس ذلك من المادة ٧ من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ .

ملخص الفتوى :

ان قانون ديوان المحاسبات الصادر به القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٦٠ قد اورد الباب الثانى منه لبيان اختصاصات الديوان وذلك في المواد من ٤ الى ١٢ اذ نصت المادة ٤ على ان « يختص ديوان المحاسبات بمراقبة

ليرادات الدولة ومصرفاتها وتشمل رقابة الديوان حسابات الوزارات والمصالح المختلفة والهيئات ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة وحسابات المجالس المثلة للوحدات الادارية .

كما يختص بفحص ومراجعة حسابات كل هيئة تخرج لها الحكومة عن جزء من مال الدولة أما بطريق الاعانة أو لغرض الاستثمار وكذلك حسابات شركات المساهمة التي تشترك فيها الدولة بما لا يقل عن ٢٥ ٪ من رأس مالها أو تضمن لها حد أدنى من الربح أو تؤدي لها اعانات مباشرة » .

ونصت المادة ٥ على أن « يقوم الديوان أيضا بفحص ومراجعة كل حساب آخر يعهد اليه بمراجعته أو بفحصه من رئيس الجمهورية أو مجلس الأمة ويبلغ رئيس الديوان ملاحظاته الى الجهة طالبة الفحص أو المراجعة » .

كما تناولت المادة ٦ اختصاصات الديوان فيما يتعلق بايرادات الدولة وبينت المادة ٨ اختصاصاته فيما يتعلق بمصرفات الدولة . كذلك أوجبت المادة ١٠ قيام الديوان بمراجعة جميع حسابات التسوية من أمانات وعهد وحسابات جارية للتثبت من صحة العمليات الخاصة بها ومن أن أرقامها المقيدة في الحسابات مؤيدة بالمستندات القانونية وكذلك مراجعة حسابات السلف التي أجرتها للدولة وما يقتضيه ذلك من التثبت من توريدها أصلا وفائدة لخزانة الدولة .

وظاهر من الاحكام المتقدمة أن الحراسات العامة لا تعتبر جهة من الجهات المنصوص عليها في المادة ٤ سائلة الذكر كما أنه لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية أو من مجلس الأمة يعهد الى ديوان المحاسبات بفحص أو مراجعة حساباتها — ومن ثم فإن ديوان المحاسبات لا يختص بمراقبة حسابات الحراسات اعمالا لحكم القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٦٠ .

ومن جهة أخرى فإن قانون الجهاز المركزي للمحاسبات الصادر به القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ الذي استبدلت أحكامه بأحكام قانون ديوان المحاسبات قد خصص الفصل الاول منه لبيان اهداف هذا الجهاز واختصاصاته وذلك في المواد من ١ الى ٦ — اذ نصت المادة ٢ منه على أن « يمارس الجهاز اختصاصاته بالنسبة للجهات الآتية :

- (أ) الوحدات التى يتألف منها الجهاز الإدارى للدولة .
(ب) الهيئات والمؤسسات العامة والشركات والمنشآت التابعة لها .
(ج) أية جهة أخرى تقوم الدولة باعانتها أو ضمان حد أدنى للربح لها .

كما نصت المادة ٢ من هذا القانون على أن « يباشر الجهاز فى مجال الرقابة المالية والمحاسبية الاختصاصات التالية :

(أ) مراقبة حسابات مختلف أجهزة الدولة فى ناحيتى الإيرادات والمصروفات عن طريق قيامه بالمراجعة والتفتيش على مستندات ودفاتر وسجلات المتحصلات والمستحقات العامة والمصروفات العامة .

(ب)

(ج)

(د) مراجعة جميع حسابات التسوية من امانات وعهد وحسابات جارية والتثبت من صحة العمليات الخاصة بها .

(هـ)

(و)

(ز)

(ح) مراجعة الحساب الختامى لميزانية الدولة (قطاعى الخدمات والأعمال) وكذلك الحسابات الختامية لشركات ومنشآت القطاع العام للتعرف على حقيقة المركز المالى وفقا للمبادئ الحسابية السليمة .

(ط) مراجعة تقارير مراقبى حسابات الشركات المشار إليها فى هذا القانون ...

كذلك نصت المادة ٥ من القانون على أن « يختص الجهاز أيضا بفحص ومراجعة كل حساب أو عمل آخر يعهد إليه بمراجعته أو فحصه من رئيس الجمهورية أو مجلس الأمة أو رئيس المجلس التنفيذى ويبلغ رئيس الجهاز ملاحظاته الى الجهة طالبة الفحص » .

وبين من هذه النصوص أن الجهاز المركزى للمحاسبات يختص

بمباشرة المحاسبة والرقابة المالية بالنسبة الى الوحدات التى يتألف منها الجهاز الادارى للدولة ويقصد به طبقا لنص المادة الاولى من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فى ديباجة القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ - وزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الادارة المحلية كما يشمل اختصاصه الهيئات والمؤسسات العامة والشركات والمنشآت التابعة لها والجهات التى تقوم الدولة باعانتها أو ضمان حد أدنى للربح لها وكذلك الجهات التى يعهد رئيس الجمهورية أو مجلس الامة أو رئيس الوزراء الى الجهاز بمراجعة حساباتها أو فحصها - وأن المقصود بالمؤسسات العامة والهيئات العامة الخاضعة لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات تلك الخاضعة لاحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العامة أو القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة المشار اليهما فى ديباجة القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ آنف الذكر .

ولما كانت الحراسات المشار اليها لا تمثل وحدة من الوحدات التى يتألف منها الجهاز الادارى للدولة ولا تعتبر مؤسسة عامة أو هيئة عامة فى مفهوم تطبيق أحكام قانون المؤسسات العامة أو قانون الهيئات العامة اذ لم يصدر قرار جمهورى تنفيذا لحكم المادة ٣٥ من القانون الاول أو المادة ١٨ من القانون الثانى باعتبارها مؤسسة عامة أو هيئة عامة فى تطبيق أحكام أيهما ، كما انها لا تدخل ضمن الجهات التى تقوم الدولة باعانتها أو بضمان حد أدنى للربح لها ولم يعهد رئيس الجمهورية أو مجلس الامة أو رئيس الوزراء الى الجهاز بمراجعة حساباتها أو فحصها ، لما كان الامر كذلك فانه ليس للجهاز المركزى للمحاسبات أن يطلب مراجعة حساباتها الخاصة بها أو بالخاضعين لها بصفة مبتدأة لخروجها من عداد الجهات الخاضعة لرقابته .

أما اذا كانت ثمة دفاتر حسابات بها فى ذلك حسابات التسوية من امانات وعهد وحسابات جارية موجودة باحدى الوزارات أو المصالح ومتعلقة بالحراسة واقتضت مراجعة الجهاز اياها فحص ما يتصل بها من سجلات وحسابات ومستندات وأوراق أخرى توجد لدى الحراسة فانه يتعين على هذه الاخيرة اطلاع مندوبى الجهاز عليها تمكينا له من أداء مهمته الرقابية ولا يجوز لها التذرع بعدم اختصاص الجهاز بمراقبة حساباتها - اذ أن الامر فى هذه الحالة لا يتعلق بمباشرة الجهاز لاختصاص رقبلى أصيل على حسابات الحراسة ذاتها باعتبارها من الجهات الخاضعة

لهذه الرقابة وانما يتصل بمباشرته لاختصاصاته بالنسبة الى احدى الجهات الخاضعة أصلا لرقابته تلك الاختصاصات التي لا تتحقق الغاية منها على الوجه الاكمل الا عن طريق فحص ما لدى الحراسة من سجلات وحسابات وأوراق أخرى يراها لازمة لاجراء رقابته على تلك الجهة وهو حق كفه قانون الجهاز بمقتضى المادة ٧ منه .

لذلك انتهى الراى الى أن الحراسات المشار اليها لا تخضع لرقابة الجهاز المركزى للحسابات وانما للجهاز أن يطلب فحص السجلات والحسابات والمستندات والاوراق الأخرى الموجودة لدى الحراسة التي يراها لازمة لتحقيق رقابته على الجهات الخاضعة لهذه الرقابة ويتعين على الحراسة اجابته الى طلبه تمكينا له من أداء مهمته .

(فتوى ٤٢٠ فى ١٩٦٦/٤/٣٧) .

ساسا : مصروفات الحراسة :

قاعدة رقم (١٣٣)

المبدأ :

مصروفات الحراسة — مناط استحقاقها — هو وجود مال خاضع للحراسة يقوم الحارس على ادارته .

ملخص الفتوى :

ان مناط استحقاق مصروفات الحراسة المنصوص عليها فى المادة الثامنة من الامر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ التى تقضى بأن « تغطى اتعاب الحراس ومرتبات الموظفين وكذلك مصروفات الحراسة بأخذ نسبة مئوية على الاموال الموضوعة فى الحراسة » هو وجود اموال تخضع للحراسة ويقوم الحارس بادارتها فتغطى اتعابه ومرتبات الموظفين ومصروفات الحراسة بأخذ نسبة معينة من تلك الاموال . ولما كانت اموال الخبير الفرنسى المستحقة له عن العقد المبرم بينه وبين هيئة السد العالى المستثنى لا تخضع للحراسة تطبيقا لقرار صادر من وزير المالية ، فمن ثم لا تستحق عليها مصاريف ادارة .

(فتوى ٨٩٩ فى ١٩٥٩/١٢/٢٤) .

قاعدة رقم (١٣٤)

المبدأ :

عدم جواز اقتطاع نسبة ١٠٪ المقررة لتغطية مكافآت الموظفين والعمال ومصروفات الإدارة بالحراسة العامة من ثمن بيع الأراضي الزراعية والمعارات التي ألقيت عقود بيعها وردت الى أصحابها تنفيذا للقانون رقم ٦٩ لسنة ٧٤ الخاص بتسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة .

ملخص الفتوى :

ان هذا الاقتطاع كان يستند الى قرار السيد نائب رئيس الجمهورية ووزير الداخلية رقم ١٠ لسنة ١٩٦٢ ثم القرار الصادر من الحارس العام برقم ٨٣ لسنة ١٩٦٥ الذى صدر بناء على نص المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ التى قررت ان لرئيس الوزراء ان ياذن للبيدر العام للحراسة بان يستقطع نسبة مئوية من الاموال الموضوعة تحت الحراسة لتغطية مكافآت الموظفين والعمال ومصروفات الإدارة واناظر برئيس الوزراء تحديد الشروط والاضاع الخاصة بقواعد الاقتطاع الادارى وقيمة المكافآت والمربقات والمصروفات ، ومذكرة رئيس الوزراء فى هذا الخصوص .

وبتاريخ اول اكتوبر ١٩٧٢ صدر القرار الجمهورى رقم ١٣١٦ لسنة ١٩٧٢ بالفاء الجهاز الادارى للحراسة العامة ، ونص فى المادة الثالثة منه على ان « يوقف سريان الاقتطاع الادارى وغيره من المصاريف الادارية التى تتحملها الاموال التى خضعت لتدابير الحراسة » .

ولم تعد الحراسة تقوم بهذا الاستقطاع .

وبذلك انحصر النزاع فى الاقتطاعات التى تمت بين صدور قرار نائب رئيس الجمهورية رقم ١٠ لسنة ١٩٦٢ وقرار السيد رئيس الجمهورية رقم ١٣١٦ لسنة ١٩٧٢ .

ومن حيث انه بالرجوع الى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رفع الحراسة عن اموال وممتلكات بعض الاشخاص تبين ان القانون المذكور لا يتضمن نصا باجازه هذا الاقتطاع ، ولا يتأتى الاستناد الى المادة ٦ من القانون المذكور لاجراء هذا الاقتطاع اذ جرى نص المادة ٦ المذكور على

أن « تكون إدارة الاموال والممتلكات المشار اليها في المادة ٢ والتصرف فيها وفقا للشروط والايضاح التي يصدر بها قرار من رئيس الوزراء » ذلك لان تحصيل الاموال من الافراد يجب أن يكون بنص صريح من القانون حماية للذمم المالية الفردية من امتثات السلطة الادارية وهذا المبدأ من اقدم وأرسخ الاصول المقررة في النظم الديمقراطية ولا تجوز مخالفته بأى حال من الاحوال .

كما انه ليس في القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بتسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ما يمكن الاستناد اليه في هذا الخصم .

من اجل ذلك قررت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع عدم مشروعية الاقتطاع المشار اليه .

(ملف ٢٧/٢/٣٠ — جلسة ١٩٧٨/٦/٢٨) .

قاعدة رقم (١٣٥)

المبدأ :

عدم جواز خصم نسبة الـ ١٠٪ المقررة بقرار الحارس العام رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٥ لتغطية مكافاة العاملين بالحراسة ومصروفات الادارة من قيمة التعويضات المستحقة للأشخاص الذين آلت اموالهم وممتلكاتهم الى الدولة بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ اساس ذلك — خلو القانون المذكور من حكم يقضى بخصم نسبة من التعويض المستحق للأشخاص المخاطبين بأحكامه عن ايلولة اموالهم للدولة — القرار الجمهورى رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ حين منح رئيس الوزراء حق الاذن للحراسة بخصم نسبة مئوية لتغطية مكافآت الموظفين والعمال ومصروفات الادارة اشترط أن يكون الخصم من الاموال الموضوعة تحت الحراسة — هذا القرار لا يصلح اساسا للخصم من التعويض المستحق عن الاموال التي رفعت عنها الحراسة مع ايلولتها للدولة — منكرة الحراسة المؤرخة ١٩٦٥/٦/٧ والتي وافق عليها رئيس الوزراء تضمنت لخصم ١٠٪ من إيرادات الاموال التي آلت الى الدولة وليس من التعويضات المستحقة لالاكها السابقين .

ملخص الفتوى :

إن القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رفع الحراسة عن اموال

وممتلكات بعض الأشخاص — الذى عمل به — من ٢٤/٣/١٩٦٤ تاريخ نشره. ينص فى المادة الاولى على أن « ترفع الحراسة عن اموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم بمقتضى أوامر جمهورية طبقاً لاحكام مآتون الطوارئ » والممتلكات المشار اليها فى المادة السابقة ويعوض عنها صاحبها بتعويض اجمالى قدره ٣٠ ألف جنيه ما لم تكن قيمتها اقل من ذلك فيعوض عنها بمقدار هذه القيمة » .

وينص فى المادة السادسة على أن « تكون ادارة الاموال والممتلكات المشار اليها فى المادة ٢ والتصرف فيها وفقاً للشروط والاوضاع التى يصدر بها قرار من رئيس الوزراء » .

وينص فى المادة السابعة على أنه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية الاستثناء من احكام هذا القانون » .

وبتاريخ ٢٢/٦/١٩٦٤ نشر بالجريدة الرسمية قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ ونص فى المادة الاولى على أن « يطبق فى شأن الأشخاص الخاضعين لاحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه القواعد الآتية :

.... (٤) الاموال والممتلكات التى تؤول الى الدولة يعوض عنها صاحبها وفقاً لاحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه هى صامى قيمتها بعد استئزال جميع الديون العقارية والممتازة والعادية بحيث تكون سندات التعويض ممثلة لناتج التصفية ... » .

وينص هذا القرار فى مادته الثانية على أنه « لرئيس الوزراء أن يأذن للمدير العام بأن يستقطع نسبة مئوية من الاموال الموضوعة تحت الحراسة لتغطية مكلفات الموظفين والعمال ومصروفات الادارة » .

ويحدد رئيس الوزراء منه الشروط والاوضاع الخاصة بقواعد الأقتطاع الادارى وقيمة المكلفات والمرتببات والمصروفات » .

وفى اكتوبر سنة ١٩٦٤ أصدر مدير عام الاموال التى آلت الى الدولة

القرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٤ الذى نص فى مادته الثانية على ان « يكون حساب نسبة الاقتطاع الادارى فيها يتعلق بأموال وممتلكات من يخضعون لاحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه على الوجه الآتى :

(١) تخصم نسبة الاقتطاع الادارى على اجمالى قيمة الاصول للخاضعين لاحكام القانون المشار اليه بما فى ذلك كل مال بيع بيعا اختياريا بواسطة الحراسة العامة مقابل ثمن نقدى ، أو بيع جبرا بالتأميم مقابل ضمانات على الدولة ، أو ما بقى من تلك الاصول دون بيع فال الى الدولة طبقا لاحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ويتم خصم تلك النسبة فى جميع الاحوال قبل استئزال قيمة الخصوم أيا كان نوعها » .

وبتاريخ ١٩٦٥/٧/٨ — أصدر الحارس العام القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٥ الذى نص على ما يأتى :

١ — تقتطع فى كل سنة مالية للمنشآت التجارية والصناعية نسبة ١٠ ٪ .

٢ — فى حالة تصفية المنشآت تقتطع ١٠ ٪ من صافى المبالغ الناشئة عن تمام التصفية .

٣ — تقتطع ١٠ ٪ من اجمالى الاقتساط المحصلة من ثمن بيع المنشآت

٤ — تقتطع ١٠ ٪ من اجمالى ما يتم تحصيله من الديون والودائع . ومن فوائد الديون

ومن ايرادات كوبونات الاوراق المالية وكذلك من ايرادات الاموال التى آلت الى الدولة .

٥ — تقتطع ١٠ ٪ من ثمن بيع كافة الاموال والممتلكات الاخرى التى آلت الى الدولة ... » .

ولقد استند هذا القرار الى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ والى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ كما استند الى مذكرة الحراسة العامة رقم ٢٦٧ / المؤرخة ١٩٦٥/٦/٧ بشأن خصم نسبة مئوية طبقا للمادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ التى وافق عليها رئيس الوزراء حسبما جاء بكتساب السيد المستشار

القانونى لرئيس الوزراء رقم ٤٤٥٩ فى ١٩٦٥/٦/٧ ، وكانت مذكورة الحراسة العامة قد اقترحت خصم نسبة ١٠٪ من إيرادات الاموال والممتلكات التى آلت الى الدولة لمواجهة المصروفات اللازمة لادارتها .

ومن حيث انه باستقراء نصوص القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه يبين انها تتضمن ثلاثة احكام اساسية وموضوعية — يرفع اولها الحراسة عن اموال الاشخاص المخاطبين بأحكامه — وينقل الثانى ملكية تلك الاموال الى الدولة ويعوض الثالث ملاكها بتعويض اجمالى قدره ٣٠ ألف جنيه ما لم تكن قيمتها اقل ، كما تضمنت نصوص هذا القانون حكيم اجرائيين الاول يخول رئيس الوزراء سلطة اصدار قرار بقواعد وشروط ادارة تلك الاموال بعد ايلولتها الى الدولة — والثانى يمنح رئيس الجمهورية مكنة الاستثناء من احكام القانون ، ومن ثم فان نصوص هذا القانون لم تضمن حكما يقضى بخصم نسبة من التعويض المستحق للاشخاص المخاطبين بأحكامه عن ايلولة اموالهم الى الدولة .

ومن حيث انه ولئن كان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ قد منح رئيس الوزراء الحق فى الاذن للحراسة بخصم نسبة مئوية لتغطية مكافآت الموظفين والعمال ومصروفات الادارة فانه لم يطلق هذا الحكم وانما قيد ، بأن يكون الخصم من الاموال الموضوعة تحت الحراسة لذلك فان هذا القرار لا يصلح اساسا للخصم من التعويض المستحق عن الاموال التى رفعت الحراسة مع ايلولتها الى الدولة لان هذا التعويض يستحق لصاحبه من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ فى ١٩٦٤/٣/٢٤ .

ومن حيث انه كما لا يوجد فى نصوص القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ حكما بخصم نسبة مئوية من التعويض المشار اليه فانه لا يوجد ايضا مذكرة الحراسة رقم ٢١٧ — المؤرخة ١٩٦٥/٦/٧ — التى وافق عليها رئيس الوزراء ما يبيح للحراسة خصم هذه النسبة ، ذلك لان هذه المذكرة تضمنت خصم ١٠٪ من إيرادات الاموال التى آلت الى الدولة وليس من التعويضات المستحقة للملاك السابقين ، فالخصم الذى يمكن ان يتم بناء على هذه المذكرة انما يستقطع من الإيرادات التى تظلها اموال مملوكة للدولة وبالتالي فبان التعويضات المستحقة للاشخاص تخرج من نطاقه .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فإن قرار الحارس العام رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٥ يخصم نسبة ١٠٪ والصادر استنادا الى المذكرة رقم ٢١٧ لسنة ١٩٦٥ المشار اليها لا يمكن أن ينصرف الى التعويضات موضع البحث ، كما وأن نصوص هذا القرار ناطقة بأن هذه النسبة انما تخصم من اموال ناتجة عن اعمال الادارة وليس من رأس المال ذاته .

ومقتضى ذلك أن هذا القرار لا يصلح سنداً لخصم نسبة ١٠٪ من قيمة التعويضات أو من قيمة رأس المال عند تقدير التعويض المستحق عنه .

ومن حيث أنه ترتباً على ما تقدم فإن القرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٤ الصادر من مدير عام الاموال بالحراسة العامة والذي نص في مادته الثانية على خصم ١٠٪ من قيمة التعويضات لا يجد له أساساً يمكن أن يبنى عليه حكمه ومن ثم لا يجوز اجراء هذا الخصم .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز خصم نسبة ١٠٪ من قيمة التعويضات المستحقة للأشخاص الذين آلت أموالهم وممتلكاتهم الى الدولة بمقتضى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

(ملف ٢٢/٢/٣ - جلسة ١٩/٤/١٩٧٨) .

سابعاً : الاسقاط الضريبي بالنسبة للخاضعين لتدابير الحراسة :

قاعدة رقم (١٣٦)

المبدأ :

ان المشرع رعاية منه لأشخاص الخاضعين لتدابير الحراسة عالج في المادة ٥١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية حالة الاسقاط الضريبي بالنسبة لهذه الفئة وحددها بشروط واجراءات خاصة ولفترة موقوته وفي بواعيد محددة يسقط بعدها حق الخاضع في الاسقاط - تلك المادة تتضمن تنظيم مستقل بحكامه الخاصة لا يختلط بحالتى الاسقاط المنصوص عليهما في المادة ٩٣ مكرر ٣ من القانون رقم ١٤

لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٣ - لكل مادة مجال تطبيقها وشروطها الخاصة وليس ثمة ما يمنع من الاستفادة بأحكام المادتين إذا توافرت شروط تطبيقهما - نتيجة ذلك - أن تحديد صافي الذمة المالية الخاضع للحراسة يكون وفقا لتقديرات جهاز التصفية وليس لمصلحة الضرائب سلطة تقييم أو تحقيق الأصول والخصوم الثابتة أو غير المحققة بعد صدور قرار جهاز التصفية بتحديد صافي ثمة الخاضع - عدم سريان الضمان المخصوص عليه في المادة ٤١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ خلال الفترة التي تتعلق بالإسقاط أثناء خضوع الممول لتدابير الحراسة وبالتالي فلا مجال للاخذ بمفهوم المائلة الخاضع للحراسة عند تطبيق المادة ٥١ المشار إليها - شمول الإسقاط ضريبة كسب العمل المستحق على الممول الخاضع للحراسة دون تلك المستحقة على غيره - أساس ذلك - تطبيق - صدور التعليمات التفسيرية رقم ١ لسنة ١٩٧٩ متضمنه ما سلف بيانه - ليس ثمة محل إلى تعديلها في تلك الحدود باعتبارها تطبيقا سلسليا لحكم القانون .

بالمخص الفتوى :

المادة ٥١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية تنص على أن « مع عدم الإخلال بحكم المادة ٩٣ مكرر ٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تسقط الضرائب المستحقة على الممول الذي خضعت أمواله لتدابير الحراسة إذا كان صافي ذمته المالية بغير الضرائب المستحقة عليه مدنيا وذلك وفق تقديرات جهاز التصفية المنصوص عليه في القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بشأن تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ، وإذا كان ما يستحق عليه من ضرائب يزيد على صافي ذمته المالية بغير حساب الضرائب المستحقة عليه أسقطت عنه الضرائب المستحقة بما يوازى الزيادة ويشمل الإسقاط الضرائب الأصلية وملحقاتها وما يكون قد قضى به من غرامات أو تعويضات أو فوائد ناشئة عن عدم الوفاء بها ، ويصدر بالإسقاط قرار من مدير عام مصلحة الضرائب ، ويشترط تقديم طلب به من ذوى الشأن خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون ، ولا يسرى حكم هذه المادة على الضرائب التي تكون قد استحققت على الممول بعد تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه ، وفي جميع الأحوال يجوز استرداد ما يكون قد أدى من ضريبة بموجب قرارات ربط نهائي ، كما تنص المادة ٩٣ مكرر ٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديله بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٣

على ان « يعنى المول من الضرائب المستحقة عليه كلها أو بعضها في الاحوال الآتية :

١ - اذا ثبت افلاسه أو توفى عن غير تركة أو عن تركة مستغرقة بالدين أو غادر البلاد بغير ان يترك اموالا بها أو اذا ثبت عدم وجود مال يمكن التنفيذ عليه .

٢ - اذا كان من شأن التنفيذ الجبرى ان يعوق المول عن مزاوله نشاطه » .

وفناد ما تقدم ان المشرع رعاية منه لاشخاص الخاضعين لتدابير الحراسة ، عالج في المادة ٥١ من قانون العدالة الضريبية حالة الاسقاط الضريبى بالنسبة لهذه الفئة وحددها ، بشروط واجراءات خاصة ولفترة موقوته وفي مواعيد محددة يسقط بعدها حق الخاضع في الاسقاط ومن ثم فان حكم الاسقاط الذى تضمنته تلك المادة هو تنظيم مستقل باحكامه الخاصة ولا يخلط بحالتى الاسقاط المنصوص عليها في المادة ٩٢ مكرر ٣ المشار اليها والتي تسقط الضرائب كأصل عام في حالة عدم وجود اموال يمكن التنفيذ عليها وحالة تآثر نشاط المول بالتنفيذ الجبرى ولا يفيد تصدر نص المادة ٥١ بعبارة مع عدم الاخلال بحكم المادة المذكورة انها مجرد اضافة لها ، انها مؤداه ان لكل مادة مجال تطبيقها وشروطها الخاصة وانه ليس ثمة ما يمنع من الاستفادة باحكام المادتين اذا توافرت شروط تطبيقها وبالتالي فان الشروط المطلوبة لتطبيق المادة ٩٢ مكرر ٣ لا تسرى عند اعمال حكم المادة ٥١ من قانون العدالة الضريبية لاختلاف كل من النظامين .

كما انه امام صراحة النص في المادة ٥١ على ان تحديد صافى الذمة المالية للخاضع للحراسة يكون وفقا لتقديرات جهاز التصفية ليس لمصلحة الضرائب سلطة تقييم أو تحقيق الاصول والخصوم الثابتة أو غير المحققة بعد صدور قرار جهاز التصفية بتحديد صافى ذمة الخاضع اذ ان هذه السلطة هى من اختصاص جهاز التصفية وحده .

وطالما انتبهنا الى ان المادة ٥١ من قانون العدالة الضريبية قسرت لفئة خاصة ولواجهة حالة معينة هى حالة استغراق الديون المستحقة على المول الذى خضع لتدابير الحراسة لصافى ذمته المالية مقدرة

بواسطة جهاز التصفية ، واستقاط الضرائب عنه في حدود هذا الاستغراق ، فمن ثم لا يسرى الضمان المنصوص عليه في المادة ٤١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي تعتبر في حكم الممول الفرد الشركات القائمة بين الأصول والفروع والأزواج ، وذلك خلال الفترة التي تتعلق بالاستقاط أثناء خضوع الممول لتدابير الحراسة والتي يعالج فيها المشرع وضعه وقت أن كانت أمواله كلها خاضعة للحراسة ويجعل من قرار جهاز التصفية بتحديد صافي ذمته المالية هو الأساس بغض النظر عن علاقاته المالية بأسرته وبالتالي فلا مجال للاخذ بمفهوم عائلة الخاضع للحراسة عند تطبيق هذه المادة .

ولما كان نص المادة ٥١ يقضى باستقاط جميع الضرائب الاصلية وملحقاتها ، فان الاستقاط يشمل ضريبة كسب العمل المستحقة على الممول الخاضع للحراسة دون تلك المستحقة على غيره كعماله التابعين له والتي يلزم بتوريدها بعد خصمها من المنبع .

ولما كانت التعليمات التفسيرية رقم ١ لسنة ١٩٧٩ ، لم تخرج عما سبق سرده وانما هي تتضمن تطبيقا سليما لاحكام القانون فانها لا تكون في حاجة الى تعديل في تلك الحدود .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى مطابقة التعليمات التفسيرية رقم ١ لسنة ١٩٧٩ لاحكام المادة ٥١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية وليس ثمة محل لتعديلها .

(ملف ٢١٧/٢/٣٧ — جلسة ١٤/١١/١٩٧٩) .

ثامنا : مخلول العائلة في القرارات الصادرة بفرض الحراسة :

قاعدة رقم (١٣٧)

المبدأ :

القرارات الصادرة بفرض الحراسة على اموال وممتلكات بعض الأشخاص — تسولها في بعض الاحوال لاموال الشخص وعائلته — الاصل العام في تحديد مدلول العائلة انها تشمل الزوج والزوجة واولاده غير

المتزوجين - في مجال تدابير الحراسة فإن استقلال الفرد عن الأسرة التي نشأ فيها كما يكون بالزواج يكون أيضا ببلوغ سن الرشد - نتيجة ذلك أن لدلول العائلة في القرارات المذكورة ينصرف الى الخاضع للحراسة وزوجته واولاده القصر غير المتزوجين وقت فرض الحراسة ذكورا أو اناثا ولا يمتد الى من عداهم .

ملخص الفتوى ٥

بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٦١ صدر امر رئيس الجمهورية رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١ الذي تضمن النص في مادته الاولى على أن « تفرض الحراسة على اموال وممتلكات الأشخاص الواردة أسماؤهم بالكشف المرفق ومن بينهم السيد وعائلته » كما نص في المادة الثالثة على أن « يتولى السيد نائب رئيس الجمهورية الاشراف على تنفيذ هذا الامر وتكون له في سبيل ذلك السلطات المخولة للوزير بمقتضى الامر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه .. » وقد جاءت احكام الامر رقم ١٢٨ وما تلاه من اوامر مماثلة خلو من اى تحديد لدلول كلمة « وعائلته » التي وردت قرين اسماء بعض من شملتهم تلك الاوامر .

ومن حيث أنه ولئن تباينت التشريعات في تحديدها لدلول العائلة أو الأسرة وذلك بين موسع ومضيق الا أن ثمة أصلا عاما مشتقا من الدساتير مؤداه شمول هذا المدلول للخاضع وزوجته واولاده غير المتزوجين ، اذ يبين من استقرار احكام دساتير جمهورية مصر العربية بدءا بدستور سنة ١٩٥٦ وحتى دستور سنة ١٩٧١ انها جميعا تتحدث عن الأسرة كأساس للمجتمع المصرى قوامها الدين والاخلاق والوطنية ، ولذا حرصت على النص على التزام الدولة بكفالة ورعاية الامة والطفولة والعمل على التوفيق بين اداء المرأة لواجباتها في الأسرة ورسالتها في المجتمع ، والأسرة كأساس للمجتمع بنص الدستور لا يتصور الا أن تكون الأسرة بوصفها خلية أولى اى الأسرة غير المتداخلة في أسر أخرى والتي يتكون منها ومن غيرها من الأسر ويتداخلها مع بعضها المجتمع ، فالأسرة بوجه عام تنشأ عن رابطة الزوجية بين شخصين وهى على هذا الوضع تتكون بمجرد انعقاد الزواج قانونا بين ذكر وانثى بلغا سن الاهلية للزواج وهو سن ١٨ سنة للزوج و١٦ سنة دون ما نظر الى بلوغ أحدهما أو كليهما السن المحدد قانونا لبلوغ الرشد وهو ٢١ سنة ، اى دون ما نظر الى ما اذا كان أحدهما أو كلاهما قاصرا أو بالغا ، فالأسرة قد تتكون من زوجين بالغين

أو خاصرين أو زوج قصر وأخر بالغ ، فإذا أنجبوا اولادا نتيجة لهذا الزواج شملتهم الأسرة كذلك ما لم يتزوج أحدهم فيكون بذلك أسرة جديدة مستقلة عن سابقتها ، وإن ظلت تربطها بها أو أصر القربى وصلات النسب ، ومن ثم فإنه بالزواج ينفصل الابن القاصر (زوجا كان أو زوجة) عن أسرة أبيه ويكون أسرة مستقلة هي الأسرة التي أثمرها عقد زواجه .

وإذا كان ما تقدم أصلا عاما في تكوين الاسر وفي الاستقلال عنها فإنه في مجال تدابير الحراسة وحيث يكون المستهدف بحسب الأصل غل يد الخاضع عن إدارة الأموال والممتلكات الملوكة له ولاسرتة فإن استقلال الفرد عن الأسرة التي نشأ فيها لا يكون بالزواج فحسب وإنما يكون ببلوغه سن الرشد كذلك ، فهو حينما يبلغ هذا السن يتحقق له الاستقلال الكامل في إدارة أمواله والتصرف فيها ، ويكون له بذلك كيانه الذاتي المستقل الذي يخرج من نطاق ولاية والده ، ولا تلحقه تبعاً لذلك تدابير الحراسة على أساس أنه لا يدخل في مفهوم أسرة الخاضع للحراسة بحسب ما تستهدفه هذه التدابير ، ومن ثم فإن أموال البالغ وممتلكاته تخرج عن نطاق أموال وممتلكات أسرة الخاضع الأصلي إذا ما أخضعت للحراسة بالتبعية ، ومن ثم يكون محلول الأسرة في تطبيق الأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ أنها يقوم على اعتبار كل من الزواج والبلوغ ضابطا كافيا لقيام أسرة مستقلة ، وهذا النظر يتفق مع تعريف الأسرة في ميثاق العمل الوطني إذ نص على أن « الأسرة تشمل الزوج والزوجة والاولاد القصر ومن ثم أخرج منها البالغين والمترولين » ولهذا التعريف صداه في التطبيق الشرعي ، ذلك أن كلا من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بوضع حد أقصى للملكية الفرد والأسرة من الأراضي الزراعية والقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ قد نص على أن « الأسرة تشمل الزوج والزوجة والاولاد القصر ولو كانوا مترولين » ومفهوم ذلك أن الأصل أن الأسرة تشمل الزوج والزوجة والاولاد القصر غير المترولين ، إلا أنه لاعتبارات قدرها المشرع في هذين القانونين فقد أدخل المترولين موسعا بذلك من نطاق الأسرة وهذا مستفاد من عبارة (ولو كانوا مترولين) ، إذ أن المشرع يعلم أنه بغير هذه العبارة الصريحة لما دخل المترولين في محلول الأسرة بالمعنى الذي أراده في كلا القانونين ، كما أن لهذا المحلول صداه كذلك في القرار الجمهوري رقم ١٨٨ لسنة ١٩٦٦ إذ نصت المادة الأولى منه على أن « يعتبر عائلة مستقلة في تقدير التعويض المنصوص عليه في المادة الثانية من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ » بشأن رفع الحراسة عن أموال وممتلكات بعض الأشخاص المشار اليه كل خاضع أو خاضعة بصفة

أصلية أو تبعية يكون متزوجا أو ذا ولد أو أكثر في تاريخ نفاذ هذا القانون، كما يعتبر عائلة مستقلة مجبوع القصر والبالغ غير المتزوجين الذين تقلدوا والديهم في تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه ، ولا يجوز أن يجاوز مجبوع التعويض الذى يصرف لمجوع العائلات المستقلة المكونة لأسرة الخاضع الاصلى مائة وخمسين ألف جنيه .. »
فقد اعقد هذا القرار كذلك بكل من الزواج والبلوغ كضوابط لأسرة مستقلة .

وأخيرا فإن هذا التحديد لحللول الأسرة هو ما يتفق مع الطبيعة الاستثنائية لتدابير الحراسة وما تحله من معنى العقوبة ، الأمر الذى يقتضى حصر هذا الحللول فى حدود ما تقتضى به الاصول الدستورية وما تستهده اجراءات الحراسة دون التوسع فيه بغير نص صريح يقتضى بذلك ، ولا حجة فى ذلك بما جرى عليه العمل فى الحراسة من شمول هذا الحللول للولاد البالغ نزولا على مقتضى التفسير الذى أقره السيد نائب رئيس الجمهورية المشرف على تنفيذ أوامر الحراسة اذ ان اختصاص نائب رئيس الجمهورية كان ينحصر طبقا لنص المادة ٣ من الامر رقم ١٣٨ المشار اليه فى تنفيذ أوامر فرض الحراسة مستعملا فى ذلك سلطات الوزير المنصوص عليها فى الامر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ وتحصل فى الاذن للحارس فى بيع الاموال الخاضعة للحراسة أو تصفيتها وفى اخذ ما يلزم لإدارة الاموال من نفقات وما الى ذلك من المسائل التى تتعلق بإدارة الاموال والممتلكات الخاضعة للحراسة وليس من بينها ولا شك تحديد مدلول الأسرة طبقا لهذه الاوامر اذ ان هذا التحديد من شأنه ادخال افراد أو اخراج آخرين من نطاق الحراسة ، ومن ثم فإن هذا التحديد هو صنو الامر بفرض الحراسة ونظير له ومن ثم فلا يملكه الا المختص أصلا باصدار قرار فرض الحراسة وهو السيد رئيس الجمهورية ما لم يفرض غيره فى ذلك ، وذلك كله طبقا لقانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ والامر فى الحالة المعروضة غير ذلك اذ لم يصدر أمر جمهورى بتحديد مدلول العائلة كما لم يفوض نائب الرئيس فى تحديد هذا المدلول ولو كان التحديد قد تم وفقا لما تقدم لما كتبت الحراسة بحاجة الى طلب الرأى فى ذلك .

وعلى ذلك فإن تحديد السيد نائب الرئيس لحللول العائلة وفقا لما تقدم يجاوز حدود التفويض الممنوح لسيادته ، ولا يترتب على الاخذ به نشوء قاعدة عرفية واجبة الالتزام بها ويكون ما جرى عليه العمل بالحراسة

العاملة غير متفق مع القانون ولا تنهض الاعتبارات العملية للإبقاء على اوضاع مخالفة للقانون لان ضمان سيادة القانون واعلاء كلمته واحترام حقوق المواطنين وحماية ممتلكاتهم هو من الامور التى كفلها الدستور والتى تسمو على ما استقر عليه عمل خاطيء .

ومن حيث انه بالبناء على ما تقدم فان حلول الاسرة فى تطبيق الامر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه ينصرف الى زوج الخاضع واولاده القصر غير المتزوجين وقت فرض الحراسة ذكورا واناثا ولا يمتد الى من عداهم — وبتطبيق ذلك على الحالة المعروضة فانه لما كانت السيدة متزوجة وتبلغ من العمر ٢٨ سنة وقت فرض الحراسة على والدها السيد فى عام ١٩٦١ فانها تخرج بذلك من عداد افراد اسرة والدها بما يترتب على ذلك من اثار .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان مفهوم عائلته الخاضع للحراسة يشمل زوجته واولاده القصر غير المتزوجين وقت فرض الحراسة ذكورا واناثا ولا يمتد الى من عداهم .

(ملف ١٨/٢/٣٠ — جلسة ١٩٧٧/٢/٩) .

تاسعا : احتفاظ الخاضع للحراسة بالمسكن الخاص :

قاعدة رقم (١٣٨)

المبدأ :

القواعد الواردة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بشأن تسوية الاوضاع الناشئة عن الحراسة لا تخل بالتفسيرات السابق تقريرها للخاضعين للحراسات — اساس ذلك — ان هذه التفسيرات كانت بقررة قبل العمل بالقانون المشار اليه ومن ثم كان من المتعين اعمال احكامها قبل تطبيق احكام هذا القانون — مقتضى ذلك ان التفسير المقرر بالفقرتين الخامسة والسادسة من المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ والخاص باحقية الخاضع فى الاحتفاظ بالمسكن الخاص الذى كان يشغله يتعين اعماله متى توافرت الشروط اللازمة لذلك حتى بعد العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه ولو كان قد خصص لفرض قومي طالما انه لم يتم التصرف فيه الا بعد العمل بالقرار الجمهورى المشار اليه —

نص الفقرة (ب) من المادة العاشرة من القانون المشار اليه على إلغاء عقود البيع الابتدائية للعقارات البنينة ما لم تكن قد تغيرت معالمها أو خصصت لمشروع سياحي أو لغرض قومي أو ذى نفع عام — أعمال هذا الحكم لا يكون إلا بعد إجراء مقتضى التيسيرات أن توافرت شرائط أعمالها .

ملخص الفتوى :

من حيث أن الحراسة العامة ظلت قائمة فترة طويلة من الزمن صدر خلالها بعض التيسيرات التى تقرررت بموجب القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . وبمقتضى قرارات جمهورية لاحقة ، ولما كانت قوانين تصفية الحراسات المتعاقبة قد دخلت من هذه التيسيرات لذلك عبد المشرع الى ابقاء حكم هذه التيسيرات كقواعد مكملة لما ورد بهذه القوانين من احكام ولقد سلك المشرع ذات المسلك عند اصدار القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ فنص فى المادة الرابعة من مواد اصداره على أنه « لا تخل احكام القانون المرافق بالتيسيرات التى سبق تقريرها للخاضعين لاحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ..

وبناء على ذلك فان القواعد القانونية الواردة بهذا القانون هى الاساس فى كيفية تصفية الحراسات التى يسرى عليها هذا القانون ومع ذلك فانها لا تخل بالتيسيرات السابق تقريرها للخاضعين للحراسات المفروضة طبقا لاحكام قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ وذلك بحسبان أن هذه التيسيرات كانت مقررة وكان يتعين العمل بها .

ومن حيث أن الفقرة الخامسة من المادة الاولى من القرار الجمهورى رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ تقضى بأن تسلم الى الاشخاص الخاضعين لاحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ الحصص الشائعة التى لم تنصرف فيها الحراسة العامة والتى كانت مملوكة لهم فى عقارات سكنية على الا تزيد قيمة هذه الحصص الشائعة التى تسلم لهم عن مقدار التعويض المستحق لهم طبقا لاحكام هذا القانون .

ومن حيث أن العقد الابتدائى المؤرخ ١٩٦٢/٤/١٠ لصالح شركة الشرق للتأمين اعتبر كأن لم يكن ومن ثم كان يحق لصاحبات الشأن فى الحالة المعروضة وهن يمكن الفيلا محل البحث وهى عقار سكنى ومحلا اسكناهم على الشبوع التمتع باحكام الفقرة المذكورة من هذا القرار .

بل أنه فضلا عما تقدم فإن الفقرة السادسة من ذات المادة من هذا القرار والتي تقتضى بأنه يجوز لكل شخص من هؤلاء الأشخاص أن يحتفظ بمسكنه الخاص الذى يشغله (فيلا) والذى كان مملوكا له تسرى في حقهن حيث كانت الفيلا محل البحث مسكنا خاصا لهن يقمن فيها تحت رعاية والدهن وآية ذلك الموجودات المملوكة لهن والتي ظلت بها ، ومن ثم كان يتعين والأمر كذلك ، بمقتضى هذه الفقرة أن يحتفظ لهن بهذه الفيلا بحسبانها مسكنا خاصا لهن .

ومن حيث أنه لما كان التيسير المقرر في كل من الفقرتين المشار إليهما من المادة الاولى من القرار الجمهورى رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ قد أصبح بمقتضى المادة الرابعة من مواد اصدار القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ حقا مكتسبا لصاحبات الشأن المتمتعات بأحكام هذا القرار فانه لا يجوز المساس به أو حرمانهن منه ، ولا يقدر في ذلك ما نصت عليه الفقرة الاخيرة من هذا القانون والتي تقتضى بالغاء عقود البيع الابتدائية للعقارات المبنية ما لم تكن قد تغيرت معالمها أو خصصت لمشروع سياحى أو لغرض قوى أو ذى نفع عام ، لان أعمال حكمها لا يكون الا بعد اجراء مقتضى التيسيرات أن توافرت شرائط أعمالها .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية صاحبات الشأن فى استرداد الفيلا . محل هذه الفتوى .

(ملف ٢١/٢/٣٠ - جلسة ١٩٧٨/١٠/٤) .

عاشرا : وفاة الخاضع للحراسة ينهى الحراسة على امواله :

قاعدة رقم (١٣٩)

المبدأ :

ان الحراسة وان كانت تفرض على المال الا انها لا تفرض عليه لذاته وانما تفرض عليه باعتباره مملوكا لشخص معين يقتضى الصالح العام وضع امواله تحت الحراسة - وفاة الشخص الخاضع للحراسة - اثر ذلك - انتهاء الحراسة على امواله - عدم استمرار الحراسة بالنسبة لورثة الشخص الخاضع بعد وفاته - احقيتهم فى استلام حصتهم فى اموال وممتلكات مورثهم .

ملخص الفتوى :

من حيث أنه في عام ١٩٦٣ اخضعت أموال وممتلكات أحد الأشخاص للحراسة بموجب الأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ . ثم توفى المذكور عام ١٩٦٣ — وقبل صدور القانون رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٦٤ برفع الحراسة عن أموال وممتلكات بعض الأشخاص — هي زوجته الخاضعة للحراسة وأخوته غير الخاضعين لها . وقد تقدم أخوة المتوفى بطلب الى الحراسة العلية لتسلم انصبتهم في أموال مورثهم — ثار التساؤل حول مدى اعتبار الوفاة سبباً من أسباب انقضاء الحراسة .

ومن حيث أن المادة الثالثة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ تنص على أن « لرئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارئ أن يتخذ بأمر كتابي أو شفوي التدابير الآتية :

١ — وضع قيود على حرية الأشخاص في الاجتماع والانتقال والاقامة ..

٢ —

٣ —

٣ — الاستيلاء على أى منقول أو عقار والأمر بفرض الحراسة على الشركات والمؤسسات وكذلك تأجيل أداء الديون والالتزامات المستحقة والتي تستحق على ما يستولى عليه أو على ما تفرض عليه الحراسة .

٥ —

٦ —

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية توسيع دائرة الحقوق المبينة في الفقرة السابقة » .

واستناداً الى هذا القانون صدر الأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ بفرض الحراسة على أموال وممتلكات بعض الأشخاص .

ونصت المادة الاولى من هذا الأمر على أن « تفرض الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الواردة أسماؤهم بالكشف المرفق » .

وقضت المادة الثانية بأن « تسرى في شأن الأشخاص الخاضعين لهذا الامر التدابير المنصوص عنها في الامر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه . واستثناء من أحكام المادة السابقة يجوز للأشخاص الخاضعين لأحكام هذا الامر الاستمرار في مزاوله المهن الحرة التى يشغلون بها ولا تسرى بالنسبة للأعمال التى يزاولونها في هذا الخصوص الاوامر والنواهي المنصوص عليها في الامر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه . ولا تخضع للتدابير الحراسة الاموال التى يحصلون عليها نتيجة مزاولتهم المهن السابقة الذكر » .

كما قضت المادة الثالثة بتعيين حارس عام يتولى ادارة أموال وممتلكات الأشخاص المشار اليهم في المادة الاولى وتكون له سلطات المدير العام المنصوص عليها في الامر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ .

وبالرجوع الى الامر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ آتف الذكر ، وهو الخاص بوضع نظام لادارة أموال المعتقلين والمراقبين وغيرهم من الأشخاص والهيئات ، يبين انه قضى في المادة الاولى بأن « يتولى مدير عام ادارة أموال المعتقلين والمراقبين القائم على تنفيذ أحكام القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٥٦ — ادارة أموال الأشخاص والهيئات الآتى بيانها .. » .

ونص في المادة الثانية على أن « تكون مهمة المدير العام النيابة عن الأشخاص المشار اليهم في المادة السابقة ويتولى استلام الاموال وجردها وادارتها وله بوجه خاص أن يتخذ الاجراءات اللازمة لتحصيل ما لأولئك الأشخاص من الديون ولاداء ما عليهم وأن يقبض ما يؤدى لهم وأن يعطى المخالصات .. » .

وقضى في المادة الخامسة بأن « يحظر أن تعقد بالذات أو بالواسطة مع احد الأشخاص المشار اليهم في المادة الاولى أو لمصلحتهم عقود أو تصرفات أو عمليات تجارية كانت أم مالية أم من أى نوع آخر » .

ونص في المادة السادسة على أن « يحظر أن ينفذ أى التزام مالى أو غير مالى ناشئ عن عقد أو تصرف أو عملية تتم لمصلحة احد الأشخاص المشار اليهم في المادة الاولى ... » .

كما نص في المادة السابعة على أنه « لا يجوز لاي شخص من المشار

اليهم في المادة الاولى ان يرفع دعوى مدنية أو تجارية أمام اية هيئة قضائية في مصر ولا أن يتابع السير في دعوى منظورة أمام الهيئات المذكورة » .

وقضى في المادة الثامنة بأن « يعتبر باطلا بحكم القانون كل عقد أو تصرف أو عملية تم أو جاء مخالفا لاحكام هذا الامر » .

ويبين من جماع هذه النصوص أن الحراسة تقترب عليها آثار معينة سواء بالنسبة الى المال الذي فرضت عليه أو بالنسبة الى مالكه فهي من ناحية ، تغل يد صاحب المال عن ادارته والتصرف فيه وتمهد بذلك الى الحارس العام . كما أنها ، من ناحية أخرى ، تضع قيودا على اهلية الشخص الخاضع لها كخطر القيام بالاعمال التجارية أو رفع الدعاوى .

وعلى ذلك فالحراسة وإن كانت تفرض على المال إلا أنها لا تفرض عليه لذاته وإنما تفرض عليه باعتباره مملوكا لشخص معين يقتضى الصالح العام وضع أمواله تحت الحراسة ومن ثم إذا زال هذا الاعتبار زال تبعاً لذلك الموجب الذي اقتضى فرض الحراسة كما إذا انتهت ملكية الشخص الخاضع للحراسة لمال معين بالوفاة . إذ في هذه الحالة يزول الاعتبار الشخصي الذي كان ملحوظا في المال عند فرض الحراسة عليه وتنتهي الحراسة بالتالى ولا تلحق الورثة ما لم يكونوا قد وضعوا هم أيضا تحتها .

ويؤيد هذا النظر ويؤكد ان فرض الحراسة لم يتم بإجراء عام مجرد كما هو الحال بالنسبة لقانون الإصلاح الزراعى الذى قضى بانتقال ما يزيد على حد معين من الاراضى الى الدولة أيا كان مالكها . أى ان قرارات فرض الحراسة لم تقض بوضع رأس المال الذى يزيد على قدر معين تحت الحراسة وإنما خصت أفرادا بذواتهم بهذا الاجراء دون أفراد آخرين قد تجاوز ملكيتهم ملكية هؤلاء . وفي ذلك ما يقطع بأن الجانب الشخصى كان محل اعتبار كبير عند فرض الحراسة ، وإنما لم توجه الى المال لذاته مجردا عن مالكه .

وبعبارة أخرى ، فإن إجراءات الحراسة لم تستهدف مصادرة رأس المال الخاص بصفة عامة وأيا كان مالكه وإنما مست رأس المال الذى لم تطعن الدولة الى عدم اساءة استعماله لعرقلة التقدم الاشتراكى أو الذى لمست فيه ميله الى الاستغلال . وقد أشار الميثاق فى الباب السابع منه الى هذا المعنى حين قال « ان رأس المال الفردى فى دوره الجديد يجب أن

يعرف انه خاضع لتوجيه السلطة الشعبية شأنه في ذلك شأن رأس المال العام وان هذه السلطة هي التي تشرع له وهي التي توجهه على ضوء احتياجات الشعب وانها قادرة على مصادرة نشاطه اذا حاول أن يستغل أو ينحرف .

كما اشار القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة الى هذا المعنى أيضا حين نص في المادة الثالثة على أنه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية فرض الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الذين يأتون أعمالا بقصد إيقاف العمل بالأنشطة أو الاضرار بمصالح العمال أو تتعارض مع المصالح القومية للدولة » . وواضح من نص هذه المادة أن فرض الحراسة لا يتم خشية رأس المال في ذاته وانما نظرا للتصرفات التي يقوم بها، فالعنصر الشخصي له الاعتبار الاول في فرض الحراسة .

ومن حيث أن من شأن هذا الاعتبار الشخصي الذي تفرض الحراسة من أجله انتهاء الحراسة بانتقضائه ، وبالتالي فإن وفاة من فرضت عليه الحراسة يستتبع بالضرورة انتهاءها .

ومن حيث انه لا حاجة في القول بأن الحراسة التي فرضت بمقتضى الامر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه كانت تستهدف نقل ملكية الاموال التي وضعت تحت الحراسة الى الدولة ومن ثم فلا تحول وفاة صاحب المال دون استمرار الحراسة . ذلك انه لو صح هذا القول لما تردد المشرع في النص على نقل ملكية تلك الاموال الى الدولة مباشرة دون حاجة الى أن تظل تحت الحراسة حتى صدور القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ الذي قضى بنقل ملكيتها للدولة والتعويض عنها . وآية ذلك أن الامر آنف الذكر صدر معاصرا لقوانين التأمين ولو كان المشرع يستهدف تأمين أموال الخاضعين للحراسة لما توانى في تقرير هذا الحكم ولما كانت هناك حاجة لوضع هذه الاموال تحت الحراسة نحو ثلاث سنوات مع ما يستتبع ذلك من اجراءات ادارية ومن ثم فان التكييف السليم لاجراءات الوضع تحت الحراسة انها اجراءات أمن اتخذت بالنسبة لبعض الأشخاص في فترة قدرت الدولة أن امكانياتهم المادية معطلة حتى لا تستخدم في الاضرار بمصالح الشعب وفي عرقلة عملية التحول الاشتراكي التي دخلت التطبيق بقوانين التأمين . وعلى ذلك اذا زال الفرض من الحراسة بوفاة الخاضع لها لم يعد ثمة مبرر لاستمرارها بالنسبة للورثة الذين قد تختلف في شأنهم

الاسباب والاعتبارات التى دعت الى فرض الحراسة على مورثهم . فاذا تحقق بالنسبة اليهم شئ من ذلك أمكن اخضاعهم للحراسة بقرار من السلطة المختصة .

ومن حيث أن قرارا لم يصدر بفرض الحراسة على أخوة المتوفى فى الحالة محل البحث .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية فى الحالة المعروضة الى احقية الورثة غير الخاضعين للحراسة فى استلام حصتهم فى اموال وممتلكات مورثهم .

(ملف ٧٠/٢/٣٠ — جلسة ١٩٧٠/٤/٢٢) .

الفصل الثاني

الحراسة على اموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين

قاعدة رقم (١٤٠)

المبدأ :

فرض الحراسة على الاموال طبقا للامرين العسكريين رقمي ٤ وه لسنة ١٩٥٦ - قصرها على اموال المعتقلين والمراقبين حسب الامر الاول وعلى اموال البريطانيين والفرنسيين كما حددتهم المادة الاولى من الامر الثاني - ثبوت ان ظاهر المستندات يشير الى ان المدعى لا ينتهي الى اي من هاتين الفئتين - وقف تنفيذ القرار الصادر بوضع امواله تحت الحراسة .

ملخص الحكم :

ان الحراسة مقصورة في حكم الامر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ على اموال البريطانيين والفرنسيين كما حددتهم المادة الاولى منه ، ومقصورة في حكم الامر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ على اموال المعتقلين والمراقبين . ومن ثم يخرج من نطاق فرض هذه الحراسة من ليس بريطانيا او فرنسيا ، ومن ليس معتقلا او مراقبا ، فاذا صدر قرار الحراسة العامة على اموال الرعايا الفرنسيين بوضع اموال المدعى تحت الحراسة ، واستبان للحكمة من ظاهر المستندات ما يؤيد ادعائه من انه لا ينتهي الى حكومة الجمهورية الفرنسية ، كما انه ليس من ضمن الاشخاص المعتقلين او المراقبين الذين ينطبق عليهم احكام الامر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ ، فان طلبه وقف تنفيذ ذلك القرار يكون قائما بحسب الظاهر على اسباب جدية تبرره ، ويتعين القضاء بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه .

(طعن ٩٧٣ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٤/٥) .

قاعدة رقم (١٤١)

المبدأ :

الحراسة على لهوال الرعايا البريطانيين والفرنسيين — الهدف من فرضها بالامر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ — تفويضه وزير المالية والاقتصاد في منح استثناءات عامة أو خاصة من حظر التعامل وفرض الحراسة على هؤلاء الرعايا .

ملخص الفتوى :

تنص المادة السادسة من الامر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالاتجار مع الرعايا البريطانيين والفرنسيين والتدابير الخاصة بأموالهم على أن « يحظر أن تعقد بالذات أو بالواسطة مع الرعايا البريطانيين أو الفرنسيين أو لمصلحتهم عقود أو تصرفات أو عمليات تجارية كانت أم مالية أم من نوع آخر » . وتنص المادة الرابعة من هذا الامر على أن « يحظر تنفيذ أى التزام مالى أو غير مالى ناشئ عن عقد أو تصرف أو عملية تم لمصلحة الرعايا البريطانيين أو الفرنسيين في تاريخ سابق على تاريخ العمل بهذا الامر أو لاحق له » وتنص المادة السادسة على أنه « مع مراعاة الاستثناءات المنصوص عليها في هذا الامر يحظر في الحراسة كل شخص من الرعايا البريطانيين أو الفرنسيين يملك أموالا بمصر وكذلك كل فرع أو توكيل أو مكتب موجود بمصر ومملوك للرعايا المذكورين » — كما تنص المادة السابعة على أنه « يجوز لوزير المالية والاقتصاد ان يمنح استثناءات عامة أو خاصة من أحكام المواد من ٣ الى ٦ » وظاهر من هذه النصوص ان المشرع استهدف بالامر العسكري المشار اليه تحقيق هدفين :

الاول : حظر التعامل مع الرعايا البريطانيين أو الفرنسيين سواء بالذات أو بالواسطة ومنع تنفيذ أى التزام مالى أو غير مالى ناشئ عن عقد أو تصرف أو عملية تم لمصلحتهم في تاريخ سابق على تاريخ العمل بالامر العسكري أو لاحق له .

والثانى : وضع أموال الرعايا البريطانيين أو الفرنسيين الموجودة بمصر تحت الحراسة وقد جاءت أحكام هذا الامر شاملة بحيث تتناول الرعايا البريطانيين والفرنسيين بالمعنى المنصوص عليه في المادة الاولى

منه مع مراعاة الاستثناءات الواردة به ، الا أن المشرع رأى أن ثبت اعتبارات من المصلحة العامة قد تقتضى الخروج على هذا الاصل العام ففوض وزير المالية والاقتصاد في تقدير تلك الاعتبارات وأجاز له أن يمنح استثناءات عامة أو خاصة من احكام المواد من ٢ الى ٦ وهى التى تتناول حظر التعامل وفرض الحراسة على هؤلاء الرعايا ، أى أن قرار وزير يكون مقتضى ذلك اباحة التعامل مع هذا الخبير بشأن العقد المستثنى وتنفيذ عليه في هذه المواد كلها أو بعضها كما يجوز عدم الخضوع لاجراء الحراسة .

ولما كان وزير المالية والاقتصاد اصدر قرارا باستثناء العقد المبرم بين احد الخبراء الفرنسيين وبين هيئة السد العالى من احكام الامر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ ، وقد جاء هذا الاستثناء علما مطلقا دون قيد من القيود المنصوص عليها في المادة ٢٩ من الامر العسكرى ، ومن ثم يكون مقتضى ذلك اباحة التعامل مع هذا الخبير بشأن العقد المستثنى وتنفيذ الالتزامات المالية الناشئة عنه من تاريخ ابرامه وعدم خضوع الاموال المستحقة عنه للحراسة .

(فتوى ٨٩٩ في ٢٤/١٢/١٩٥٩) .

الفصل الثالث

رفع الحراسة عن اموال وممتلكات بعض الاشخاص

بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤

اولا - رفع الحراسة عن الاموال والممتلكات يسرى باثر مباشر من تاريخ صدور القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ :

قاعدة رقم (١٤٢)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية بالاستثناء من احكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ برفع الحراسة عن اموال وممتلكات بعض الاشخاص يسرى باثر مباشر من تاريخ صدوره - من هذا التاريخ تنحصر عنها احكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وتعود ملكيتها الى المستفيدين من القرار الذى يعتبر مصدرا لحقهم فى ملكية تلك الاموال - الاثار المترتبة على هذا التكيف فيها تتعلق بالحد الاقصى الجائز تملكه من الاراضى الزراعية وما فى حكمها وعلى المواعيد التى يتمين خلالها تقييم اقرارت الملكية طبقا لاحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بتعيين حد اقصى للملكية الاسرة والفرد فى الاراضى الزراعية وما فى حكمها .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ برفع الحراسة عن اموال وممتلكات بعض الاشخاص تنص على أن « ترفع الحراسة على اموال وممتلكات الاشخاص الطبيعيين الذى فرضت عليهم بمقتضى اوامر جمهورية طبقا لاحكام قانون الطوارئ » وتنص المادة ٢ على أن « تؤول الى الدولة ملكية الاموال والممتلكات المشار اليها فى المادة السابقة ويعوض عنها صاحبها بتعميؤ اجمالى ٣٠ الف جنيه ما لم تكن قيمتها اقل من ذلك فيعوض عنها بمقدار هذه القيمة .. » وتنص المادة ٤ على أن « تسلم الاراضى الزراعية التى آلت ملكيتها الى الدولة بمقتضى احكام هذا القانون الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى لادارتها حتى يتم توزيعها وفقا لاحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه » وتنص المادة ٧ على أنه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية الاستثناء من احكام هذا القانون » .

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أن المشرع بعد أن وضع قاعدة عامة مقتضاها رفع الحراسة عن أموال بعض الأشخاص وإيلولتها الى الدولة في مقابل تعويض اجمالي حده الاقصى ثلاثون الفا من الجنيهاً ، اناط برئيس الجمهورية سلطة الاستثناء من هذه القاعدة بقرار يصدره ، ويثور التساؤل عن ماهية هذا القرار هل هو منشئ للحق في الاستثناء من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ فيسرى بأثر مباشر من تاريخ صدوره ، بمعنى أن تخضع الاموال للقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ من تاريخ العمل به حتى صدور القرار الجمهوري باستثناءها من الخضوع لاحكامه ، أو هو كاشف للحق في الاستثناء من الخضوع للقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ فيرتد سريانه بأثر رجعي الى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ، فتعتبر الاموال وكأنها لم تخضع على الاطلاق لهذا القانون .

ومن حيث أن القاعدة في القرارات الادارية أنها تسرى بأثر مباشر من تاريخ صدورها ، ولا يجوز أن ينعطف اثرها على الماضي الا بنص في القانون ، وهن ثم فان قرار رئيس الجمهورية بالاستثناء من الخضوع لاحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ — وهو لا يعدو أن يكون قرارا اداريا — يسرى بأثر مباشر من تاريخ صدوره ، ولا يجوز أن يرتد اثره الى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ لانه ليس ثمة نص في القانون يقضى بذلك ، ومؤدى ذلك ان الاموال التي يشملها هذا القرار تخضع اولا للقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ من تاريخ العمل به ، فتؤول ملكيتها الى الدولة من هذا التاريخ ، وتظل كذلك الى تاريخ صدور القرار الجمهوري باستثناءها من الخضوع لاحكام هذا القانون ، فمن هذا التاريخ تنحصر عنها احكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وتعود ملكيتها الى المستفيدين من القرار ، ويعتبر هذا القرار مصدرا لحقهم في ملكية تلك الاموال .

ومن حيث أنه تطبيقا لذلك ، ولما كانت المادة ١٠ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بتعيين حد أقصى للملكية الاسرة والفرد في الاراضي الزراعية وما في حكمها تنص على أنه « لا يجوز لاي فرد أن يمتلك من الاراضي الزراعية وما في حكمها من الاراضي البور والصحراوية أكثر من خمسين فداناً . كما لا يجوز أن تزيد على مائة فدان من تلك الاراضي جملة ما تملكه الاسرة ، وذلك مع مراعاة حكم الفقرة السابقة . وكل تعاقد ناقل للملكية يترتب عليه مخالفة هذه الاحكام يعتبر باطلا ولا يجوز شهره » وتنص المادة ٢ على أنه « في تطبيق احكام هذا القانون تشمل الاسرة الزوج والزوجة والاولاد القصر — وتحسب ملكية الاسرة عند تطبيق احكام هذا القانون

على أساس الحالة المدنية لأفرادها التى كانوا عليها فى يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٦٦ » — وتنص المادة ٣ على أنه « يجب على كل فرد أو أسرة تجاوز ملكيته أو ملكيتها — فى تاريخ العمل بهذا القانون — الحد الأقصى المنصوص عليه فى المادة الأولى أن يقدم هو أو المسئول قانوناً عن الأسرة إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى إقراراً عن ملكيته أو ملكية الأسرة فى ذلك التاريخ على النموذج الخاص المعد لذلك خلال المواعيد ووفقاً للشروط والأوضاع التى تحددها اللائحة التنفيذية .. » وتنص المادة ٤ على أنه « يجوز لأفراد الأسرة التى تجاوز ملكيتها أو ملكية أحد أفرادها الحد الأقصى المنصوص عليه فى المادة الأولى أن يوفقوا أوضاعهم فى نطاق ملكية المائة فدان التى يجوز للأسرة تملكها بالطريقة التى يرتضونها بموجب تصرفات ثابتة التاريخ خلال ستة شهور من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون .. » وتنص المادة ٥ على أنه « إذا لم يتم التراضى بين أفراد الأسرة — خلال المدة المحددة لتقديم الإقرار المشار إليه فى المادة السابقة — على توفيق أوضاعهم فى نطاق المائة فدان التى يجوز للأسرة تملكها ، تستولى الحكومة أولاً على ما يتجاوز الحد الأقصى للملكية الفردية لدى كل من توجد لديه منهم هذه الزيادة فإذا ظلت الأسرة رغم ذلك مالكة لما يتجاوز المائة فدان يصير الاستيلاء على مقدار الزيادة لدى جميع أفراد الأسرة بنسبة ما يملكه كل منهم بعد هذا الاستيلاء الأول .. » وتنص المادة ٧ على أنه « إذا زادت — بعد العمل بهذا القانون — ملكية الفرد على خمسين فداناً بسبب الميراث أو الوصية أو غير ذلك من طرق كسب الملكية بغير طريق التعاقد ، أو ملكية الأسرة على المائة فدان بسبب من تلك الأسباب أو بسبب الزواج أو الطلاق ، وجب تقديم إقرار — إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى — عن الملكية بعد حدوث الزيادة ، وذلك خلال المواعيد ووفقاً للشروط والأوضاع التى تحددها اللائحة التنفيذية . ويجوز للفرد أو الأسرة التصرف فى القدر الزائد — بتصرفات ثابتة التاريخ — خلال سنة من تاريخ حدوث الزيادة والا كان للحكومة أن تستولى — نظير التعويض المنصوص عليه فى المادة ٩ — على مقدار الزيادة باعتبارها من تاريخ انقضاء تلك السنة . ويكون لأفراد الأسرة أن يعيدوا توفيق أوضاعهم فى نطاق ملكية المائة فدان التى يجوز للأسرة تملكها وذلك بموجب تصرفات ثابتة التاريخ خلال السنة المشار إليها ، وتطبق فى شأنهم — فى هذه الحالة — أحكام المادة ٤ . فإذا لم يتفق أفراد الأسرة على توفيق أوضاعهم خلال تلك السنة تطبق فى شأنهم أحكام المادة (٥) .

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أن المشرع يفرق بين الحالة التي تكون فيها ملكية الفرد أو الأسرة — وقت العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ — مجاوزة للحد المقرر به ، والحالة التي تزيد فيها ملكية الفرد أو الأسرة — بعد تاريخ العمل بالقانون — عن هذا الحد بسبب الميراث أو الوصية أو غيرها من أسباب الملكية بغير طريق التعاقد ، ففي الحالة الأولى : يلتزم الفرد أو المسئول عن الأسرة بتقديم إقرار عن ملكيته أو ملكية الأسرة خلال المواعيد التي حددتها اللائحة التنفيذية للقانون ، كما يكون للأسرة خلال ستة شهور من تاريخ العمل بالقانون أن توفق أوضاعها بتصرفات ثابتة التاريخ ، فإذا لم يتم التراضى بين أفراد الأسرة تستولى الحكومة على ما يجاوز الحدود التي عينها القانون، وتحسب ملكية الأسرة في هذه الحالة على أساس الحالة المدنية لأفرادها التي كانوا عليها في ٢٣ من يوليو سنة ١٩٦٩ ، أما في الحالة الثانية : فيتمتع بتقديم الإقرار عن الملكية بعد حدوث الزيادة في خلال المواعيد المحددة باللائحة التنفيذية ، ويكون للأسرة إعادة توفيق أوضاعها خلال سنة من تاريخ حدوث الزيادة وإلا كان للحكومة أن تستولى على ما يزيد على الحدود المقررة للملكية ، وتحسب الملكية في هذه الحالة — بطبيعة الحال — على أساس الحالة المدنية لأفرادها في تاريخ حدوث الزيادة .

ومن حيث أنه تطبيقا لما تقدم ، واذ يبين من وقائع الحالة موضع النظر أن الزيادة في ملكية أسرة السيد عن الحدود القصوى المقررة في القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه ، لم تكن قائمة وقت العمل بهذا القانون إذ كانت معظم أراضيهم قد آلت ملكيتها إلى الدولة بمقتضى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ، وإنما هي زيادة طارئة حدثت بعد العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ نتيجة صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٠٤ لسنة ١٩٧١ الذي استغفاهم من الخضوع لاحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ فأنشأ لهم حقا في ملكية الاموال المستثناة بطريق غير طريق التعاقد ، ومن ثم يسرى في شأنهم حكم المادة ٧ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ، فيتخذ تاريخ حدوث الزيادة في ملكيتهم — وهو تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٠٤ لسنة ١٩٧١ — أساسا لحساب ميعاد تقديم الأقرار عن الملكية ، ولحساب المهلة التي يجوز لهم توفيق أوضاعهم خلالها ، كما يتخذ هذا التاريخ أيضا أساسا لتحديد الحالة المدنية لأفراد الأسرة ، واذ يبين من الوقائع أن الابن الأكبر كان في هذا التاريخ بالغاً سن الرشد ، فانه لا يدخل

في ملول الاسرة كما حددته المادة ٢ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ فلا تحسب ملكيته ضمن ملكية الاسرة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٠٤ لسنة ١٩٧١ باستثناء اموال وممتلكات السيد وأسرته من احكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ، يعتبر منشأ لحقهم في ملكية الاراضى الزراعية المستثناء فيتخذ تاريخ صدور هذا القرار أساسا لحساب ميعاد تقديم الاقرار عن الملكية ، ومهلة توفيق أوضاع الاسرة ، كما يتخذ أساسا لتحديد الحالة المدنية لأمراء الاسرة .

(ملف ٢٣/١/٧ — جلسة ١٩٧٢/٥/٣) .

ثانياً — التعميمات المستحقة للأشخاص الذين آلت اموالهم وممتلكاتهم الى الدولة :

قاعدة رقم (١٤٣)

المبدأ :

القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ برفع الحراسة عن اموال وممتلكات بعض الاشخاص — قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن سريان بعض القواعد على الاشخاص الخاضعين لاحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ — اموال وممتلكات الاشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم الحراسة بمقتضى اوامر جمهورية طبقا لاحكام قانون الطوارئ ورفعت عنهم بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه — اياولة ملكيتها الى الدولة اعتبارا من ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ تاريخ العمل بهذا القانون فيها عدا ما استثنى بقرارات جمهورية طبقا للمادة السابعة من القانون المذكور — تعويض اصحابها عن صافى تلك الاموال والممتلكات بعد خصم الديون في حدود الحد الاقصى المنصوص عليه قانونا — في حالة ما اذا كانت هذه الاموال والممتلكات مستغرقة بديون تزيد على قيمتها ، فلا يعوض عنها صاحبها بشيء ولا تلزم الدولة من ديون صاحبها بها يزيد عن قيمتها .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ برفع الحراسة عن اموال

وممتلكات بعض الأشخاص ينص في مادته الاولى على أن « ترفع الحراسة عن أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم بمقتضى أوامر جمهورية طبقا لاحكام قانون الطوارئ .. »

وتنص المادة الثانية على أن « تؤول الى الدولة ملكية الاموال والممتلكات المشار اليها في المادة السابقة ويعوض عنها صاحبها بتعويض اجمالي قدره ٣٠ ألف جنيه ، ما لم تكن قيمتها اقل من ذلك فيعوض عنها بمقدار هذه القيمة . »

على أنه اذا كانت الحراسة قد فرضت على الشخص وعلى عائلته بالتبعية له ، فيعوض جميعهم عن جميع أموالهم وممتلكاتهم المفروضة عليها الحراسة بما لا يجاوز قدر التعويض الاجمالي السابق بيانه ويوزع فيما بينهم بنسبة ما يمتلك كل منهم من هذه الأموال والممتلكات الى مجموع ما يمتلكون منها وقت العهل بأحكام هذا القانون ... » .

وتنص المادة الثالثة على أنه « استثناء من حكم المادة السابقة ، اذا كان ضمن الاموال والممتلكات الخاضعة للحراسة منشأة تجارية غير سباعية بواسطة الحراسة ومملوكة للشخص الخاضع للحراسة أو لاحد افراد عائلته الخاضعين للحراسة بالتبعية له ولا تزيد قيمتها عن ٣٠ ألف جنيه ، فنسلم اليهم هذه المنشأة .. » .

وتنص المادة الرابعة على أن « تسلم الاراضى التى آلت ملكيتها الى الدولة بمقتضى احكام هذا القانون الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى حتى يتم توزيعها وفقا لاحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه » .

وتنص المادة السابعة على أنه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية الاستثناء من احكام هذا القانون » .

وقد عمل بهذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ .

وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن سريان بعض القواعد على الأشخاص الخاضعين لاحكام القانون رقم ١٥٠

لسنة ١٩٦٤ ويقضى في مادته الاولى بأن الاموال والممتلكات التى تؤول الى الدولة ويعوض عنها صاحبها وفقا لاحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه هى صافى قيمتها بعد استئزال جميع الديون العقارية والممتازة والعادية بحيث تكون سندات التعويض ممثلة لنتائج التصفية ولايجوز الرجوع على صاحب هذه السندات بغير الديون التى يرفض المدير العام اداءها بقرار مسبب لعدم جديتها أو صوريته أو لاي سبب آخر يقرره القانون » .

ومفاد ما تقدم من نصوص أن اموال وممتلكات الاشخاص الطبيعيين الذين رفعت عنهم الحراسة طبقا لاحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ تؤول إلى الدولة من تاريخ العمل به في ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ دون أن تعلق ايلولة هذه الاموال الى الدولة على اى اجراء لاحق أو على ثبوت انها غير مستغرقة بالديون وذلك فيها عدا ما استثنى بموجبها أو ما يصدر باستثنائه منها قرار من رئيس الجمهورية تطبيقا للمادة السابعة من القانون .

وأن التعويض الذى يستحقه صاحب هذه الاموال والممتلكات التى آلت الى الدولة هو عن صافى قيمتها بعد استئزال جميع الديون العقارية والممتازة والعادية فلا يستحقون اى تعويض الا من ناتج التصفية اذا ما تبين زيادة الاصول على الخصوم وبمقدار هذه الزيادة مع مراعاة النقص الاقصى المنصوص عليه قانونا .

فاذا كانت هذه الاموال والممتلكات مستغرقة بديون تزيد على قيمتها فلا يعوض عنها صاحبها بشيء كما أن الدولة لا تلزم من ديون صاحبها بما يزيد على قيمتها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن اموال وممتلكات الاشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم الحراسة بمقتضى أوامر جمهورية طبقا لاحكام قانون الطوارئ ورفعت عنهم بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ تؤول ملكيتها الى الدولة اعتبارا من ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ تاريخ العمل بهذا القانون ، وذلك فيها عدا ما استثنى طبقا للمادة السابعة بقرارات جمهورية .

ويعوض صاحبها عن ضاى تلك الاموال والممتلكات بعد خصم الديون فى حدود الحد الاقصى المنصوص عليه قانونا .

فاذا كانت هذه الاموال والممتلكات مستغرقة بديون تزيد على قيمتها فلا يعوض عنها صاحبها بشئ كما لا تلزم الدولة من ديون صاحبها بما يزيد على قيمتها .

(فتوى ٦٥٧ فى ١٠/٦/١٩٦٩) .

ثالثا : التيسيرات التى قررها القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ فى شأن رفع الحراسة :

قاعدة رقم (١٤٤)

المبدأ :

التيسيرات التى قررها القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ فى شأن رفع الحراسة عن بعض الاشخاص وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ — المفيرة فى الحكم بين هذه التيسيرات — الاموال التى نص المشرع على تسليمها خصما من التعويض المستحق — يتعين تسليمها لصاحبها دون ترخص منه او من الحراسة — اساس ذلك من نصوص التشريع وتكييف تسليم هذه الاموال باعتباره تعويضا عينيا .

ملخص الفتوى :

باستقراء نصوص القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر ، يتضح ان المشرع قرر تيسيرات متعددة للاشخاص الخاضعين لاحكام ذلك القانون ، وفى تقريره لهذه التيسيرات غاير فى الحكم بين بعضها والبعض الاخر . واستعمل عبارات توضح بجلاء مقصده ، وتؤدى بغير غموض الى النتيجة التى رعى اليها ، ففى بعض هذه التيسيرات اراد ان يترك الخيار للشخص فى ان يحتفظ ببعض امواله ، فقرر ذلك صراحة حين نص فى البندين ٦ و١٢ من المادة الاولى من القرار الجمهورى رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ على انه يجوز له ان يحتفظ بمسكنه الخاص او بحق انتفاع عليه خصما من التعويض المستحق له ، وفى احوال اخرى اراد المشرع ان يخرج بعض الاموال من نطاق احكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ، فنص على استثنائها من

أحكامه ، وذلك هو حكم البند ٧ من المادة الأولى من القرار الجمهوري المذكور ، كما أنه في تيسيرات أخرى عمد المشرع الى تسليم الشخص بعض أمواله عيناً بصفة حتمية لا يترخص فيها كما لا تفرخص فيها الحراسة العامة ، فنص صراحة على أن تسلم اليه هذه الأموال خصصاً من التعويض المستحق له ، وذلك هو ما نصت عليه المادة الأولى المشار اليها في البنود ٥ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ منها مما يتعين معه في هذه الحالات أن يتم تسليم المال الى صاحبه عيناً بغير أن يكون لصاحبه او للحراسة العامة في هذا الشأن سلطة التقدير .

هذه النتيجة تستفاد ايضاً من أن المشرع حين قرر ايلولة الأموال التي رزعت عنها الحراسة الى الدولة ، جعل ذلك مقابل تعويض يؤدي في شكل سندات اسمية على الدولة ، ولكنه بالنسبة الى بعض الأموال قرر تسليمها الى أصحابها عيناً خصصاً من التعويض المستحق لهم ، فتسليم المال عيناً هو تعويض لصاحبه على نحو قرره المشرع ، فلا يجوز لصاحب المال او للحراسة العامة أن وغير من كيفية التعويض التي حددها المشرع ، بترك التعويض العيني الى التعويض بسندات اسمية على الدولة ، مع أن تحديد التعويض من ناحية حدة الأقصى وكيفية ادائه هو أمر يدخل في نطاق التشريع ويخرج من حيز التنفيذ ، ومن ثم يتعين أن يلتزم في شأنه ما قرره التشريع فيه من أحكام .

ويضاف الى ما تقدم أنه اذا كانت هذه التيسيرات قد تقررت مراعاة لاعتبارات معينة منها أن المشرع اراد أن يترك للأفراد بعض الأموال التي يستدل من نوعها وقيمتها على أنها لن تكون مظنة تحكم واستغلال ، تشجيعاً للقطاع الخاص ، وتبكيماً لهؤلاء الأفراد من كسب عيشهم . ومنها أن هذه الأموال ضئيلة القيمة وبعضها تشيع ملكيته بين عدة ملاك مما رأى المشرع معه أن يخفف عن الدولة مشقة ونفقات أدائها ، ومن هذا الاعتبار ايضاً أن تسليم الأموال الى أصحابها خصصاً من التعويض المستحق لهم يخفف عن الدولة وديونيتها بسندات التعويض ذات الفائدة السنوية فيما لو احتفظت بهذه الأموال ، وتلك اعتبارات اقتصادية وإنسانية قدرها المشرع ، وكانت هي الدافع الى تقرير ما قرره من أحكام فلا يسوغ بعد ذلك القول بأن لصاحب المال او للحراسة العامة أن يعيد تقدير هذه الاعتبارات وأن له أن يصل — بناء على تقديره — الى نتيجة غير التي قررها المشرع ، فذلك مضادة لأرادة المشرع ولحكمة التشريع .

..... بها يؤيد النتيجة المتقدمة أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢١ لسنة ١٩٦٥ بجواز تقرير نفقات شهرية لبعض الأشخاص الذين رفعت عنهم الحراسة ينص في مادته الأولى على أنه « يجوز بقرار من رئيس الوزراء ترتيب نفقات شهرية لبعض الأشخاص الذين رفعت عنهم الحراسة وذلك من حساب الأموال والممتلكات التي آلت إلى الدولة وفقا لاحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

» وتستحق هذه النفقات مقابل تنازل من يتقرر لهم عها قد يكون مستحقا لهم من تعويض وفقا لاحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه على ألا يشمل هذا التنازل الحقوق التي نظمها قواعد التيسير المنصوص عليها في القرار ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ والقرارات المكملة له .

وبهذا النص دل المشرع على أنه حين أوجب في القرار الجمهوري رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ تسليم الخاضع بعض الأموال ، فقد قرر حقا لا يجوز أن يرد عليه التنازل ولم يقرر له رخصة ، فوجب من ثم أعماله ، والتقيده به من جميع الاطراف ذوى الشأن فيه .

لهذا أنتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه اذا توافرت الشروط المقررة في القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليهما لتسليم منشأة تجارية الى صاحبها ، فإنه يتعين تسليمها اليه ، كما يتعين عليه تسليمها ، ولا يجوز له أو للحراسة العامة الامتناع عن ذلك .

(ملف ٩/٢/٣٠ — جلسة ١٧/٢/١٩٧١) .

قاعدة رقم (١٤٥)

المبدأ :

القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ برفع الحراسة عن أموال وممتلكات بعض الأشخاص — صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٠ لسنة ١٩٦٧ ونصه في مادته الأولى على أن تستثنى من احكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ أموال وممتلكات الأشخاص الخاضعين للحراسة بالتبعية والتي لم يكونوا قد تلقوها عن الخاضع الاصلى ، وتسلم اليهم هذه الأموال

والممتلكات ما لم يكن قد تم التصرف فيها فتسلم اليهم قيمتها — صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩١٥ لسنة ١٩٦٧ بتقرير بعض الاحكام بخصوص القرار رقم ٩٣٠ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه — المصود بتلقى المال في مفهوم قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٠ لسنة ١٩٦٧ هو انتقال ملكيته من الخاضع الاصلى الى الخاضع بالتبعية بغير عوض — اثر ذلك سريان الاستثناء المنصوص عليه في هذا القرار على المال الذى انتقلت ملكيته بموضع تلقاه الخاضع الاصلى من الخاضع بالتبعية او من غيره .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ برفع الحراسة عن اموال وممتلكات بعض الاشخاص نص في مادته الاولى على أن « ترفع الحراسة على اموال وممتلكات الاشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم بهتضى أوامر جمهورية طبقا لاحكام قانون الطوارئ ، ونص في مادته الثانية على أن تؤول الى الدولة ملكية الاموال والممتلكات المشار اليها في المادة السابقة ويعوض عنها صاحبها بتعويض اجمالى قدره ٣٠ الف جنيه ، ما لم تكن قيمتها اقل من ذلك فيعوض عنها بمقدار هذه القيمة . على انه اذا كانت الحراسة قد فرضت على الشخص وعلى عائلته بالتبعية له ، فيعوض جميعهم عن جميع اموالهم وممتلكاتهم المفروضة عليها الحراسة بما لا يجاوز قدر التعويض الاجمالى السابق بيانه .. ويؤدى التعويض بسندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بفائدة ٤٪ سنويا .. » ونص هذا القانون في مادته السابعة على أنه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية الاستثناء من احكام هذا القانون » .

وبتاريخ ٨ من مارس سنة ١٩٦٧ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٠ لسنة ١٩٦٧ باستثناء اموال وممتلكات الاشخاص الخاضعين للحراسة بالتبعية .. والتى لم يكونوا قد تلقوها عن الخاضع الاصلى من احكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ونص في مادته الاولى على أن « تستثنى من احكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه اموال وممتلكات الاشخاص الخاضعين للحراسة بالتبعية والتى لم يكونوا قد تلقوها عن الخاضع الاصلى . وتسلم اليهم هذه الاموال والممتلكات ما لم يكن قد تم التصرف فيها فتسلم اليهم قيمتها » . ثم صدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩١٥ لسنة ١٩٦٧ بتقرير بعض الاحكام بخصوص القرار رقم ٩٣٠ لسنة ١٩٦٧ ونص في مادته الاولى على أن « يكون تقرير

التفسيرات الواردة في قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه كلها أو بعضها بقرار من رئيس الجمهورية في كل حالة على حده .

وقد ثار خلاف في تفسير قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٧ حول تحديد معنى تلقى الخاضع بالتبعية أمواله عن الخاضع الاصلى، فطلب السيد وزير الدولة لشئون رئاسة الوزراء عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

وهن حيث أن القرار الجمهورى رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٧ جعل عدم تلقى الخاضع بالتبعية المال عن الخاضع الاصلى ، هو المناط لاستثناء المال من أحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ، ولئن كان هذا القرار لم يحدد بوضوح ماهية تلقى المال في مجال أعماله ، ولم يبين حالاته . وكان التصرف الذى يعتقد بين الخاضع الاصلى والخاضع بالتبعية يمكن أن يتم على صور شتى ، فقد يتم تبرعا كما لو وهب الخاضع الاصلى الى أحد أفراد عائلته مالا هبة صريحة أو مستترة في عقد آخر وقد يتم التصرف معاوضة شأن أى تصرف بعوض يبرم بين شخصين قد لا تربطها صلة ما ، كما لو باع اليه عينا وتقاضى ثمنها منه أو من شخص آخر يؤدي عنه الثمن تبرعا أو قايضه في بعض أمواله عينا بعين .. لئن كان ذلك ، فإنه لا ريب لم يقصد ذلك القرار أن يجعل تلقى المال مرادفا لانتقال ملكيته ، بحيث يكون مجرد انتقال الملكية من الخاضع الاصلى الى الخاضع بالتبعية حائلا من استثناء المال من أحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ أيا كانت ملاسبات انتقال الملكية والظروف التى تم فيها ، وآية ذلك أن نص القرار لم يذكر انتقال ملكية المال ولم يشر اليه في لفظه أو في فحواه ، ولو كان قصد الى هذا المعنى ، لما اعوزه ذكر هذه العبارة الصريحة ، ولما استبدل بها لفظ التلقى وهو يحتمل التأويل ، أما وقد استعمل هذا اللفظ فإنه أراد به معنى آخر لا يلبس به معنى انتقال الملكية ولا يتقيد به ، ويتعين استيضاح هذا المعنى بالبحث في الحجة التى دعت الى اصدار القرار المذكور .

ومن حيث أن الحجة من اصدار القرار سالف الذكر ، تنضج من الحراسة إذ تفرض على أموال الشخص وعائلته ، فانها تتناول أموالهم جميعا بغير تفرقه وبصنوع القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بها تضمنه من رفع الحراسة عن تلك الاموال مع ايلولتها الى الدولة ، فان مقتضى ذلك أن يسرى هذا الحكم على أموال العائلة جميعها بغير تفرقة كذلك ، وإذا كانت الحراسة قد فرضت أصلا بسبب الخاضع الاصلى ولاعتبارات قدرت

الدولة توليها ، من شأنها أن تريب في أمواله ، وكانت أمواله — لذلك — هي المستهنة وحدها أساسا بتدابير الحراسة ، وما خضوع أفراد عائلته لهذه التدابير إلا تبعاً لخضوعه ونتيجة له ، ولو قامت في شأنهم أو في شأن أحدهم اعتبارات خاصة ، لاخضاعهم للحراسة بصفة أصلية ومستقلة ، ومن أجل ذلك رأى المشرع أن أموال الخاضع بالتبعية قد تكون في حقيقتها بعض أموال الخاضع الأصلي ، تصرف إليه فيها بغير عوض ، ومن ثم تتوافر في شأنها الاعتبارات التي أدت إلى فرض الحراسة عليها ثم أدت إلى تقرير إيلولتها إلى الدولة ، لكنه في حالات أخرى تكون أموال الخاضع بالتبعية قد تكونت نتيجة كده المشروع وسعيه الخاص ، أو قد تكون آلت إليه من شخص آخر غير الخاضع الأصلي كما لو ورثت زوجة الخاضع الأصلي أموالاً من أحد أصولها ، أو آلت إلى ابنه مال تبرعا من قريب له ، نعتنذ لا تقوم في هذه الأحوال الاعتبارات التي دعت إلى فرض الحراسة على أموال الخاضع الأصلي ، ولا يكون هناك موجب لاخضاعها لتدابير الحراسة ولذلك رأى المشرع أن يقرر استثناءها من هذه التدابير ، فأنصر القرار رقم ٩٣٠ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه ، فحكمة هذا القرار إذن هي أنه لا محل لفرض الحراسة على أموال الخاضعين بالتبعية التي اكتسبوها بنشاط لا دخل للخاضع الأصلي فيه ، والتي لا تمثل في حقيقتها ثراء آلت إليهم منه بغير مقابل .

ومن حيث أنه في ضوء تلك الحكمة يتحدد معنى تلقى المال في مفهوم ذلك القرار ، فهو لا يقصد به انتقال ملكية المال مطلقاً وفي جميع حالاته ، وإنما يتعين تفسيره على أنه انتقال ملكية المال من الخاضع الأصلي إلى الخاضع بالتبعية بغير عوض ، ففي هذه الحالة يكون المال في حقيقته مال الخاضع الأصلي وثمره نشاطه ، وتقوم فيه تلك الاعتبارات التي حثت إلى فرض الحراسة عليه ثم إلى إيلولته إلى الدولة ، وذلك على نقض حالة التصرف بعوض يثبت أن الخاضع الأصلي تقاضاه من الخاضع بالتبعية أو من غيره ، فشان هذا التصرف شأن أي تصرف بعوض يبرمه هذا الأخير مع أي شخص لا تريبه به صله ، ولا فرق في الحقيقة بين أن يشتري الخاضع بالتبعية عيناً ما من الخاضع الأصلي أو يشترى من غيره ، ما دام أنه قد أدى الثمن في الحالتين سواء من ماله الخاص أو من مال غيره أداء عنه تبرعا ، ففي هذه الحالة يكون المال الذي آلت إلى الخاضع بالتبعية بعيداً عن الخاضع الأصلي وليس ثمرة لنشاطه ، وليس فيه ما يدعو إلى فرض الحراسة عليه أو إلى إيلولته إلى الدولة .

ومن حيث انه لتحديد مدى جواز الاستثناء من احكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ طبقا للقرار الجمهورى المشار اليه ، فانه يتعين ان تبحث الحراسة العابة كل حالة على حده لتتقضى ظروفها ووزن ملبساتها، استظهارا لما اذا كان الخاضع بالتبعية قد تلقى المال من الخاضع الاصلى تبرعا ، ام انه آل اليه منه بمقابل خاصة وان الاختصاص باعمال هذا الاستثناء معقود لرئيس الجمهورية يجريه فى كل حالة على حدة حسبما ينص عليه القرار الجمهورى رقم ١٩١٥ لسنة ١٩٦٧ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان المقصود بتلقى المال فى مفهوم قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٠ لسنة ١٩٦٧ هو انتقال ملكيته من الخاضع الاصلى الى الخاضع بالتبعية بغير عوض، وبذلك يسرى الاستثناء المنصوص عليه فى هذا القرار على المال الذى انتقلت ملكيته بعوض تقاضاه الخاضع الاصلى من الخاضع بالتبعية او من غيره .

(فتوى ٣٠٢ فى ١١/٤/١٩٧١) .

قاعدة رقم (١٤٦)

المبدأ :

التيسيرات الواردة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٠ لسنة ١٩٦٧ باستثناء اموال وممتلكات الاشخاص الخاضعين للحراسة بالتبعية والتي لم يكونوا تلقوها عن الخاضع الاصلى من احكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ — سرياتها عند تصفية الحراسات دون حاجة لعرض كل حالة على حدة على السيد رئيس الجمهورية .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ برفع الحراسة عن اموال وممتلكات بعض الاشخاص نص فى مادته الاولى على ان « ترفع الحراسة على اموال وممتلكات الاشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم بمقتضى اوامر جمهورية طبقا لاحكام قانون الطوارئ » .

كما نصت مادته الثانية على ان « تزول الى الدولة ملكية الاموال والممتلكات المشار اليها فى المادة السابقة ويعوض عنها صاحبها بتعويض

اجبالي قدره ٢٠ ألف جنيه ما لم تكن قيمتها اقل من ذلك فيعموض عنها بمقدار هذه القيمة ... » .

وهن حيث انه في الثامن من مارس سنة ١٩٦٧ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٧ باستثناء اموال وممتلكات الاشخاص الخاضعين للحراسة بالتبعية والتي لم يكونوا قد تلقوها عن الخاضع الاصلى من احكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ونص في مادته الاولى على أن « تستثنى من احكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه اموال وممتلكات الاشخاص الخاضعين للحراسة بالتبعية والتي لم يكونوا قد تلقوها عن الخاضع الاصلى . وتسلم اليهم هذه الاموال والممتلكات ما لم يكن قد تم التصرف فيها فتسلم اليهم قيمتها » . ثم صدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ١١١٥ لسنة ١٩٦٧ بتقرير بعض الاحكام بخصوص القرار رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٧ ونص في مادته الاولى على أن « يكون تقرير التيسيرات الواردة في قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه كلها او بعضها بقرار من رئيس الجمهورية في كل حالة على حده » .

ومن حيث انه قد صدر بعد ذلك القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ بتصفية الحراسة على اموال وممتلكات الاشخاص الخاضعين لاحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ونص في مادته الاولى على أن « تقم في موعد اقصاه سنة من تاريخ العمل بهذا القانون تصفية الحراسة على اموال وممتلكات جميع الاشخاص الذين خضعوا لاحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه . وتجرى التصفية بهراعاة الاحكام القانونية السارية في شأن من رفعت عنهم الحراسة والتيسيرات التي تقررت لهم بموجب قرارات رئيس الجمهورية وفقا للاجراءات والقواعد المنصوص عليها في المواد التالية » .

ومن حيث انه في الخامس والعشرين من يولية سنة ١٩٧٤ صدر القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ، ونصت المادة الرابعة من مواد اصداره على أنه « لا تذل احكام القانون المرافق بالتيسيرات التي سبق تقريرها للخاضعين لاحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه وكل من استثنى من احكام هذا القانون من غير الاشخاص المشار اليهم في المادة السابقة فيها عدا رعايا الدول العربية » .

. ومن حيث أن المستفاد من جميع التصوص المتقدمة أن الحراسات قد امتد أجلها فترة طويلة من الزمن ، صدرت اليها بعض التيسيرات بموجب قرارات جمهورية تضمنت قواعد قانونية موضوعية جاءت مكملة للاحكام الواردة بقوانين تصفية الحراسات .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فإنه ولئن كان المشرع قد جعل القواعد القانونية الواردة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه هي الاساس في تصفية الحراسات باعتبارها تحكم الآثار المترتبة على القرارات الجمهورية الصادرة بالاستثناء من احكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ والصادرة قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ . الا أن تلك القواعد لا تتال من التيسيرات الموضوعية السابق تقريرها للخاضعين للحراسة .

ومن حيث أن تقرير التيسيرات في ظل الحراسات السابقة والمراد تصنيفها كان خروجاً على الاصل وهو الخضوع للحراسة وآثارها ، وقد كان يتم على مرحلتين الاولى مرحلة وضع القواعد القانونية ، والمرحلة الثانية تقرير أعمالها بالنسبة الى كل حالة على حده . أما الآن وبعد تصفية الحراسات فقد أصبح عدم الخضوع للحراسة هو الاصل ، والخضوع لها هو الاستثناء . ومن ثم يتعين تصفية الحراسات السابقة طبقاً لجميع القواعد والاحكام المعمول بها ، سواء ما تعلق منها بالتيسيرات أو تصفية الحراسات وانهاء آثارها ، لان المشرع باستيفائه التيسيرات السابقة أنها يهدف في حقيقة الامر الى اعمال القواعد الموضوعية الواردة بقرارات رئيس الجمهورية السالفه الاشارة اليها ، وذلك باستعارة احكامها فأصبحت جزءاً القواعد الصادر بها القانون يتعين اعمالها بغير التقيد بالقواعد الاجرائية السابقة شأن غيرها مما تضمنه القانون من احكام

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن للاجهزة المختصة بقصفية الحراسات أن تجرى حكم القاعدة الموضوعية اذا توافرت شروط تطبيق القرارين الجمهوريين رقمي ٩٣٠ ، ١٩١٥ لسنة ١٩٦٧ دون حاجة لعرض كل حالة على حده . على السيد رئيس الجمهورية .

رابعاً — تسليم الحصص الشائعة في العقارات :

قاعدة رقم (١٤٧) .

المبدأ :

القاعدة العامة التي وضعها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ مفادها وجوب تسليم الحصص الشائعة في العقارات السكنية التي لم يتم التصرف فيها عند العمل بالقرار المشار اليه — أعمال هذا الحكم العام غير معلق على طلب اصحاب الشأن او مشيئة أية جهة أخرى ولا يتوقف أعماله على كون صاحب الشأن شاغلا للمعين في تاريخ العمل بهذا القرار او كونه مقيما في جمهورية مصر ولم يغادرها نهائيا — تطبيق عقد البيع الابتدائي المبرم بين الحراسة العامة ووزارة الخزانة ببيع عقار في تاريخ لاحق على القرار المشار اليه باطل بطلانا مطلقا لخروج محله من دائرة التعامل الذي تملكه الحراسة .

ملخص الفتوى :

ومن حيث ان مفاد القاعدة العامة التي وضعها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ انه يتعين تسليم الحصص الشائعة التي كانت مملوكة لمن انطبق عليه القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ من عقارات سكنية لم يتم التصرف فيها عند العمل بهذا القرار في ١٢/٦/١٩٦٤ تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ، وان أعمال هذا الحكم العام لم يعلق على طلب اصحاب الشأن او مشيئة أية جهة أخرى ، فهو حكم وجوبى وليس جوازى بالمطابقة بالبند رقم ٦ من هذه المادة كما لا يتوقف أعماله على أن يكون صاحب الشأن شاغلا للمعين في تاريخ العمل بهذا القرار او يكون مقيما في جمهورية مصر ولم يغادرها نهائيا .

ومن حيث ان الحراسة التي سننها المشرع بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ هي نظام استثنائى يرد على خلاف الاصول الدستورية والقانونية التي تقضى ببراءة حرية الملكية الخاصة ، وصون الحريات الشخصية ومن ثم ينبغى التزام النص الذى يخرج على هذه الاصول العامة والرجوع عند غموضه الى الاصل العام وعليه فانه من باب اولى اذا كان النص واضحا فانه لا يجوز العدول عنه لاية اعتبارات عملية او سياسية ما دامت النظم القانونية المقررة للحراسة لم تنتكز للاصل العام المشار اليه .

ولما كان الثابت من الوثائق أن العقار رقم ٤٠٤ طريق الحرية بالاسكندرية كان مملوكا على الشيوع بين الزوج وزوجته بحق النصف في المنفعة لكل منهما وملكية الرقبة لولديهما وأنه لم يكن قد تم التصرف في هذه الحصص من الحراسة العامة حتى ١٩٦٤/٦/٢٢ ، اذ ان عقد البيع المبرم بين الحراسة العامة ووزارة الخزانة ومحله العقار المذكور كان بتاريخ ١٩٦٨/٤/١٠ أى بعد سنوات عدة من العمل بالقرار الجمهورى رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ ، فمن ثم يكون هذا العقد باطلا بطلانا مطلقا لخروج محله عن دائرة التعامل القانونى الذى تملكه الحراسة .

ولما كان العقد قد أبرم بتبادل التعبير عن ارادتين ملزمتين في سنة ١٩٦٨ فإنه لا عبرة لما تضمنه من اثر رجعى يرتد الى سنة ١٩٦٣ ، حيث ان انقضاء العقد لم يتم اصلا في حدود القانون .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى بطلان عقد بيع الفيلا رقم ٤٠٤ طريق الحرية بالاسكندرية المبرم في ١٩٦٨/١/١٠ .

(ملف ٢٩/٢/٣٠ - جلسة ١٩٧٨/١١/١) .

الفصل الرابع

تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة

أولا - شروط رد المنشآت الفردية التي فرضت عليها الحراسة :

قاعدة رقم (١٤٨)

المبدأ :

مؤدى المادة العاشرة من قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ ان المشرع وهو بسبيل انتهاء الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة قرر الغاء عقود البيع الابتدائية المبرمة مع اجهزة الدولة والادارة المحلية والقطاع العام بشأن المنشآت الفردية الخاضعة للحراسة والتي لا تتجاوز قيمتها ثلاثين الف جنيه متى طلب مستحقوها استردادها ولم تكن تلك الجهات قد تصرفت فيها بالبيع الى الغير بشرط الا تكون قد ادمجت في منشآت اخرى او تغيرت معالمها مما يمتنع معه ردها بحالتها التي كانت عليها وقت البيع - تطبيق : مدرسة الشرق الخاصة بالزمالك - ادماجها في شركة المعاهد القومية - زيادة نشاطها وتضاعف فصولها وطلبتها ومدرسيها - تغير مكانها المعنوي وتلاشي مكانها السابق - يتوافر في شأنها مانع الرد لسببى الادماج وتغيير المعالم - نتيجة ذلك - عدم جواز ردها بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بتسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة .

ملخص الفتوى :

ان المادة العاشرة من قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ تنص على ان : « تلغى اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون عقود البيع الابتدائية المبرمة بين الحراسة العامة او ادارة الاموال التي آلت الى الدولة وبين الحكومة ووحدات الادارة المحلية او القطاع العام او الهيئات العامة او الوحدات التابعة لها والتي لم يتم التصرف فيها لغير هذه الجهات ولو بعقود ابتدائية ، متى طلب مستحقوها استلامها طبقا لاحكام المواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ وذلك في الاحوال الآتية : (١) (هـ) المنشآت الفردية التي لا تتجاوز قيمتها ثلاثين

الف جنيه ما لم تكن قد أدمجت في منشآت أخرى أو تغيرت معالمها بحيث لا يمكن ردها بحالتها التي كانت عليها في تاريخ البيع » .

ومؤدى ما تقدم أن المشرع وهو بسبيل انتهاء الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة قرر الفاء عقود البيع الابتدائية المبرمة مع أجهزة الدولة والادارة المحلية والقطاع العام بشأن المنشآت الفردية الخاضعة للحراسة والتي لا تجاوز قيمتها ثلاثين ألف جنيه ، متى طلب مستحقوها استردادها ولم تكن تلك الجهات قد تصرف فيها بالبيع الى الغير ، بشرط الا تكون قد أدمجت في منشآت أخرى أو تغيرت معالمها بما يتعذر معه ردها بحالتها التي كانت عليها وقت البيع .

ولما كانت مدرسة الشرق الخاصة بالزمالك قد انقضت كمنشأة فردية بإدماجها في شركة المعاهد القومية ، وتوالى على ادارتها شخصيتين معنويتين أخريين هما الجمعية التعاونية التعليمية للمعاهد القومية والجمعية التي انشئت خصيصا لادارة المدرسة فيما بعد ، وتغير اسمها الى المدرسة القومية الاعدادية بالزمالك ، وتغير نظامها فخضعت للنظام الخاص بالمعاهد القومية ، كما زاد نشاطها فتضاعفت فصولها وطلبتها ومدرسيها ، الامر الذى يقطع بتغير كيانها المعنوى ، بل وتلاشى كيانها السابق ونشأة كيان جديد خاضع لادارة شخص معنوى تحكمه قواعد خاصة ومن ثم يتوافر في شأنها مانع الرد لسببي الانماج وتغيير المعالم ويكون قرارا الافراج رقمى ٤٥٨ لسنة ١٩٧٥ و ٢٧٣ لسنة ١٩٧٦ الصادرين برد تلك المدرسة لم يصادفا صحيح حكم القانون ..

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز رد المدرسة القومية الاعدادية بالزمالك (الشرق الخاصة بالزمالك سابقا) الى السيد بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بتسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة .

ثانياً — جهاز تصفية الحراسات :

قاعدة رقم (١٤٩)

المبدأ :

جهاز تصفية الحراسات في قيامه على شئون الأموال التي يجب إنهاء الحراسة عليها بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ — هو وكيل عن أصحاب الشأن بالنسبة لأموالهم التي تحت يده — نتيجة ذلك — الاطراف الاصلية في أى نزاع يتصل بتلك الاموال هم المالكون لها والغير الذى تعامل فيها أو بشأنها مع الحراسة العامة — الجمعية العمومية لا تختص بنظر نزاع ثار بين صاحب المال وهيئة عامة .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الراى مسببا في المسائل والموضوعات الآتية :

..... (د) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض .

ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى هذه المنازعات ملزما للجائين » .

وتنص المادة الاولى من قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ على أن « تنتهى جميع التدابير المتعلقة بالحراسة على الاشخاص الطبيعيين والاعتباريين والصادرة بقرارات من رئيس الجمهورية استنادا الى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، وتصحح الاوضاع الناشئة عن فرض هذه الحراسات وفقا للاحكام المنصوص عليها فى هذا القانون » .

وتنص المادة العاشرة من هذا القانون على أن « تلغى اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون عقود البيع الابتدائية المبرمة بين الحراسة

العامة أو ادارة الاموال التى آلت الى الدولة وبين الحكومة أو وحدات الادارة المحلية أو القطاع العام أو الهيئات العامة أو الوحدات التابعة لها والتي لم يتم التصرف فيها لغير هذه الجهات ولو بعقود ابتدائية متى طلب مستحقوها استلامها طبقا لاحكام المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، وذلك فى الاحوال الآتية :

.... (ب) العقارات المبنية التى لا تتجاوز قيمتها ثلاثين ألف جنيه ما لم تكن قد تغيرت معالمها أو خصصت لمشروع سياحى أو لغرض قومى أو ذى نفع عام) .

ومن حيث أن جهاز تصفية الحراسات فى قيامه على شئون الاموال التى يجب انهاء الحراسة عليها بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ - المشار اليه - انما يتولى حراسة هذه الاموال لحين تسليمها لاصحابها عينا أو أداء ثمنها لهم على النحو المبين فى هذا القانون ومن ثم فان الاطراف الاصلية فى أى نزاع يتصل بترك الاموال هم المالكون لها والغير الذى تعامل فيه أو بشأته مع الحراسة العامة ومرد ذلك أن عمل الحراسة هو حفظ المال وادارته لحين تسليمه لصاحبه ، ولقد نصت المادة ٧٧٣ من القانون المدنى على أن يحدد الاتفاق أو الحكم القضائى بالحراسة ما على الحارس من التزامات وما له من حقوق والا فتطبق أحكام الوديعة وأحكام الوكالة « ومقتضى ذلك أن ادارة جهاز تصفية الحراسات للمال والتعامل فى شأنه انما تكون على سبيل الوكالة عن صاحبه وبالتالي فاذا ثار نزاع حول المال بين صاحبه وهيئة عامة كما هو الشأن فى الحالة المعروضة فلا تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بنظره طبقا للفترة (د) من المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، لان النزاع هنا لا يقوم بين جهتين من الجهات التى ورد ذكرها فى الفقرة على سبيل الحصر - ولا يتعلق بحق أو بمركز قانونى نشأ لاحدى هذه الجهات وتطالب به لنفسها فى مواجهة - جهة - أخرى وانما ينصب النزاع على حق أو مركز قانونى نشأ لمن عنتهم احكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه فهو نزاع متعلق بأحد أفراد الناس وبذمتهم .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم اختصاصها بنظر الموضوع المعروض بوصفه نزاعا .

قاعدة رقم (١٥٠)

المبدأ :

مسئولية الدولة عن اعمال القائمين بادارة الاموال الموضوعة تحت الحراسة — نظام الحراسة القصد منه تأمين سلامة الدولة في الداخل والخارج — الاموال التي تفرض عليها الحراسة تعد وديعة تحت يد الدولة تديرها نيابة عن ملاكها — نيابة الدولة نيابة قانونية وليست تنفيذية — القائمون على ادارة الاموال تابعون للدولة — الحسابات او المستندات تقدم منهم الدولة او الجهة الادارية التي تعينها ولا تقدم لصاحب المال — اثر ذلك : تسال الدولة عن اعمالهم كتابيين لها وفقا لنص المادة ١٧٤ من القانون المدني ولا يكون للدولة ان تدفع مسئوليتها بخطا الحارس او المصفي التابع لها — اختيار مصف من قبل الدولة لتصفية المنشآت التجارية الموضوعة تحت الحراسة لا يغير من صفة الدولة بالنسبة لهذه المنشأة والاموال المطلوب تصفيها — الدولة مودع لديها وتسال عن هذه الاموال كمودع لديها بالإضافة الى صفتها كمتبوعة — تطبيق — التزام جهاز تصفية الحراسات بتعويض اصحاب شركتين تجاريتين دون الاحتجاج بخطا الحارس او المصفي وبغير انتظار لما يسفر عنه التحقيق معه او محاكمته اداريا او جنائيا .

ملخص الفتوى :

ان فرض الحراسة على اموال السيد قد تم في ظل القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ وتنص المادة ٢ من هذا القانون على ان (لرئيس الجمهورية متى اعلنت حالة الطوارئ ان يتخذ باذن كتابي او شفوي التدابير الآتية :

١ —

٢ —

٣ —

٤ — الامر بفرض الحراسة .

وينص قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦١ — الذى طبق على السيد المذكور — على أن « تفرض الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الواردة أسماؤهم بالكشف المرفق وتسرى في شأنهم أحكام الأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ » .

وينص أمر رئيس الجمهورية رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ في المادة ٢ على أن « تسرى في شأن الأشخاص الخاضعين لهذا الأمر التدابير المنصوص عليها في الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ » .

وينص الأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ في المادة ٣ على أن « يتولى السيد نائب رئيس الجمهورية الاشراف على تنفيذ هذا الأمر وبعين بقرار منه حارسا عاما يتولى ادارة أموال وممتلكات الأشخاص المشار اليهم . وتكون للحارس العام سلطات المدير العام المنصوص عليها في الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ » .

وله ايضا أن يعين حارسا خاصين على تلك الاموال والممتلكات تحدد اختصاصاتهم وفقا للقرارات التى تصدر من الحارس العام » .

وطبقا لقرار وزير الاقتصاد رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦١ بتعيين السيد حارسا خاصا على شركة الحديد والمعادن المصرية وكذلك قراره رقم ١٣٦٢ لسنة ١٩٦١ بتعيينه حارسا على شركة الهندسة الصناعية الزراعية فقد منح السيد المذكور السلطات الواردة بالأمر العسكرية رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ بالنسبة لهاتين الشركتين .

وتنص المادة ٢ من الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ على أن « تكون مهمة المدير العام النيابة عن الأشخاص المشار اليهم ويتولى ادارة الاموال وجردها وله بوجه خاص وان يبيع الاموال القابلة للثقف وفي الاعمال الصناعية أو التجارية يجوز له ان يباشر كل ما يتعلق بالاستغلال العادى » .

وله بأذن وزير المالية والاقتصاد أن يباشر بيع الاموال وتصفية الاعمال الصناعية أو التجارية » .

وتنص المادة ٢١ من الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ على أن

« تغطي أتعاب المدير العام ومرتبات الموظفين وكذلك مصروفات الإدارة بأخذ نسبة مئوية على الأموال الموضوعة تحت إدارته .

ويحدد وزير المالية والاقتصاد قيمة وشروط تلك الأتعاب والمرتبات والمصاريف » .

ومن حيث أنه يبين من تلك النصوص أن الدولة سنت نظام الحراسة لتأمين سلامتها في الداخل والخارج ووضعت القواعد التي رأت أنها مناسبة لإدارة الأموال التي تفرض عليها الحراسة — لذلك فإن المعنيين من قبل الدولة لإدارة هذه الأموال يعدون تابعين لها — كما أن هذه الأموال تعد وديعة تحت يد الدولة تديرها نيابة عن ملاكها . وطالما أن نيابة الدولة عن الأشخاص المشمولة أموالهم بالحراسة نيابة قانونية وليست اتفاقية وما دام القائمون على إدارة الأموال تابعين للدولة فإن الحساب والمستندات التي تقدم من الحارس العام أو الخاص عن عمله تقدم للدولة أو لجهة الإدارية التي تعينها للإشراف على عمله ولا تقدم لصاحب المال .

ومن حيث أنه لما كان الحارس العام وكذا الحارس الخاص مأجورين من قبل الدولة للقيام بها أوكل إليهم من أعمال الحراسة وكان قيامهم بهذه الأعمال تحت رقابة الدولة وإشرافها فإن الدولة تسأل عن أعمالهم كتابعين لها وفقا لنص المادة ١٧٤ من القانون المدني التي تنص على أن « يكون المتبوع مسؤولا عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه حال تأدية وظيفته أو بسببها ... » وبالتالي لا يكون للدولة أن تدفع مسؤوليتها بخطأ الحارس أو المصنف التابع لها .

ومن حيث أنه بالإضافة إلى ذلك فإن اختيار مصنف من قبل الدولة لتصنيف المنشآت التجارية الموضوعة تحت الحراسة ليس من شأنه أن يغير من صفة الدولة بالنسبة لهذه المنشآت والأموال الناتجة عن تصنيفها وهي أنها مودع لديها ومن ثم فإنها بجانب مسؤوليتها عن هذه الأموال كمبتوعة تسأل عنها كمودع لديها . ولما كان الثابت أن جهاز تصفية الحراسات قد أقر صراحة بأن الحارس الذي عين بعد ذلك مصفيا والتابع له قد بدد أموال الشركتين المشار إليهما واستولى عليها بدون وجه حق . فإن الجهاز يكون ملزما بأداء التعويض المستحق لأصحاب هاتين الشركتين

كاملا دون أن يحتج بخطأ الحارس والمصفي ويغير انتظار لما يسفر عنه التحقيق معه أو محاكمته اداريا أو جنائيا .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه في خصوصية الحالة المعروضة فان على جهاز تصفية الحراسات أداء التعويض المستحق للسيد وزوجته دون انتظار لما يسفر عنه التحقيق والمحاكمة الادارية والجنائية للسيد

(فتوى ٥٣٧ في ١٩٧٨/٦/٤) .

الفصل الخامس

الرد العيني

الفرع الاول

الاراضى الزراعية التى فرضت عليها الحراسة

قاعدة رقم (١٥١)

المبدأ :

القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رفع الحراسة عن اموال وممتلكات بعض الاشخاص - نصه فى مادته الرابعة على تسليم الاراضى الزراعية التى آلت ملكيتها الى الدولة بمقتضى احكام هذا القانون الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى لادارتها حتى يتم توزيعها وفقا لاحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ - نصه فى مادته السابعة على جواز الاستثناء من احكام هذا القانون بقرار من رئيس الجمهورية - صدور قرارات جمهورية استنادا الى هذا النص الاخير باستثناء اموال وممتلكات بعض الاشخاص الذين سبق ان طبق فى شأنهم القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ من احكامه - النص فى بعض هذه القرارات على استثناء بعض الاموال والممتلكات من احكام القانون المشار اليه ، مع عدم تسليم الاراضى الزراعية واعتبارها هبة الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى - ايلولة الاراضى الزراعية المشار اليها الى الدولة بمقتضى احكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ - الهيئة العامة للاصلاح الزراعى بصفتها ممثلة للدولة الحق فى ريعها من تاريخ العمل بهذا القانون - اساس ذلك ان القانون المشار اليه هو مصدر الايلولة دون القرار الجمهورى الذى لم يؤثر فى حجية هذا المصدر - لا يصدق فى شأن هذه الاراضى وصف البيع الا بالنسبة الى تقدير قيمة التمويض المستحق عنها لصاحبها من ناحية مقدار وطريقة ادائه .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رفع الحراسة عن اموال وممتلكات بعض الاشخاص نص فى مادته الاولى على ان « ترفع الحراسة

على أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم بمقتضى أوامر جمهورية طبقا لاحكام قانون الطوارئ » ونص في مادته الثانية على أن « تؤول الى الدولة ملكية الاموال والممتلكات المشار اليها في المادة السابقة ويعوض عنها صاحبها بتعويض اجمالى قدره ٣٠ الف جنيه ما لم تكن قيمتها اقل من ذلك فيعوض عنها بمقدار هذه القيمة ويؤدى التعويض بمستندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بفائدة ٤ ٪ سنويا » ، كما نص هذا القانون في مادته الرابعة على أن « تسلم الاراضى الزراعية التى آلت ملكيتها الى الدولة بمقتضى احكام هذا القانون الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى لادارتها حتى يتم توزيعها وفقا لاحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ... » ، وأخيرا نص القانون المذكور في مادته السابعة على أن « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية الاستثناء من احكام هذا القانون » .. واستنادا الى هذا النص الأخير أصدر السيد رئيس الجمهورية قرارات باستثناء أموال وممتلكات بعض الأشخاص الذين سبق أن طبق في شأنهم القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ من أحكامه ونص في بعض هذه القرارات على استثناء الاموال والممتلكات من أحكام القانون المشار اليه مع عدم تسليم الاراضى الزراعية واعتبارها مبيعة الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى .

ومن حيث أن القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ تضمن حكما برفع الحراسة عن الاموال الخاضعة لها ، وآخر بإيلولة هذه الاموال الى الدولة لقاء تعويض يؤدى على شكل سندات اسمية على الدولة بحد أقصى مقداره ثلاثون ألفا من الجنيهات واجاز هذا القانون لرئيس الجمهورية أن يستثنى من أحكامه ، ومن ثم يكون له تقرير إستثناء حالات معينة من جميع احكام هذا القانون فبقى الحراسة مفروضة على الاموال ولا تؤول الى الدولة ، كما يجوز له أن يستثنى من بعض تلك الاحكام كأن يستثنى من حكم ايلولة الاموال الى الدولة فقط ، وكذلك له ان يقرر الاستثناء من طريقة أداء التعويض فيقرر أدائه نقدا أو عينا .

ومن حيث أن القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ تضمن حكم الاراضى الزراعية التى آلت الى الدولة طبقا لاحكامه ، فنص في مادته الرابعة على أن تسلم الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى لتوزيعها طبقا لاحكام قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وبهذا تكون هذه الاراضى فى حوزة الهيئة المذكورة وتأخذ حكم الاراضى المستولى عليها طبقا لاحكام قانون الإصلاح الزراعى من ناحية توزيعها على صغار الفلاحين ، ومن ناحية استحقاق الهيئة لريعها خلال الفترة من تسلمها حتى تمام التوزيع .

ومن حيث أن صدور قرار نيس الجمهورية باستثناء بعض الخاضعين للحراسة من حكم ايلولة أموالهم الى الدولة ، فان مقتضى ذلك تسليمهم أموالهم لكنه اذا تضمن هذا القرار اخراج الاراضى الزراعية من نطاق هذا الاستثناء فان نتيجة ذلك ان تعود الى الشخص أمواله فيما عدا هذه الاراضى التى آلت الى الدولة ، فتبقى تحت يد الهيئة العامة للاصلاح الزراعى لتوزيعها على صغار الفلاحين . . ولا شك أن اعتبار هذه الاراضى مبيعة الى الهيئة المذكورة ، لن يؤدى الى نتيجة عملية ، فالاراضى كانت قد آلت الى الدولة من قبل صدور قرار الاستثناء ، وكان لتلك الهيئة الحق فى تسليمها لتوزيعها على صغار الفلاحين بنص المادة الرابعة من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وصدر قرار رئيس الجمهورية بالاستثناء بالصيغة التى صدر بها لا يعنى تغييرا فى هذا الوضع من جهة انتقال حيازة الارض الى الهيئة وامتلاك الحكومة ممثلة فى هذه الهيئة لها ، ومن جهة استهداف توزيعها من بعد على صغار الفلاحين . . وجميع هذه الآثار التى قصد اليها القرار الجمهورى هى ذاتها الآثار التى تضمنها القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بالنسبة الى الاراضى الزراعية .

ومن حيث أن وجه الخلاف أو المغايرة بين أحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وبين ما يترتب على القرار الجمهورى الصادر بالاستثناء من أحكامه ينحصر فحسب فى التعويض الذى يؤدى الى صاحب الارض ، فهذا التعويض يؤدى طبقا للقرار المذكور فى شكل ثمن للارض ومن ثم لا يخضع لاحكام ذلك القانون فيما اشتمل عليه من تقرير حد أقصى للتعويض ومن أدائه بسندات اسمية على الدولة .

فمفاد القرار الجمهورى بالاستثناء من أحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ هو ابقاء الاراضى الزراعية خاضعة لاحكام هذا القانون ، مع استثناءها من طريقة تقدير التعويض وطريقة ادائه المنصوص عليها فى هذا القانون ، وبالتالي تعتبر هذه الاراضى قد آلت الى الدولة فعلا بمقتضى ذلك القانون ويكون مصدر ايلولة هو القانون المشار اليه دون القرار الجمهورى الذى لم يؤثر فى حجية هذا المصدر ولا يصدق فى شأن هذه الاراضى وصف البيع الا بالنسبة الى تقدير قيمة التعويض المستحق عنها لصاحبها من ناحية مقداره وطريقة ادائه ، ونتيجة ذلك أن يكون للهيئة العامة للاصلاح الزراعى تملك هذه الاراضى بصفتها ممثلة للدولة وتسليمها اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ، ويكون لها بالتالى الحق فى ربيعها من هذا التاريخ .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى أن الاراضى الزراعية المشار اليها تؤول الى الدولة تطبيقا لاحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رفع الحراسة عن أموال وممتلكات بعض الاشخاص ويكون للهيئة العامة للإصلاح الزراعى بصفتها ممثلة للدولة الحق فى ريعها من تاريخ العمل بهذا القانون .

(ملف ٦٣/٢/٧ — جلسة ١٩٧١/٤/٢٩) .

قاعدة رقم (١٥٢)

المبدأ :

مفاد القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بتسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة — رد الاراضى التى افرضت عليها الحراسة وآلت الى الدولة بمقتضى احكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بشرط الا يكون الإصلاح الزراعى قد تصرف فيها او وزعها على صغار الفلاحين او تمت إقامة مبنى عليها — لم يتناول هذا القانون الاراضى التى تم الاستيلاء عليها بالتطبيق لاحكام القانونين رقمى ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ و١٤٨ لسنة ١٩٥٧ — يترتب على ذلك انه لا يجوز اصلا اعمال احكام هذا القانون فى نطاق الاراضى المستولى عليها بالتطبيق لاحكامها — لا يجوز المطالبة بتعديل الاقرارات المقدية من الملاك بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ والتى تم بموجبها الاستيلاء نهائيا — الاطيان التى لا ترد عينا طبقا لاحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ . لا يجوز التعويض عنها بأرض سبق الاستيلاء عليها بالقانونين المشار اليهما وظلت على ملك الدولة وانما يتم تعويضهم عنها وفقا لاحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ .

ملخص الفتوى :

أن قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ينص فى مادته الثالثة على أن « يتم التخلّى عن عناصر الذم المالىة أصولا وخصوصا للأشخاص الطبيعيين الذين شملتهم الحراسة بصفة أصلية أو تبعية وطبقت عليهم أحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه » وينص هذا القانون فى مادته السابعة على أن « تلغى اعتبارا من تاريخ

المعمل بهذا القانون العقود الابتدائية الخاصة ببيع الاراضى الزراعية المجرمة بين الحراسة العامة او ادارة الاموال التى آلت الى الدولة وبين الهيئة العامة للاصلاح الزراعى متى طلب مستحقوها استلامها عينا طبقا لاحكام المواد السابقة وذلك فيها عدا الاراضى الآتية :

(ا) : الاراضى التى تم التصرف فيها من الهيئة العامة للاصلاح الزراعى الى الغير ولو بعقود ابتدائية قبل العمل بهذا القانون .

(ب) : الاراضى التى هئئت لاقامة مبان عليها او اقيمت عليها مبانى فعلا قبل العمل بهذا القانون .

(ج) : الاراضى التى وزعت بالتعليك على صغار الفلاحين بقرارات من مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى قبل العمل بهذا القانون .

(د) : الاراضى التى ربطت عليها اقتساط تملك وسلمت الى صغار المزارعين فعلا بهذه الصفة قبل العمل بهذا القانون ولو لم يصدر بتوزيعها قرر من مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى » .

ومفاد ذلك ان القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بتسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة قضى برد الاراضى التى فرضت عليها الحراسة وآلت الى الدولة بمقتضى احكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بشرط الا يكون الاصلاح الزراعى قد تصرف فيها او وزعها على صغار الفلاحين او تمت اقامة مبان عليها ولم يتناول هذا القانون الاراضى التى تم الاستيلاء عليها بالتطبيق لاحكام القانونين رقمى ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ و١٤٨ لسنة ١٩٥٧ ومن ثم فلا يجوز اصلا اعمال احكام هذا القانون فى نطاق الاراضى المستولى عليها بالتطبيق لاحكامه .

وبناء على ذلك لا يجوز للمذكورين المطالبة بتعديل الاقرارات المقدمة منهم بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ والتى تم بموجبها الاستيلاء على الاراضى الخاضعة لاحكام هذين القانونين استيلاء نهائيا .

ولا وجه للقول بجواز تعديل تلك الاقرارات استنادا الى وجود حالة من الشبوع بين الاراضى التى تم الاستيلاء عليها قبل فرض الحراسة فى

أكتوبر سنة ١٩٦١ والاراضى التى فرضت عليها الحراسة بعد هذا التاريخ
اذ من غير المتصور وجود هذا الشيوع أصلا ذلك لان القانون رقم ١٧٨
لسنة ١٩٥٢ ، المعدل بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ خول الملك حق
اختيار الاراضى المسموح له بالاحتفاظ بها وتلك التى يتصرف فيها توفيقا
لاوضاع أسرته وجعل هذا الخيار سابقا لحق الاصلاح الزراعى فى الاستيلاء
على ما يجاوز الحد الاقصى للملكية ، وعليه فان عدم التعاصر بين هذين
الحقين يؤدى بالضرورة الى فرز الحصة المستولى عليها عن حصة المالكين
سواء كانت ملكيتهم قائمة على الشيوع واستقل كل منهما بملكته عن الآخر
ولا يعتبر فرز الارض المقدمة للاستيلاء فى هذه الحالة من قبيل التصرفات
التي لا يعتد بها فى تطبيق أحكام قانون الاصلاح الزراعى لانه ليس سوى
تطبيق لاحكام هذا القانون ولا يعد الاصلاح الزراعى فيه شريكا فى الارض
على الشيوع ومن ثم فانه ولئن كانت الارض مملوكة على الشيوع بين افراد
العائلة المذكورة فانه يصدر القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم
١٤٨ لسنة ١٩٥٧ واختيارهم الاراضى التى يحتفظون بها بموجب اقرارات
نهائية أنهت حالة انشيوخ بين تلك الاراضى وغيرها مما قدموه للاستيلاء
واذا كان فرز الجزء المقدم للاستيلاء فى هذه الحالة لم يمر بالاجراءات
النصوص عليها بالمادة ٢٢ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٧٨ لسنة
١٩٥٢ فان ذلك انما يرجع الى قيام المالكين بتجنب حصة مغرزة أصلا
للاستيلاء وقبول هيئة الاصلاح الزراعى لها وبالتالي لم تتوافر مبررات
اتخاذ اجراءات الفرز والتي لا تتحقق وفقا لتلك المادة الا عند عدم موافقة
الهيئة على انفرز المقترح من المالكين أو عدم اجرائهم لهذا الفرز أصلا .

ولا وجه للقول بأن اعتبارات العدالة توجب تعويض هؤلاء الملاك عن
الاراضى التى كانت خاضعة أصلا للحراسة وتصرفت فيها الدولة الى
صغار المزارعين قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ٧٤ المشار اليه بأراضى
من تلك التى آلت اليها بموجب القانونين رقمى ١٧٨ لسنة ٥٢ و١٤٨ لسنة
١٩٥٧ وبقيت على ملك الدولة ولم تتصرف فيها بالتمليك الى صغار المزارعين
وذلك لان المشرع لم يجز فى مثل هذه الحالة المعروضة الا التعويض الذى
حدده القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ وهو التعويض النقدي .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم
جواز تعديل الاقرارات المقدمة من الملاك فى الحالة المعروضة بالتطبيق
لاحكام القانونين رقمى ١٧٨ لسنة ٥٢ و١٤٨ لسنة ٥٧ وعدم جواز
تعويضهم عن الاطيان التى لا ترد عينا طبقا لاحكام القانون ٦٩ لسنة ١٩٧٤

بأراضي مما آلت الى الدولة بموجب القانونين رقمي ١٧٨ لسنة ٥٢ و١٤٨ لسنة ١٩٥٧ المشار اليهما وظلت على ملكها ، وانها يعوضوا على النحو المبين في القانون الخاص بتسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة .

(ملف ٢٠/٢/٣٠ — جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨) .

قاعدة رقم (١٥٣)

المبدأ :

استثنى المشرع من نطاق الرد العيني ثلاثة انواع من الاراضى :
الاول : الاراضى التى تصرفت فيها الهيئة العامة للإصلاح الزراعى للغير بعقود ابتدائية قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ . والثانى : الاراضى التى وزعت بالتعليك على صغار المزارعين بقرارات من مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى . والثالث : الاراضى التى ربطت عليها اقساط تهليك وسلمت الى صغار المزارعين فعلا بهذه الصفة قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ — فى مجال تطبيق النوع الثانى فان الاراضى التى سبق توزيعها بالتعليك ثم اصبحت خالية بانسحاب المتفعين بها الموزعة عليهم او تنازلهم عنها للغير فانها تعتبر موزعة منذ تاريخ العمل بالقانون فى مجال تطبيق حكم الرد العيني ما لم يصدر قرار نهائى بالفناء توزيعها — اذا لم يصدر قرار الفناء التوزيع فان الملكية تظل قائمة لمن وزعت عليهم مهما اخل هؤلاء بالالتزامات المنصوص عليها فى القانون او العقد — اساس ذلك : قرار التوزيع قرار ناقل للملكية لا يجوز نسخه الا بعد اتباع الاجراءات التى رسمها القانون لالغاء التوزيع .

ملخص الفتوى :

عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع فاستعرضت المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعى حيث ينص فى المادة ١٢ منه على أن « تنشأ هيئة عامة تسمى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى تكون لها الشخصية الاعتبارية وتتولى الهيئة عمليات الاستيلاء والتوزيع » وتنص المادة ١٤ من ذات القوانين على أن « تسلم الارض لمن آلت اليه من صغار الفلاحين » .

ويجب على صاحب الأرض أن يقوم على زراعتها بنفسه وإن يئذل في عمله العناية الواجبة .

وإذا تخلف من تسلم الأرض عن الوفاء بأحدى الالتزامات المنصوص عليها في الفقرة السابقة أو أخل بأى التزام جوهرى آخر يقضى به العقد أو القانون حقق في الموضوع بواسطة لجنة تشكل

ولها بعد سماع أقوال صاحب الشأن أن تصدر قرارا مسببا بالغاء القرار الصادر بتوزيع الأرض عليه واستردادها منه » .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن المشرع استثنى من نطاق الرد العيني ثلاث أنواع من الأراضى : الاول : الأراضى التى تصرفت فيها الهيئة العامة للإصلاح الزراعى للغير بعقود ابتدائية قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ ، والثانى : الأراضى التى وزعت بالتعليك على صفار المزارعين بقرارات من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى ، والثالث : ويتمثل فى الأراضى التى ربطت عليها اقتساط تملك وسلمت الى صفار المزارعين فعلا بهذه الصفة قبل العمل بأحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ .

ومن حيث أن الأراضى التى سبق توزيعها بالتعليك ثم أصبحت خالية بانسحاب المنتفعين بها الموزعة عليهم أو تنازلهم عنها الى الغير ، فإن الأصل أن مثل هذه الأراضى وما زالت تعتبر موزعة من تاريخ العمل بالقانون المذكور وذلك فى مجال تطبيق حكم الرد العيني الوارد فى المادة السابقة سالف الذكر ، ما لم يصدر قرار نهائى بالغاء توزيعها طبقا لأحكام قانون الإصلاح الزراعى ، فإذا لم يصدر مثل هذا القرار فإن الملكية تظل قائمة بالنسبة لمن وزعت عليهم هذه الأراضى مهما أخل هؤلاء بالالتزامات المنصوص عليها فى العقد أو القانون باعتبار أن قرار التوزيع — طبقا لما استقر عليه افتاء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع — هو قرار ناقل للملكية ، لا يترزعزع ولا يجوز فسخه الا بعد اتباع الاجراءات التى رسمها القانون لالغاء التوزيع .

واستعرضت الجمعية العمومية القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بتسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة حيث ينص فى المادة السابعة منه على أن « تلغى اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون العقود الابتدائية الخاصة ببيع الأراضى الزراعية المبرمة بين الحراسة العامة أو

ادارة الاموال التى آلت الى الدولة وبين الهيئة العامة للإصلاح الزراعى متى طلب مستحقوها استلامها عينا طبقا لاحكام المواد السابقة وذلك فيها عدا الاراضى الآتية :

(ا) الاراضى التى تم التصرف فيها من الهيئة العامة للإصلاح الزراعى الى الغير ولو بعقود ابتدائية قبل العمل بهذا القانون .

(ب) الاراضى التى هيئت لاقامة مبان عليها أو اقيمت عليها مبان فعلا قبل العمل بهذا القانون .

(ج) الاراضى التى وزعت بالتعليك على صغار المزارعين بقرارات من مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى قبل العمل بهذا القانون .

(د) الاراضى التى ربطت عليها اقتساط تليك وسلمت الى صغار المزارعين فعلا بهذه الصفة قبل العمل بهذا القانون ولو لم يصدر بتوزيعها قرار من مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى .

كما استعرضت الجمعية كذلك القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة حيث تنص المادة الثانية منه على أن « ترد عينا الى الاشخاص الطبيعيين وعائلاتهم وورثتهم الذين شملتهم تدابير فرض الحراسة المشار اليها في المادة الاولى من هذا القانون جميع اموالهم وممتلكاتهم ، وذلك ما لم يكن قد تم بيعها ولو بعقود ابتدائية قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة أو ربطت عليها تليك وسلمت الى صغار المزارعين فعلا بهذه الصفة ولو لم يصدر بتوزيعها قرارا من مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى قبل العمل بالقانون المذكور » وتنص المادة الرابعة من ذات القانون على أن « تسرى احكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون بما لا يتعارض مع احكامه .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة فانه لما كان الثابت انه لم يصدر حتى الان قرار نهائى بالغاء انتفاع الذين انسحبوا من الاراضى الموزعة عليهم بالتعليك أو تنازلوا عنها الى الغير لاخلال هؤلاء المنتفعين بالالتزامات المنصوص عليها في العقد أو القانون فمن ثم

فان قرار توزيع هذه الاراضى يظل قائما بما يرتبه من آثار منها عدم سريان حكم الرد العينى المنصوص عليه فى المادة السابعة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية افراد عائلة فى الرد العينى للاراضى التى سبق صدور قرار توزيع بشأنها او ربطت عليها اقساط تملك ، واصبحت خالية بانسحاب المتفعين منها او تنازلهم عنها من الباطن للغير ، طالما لم يصدر بشأنها قرار نهائى بالغاء التوزيع .

(ملف ٦٨/١/١٠٠ — جلسة ١٩٨٤/٢/١) .

قاعدة رقم (١٥٤)

المبدأ :

ان عقد البيع بين الحراسة العامة باعتبارها بائعة والهيئة العامة للاصلاح الزراعى المشتريه هو وحده الذى يحكم العلاقة بينهما — لا محل لالزام الهيئة بالتعويض الذى يقضى به استنادا الى مسئولية الدولة الناشئة عن اتفاقية دولية — عبء التعويض فى هذه الحالة يقع على عاتق وزارة المالية .

ملخص الفتوى :

تخلص وقائع هذا الموضوع فى أن أموال السيدتين الفرنسيتين : ، خضعت لتدابير الامر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ وبالتالي خضع ما يملكانه من اطيان زراعية لتدابير الامر المذكور . وقامت الحراسة العامة ببيع الاطيان الزراعية المملوكة لهاتين السيدتين الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى بموجب عقد بيع ابتدائى مؤرخ ١٩٥٧/١٠/٣١ وقدر الثمن بسبعين مثل الضريبة الا أن هاتين السيدتين طعننا فى تقدير قيمة الارض أمام محكمة القضاء الادارى أعمالا لحكم الاتفاقية الموقعة بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وفرنسا بتاريخ ٢٢ من اغسطس سنة ١٩٥٨ والتي تنص بأن ثمن البيع يجب ان يغطى قيمة الاموال والحقوق التى تم التصرف فيها ، وتنفيذا لحكم ، القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٩ الذى نص على اختصاص محكمة القضاء الادارى بمجلس

الدولة بالفصل في مثل هذه المنازعات . وأقامت المدعيتان الدعويين رقمي ١٢٨٩ ، ١٤٨٣ لسنة ١٤ ق وقضى فيهما بتاريخ ١٩٦٨/٦/٢٥ بتقدير نصيب كل من السيدتين بواقع ٦٢٤.٦٥٤.٠٠٠ للسيدة الاولى وبمبلغ ١٨٥.٤٢٠.٦٥٤ للسيدة الثانية بخلاف ثمن الملحقات الموجودة على اطيائها . وطعن في الحكم الصادر فيهما أمام المحكمة الادارية العليا وقضى برفض الطعن بتاريخ ١٩٧٢/١٢/١٨ وقامت الحراسة الفرنسية بالامراج عن ثمن هذه الاطيان المسدد من الهيئة العامة للاصلاح الزراعي للحراسة . بيد ان النزاع قام بين الحراسة وبين الهيئة العامة للاصلاح الزراعي حول من يتحمل منهما بمسداد الفروق المستحقة عن اثمان اطيان السيدتين المذكورتين ، حيث تطالب الحراسة العامة الهيئة العامة للاصلاح الزراعي بدفع الفروق بين الثمن المنصوص عليه في عقد البيع الابتدائي المبرم بينهما بتاريخ ١٩٥٧/١٠/٣١ والخاص بأطيان السيدتين المذكورتين والثمن الذي قضت به محكمة القضاء الاداري في الحكمين المشار اليهما .

وبعرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة تبين لها ان العلاقة بين الحراسة العامة والهيئة العامة للاصلاح الزراعي خاضعة لنصوص العقد المبرم بينهما ، لان الهيئة باعتبارها مشترية من الحراسة العامة بموجب عقد بيع فانه وحده الذي يحكم العلاقة بينهما وتبعاً لذلك لا محل لالزام الهيئة بالفرق بين ثمن اطيان السيدتين المذكورتين طبقاً للعقد المبرم بين الحراسة والهيئة والثمن الذي قضى به الحكم الصادر في الدعويين المشار اليهما حيث لا يتضمن العقد المبرم بين الهيئة والحراسة ما يلزم الهيئة بشيء من ذلك .

ومن حيث ان اساس مسئولية الدولة عن تعويض المدعيتين هو الانتفاكية المبرمة بين حكومتى جمهورية مصر العربية وفرنسا المشار اليها فان وزارة المالية هي التي تعتبر مسئولة عن هذا التعويض وعن التزامات الدولة التي ارضتها بناء على هذه الانتفاكية . ولا محل لان يقع هذا العبء على الحراسة العامة ذلك ان اساس الحكم بالتعويض ليس هو تصرفات الحراسة وانما ما ورد في نصوص الانتفاكية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام وزارة المالية بالمبالغ المطلوبة .

الفرع الثاني التصرف في العقارات

قاعدة رقم (١٥٥)

المبدأ :

القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بشأن تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة — تخويله الجهات العامة وشركات القطاع العام المشتري لعقارات الخاضعين للحراسة حق الخيار بين الاحتفاظ بملكية تلك العقارات وبين اعتبار عقود البيع ملغاه وردها الى ملاكها الاصليين وذلك في خلال المهلة المقررة قانونا — صدور القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٧٥ بتعديل القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ ونصه على مد المهلة سائلة الذكر لا يخول للجهات التي اعلنت عن اختيارها في ظل المهلة الاولى ان تعدل عن هذا الاختيار — اساسي ذلك — ان التعديل كان خاصا بمدة الافصاح عن الارادة ولم يعط للجهات التي اعلنت عن ارادتها الحق في العدول عن ذلك .

ملخص الفتوى :

أن قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ المعمول به اعتبارا من ١٩٧٤/٧/٢٥ تاريخ نشره ينص في المادة ١١ على أنه « في غير الحالات المبينة في المادة السابقة يكون لجهات الحكومة ووحدات الادارة المحلية والقطاع العام والهيئات العامة والوحدات التابعة لها والمشتري للعقارات المباعة من الحراسة العامة او ادارة الاموال التي آلت الى الدولة الخيار بين الإبقاء على عقود البيع بشرط زيادة ثمن الشراء الى ما يوازي مائة وستين مثل الضريبة الاصلية المفروضة على العقار المباع في تاريخ البيع مع استمرار استحقاق الفوائد المفروضة على الثمن الاصلى دون الزيادة على أن تلتزم بداء الزيادة وباقي الثمن خلال مدة لا تجاوز سنة من تاريخ العمل بهذا القانون وبين اعتبار هذه العقود ملغاة ورد العقارات المباعة الى مستحقيها .

ويجب على هذه الجهات أن تخطر رئيس جهاز التصفية برغبتها بخطاب موصى عليه بصحوب بعلم الوصول خلال ثلاثة شهور من تاريخ

العمل بهذا القانون ، فاذا لم تخطر به ذلك اعتبر العقد ملغى اعتبارا من تاريخ انقضاء هذه المهلة ، ويؤشر بالالغاء بغير رسوم في سجلات الشهر العقارى .

وبتاريخ ١٩٧٥/١/٢٥ نشر القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٧٥ بتعديل القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ وقضى في الفقرة الثانية من مادته الاولى بمد الميعاد المتخصص عليه في المادة ١١ سالفه الذكر الى ٣١ مارس سنة ١٩٧٦ .

ومفاد ذلك أن المشرع وهو بصدد تصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة حدد حالات معينة يتعين فيها رد العقارات التى تصرفت فيها الحراسة لاصحابها ، وفى غير تلك الحالات خول الجهات العامة وشركات القطاع العام المشتري لعقارات الخاضعين للحراسة حق الخيار بين الاحتفاظ بملكية تلك العقارات بشرط زيادة الثمن بما يوازي مائة وستين مثل الضريبة المفروضة عليها وبين اعتبار عقود بيع تلك العقارات ملغاة مع ردها الى ملاكها الاصليين وحددت لتلك الجهات مدة ثلاثة شهور تبدأ من ١٩٧٤/٧/٢٥ تاريخ نشر القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه للانصاح عن رغبتها ولاستعمال حق الخيار المقرر لها ، فاذا انقضت تلك المدة بغير أن تنصص تلك الجهات عن ارادتها اعتبر عقد البيع ملغى من تاريخ انقضائها ، ومن ثم تكون المادة ١١ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ قد تضمنت حكيم يخول اولهما الجهات المشتري الاحتفاظ بملكية العقارات ويوجب الثانى الاعلان عن ذلك فى موعد معين والا آل العقار الى مالكه الخاضع للحراسة تلقائيا ، ولقد بدى للمشرع أن هذه المدة التى حددها لم تكن كافية لاستعمال الجهات المشتري حق الخيار المتاح لها فأصدر القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٧٥ الذى اطال هذه المدة وقد أفصحت عن ذلك الاعمال التحضيرية للقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٧٥ اذ ورد بهذه الاعمال (أن ثمن شراء العقارات وقد غدا محل نزاع فإن خيار الجهات المشتري كان ولا بد أن يتراخى الى حين تقدير هذا الثمن وحسم النزاع فى شأنه لذلك رأت اللجنة أن توسع من المهلة التى حددها المشرع فى الفقرة الثانية من المادة ١١ والتى تقوم فيها الجهات المشتري باخطبار رئيس جهاز التصفية برغبتها والا اعتبرت العقود التى اشترت بها العقارات ملغاة بحكم القانون لذلك مدت اللجنة هذه المدة الى نهاية شهر مارس سنة ١٩٧٦ للفرض المتقدم للمواعة بين هذه المدة التى يجب أن يتم خلالها

الاضطراب وبين قيام هذه الجهات باداء التزامها بدفع الزيادة وباتى الثمن خلال مدة لا تجاوز ٣١ من يوليو سنة ١٩٧٦) .

واذ اقتصر القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٧٥ على تعديل الحكم الثانى الخاص بمدة الانقصاص عن الارادة الذى ورد بالمادة ١١ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ ولم يعط الجهات التى اعلنت رغبتها الحق فى العدول عنها فان الاعلان الذى صدر فى الموعد الاول يصبح نهائيا ولا يجوز الرجوع فيه .

وبناء على ما تقدم فانه وقد أثبت شركة الشرق للتأمين رغبتها فى الاحتفاظ بالعقار سالف الذكر خلال مهلة الثلاثة شهور المنصوص عليها بالمادة ١١ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ لا يجوز لها ان تطلب الفاء عقد البيع خلال المهلة المقررة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٧٥ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انه لا يجوز للشركة فى الحالة الماثلة أن تعدل عن رغبتها فى الاحتفاظ بملكية العقار خلال المهلة المقررة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٧٥ .

(فتوى ٢٧٩ فى ١٩٨٢/٣/٦) .

قاعدة رقم (١٥٦)

المبدأ :

مؤدى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع الملكية للمنفعة العامة او لتحسين معدلا بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٢ ان ايداع النماذج بالشهر العقارى هو الذى تنتقل به ملكية العقارات المزوعة لمكيتها وليس بقرار تقرير المنفعة العامة — عدم ايداع تلك النماذج الا بعد صدور القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ قاضيا برفع الحراسة عن اموال وممتلكات الاشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم بمقتضى اوامر جمهورية طبقا لاحكام قانون الطوارئ على ان تؤول الى الدولة ملكية الاموال والممتلكات المشار اليها . ويعرض عنها اصحابها بتعويض اجمالى قدرة ٣٠ الف جنيه ما لم تكن قيمتها اقل من ذلك فيعرض عنها بمقدار هذه القيمة — مقتضاه انتقال ملكية تلك العقارات الى ملكية الدولة بموجب القانون

رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وليس بموجب احكام نزع الملكية للمنفعة العامة — ويجرى تقدير التعويض بذلك وفقا لاحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ .

ملخص الفتوى :

عرض الموضوع على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع فاستعرضت احكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين المعدل بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٢ والذي تنص المادة الاولى منه على انه « يجرى نزع ملكية العقارات اللازمة للمنفعة العامة والتعويض عنه وفقا لاحكام هذا القانون وتنص المادة الثانية من هذا القانون على ان « يكون تقرير المنفعة العامة بقرار من الوزير المختص مرفقا به :

(ا) مذكرة ببيان المشروع المطلوب اعتباره من اعمال المنفعة العامة .

(ب) رسم بالتخطيط الاجالى للمشروع .

وتنص المادة التاسعة من ذات القانون على انه « يوقع اصحاب الحقوق التى لم تقدم فى شأنها معارضات على نماذج خاصة بنقل ملكيتها للمنفعة العامة أما الممتلكات التى يتعذر الحصول على توقيع اصحاب الشأن فيها لاي سبب كان على النماذج المذكورة فيصدر بتنزع ملكيتها قرار من الوزير المختص وتودع النماذج أو القرار الوزارى فى مكتب الشهر العقارى ويترتب على هذا الابداع بالنسبة للعقارات الواردة بها جميع الاثار المترتبة على شهر عقد البيع

وتنص المادة العاشرة من هذا القانون على انه « اذا لم تودع النماذج أو القرار الوزارى طبقا للاجراءات المنصوص عليها فى المادة السابقة خلال سنتين من تاريخ نشر قرار المنفعة العامة فى الجريدة الرسمية سقط مفعول هذا القرار بالنسبة للمعارضات التى لم تودع النماذج أو القرار الخاص بها » .

وتنص المادة ٢٩ مكرر منه على انه « لا تسقط قرارات النفع العام المشار اليها فى المادة ١٠ من هذا القانون اذا كانت العقارات المطلوب نزع ملكيتها قد ادخلت فعلا فى مشروعات تم تنفيذها سواء قبل العمل بهذا القانون وتعديله أم بعده » .

كما استعرضت الجمعية القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رفع الحراسة عن أموال وممتلكات بعض الأشخاص حيث تنص المادة الأولى منه على أنه « ترفع الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم بمقتضى أوامر جمهورية طبقا لأحكام قانون الطوارئ » وتنص المادة الثانية من ذات القانون على أنه « تؤول الى الدولة ملكية الاموال والممتلكات المشار اليها في المادة السابقة ويعوض عنها صاحبها بتعويض اجمالى قدره ٣٠ ألف جنيه ما لم تكن قيمتها اقل من ذلك فيعوض عنها بمقدار هذه القيمة ... » .

واستعرضت الجمعية القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٥ بالموافقة على الاتفاقية المبرمة بين حكومتى (جمهورية مصر العربية) والاتحاد الفيدرالى السويسرى الخاص بتعويض الرعايا السويسريين الذين خضعت اموالهم لقوانين التأميم أو لاجراءات الحراسة والمعمول به اعتبارا من ١١/١/١٩٦٤ والتي تنص المادة الاولى منه على أنه « ووفق على الاتفاقية الموقع عليها فى بون بتاريخ ٢٠ يونيو سنة ١٩٦٤ ولمحقاتها المرافقة المبرمة بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الاتحاد الفيدرالى السويسرى الخاص بتعويض الرعايا السويسريين الذين خضعت اموالهم لقوانين التأميم أو لاجراءات الحراسة .

كما استعرضت الجمعية العمومية قرار رئيس المجلس التنفيذى رقم ٤٣٨ لسنة ١٩٦٤ وتنص مادته الاولى على أنه « يعتبر من اعمال المنفعة العامة مشروع استكمال مبانى جامعة القاهرة بالجيزة محافظة الجيزة الموضح بيانه بالذاكرة والرسم المرافقين وذلك مقابل القيمة الدفترية لهذا الموقع ... وتنص مادته الثالثة على أن « يستولى على الارض اللازمة لهذا المشروع بطريق التنفيذ المباشر .

واستعرضت الجمعية العمومية القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة حيث تنص المادة الثالثة منه على أن « تسرى احكام هذا القانون على الخاضعين للقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رفع الحراسة على اموال وممتلكات بعض الاشخاص من الفئات الاتية :

(١) الاجانب الذين طبقت فى شأنهم احكام اتفاقيات التعويض المبرمة مع الدول التى ينتمون اليها .

(ب) » .

كما استعرضت الجمعية كذلك القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة حيث تنص المادة الثامنة منه على انه يستمر تطبيق احكام اتفاقيات التعويضات المبرمة مع بعض الدول الاجنبية على رعايا هذه الدول الذين خضعوا لتدابير الحراسة المشار اليها في المادة الاولى من هذا القانون .

وبما ان المستفاد من نصوص القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ان ملكية العقار لا تنتقل الى الدولة بمجرد صدور قرار تقرير المنفعة العامة على العقار وانما يقتصر الاثر القانونى لهذا القرار على اعطاء الجهة طالبة نزع الملكية حق دخول هذه العقارات واتخاذ الاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون والذي يتعين استيفاؤها كاصل عام توطئة لانتقال ملكيتها الى الدولة لان هذا الانتقال لا يتحقق بايداع النماذج الخاصة بنقل ملكية العقارات للمنفعة العامة او قرار الوزير المختص - في حالة الممتلكات التي يتعذر الحصول على توقيع اصحاب الشأن فيها لاي سبب في مكتب الشهر العقارى فهذا الايداع هو الذى يترتب عليه جميع الاثار المترتبة على شهر عقد البيع .

وبما ان المشرع حرصا منه على مصالح الافراد وممتلكاتهم قضى بانه اذا لم تودع النماذج او القرار الوزارى طبقا للاجراءات المنصوص عليها في القانون لمدة سنتين من تاريخ نشر هذا القرار المقرر للمنفعة العامة في الجريدة الرسمية سقط مفعول هذا القرار وذلك عدا القرارات التى ادخلت فعلا في مشروعات تم تنفيذها .

وبما انه صدر قرار رئيس المجلس التنفيذى رقم ٤٣٨ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه بتقرير المنفعة العامة لمشروع استكمال مباني جامعة القاهرة والاستيلاء على الارض اللازمة لهذا المشروع بطريق التنفيذ المباشر وذلك مقابل قيمتها الدفترية ولم يتم توقيع النماذج الخاصة بنقل هذه الارض الا في ١٩٨١/٧/١٨ .

وبما انه كان قد صدر القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر والمعمول باحكامه اعتبارا من ١٩٦٤/٣/٢٤ قاضيا برفع الحراسة عن الاموال والممتلكات المملوكة للاشخاص الطبيعيين الذين فرضت الحراسة

عليهم بمقتضى أوامر جمهورية طبقا لاحكام قانون الطوارئ وبإيلولة ملكية هذه الاموال والممتلكات الى الدولة فمن ثم فان هذا القانون يكون قد صدر وملكية هذه الارض ما زالت للسيدة المذكورة لانه اذا كان توقيع النماذج قد تم في هذا التاريخ الا ان ايداع هذه النماذج بالشهر العقاري يكون قد تم بعده وهذا الايداع هو الذى تنتقل به الملكية وبذلك تكون هذه الارض قد آلت الى الدولة بموجب احكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ السالف الذكر وليس بموجب احكام نزع الملكية للمنفعة العامة لان قرار الاستيلاء قد سقط في مواجهتها ويتمين من ثم طرح تقدير التعويض المقرر بقرار رئيس المجلس التنفيذى المشار اليه واجراء التقدير وفقا لاحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ في الحدود المشار اليها في القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٥ سالف الذكر .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية السيدة في التعويض المستحق لها طبقا لاحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وفي الحدود الواردة في القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٥ .

(ملف ١٦/٧ — جلسة ١٩٨٤/٦/٦) .

قاعدة رقم (١٥٧)

المبدأ :

مدى احقية من رفعت عنه الحراسة في استرداد عقار مملوك له .

ملخص الفتوى :

لما كان التيسير المقرر في المادة الاولى من القرار الجمهورى رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ قد أصبح بمقتضى المادة الرابعة من مواد اصدار القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ حقا مكتسبا لذى الشأن المستفيد بأحكام القرار الجمهورى سالف الذكر فانه لا يجوز المساس به أو الحرمان منه . ولا يقترح في ذلك ما نصت عليه الفقرة الاخيرة من هذا القانون والتي تقضى بالغاء عقود البيع الابتدائية للعقارات المبنية ما لم تكن قد تغيرت معالمها أو خصصت لمشروع سياحي أو لغرض قومى أو ذى نفع عام ، لان أعمال

حكماً إلا يكون إلا بعد اجراء مقتضى التيسيرات ان توافرت شرائط
أعمالها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
احقية صاحبات الشأن فى استرداد الفيلا رقم ٣ شارع بولس حنا بالجيزة
محل هذه الفتوى .

(ملف ٢١/٢/٣٠ — جلسة ١٩٧٨/١٠/٤) .

تعليق :

عدم دستورية التعويضات عن الممتلكات التى وضعت تحت الحراسة :

أولاً : حكمت المحكمة الدستورية العليا بجلسته ١٩٨١/٥/١٦ فى
القضية رقم ٥ لسنة ١ ق « دستورية » أولاً : بعدم دستورية المادة الثانية
من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ فيما نصت عليه من ايلولة اموال
وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم الحراسة طبقاً لاحكام
قانون الطوارئ الى ملكية الدولة . ثانياً : بعدم دستورية المادة الرابعة من
قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة الصادر بالقانون رقم
٦٩ لسنة ١٩٧٤ فيما نصت عليه من تعيين حد أقصى لما يرد الى الأشخاص
الذين شملتهم الحراسة ولسرهم .

وقد كان المدعون يطلبون الحكم بعدم دستورية كل من المادة الثانية
من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ والمادة الرابعة من قانون تسوية
الايوضاع الناشئة عن فرض الحراسة الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤
لاسباب حاصلها انه بالاضافة الى ان قانون الطوارئ لا يجوز فرض
الحراسة على الأشخاص الطبيعيين فان ما نصت عليه المادة الثانية من
القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ من ايلولة اموال وممتلكات هؤلاء الأشخاص
الى ملكية الدولة بغير تعويض — عدا مبلغ ثلاثين الفا من الجنيهات تؤدى
اليهم بسندادات على الدولة لمدة خمس عشرة سنة — تعتبر مصادرة لها
بالمخالفة لما تقتضى به المادة الخامسة من دستور سنة ١٩٥٨ المؤقت الذى
صدر هذا التشريع فى ظله من ان الملكية الخاصة مضمونة ، كما ان ما قضت
به المادة الرابعة من قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة
من تحديد ما يرد من اموال وممتلكات من خضعوا للحراسة بما قيمته ثلاثين

الف جنيه للفرد ومائة ألف جنيه للابرة ينطوى على مصادرة لما يجاوز هذا المدار ، ويخالف ما تقضى به المواد ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ من دستور ١٩٧١. التى تكفل صون الملكية الخاصة ولا تجيز التأميم الا بشروط محددة وتحظر المصادرة الخاصة بغير حكم قضائى .

وقد قررت المحكمة الدستورية العليا بشأن هذه الطلبات ان ما يثيره المدعون بشأن مخالفة الاوامر الصادرة بفرض الحراسة لاحكام قانون الطوارئ يتعلق بقضاء المشروعية ويخرج عن مجال رقابة الدستورية وبالتالي عن نطاق الدعوى الماثلة ، الذى تحدد بالطمع فى دستورية النص على ايلولة اموال وممتلكات من فرضت عليهم الحراسة الى ملكية الدولة وعلى تحديد ما يرد اليهم والى أسرهم منها ، وهن طعن منبت الصلة بما ينتهى اليه القضاء المختص بشأن مشروعية اوامر الحراسة او عدم مشروعيته .

ثم استطردت المحكمة الدستورية العليا الى ان المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ برفع الحراسة عن اموال وممتلكات بعض الاشخاص تنص على أن « ترفع الحراسة على اموال وممتلكات الاشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم بمقتضى اوامر جمهورية طبقا لاحكام قانون الطوارئ » . وتنص المادة الثانية منه على أن « تؤول الى الدولة ملكية الاموال والممتلكات المشار اليها فى المادة السابقة ويعوض عنها صاحبها بتعويض اجمالى قدره ٣٠ ألف جنيه ما لم تكن قيمتها اقل من ذلك فيعوض عنها بمقدار هذه القيمة على انه اذا كانت الحراسة قد فرضت على الشخص وعلى عائلته بالتبعية له ، فيعوض جميعهم عن جميع اموالهم وممتلكاتهم المفروضة عليها الحراسة بما لا يجاوز قدر التعويض الاجمالى السابق بيانه ... ويؤدى التعويض بسندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بفائدة ٤٪ سنويا ... » . وتنص المادة الاولى من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة على أن « تسوى طبقا لاحكام القانون المرافق الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة على الاشخاص الطبيعيين والاعتباريين استنادا الى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ » ، وتؤكد المادة الاولى من قانون تسوية هذه الاوضاع انتهاء جميع التدابير المتعلقة بالحراسة ، ثم تردد الفقرة الاولى من المادة الثانية منه الحكم الخاص باستثناء الخاضعين بالتبعية من احكام القانون رقم

١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بالنسبة لما آل اليهم عن غير طريق الخاضع الاصلى ، وهو ما كان ينص عليه قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٠ لسنة ١٩٦٧ ، وتنص فقرتها الثانية على أن يرد عينا ما قيمته ثلاثون ألف جنيه للفرد ومائة ألف جنيه للأسرة اذا كانت هذه الاموال والممتلكات قد آلت الى هؤلاء الخاضعين بالتبعية عن طريق الخاضع الاصلى ، وتحدد المسادة الثالثة مقدار ما يتم التخلّى عنه من عناصر الذم المالية للأشخاص الطبيعيين الذين شملتهم الحراسة بصفة اصلية او تبعية بما لا يزيد على ثلاثين ألف جنيه للفرد ومائة ألف جنيه للأسرة ، كما تنص المادة الرابعة منه على انه « اذا كانت الاموال والممتلكات التى فرضت عليها الحراسة مملوكة جميعها للخاضع الاصلى وكان صائى ذمته المالية يزيد على ثلاثين ألف جنيه رد اليه القدر الزائد عينا بما لا يجاوز ثلاثين ألف جنيه لكل فرد من افراد أسرته وفى حدود مائة ألف جنيه للأسرة ... ويسرى حكم الفقرة السابقة اذا كان ما سلم لكل فرد من افراد الأسرة طبقا للبائتين السابقتين يقل عن ثلاثين ألف جنيه للفرد ولا يجاوز مائة ألف جنيه للأسرة .. » .

وحيث أن مؤدى هذه النصوص أن ايلولة اموال وممتلكات الاشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم الحراسة الى ملكية الدولة قد تقررت بمقتضى المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ، واستمرت بعد صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٠ لسنة ١٩٦٧ بالنسبة للخاضعين الاصليين ، وللخاضعين بالتبعية فيما آل اليهم من اموال وممتلكات عن طريق الخاضع الاصلى وأن القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ اقتصر على تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة على هؤلاء الاشخاص فاستحدث احكاما تسوى بها كل حالة ، دون أن يتضمن أى تعديل فى الاساس الذى قام عليه القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وهو ايلولة اموالهم وممتلكاتهم الى ملكية الدولة .

وحيث أن جميع الدساتير المصرية المتعاقبة حرصت على تأكيد حماية الملكية الخاصة وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء وفى الحدود وبالقيود التى أوردتها ، فنصت المادة الخامسة من دستور سنة ١٩٥٨ على أن الملكية الخاصة مصونة ولا تنتزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون ، وهو ما رددته المادة ١٦ من دستور سنة ١٩٦٤ والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١ ، كما لم تجز المادة ٣٥ من دستور سنة ١٩٧١ التأميم الا لاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض .

ولما كانت ايلولة اموال وممتلكات الاشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم الحراسة الى ملكية الدولة طبقا للمادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ لا تعد من قبيل نزع الملكية للمنفعة العامة الذى لا يرد الا على عقارات معينة بذاتها في حين شملت الايلولة الى ملكية الدولة اموال وممتلكات من فرضت عليهم الحراسة بما فيها من منقولات ، ولم تتبع في شأنها الاجراءات التى نصت عليها القوانين المنظمة لنزع الملكية والتى يترتب على عدم مراعاتها اعتبار الاجراء غصبا لا يعد به ولا ينقل الملكية الى الدولة ، وكانت هذه الايلولة لا تعتبر تأمينا ذلك انها تنفرد الى اهم ما يتميز به التأميم وهو انتقال المال المؤم الى ملكية الشعب لتسيطر عليه الدولة بعيدا عن مجال الملكية الخاصة بحيث تكون ادارية لصالح الجماعة، بينما امتدت الحراسة - وبالتالي الايلولة الى ملكية الدولة - الى كافة اموال وممتلكات من فرضت عليهم الحراسة بما تشمله من مقتنيات شخصية يستحيل تصور ادارتها لصالح الجماعة ، كما ان المادة الرابعة من ذات القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ تنص على تسليم الاراضى الزراعية التى آلت ملكيتها الى الدولة الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى لادارتها « ... حتى يتم توزيعها وفقا لاحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ » بشأن الإصلاح الزراعى ، وبالتالي فان مال هذه الاراضى ان تعود الى الملكية الخاصة لمن توزع عليهم ولا تبقى فى ملكية الشعب لتحقيق ادارتها ما يستهدفه التأميم من صالح عام . لما كان ذلك فان ايلولة اموال وممتلكات الاشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم الحراسة الى ملكية الدولة التى تقررت اول الامر بالقرار بقانون رقم ١٥٠ سنة ١٩٦٤ على ما سلف بيانه ، تشكل اعتداء على الملكية الخاصة ومصادرة لها بالمخالفة لحكم كل من المادة ٣٤ من الدستور التى تنص على أن الملكية الخاصة مصونة ، والمادة ٣٦ منه التى تحظر المصادرة العامة ولا تجيز المصادر الخاصة بحكم قضائى .

لما كان ما تقدم وكان لا يحاج بان القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ والقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليهما قد تضمنتا تعويض الخاضعين للحراسة عن اموالهم وممتلكاتهم ، وان تقدير هذا التعويض يعد من الملامات السياسية التى يستقل بها المشرع ، ذلك ان كلا من هذين التشريعين قد تعرض للملكية الخاصة التى صانها الدستور ووضع لحمايتها ضوابط وقواعد محددة ، الامر الذى يحتم اخضاعها لما تتولاه هذه المحكة من رقابة دستورية ، وكان القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ اذ عدل من احكام كل من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ التى كانت تقضى بتحديد

مبلغ جزائي بحد أقصى مقداره ثلاثون ألف جنيه يؤدي الى جميع من فرضت عليهم الحراسة بسندات على الدولة لمدة خمسة عشر عاما ، والقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٢ الذى نص على ايلولة هذه السندات الى بنك ناصر الاجتماعى مقابل معاشات يحددها وزير المالية ويستحقها هؤلاء الخاضعون ، واستبدل بها أحكاما تسوى بها أوضاعهم برد بعض أموالهم عينا أو ثمن ما تم بيعه منها وذلك فى حدود مبلغ ثلاثين ألف جنيه للفرد ومائة ألف جنيه للأسرة ، فانه يكون بها نص عليه من تعيين حد أقصى لما يرد من كافة الاموال والممتلكات التى فرضت عليها الحراسة قد انطوى على مخالفة لاحكام دستور سنة ١٩٧١ الذى لا يجيز تحديد حد أقصى الا بالنسبة للملكية الزراعية طبقا للمادة ٣٧ منه الامر الذى يتضمن بدوره مساسا بالملكية الخاصة بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور سالفه البيان .

ولما تقدم من اسباب خلصت المحكمة الدستورية العليا الى الحكم بعدم دستورية المادتين المطعون عليهما .

وبيعنينا فى هذا المقام الوقوف على الاخص امام ما سجلته المحكمة فى اسبابها من انه لما كانت ايلولة اموال وممتلكات الاشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم الحراسة الى ملكية الدولة لا تعد من قبيل نزع الملكية او التأميم ، فانها تشكل اعتداء على الملكية الخاصة ومصادرة لها بالمخالفة لحكم كل من المادة ٣٤ من الدستور التى تنص على ان الملكية الخاصة مصونة ، والمادة ٣٦ منه التى تحظر المصادرة العامة ولا تجيز المصادر الخاصة الا بحكم قضائى . وان القول بان القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ والقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ قد تضمنتا تعويض الخاضعين للحراسة عن اموالهم وممتلكاتهم ، وأن تقدير هذا التعويض يعد من الملاحظات السياسية اننى يستقل بها المشرع ، لا يحول دون اخضاع هذين التشريعين للرقابة الدستورية لان كلا منهما قد تعرض للملكية الخاصة التى صانها الدستور ووضع لحمايتها ضوابط وقواعد محددة .

وان القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ اذ عدل من احكام كل من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ التى كلنت تقضى بتحديد مبلغ جزائى بحد أقصى مقداره ثلاثون ألف جنيه يؤدي الى جميع من فرضت عليهم الحراسة بسندات على الدولة لمدة خمسة عشر عاما ، والقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٢ الذى نص على ايلولة هذه السندات الى بنك ناصر الاجتماعى مقابل معاشات يحددها وزير المالية ويستحقها هؤلاء الخاضعون ، واستبدل بها أحكاما

تسوى بها أوضاعهم برد بعض أموالهم عينا أو ثمن ما تم بيعه منها وذلك في حدود مبلغ ثلاثين ألف جنيه للفرد ومائة ألف جنيه للأسرة ، فانه يكون بيا نص عليه من تعيين حد أقصى لما يرد من كافة الأموال والممتلكات التي فرضت عليها الحراسة قد انطوى على مخالفة لاحكام دستور سنة ١٩٧١ الذى لا يجوز تجديد حد أقصى الا بالنسبة للملكية الزراعية طبقا للمادة ٢٧ منه ، الامر الذى يتضمن بدوره مساسا بالملكية الخاصة بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور سائلة البيان .

ثانيا : ثم واصلت المحكمة الدستورية العليا اتجاهاتها في هذا المقام بحكمها الصادر في الدعوى رقم ١٤٢ لسنة ٥ ق « دستورية » بجلسة ١٩٨٦/٦/٢١ .

وقد كان المدعون في هذه الدعوى ينعون على القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة مخالفته للمادتين ١٠٨ و ١٤٧ من الدستور لصدوره من رئيس الجمهورية مجاوزا نطاق تفويض التشريعى المخول له ولعدم توافر الحالة التى تسوغ سرعة إصداره في غيبة مجلس الشعب ، كما ينعون على المادة الثانية منه بخالفته للدستور لما نصت عليه من عدم سريان قاعدة الرد العينى على الأموال والممتلكات التى خضعت لتدابير الحراسة وتم بيعها ولو بعقود ابتدائية قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه ، وذلك بالمخالفة لما تقضى به المادتان ٣٤ و ٣٦ من الدستور من كفالة صون الملكية الخاصة ، وخطر المصادرة الخاصة بغير حكم قضائى ، كما ينعون على المادة السادسة منه بخالفته للمادتين ٦٨ و ١٦٧ من الدستور . فقضت المحكمة الدستورية العليا في القضية المذكورة بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة فيها نصت عليه من « وذلك ما لم يكن قد تم بيعها ولو بعقود ابتدائية قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة أو ربطت عليها أقساط تملك وسلبت الى صغار المزارعين فعلا بهذه الصفة ولو لم يصدر بتوزيعها قرار من مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى قبل العمل بالقانون المذكور ، ففى هذه الحالات يعوضون عنها على الوجه الإتى :

(١) بالنسبة للاطيان الزراعية بقدر التعويض بواقع سبعين مثلا لضريبة الاطيان الاصلية المفروضة عليها حاليا .

(ب) بالنسبة للمقتارات الاخرى يقدر التعويض بقيمة الثمن الوارد
بمقتد البيع .

(ج) بالنسبة للاموال الاخرى يقدر التعويض عنها بقيمة الثمن الذي
بيعت به .

(د) يزداد التعويض المنصوص عليه في البنود ا وب وج بمقدار
النصف .

(هـ) في جميع الحالات المتقدمة يضاف الى التعويض المستحق وفقا
للبنود السابقة ريع استثمارى بواقع ٧٪ سنويا على ما لم يؤد من هذا
التعويض وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤
المشار اليه حتى تمام السداد .

ويجوز بقرار من وزير المالية اداء قيمة التعويض على أقساط لمدة
لا تتجاوز ثلاث سنوات .

ويرفض ما عدا ذلك من طلبات والزمته الحكومة المصروفات ومبلغ
ثلاثين جنيها مقابل اتعاب المحاماة .

واستندت المحكمة الدستورية العليا فيما قضت به الى ان الثابت
من الاعمال التحضيرية للقرار بقانون المطعون عليه انه صدر استنادا الى
المادة ١٤٧ من الدستور التى تنص على انه اذا حدث فى غيبة مجلس الشعب
ما يوجب الاسراع فى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير جاز لرئيس الجمهورية
ان يصدر فى شأنها قرارات تكون لها قوة القانون ويجب عرض هذه القرارات
على مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها اذا كان
المجلس قائما وتعرض فى اول اجتماع له فى حالة الحل أو وقف جلساته .
فاذا لم تعرض زال باثر رجعى ما كان لها من قوة القانون دون حاجة
اصدار قرار بذلك واذا عرضت ولم يقرها المجلس زال باثر رجعى ما كان
لها من قوة القانون الا اذا رأى المجلس نفاذها فى الفترة السابقة او تسوية
ما ترتب على اثارها بوجه آخر .

والمستفاد من هذه المادة ان الدستور وإن جعل لرئيس الجمهورية
اختصاصا فى اصدار قرارات تكون لها قوة القانون فى غيبة مجلس الشعب

الإلته رسم لهذا الاختصاص الاستثنائي حدودا ضيقة تفرضها طبيعته الاستثنائية ، منها ما يتعلق بشروط ممارسته ، ومنها ما يتصل بمآل ما قد يصدر من قرارات استنادا اليه ، فلو يجب لاعمال رخصة التشريع الاستثنائية أن يكون مجلس الشعب غائبا وان تنهيا خلال هذه الغيبة ظروف تتوافر بها حالة تسوغ لرئيس الجمهورية سرعة مواجهتها بتدابير لا تحتل التأخير الى حين انعقاد مجلس الشعب باعتبار أن تلك الظروف هي مناط هذه الرخصة وعلة تقريرها ، واذ كل الدستور يتطلب هذين الشرطين لممارسة ذلك الاختصاص التشريعي الاستثنائي ، فان رقابة المحكمة الدستورية العليا - وعلى ما جرى به قضاؤها - تمتد اليها للتحقق من قيامها باعتبارها من الضوابط المقررة في الدستور لممارسة ما نص عليه من سلطات بشأنها في ذلك شأن الشروط الاخرى التي حددتها المادة ١٤٧ ، ومن بينها ضرورة عرض القرارات الصادرة استنادا اليها على مجلس الشعب للنظر في اقرارها او علاج آثارها .

ولما كان البين من الاعمال التحضيرية للقرار بقانون المطعون عليه ان الاسباب التي دعت الى الاسراع باصداره في غيبة مجلس الشعب تتمثل فيها اورده مذكرته الايضاحية من ان القضاء الاداري تالت أحكامه باعتبار قراوات فرض الحراسة على الاشخاص الطبيعيين استنادا الى أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ باطله ومعذومة الاثر قانونا ، وان مؤدى هذه الاحكام والاثر المترتب عليها ، ان ترد عينا لهؤلاء الاشخاص كل ما خضع لتدابير الحراسة الباطلة من أموال وممتلكات ، وقد صدرت بذلك فعلا بعض الاحكام من القضاء العادي ، الامر الذي اقتضى الاسراع بالتدخل التشريعي حسمًا للمنازعات التي كانت قائمة وتجنبًا لاثاره منازعات جديدة ولواجهة ما قد يترتب على استرداد بعض تلك الاموال والممتلكات عينا من الحائزين لها من آثار خطيرة تمس بعض الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . ومن ثم فان رئيس الجمهورية اذا اصدر القرار بقانون المطعون عليه في تلك الظروف يكون غير مجاوز حدود سلطته التقديرية طبقا للمادة ١٤٧ من الدستور ، ويكون النعي على ذلك القرار بقانون بمخالفته هذه المادة على غير اساس جديرا بالالتفات عنه .

واستطردت المحكمة الدستورية العليا في حكمها تقول ان المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المطعون عليه بعد ان نصت على أن « تعتبر كل لم تكن الاواخر الصادرة بفرض الحراسة على الاشخاص الطبيعيين وعائلاتهم وورثتهم استنادا الى أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة

١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ وتتم ازالة الآثار المترتبة على ذلك على الوجه المبين في هذا القانون . . . » فتنه بذلك ما استقرت عليه احكام المحاكم في هذا الشأن من اعتبار تلك الاوامر منطوية على عيب جسيم لصورها فاقدة لتنفذها في امر يتضمن اعتداء على الملكية الخاصة التي نص الدستور على صونها وحمايتها ، مما يجردها من شرعيتها الدستورية والقانونية ، وينحدر بها الى مرتبة القتل الملقى المعلوم الاثر قانونا ، جاءت المادة الثانية من القرار بقانون سالف الذكر متضمنة الاثر الحقى لحكم المادة الاولى منه ولازمة القانون ، فنصت في صدرها على أن ترد عينها الى الاشخاص الطبيعيين وعائلاتهم وورثتهم الذين شملتهم تدابير فرض الحراسة المشار اليها في المادة الاولى من هذا القانون جميع اموالهم وممتلكاتهم . « غير أن المشرع رأى أن يستثنى من اطلاق هذه القاعدة بعض الاموال والممتلكات لخزوف قدرها وحاصلها أن جانباً من هذه الاموال — بعضها عقارات كانت قد بيعت من الحراسة العامة لمشتريين خضعوا النية وبعضها اراض زراعية ثم توزيعها على صغار المزارعين وربطت عليها اقساط تملك وسلمته اليهم فعلا بهذه الصفة وذلك كله قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة، وأن هؤلاء وهؤلاء قد نشأت لهم بذلك اوضاع ومراكز رتبوا على اساسها احوالهم المعيشية ، فضمن المادة الثانية سالفه الفكر هذا الاستثناء بالنص على أنه وذلك ما لم يكن قد تم بيعها ولو يعقود ابتدائية قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة او ربطت عليها اقساط تملك وسلمت الى صغار المزارعين فعلا بهذه الصفة ولو لم يصدر بتوزيعها قرار من مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي قبل العمل بالقانون المذكور ، ففي هذه الحالات يعوضون عنها على الوجه الآتي :

(أ) بالنسبة للأطيان الزراعية يقدر التعويض بواقع سيعين مثلاً لضريبة الاطيان الاصلية المفروضة عليها حالياً .

(ب) بالنسبة للمعارات الاخرى يقدر التعويض بقيمة الثمن الوارد بمقتد البيع .

(ج) بالنسبة للاموال الاخرى يقدر التعويض عنها بقيمة الثمن الذي بيعت به .

(د) يزداد التعويض المنصوص عليه في البنود أ وب وج بمقتدار النصف .

(هـ) في جميع الحالات المتقدمة يضاف الى التعويض المستحق وفقا للبنود السابقة ربع استثمارى بواقع ٧ ٪ سنويا على ما لم يؤد من هذا التعويض وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه حتى تمام السداد .

ويجوز بقرار من وزير المالية اداء قيمة التعويض على أقساط لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات .

وقد جاء في المذكرة الايضاحية للقرار بقانون المطعون عليه تعليقا على التعويض المشار اليه انه « ليس ثمة ما يحول دون تدخل المشرع لتنظيم عناصر التعويض وذلك بوضع أسس تقديره طالما أن هذا التنظيم لا يتضمن أى مصادرة كلية أو جزئية للحق في التعويض وأنه يستهدف بهذا التنظيم محاولة التوفيق بين مصلحة اصحاب الشأن والمصلحة العامة بها لا يتضمن اهدارا لاي من الحاجتين على حساب الاخرى . ولما كانت قيمة الاموال والممتلكات التى فرضت عليها الحراسة بمقتضى الاوامر المشار اليها (ومنها عقارات وأراضى زراعية وأوراق مالية ومنشآت تجارية) تبلغ نحو ٣٦ مليون مقدرة على أساس ١٢٠ مثل الضريبة العقارية والمفروضة على العقارات في سنة ١٩٦٠ وعلى الاطيان في سنة ١٩٤٩ ، ولا شك أن قيمتها الحالية تبلغ اضعاف القيمة المشار اليها ... » .

ومضت المحكمة الدستورية تقول ان الدساتير المصرية المتعاقبة وان حرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٢٣ على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء وفى الحدود وبالتقيد التى أوردتها ، وذلك باعتبارها فى الأصل ثمرة النشاط الفردى وحافزه على الانطلاق والتقدم ، فضلا عن أنها مصدر من مصادر الثروة القومية التى يجب تميمتها والحفاظ عليها لتؤدى وظيفتها الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد القومى ، إلا أن تلك الدساتير لم تشأ أن تجعل من صون الملكية الخاصة وحرمتها عائقا فى سبيل تحقيق الصالح العام ، فأجازت نزاعها جبرا عن صاحبها للمنفعة العامة مقابل تعويض وفقا للقانون (المادة ٩ من كل من دستور سنة ١٩٢٣ ودستور ١٩٣٠ والمادة ١١ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ١٦ من دستور سنة ١٩٧١ وأباح

الدستور القائم في المادة ٣٥ منه التاميم لاعتبارات الصالح العام. ويقانون ومقابل تعويض ، كما لم يقصد المشرع الدستوري أن يجعل من حق الملكية حقا عسبا يمتنع على التنظيم التشريعي الذي يقتضيه الصالح العام ، فنص الدستور القائم في المادة ٣٢ منه على أن « الملكية الخاصة تتمثل في رأس المال غير المستغل وينظم القانون اداء وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي وفي اطار خطة التنمية دون انحراف أو استغلال ، ولا يجوز أن تتعارض في طرق استخدامها مع الخير العام للشعب » . مؤكدا بذلك الوظيفة الاجتماعية للملكية الخاصة ودورها في خدمة المجتمع وان للمشرع الحق في تنظيمها على الوجه الذي يراه محققا للصالح العام .

وحيث أن تقرير عدم رد بعض الاموال والممتلكات عينا الى اصحابها على النحو الذي نصت عليه المادة الثانية من القرار بقانون المطعون عليه ، لا يعدو ان يكون استثناء من القواعد المقررة في القانون المدني لبيع ملك الغير تقديرا من المشرع بأن استرداد تلك الاموال والممتلكات من الحائزين لها مدة طويلة رتبوا على اساسها احوالهم المعيشية لم يتعارض مع مقتضيات السلام الاجتماعي ويمس بعض الأوضاع الاقتصادية والسياسية في الدولة ويبرر الاجتهاد الى التنفيذ بطريق التعويض بدلا عن التنفيذ العيني على ما سلف بيانه ، وهو ما عبرت عنه المذكرة الإيضاحية للقرار بقانون المطعون عليها بقولها « ومن المستقر عليه ان تنفيذ الاحكام القضائية التي تقضى بإلغاء القرار الإداري أو التي تقرر انعاده ، الاصل ان يتم عينا ، فاذا ما تعلق الامر بقرار فرض الحراسة فان مؤدى إلغاء هذا القرار أو تقرير انعاده ان ترد عينا الى اصحاب الشأن ما سبق الاستيلاء عليه من اموال . فاذا ما استحال التنفيذ العيني لما يترقب عليه من المساس بمراكز قانونية أو حقوق للغير استقرت لفترة طويلة من الزمن على النحو المبثقال بيانه اذا ما استحال التنفيذ العيني تعين اعمالا للمبادئ العامة في القانون المدني الاجتهاد الى التنفيذ بمقابل ومؤداة تعويض ذوى الشأن عما لحقهم من اضرار نتيجة لاستحالة التنفيذ العيني . . . » .

وحيث ان المشرع وان كان يملك تقرير الحكم التشريعي المطعون عليه تنظيميا لحق الملكية في علاقات الافراد بعضهم ببعض على ما تقدم ، الا ان صحة هذا الحكم من الناحية الدستورية رهينة بما تبليه المبادئ الأساسية في الدستور والتي تصون الملكية الخاصة وتحمي عن حرمان صاحبها منها. الا مقابل تهويض يشترط فيه لى يكون مقابلا للاموال والممتلكات التي تناولها التنظيم ان يكون معادلا لقيمتها الحقيقية ، وهي

في الدعوى الماثلة ، قيمتها وقت اقرار بيعها بمقتضى النص المطعون عليه ،
اذ يتحقق هذا الشرط يقوم التعويض مقام الحق ذاته ويعتبر بديلا عنه .

لما كان ذلك ، وكان التعويض الذي قرره المادة الثانية من القرار
بقانون المطعون عليه من الاموال والممتلكات التي استغنت من قاعدة الرد
العيني يتحدد الى حد يبعد بينه وبين القيمة الحقيقية لتلك الاموال
والممتلكات والتي زادت — على ما افرت به المذكرة الايضاحية للقرار
بقانون سالف الذكر اضعاضا مضاعفة الامر الذي يزايله وصف
التعويض بمعناه السالف بيانه كشرط لازم لسلامة النص التشريعي
المطعون عليه من الناحية الدستورية ، وبالتالي يكون هذا النص فيما قضى
به من اقرار بيع تلك الاموال والممتلكات بغير رضا ملاكها ودون تعويضهم
عنها تعويضا كاملا منطويا على اعتداء على الملكية بالخالفه لحكم المادة
٣٤ من الدستور التي تلص على ان الملكية الخاصة مصونة ، مما يتعين
معه الحكم بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة
١٩٨١ المطعون عليه فيما نصت عليه من استثناء الاموال والممتلكات التي
اشارت اليها من قاعدة الرد العيني مقابل التعويض الذي حددته .

وحيث ان المدعين ينعون على المادة السافسة من القرار بقانون
المطعون عليه ، انها نصت على أن « تختص محكمة القيم المنصوص عليها
في قانون حماية القيم من العيب الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠
دون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الاموال وقيمة التعويضات
المنصوص عليها في المادة السابقة (المستحقة وفقا لاحكام هذا القانون)
وكذلك المنازعات الاخرى المتعلقة بالحراست التي فرضت قبل الصلح
بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة
الشعب او المرتبة عليها ، وتحال اليها جميع المنازعات المطروحة على
المحاكم الاخرى بجميع درجاتها وذلك بقرار من رئيس المحكمة ما لم يكن
قد قفل باب المرافعة قبل العمل باحكام هذا القانون » ، تكون قد
نقلت الاختصاص بنظر المنازعات المشار اليها من القضاء المدني ، وهو
قاضيها الطبيعي ، الى قلمس آخر ، وعدلت في اختصاص الهيئات القضائية
بقرار بقانون. وليس بقانون بالمخالفه للبلدتين ٦٨ و١٦٧ من الدستور
والتي تنص اولاهما على أن « التقاضي حق مضمون ومكفول للناس كافة ،
ولكل مواطن حق اللجوء الى قاضية الطبيعي ... » ، وتنص الثانية على
أن « يحدد القانون الهيئات القضائية واختصاصاتها ... » .

وحيث ان محكمة القيم المشكلة وفقا للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ باصدار قانون حماية القيم من العيب ، هي جهة قضاء انشئت كمحكمة دائمة لتباشر ما نيظ بها من اختصاصات حددتها المادة ٣٤ من هذا القانون، ومن بينها الاختصاص بالفصل في دعاوى فرض الحراسة على اموال الاشخاص الطبيعيين والاشخاص الاعتبارية في الاحوال التي حددتها المادتان الثانية والثالثة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب وذلك وفقا للضوابط المنصوص عليها في هذا القانون ، وطبقا للاجراءات المنصوص عليها في المواد من ٢٧ الى ٥٥ من قانون حماية القيم من العيب سالف الذكر ، والتي كملت للمتناهين امام تلك المحكمة ضمانات التقاضي من ابداء دفاع وسباع اقوال ، وتنظيم لطرق واجراءات الطعن في احكامها ، ومن ثم فان المادة السادسة من القرار بقانون المطعون عليه اذ عهدت الى المحكمة المذكورة بالاخصاص بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الاموال وقيمة التعميضات المستحقة وفقا لهذا القانون وكذلك المنازعات الاخرى المتعلقة بالحراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ او المترتبة عليها بقصد تركيز تلك المنازعات في اختصاص جهة قضائية واحدة بما يكفل سرعة الفصل فيها ويحول دون تشتيتها بين جهات قضائية مختلفة قد تتناقض احكامها ، تكون قد اسندت الاختصاص بنظر هذه المنازعات الى القاضي الطبيعي في مفهوم المادة ٦٨ من الدستور — الذي يحق لكل مواطن اللجوء اليه في هذا الشأن ويكون النعى عليها بخالفة هذه المادة على غير اساس جديرا بالرفض .

وحيث انه وان كانت المادة ١٦٧ من الدستور تقضى بأن يكون تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها بقانون ، الا انه لما كان القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ — الذي نصت المادة السادسة منه على اسناد الاختصاص المشار اليه الى محكمة القيم دون غيرها — قد اصدره رئيس الجمهورية استنادا الى المادة ١٤٧ من الدستور على ما سبق بيانه ، وكانت القرارات بقوانين التي تصدر طبقا لهذه المادة لها بصريح نصها قوة القانون ، ومن ثم فانها تتناول بالتنظيم كل ما يتناوله القانون بما في ذلك الموضوعات التي نص الدستور على ان يكون تنظيمها بقانون ومنها تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها ، يكون النعى على المادة السادسة المطعون عليها في هذا الشق بدوره على غير اساس متعينا رفضه .

وقد خلصت المحكمة الدستورية العليا من كل ما تقدم من أسباب إلى القضاة بحكمها المنوّه عنه .

وهكذا ، فقد انفتح السبيل بحكم المحكمة هذا كى يعاد دراسة الموضوع لإصدار قانون جديد بدلا من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨٦ يعالج الثغرات التى ظهرت بالقانون المذكور وبحيث تقدر التعويضات عن الأموال والممتلكات التى لم ترد عينا لأصحابها طبقا للأسعار السائدة فى تاريخ صدور القانون سالف الذكر (نبيل صاغ فى مقال له بعنوان « أحكام المحكمة الدستورية العليا تعيد الحقوق لأصحابها » بمجلة الأهرام الاقتصادي عدد ١٩٨٦/٦/٣٠ ص ٨٤ وما بعدها) .

حرب

حرب

قاعدة رقم (١٥٨)

المبدأ :

تعويض — عدم استحقاق رعايا الإعداء إياه عن الخسائر التي تلحقهم بسبب الإعداء الثلاثي — لا يغير من هذا الحكم الأبرار العسكريين رقم ٩ و ١٠ لسنة ١٩٥٦ أو القرار الوزاريان الصادران في ٢٢ — ١٢ — ١٩٥٦ و ٢٠ — ٢ — ١٩٥٧ في شأن التعويض عن أضرار الحرب أو الاتصاف المبرم مع حكومة المملكة المتحدة في ١٦ — ٢ — ١٩٦٠ في هذا الشأن .

ملخص الفتوى :

ان الاعتدان الثلاثي الاجرامى الذى وقع على البلاد عام ١٩٥٦ هو حرب فعلية ، وقد رتب المشرع عليه آثار الحرب ومنها قطع العلاقات السياسية مع الدول المعتدية والغاء المعاهدة التى كانت مبرمة مع المملكة المتحدة ، كما فرض الامر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ قيودا على التعامل مع انجلترا وفرنسا .. مما درج على فرضها فى حالة الحرب .

ولما انتهت الحرب بهزيمة العدو صدر الامر العسكرى رقم ٩ لسنة ١٩٥٦ بتشكيل لجان لمعانة الاضرار التى نشأت عن الحرب كما صدر الامر العسكرى رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ باعانة المصابين بأضرار الحرب ، وذلك بتوزيع اعانات وقتية عن اضرار الحرب التى وقعت على النفس أو المال ، على أن تخصص قيمتها من التعويض الذى قد يستحق ، وقد نص هذا الامر على انشاء لجنة من وزيرى الشؤون البلدية والقروية والشؤون الاجتماعية والعمل للإشراف على توزيع هذه الاعانات ويكون لها حق اصدار القواعد والاجراءات الخاصة بتقدير توزيع الاعانات المذكورة .

وبتاريخ ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ و ٣٠ من مارس سنة ١٩٥٧ صدر قراران وزاريان بالاسس والقواعد الخاصة بتقدير التعويضات عن اضرار الحرب التى وقعت ضد النفس أو المال فى مدينة بور سعيد وفى غيرها من المحافظات والمديرىات .

ولئن كانت نصوص الامرين العسكريين وكذا القرارين الوزاريين

المشار اليهما قد وردت في صيغة عامة قد تؤول بانصراف نية المشرع الى تعويض الجميع مواطنين ومحايدين أو حتى رعايا الاعداء انفسهم على السواء الا أنه من المسلم في قواعد القانون الدولي العام أنه يحق للدولة المحاربة وقف استثمار املاك رعايا الاعداء أو تصفيتها وإيداع حصيلتها لدى حراس خصوصيين على أن ترد هذه الحصيلة الى اصحابها بعد الحرب كاملة ما لم تخصم منها ما هو مستحق لها من تعويض قبل الدولة الأخرى على أن تقوم هذه الأخيرة بتعويض رعاياها عن اموالهم المضمومة من تعويضات الحرب .

ولم يقل قائل قط بالتزام الدولة المحاربة تعويض رعايا الاعداء عن الخسائر التي تلحقهم بسبب اعتداء دولتهم ، لان مثل هذا الاعتداء انها يقع من دولة العدو على رعاياها هي ، ومن ثم فهي وشأنها في تعويضهم عما أصابهم من ضرر دون أن يكون للدولة التي وقع الاعتداء عليها أي شأن في هذا التعويض ذلك هو منطق الأشياء ، وهو يجد مبرره في طبيعة الأشياء ذاتها .

ولا غناء في القول بأن التعويض عن الأضرار التي أصابت الاقتصاد المصري سواء كان ملوكا للمواطنين أو لغيرهم قد تكلفت به الجمهورية العربية المتحدة بناء على ما تضمنته أحكام الاتفاق المبرم مع حكومة المملكة المتحدة في ١٦ من مارس سنة ١٩٦٠ .. وذلك لان كل ما تضمنه هذا الاتفاق هو التزام حكومة الجمهورية العربية المتحدة بأداء حصيلة ممتلكات الاعداء التي قامت بتصفيتها أما الممتلكات التي لم تقم بتصفيتها واكتفت بفرض الحراسة عليها كما هو الحال بالنسبة الى الشركة المذكورة ، فان التزام الحكومة بالنسبة اليها مقصور على رفع الحراسة عنها وتسليمها لاصحابها .. ولم تلتزم حكومة الجمهورية العربية المتحدة في هذا الاتفاق اداء أي تعويض لرعايا الاعداء عن الأضرار التي أصابهم بسبب العدوان الاثيم الذي ارتكبته دولهم .

وإذا كان المشرع قد عنى في الأمرين العسكريين المشار اليهما بالنص على توزيع اعانات وقتية عن أضرار الحرب خصصا من التعويض الذي يستحق للضرور فان الأساس الذي تثبت عليه فكرة التضامن والتعويض هو مبدأ التضامن الاجتماعي وقد نص الدستور المؤقت في مادته الثالثة على أن التضامن الاجتماعي أساس للمجتمع وطبقاً لهذا المبدأ تمد الدولة يد المعونة لمواطنيها لاعتنتهم مما يلزم بهم في الكوارث العامة ، فم أذن يؤدون

اليها ضريبة من دمايتهم ومقدارا معلوما من أموالهم فلا أقل من اغاثتهم عند وقوع الكوارث العامة ، وغنى عن البيان ان الاساس الذى تقوم عليه هذه الفكرة يقتضى قصر التعويض على المواطنين وحدهم ، الا أن اعتبارات العدالة قد تقتضى باعانة رعايا الدولة المحايدة وتعويضهم عما يصيبهم من اضرار من جراء حروب لا دخل لدولهم فيها — والامر جد مختلف بالنسبة الى رعايا دول الاعداء ، ذلك لان دولهم اذ اقترفت جرائم العدوان تكون هى دون سواها المسؤولة عن تعويضهم عما يصيبهم من اضرار. يسبب هذا العدوان . وعلى هذا المبدأ استقر الراى فى القانون الدولى .

وعلى هدى ما تقدم تكون الشركة — وقد ثبتت فى حقها صفة العداء على وجه لا يحتل شكاً أو تأويلاً — غير ذات حق فى الافادة من أحكام الامرين العسكريين المشار اليهما أو القرارين الوزاريين الصادرين تنفيذاً لهما ذلك لان ما اصابها من ضرر انما وقع من الدولة التى تنتمى اليها فهى المسؤولة دون الجمهورية العربية المتحدة عن تعويضها عما اصابها من ضرر بسبب العدوان الثلاثى الاثيم .

(فتوى ٧٢٢ فى اول سبتمبر سنة ١٩٦٠) .

قاعدة رقم (١٥٩)

المبدأ :

حرب — تعويض عن اضرارها — الاضرار الناجمة عن العدوان الثلاثى — الاوامر العسكرية والقرارات الوزارية بشأن التعويض عنها — جواز تعويض شركة موبيل اويل ببصر عن الاضرار التى حاقت باموالها فى مناطق سدر ورأس مطارمة نتيجة هذا العدوان — اساس ذلك فى ضوء الاسس التى يبنى عليها التعويض عن اضرار الحرب لرعايا الدول المحايدة .

ملخص الفتوى :

فى أول نوفمبر سنة ١٩٥٦ صدر الامر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالاتجار مع الرعايا البريطانيين والفرنسيين وبالتدابير الخاصة بأموالهم ، ونص على أن يعتبر فى حكم الرعايا المذكورين (١) كل شخص طبيعى أو معنوى يكون مقيماً بأرض المملكة المتحدة البريطانية أو الجمهورية الفرنسية (٢) الشركات والمؤسسات والجمعيات المصرية أو الاجنبية

التي يصدر وزير المالية والاقتصاد قرارا باعتبارها تعمل باشراف بريطاني أو فرنسي أو باعتبارها تدخل فيها مصالح بريطانية أو فرنسية هامة .

وفي ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ صدر الامر العسكري رقم ٩ لسنة ١٩٥٦ بتشكيل لجان لمحاينة الاضرار الناشئة عن الحرب (العدوان الثلاثي) ، وفي ذات التاريخ صدر الامر رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ باعانة المصابين بأضرار الحرب — وفي ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ و ٣٠ من مارس سنة ١٩٥٧ صدر قراران وزاريان بالاسس والقواعد الخاصة بتقدير التعويضات عن اضرار الحرب التي وقعت ضد النفس أو المال في مدينة بور سعيد وفي غيرها من المحافظات والمديرية — وعلى مقتضى تلك الاسس والقواعد كانت تصرف التعويضات عن اضرار الحرب .

وان كان الامران العسكريان والقراران الوزاريان المشار اليها قد وردت جميعها في صيغة عامة دون أية إشارة الى جنسية المتفيعين بأحكائها ، الا أنه من المسلم في قواعد القانون الدولي العام أنه يحق للدولة المحاربة وقف استثمار أهلاك رعايا الأعداء أو تصفيتهم وإبعاد حصيلتها لدى حراس خصوصيين على أن ترد هذه الحصيلة إلى أصحابها بعد الحرب كاملة ما لم يخصم منها ما هو مستحق للدولة المحاربة من تعويض قبل الدولة المعادية على أن تقوم هذه الأخيرة بتعويض رعاياها عن أموالهم المخصوصة في تعويضات الحرب ، والمتفق عليه أن الدولة المحاربة لا تلتزم بتعويض رعايا الأعداء عن الخسائر التي تلحقهم بسبب اعتداء دولتهم ، لأن مثل هذا الاعتداء إنما يقع من دولة العدو على رعاياها ، ومن ثم فهي وشأتها في تعويضهم عما أصابهم من ضرر بدون أن يكون للدولة التي وقع عليها الاعتداء أي شأن في هذا التعويض — وإذا كان المشرع المصري قد عني في الأمرين رقمي ٩ ، ١٠ لسنة ١٩٥٦ سالف الذكر بالنص على توزيع أعيان وقتية عن أضرار الحرب خصما من التعويض الذي يستحق للضرور ، فإن الأساس الذي بنيت عليه فكرة التعويض هو مبدأ التضامن الاجتماعي وطبقا لهذا المبدأ — وهو من المبادئ الدستورية — تمد الدولة يد المعونة لمواطنيها لاغاثتهم مما يلهم بهم في الكوارث العلية ، فهم إذ يؤدون إليها ضريبة من دمائهم ومن أموالهم فلا أقل من اعانتهم عند وقوع الكوارث العامة . وغنى عن البيان أن الأساس الذي تقوم عليه هذه الفكرة يقتضى قصر التعويض على المواطنين وحدهم ، إلا أن اعتبارات العدالة قد تبرر اعانة رعايا الدول المحايدة وتعويضهم عما أصابهم من أضرار من جراء حروب لا دخل لدولهم فيها —

وعلى هدى هذا النظر يمكن القول بلحقية المواطنين في التعويض عن الخسائر التي لحقتهم بسبب الحرب ، ويجوز تعويض رعايا الدول المحايدة ، وبعدم أحقية رعايا دول العدو في هذا التعويض ، وينصرف هذا الحكم كذلك الى كل شركة أو منشأة توافرت فيها صفة العداء بصرف النظر عن حقيقة جنسيتها ، ومن هذا القبيل الشركات التي كانت تعمل باشراف رعايا دولة العدو أو تدخل فيها مصالح هامة لهم . (فتوى الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ١٠ من أغسطس سنة ١٩٦٠ في شأن مدى أحقية شركة آبار الزيوت في التعويض عن الخسائر التي لحقتها بسبب العدوان الثلاثي) .

ويطبق القواعد السابقة في شأن شركة موبيل اوبل ، بين بداية من الاوراق المعروضة أن هذه الشركة اشتركت بحق النصف مع شركة الانجلو اجيبشيان أو يلفيلدز (شركة آبار الزيوت الانجليزية المصرية) في استغلال مناطق سدر وعسل ورأس مطارمة للبترول وهي المناطق التي قامت اللجان المختصة بمعاينة الاضرار التي حاقت بالاموال الكائنة بها نتيجة العدوان الثلاثي وأثبت حالتها وتقدير التعويض المستحق عنها ، ويعزز ذلك الاقرار الصادر في ١٤ من فبراير سنة ١٩٥٩ من الحارس الخاص عن شركة آبار الزيوت — والذي كان معنا نائبا للحارسين على اموال البريطانيين والفرنسيين لشئون البترول بموجب القرار الوزاري رقم ١٥ لسنة ١٩٥٦ — بأن بيانات شركة موبيل اوبل عن اشتراكها في بعض الموجودات التي أصيبت بخسائر نتيجة العدوان الثلاثي في نوفمبر سنة ١٩٥٦ بالتصف صحيحة .

وبين من الاوراق المعروضة كذلك أن شركة موبيل اوبل بمصر كانت حين بدأت نشاطها بمصر في ٢ من يناير سنة ١٩٥٢ تحت اسم سوكوني اوبل بمصر ، شركة أمريكية أسست طبقا لنظام ولاية ديلاوير بالمریکا ، الى أن صدر في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٥٩ بالترخيص لها في الاستقرار في العمل كشركة مساهمة متهمعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة وأنه وان كانت مصلحة الشركات لم تعثر في سجلاتها على بيان بأسماء الشركاء في تلك الشركة وجنسياتهم أثناء العدوان الثلاثي ، الا أنه ينبغي النظر الى هذه الشركة على أساس أنها كانت في تاريخ العدوان شركة تنفتح بجنسية أحد الدول المحايدة وتقتذ ولم تلحق بها صفة العداء ، وبخاصة لان المشرع قد اعتبر من الرعايا الاعداء الشركات والمؤسسات والجمعيات المصرية والاجنبية

التي يصدر وزير الاقتصاد قراراً باعتبارها تعمل بأشراف بريطاني أو فرنسي ، أو باعتبارها تدخل فيها مصالح بريطانية أو فرنسية هامة ، ولم يصدر قرار وزاري بهذا المعنى بالتقياس الى تلك الشركة مما ينفي عنها صفة العداء ، واذا لو كانت تعمل بأشراف رعايا الاعداء أو كانت لهم فيها مصالح هامة لا اعتبرها الوزير المختص في حكم الرعايا البريطانيين أو الفرنسيين .

بهذه انتهى رأي الجمعية العمومية الى أنه يجوز تعويض شركة موبيل اويل بمصر عن الاضرار التي حاقّت بأموالها في مناطق سدر وعسل ورأس مطارمة نتيجة العدوان الثلاثي ، وذلك أخذاً باعتبارات العدالة .

(ملف ٥٢/١/٤٧ — جلسة ٢٨/١٠/١٩٦٤) .

قاعدة رقم (١٦٠)

المبدأ :

القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ معدلاً بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٤ .
قضى بتعويض مواطني سيناء ومدن القناة عن الاضرار التي لحقت بعقاراتهم في حدود ٢٠٠٠٠ جنيه — القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٦ قضى بتعويض الملاك من هؤلاء المواطنين عن القيمة الاجبارية التي لم يتقاضوها من مستأجري عقاراتهم حتى نهاية عام ١٩٧٤ — استقلال كل من هذين التعويضين بأحكامه الخاصة — اثر ذلك — جواز الجمع بينهما طالما توافرت شروط استحقاق كل منهما .

ملخص الفتوى :

ان المشرع واجه الاضرار الناتجة عن الحرب بتقرير معاشيات وامانات وقروض عن الخسائر في النفس والمال لأول مرة بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ فقرر في الفقرة (ب) من المادة الثانية من هذا القانون صرف اعانات مالية مساوية لقيمة الخسائر التي ما قد يكون قد نفع من قيمة اجبارية من ٥ يونيو عام ١٩٦٧ حتى تاريخ التهجيز ، ونص المشرع في الفقرة الاخيرة من المادة الرابعة التي تضمنت توزيع اعباء القنبية الاجبارية على أنه « وتسرى احكام هذه المادة على وحدات العقارات التي تهدمت بعد ٥ يونيو عام ١٩٦٧ حتى تاريخ تدميرها فقط » .

وبناء على ما تقدم يكون المشرع قد سن ثلاثة أنواع من التعويضات لمواطني محافظات القناة وسيناء أولها التعويض عن الخسارة في المال الذى وضع له حدا أقصى قدره ٢٠.٠٠٠ جنيهها وثانيهما التعويض عن فقد الاجر أو الدخل الذى كان يحصل عليه المواطن مقابل عمل كان يؤديه وحالت الاعمال الحربية بينه وبين أدائه والحصول على ما كان يدره عليه من اجر او دخل ، وثالثها التعويض عن القيمة الاجبارية التى لم يتقاضاها مالك العقار الواقع فى احدى هذه المحافظات من مستأجره حتى نهاية عام ١٩٧٤ .

ولما كان المشرع قد خص من هذه التعويضات بأحكامه وقواعده فانه لا يجوز حرمان المواطن من احداها مع توافر شروط الاستحقاق بحجة حصوله على تعويض من نوع آخر اذ لو قصد المشرع ذلك لجمع تلك التعويضات الثلاثة فى نوع واحد ، ولوضع له شروطا واحدة لا تختلف بسبب تغيير مناط الاستحقاق ، أما وقد حدد المشرع لكل نوع من هذه التعويضات مناطه الخاص فانه لا وجه للقول باستغراق احداها بالآخر ؛ ومن ثم يستحق لمن يتوافر فيه سبب استحقاق أى منها أن يجمع بينه وبين غيره أن توافرت فيه شروط استحقاقه هو الآخر ، فله أن يجمع بين التعويض عما أصاب عقاره من خسائر وعن القيمة الاجبارية لهذا العقار وعن الدخل أو الاجر الذى كان يحصل عليه من عمل يؤديه .

وتطبيقا لما تقدم فان المواطن المعروضة حالته يستحق التعويض عن الخسائر التى لحقت بعقاره والتعويض عن قيمته الاجبارية حتى تاريخ تهنده وفقا لصريح نص الفقرة الاخيرة من المادة الرابعة من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٦ ان توافرت فى شأنه شروط هذا التعويض الاجبارى .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية السيد فى أن يجمع بين التعويض عن الخسارة التى لحقت بعقاره وفقا لاحكام القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٤ ، والتعويض عن القيمة الاجبارية لعقاره حتى تاريخ تهنده طبقا لاحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٦ .

حرية

الفصل الاول : عيوبيات

اولا : حالة الضرورة

ثانيا : لوائح الضبط الانارى

ثالثا : الحقوق المتعلقة بالاعتداء على الحريات العامة
لا يلحقها التقادم .

الفصل الثانى : حرية الصحافة

اولا : حرية الصحافة حرية عامة يكفلها الدستور

ثانيا : مؤسسات صحفية

ثالثا : وكالة انباء الشرق الاوسط

الفصل الثالث : حرية العبادة

اولا : حرية ممارسة الشعائر الدينية

ثانيا : كنائس

ا - التصريح ببناء الكنائس

ب - كنائس الانجيليين

ج - 'مجلس ملى

د - بطريركية

ثالثا : بهائية

رابعا : الردة

الفصل الرابع : حرية الراى

الفصل الخامس : حرية التنقل

اولا : حرية السفر الى خارج البلاد ويخرج عن دائرة الحقوق التى
كفلها الدستور

ثانيا : التنظيم اللائحى لجوازات السفر والتأشيرات

ثالثا : جوازات السفر

رابعا : التصريح بالسفر الى الخارج

خامسا : هجرة المواطنين الى الخارج

الفصل الاول

عموميات

اولا : حالة الضرورة :

قاعدة رقم (١٦١)

المبدأ :

للسلطة الادارية المشرفة على الامن اتخاذ تدابير مؤقتة لصيانة الامن والنظام العام في حالة الضرورة ولو كان في اتخاذها مساس بحقوق الافراد الخاصة او حرياتهم - ثبوت هذا الحق ولو لم تكن الاحكام العرفية معلنه .

ملخص الحكم :

اذا كان الثابت من الاوراق ان هناك خلافا على الانتفاع ببياه العيون نشب في قرية خسفين التي تقع على الحدود في مواجهة العدو ، بين فريقين من الاهالي ، فريق الفلاحين الذين يخطرطن في سلك المقاومة الشعبية ويحصلون على السلاح لحماية الحدود ، وفريق المالكين - وهذا الخلاف له خطورته على سلامة الدولة وامنها ، خاصة في تلك المنطقة الحساسة الواقعة على حدود اسرائيل حيث يجب محافظة على سلامة الدولة وامنها ان يسودها الهدوء والاستقرار وان يعمل جتيع قاطنيتها في تعاون والفة على مواجهة اى اعتداء يقع على حدود الوطن ، لا يشغلهم عن ذلك شواغل من خلافات شخصية ولا يشغل من ورائهم رجال الجيش والامن بنيل هذه الخلافات عن الذود عن حياض الوطن وسلامة اراضيه فلا يتنهر العتو المتربص على الحدود ما ينشأ عن هذا الخلاف من اضطراب في الامن ، فيعتدى على الارض والوطن . فاذا كان هذا هو الثابت في الاوراق ، وراى قائد المنطقة بصفته المسؤول الاول عن الامن ان يضع حدا لهذه الخلافات ، بحيث لا يمس حقوق اى من الطرفين ويؤدى الى اخماد الفتنة الى ان تفصل الجهات المختصة بمساءلة مصدر قرارا يوضع حل مؤقت بتوزيع الانتفاع بالبياه ليس فيه اى مساس بالحقوق الموضوعية لاي من الطرفين ولسم يستأثر بوضع هذا الحل ، وانما استعان عليه بلجنة ، اشترك فيها مهندسين للرى ، اقترحت هذا الحل بعد ان بحث الموضوع من جميع نواحيه - اذا كان هو الثابت فان القرار المطعون فيه ، تكون قد املتته الضرورة ،

ولا ينال منه عدم استناده الى نص صريح في قانون الاحكام العرفية ، اذ ان المصلحة التي تغياها — وهي المحافظة على سلامة الدولة وامنها في مثل هذه المنطقة المتاخمة لحدود العدو — غاية تملو على كل الغايات ، ولم يتجاوز في تحقيقها حدود الضرورة اذ لم يعتمد على حق موضوعي لاي طرف من اطراف النزاع ذلك انه من المسلم فقها أن للسلطة الادارية المشرفة على الامن العام أن تتخذ دائما في حالات الضرورة المشابهة للحالة المتقدمة تدابير مؤقتة لصيانة الامن والنظام العام حتى ولو كان في اتخاذها مساس بحقوق الافراد الخاصة أو حرياتهم وحتى ولو لم تكن الاحكام العرفية معلنة ، وعلى ذلك فان الحاكم العسكري في خصوصية هذه الدعوى ، اذ اتخذ التدبير المؤقت المطعون فيه باعتباره من التدابير الضرورية لصيانة الامن العام فيكون قد قدر الضرورة بقدرها وتصرف في حدود سلطته التقديرية تصرفا مشروعاً — سيما وأنه لم يجاوز في ذلك الحدود الضرورية اللازمة لصون الامن واستقراره في المنطقة .

(طعن ٦٧ لسنة ٢ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٦١) .

ثانيا : لوائح الضبط الادارى :

قاعدة رقم (١٦٢)

المبدأ :

ان للسلطة التنفيذية حق تنظيم الشئون البوليسية المتعلقة بالنظام والصحة والامن العام باصدار لوائح مستقلة لا تسند الى قانون معين بشرط ان لا تتعارض هذه اللوائح مع القوانين القائمة او تحد من الحريات التي كفلها الدستور .

ملخص الفتوى :

صدر القرار رقم ١ الصادر من وزير المواصلات في ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٥ بخظر الدخول في بعض مناطق موانئ الاسكندرية وبور سعيد والسويس بغير اذن خاص من حكمدارية بوليس الجمارك وقد قضت محكمة المنشية الجزئية في المخالفة رقم ٥٠٠ لسنة ١٩٤٦ ببراءة الاشخاص الذين قدموا للمحاكمة ابلها بتهمة مخالفة قرار وزير المواصلات استنادا على عدم دستورية هذا القرار في نظرها وسابرتها في ذلك نيابة الاسكندرية الوطنية فحفظت المحاضر الخاصة بمثل هذه المخالفات لنفس السبب .

وقد استعرضت هيئة قسم الرأى هذا الموضوع بجلستها المنعقدة فى ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ ولاحظت أن القرار المشار اليه هو من نوع لوائح البوليس التى تصدرها السلطة التنفيذية لغرض حفظ النظام والصحة والامن العام وقد جرى العمل فى مصر قبل صدور الدستور على أن تقوم السلطة التنفيذية باصدار لوائح عامة من هذا النوع دون أن تكون هذه اللوائح منفذة أو متممة لقوانين سابقة .

وعندما صدر الدستور فى سنة ١٩٢٣ ونص على تنظيم السلطة التشريعية لم ينص على لوائح البوليس والسلطة المختصة باصدارها وانما أشار اليها فى المادة ١٦٧ فاجاز ما قرره من قبل وشرط لنفاذها أن يكون متقنا مع مبادئ الحرية والمساواة التى يكفلها الدستور وقد استثمرت السلطة التنفيذية بعد صدور الدستور فى تنظيم مسائل البوليس عن طريق اصدار لوائح عامة طبقا لما كان متبعاً من قبل .

وقد رأت الهيئة أن هذا النوع من اللوائح وإن لم يرد عنها نص خاص فى الدستور إلا أن اعتبارها صحيحة من الوجهة الدستورية يمكن أن يستفاد من صمت الدستور عن تنظيمها وعدم سلبه لحق الوزير فى اصدارها هذا الحق الذى كان متبعاً من قبل وبذلك يكون الدستور قد أقر العرف الذى كان سارياً وقت صدوره فهى تستمد قوتها من قاعدة دستورية نشأت بالعرف والعادة التى أوجدتها الضرورات العملية مما يمكن اعتباره داخلاً فى نطاق وظائف السلطة التنفيذية وهى أقدر من غيرها على مبلغ مساس الحاجة الى اتخاذ الاجراءات اللازمة فى هذه الشؤون .

وفى بلجيكا كما فى مصر لم يشر الدستور الى منح السلطة التنفيذية حق اصدار لوائح عامة مستقلة ولكن محكمة النقض قضت بحق السلطة التنفيذية فى اصدار لوائح البوليس اللازمة للمحافظة على النظام والصحة والامن العام استناداً الى أن ذلك من اختصاص رئيس الدولة .

كما أن قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ نص فى المادة ٣٩٥ على أن من يخالف احكام اللوائح العمومية أو المحلية يجازى بالعقوبات المقررة فى تلك اللوائح بشرط ألا تزيد على العقوبات المقررة للمخالفات فإذا كانت العقوبة المقررة فى اللوائح زائدة عن هذه الحدود وجب حتماً انزالها اليها فإذا كانت اللائحة لا تنص على عقوبة ما يجازى من

يخالف أحكامها بدفع غرامة لا تزيد على خمسة وعشرين قرشاً مصرياً والمستفاد من ذلك أن قانون العقوبات أقر العرف الدستوري ل تلك اللوائح منظم العقوبة التي يحكم بها على من يخالف أحكامها .

وقد جرى التشريع الحديث أخذاً بهذا المبدأ إذ نصت المادة ٨٠ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بنظام المجالس البلدية والقروية على إصدار لوائح محلية في حدود المادة ٣٩٥ عقوبات تصبح نافذة المفعول بعد تصديق وزير الصحة العمومية .

وقد انتهت الهيئة إلى أن للسلطة التنفيذية حق تنظيم الشئون البوليسية المتعلقة بالنظام والصحة والأمن العام بإصدار لوائح مستقلة لا تستند إلى قانون معين بشرط أن لا تتعارض هذه اللوائح مع القوانين القائمة أو تحد من الحريات التي كفلها الدستور ومن ثم يكون القرار رقم ١٧ الصادر من وزير المواصلات في ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٥ السالف الذكر صحيحاً من الوجهة الدستورية .

(فتوى ١/٩/٦٦ في ١٢/١٢/١٩٤٦) .

ثالثاً - الحقوق المتعلقة بالاعتداء على الحريات العامة لا يلحقها التقادم :

قاعدة رقم (١٦٢)

المبدأ :

المادة ٥٧ من دستور سنة ١٩٧١ - عدم سقوط الحقوق المتعلقة بالاعتداء على الحريات العامة بالتقادم - يهبط الإفادة من هذا الحكم إلا تكون تلك الحقوق قد سقطت قبل العمل بهذا الدستور في ١١ - ٩ - ١٩٧١ - متى ثبت أنه وقت بدء العمل بالدستور الحالي قد انقضى على صدور قرارات الاعتقال أكثر من خمسة عشر سنة فلا محل لأعمال نص المادة ٥٧ من الدستور - إذا كانت طلبات المدعى تتضمن الإلغاء والتعويض عن عدة قرارات اعتقال يقتصر قضاء المحكمة على الحقوق التي لم تنسقط بالتقادم قبل العمل بالدستور الحالي .

ملخص الحكم :

حيث أن نص المادة ٥٧ من الدستور الحالي تنص بأنه كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرية الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور والقانون — جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم وتكفل الدولة تعويضاً عادلاً لمن وقع عليه الاعتداء . وتنص المادة ١٩٣ منه على أن يعمل بهذا الدستور من تاريخ اعلان موافقة الشعب عليه في الاستفتاء في ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ .

ومن حيث أنه اذ كان ذلك وكان الثابت من الاوراق أن القرارات الصادرة باعتقال السيد قد استجلبت المدة اللازمة لسقوطها بالتقادم قبل هذا التاريخ عدا القرار الاخير الصادر باعتقاله في المدة من ١٩٥٩/٣/٢٧ الى ١٩٦٣/٣/٢٨ — على نحو ما ورد بحق في الحكم المطعون فيه — كما ان ما تضمنه الحكم المطعون فيه من أسباب وما انتهى اليه بشأن التعويض يجد سنداً في القانون — الامر الذي يتعين معه القول بأنه قد أصاب الحق في ذلك. وان ما انتهى اليه محمولا على الأسباب التي فصلها وتأخذ بها هذه المحكمة أسباباً لحكمها — ويكون الطعن بذلك من الطرفين قد جانبه الصواب متعيناً الحكم برفضه والزام كلا من الطرفين بمصروفات طعنه بـ ولا يقدر في ذلك ما اثاره السيد من خطأ الحكم في اجتبسب مدد التقادم ذلك ان الاعتقال في ذاته لا يمثل قوة قاهرة تمنع المعتقل من توكيل غيره للقيام بما تقتضيه المطالبة بحقوق — كما لا ينال منه ما اثاره حول القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ والحكم بعدم دستوريته ذلك ان المدة الاخيرة في الاعتقال قد انتهت في ١٨ فبراير سنة ١٩٦٣ أى قبل صدور هذا القانون ومن ثم فلا مجال لتطبيق احكامه عليها — الامر الذي يتعين معه الالتفات عن هذا الدفاع — اما ما اثارته ادارة قضايا الحكومة في طعنها فان الحكم المطعون فيه بما تضمنه من أسباب تبينها هذه المحكمة فيه الرد الكافي .

(الطعن رقم ١٠٨٤ و ١٠٩١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٥/٥/٧) .

الفصل الثاني

حرية الصحافة

أولاً - حرية الصحافة حرية عامة كفلها الدستور :

قاعدة رقم (١٦٤)

المبدأ :

حرية الصحافة - حرية عامة كفلتها الدساتير - عدم جواز تقييدها
أو تشطيقها الا عن طريق القانون .

ملخص الحكم :

ان حرية الصحافة هي احدى الحريات العامة التي كفلها الدستور ،
فقد نصت المادة ٥٥ من دستور الجمهورية المصرية على ان « حرية
الصحافة والطباعة والنشر مكتولة وفقا لمصالح الشعب وفي حدود القانون » .
ولما كانت هذه الحرية لا يقتصر اثرها على الفرد الذي يتمتع بها ، بل
يرتد الى غيره من الافراد والى المجتمع ذاته ، لذلك لم يطلق الدستور
هذه الحرية ، بل جعل جانب التنظيم فيها امرا مباحا ، على ان يكون
هذا التنظيم بقانون ، لان الحريات العامة لا يجوز تقييدها او تشطيقها
الا عن طريق القانون .

(طعن ٥٩٧ لسنة ٣ ق - جلسة ١٢/٧/١٩٥٨) .

قاعدة رقم (١٦٥)

المبدأ :

حرية الصحافة - دستور سنة ١٩٢٣ - الفناء الصحف بالطريق
الادارى - غير جائز بقتضاه قبلما يصدر التشريع المنظم لهذا الاجراء -
الاستثناء الوارد بالمادة ١٥ منه بشأن وقاية النظام الاجتهاعى - خطاب
من الدستور الى المشرع لا الى جهة الادارة .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٥ من دستور سنة ١٩٢٣ كانت تنص على أن « الصحافة حرة في حدود القانون والرقابة على الصحف محظورة وانذار الصحف أو وقفها أو الغائها بالطريق الإداري محظور كذلك ، إلا اذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى » . وقد انعمد الراى على أن هذه المادة ليست نافذة لذاتها ، ولا تمنح الإدارة رأسا سلطة في مصادرة الصحف ، وانما اقتضرت على منح المشرع رخصة في اجازة المصادرة الادارية للصحف مع تنظيم هذه المصادرة وقد افرد الدستور الملغى بابا خاصا يقرر فيه حقوق المصريين العامة وواجباتهم ، وقصد به أن يكون وضعا قانونيا له حكم الدستور وعلوه على القوانين العادية ، وحتى يكون قيذا على الشارع لا يتعداه فيها يسنه من الاحكام . والذى يستخلص من النصوص الواردة في هذا الباب ان هذه النصوص التى تقرر الحقوق العامة للمصريين — وقد ردد مضمونها دستور جمهورية مصر الصادر في ١٦ من يناير سنة ١٩٥٦ في الباب الثالث المطلق بالحقوق والواجبات العامة — انها هى خطاب من الدستور للمشرع يقيد فيه من حرية المشرع ذاته . وقد منح الدستور المشرع رخصة في تنظيم انذار الصحف ووقفها والغائها بالطريق الإداري في حدود ما تقتضيه الضرورة لوقاية النظام الاجتماعى ، وهى رخصة للمشرع ان يمارسها اذا قدر ان الضرورة تقضى عليه بممارستها فوراً ، وله أن يستعمل الفرصة فيها ، فلا يسبق الحوادث حتى تقوم في نظره الضرورة الى ممارستها ، فيعتمد عندئذ الى اصدار التشريع الذى ينظم هذا الطريق الإداري ، فيبين ما هو المقصود بالنظام الاجتماعى ، وما هى السلطة الادارية المختصة بالانذار أو الوقف أو الإلغاء ، وما هى الاجراءات التى يجب على هذه السلطة المختصة اتباعها في ممارستها لاختصاصها ، وما هى الضمانات القضائية التى تكفل للصحافة أن ادارته لا تتعسف بها عند استعمال هذه السلطة ، ومن ثم يكون إلغاء الصحف بالطريق الإداري لا يجوز دستوريا قبل أن يصدر التشريع الذى ينظم هذا الاجراء ، وأن الاستثناء الوارد في آخر المادة ١٥ من الدستور الملغى ، وهو عبارة « إلا اذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى » ، هو خطاب من الدستور الى المشرع لا الى جهة الادارة ، وقد قصد به الى تمكين المشرع من أن يصدر في الوقت المناسب التشريع المناسب لمناهضة الدعايات التى تهاجم أسس النظام الاجتماعى . والواقع من الامر أن التشريعات المختلفة التى تعاقبت لتنظيم حرية الصحافة تتساند جميعها للدلالة على هذا المعنى في تفسير المادة ١٥ من دستور سنة ١٩٢٣ .

(طعن ٥٩٧ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٧/١٢) .

ثانيا : مؤسسات صحفية :

قاعدة رقم (١٦٦)

المبدأ

مؤسسات صحفية — هي مؤسسات خاصة — اعتبارها في حكم المؤسسات العامة في مسائل معينة وأردة على سبيل الحصر في المادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ بشأن المؤسسات الصحفية — أثر ذلك أن العاملين بهذه المؤسسات لا يعتبرون من العاملين بالمؤسسات العامة وبالتالي لا يفيدون من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٦٦ في شأن ضم مدد الخدمة السابقة المحسوبة في المعاش :

ملخص الفتوى :

أن المادة ٢٧ من قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعملها المدنيين رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تنص على أنه « إذا التحق المنتفع بأحدى الوظائف الخاضعة لقانون التأمينات الاجتماعية كان له الخيار بين تسوية المكافأة أو المعاش المستحق له وفقا لأحكام هذا القانون أو تحويل مبلغ لحسابه الى مؤسسة التأمينات الاجتماعية مقابل تنازل المنتفع عن حقه في المعاش أو المكافأة » .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على من ترك الخدمة قبل العمل بأحكام هذا القانون ويكون تحديد الحالات التي يجوز فيها التحويل وإصدار الجداول التي يتم التحويل بمقتضاها وكذا تحديد قواعد حساب مدد الخدمة في المعاش في تلك الحالات بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزيرى الخزانة والعمل .

وصدر تنفيذا لحكم المادة ٢٧ من قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعملها المدنيين رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠١ لسنة ١٩٦٤ الذى حل محله قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٨٩ لسنة ١٩٦٧ بتحديد الحالات التي يجوز فيها التحويل ومبيناً بهما الجداول التي يتم التحويل بمقتضاها ، وطبقا للمادة الاولى من القرار الاخير يجوز للمنتفعين بأحكام قوانين المعاشات المدنية والعسكرية الذين ينقلون الى وظائف خاضعة لقانون التأمينات الاجتماعية أن يطلبوا تحويل

اختياطى المعاش الخاص بهم الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية مقابل تزولهم عن حقهم فى المعاش أو المكافأة من الجهة التى نظروا منها .

والقرار على هذا النحو قد جاء علما يسرى على جميع المنتفعين بأحكام قوانين المعاشات المدنية والعسكرية الذين ينتقلون الى وظائف خاضعة لقانون التأمينات الاجتماعية غير انه نص على عدم الاخلال بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٦٦ فى شأن ضم مدد الخدمة السابقة المحسوبة طبقا لقوانين المعاشات الحكومية أو طبقا لقانون التأمينات الاجتماعية فى المعاش ، ويقضى القرار الاخير فى مادته الاولى بأن تحسب فى معاش المؤمن عليهم المعاملين بأحكام قانون التأمينات الاجتماعية مدة خدمتهم التى كانت تحسب على أساسها دون أداء أية اعباء مالية بالنسبة الى الفئات التى اشار اليها ومن بينها العاملون بالهيئات والمؤسسات العامة والشركات والوحدات التابعة لها الخاضعون لقانون التأمينات الاجتماعية المنقولون أو المعينون من احدى الجهات الخاضعة لقوانين المعاشات الحكومية بعد تاريخ العمل بهذا القرار .

وهذا القرار الاخير يقيذ بالنسبة للمنتفعين به من عموم احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٨٩ لسنة ١٩٦٧ .

ومن حيث ان المادة السادسة من قانون تنظيم الصحافة رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ قد نصت على أن « يشكل الاتحاد القومى مؤسسات خاصة لإدارة الصحف التى يملكها ويعين لكل مؤسسة مجلس إدارة يتولى مسؤولية إدارة صحف المؤسسة » .

وقد أصدر رئيس الاتحاد القومى قرارا فى ٢٤ من مايو سنة ١٩٦٠ بإنشاء مؤسسات لإدارة الصحف التى يملكها .

ثم صدر القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ بشأن المؤسسات الصحفية وقضى فى المادة الثانية منه بأنه « للمؤسسات الصحفية تأسيس شركات مساهمة بمفردها وذلك لمباشرة نشاطها الخاص بالنشر أو الاعلان أو الطباعة ، ويكون تأسيس هذه الشركات وتنظيم علاقتها بالمؤسسات الصحفية بها ، وفق القواعد المقررة بالنسبة للمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى » .

كما قضت المادة الثالثة من هذا القانون بأن « تعتبر المؤسسات الصحفية المشار إليها في هذا القانون في حكم المؤسسات العامة فيها يتعلق بأحوال مسئولية مديريها ومستخدميها المنصوص عليها في قانون العقوبات وفيما يتعلق بمزاولة التصدير والاستيراد » .

ومؤدى النصوص السابقة أن المؤسسات الصحفية لا تعدو أن تكون مؤسسات خاصة اعتبرها المشرع في حكم المؤسسات العامة في كيفية تأسيسها للشركات المساهمة اللازمة لمباشرة نشاطها الخاص بالنشر أو الإعلان أو الطباعة أو التوزيع وفي علاقتها بها وفيما يتعلق بأحوال مسئولية مديريها ومستخدميها المنصوص عليها في قانون العقوبات وفيما يتعلق بمزاولة التصدير والاستيراد وقد وردت المسائل التي تعتبر فيها المؤسسات الصحفية في حكم المؤسسات العامة على سبيل الحصر الأمر الذى يتعين معه معاملتها فيما يجاوز هذه المسائل في حكم المؤسسات الخاصة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى انه طبقا للمادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤، لا تعتبر المؤسسات الصحفية في حكم المؤسسات العامة الا فيما نصت عليه هاتان المادتان وعلى ذلك فان العاملين فيها لا يفيدون من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٦٦ .

(فتوى ١٠٣٤ فى ١٩٦٧/٩/٢٤) .

قاعدة رقم (١٦٧)

المبدأ :

نصوص القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم الصحافة وقرار رئيس الاتحاد القومى الصادر فى ١٩٦٠/٥/٢٤ بإنشاء مؤسسات خاصة لإدارة الصحف التى آلت ملكيتها الى الاتحاد القومى وتلك التى كانت مملوكة له أصلا والقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ بشأن المؤسسات الصحفية — الاستفادة من النصوص المتقدمة ان المؤسسات التى انشئت لإدارة الصحف التى آلت ملكيتها الى الاتحاد الاشتراكى العربى لا تعدو أن تكون مؤسسات

خاصة بتأثير نشاطها ككل عام في نطاق احكام القانون الخاص واستثناء من هذا الاصل اعتبرها المشرع في حكم المؤسسات العامة في مسائل على سبيل الحصر — عدم اعتبار المؤسسات الصحفية مؤسسات عامة الا فيها استثنى بنص صريح — يترتب على ذلك ان صفة الموظف العام لا تتوافر لتخلف شرائطها ، فيمن يرأس احدى المؤسسات الصحفية التي يملكها الاتحاد الاشتراكي العربي وفقا للقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه .

ملخص الحكم :

في ٢٤ من مايو سنة ١٩٦٠ صدر القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم الصحافة الذي جرى العمل به في ذات التاريخ نامسا في مادته الاولى على ان « لا يجوز اصدار الصحف الا بترخيص من الاتحاد القومى . ويقصد بالصحف في تطبيق احكام هذا القانون الجرائد والمجلات وسائر المطبوعات التي تصدر باسم واحد بصفة دورية ويستثنى من ذلك المجلات والنشرات التي تصدرها الهيئات العامة والجمعيات والهيئات العلمية والنقابات وعلى اصحاب الصحف التي تصدر وقت العمل بهذا القانون ان يحصلوا على ترخيص من الاتحاد القومى خلال ثلاثين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون » ونص في مادته الثالثة على ان تؤول الى الاتحاد القومى ملكية الصحف الآتية وجميع ملحقاتها وينقل اليه ما لاصحابها من حقوق وما عليهم من التزامات وذلك مقابل تعويضهم بقيمتها مقدرة وفقا لاحكام هذا القانون :
صحف دار الاهرام ، صحف دار اخبار اليوم ، صحف دار روزاليوسف ، صحف دار الهلال . ويعتبر من ملحقات الصحف بوجه خاص دور الصحف والآلات والاجهزة المعدة لطبعها او توزيعها ومؤسسات الطباعة والاعلان والتوزيع المتصلة بها كما نص في مادته السادسة على ان « يشكل الاتحاد القومى مؤسسات خاصة لادارة الصحف التي يملكها ويعين لكل مؤسسة مجلس ادارة ويتولى مسئولية الادارة رئيس وعضو منتخب او اكثر ويتولى المجلس نيابة عن الاتحاد القومى مباشرة جميع القصرمات القانونية » ونفاذا لاحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ المتقدم اصدر السيد رئيس الاتحاد القومى في ٢٤ من مايو سنة ١٩٦٠ قرارا بانشاء مؤسسات خاصة لادارة الصحف التي آلت ملكيتها الى الاتحاد القومى وتلك التي كانت مملوكة له اصلا وهي دار التحرير وبتميين مجلس ادارة لكل منها ، وفي ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ صدر القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ بشأن المؤسسات الصحفية الذي جرى

العمل به في ذات التاريخ. ناصبا في مادته الاولى على ان « تتولى كل مؤسسة صحفية على مسئوليتها مباشرة كافة التصرفات القانونية عليها ان تتعاقد وان تؤدي جميع التصرفات والاعمال التي من شأنها تحقيق غرضها » ونص في مادته الثانية على ان للمؤسسات الصحفية المشار اليها تأسيس شركات بمفردها مساهمة بمفردها تون ان يشترك معها مؤسسون آخرون وذلك لمباشرة نشاطها الخاص بالنشر او الاعلان او الطباعة او التوزيع ويكون تأسيس هذه الشركات وتنظيم علاقة المؤسسات الصحفية بها وفق القواعد المقررة بالنسبة للمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي » ونص في مادته الثالثة على ان « تعتبر المؤسسات الصحفية المشار اليها في هذا القانون في حكم المؤسسات العامة فيما يتعلق بأحوال مسئولية مديريها ومستخدميها المنصوص عليه في قانون العقوبات وفيما يتعلق بزاولة التصدير والاستيراد » كما نص في مادته الرابعة على ان « يستبر العمل بأحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ فيما لا يتعارض مع احكام هذا القانون وتحل اللجنة للاتحاد الاشتراكي محل الاتحاد القومي في كل ما يتعلق بالاختصاصات المخولة له طبقا لاحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ » والاستفاد بجلاء من النصوص المتقدمة ان المؤسسات التي انشئت لادارة الصحف التي آلت ملكيتها الى الاتحاد الاشتراكي العربي على الوجه سالف البيان لا تعدو في التكيف القانوني السليم ان تكون مؤسسات خاصة تباشر نشاطها كاصل عام في نطاق احكام القانون الخاص واستثناء من هذا الاصل فقد اعتبرها الشارع في حكم المؤسسات العامة في مسائل عينها على سبيل الحصر وتتمثل في كيفية تأسيسها للشركات المساهمة التي تلزم لمباشرة نشاطها الخاص بالنشر او الاعلان او الطباعة او التوزيع وعلاقتها بهذه الشركات وفيما يتصل بأحوال مسئولية مديريها ومستخدميها المنصوص عليها في قانون العقوبات وفيما يتعلق بزاولة التصدير والاستيراد ، ويرتد على عدم اعتبار المؤسسات الصحفية مؤسسات عامة الا فيما استثنى بقص صريح على الوجه المتقدم ان سائر الاحكام المقررة في شأن المؤسسات العامة لا تسري على المؤسسات الصحفية ومن ذلك انها لا تخضع في انشائها

أو إدارتها أو نظامها المالي للأحكام المقررة في شأن المؤسسات العامة . كما أن العاملين فيها لا يخضعون لنظام العاملين بالقطاع العام سواء غيبا يتعلق بتعيينهم أو ترقيتهم أو انتهاء خدمتهم بل يخضعون لأحكام قانون العمل شأنهم في ذلك شأن العاملين في القطاع الخاص ، وترتيباً على ما سلف فإن العاملين في المؤسسات الصحفية لا يدخلون في عداد الموظفين العموميين ذلك أنه لكي يعتبر الشخص موظفاً عليها خاضعاً لأحكام الوظيفة العامة التي مردها إلى القوانين واللوائح يجب أن يكون قائماً بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام الأخرى بالطريق المباشر وإذا كان الثابت في الأوراق أن المدعى كان يعمل قبل فصله بالقرار المطعون فيه رئيساً لمجلس إدارة مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر وهي من المؤسسات الصحفية التي يملكها الاتحاد الاشتراكي العربي وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه .

(طعن ٥٧٣ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/٢٨) .

قاعدة رقم (١٦٨)

المبدأ :

القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن إعادة العاملين الخنيين المفصولين بغير الطريق التأديبي إلى وظائفهم لا يجد مجالاً للتطبيق في حالة المفصول من وظيفة رئيس مجلس إدارة إحدى المؤسسات الصحفية التي يملكها الاتحاد الاشتراكي العربي - أساس ذلك أن هذه المؤسسات هي مؤسسات خاصة اعتبرها المشرع في حكم المؤسسات العامة في مسائل يعينها على سبيل الحصر وليس من بينها ما يتصل بشؤون العاملين .

ملخص الحكم :

لا شبهة في أن القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن إعادة العاملين الخنيين المفصولين بغير الطريق التأديبي إلى وظائفهم لا يجد مجالاً للتطبيق في الخصومة المطروحة ذلك أن المخاطبين بأحكامه حسبما نصت عليه المادة الأولى منه وهم العاملون المعتمدون الذين لا تنظم شؤونهم الوظيفية قوانين خاصة وانتهت خدمتهم عن غير الطريق التأديبي

بالإحالة الى الاستيداع أو الى المعاش اثناء الاستيداع أو بالفصل من الوظائف بالجهاز الإدارى للدولة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لاي منها في الفترة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٣ حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ والثابت ان المدعى (المطعون ضده) وفقا لما سلف بيانه ليس من هؤلاء المخاطبين بأحكام ذلك القانون اذ انه فصل من وظيفته كرئيس لمجلس ادارة مؤسسة دار التحرير للطباعة والنشر وهى مؤسسة خاصة فى طبيعتها اعبرها الشارع فى حكم المؤسسات العامة فى مسائل معينة بينها على سبيل الحصر وليس من بينها ما يتصل بشئون العاملين على الوجه المشار اليه .

ومن حيث انه تأسيسا على ما سلف يكون الحكم الطعين وقد ذهب غير المذهب المتقدم يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون وتاويله بها يتعين معه القضاء بالغائه وبعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الدعوى وبإحالتها بحالتها الى محكمة القاهرة الابتدائية وذلك اممالا لحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، والزام المدعى (المطعون ضده) مصروفات هذا الطعن . وابتقت الفصل فى مصروفات الدعوى لمحكمة الموضوع .

(طعن ٥٧٣ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٧٦/٢/٢٨)

ثالثا : وكالة انباء الشرق الاوسط :

قاعدة رقم (١٦٩)

المبدأ :

جاء المشرع بنص عام فى القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة حدد فيه صراحة المقصود بالصحف القومية بأنها الصحف التى تصدر عن المؤسسات الصحفية التى كان يملكها الاتحاد الاشتراكي العربى او يسهم فيها وتلك التى تصدر عن وكالة انباء الشرق الاوسط والشركة القومية للتوزيع ومجلة أكتوبر والمؤسسات الصحفية التى ينشئها مجلس الشورى — اثر ذلك اعتبار وكالة انباء الشرق الاوسط مؤسسة صحفية قومية .

ملخص الفتوى :

من حيث أن القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ في شأن سلطة الصحافة ينص في المادة ٢٢ منه على أنه « يقصد بالصحف القومية في تطبيق أحكام هذا القانون الصحف التي تصدر حاليا أو مستقبلا عن المؤسسات التي كان يملكها الاتحاد الاشتراكي العربي أو يساهم فيها وكذلك وكالة أنباء الشرق الأوسط والشركة القومية للتوزيع ومجلة أكتوبر والصحف التي تصدرها المؤسسات الصحفية التي ينشئها مجلس الشورى وتعتبر المؤسسات الصحفية القومية والصحف القومية مملوكة ملكية خاصة للدولة ويبارس حقوق الملكية عليها مجلس الشورى » .

وتنص مادته السادسة والعشرون على أن « للمؤسسة الصحفية القومية بموافقة المجلس الأعلى للصحافة تأسيس شركات لمباشرة نشاطها الخاص بالنشر أو الإعلان أو الطباعة أو التوزيع » وتقضى المادة ٣٦ بأن يصدر رئيس الجمهورية قرارا بتشكيل المجلس الأعلى للصحافة على النحو التالي :

- ١ -
- ٢ - رؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية القومية
- ٣ - رؤساء تحرير الصحف القومية
- ٤ -
- ٧ - رئيس مجلس إدارة وكالة أنباء الشرق الأوسط .
- ٨ - رئيس مجلس أمناء اتحاد الإذاعة والتلفزيون .
- ١٠ - رئيس مجلس إدارة الشركة القومية للتوزيع أو إحدى خبراء التوزيع الصحفي .

ومن حيث أن مفاد ذلك أن المشرع جاء بنص عام حدد فيه صراحة المقصود بالصحف القومية بأنها الصحف التي تصدر عن المؤسسات الصحفية التي كان يملكها الاتحاد الاشتراكي العربي أو يساهم فيها ، وذلك التي تصدر عن وكالة أنباء الشرق الأوسط ، والشركة القومية للتوزيع ، ومجلة أكتوبر ، والمؤسسات الصحفية التي ينشئها مجلس الشورى .

ومن حيث انه وان كانت نصوص قانون سلطة الصحافة المشار اليه جاءت خلوا من تعريف صريح للمؤسسات الصحفية القومية الا أن هذا التعريف يمكن استخلاصه ضمنا من تعريف الصحف القومية سالف الذكر ، باعتبار أن الصحف القومية هي ثمره من ثمار المؤسسات الصحفية القومية ، وفي ظل هذا المفهوم تعتبر وكالة انباء الشرق الاوسط مؤسسة صحفية قومية ، وما يصدر عنها يعتبر صحفا قومية ، سواء التي تصدر حاليا او تلك التي سوف تصدر مستقبلا ، وفقا لنص المادة ٢٢ سالفه البيان وهي وان كانت تظهر انباء ، وتجميع اخبارا وتحرر نشرات ، عن طريق مراسليها ومحرريها الذين يعتبرون صحفيين . فان ذلك كله نشاط صحفى وما ينتج عنه من مطبوعات تعد صحفا . ومثلها في ذلك مثل مجلة أكتوبر الواردة في مساق النص ذاته والمشولة بالحكم نفسه ، حيث تعتبر مؤسسة صحفية قومية وصحفية قومية في آن واحد . كما أن هذه المادة قد تضمنت أيضا الشركة القومية للتوزيع ، رغم أن غرضها الاساسى توزيع الصحف واعتبرتها مثل وكالة انباء الشرق الاوسط وغيرها من المؤسسات التي انتظمتها ، مؤسسة صحفية قومية . ولا جناح في ذلك طبقا لحكم المادة ٢٢ سابقة الإشارة . ذلك أن تخصيص حالة بالذكر لا يجعلها تنفرد بالحكم .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اعتبار وكالة انباء الشرق الاوسط مؤسسة صحفية قومية وما يصدر عنها يعد كذلك صحفا قومية في مفهوم القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه ،

(ملف ٢/١/١٨ جلسة ١٩٨٣/٢/١٦)

قاعدة رقم (١٧٠)

المبدأ :

احقية الصحفيين بوكالة انباء الشرق الاوسط المحالين الى المعاشي في صرف المكافاة المنصوص عليها بالمادة ١١٠ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ بإنشاء نقابة الصحفيين .

ملخص الفتوى :

من حيث أن المادة ١١٠ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ المشار اليه

تنص على أنه « إذا انتهى عقد عمل الصحفي احتسبت مكافأة نهاية الخدمة على أساس شهري عن كل سنة من سنوات التعاقد » .

ومن حيث أن المادة ٧٣ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والذي انتهت خدمة الصحفي المعروضة حالته في ظل العمل بأحكامه تنص على أنه « إذا انتهت مدة عقد العمل المحددة المدة أو كان الانقضاء صادرا من جانب صاحب العمل في العقود غير محددة المدة وجب عليه أن يؤدي إلى العامل مكافأة عن مدة خدمته تنصب على أساس أجر نصف شهر عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى وأجر شهر عن كل سنة من السنوات التالية » .

كما ينص قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ في المادة الرابعة من مواد الإصدار على أن « يستمر العمل بالمرافق المقررة في القوانين والأنظمة الوظيفية للعاملين بكادرات خاصة » وتنص المادة السادسة على أن « يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون بالنسبة للعاملين بأحكامه » . كما تنص المادة ١٦٢ من قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه على أن « المعاشات والتعويضات المقررة وفقا لأحكام الباب الثالث من هذا القانون للمؤمن عليهم الذين كانوا خاضعين لأحكام قانون العمل لا تقابل التزامات صاحب العمل في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء إلا ما يعادل مكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة وفقا لأحكام قانون العمل »

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أنه ليس ثمة ما يحول بين صاحب العمل وإنشاء نظام خاص يقرر بمقتضاه مزايا وحقوقا تصرف للعاملين بالإضافة إلى الحقوق والمزايا المقررة بقوانين التأمين الاجتماعي وفقا لما قضت به المادة الرابعة من مواد إصدار القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر . باستمرار العمل بالمرافق المقررة في القوانين والأنظمة الوظيفية للعاملين بكادرات خاصة .

ومن ثم يكون للصحفي المعروضة حالته الحق في هذه الميزة المقررة بمقتضى الحكم الخاص الوارد بالمادة ١١٠ من قانون نقابة الصحفيين رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ المشار إليه ، على أن هذه الميزة تتمثل في الفرق بين مكافأة نهاية الخدمة محسوبة طبقا لحكم هذه المادة ومكافأة نهاية الخدمة محسوبة وفقا لأحكام قانون العمل ، أي لا يجوز الجمع بين مكافأتين ترك الخدمة معا

وفقا لهذين القانونين ومن ثم لا يلتزم صاحب العمل الا بدفع الفرق بينهما
نقط .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى التزام وكالة انباء الشرق
الاوسط بان تؤدي للصحفي المعروضة حالته الفرق بين مكافأة نهاية خدمته
محسوبة طبقا للمادة ١١٠ من قانون نقابة الصحفيين المنوه عنه ، ومكافأة
مدة خدمته السابقة على أساس قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ المشار
اليه .

(ملف ٨٨٩/٤/٨٦ جلسة ١٩٨٣/٦/١)

الفصل الثالث

حرية العبادة

اولا - حرية ممارسة الشعائر الدينية :

قاعدة رقم (١٧١)

المبدأ :

ان اخضاع انشاء دور العبادة الى اذن من الادارة لا يتنافى مع حرية اقامة الشعائر الدينية المقررة في الدستور . كما وان هذا الاذن يكون بأمر من رئيس الدولة .

ملخص الفتوى :

بالرجوع الى احكام الدستور تبين ان المادة ١٢ منه تنص على أن حرية الاعتقاد مطلقة وان المادة ١٣ منه تنص على أن تحمى الدولة حرية القيام بشعار الايمان والعقائد طبقا للعادات المربعة في الديار المصرية على الا يخل ذلك بالنظام العام ولا ينافى الآداب .

ومن هذين النصين يتضح ان المادة ١٢ خاصة بحرية الاعتقادات أى العقيدة النفسية وهذه لا سلطان عليها للدولة بطبيعة الحال . اب المادة ١٣ فتتعلق بالتزام الدولة بحماية القيام بالشعائر الدينية - والشعائر الدينية اما ان يقيمها الناس فرادى او جماعات في علانية او في غير علانية والمقصود بحكم المادة ١٣ سلفة الذكر هو حماية اقامة هذه الشعائر على أية صورة من هذه الصور مادامت لا تجاوز العادات المربعة ولا تتنافى مع النظام العام والآداب . وهذا المعنى المستفاد من الصيغة الاولى لهذا النص التى عرضت على لجنة وضع المبادئ العامة للدستور اذ كانت تنص على أن لجميع سكان مصر الحق في أن يقوموا بحرية تامة علانية بشعائر أية ملة او دين او عقيدة مادامت هذه الشعائر لا تمس النظام العام او الآداب العامة .

على أنه لما كانت اقامة الشعائر جماعات تتم في أماكن خاصة هي دور العبادة ولما يتطلبه انشاء هذه الدور واقامة شعائر الأديان المختلفة

فيها من تنظيم تلمية اعتبارات خاصة بالامن والسكينة وما اليها فقد اخضع هذا الانشاء لترخيص الادارة طبقا لاحكام الخط الهمايوني الصادر سنة ١٨٥٦ الذي ظل قائما نافذا بعد العمل بالدستور وبناء على حكم المادة ١٦٧ منه التي تقضى بأن كل ما قرره القوانين والمراسيم والاوامر واللوائح والقرارات من الاحكام وكل ما سن او اتخذ من قبل من الاعمال والاجراءات طبقا للاصول والاوزاع المتبعة ، يبقى نافذا بشرط أن يكون نافذا متفقا مع مبادئ الحرية والمساواة التي يكفلها الدستور ، ومن الواضح أن اشتراط صدور ترخيص من الادارة باقامة دور العبادة تنفيذا لاحكام الخط الهمايوني ليس فيه ما يتنافى مع حرية الاعتقاد أو حرية اقامة الشعائر الدينية لان الاعتبار التي ترعيها الادارة في منح التراخيص او رفضها لا تمس هذه الحريات بحال من الاحوال .

أما الاحتجاج بالحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى بتاريخ ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥٢ في القول بأن انشاء الكنائس لا يحتاج الى رخص من الادارة فهو ما تنقضه أسباب هذا الحكم التي تضمنت أن التعليمات التي وضعتها الوزارة للسير على مقتضاها عند النظر في طلبات انشاء الكنائس لا تتعارض مع حرية اقامة الشعائر الدينية المقررة بالدستور .

أما عن ادارة الترخيص في انشاء دور العبادة ، فانه وفقا للمادة ١٥٢ من الدستور يستمر الملك في مباشرة سلطته فيها يتعلق بالاديان طبقا للقواعد والعادات التي كانت بها عند صدور الدستور وذلك الى أن يصدر تشريع بالطريقة التي يباشر بها الملك هذه السلطة — ولما كانت القاعدة المتبعة عند العمل بالدستور هي صدور الترخيص في انشاء دور العبادة بأمر عال طبقا لاحكام الخط الهمايوني سالف الذكر فان هذه القاعدة تظل مرعية الى أن يصدر التشريع المشار اليه في المادة ١٥٣ .

لذلك انتهى قسم الرأي مجتمعاً الى أن اخضاع انشاء دور العبادة الى إذن من الادارة وفقاً لاحكام الخط الهمايوني الصادر في سنة ١٨٥٦ لا يتنافى مع حرية اقامة الشعائر الدينية المقررة في الدستور وأن هذا الإذن يكون بأمر ملكي من رئيس الدولة .

(فتوى ٥٢٤ من ٢٧/١٠/١٩٥٢) .

قاعدة رقم (١٧٢)

المبدأ :

حرية العبادة — حرية الطوائف غير الإسلامية في ممارسة شعائرها الدينية — كفالة الدساتير المصرية لها — حق كل طائفة في إقامة دور عبادة خاصة بها — اشتراط صدور ترخيص به من وزارة الداخلية .

ملخص الحكم :

ان الطوائف غير الإسلامية من اهل الكتاب تتمتع في مصر من قديم الزمان بحرية القيام بشعائرها الدينية ، وذلك وفقا لاحكام الاسلام وتعاليمه السمحة ، وقد رددت ذلك نصوص الخط الهمايوني الصادر من الباب العالي في فبراير سنة ١٨٥٦ ، ومن بعده نصوص الدساتير المصرية التي صدرت منذ سنة ١٩٢٣ حتى الآن . ويتفرع عن ذلك أن لكل طائفة أن تطلب إقامة الدور اللازمة لاداء شعائرها الدينية من كنائس واديرة معابد ، الا انه لاعتبارات تتعلق بالصالح العام قضت نصوص الخط الهمايوني بوجوب الحصول على ترخيص في انشاء تلك الدور ، وأكدت الدساتير المصرية ذلك عند الإشارة الى وجوب مراعاة ما جرى عليه العرف والتقاليد في هذا الشأن من قديم الزمان ، وهى التى دونتها وزارة الداخلية في ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٢٣ ، ودرج العمل على مقتضاها عند النظر في هذا الشأن . وقد أريد بذلك كله أن تتوافر في انشاء تلك الدور الشروط التى تكفل اقامتها في بيئة محترمة تتفق مع وتار الشعائر الدينية وطهارتها ، والبعد بها عما يكون سببا لاحتكاك الطوائف الدينية المختلفة واثارة الفتن بينها .

ثانيا : كنائس :

(١) التصريح ببناء الكنائس :

قاعدة رقم (١٧٢)

المبدأ :

رفض الإدارة اصدار قرار ادارى بالترخيص ببناء كنيسة - قيام
ذلك على اسباب صحيحة تبرره وتؤدى اليه - صحة القرار - مراجعة
القضاء الادارى للإدارة فى تقديرها للاعتبارات المتعلقة بمناسية اصدار
القرار - لا يجوز .

ملخص الحكم :

إذا كانت الإدارة قد أثبتت الأسباب التى دعتها الى رفض الترخيص
فى بناء الكنيسة فى المكان الذى أصر المدعى على بنائها فيه ، وهى تتلخص
فى قرب هذا الموقع من مسجدى القرية ومدرستها وقربة من مساكن
المسلمين الذين عارضت أغليبيتهم فى أقامتها مع قلة عدد المسيحيين فى
القرية نسبيا الذين درجوا من قديم الزمان على إقامة الشعائر فى كنيسة
ميت خاقان المجاورة لقرية زوير ، وتلك الأسباب قدرتها الإدارة بمالها
من حق التقدير فى ضوء الصالح العام ، توفيا من حصول الفتن والاحتكاكات
بين المسلمين والاقباط ، مما قد يخل بالنظام والامن العام ، ولهذه
الاسباب أساسها الصحيح الثابت فى الاوراق ، وهى تؤدى الى النتيجة
التي انتهت اليها الإدارة من رفض طلب الترخيص فى الموقع المذكور ،
ولم تنحرف فى ذلك بسلطانها العامة ، ولم ينطو قرارها على أية شائبة
من اساءة استعمال السلطة . وآية ذلك أنها عرضت على المدعى الترخيص
له فى إقامة الكنيسة فى أى موقع آخر من البلدة ينأى بسكانها - اقباطا
ومسلمين - عن حصول الاحتكاك أو الفتن بينهم للاسباب التى فصلتها
الإدارة ، إذا كان كذلك ، فان القرار المطعون فيه يكون - والحالة
هذه - قد صدر مطابقا للقانون خاليا من أى عيب ، ويكون الحكم المطعون
فيه - وقد ذهب غير هذا المذهب - قد خرج عن مجال التعقيب القانونى
الصحيح على القرار واتجه وجهة أخرى قوامها مراجعة الإدارة فى وزنها
لمناسبات القرار وملاءمة اصداره ، فاحل نفسه بذلك محلها فيها هو داخل
فى صميم اختصاصها وتقديرها ، بدعوى أن الاسباب التى أخذت بها
الإدارة لا تؤدى عقلا الى النتيجة التى انتهت اليها ، مع أن هذه دعوى
لا تسند الى أى أساس سليم من الواقع أو القانون بل على العكس من ذلك

قد كان وزن الإدارة لمناسبات قرارها وزنا معقولا مستخلصا استخلاصا
بساطا من الوقائع التي فصلتها بشأن الموقع الذي يصر المدعى على اقامة
الكنيسة فيه ، وما قد يترتب على ذلك . — في نظر الإدارة — من اضطراب
حبل الامن في القرية ، وهي صاحبة التقدير الاول والاخير في هذا الشأن .

(طعن ٥٠١ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/٤/٢٥)

قاعدة رقم (١٧٤)

المبدأ :

**التصريح باقامة الكنائس — رفض وزارة الداخلية التصريح باقامة
الكنيسة بدعوى خشية من حدوث احتكاك بين المسلمين والاقباط — غير
سليم مادام المكان الذي ستقام فيه توجد فيه كنائس لطوائف أخرى أقل
عددا من الطائفة طالبة التصريح ولم يحدث أى اخلال بالامن او النظام .**

ملخص الحكم :

إذا كان ما ساقته الوزارة تبريرا للقرار المطعون فيه هو خشية الفتنة
لاحتمال حدوث احتكاك بين المسلمين والاقباط فانه قول غير مسديد ذلك
انه ليس هناك أحياء خاصة بالاقباط وأخرى بالمسلمين بل انهم جميعا
يعيشون جنبا الى جنب وتوجد كنائس في أحياء غالبة سكانها العظمى
من المسلمين كما وان هذه الكنائس مقامة في وسط أكنة أهلة بالسكان
وبالقرب من المدارس والمؤسسات العامة والمنشآت الخاصة بل وبعضها
مقام بجوار الجوامع ومع ذلك فلم تقع الفتنة او حصل من جراء هذا أى
اخلال بالنظام او الامن وهذا راجع الى سماحة الدين الاسلامى والتفهم
الواعى لحرية العقيدة التى حرصت الجمهورية العربية المتحدة على
تقريرها وأعلانها في كل مناسبة . والمكان الذى ستقام عليه الكنيسة
موضوع النزاع يقع في منطقة توجد بها كنائس لطوائف أخرى أقل عددا
من طائفة الاقباط الارثوذكس وعلى مقربة من الكنيسة المراد اقتالتها وان
الشكويين اللتين قدمتا للاعتراض على بناء هذه الكنيسة قد انحصر فيهما
سبب الاعتراض على الجرس الذى سيدق فيها مما يتسبب عنه ازعاج
وبعد او وضع للشاكين حقيقة الامر بالعمل على منع أى ازعاج لهم
تنازلوا عن شكواهم على النحو السابق ذكره ، هذا الى ان الكنيسة المراد
اقتالتها تقع في قسم أول بور سعيد وهو خال من كنائس لطوائف
الاقباط الارثوذكس ويبلغ عددهم في هذا الحى حوالى ٤ آلاف وأما

الكنيستين الاخرين للطائفة المذكورة فتقع في اقسام اخرى تبعدان عن هذه الكنيسة بحوالى كيلو مترين وان مجموع افراد الطائفة المذكورة في مدينة بور سعيد حوالى تسعة آلاف .

لكل ما تقدم يكون القرار الصادر بعدم الترخيص في اقامة الكنيسة على المكان الصادر بشأنه قرار من مجلس الوزراء في ١٩٥٤/٤/٢١ قد صدر مخالفا للقانون وبناء على اسباب لا تؤدي الى المنع او عدم الترخيص باقامة الكنيسة المذكورة .

(طعن ١٤١٦ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٣٠) .

قاعدة رقم (١٧٥)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء بتأجير قطعة ارض الى الجمعية الخيرية القبطية لاقامة كنيسة عليها لا يحد من سلطة وزارة الداخلية في استلزام شروط التصريح باقامتها .

ملخص الحكم :

ان معارضة وزارة الداخلية في اقامة الكنيسة على المكان الذى اذن بتأجيره مجلس الوزراء الى الجمعية الخيرية القبطية لاقامة كنيسة عليه وذلك بالقرار الصادر في ١٩٥٤/٤/٢١ انها كان مردها - على حد قولها الى امور تتعلق بالامن والسكينة لقرب الكنيسة المراد اقامتها من المدارس والمسكن والجوامع والمحلات العمومية مما قد يتسبب عنه احتكاك بين الطوائف الدينية المختلفة واغلاق راحة السكان وازعاج المنشآت العامة وهى كلها امور تخضع لتقديرها عند النظر في الترخيص من عدمه ولا يحد من سلطتها هذه قرار مجلس الوزراء المشار اليه الذى هو بحسب طبيعته ينصب على تأجير الارض بالايجار الاسمى دون ما تعرض لوضع آخر بل انه اشترط توافر الشروط اللازمة للتصريح فهو لا يعتبر تصريحاً باقامة الكنيسة وليس من شأنه ان يلزم الوزارة باصدار ترخيص بانشاء هذه الكنيسة .

(طعن ١٤١٦ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٣٠) .

(ب) - كنائس الانجيليين :

قاعدة رقم (١٧٦)

المبدأ :

الحرية الشخصية في العقيدة الدينية - حرية ممارسة الشعائر الدينية - الكنائس الانجيلية المعترف بها ومن بينها كنائس نهضة القداسة تعتبر من أشخاص القانون العام المتوط بها ادارة مرفق عام من مرافق الدولة مستعينة في ذلك بقسط من اختصاصات السلطة العامة - ليس ما يحول من حيث الاصل دون ان تستوى قرارات المجمع العام لكنائس نهضة القداسة كقرارات ادارية اذا ما استقايت لها مقومات القرار الادارى واركائه قانونا - صدور حكم من « لجنة القضاء » المنعقدة بدار نهضة القداسة باسيوط في احدى القضايا بفرز احد الاشخاص من عضوية القداسة على مستوى الجمهورية ونشر الحكم بمجلة الكنيسة وقراءته من على المنابر ليكون عبرة لمن تسول له نفسه بأن يبىء الى الكنيسة مع شمول الحكم بالنفاذ - عرض هذا الحكم على المجمع العام لكنائس نهضة القداسة للاقباط الانجيليين والتصويت بقبوله ونشره بمجلة بوق القداسة واعلانه من فوق منابر الكنائس - النعى على قرار المجمع العام ببطلانه - القرار الطعين من شأنه حتما التأثير في مركز الطاعن وحرية الشخصية في عقيدته الدينية وحرية ممارستها وهى التى احاطها الدستور بسياس من ضماناته - اعتباره قرارا اداريا مستكملا خصائصه قانونا - اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالفصل في طلب الغائه بها ينهار معه النعى بان هذا القرار مجرد قرار دينى يخرج عن دائرة هذا الاختصاص .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الثابت من أوراق الدعوى ومستنداتها انه بتاريخ ٢٤ من يونيو سنة ١٩٧٢ اصدرت « لجنة القضاء » المنعقدة بدار نهضة القداسة باسيوط حكما في القضية رقم ١ سنة ١٩٧٢ ضد السيدين

القداسة بأسيوط حكما في القضية رقم ١ سنة ١٩٧٢ ضد السيدين و يقضى بغزرها من عضوية كنائس نهضة القداسة على مستوى الجمهورية . نشر الحكم بمجلة الكنيسة وقراءته من على المنابر ليكون عبره لمن تسول له نفسه بأن يسيء الى الكنيسة مع شمول الحكم بالتنفيذ ، وقد عرض هذا القرار في ذات يوم صدوره على المجمع العام لكنائس نهضة القداسة للاقباط الانجيليين حيث صوت المجمع بقبوله ونشره بمجلة بوق القداسة واعلانه من فوق منابر الكنائس وهذا القرار هو المنعى ببطلانه والذي صدر الحكم الطعين بعدم الاختصاص بنظر دعوى الغائه .

ومن حيث ان هذه المحكمة سبق وان قضت بانه يبين من استقرار المبادئ التي قام عليها الفرمان العالي الصادر في ١٨ من فبراير سنة ١٨٥٦ بتنظيم أمور الطوائف غير الاسلامية في الدولة العلية والاحكام التي نص عليها الامر العالي الصادر في الاول من مارس سنة ١٩٠٢ بشأن الانجيليين الوطنيين وقرار وزير الداخلية الصادر في ٢٩ من يونيو سنة ١٩١٦ بالتصديق على اللائحة الداخلية للمجلس الى الانجيلي العمومي بمصر ، ان ثم رسالة دينية منوطه بالكنائس الانجيلية المعترف بها تكمن في رعاية المرافق الدينية لطائفة الانجيليين الوطنيين ، وهي مهمة من اختصاصات الحكومة اصلا يقع على عاتقها القيام بها لو لم توكل الى المجلس والكنائس بحسبانها من فروع الخدمات التي تنهض بها السلطة العامة وفي سبيل ذلك خول المجلس والكنائس نصيبا من السلطة العامة اللازمة لمباشرة مهامها ، ولا ريب ان الرسالة الدينية المنوطة بالمجلس والكنائس في هذا الصدد والتي تمثل النشاط الاساسي والهام للمرفق الذي تقوم على رعايته والنهوض عليه ، ذات اثر بالغ في تعميق التعاليم الدينية وادابها واداء الشعائر الدينية وغرس التربة الدينية في نفوس افراد الطائفة الذين تربطهم بالمجلس والكنائس مضافا الى الوشائج الدينية روابط تدخل في نطاق القانون العام تحكيها اللوائح والنظم الصادره في هذا الشأن — ومقتضى ذلك ان الكنائس الانجيلية المعترف بها ومن بينها كنائس نهضة القداسة تعتبر من بين اشخاص القانون العام المنوط بها ادارة مرفق عام من مرافق الدولة مستعينة في ذلك بقسط من اختصاصات السلطة العامة ، وبهذه المثابة ليس ثم ما يحول من حيث الاصل دون ان تستوى قرارات المجمع العام لكنائس نهضة القداسة كقرارات ادارية اذا ما استقامت لها مقومات القرار الاداري واركائه قانونا .

وأن حيث أن القرار المطعون فيه صدر بفرز الطاعنين من عضوية كنائس نهضة القداية والثابت في هذا الشأن من استقراء دستور هذه الكنيسة المقدم من المطعون ضدهما أن الفرز أو القطع هو أقصى الأحكام الكنسية (مادة ١٦٢) وبه يحرم المذهب من أية رابطة تربطه بالكنيسة المنظورة ، ويكون الحكم بالقطع في الضلالات الإيمانية أو التعديت على الشريعة الإنهية أو العناد وعدم الامتثال للأحكام والقوانين الجمعية أو الكنسية ودستور الكنيسة والذنوب المخلة بالشرف والآداب العامة أو الالتزامات التي توافرت معها وقامت بها شروط العضوية أو التسبب في أحداث الشغب والانقسام بين جماعات الكنيسة أو الذنوب التي تضر بمصالح العمل العام والقرار المسيحي — والثابت أيضا من هذا الدستور إيمان أصحابه بأنه لا يوجد إلا فريضتان (مادة ٢٥) هما فريضة المعمودية والعشاء الرباني ، وأن المعمودية فريضة لكنيسة العهد الجديد لا ينبغي أن يقوم بممارستها إلا القسيس المرتسم وأن المعمودية حتم للعهد الجديد تمارس للذين يعترفون بإيمانهم اعترافا موثوقا به ولأولادهم وأن البالغين غير المعمدين يمكن بعد أن يقبلهم مجلس الكنيسة أن يعمدوا . . (المواد ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٩) وأن العشاء الرباني فريضة لكنيسة العهد الجديد ينبغي أن يمارس على يد قسيس مرتسم ويتناول من الفريضة المقرون إيمانهم بالمسيح والأعضاء الذين لم تصدر ضدهم أحكام كنسية (مادة ٥٢) ويجب أن تمارس فريضة العشاء الرباني مرارا كثيرة كل عام (مادة ٥٣) ومقتضى ما تقدم أن الفرز من عضوية الكنيسة هو أقصى الأحكام الكنسية ويوجب حتما حرمان المذهب من أية رابطة تربطه بالكنيسة والحيلولة دونه وبين ما يؤمن به من فريضتين لا غنى عنهما في عقيدته التي لا تؤمن إلا بهما وهما المعمودية — لمن لم يسبق تعميده — وهي لا تتاح إلا لمن يقبلهم مجلس الكنيسة كما لا تمارس إلا لمن يعترفون بإيمانهم اعترافا موثوقا به ولأولادهم، وكذا حرمانه من فريضة العشاء الرباني والذي لا يتناوله من تصدر ضدهم أحكام كنسية — ولا ريب بهذه المثابة أن القرار الطعن من شأنه حتما التأثير في مركز الطاعنين وحريتهما الشخصية في عقيدتهما الدينية وحرية ممارستها وهي التي أحاطها الدستور بسياج من ضماناته إذ نص في المادة ٤٦ على أن تكل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية ولازماء على مقتضى هذا النظر في اعتبار القرار الطعن قرارا إداريا مستكملا خصائصه قانونا ومن ثم يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بالفصل في طلب الغائه بما ينهار معه النعي بأن هذا القرار مجرد قرار ديني يخرج عن دائرة هذا الاختصاص وإذا ذهب الحكم المطعون فيه غير

هذا المذهب فقد جانب صحيح حكم القانون بما يتعين معه القضاء بالغائه
وبإعادة الدعوى مجددا الى محكمة القضاء الادارى للفصل فيها .

(طعن ١١٩٠ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٠) .

قاعدة رقم (١٧٧)

المبدأ :

طائفة الانجيليين الوطنيين — الفصل (الفرز) من عضوية الكنائس
الامر العالى الصادر سنة ١٩٠٢ بشأن الانجيليين الوطنيين قد خلا من
حكم ينظم كيفية الفصل (الفرز) من عضوية الكنائس واجراءاتها —
وجوب الرجوع في هذا الصدد الى الاحكام الخاصة بكنيسة نهضة القداسة
التي يتبعها المشكو في حقه — تضمن نظام كنيسة نهضة القداسة تحت
عنوان القوانين القضائية بان تعين الكنيسة لجنة قضائية تكون مجلسا
مستمرا لسماع كل الشكاوى وفحص جميع التهم الموجهة ضد اى عضو
في الكنيسة — يجب ان تعرض كل الدعاوى على الكنيسة اولا ثم تحيلها
الى اللجنة القضائية — راعى الكنيسة هو رئيس اللجنة القضائية
— اذا كان الراعى هو المدعى او اذا كانت الكنيسة بلا راع يعين شخص
آخر يرأس اللجنة — اذا لم تعين الكنيسة رئيس اللجنة فعلى اللجنة
ان تختار رئيسها — اذا ثبت للجنة ثبوت التهم ترفع الامر للكنيسة فتثبت
الحكم النهائي — المجمع العام للكنائس — اختصاصاته — لا اختصاص
للمجمع العام للكنائس نهضة القداسة بإحكامه أعضاء الكنائس فيما يرتكبون
من أخطاء — أساس ذلك : ان هذا الاختصاص منوط بلجنة محلية في كل
كنيسة فيما يتعلق بالاحكام ومنوط بالكنيسة فيما يتعلق بتثبيت الحكم
النهائي — كنائس الانجيليين — تقديم شكوى ضد الكنيسة لمخالفتها المبادئ
الاساسية او القوانين العمومية — وجوب اخطار الكنيسة الانجيلية
لاصلاح شأنها واذا استمرت في المخالفة يرفع الامر للمجمع السنوى الذى
يملك معاقبتها بقطع علاقته بها وينع القسيس او الشماس من الخدمة
بها — كنائس الطائفة الانجيلية — قرار الفرز من عضوية الكنيسة هو
اقصى الاحكام الكنيسية مقتضاه حرمان العضو من اية رابطة تربطه بالكنيسة
والحيلولة بونه وبين ما يؤمن به من فريضة لا غنى عنها في عقيدته وهما
العمودية والعشاء الربانى — فقرار الفرز من شأنه التأثير على الحرية
الشخصية والعقيدة الدينية وحرية ممارستها مما يجوز طلب الفائه —

لا ينال من صحة الحكم بإلغاء القرار إمكان المدول عنه اثر توبة الخاطئ او انتماؤه الى كنيسة انجيلية اخرى — اساس ذلك : الفرق بين المدول عن قرار سليم اثر توبة وإلغاء القرار لمعيب في الشكل والاختصاص — انتفاء المدعى لكنيسة اخرى يؤكد تأثير القرار على العقيدة مما يعتبر مساسا بحريته الشخصية في اختيار العقيدة الدينية التي ينتمى اليها .

ملخص الحكم :

من حيث انه عن الوجه الثالث من أوجه الطعن ، فان الثابت ان الحكم المطعون فيه قد قام على أسباب محصلها ان الامر العالى الصادر سنة ١٩٠٢ بشأن الانجيليين الوطنيين قد خلا من حكم ينظم كيفية الفصل (الفرز) من عضوية الكنائس واجراءاتها ومن ثم يتعين الرجوع في هذا الصدد الى الاحكام الواردة في نظام كنيسة النهضة المقدسة التابع لها كل من المدعين واذ نص هذا النظام في الفصل الخامس منه تحت عنوان « القوانين القضائية » على انه « على الكنيسة ان تعين لجنة قضائية مؤلفة من ستة اشخاص يبقون سنة في هذه الوظيفة ما لم تغيروها الكنيسة . وتكون هذه اللجنة مجلسا مستمرا لسماع كل الشكاوى وفحص جميع التهم الموجهة ضد أى عضو في الكنيسة ، على انه يجب ان تعرض كل الدعاوى على الكنيسة اولا وهى تحيلها على اللجنة القضائية . وراعى الكنيسة يكون رئيسا للجنة القضائية ولكن وان كان الراعى هو المدعى او اذا كانت الكنيسة بلا راع يلزمها ان تعين شخصا آخر يترأس اللجنة وان اهلكت الكنيسة ذلك فعلى اللجنة ان تختار رئيسها ... وفي كل ادوار المحاكمة يجب على رئيس اللجنة ان يوزع الشكاوى الموجهة الى المتهم كتابه ويعطى له فرصة للاستعداد للمحاكمة لا تنقص عن الستة ايام ... واذا ثبت للجنة ذنب المتهم ترفع الامر للكنيسة فيثبت الحكم النهائي » — كما تضمن هذا النظام في الفصل الثامن منه بيان الاحكام الخاصة بالمجامع فنص على كيفية تشكيل المجمع العام وأوضح اختصاصاته فنص على انه « للمجمع العام ان يسن القوانين والترتيبات للنهضة تحت الصلود والشرائط الاتية :

(١) (٢) لا يجوز له أن يبطل أو يغير قوانين نهضة القداسة العمومية .

(٣) (٤) لا يجوز له أن يبطل أى قانون أو نظام يختص

باعتبارهم كنيسة أو بحقوق وأمتيازات أعضائنا مثل قبول الأشخاص تحت الامتحان أو قبولهم نهائيا والشروط التي بموجبها يستمرون في العضوية وكيفية قبولهم تحت الامتحان أو وجودهم مذبذبين وتوبيخهم وأيقاف الأشخاص الذين لا يسلكون بالترتيب وحرمانهم من امتيازات الكنيسة والجمعية » وأستخلص الحكم المطعون فيه من هذه النصوص أنه لا اختصاص للمجمع العام للكنائس نهضة القداسة بمحاكمة أعضاء الكنائس فيما يرتكبون من أخطاء ، وأن هذا الاختصاص منوط بلجنة محلية في كل كنيسة فيما يتعلق بالمحاكمة ومنوط بالكنيسة فيما يتعلق بتثبيت الحكم النهائي وذلك طبقا للإجراءات المنصوص عليها والتي تعد ضمانات للمحاكمة والتحقيق بتعيين الالتزام بها وعدم الخروج عليها ، ثم انزلت المحكمة هذه الاحكام على واقعات الدعويين المطروحتين عليها ، وخلصت من ذلك الى أن القرار المطعون فيه بشوب بعيب عدم الاختصاص ، لان محاكمة كل من المدعين لم تجر أمام اللجنة القضائية بالكنيسة التي يتبعها ، وانما جرت أمام لجنة قضائية شكلها المجمع العام ، كما أن القرار الصادر بفرزة لم تصدره الكنيسة التي يتبعها وانما أصدره المجمع العام ، ثم اضافت المحكمة الى عيب عدم الاختصاص الذي شابه القرار عيبا آخر في الشكل والإجراءات تتمثل في أن موضوع المدعين لم يعرض على الكنيسة أولا لتحيله الى اللجنة القضائية - حسبما يقضى به نظام الكنيسة - كما لم توزع الشكوى الموجهة الى كل منها كتابة ولم تعط لهما فرصة للاستعداد للمحاكمة لا تقل عن ستة ايام ، وانما أرسلت بتاريخ ١٩٧٢/٦/٢١ برقية لاستدعاء المدعى عليه الاول ثم اجتمعت لجنة المحاكمة في ١٩٧٢/٦/٢٢ أى في اليوم التالي مباشرة لإرسال البرقية ، كما أوردت اللجنة في حكمها انها اطلعت على محضر التحقيق في حين أن هذا المحضر لا وجود له لانه لم يجر تحقيق أصلا مع أي من المدعين - وخلصت المحكمة من ذلك الى أن القرار المطعون فيه قد صدر من لم يملك إصداره ، فضلا عما شابه من عيب في الشكل والإجراءات، ومن ثم قضت بالفائه .

ومن حيث أنه يبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه قيد طبق الاحكام الواردة في نظام الكنيسة تطبيقا سليما على وقائع ثابتة بالأوراق ، أما ما يتعاه الطاعن على ذلك الحكم - في الوجه الثالث من أوجه طعنه - من أن كنيسة نهضة القداسة بالحفاظية (التي يتبعها المدعين) لم يكن لها قس لانه فصل من عمله ، وكانت الكنيسة منقسمة على بعضها فلم يكن لها في الواقع وجود ككنيسة ، ولم يكن لها المجلس المكون من ستة أعضاء ، وفي

هذه الحالة يختص الجميع بكافة مسؤولياته ، كما ان الاتهام المنسوب الى المذميين هو توزيع منشور علم ينطوى على سب للجمع والكنيسة فكان يتعين تأنيبها - هذا للنمى لا يعدو أن يكون ترديدا لما سبق أن اثاره الطاعن من دفاع ابلام محكمة القضاء الادارى ، وتناولته تلك المحكمة في حكمها المظلمين فيه ، ووردت عليه بحق - بأن الفصل الخامس من نظام كنيسة النهضة المقدسة عالج للوضع في حالة عدم وجود راع للكنيسة وذلك بأن نص على أن « يكون راعى الكنيسة رئيسا للجنة القضائية ولكن اذا كان للراعى هو المدعى ، او كانت الكنيسة بلا راع يلزمها ان تعين شخصا آخر يترأس اللجنة وأن اهلكت للكنيسة ذلك فعلى اللجنة ان تختار رئيسها » .

ومن حيث ان الواضح من النص المشار اليه ان عدم وجود راع للكنيسة لو وجود انتسللت بها ، لا يمرر نقل الاختصاص بمحاكمة أعضاء الكنيسة وعرزهم من للكنيسة الى المجمع ، كما لا يبرر فصل المدعين من عضوية الكنيسة بغير محاكمة سمع فيها أقوالهما ويدينان فيها ما يراه كل منهما من لوجه للدفاع ، ولا تمنع فيما ابداه الطاعن في المفكرتين المتقدمتين منه أمام هذه المحكمة بجلسة ٤ من أبريل سنة ١٩٨٢ وجلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٢ من أن قانون الطائفة قد ميز (فى المادة ٦٢ منه) بين « التعديت الشخصية » ، « والخطايا الجهوية » وأنه نص على أنه فى الخطايا الجهوية يلزم محاكمة الاشخاص المذنبين بدون تأجيل ، وتكون العقوبة الطرد من الكنيسة بلا محاكمة ، ولا تتطلب هذه الخطايا الجهوية تقديم شكوى ولا توزيعها ولا اعطاء فرصة ، وأن العرف قد جرى على أن المجمع العلم هو الذى يتولى هذه المحاكمات ، ومن ثم ولما كان الذنب المنسوب الى المدعين من الخطايا الجهوية ، فان فصلها من عضوية الكنيسة بقرار من المجمع يكون صحيحا مطابقا للقانون - لا تمنع فى ذلك لانه بالرجوع الى قانون الطائفة الذى اشار اليه الطاعن ، يبين أنه تناول المحاكمة فى الفصل الخامس منه تحت عنوان « القوانين القضائية » وقسم هذا الفصل الى أربعة أقسام خصص القسم الاول منها لمحاكمة أعضاء الجمعية ، والقسم الثانى لمحاكمة القسيس ، والقسم الثالث لمحاكمة الشماس والقسم الرابع لمحاكمة الاسقف ، وفى القسم الاول الخالص بمحاكمة الاعضاء استقبله باجراءات المحاكمة والجهة المختصة بإجرائها على النحو الذى سبق بيانه تفصيلا ، ثم أردف فى البند (٢) بما يلى « فى التعديت الشخصية أو الاخلاق والتهويل البردية أو اهيلال الوجبلت يجب اتباع أوامر سيدنا الواردة فى مت ١٨ : ١٥ - ١٧ . أما فى الخطايا الجهوية مثل الاعتقاد بالتعاليم

الهرطوقية وأذاعتها أو عصيان نظام النهضة وقانونها أو في خطايا المنكرات الجهاوية يلزم محاكمة الاشخاص المذنبين بدون تأجيل » ثم عاد فأكسد في البند (٣) انه « في كل ادوار المحاكمة يجب على رئيس اللجنة أن يوزع الشكوى الموجهة الى المتهم كتابة ويعطى له فرصة للاستعداد للمحاكمة لا تنقص عن الستة ايام ثم نص البند (٤) على انه « اذا ثبت للجنة ذنب المتهم ترفع الامر للكنيسة فيثبت الحكم النهائي » .

ومن هذا يبين أن التمييز بين « التعديت الشخصية » ، و « الخطايا الجهوية » « مقصور على اجراء المحاكمة بدون تأجيل ، اى نظرها على وجه السرعة دون مساس بالجهة المختصة بالمحاكمة أو بالضمانات التى رسمها قانون الطائفة لهذه المحاكمة من اعطاء الفرصة لادعاء الدفاع ، ومن تصديق الكنيسة على الحكم ليصبح نهائيا ، ومن ثم فلا أساس لما يذهب اليه الطاعن من أن العقوبة توقع في هذه الحالة بغير محاكمة ، أما ما أسند اليه من انه ورد في صفحة ٦٧ ، ٦٨ من قانون الطائفة ما يميز اختصاص المجمع العام في مثل هذه الاحوال ، فينبغي ان هذه الاحكام وردت في القسم الثالث الخاص بمحاكمة الشماس أو المرشح للخدمة الدينية - وليس هذا هو حال المدعين وقد ورد به في البند (٧) أن « كل شكوى ضد أى كنيسة مذنبه ترفع الى أقرب قسيس مفوض (وليس لرأى الكنيسة المتهمه) وهو يدعو لجنة كما في شكوى القسيس . وهذه اللجنة تجتمع في المكان الذى أعادت الكنيسة المشكوه على الاجتماع للمباداة فيه أو في أية نقطة تجاورها فتؤلف هيئة قضائية لمحاكمة الكنيسة المذكورة وتستدعى نوابها للحضور أمامها . فان حكمت اللجنة بأن الكنيسة مذنبه بمخالفتها شيئا من المبادئ الأساسية أو القوانين العمومية أو اى قانون أو قسم بسند المجمع العام أو السنوى باتفاق الاراء فلا بد من اعلان حكمها هذا وان كانت الكنيسة لا ترضى بأصلاح الذنب ترفع الدعوى الى اقرب جلسة للمجمع السنوى ويكون حكمه القول الفصل . واذا حكم المجمع السنوى بجريمة الكنيسة فيقطع علاقته معها فلا يجوز لقسيس أو شماس أو شماسه أو مرشح للخدمة أو مبشر في النهضة أن يصير راعيا لها يمارس خدماتها ما لم تثبت وتصلح أمرها . ويشترط أيضا انه اذا حدث في كنيسة مخالفة للنظام الكنائس كان قد ابطلت اجراء القانون النظامى فعلى رئيس المجمع أن يجمع أعضاء الكنيسة المذكورة الطائفتين الذين تتألف منهم كنيسة نهضة القداسة في تلك الجهة ويشرع في محاكمة كل الاعضاء الذين توجهت اليهم التهم بحسب قوانيننا القضائية أما اذا اعترفوا بذنبهم فلا حاجة للمحاكمة » .

والواضح. ان هذا الحكم حكم خاص لا يعمل به الا في حالة تقسيم شكوى ضد الكنيسة لانها خالفت المبادئ الاساسية او القوانين العمومية . وفي تلك الحالة تحقق الشكوى فان ثبتت صحتها تخطر الكنيسة لاصلاح شأنها فان لم تهمل واستمرت في المخالفة ترفع للجمع السنوى الذى يملك معاقبتها بقطع علاقتها بها ، وينع القسيس أو الشماس من الخدمة بها ، وفي جميع الاحوال يؤكد النص على وجوب المحاكمة ، ولا يعفى منها الا حالة اعتراف المتهم بذنبه ، ومن ثم ولما كانت محاكمة المدعين التى اجراها المجمع فى غيبتها لم تتم بناء على شكوى وجهت الى الكنيسة ولا تتعلق بخروج الكنيسة على المبادئ الاساسية ، او بمخالفتها للنظام الكنسى ، كما ان كلا من المدعين ليس شماسا بالكنيسة او مرشحا بالخدمة فيها ، ولم يعترف اى منهما بذنبه فانه لا يكون ثمة وجه لانطباق هذا البند على الدعوى الماثلة ، فلا يختص المجمع بهذه المحاكمة ولا يجوز توقيع العقوبة عليهما بغير محاكمة ، ومن ثم يكون هذا الوجه ايضا من اوجه الطعن غير سديد .

ومن حيث انه عن الوجه الرابع من اوجه الطعن ، وهو المتعلق بنحوى القرار المطعون فيه فانه لا يعدو ان يكون ترديدا للدفاع الذى ابداه الطاعن امام محكمة القضاء الادارى وكان عباده فى الدفع امامها بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى ، وقد تناول حكم هذه المحكمة الصادر بجلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ فى الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٢٠ ق المتعلق بذات الدعوتين الماثلتين الذى خلص الى ان الفرز من عضوية الكنيسة هو اقدس الاحكام الكنسية يوجب حتما حرمان المذنب من اية رابطه تربطه بالكنيسة والحيولة دونه وبين ما يؤمن به من فريضتين لا غنى عنهما فى عقيدته التى لا تؤمن الا بهما وهما المعمودية - لمن لم يسبق تعميده وهى لا تتاح الا لمن يقبلهم بمجلس الكنيسة كما لا تمارس الا لمن يعترفون بليثانهم اعترافا مؤثوقا به ولاولادهم ، وكذا حرمانه من فريضة العشاء الربانى والذى لا يتناوله من تصدر ضدهم احكام كنيسة - ولا ريب بهذه المثابة من ان القرار الطعن من شأنه حتما التأثير فى مركز الطاعنين وحرثتهما الشخصية ، فى عقيدتهما الدينية وحرية ممارستها ، ومن ثم فلا يقبل من الطاعن ان يعدو فيدعى ان القرار المطعون فيه لم يحرم المدعين من كل الامتيازات كأعضاء فى الكنيسة او ان القرار المطعون فيه ليس قرارا باتا ، وانما يمكن للجمع الرجوع فيه فى حالة توبة المظنون ضده الثانى كما فعل مع المظنون ضده الاول او ان المظنون ضده الثانى قد انخرط فى عضوية كنيسة اخرى هى كنيسة الممبدان بشبرا بالخلفاوى

وهي كنيسة انجيلية تختلف وكنيسة نهضة القداسة ، لا يقل من الطاعن ذلك بعد أن اباتت هذه المحكمة بوضوح الاثر المترتب على القرار المطعون فيه ، ولا يؤثر في سلامة الحكم بإلغاء ذلك امكانية العدول عنه ، او امكانية انتهاء احد المدعين الى كنيسة أخرى ، ففرق بين العدول عن قرار سليم اثر توبة الخاطيء والغاء القرار بعيب في الشكل والاختصاص ، كما ان انتهاء احد المدعين الى كنيسة أخرى يؤكد تأثير القرار على عقيدة المدعى ، فيفصله من كنيسة نهضة القداسة اجبر على الالتجاء الى الكنيسة الانجيلية مما يعتبر مساسا بحريته الشخصية في اختيار العقيدة الدينية التي ينتمى اليها ، ومن ثم يكون هذا الوجه من اوجه الطعن أيضا غير سعيد .

ومن حيث انه يخلص من ذلك ان الحكم المطعون فيه قد صادف صحيح حكم القانون ، ومن ثم يكون الطعن فيه في غير محله حقيقا بالرغى .

(طعن ٢١٧٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٤/٣/٣١) .

(ج) — مجلس ملى :

قاعدة رقم (١٧٨)

المبدأ :

صفة العضوية تزول حتما بانتهاء مدتها ولا يجوز بعد فواتها جزاؤة الاعضاء لاي اختصاص ويجب ان ينظم التشريع الحالة التي قد تنشأ بعد زوال تلك العضوية .

ملخص الفتوى :

ان قسم الراى مجتبعها استعرض هذا الموضوع ببطلتى ١٩ و ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٠ فاستقبلن له ان أعضاء المجلس انتخبوا في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٤ لمدة خمس سنوات تنتهى في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ وفقا للمادة الخامسة من الامر العالى الصادر في ١٤ مايو سنة ١٨٨٢ وكان يتعين على المجلس ان يجرى انتخاب الاعضاء الجدد قبل انتهاء مدته بشهرين ووفقا للبلدة السانسة لكنه تراخى في اجرائه لانه كان يقترح تمديدا في الانصة الانتخاب وبابل ان يجرى الانتخاب وفقا لللائحة المعدلة حتى اذا كان يوم ٢

فبراير سنة ١٩٥٠ اجتمع أعضاء المجلس في غير حضور غبطة البطريرك وقرروا اجراء الانتخاب وفقا للائحة القائية وعينوا يوم ١٣ يونيو سنة ١٩٥٠ لاجرائه وحددوا للقيد في جدول الناخبين الفترة من ١٠ فبراير الى ١١ مارس سنة ١٩٥٠ وفي ٦ و ٩ فبراير سنة ١٩٥٠ كتب غبطة البطريرك الى وزارة الداخلية يخبرها ان المجلس قد زالت عنه اختصاصاته بقتضاء مدة اعضائه واصبح لا يملك اجراء انتخاب الاعضاء الجدد ولانه عين لجنة ملية لمباشرة عمليات القيد والانتخاب بشكلكة تحت رئاسته من حضرات الاتبا ... مطران منفوط وابنوب والانباء ... مطران الجيزة والقطيويية والقمص .. وكيل البطريركية والقمص .. و .. و .. و .. و .. طلبا اعتباها وقد طلب رأى الهيئة فى المسائل الآتية :

أولا : هل تعتبر عضوية أعضاء المجلس الملى العام الفين انتخبوا فى ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٤٤ قائمة قانونا أم انها زالت عنهم .

ان المادة الخامسة من الامر العالى الصادر فى ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ نصت على ان يكون تعيين الاعضاء والنواب لمدة خمس سنين تبدأ من تاريخ الانتخاب .

ونصت المادة التالية على انه « قبل انتهاء الخمس سنين المذكورة بشهرين يصير عقد جمعية من أبناء الطائفة لانتخاب أعضاء ونواب لمدة خمس سنين آخر سواء كانوا من الاعضاء والنواب السابقين أو غيرهم مع مراعاة ما يتقرر فى المادة الرابعة والثلاثين وبعد تمام الانتخاب يصير العرض للحكومة عن أسماء من صار انتخابهم ولصودر الامر العالى باعتبارهم انما يجب على المجلس الذى يكون موجودا أن يستمر على أداء العمل حتى يتم تعيين الاعضاء والنواب الآخرين والاصل الفرنسى للمادة السادسة اوضح فى بيان معنى الشخص الأخير منها :

يبين من هذه النصوص ان عضوية المجلس الملى للطائفة الاصطباط الارثوذكس تكون بالانتخاب من أبناء الطائفة ثم بالتعيين من ولى الامر لمدة محدده بخمس سنوات تبدأ من تاريخ التعيين وأن هذه المدة غير قابلة للاعتداد الا استثناء فى الحالة المنصوص عليها فى الشطر الأخير من المادة السادسة اذا حصل الانتخاب قبل انتهاء مدة المجلس القائم وتأخر التعيين الى ما بعد انتهائها وقد راعى الشارع فى تقرير هذا الاستثناء أن يجرى

الانتخاب بمعرفة مجلس لا يزال مختصا بإجرائه وأن تأخير التعيين لا يرجع الى فعل المجلس .

وحيث أن تأخير المجلس الملى العام عن اجراء الانتخاب مع امكانه لا ينطوى تحت الحالة الاستثنائية الواردة فى المادة السادسة فلا يجرى عليه حكمها ولا سبيل لصرف هذا الحكم اليه بطريق القياس لان الاستثناء لا يقاس عليه ولان القياس ان كان فى ذاته جائزا فانه ولا شك ممتنع لانعدام أوجه الشبه بين الحالتين من جهة الظرف والعللة ومن ثم لا يكون هناك مندوحة عن الرجوع الى الاصل المستفاد من المادة الخامسة فى ضوء القواعد القانونية العامة .

وحيث ان الامر العالى الصادر فى ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ اذ خول المجلس الملى العام صفة النيابة عن الطائفة فى تدبير شئونها وولاية القضاء فى مسائل الاحوال الشخصية بين افرادها حدد هذه النيابة القانونية بأجل معلوم وخصص تلك الولاية القضائية بزمن محدود والقاعدة أن النيابة تنقضى بانقضاء أجلها وان ولاية القضاء تنتهى بانتهاء الزمن المخصصة به والقول بغير ذلك فى خصوص الحالة المعروضة يؤدى الى جعل مدة العضوية التى تشدد الامر العالى فى تحديدها رهنا بمشيئة الاعضاء بمدونها الى غير مدى بمحض ارادتهم وفى هذا اهدار لحكم أساس فى دستور الطائفة .

وحيث أن اجراء الانتخاب لعضوية المجلس العام هو بحكم الامر العالى الصادر فى ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ من اختصاص المجلس وقد أوجبت المادة السادسة عليه أن يجرىه قبل انتهاء مدة أعضائه ولم يجعل الامر العالى للبطريرك أن يحل محل المجلس فى هذا الشأن اية هيئة أخرى

وحيث أن الامر العالى اذا أوجب على المجلس العام اجراء الانتخاب قبل انقضاء مدته افترض أن هذه القاعدة الامر له لن تخالف فلم يواجه مخالفتها بأية نصوص تنظم نتائجها . أما وقد وقعت المخالفة فان الامر يستدعى تعديلا تشريعيا لمواجهتها .

لذلك انتهى رأى القسم الى :

١ - ان عضوية المجلس العام للذين انتخبوا فى ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٤٤ قد زالت عنهم يوم ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٤٩ بانقضاء الخمس سنوات

المفصوص عليها في المادة الخامسة من الامر العالى الصادر في ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ فلا يجوز لهم أن يقوموا بأى عمل من الاعمال التى تدخل فى اختصاص المجلس ومنها اجراء الانتخاب .

٢ - وان اللجنة التى شكلها غبطة البطريرك لمباشرة انتخاب اعضاء جدد لا يجوز لها أن تجرى أى عمل من اعماله .

٣ - وأن علاج هذه الحالة فى الحاضر والمستقبل انما يكون باستصدار قانون على وجه الاستعجال يتضمن حكمين .

أحدها دائم باضافة نص جديد الى المادة السادسة من الامر العالى الصادر فى ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ يخول وزير الداخلية فى حالة انقضاء الخمس سنوات المفصوص عليها فى المادة الخامسة قبل تمام الانتخاب بأن يستصدر برسوما بتعيين هيئة تحت رئاسة البطريرك تتولى اختصاصات المجلس الى العام حتى يتم الانتخاب ويصدر المرسوم باعتقاد الناخبين .

والحكم الاخر الوقتى باعتبار الاعمال والاحكام الصادرة من المجلس العام والمجالس الفرعية فى حدود اختصاصها فى الفترة ما بين ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٤٩ وتاريخ العمل بالقانون المذكور صحيحة .

(فتوى ٥٩ فى ١٩٥١/٣/٤) .

(د) - بطريركية :

قاعدة رقم (١٧٩)

المبدأ :

البطريركية - شخص من اشخاص القانون العام يتولى إدارة برفق عام مستعينة بذلك بقسط من اختصاصات السلطة العامة ، الكهنة يعتبرون من الموظفين العموميين .

ملخص الحكم :

ان بطريركية الاقباط الارثوذكس هى شخص من اشخاص القانون

العلم يقولى ادارة مرفوق علم من مرافق الدولة مستعينة في ذلك بقسط من اختصاصات السلطة العامة ، ويقوم الكهنة بها — والمدعى واحد منهم — بخدمة عالية أساسية تتمثل في أداء الشعائر الدينية وتعميق التربية الدينية في نفوس افراد الطائفة ، وتربطهم بالبطيريركية بالاضافة الى الروابط الدينية روابط تدخل في نطاق القانون العلم تنظمها القوانين الصادرة في هذا الشأن وهم بهذه المثابة يعتبرون من الموظفين الصوميين . ولما كان الامر كذلك فانه لا يؤثر في طبيعتهم هذه ان البطيريركية تخضعهم لاحكام قانون العمل بجانب التنظيم القانونى الذى ارقاه المشرع .

(طعن ٦٩٨ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٥) .

ثالثا — بهائية :

قاعدة رقم (١٨٠)

المبدأ :

لا يؤثر اعتناق المصرى لاي دين ، عملا بلحكام المواد (٣ و ١٢ و ١٢) من الدستور ، في اهليته للتوظيف ، طالما لا يأتى ما يخل بالنظام العام او حسن الاداب — وعلى ذلك فان مجرد اعتناق أحد الموظفين للدين البهائى . ومباشرة احدى مظاهر هذا الدين الخارجى ، لا يجيز اتخاذ اجراء تاديبى .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الراى مجتمعاً بجلسته المنعقدة في ٢ من مارس سنة ١٩٥٢ اعتناق احدى المدرسات للديانة البهائية .

وتبين ان الدستور المصرى نص في المادة ١٢ على ان حرية الاعتقاد مطلقة ونص في المادة ١٣ على ان تحمى الدولة حرية القيام بشعائر الاديان والعقائد طبقاً للعادات المرعية في الديار المصرية على الا يخل ذلك بالنظام العام ولا ينافى الاداب .

كما نص في المادة الثالثة على ان المصريين لدى القانون سواء وانهم متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفيما عليهم من الواجبات والبيكاليف العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الاصل او اللغة او الدين .

وعلى ذلك فان اعتناق المصرى لادى دين لا يؤثر فى اهليته للتوظيف طالما انه لا يأتى ما يخل بالنظام العام أو حسن الاعمال .

وحيث انه ثبت ان المدرسة المذكورة تقوم بعملها على وجه مرضى وان خلقها حسن ولم يؤخذ عليها ما يشين فى هذا الصدد فان اعتناقها للدين البهائى وخطبتها الى شخص يعتقد هذا الدين أيضا لا يخول وزارة المعارف اتخاذ أى إجراء تأديبى ضدها .

ولا عبرة للقول بأنّها قد تسمى الى نشر دينها بين التلاميذ ، لانه لا يصح تأسيس الجزاء التأديبى على مجرد الاحتمال ، على انه اذا حصل ذلك فانه يكون محل محلكمة فى حينه .

اما نظر المدرسة المذكورة من المدينة او من سلك التعريس فمسألة تقديرية متروكة لتقدير الوزارة فى ضوء الصالح العام .

لذلك انتهى رأى القسم ان اعتناق المدرسة المذكورة للدين البهائى وخطبتها لبهائى مثلاً لا يجيز لوزارة المعارف العمومية اتخاذ أى إجراء تأديبى ضدها .

(فتوى ١٥٦ فى ١٩٥٢/٣/٥) .

قاعدة رقم (١٨١)

المبدأ :

تختص مكاتب التوثيق بتوثيق عقود زواج طائفة البهائيين باعتبارهم من غير المسلمين .

ملخص الفتوى :

بالرجوع الى المادة الثالثة من قانون التوثيق رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ والذى تقضى بأن تقوى المكاتب توثيق جميع المحررات عدا ما كان منها متعلقا بالوقف أو الاحوال الشخصية ومع ذلك توثق بهذه المكاتب المحررات المتعلقة بالاحوال الشخصية بالنسبة الى غير المسلمين يتبين انها تجعل لمكاتب التوثيق الاختصاص فى توثيق المحررات المتعلقة بالاحوال الشخصية

بالنسبة الى « غير المسلمين » ولما كانت عبارة غير المسلمين هذه مطلقة غير محددة وكانت القاعدة ان المطلق يجرى على اطلاقه وأن لا تخصيص بغير مخصص فانه يتعين تفسير هذه العبارة بأنها تشمل كل من لا يدين بالاسلام سواء كان مؤمنا بدين آخر معترف به أو غير معترف به أو لا دين

ولا وجه للقول بأن مؤدى هذه العبارة لا ينصرف الا لغير المسلمين ممن يؤمنون بديانة سماوية معترف بها وأن البهائية لا يقرها الاسلام لانها خروج عليه وارتداد عنه لا وجه لهذا القول لانه بالرجوع الى المادة ١٢ من الدستور نجد انها تنص على أن حرية الاعتقاد مطلقة . وهذا الحكم يقرر مبدأ أساسيا مسلما به وهو أن تكون لكل انسان حرية تكون عقيدته الدينية ايا كانت هذه العقيدة . ولما كانت العقيدة البهائية عقيدة دينية فانه يتعين التسليم بحرية كل انسان في اعتناقها ولو كان قبل ذلك مسلما ارتد عن اسلامه لان احكام الارتداد المقررة في الشريعة الاسلامية من وجوب قتل المرتد وحرمانه حق الارث وما الى ذلك لا يستقيم تطبيقها مع اطلاق الحريات في العصر الحديث بما فيها حرية الاعتقاد .

اما الحكم الوارد في المادة ١٢ من الدستور التي تنص على أن « تحمى الدولة حرية القيام بشعائر الاديان والعقائد طبقا للعادات المرعية في الديار المصرية على أن لا يخل ذلك بالنظام العام ولا ينافى الاداب » فانه ينصب على اقامة الشعائر الدينية في اماكن معدة للعبادة أو اقامتها علانية . فالدولة وفقا لهذا النص لا تحمى اقامة هذه الشعائر الا في الحدود التي جرت بها العادات المرعية أما الاعتقاد في ذاته فحرية مطلقة لا قيد عليها .

ومتى تقرر ان البهائية عقيدة دينية لكل انسان حرية اعتناقها ولو أن الاسلام لا يعترف بها فانه يتعين القول بأن عبارة « غير المسلمين » التي تضمنها نص المادة الثالثة من قانون التوثيق تشمل فيمن تشمل طائفة البهائيين .

لذلك انتهى قسم الراى مجتمعا الى أن عبارة « غير المسلمين » الواردة في المادة الثالثة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالتوثيق عامة مطلقة تشمل كل من لا يدين بالاسلام سواء كان مرتدا أو مؤمنا بدين آخر يعترف به أو غير معترف به أو غير مؤمن بأى دين . وأن الموثق يدخل في اختصاصه توثيق عقود زواج بين بهائيين باعتبارهما غير مسلمين . أما

تقدير الموثق فيها اذا كان هذا العقد ظاهر البطلان أم لا وهو يباشر مهمته المحددة في المادتين ٥ و ٦ من القانون فان قراره في ذلك قد نظم القانون طريقا قضائيا للطعن فيه مما يتمتع معه ابداء الراى في هذا الشأن .

(فتوى ٥٨٢ في ١٩/١١/١٩٥٢) .

قاعدة رقم (١٨٢)

المبدأ :

زواج مصرى بهائى — عقده امام المحفل الروحانى للبهائيين — باطل
بطلانا مطلقا ولا يترتب عليه أى اثر — عدم جواز اضافة اسم السيدة الى
جواز سفره المصرى .

ملخص الفتوى :

اذا كان الثابت أن الطالب وهو ايرانى الاصل ، مولود لاب وجد مسلمين ، وقد منح الجنسية المصرية بهرسم صادر في ١٦/١١/١٩٥١ طلب — اضافة اسم زوجته الى جواز سفره المصرى . وقدم اثباتا لهذا الزواج صورة شمسية من وثيقة عقد الزواج الصادر من المحفل الروحانى المركزى للبهائيين بمصر مؤرخه في ١١/٨/١٩٤٥ — اذا كان الثابت هو ما تقدم فانه لا يجوز اضافة اسم السيدة الى جواز سفره المصرى ، لان مذهب البهائيين يخالف اصول الشريعة الاسلامية ، وينبنى على ذلك أن الزواج يكون باطلا بطلانا أصليا ولا يترتب عليه أى اثر ، ولا يصحح هذا البطلان أن يتم التصديق على العقد امام القنصلية الايرانية ، اذ البطلان متعلق بالنظام العام .

(فتوى ٢٧١ في ١٩/٥/١٩٥٧) .

قاعدة رقم (١٨٣)

المبدأ :

يجب للاعتداد بالعقيدة والسماح باقامة شعائرها أن تكون منبثقة عن الأديان المعترف بها والا تكون مخالفة للنظام العام او الاداب — اعتبار البهائية في معتقداتها ليست من الأديان السماوية الثلاثة المعترف بها ومخالفتها للنظام العام في مصر — اثر ذلك — خطر الاعتقاد بها او اقامة شعائرها الدينية .

ملخص الفتوى :

يبين من استقصاء تاريخ البهائية انها بذات بايران عام ١٨٤٤ بدعوة من ميرزا محمد على الملقب بالباب وظل موقف البهائية من الشريعة الاسلامية غامضا حتى عام ١٨٤٨ حين عقد هذا المدعى مؤتمرات في بادية (بدشت) بايران اعلن فيه خروج البهائية وانفصالها التام عن الاسلام وشريعته ولقد تضمنت كتبهم ومنها كتاب البيان الذى وضعه ميرزا محمد على والكتاب الاقدس الذى وضعه ميرزا حسن على الملقب باليهاء او بهاء الله — على نسق القرآن الكريم — مبادئ واصولا تناقض الدين الاسلامى كما تنقض سائر الاديان السماوية وتهتر احكام الاسلام فى الصوم والصلاة ونظام الاسرة ، كما ادعى مؤسسو البهائية انهم انبياء يوحى اليهم منكرين بذلك ان سيدنا محمد عليه افضل الصلاة والسلام خاتم الانبياء والمرسلين كما جاء بالقرآن المجيد « ما كان محمدا ابا احد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين » وجاوزوا ذلك فادعوا انهم آلهة من دون الله — وعادوا الامة العربية والاسلام والمسلمين فبشروا فى كتبهم بالصهيونية. معلنين ان بنى اسرائيل سيجتمعون بالارض المقدسة لتكون (امة اليهود التى تفرقت فى الشرق والغرب والشمال والجنوب مجتمعة) .

ومن حيث انه اذا كان هذا هو حال البهائية فانه لا يجوز القياس بينها وبين الاديان الاخرى التى اعتبر الاسلام معتنقها من اهل الذمة يتركون على ما هم عليه وتستحق عليهم الجزية ويكون زواجهم صحيحا فى نظر الاسلام ، لفساد هذا القياس اذ ان الدين الذى يقر معتنقه عليه بالجزية هو الدين الذى كان حقا قبل الاسلام ، ومن ثم فان ما تلا الاسلام من الادعاء بنزول دين جديد محض زندقة لا يعترف بها بحال من الاحوال وضلال لا يعتد به او بما يترتب عليه من آثار .

ومن حيث انه لا يجوز الحجاج بحرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر التى كفلها الدستور للقول بوجوب الاعتراف بالبهائية وما يترتب عليه ذلك انه يبين من تتبع النصوص الخاصة بحرية العقيدة فى الدساتير المصرية انها بدأت فى دستور عام ١٩٢٣ بالمادتين ١٢ و ١٣ وكانت الاولى تنص على ان (حرية العقيدة مطلقة) وكانت الثانية تنص على ان (تحمى الدولة حرية القيام بشعائر الاديان والعقائد طبقا للعدلات المرعية فى الديار المصرية على الا يخل ذلك بالنظام العام ولا ينافى الاداب) .

ويستفاد من الاعمال التحضيرية لدستور عام ١٩٢٣ ان هذين

النصين كانا نمسا واحدا ورد بمشروع لورد كيزون وزير خارجية انجلترا التي كانت تحتل مصر وكان يقضى بأن (حرية الاعتقاد الدينى مطلقة فلجميع سكان مصر الحق فى ان يقوموا بحرية تامة علانية او فى غير علانية بشعائر اية ملة او دين او عقيدة ما دامت هذه الشعائر لا تنافى النظام العام والاداب العلمية) .

ولقد اثار هذا النص معارضة شديدة فى لجنة الدستور لانه من العموم والاطلاق بحيث يتناول شعائر كل الاديان فى حين ان الاديان التى يجب حمايتها هى الاديان المعترف بها وهى الاديان السماوية الثلاث الاسلام والمسيحية واليهودية ، واستقر رأى اللجنة على ان يكون النص مقصورا على شعائر هذه الاديان فلا يسمح باستحداث اى دين وخصصت المادة ١٢ لحرية العقيدة فى حين خصصت المادة ١٣ لحرية الشعائر .

وعندما ألغى دستور سنة ١٩٢٣ وحل محله دستور سنة ١٩٥٦ أدمج النصان المذكوران فى نص المادة ٣ التى قضت بأن « حرية الاعتقاد مطلقة وتحمى الدولة حرية القيام بشعائر الاديان والعقائد طبقا للمعادن المرعية على الا يخل ذلك بالنظام العام او ينافى الاداب ، وبذلك قيدت حرية العقيدة بقيد عدم الاخلال بالنظام العام والاداب شأنها فى ذلك شأن حرية اقامة الشعائر .

وردد دستور عام ١٩٥٨ ذات النص بالمادة ١٠ كما رده دستور عام ١٩٦٤ فى المادة ٣٤ ، ثم جاءت المادة ٤٦ من الدستور الدائم مسخرة ١٩٧١ لنص على ان « تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية » .

واذا كان المشرع قد اغفل فى الدستور الدائم قيد (عدم الاخلال بالنظام العام وعدم مناهة الاداب) فان ذلك لا يعنى اباحة الاعتقاد واقامة الشعائر ولو كان ذلك مخلا بالنظام العام ومنافيا للاداب ذلك لان المشرع رأى ان هذا القيد غنى الاثبات والنص عليه صراحة باعتباره امرا بديهيا واصلا دستوريا يتعين اعماله ولو لم ينص عليه .

وبناء على ذلك فانه يجب للاعتداد بالعقيدة وآثارها وللسمجح باتقامة شعائرها ان تكون منبثقة عن الاديان المعترف بها والا تكون مخالفة للنظام العام والاداب ، وذلك لا يعنى المحر على العقائد فلكل انسان

أن يؤمن وأن يعتقد ما يشاء ولا سبيل عليه فيما يدين به في أعماقه غير أنه لا يستطيع أن يرتب آثارا خارج نطاق ذاته طالما كان هذا الاعتقاد مخالفا للنظام العام والاداب .

ومن حيث أن فكرة النظام العام تعنى الاساس السياسى والاجتماعى والاقتصادى الخاص الذى يقوم عليه كيان الدولة كما ترسمه القوانين المطبقة فيها وعاداتها المرعية — وهى أكثر ظهورا في نطاق الاحوال الشخصية لاتصالها بنظام الاسرة الخلية الاولى للمجتمع — لذلك فإن القواعد المنظمة للأسرة كالولاية والسلطة الابوية والسلطة الزوجية والقربة وما يتعلق بالزواج والطلاق تعتبر من النظام العام .

ولقد حرص الدستور الدائم على أن يؤكد هذه المبادئ والقيم ففى المادة ٢ منه على أن « الاسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الاسلامية مصدر رئيسى للتشريع » .

ونص في المادة ٩ على أن « الاسرة اساس المجتمع ، قوامها الدين والاخلاق والوطنية وتحرص الدولة على الحفاظ على الطابع الاصيل للأسرة المصرية وما يتنثل فيه من قيم وتقاليد ، مع تأكيد هذا الطابع وتنميته في العلاقات داخل المجتمع المصرى » .

كما نص في المادة ١٢ على أن « يلتزم المجتمع برعاية الاخلاق وحمايتها والتمكين للتقاليد المصرية الاصلية وعليه مراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية والقيم الخلقية والوطنية والتراث التاريخى للشعب والحقائق العلمية والسلوك الاشتراكى والاداب العابة وذلك في حدود القانون وتلتزم الدولة باتباع هذه المبادئ والتمكين لها » .

وتنص المادة ١٩ على أن « القربة الدينية مادة اساسية في مناهج التعليم العام » .

ولما كانت البهائية في معتقداتها ومسالكها ليست من الاديان السماوية الثلاثة المعترف بها وتناقض الشريعة الاسلامية كمصدر رئيسى للتشريع وتتناول الاحوال الشخصية للفرد والاسرة بما يتعارض مع الاديان السماوية المعترف بها ومع القيم والتقاليد والتراث التاريخى للشعب المصرى فانها تعتبر مخالفة للنظام العام في مصر .

ومتى ثبتت مخالفة البهائية للنظام العام امتنع مباشرة أى تصرف لاتباعها بوصفهم بهائيين أو ترتيب أى حق على هذه التصرفات لان الباطل لا ينتج الا باطلا لهذا فان زواج البهائى ايا كان أصل ملته يكون باطلا بطلانا مطلقا ولا يجوز توثيقه طالما أن ذلك هو ما تقتضيه موجبات النظام العام فى مصر .

ولقد تنبه المشرع الى خطر البهائية على المجتمع المصرى فأصدر القانون رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٦٠ فى شأن حل المحافل البهائية ونص فى مادته الاولى على أن « تحل جميع المحافل البهائية ومراكزها الموجودة باقليمى الجمهورية ويوقف نشاطها ويحظر على الافراد والمؤسسات القيام بأى نشاط مما كانت تبشره هذه المحافل والمراكز » .

ونص فى مادته الرابعة على أن « كل مخالفة لاحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بالسجن مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز مائة جنيه أو ألف ليرة أو باحدى هاتين العقوبتين » .

وتطبيقا لهذا القانون أصبح من المحظور اقامة شعائر البهائية ، ولما كانت طقوس الزواج من الشعائر فانه لا تجوز ممارستها وفقا للبهائية ، الامر الذى يستوجب عدم الاعتداد بهذا الزواج الباطل وعدم توثيقه .

ولقد طعن بعض الافراد بعدم دستورية القانون رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٦٠ فى شأن حل المحافل البهائية أمام المحكمة العليا وقيد الطعن برقم ٧ لسنة ٢ ق فأصدرت المحكمة حكمها فى أول مارس ١٩٧٥ برفض الدعوى استنادا الى أن شعائر البهائية مخالفة للنظام العام والاداب العامة .

ومن حيث انه فيما يتعلق بفتوى الجمعية العمومية الصادرة برقم ٥٨٢ فى ١٩٥٢/١١/١٩ التى يستند اليها السيد / المحامى المدافع عن البهائيين، فان هذه الفتوى كانت تستند للمادة الثالثة من قانون التوثيق رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ قبل تعديلها بالقانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ وقد كانت هذه المادة تنص على انه « تتولى المكاتب توثيق جميع المحررات ما عدا ما كان منها متعلقا بالوقف أو الاحوال الشخصية ومع ذلك توثق هذه المكاتب المحررات المتعلقة بالاحوال الشخصية لغير المسلمين » .

ومن حيث انه ايا كان وجه الرأى فى هذه الفتوى فانها سابقة على

صدور القانون رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن حل المحافل البهائية الذي
خضع الرأي بصدد البهائية ولم يعد الامر بعده محلا لجعل لو غفلش .

(ملف ٢٧/٢/٢٠٢ - جلسة ١٩٧٧/٦/١) .

قاعدة رقم (١٨٤)

المبحث :

يشترط بالممارسة مكتب التوثيق المختصة بتوثيق عقود زواج مختلفي
الديانة والملة لاختصاصها الا يكون المحرر ظاهر البطلان - متى ثبت ان
البهائية مخالفة للنظام العام في مصر فان المحرر لا يكون ظاهر البطلان
فصحه بل يكون باطلا بطلانا مطلقا - لئلا نلزمك - يمتنع على مكتب
التوثيق لمجراء توثيق عقود زواج البهائيين .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثالثة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ قد عدلت بالقانون
رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥٥ بعد صدور الفتوى المحتج بها واصبحت تنص على
ان « تتولى المكاتب توثيق جميع المحررات وذلك فيما عدا عقود الزواج
واشهادات الطلاق والرجعة والتصديق على ذلك الخاصة بالمصريين
المسلمين والمصريين غير المسلمين المتحدى الطائفة والملة ، ويتولى توثيق
عقود الزواج والطلاق بالنسبة الى المصريين غير المسلمين والمتحدى
الطائفة والملة موثقون حنفديون يعمنون بقرار من وزير العدل - ويضع
الوزير لائحة تبين شروط التعيين في وظائف الموثقين المنتدبين واختصاصاتهم
وجميع ما يتعلق بهم » .

كما قرر القانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ في المادة الثالثة للغاء « انظام
التوثيق بالمحافل الشرعية كما تلغى عتبة التوثيق بالمجالس المحلية وتحال
الى مكتب التوثيق جميع المضابط والسجلات والتدفقات المتعلقة بها » .

وقد جاء بالمذكرة التوضيحية للقانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ انه بمناسبة
صدور قانون الغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المحلية رؤى تنظيم توثيق
عقود الزواج والاشهادات التي كانت تتولاها المحاكم الشرعية والمجالس
المحلية ، ولقد رؤى الإبقاء على نظام المأذونين فيما يتعلق بتوثيق عقود

الزواج لدى المسلمين كما رؤى تنظيم توثيق عقود الزواج بالنسبة للمصريين غير المسلمين المتحدى الملة بوضع نظام مماثل لنظام المأذونين يجعل الاختصاص في توثيق عقود الزواج لموثقين منتدبين يكون لهم الإلمام بالأحكام الدينية للجهة التى يتولون التوثيق فيها على أن يصدر فى شأنهم قرار من وزير العدل ينظم كيفية تعيينهم واختصاصاتهم على النحو المتبع فى شأن المأذونين .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أنه قبل إلغاء المحاكم الشرعية اعتبارا من أول يناير ١٩٥٦ كانت عقود الزواج واشهادات الطلاق والرجعة والتصادق على ذلك للمسلمين من المصريين يختص بتوثيقها المأذون الشرعى ، أما إذا كان أحد طرفى العقد غير مسلم أو أجنبى الجنسية فإن المحاكم الشرعية كانت هى المختصة بتوثيق هذا العقد ثم آل هذا الاختصاص بالنسبة للأجانب والمصريين غير المسلمين المختلى الطائفة والملة الى مكاتب التوثيق أما الأشخاص المصريين المتحدى الطائفة والملة فكانت عقودهم توثق بمعرفة الجهة الدينية التابعين لها .

أما بعد إلغاء المحاكم الشرعية وتعديل المادة ٣ من قانون التوثيق رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بالقانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ فإن جهات توثيق عقود الزواج أصبحت كالآتى :

١ — المصريون المسلمون يختص بتوثيق عقودهم المأذون أعمالا لنص المادة ١٨ من لائحة المأذونين الصادرة بقرار وزير العدل الصادر فى ١٩٥٥/١/٤ ولقد منعت المادة ١٩ من تلك اللائحة المأذون من توثيق العقد أن كان أحد طرفيه غير مسلم أو أجنبى .

٢ — المصريون غير المسلمين المتحدى الطائفة والملة الذين كانوا من اختصاص المحكمة الملية وهؤلاء يختص بتوثيق عقود زواجهم الموثق المنتدب عملا بلائحة الموثقين المنتدبين الصادرة بقرار وزير العدل فى ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ .

٣ — الأجانب ومختلى العيانة والملة — ويختص بتوثيق عقود زواجهم كاتب التوثيق عملا بصوم نص المادة ٣ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ المعدلة بالقانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ كما يجوز للأجانب توثيق عقودهم لدى جهاتهم القنصلية طبقا لأحكام القانون الدولى الخاص .
الدولى الخاص .

ومن حيث انه باعمال النصوص المتقدمة على البهائيين فانهم ليسوا مسلمين وبالتالي فلا يختص المأذون بتوثيق عقود زواجهم كما لا يختص الموثقون المنتدبون لهم لان اختصاص هؤلاء الموثقين حل محل المجالس والمحاكم المالية ولم يكن لهم مجلس على او محكمة مالية وامبا محافلهم ومراكزهم فلقد حلت بالقانون رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٦٠ .

وفىما يتعلق بمكاتب التوثيق المختصة بتوثيق عقود مختلفى الديانة والملة فان ممارستها لاختصاصها مشروط بالا يكون المحرر ظاهر البطلان ، وهنا يكون للموثق طبقا للمادة ٦ من قانون التوثيق رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ ان يرفض التوثيق ويعيد المحرر لذوى الشأن ومتى ثبت ان البهائية مخالفة للنظام العام في مصر فان المحرر لا يكون ظاهر البطلان فحسب بل يكون باطلا بطلانا مطلقا ومن ثم يمتنع على مكاتب التوثيق اجراء توثيق مثل هذه الحركات .

وتأسيسا على ذلك فلا توجد في مصر جهة يدخل في اختصاصها توثيق عقود زواج البهائيين ، اذ لا يتصور ان ينظم المشرع اجراء مخالفا للنظام العام .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انه لا يجوز توثيق عقود زواج البهائيين .

(ملف ٢٠٢/٢/٢٧ — جلسة ١٩٧٧/٦/١) .

قاعدة رقم (١٨٥)

المبدأ :

امتناع السجل المدني من اعطاء بطاقة شخصية لمن يدين بالبهائية — قرار ادارى يخالف القانون — القرار الصادر بشطب طالب من كلية التربية استنادا الى ما يفرضه قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ من تقديم بطاقة تلك الخدمة كما يحظر قانون الاحوال المدنية بقاء طالب بالكلية في مثل سن الطالب الا اذا كان حاصل على بطاقة شخصية — لا سبيل لتلك الكلية الى التحلل مما تفرضه احكام تلك القوانين — قرار الشطب قد صدر عن سبب صحيح — بها يوجب هذا الشطب

ما تبين من اعتناق الطالب البهائية — فمثلة لا يصلح ان يتولى شيئا من تربية النشء ولا ياتى ذلك على اصل حقه في اختيار العمل الذى يرضيه فان له سعة في سائر ابواب العمل التى لا يهدد الجماعة فيها خطر من حالته العقيدية — مشروعية قرار الشطب من كلية التربية .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان واقعة هذا النزاع تتحصل من الاوراق في ان الطاعن رافع الدعوى رقم ٨٤ لسنة ٣١ ق بصحيفة اودعها ظم كتاب محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية يوم ١٩٧٦/١٢/٨ طلب فيها الحكم بالفناء القرار الصادر من كلية التربية بجامعة الاسكندرية بشطب قيد الطالب وقرار سجل مدنى المنتزة السلبى برفض استخراج بطاقة شخصية لذلك الطالب كاملة البيانات مع ما يترتب على الغاء القرارين من آثار والزام المدعى عليهم المطعون ضدهم متضامنين المصروفات . وابدى المدعى أن الطالب المذكور مصرى ولد لابوين مصريين بهائيين بالاسكندرية في ١٩٥٧/٧/١٩ والتحق بكلية التربية في جامعة الاسكندرية ، واستيفاء لاجراءات تأجيل تجنيده طلب منه بطاقة شخصية وتقدم الى مكتب سجل مدنى المنتزة برفض استخراج هذه البطاقة بمقولة انه بهائى ، وكسبت وزارة الداخلية الى ادارة التجنيد بان لا توجد تعليمات تمنع استخراج بطاقة تثبت بها ديانة الطالب البهائية وترتب على رفض السجل المدنى اعطاء الطالب البطاقة شطب قيده من كلية التربية ، ويستند المدعى الى المادة ٤٠ من الدستور التى تنص على أن المواطنين لدى القانون سواء ولا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات بسبب الجنس أو الاصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة والمادة ٤٦ التى تقضى أن تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية والمادة ٥٧ التى تمنع سقوط السدوى الجنائية أو المدنية بالتقادم لكل اعتداء على الحرية الشخصية وغيرها من الحقوق والحريات العامة . وردت جهة الادارة بأن ابن المدعى طلب من موظف السجل المدنى ان يدرج في بيان الديانة بالبطاقة انه بهائى ، الا أن البهائية ليست دينا من الاديان السماوية وانما هى مذهب ينتمى الى الفكرين الاستعماري والصهيوني ولا يجوز ادراجها في البطاقة الشخصية لمخالفة ذلك للنظام العام ، وقد أمر القانون رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٦٠ بحل المحافل البهائية وحكمت بدستوريته المحكمة العليا بجلسة ١٩٧٥/٣/١ في الدعوى رقم ٧ لسنة ٢ ق لان العقيدة البهائية على ما اجمع عليه ائمة المسلمين ليست دينا من الاديان المعترف بها ومن يدين بها من المسلمين

يعتبر مرتداً ولا يكفل الدستور حرية اقامة شعائرها . وردت جامعة الاسكندرية بأن المادة ٥٧ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية تنص على عدم جواز التحاق أى طالب باحدى الكليات أو المعاهد أو البقاء فيها بعد بلوغه التاسعة عشرة من عمره ما لم يكن حاملاً بطاقة الخدمة العسكرية ..

ولما كان ابن المدعى من مواليد سنة ١٩٥٧ فلا يجوز له الاستمرار في كلية التربية في العام الدراسي ١٩٧٧/٧٦ حتى يقدم البطاقة العسكرية، والا سئل المختص بالكلية جنائياً طبقاً للمادة ٦٦ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه ، ولا دخل للكلية في سبب عدم حصول الطالب على هذه البطاقة ، فصدور قرار شطبه صحيحاً ، وحين يحصل على البطاقة اللازمة فلا مانع لدى الجامعة من استمراره في الدراسة . ورد المدعى بأن عدم حصول ابنه على تلك البطاقة يرجع الى سبب خارج عن ارادته هو انحراف السجل المدني في ممارسة اختصاصاته ، ولا ذنب للطالب في ولادته لابوين بهائيين ، وبالنسبة الى قانون حل المحافل البهائية فسانه يقتصر على نشاطها ولا يمتد الى ممارسة المواطنين البهائيين لحياتهم العادية والمشرع لم يتعرض للعقيدة البهائية التزاماً لما كمله الدستور من حرية العقيدة ، وقد فرض القانون على كل مواطن يبلغ السادسة عشرة أن يستخرج بطاقة شخصية والا تعرض للعقاب الجنائي ، ويجب ذكر الديانة في بيانات طلب البطاقة ولا يستطيع الطالب تغيير ما هو ثابت بشهادة ميلاده ، والا كانت جريمة تزوير ، ويكون السجل المدني اذ رفض اعطاء الطالب البطاقة قد حجب عن مواطن حقه المشروع وحال دون وفائه بالتزام يفرضه قانون السجل المدني وصمم المدعى على طلباته .

وبجلسة ١٩٧٩/٥/١٦ قضت المحكمة برفض الدعوى مستندة الى أن نص المادة الثانية من الدستور على أن دين الدولة الاسلام ومبادئ الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع ، وفي ضوء هذا الاصل يتعين النظر الى احكام الدستور الاخرى المتعلقة بحرية العقيدة وعدم التفرقة بين المواطنين بسبب الدين أو العقيدة ، فتقتصر هذه الاحكام في حدود ما يسمح به الاسلام وعلى نحو لا يتعارض مع مبادئه أو يتناقض مع احكامه . وقد تضمن الدستور قواعد آمرة تخاطب المواطنين ويلتزمها الحاكم والمحكوم في التشريع والقضاء والادارة . واذا كان الدستور قد نص على جريمة العقيدة التي اكدها الاسلام من قبل فان ممارسة هذه الحرية لا يجوز أن تتخذ مظهراً خارجياً يتعارض مع احكام الاسلام . واذا

كانت البهائية لا تناقض الديانات المساوية المعترف بها ، فلا يجوز ان تأخذ مظهرا خارجيا ولا يكون لابن المدعى ان يصر على ان تصدر له بطاقة شخصية يذكر فيها انه بهائى ويكون امتناع السجل المدني عن استخراج هذه البطاقة قرارا سلبيا صحيحا ولا سند لطلب الغائه واذا يحظر قاتون الخدمة العسكرية والوطنية بقاء الطالب بعد بلوغه التاسعة عشرة من عمره في الجامعة ما لم يكن حاملا بطاقة الخدمة العسكرية ، ولم يتقدم ابن المدعى بهذه البطاقة فلن قرار شطبه من كلية التربية يكون قائما على سبب بيرره ، ويتعين رفض طلب الغائه .

ومن حيث ان الطاعن ينعى على الحكم مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي تأويله بما شابه من قصور التفسير وفساد الاستدلال ، وذلك انه خطأ الاستناد الى امرين ، هما ان امتناع السجل المدني عن اعطاء ابن الطاعن بطاقة شخصية سببه اصرار الطالب على ان يذكر في البطاقة انه بهائى الديانة ، والامر الثانى ان العقيدة البهائية ليست من الاديان المعترف بها ولا تجوز اقامة شعائرها . وليس الامر الاول صحيحا لان ذكر الديانة بالبطاقة يفرضه القانون رقم ٢٦٠ لسنة ٦٠ في شأن الاحوال المدنية وتنص المادة ٤٤ منه على انه يجب على كل شخص من مواطنى الجمهورية العربية المتحدة تزيد سنه على ستة عشر عاما ان يحصل من مكتب السجل المدني الذى يقيم في دائرته على بطاقة شخصية ، وخانة الديانة من بيانات هذه البطاقة المدرجة بنموذجها المقرر بمقتضى القانون ، ولا يرجع ذكره الى اصرار الطالب ابن الطاعن . والامر الثانى دينى لا يرتبط بالدعوى الراهنة فيها تبغيه من الغاء قرار ادارى سلبى صدر مخالفا للقانون المدنى يحكم جميع المواطنين لاثبات شخصيتهم وقرار ادارى ايجابى صدر بشطب الطالب من الكلية لارتباطه بالقرار الاول ارتباطا جوهريا ، ولان الطالب لم يكن هاريا من التجنيد ولا متراخيا في الحصول على بطاقة الخدمة العسكرية ، وبيان حالته المدنية في البطاقة لا علاقة لها بالعقيدة ، فهو ملتزم بالواجبات ويحق له ان يطالب بالحقوق في الدستور والقانون . والمحافل البهائية التى صدر القانون بحلها هى هيئات ادارية يخطف عملها عن نشاط البهائيين بوصفهم افرادا مواطنين يمارسون حياتهم حقوقا وواجبات وما تعرض المشرع للعقيدة فحرمتها بكفولة . وطلب استخراج البطاقة الشخصية بغير الحقيقة الثابتة بشهادة ميلاده عن ديانة والديه والا اقترف جريمة التزوير فالقراران المطلوب الفاؤهما صدرا عن غير سبب صحيح مشوبين بانحراف السلطة مما يذكر الحكم الذى قضى بصحتها مخالفا للقانون متعينا رفضه والقضاء بالغاء القرارين جميعا .

ومن حيث أن الذى يبين من مدونات الفقه الإسلامى أن دار الإسلام قد وسعت غير المسلمين على اختلاف ما يدينون يحبون فيها كسائر الناس بغير أن يكره أحد منهم . على أن يغير شيئا مما يؤمن به . ولكن لا يقر على الظهور من شعائر الأديان إلا ما يعترف به فى حكومة الإسلام ، ويقتصر ذلك فى أعزاف المسلمين بمصر على أهل الكتاب من اليهود والنصارى وحدهم . وتقتضى الشريعة فيها بينه الأئمة من أحكامها أن يظهر ما يميز غير المسلم من المسلم فى ممارسة شئون الحياة الاجتماعية بما يقيم مجال الحقوق والواجبات التى يختص بها المسلمون ولا يستطيع سواهم القيام عليها لمخالفتها مما يعتقدون ، فما أوجبه قانون الأحوال المدنية رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ من استخراج بطاقة شخصية لكل مصرى يبين فيها اسمه ودينه هو مما تفرضه أحكام الشريعة الإسلامية وليس يخالف من أحكام ذكر الدين فى تلك البطاقة وأن كان مما لا يعترف باظهار مناسكه ، كالبهائية ونحوها ، بل يجب بيانه حتى تعرف حال صاحبة ولا يقع له من المراكز القانونية ما لا تتبحه له تلك العقيدة بين جماعة المسلمين ، ولا يكون للسجل المدنى أن يمتنع عن اعطاء بطاقة شخصية لمن يدين البهائية ولا أن يغفل ذكر هذا الدين فى بطاقة من يعتنقه . ويكون منع السجل المدنى بدائرة المفتزة ابن الطاعن بطاقته الشخصية قرارا اداريا يخالف القانون ، واذا عدل الحكم المطعون فيه عن القضاء بالغائه يكون قد اخطأ صحيح القانون ، ويتعين الحكم بالغائه .

ومن حيث أن القرار الصادر بشطب ابن الطاعن من كلية التربية قد استند الى ما يفرضه قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ — من تقديم بطاقة تلك الخدمة كما يحظر قانون الأحوال المدنية بقاء طالب بالكلية فى مثل سن ابن الطاعن إلا اذا كان حاصلا على بطاقة شخصية . ولا سبيل لذلك الكلية الى التخلل مما تفرضه أحكام تلك القوانين ولا يعنىها من الجزاء الجنائى أن هى تعذرها ما يعتقد به ابن الطاعن من عجزه عن الحصول على هاتين البطاقتين إذ لا يخولها القانون تغيرا تنقسم به ظروف الطالب واعذاره فى هذا الشأن . ويكون قرار الشطب قد صدر دون سبب صحيح ، وكذلك يوجب هذا الشطب ما تبين من اعتناق الطالب البهائية فمثله لا يصلح أن يتولى شيئا من تربية النشء ، لانه لا يؤمن أن ينفث فمين يعلمه ما يزيغ قلبه عن الدين الحق أو ما يلىق عليه ، ويقضى امتناع العمل التربوى أن يصرف الطالب عن التهيؤ له ، ولا يأتى ذلك على أصل حقه فى اختيار العمل الذى يرضيه فان له سعة فى سائر ابواب العمل التى لا يتهدد الجماعة فيها خطر من حالة العقيدة

وبذلك تثبت مشروعية قرار الشطب من كلية التربية ولا يبقى وجه ينعاه الطاعن عليه .

فلهذه الاسباب حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به عن رفض إلغاء الامتناع عن اعطاء ابن الطاعن بطاقة شخصية مثبت فيها ديانته البهائية وبإلغاء هذا القرار ورفض الطعن فيما عدا ذلك والزمت كل من المدعى ووزارة الداخلية المصروفات مناصفة بينهما .

(طعن ١١.٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٩) .

تعليق :

قضت المحكمة العليا في الدعوى رقم ٧ لسنة ٢ ق (دستورية) بـ
بجلسة اول مارس ١٩٧٥ بالاتي :

١ - انه يبين من استقصاء النصوص الخاصة بحرية العقيدة في الدساتير المصرية المتعاقبة انها بدأت في أصلها بالمادتين الثانية عشرة والثالثة عشرة من دستور سنة ١٩٢٣ كانت اولاهما تنص على ان « حرية العقيدة مطلقة » وكانت الثانية تنص على ان « تحمي الدولة حرية القيام بشعائر الاديان والعقائد طبقا للعادات المرعية في الديار المصرية على أن لا يخل ذلك بالنظام العام ولا يناهض الاداب » وتفيد الاعمال التحضيرية لهذا الدستور ان النصين المذكورين كانا في الاصل نصا واحدا اقترحته لجنة وضع المبادئ العامة للدستور مستهدية بمشروع للدستور اعده وقتئذ لورد كيرزون وزير خارجية إنجلترا التي كانت تحتل مصر وكان يجري على النحو الاتي :

« حرية الاعتقاد الديني مطلقة فلجميع سكان مصر الحق في أن يقوموا بحرية تامة علانية او في غير علانية بشعائر أية ملة أو دين أو عقيدة ما دامت هذه الشعائر لا تنافي النظام العام أو الاداب العامة » وقد أثار هذا النص معارضة شديدة من جانب أعضاء لجنة الدستور لانه من العموم والاطلاق بحيث يتناول شعائر الاديان كافة في حين ان الاديان التي يجب حماية شعائرها هي الاديان المعترف بها وهي الاديان السماوية الثلاثية

الاسلام والمسيحية واليهودية - واستقر الرأى على أن يكون النص مقصورا على شعائر هذه الاديان فحسب فلا يسمح باستحداث أى دين ، وصيغ النص مجزا فى المادتين الثانية عشرة والثالثة عشرة اللذين تقدم ذكرهما وتضمنت الاولى النص على حرية العقيدة وتضمنت الثانية النص على حرية القيام بشعائر الاديان والعقائد وظل هذان النصان قائمين حتى ألغى دستور سنة ١٩٢٣ وحل محله دستور سنة ١٩٥٦ وهو اول دستور للثورة فاندمج النصين المذكورين فى نص واحد تضمنته المادة ٤٣ وكان يجرى على النحو الاآتى : « حرية الاعتقاد مطلقة وتحمى الدولة حرية القيام بشعائر الاديان والعقائد طبقا للعادات المرمية على الا يخل ذلك بالنظام العام او يناقى الاداب » ثم تردد هذا النص فى دستور سنة ١٩٥٨ فى المادة ١٠ ثم دستور سنة ١٩٦٤ (فى المادة ٣٤) واستقر أخيرا فى المادة ٤٦ من الدستور القائم ونصها « تكفل الدولة العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية » .

ومن حيث أنه يستفاد مما تقدم أن المشرع قد التزم فى جميع الدساتير المصرية مبدأ حرية العقيدة وحرية إقامة الشعائر الدينية باعتبارهما من الاصول الدستورية الثابتة المستقرة فى كل بلد متحضر - فلكل انسان أن يؤمن بما يشاء من الاديان والعقائد التى يطعن اليها ضميره وتسكن اليها نفسه ولا سبيل لآى سلطة عليه فيما يدين به فى قرارة نفسه وأعماق وجدانه . أما حرية إقامة الشعائر الدينية وممارستها فهى مقيدة بقيود: انصحت عنه الدساتير السابقة وأغفله الدستور القائم وهو « قيد عدم الاخلال بالنظام العام وعدم منافاة الاداب » ولا ريب أن اغفاله لا يعنى اسقاطه عمدا وإباحة إقامة الشعائر الدينية ولو كانت مخلة بالنظام العام أو منافية للاداب . ذلك أن المشرع رأى أن هذا القيد غنى عن الاثبات والنص عليه صراحة باعتباره أمر يدهيا وأصلا دستوريا يتعين أعماله ولو أغفل النص عليه - أما الاديان التى يحمى هذا النص حرية القيام بشعائرها فقد استبان من الاعمال التحضيرية لدستور سنة ١٩٢٣ عن المادتين ١٢ ، ١٣ منه وهما الاصل الدستوري لجميع النصوص التى رددتها الدساتير المصرية المتعاقبة أن الاديان التى تحمى هذه النصوص ومنها نص المادة ٤٦ من الدستور الحالى - حرية القيام بشعائرها انما هى الاديان المعترف بها وهى الاديان السماوية الثلاثة .

٢ - ان العقيدة البهائية على ما أجمع عليه أئمة المسلمين ليست من الإديان المعترف بها - ومن يدين بها من المسلمين يعتبر مرتدا - ويبين من

استقصاء تاريخ هذه العقيدة أنها بدأت في علم ١٨٤٤ حين دعا إليها مؤسسها ميرزا محمد علي الملقب بالباب في إيران علم ١٨٤٤ معلنا أنه يستهدف بدعوته اصلاح ما فسد وتقويم ما اعوج من أمور الاسلام والمسلمين — وقد اخطفت الناس في امر هذه الدعوة وعلى الخصوص في موقفها من الشريعة الاسلامية وحسبا لهذا الخلاف دعا مؤسسها الى مؤتمر عقد في بادية « بدشت » بايران في عام ١٨٤٨ حيث ائصح عن مكون هذه العقيدة وأعلن خروجها وانفصالها التام عن الاسلام وشريعته ، كما حفلت كتبهم المقدسة وأهمها كتاب البيان الذي وضعه مؤسس الدعوة ثم الكتاب الاقدس الذي وضعه خليفته ميرزا حسن علي الملقب بالبهاء أو بهاء الله وقد صيغ على نسق القرآن الكريم بما يؤيد هذا الاعلان من مبادئ وأصول تناقض مبادئ الدين الاسلامي وأصوله كما تناقض سائر الاديان السماوية وشرعوا لانفسهم شريعة خاصة على مقتضى عقيدتهم تهدر احكام الاسلام في الصوم والصلاة ونظام الاسرة وتبتدع احكاما تنقضها من أساسها . ولم يقف مؤسسوا هذه العقيدة عند حد ادعاء النبوة والرسالة معلنين أنهم رسل يوحى اليهم من العلى القدير منكرين بذلك أن محمدا عليه الصلاة والسلام خاتم الانبياء والمرسلين كما جاء في القرآن الكريم « ما كان محمدا أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين » بل جاوزوا ذلك فادعوا الالهوية — ثم خرجوا من مجال العقيدة الدينية الى مجال السياسة المعادية للامة العربية فضلا عن الاسلام والمسلمين فبشروا في كتبهم بالدعوة الصهيونية ، معلنين أن بنى اسرائيل سيجتمعون في الارض المقدسة حيث تكون « أمة اليهود التي تفرقت في الشرق والغرب والشمال والجنوب مجتمعة » .

٣ — أن القانون المطعون فيه وهو القرار بقانون رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن حل المحافل البهائية يقضى في مادته الاولى بحل جميع المحافل البهائية ومراكزها الموجودة في الجمهورية وبوقف نشاطها . كما يقضى في المادة الثانية بألولة أموالها وموجوداتها ومراكزها الى الجهات التي يعينها وزير الداخلية . ويفرض في المادة الثالثة عقوبة جنائية على مخالفة احكامه — ويبين من هذه النصوص أن الشارع لم يتعرض لحرية العقيدة البهائية ولم يمسسها من قريب أو بعيد وإنما عرض لحاقلهم التي يجتمعون فيها ويمارسون نشاطهم وشعائرتهم ويثبون دعوتهم المخلة بالنظام العلم فقضى بحلها وقاية للمجتمع من شر هذه الدعوة .

٤ — أن الحماية التي يكفلها الدستور لحرية اقامة الشعائر الدينية

مقصورة على الاديان المساوية الثلاثة المعترف بها كما تنص عن ذلك الاعمال التحضيرية للمادتين ١٢ و ١٣ من دستور سنة ١٩٢٣ التى تقدم ذكرهما وهما الاصل التشريعى الذى ترجع اليه النصوص الخاصة بحرية العقيدة وحرية اقامة الشعائر الدينية فى الدساتير المصرية التى تلت هذا الدستور . ولما كانت العقيدة البهائية ليست ديناً سماوياً معترفاً به فإن الدستور لا يكفل حرية اقامة شعائرها .

٥ - ان المحافل البهائية وفقاً للتكيف القانونى السليم هى جمعيات خاصة تخضع لاحكام القانون رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة . . وقد حظر الدستور انشاء هذه الجمعيات متى كان نشاطها معادياً لنظام المجتمع (المادة ٥٥ من الدستور) ونظام المجتمع هو النظام العام الذى تقدم ذكره .

٦ - انه لا تعارض بين القرار بقانون المطعون فيه وبين مبدأ المساواة ذلك ان هذا المبدأ لا يعنى التماثل من جميع الوجوه بين جميع الافراد وانما اختلفت مراكزهم القانونية ، والمساواة بينهم مساواة حسابية مطلقة وانما يعنى هذا المبدأ عدم التمييز والفرقة بين افراد الطائفة الواحدة اذا تماثلت بينهم هذه المراكز ولم يتضمن القرار بقانون المطعون عليه اى من هذا القبيل ومن ثم فلا سبيل بالاخلال بمبدأ المساواة .

٧ - ان الاعلان العالمى لحقوق الانسان الذى اقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ ووقعت مصر لا يعدو ان يكون مجرد توصية غير ملزمة وليست له قيمة المعاهدات الدولية المصدق عليها ، وحتى بالنسبة الى هذه المعاهدات فان صدور قانون داخلى بأحكام تغايرها لا ينال من دستوريتها ، ذلك ان المعاهدات ليست لها قيمة الدساتير وقوتها ولا تتجاوز مرتبتها مرتبة القانون ذاته هذا فضلاً عن أن القرار بقانون المطعون فيه لا يناهض الاعلان العالمى لحقوق الانسان فقد نصت المادة ٢٩ منه فى فقرتها الثانية على أن الفرد يخضع فى ممارسة حقوقه لظك القيود التى يقرها القانون لضمان الاعتراف بحقوق الغير وحيرواته واحترامها ولتحقيق مقتضيات العدالة للنظام العام والمصلحة العامة والاخلاق فى مجتمع ديموقراطى ، ومن ثم فانه متى اقتضت موجبات النظام العام فى البلاد والذى يستمد حدوده أساساً من الشريعة الاسلامية حظر المحافل النهائية ووقف نشاطها فلا تثريب على هذا الحظر ولا تناقض بينه وبين الاعلان العالمى لحقوق الانسان . ومن ثم يكون هذا الوجه غير قائم على أساس سليم .

رابعاً — الردة :

قاعدة رقم (١٨٦)

المبدأ :

القول بأن قانون المواريث قد خلا من نص يقضى بحرمان المرتد من الميراث وإن في حرمان المرتد من الإرث ما يعتبر مخالفة للدستور وحرية العقيدة مردود بأن هناك فرقا بين حرية العقيدة التي كفلها الدستور وبين الآثار التي تترتب على هذا الاعتقاد من الناحية القانونية — فلو قانون المواريث من النص على حرمان المرتد لا يقصد به مخالفة أحكام القرآن أو السنة أو الأحكام التي اتفق عليها فقهاء المسلمين ومنها عدم انعقاد زواج المرتد أو المرتدة وعدم أثره من غيره أو عدم أثر غيره منه وهذه الأحكام هي التي يتعين الرجوع إليها طالما أن قانون المواريث لم ينظم أحكام ميراث المرتد أو المرتدة اعمالا لقواعد النظام العام اعمالا لأحكام المادتين ٦ ، ٧ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ .

ملخص الحكم :

وبالنسبة لما قال به الحاضر عن المدعى من أن قانون المواريث لم ينص على اعتبار الردة من موانع الإرث ، وإن فيها ما يخالف الدستور وحرية العقيدة فمردود بأنه وإن كان قانون المواريث قد صدر خاليا من الفترة الخاصة بآثار المرتد ، إلا أن العمل في كل ما يتعلق بآثار المرتد وأحكامه يكون طبقا لأرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة لما جاء في المذكرة الإيضاحية له ولقانون الوصية ، ومن أنه في الأحوال التي لا يوجد لها حكم فيها تطبق المحاكم القول الأرجح من مذهب أبى حنيفة ، عملا بالمادة ٢٨٠ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٣١ وليس فيها تقدم ما يخالف أحكام الدستور أو أى مساس بحرية العقيدة أو المساواة بين الأفراد في الحقوق والواجبات ذلك أن هناك فرقا بين حرية العقيدة ، وبين الآثار التي تترتب على هذا الاعتقاد من الناحية القانونية فكل فرد حر في اعتناق الدين الذي يشاء في حدود النظام العام أما النتائج التي تترتب على هذا الاعتقاد فقد نظمها القوانين وطبقت أحكامها فالمسلم تطبق ، عليه أحكام الشريعة الخاصة به والذي تطبق عليه أحكام أخرى تختلف باختلاف المذهب أو الطائفة في حدود القوانين والنظام العام وتطبيق القوانين الخاصة في كل طائفة تبعا لما تدبى به ، وليس فيه تمييزا بين المواطنين ولكن فيه اقرار

بحرية العقيدة وتنظيم لمسائل الأحوال الشخصية في حدودها وحدود الذين ولا مشاحة في أن الشريعة الإسلامية تضمنت أحكاما متعلقة بالأحوال الشخصية متعلقة بالنظام العام لا يمكن إهدارها وأغفالها مثل حكم المرتد . وقد أشار المشرع إلى قاعدة النظام العام ، وأوجب مراعاته فنص في المادة ٦ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ على أنه بالنسبة إلى المنازعات المتعلقة بالمصريين غير المسلمين المتحدى الطائفة والملة ، الذين لهم جهات قضائية وقت صدور هذا القانون فتصدر الأحكام في نطاق النظام العام طبقا لشريعتهم — كما نصت المادة ٧ على أنه لا يؤثر في تطبيق الفقرة الثانية من المادة المتقدمة تغيير الطائفة والملة بها يخرج أحد الخصوم من طائفة وملة إلى أخرى إلا إذا كان التغيير إلى الإسلام فتطبق الفقرة الأولى من المادة ٦ من هذا القانون وتأسيسا على ذلك تكون أحكام الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالمرتد في الإسلام هي الواجبة التطبيق والأعمال باعتبارها قاعدة متعلقة بالنظام العام على ما سبق بيانه وليس فيها مساسا بحرية العقيدة أو المساواة بين المواطنين ومن ثم فالمدعى عليها وقد ارتدت عن الإسلام — يعتبر زواجها بالمورث باطلا ... الخ » وهذه الأحكام التي التزمها الحكم هي ما جرى عليه قضاء محكمة النقض أيضا من بعده ، ومن ذلك أحكامها في الطعن رقم ٣٧ لسنة ٢٢ ق أحوال شخصية بجلسة ١٦٦٥/٤/٢١ ورقم ٢٨ لسنة ٢٣ ق أحوال شخصية بجلسة ١٩٦٦/١/١٩ ورقم ٢٠ لسنة ٢٤ ق أحوال شخصية بجلسة ١٩٦٦/٣/٣٠) إذ هي في الخصوص مستقرة على أن « الشريعة الإسلامية هي القانون العام في مسائل الأحوال الشخصية وعملا بالمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ تصدر الأحكام فيها طبقا لما هو مدون بهذه اللائحة ولا رجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة ، وذلك فيما عدا الأحوال التي وردت بشأنها قوانين خاصة ومنها قانون الوصية وقانون الموارث ، تضمنت قواعد مخالفة للراجح من هذه الأقوال فتصدر الأحكام فيها طبقا لتلك القواعد ، ومضى ذلك أنه ما لم تنص تلك القوانين على قواعد خاصة تعين الرجوع إلى أرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة والتزامها ، وهو ما لا يجوز معه القول بأن سكوت القانون أو خلوه من النص في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية ، إنما أراد به أن يخالف نصا في القرآن الكريم أو السنة الصحيحة أو حكما اتفق عليه فقهاء المسلمين . ومن هذه الأحكام عدم انعقاد زواج المرتد أو المرتدة ، وعدم أثره من غيره أو من أثر غيره منه ، إذ أن الردة وهي الرجوع عن دين الإسلام لها آثارها ، ومن أحكامها أنه ليس لمرتد أن يتزوج أصلا لا بمسلم ولا بغير مسلم وفقه الحنيفة على أن « المرأة إذا ارتدت ثم تزوجت لا ينعقد لها زواج ، وإذا تزوجت ثم ارتدت

انفسخ العقد ووجبت الفرقة بين الزوجين بمجرد تحقق سببها وبفسخ الردة وبغير توقف على قضاء القاضى. والمرتد لامله له، وهو لا يقر على رتبته ولا على ما اختاره ديناً له » وفي « تقرير بطلان نكاح المرتد أو المرتدة لعلم انعقاده » وفقاً لهذه الاحكام محافظة على حقوق الله وصيانة له من العبث وهى لا تتمصل بحرية العقيدة ولكن بما رتبته عليها الفقهاء من اثار . . . ومتى كان ذلك فان ، محكمة القضاء الادارى ، لم تخطئ ، حين التزمت بهذه الاحكام احتراماً للحكم النهائى المتضمن اعتبار زواج الطاعنة غير منعقد لبطلانه اصلاً ، لردتها ، وانفاذاً لحجته ، فطبقت مقتضاها على واقع الطلب فى الدعوى امامها وهى ملزمة بما قضى به الحكم ، فى هذه المسألة الاولى ، على ما تقدم ومن ثم ، فان المعاش لا يكون مستحقاً اصلاً وابتداء للطاعنة عن المتوفى ، لانتفاء صفة الزوجية ثم التفرل عنها ، وسبق ربط المعاش لا يعنى من اعادة تصحيح الوضع ، على مقتضى الاحكام المتقدمة بعد اذا بطل ، ويأثر رجعى بانتفاء الاشهاد الصادر من محكمة الوايل فى ١٥/٦/١٩٦٣ الذى اعتمد عليه ربط المعاش لها من اعتبارها زوجة له ولا يحول دون ذلك نص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن المعاشات وهى تنطبق بنصاً لمادة منه على المعاملين بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ على انه « لا يجوز لكل من الهيئة العامة للتأمين والمعاشات وصاحبة الشأن المنازعة فى قيمة مبلغ التأمين أو المعاش أو المكافأة بعد مضي سنتين من تاريخ الاخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ صرف المكافأة أو التأمين ، وذلك فيما عدا حالات تسوية التأمين أو المعاش أو المكافأة بالزيادة نتيجة حكم قضائى وكذلك الاخطاء المادية التى تقع فى الحساب عند التسوية كما انه لا يجوز للهيئة المنازعة فى قيمة مبلغ التأمين أو المعاش أو المكافأة فى حالة من صدور قرارات ادارية أو تسوية لاحقة لتاريخ ترك الخدمة يقترب عليها خفض المرتبات التى اتخذت اساساً لتقدير قيمة مبلغ التأمين أو المعاش أو المكافأة ، » ذلك انه ايا كان الراى فى خصوص شمول مثل هذا النص للمنازعة فى أصل استحقاق المعاش ومقدار قيمته أو اقتصراره على المنازعة فى مقداره ، فان المنازعة فى ربط المعاش للطاعنة وقعت من ذوى الشأن فى خلال النصين المشار اليهما فيه ، اذ ربط المعاش بعد ١٥/٦/١٩٦٣ تاريخ صدور الاشهاد الملغى ، ورفعت الدعوى بطلب ابطاله واعلنت صحيفتها للدعى عليهم ومنهم الهيئة ، وفى ١٧/١ و ٢/٢ و ٣/٤ على ما هو ثابت بالحكم الصادر فى الدعوى رقم ١١١ لسنة ١٩٦٤ كلى القاهرة المشار اليه وابطال استحقاق المعاش تبعاً لهذا يعود الى تاريخ صرفه .

قاعدة رقم (١٨٧)

المبدأ :

عاملون مذبذبون بالدولة — المعاش — عدم استحقاق المرتدة للمعاش القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ومن بعده القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن المعاشات يعتمد في صرف المعاش للارملة على قيام الزوجية قبل الوفاة على ما هو ظاهر من نصوصه مما يقتضى صحة العقد بها شرعا وقانونا — اعتناق احدى المسيحيات الدين الاسلامى وفقا للثابت من الاشهاد الشرعى باسلامها — تزوجها بعد ذلك باحد المسيحيين ثم وفاته — عدم استحقاقها في ميراثه او معاشه اذ ان المرتدة عن الاسلام تطبق عليها احكام الشريعة الاسلامية ذات الولاية العامة اعمالا لما نصت عليه المادة الاولى من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ ولا تنطبق عليها شريعة الاقطار الارثونكس اذ انها باسلامها التزمت باحكام الاسلام ، ومن بينها احكام الردة والمرتدة او المرتد لا دين له ولا ماله ولا يقر على رفته ولا على الدين الذى انتقل اليه — زواج المرتدة بغيرها باطل سواء كان من تزوجته مسلما او مسيحيا او يهوديا او بلا ماله — بطلان علاقة الزواج ينفي قيام رابطة الزوجية التى هى الاساس لاستحقاق الارملة المعاش — اساس ذلك .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان هذا الطعن بنى على القول بأن الحكم المطعون فيه خالف القانون عندما قضى بالزام الطاعنة برد ما قبضته من المعاش عن زوجها اذ انه ، اولا : ان المادة ٦٦ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تمنع اى منازعة في المعاش بعد مضي سنتين من تاريخ الاخطار بربط المعاش بصفة نهائية ويمنع تخفيض المعاش حتى لو صدر حكم نهائى فمن بسبب أولى لا يجوز قطع المعاش ولا يمكن ان يقول احد ان هنالك اى قيد على هذا النص الصريح العام وثانيا : وبخصوص قواعد الردة فبان الدستور يقضى في المادة ٤٦ منه على ان الدولة تكفل حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية فمن حق اى انسان ان يعتقد الدين الذى يراه وثالثا : فان الطاعنة عندما اعتنقت الدين الاسلامى كان ذلك بقصد الحصول على الطلاق من زوجها الذى حاول دفعها الى الفساد وبعد الطلاق عادت ورجعت الى دينها الاصلى فهل هذه هى الردة التى عنها فقهاء الشريعة في اليهود القديمة .

ومن حيث أن هذه الأسباب التى قام عليها الطعن جميعها ، على غير أساس ، ذلك أن ، استحقاق أرملة الموظف لمعاش عنه فى حكم القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الذى يحكم مع القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ واقعة الدعوى يعتمد قيام الزوجية قبل الوفاة على ما هو ظاهر من نصوصه مما يقتضى صحة العقد بها شرعا وقانونا واشهاد الوراثة الصادر فى ١٥/٦/١٩٦٣ الذى تقدمت به الطاعنة لصرف المعاش عن الدكتور سامى باعتبارها على ما تضمنه زوجه له فحجه فى خصوص الوفاة والوراثة ما لم يصدر حكم شرعى على خلافة على ما نصت عليه المادة ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية (تحقيق الوفاة والوراثة يكون حجة فى خصوص الوفاة والوراثة ما لم يصدر حكم شرعى على خلاف هذا التحقيق واذا صدر الحكم فى الدعوى رقم ١١٣١ لسنة ١٩٦٤ المرفوعة من ضد الطاعنة والمؤسسة العامة للتأمين والمعاشات وباقى الورثة أمام محكمة القاهرة الابتدائية للاحوال الشخصية بجلسة ١٩٦٦/٣/٨ بما يخالف هذا الاشهاد اذ ابطال فيها تضمنه من اعتبارها زوجة للمتوفى المذكور لبطلان زواجها منه بعد ردتها عن الاسلام وتأييد هذا القضاء بحكم محكمة استئناف القاهرة للاحوال الشخصية بجلسة ١٩٦٦/٦/١٦ فى الاستئناف المرفوع من الطاعنة ضده حيث قضى بقبولة شكلا ورفضه موضوعا — فان هذا الحكم النهائى الصادر من جهة القضاء العادى المختصة بالفصل فى هذه المسألة الاولى « انعقاد الزوجية او عدمه » وهى من مسائل الاحوال الشخصية التى يعتمد عليها أساس ثبوت علاقة الزوجية لمن تقول بها وهو تبعا لصحة انعقادها يكون له حجية أمام جهة الادارة عند تحديد المستحقين عن المتوفى ، فى المعاش الذى يقرر عنه وكذلك أمام جهة القضاء الادارى ، عند فصلها فى المنازعة التى تتور فى الخصوص ومن ثم لا يجوز العودة الى الجدل فيها فصل فيه ، فى صريح منطوقه واسبابه التى قام عليها اذ لا سبيل الى مخالفتها فى شيء من ذلك . ثم ان هذا القضاء صحيح لاسبابه التى اقام عليها النتائج التى انتهى اليها وهى تتناول الرد على كل ما اثارته الطاعنة سواء أمام محكمة القضاء الادارى او فى طعنها هذا . اذ ورد بها « انه بالنسبة الى طلبها التحقيق لاثبات اسلام الزوج — فان فى اجلة الدعوى ما يكفى لتكوين اقتناع المحكمة بانه توفى وهو مسيحى الديانة (شهادة وفاته) والقول باسلام المورث لا يسفها فى طلبها طالما انه لم يثبت عودتها للإسلام قبل الوفاة فاختلاف الدين مانع من الارث ولا توارث بين المسلم وغير المسلم كتابيا او غير كتابى ... » واذا الثابت من الاشهاد الشرعى المؤرخ ١٩٥٧/١/١٢ انها

كانت مسيحية ثم هداها الله للإسلام واشهدت على نفسها أنها اعتنقت الدين الاسلامي الحقيقي ونطقت بالشهادتين وتبرأت من كل دين يخالف الدين الاسلامي وبين من وثيقة زواجها المؤرخة ١٩٥٨/٨/٢٧ أنها تزوجت بالمورث سابعي ... القبطي الارثوذكسي باعتبارها قبطية أرثوذكسية فمن ثم تكون قد ارتدت عن الاسلام بارادتها الحرة لتتزوج بالمورث ، والمردت في فقه الشريعة الاسلامية هو من ترك دين الاسلام سواء اكان مسلما منذ نشأته أو دخل الاسلام بعد أن كان يدين بدين آخر سواء اكان مسلويا أو غير مسلوى أو لا ديني ، وفي هذا رد على تساؤلها في الطعن عن حقيقة كونها ممن يصدق عليها وصف المرتد ، طبقا لما هو مقرر في الشريعة الاسلامية وهي القانون العام في مسائل الاحوال الشخصية » وعن ذلك خلاص الحكم الى وانها قد ارتدت عن الاسلام تطبق عليها احكام الشريعة الاسلامية ذات الولاية العامة اعمالا لما نصت عليه المادة (١) من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ ولا ينطبق عليها شريعة الاقباط الارثوذكس ، لانها باسلامها التزمت بأحكام الاسلام ، ومن بينها احكام الردة وكما انها اذ دخلت دين الاسلام وتبرأت من الاديان الاخرى وارتضت احكام الشريعة الاسلامية وطبقا لمذهب ابي حنيفة فتكاح المرتد والمردة باطل وارتداد احدهما يقتضى فسخ الزوجية فسحا عاجلا بلا توقف على قضاء القاضى والمردة لا يجوز أن يتزوجها أحد ، مسلما كان أو كتابيا أو مرتدا أو مشركا ولا يعترف بديانتها التي ارتدت اليها وهذه القاعدة من النظام العام لا يجوز مخالفتها أو الخروج على احكامها وقد حصرت المادة ٧ من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ على اسباب الارث في الزوجية والعصبية والنسبية بمعنى انه ينتحم أن تقوم وتثبت الزوجية بين الوارث والمورث فاذا ما اهدرت الزوجية لاي سبب انعدم الارث بها وتوارث غير المسلمين بعضهم من بعض ، كما هو بمذهب جمهور الفقهاء لا يشمل المرتد اذ اجمعوا على أن المرتد ، رجلا كان أم امرأة لا تراث من غيره سواء كان غير مسلما أو مرتدا ... وعدم ارثه من المسلم لانه لا توارث بين المسلم وغير المسلم ، وعدم ارثه من غير المسلم لان المرتد لا دين له ولا ملة ولا يقر على رده ، ولا على الدين الذى انتقل اليه ..

قاعدة رقم (١٨٨)

المبدأ :

القوانين الوضعية في مصر خلت من اية نصوص تشريعية تحكم الحالة القانونية للمرتد عن دين الاسلام - وجوب الرجوع الى مبادئ الشريعة الاسلامية - المسلم الذي يرتد عن دين الاسلام لا يقر على رده ولا يعتد بها - ارتداد المسلمة عن دين الاسلام وزواجها بغير مسلم قبل صدور قانون اصلاح الزراعى المطبق - هذا الزواج لا يعتد به ولا يترتب عليه آثاره القانونية ومن بينها جواز توفيق الاوضاع بين افراد الاسرة طبقا للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ - الاثر المترتب على ذلك : العقد المبرم بين المرتدة وزوجها غير المسلم في تاريخ لاحق على القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ يعتبر باطلا ولا اثر له .

ملخص الحكم :

ان القوانين الوضعية في مصر خلت من اية نصوص تشريعية تحكم الحالة القانونية للمرتد عن دين الاسلام ، كما ان اعراف المجتمع المصرى لا تهتم بحالة المرتد الا في نطاق قواعد الاخلاق دون غيرها من القواعد القانونية المحددة للحقوق والالتزامات ، ولذا يتعين الرجوع في شأنها الى مبادئ الشريعة الاسلامية عملا بنص المادة الاولى من القانون المدنى التى تقضى بأنه « تسرى النصوص التشريعية على جميع المسائل التى تتناولها هذه النصوص في لفظها او نحوها فاذا لم يوجد نص تشريعى يمكن تطبيقه حكم القاضى بمقتضى العرف ، فاذا لم يوجد فبمقتضى مبادئ الشريعة الاسلامية » ، فاذا لم يوجد فبمقتضى مبادئ القانون الطبيعى وقواعد العدالة » ومن حيث ان مبادئ الشريعة الاسلامية تقضى بأن المسلم الذى يرتد عن دين الاسلام سواء الى دين سماوى آخر او الى غير دين ، لا يقر على رده ولا يعتد بها ، وقد اضطرد القضاء المصرى على ذلك ، فقضى بعدم جواز توريث المرتد (محكمة النقض في ١٩٦٦/١/١٩) وقضى ببطالان زواج المرتدة عن دين الاسلام اذا تزوجت بعد ردها بغير مسلم ووجوب التفريق بينهما (محكمة النقض في ١٩٦٦/٣/٣٠) وقضى بعدم جواز تغيير اسم المرتد وديانته في بيانات البطاقة الشخصية (محكمة القضاء الادارى في ١٩٨٢/١٢/٢١) .

ومن حيث أنه لما كان الثابت من أوراق الطعن أن الطاعنة كانت مسلمة الديانة وارتدت عن دينها ثم تزوجت بعد ردتها بالسيد المسيحي الديانة بتاريخ ١٩٦٩/٢/١ بموجب الوثيقة رقم ٩٥٠٩ ، فإن هذا الزواج لا يعتد به ولا تترتب عليه آثاره القانونية ومن بينها جواز توفيق الأوضاع بين أفراد الأسرة طبقا للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه آنفا ، ويكون العقد المبرم بينها وبين زوجها المذكور في ١٩٦٩/٩/٢٠ باطلا ولا اثر له ، ويعتبر باطلا كذلك قرار الاعتداد بهذا العقد الصادر في ١٩٧٢/٥/٩ .

ومن حيث أنه وقد انتهى قرار اللجنة القضائية المطعون فيه الى هذه النتيجة وبنى عليها قضاءه ، فإنه يكون موافقا لصحيح حكم القانون ، مما يتعين معه القضاء برفض الطعن المائل مع الزام الطاعنة بالمصروفات طبقا للمادة ١٨٤ مرافعات .

(طعن ١٣٥٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٤/١١/٢٧) .

ملحوظة :

يراجع حكم محكمة النقض الصادر في ١٩٦٦/١/١٩ والذي يقضى بعدم جواز توريث المرتد وحكمها الصادر في ١٩٦٦/٢/٣٠ ببطلان زواج المرتدة عن دين الاسلام اذا تزوجت بعد ردتها بغير مسلم وحكم محكمة القضاء الادارى في ١٩٨٢/١٢/٢١ بعدم جواز تغيير اسم المرتد وديانته في بيانات البطاقة الشخصية .

الفصل الرابع

حرية الرأي

قاعدة رقم (١٨٩)

المبدأ :

اعتناق الموظف أفكارا سياسية معينة ليس من شأنه عدم تعيينه أو إنهاء خدمته ، ما دام ليس لتلك الأفكار أو الآراء انعكاسا واضحا .

ملخص الفتوى :

هل يجوز حرمان الشخص من تولى الوظائف العامة أو الاستمرار فيها استنادا الى تقارير أجهزة الامن بعدم موافقتها على التعيين لاعتناق آراء وأفكارا سياسية معينة ؟

عرض الموضوع على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع فاستبانت ان القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ في شأن تكليف الاطباء يقضى بجواز تكليف خريجي كليات الطب للعمل في الحكومة او في وحدات الادارة المحلية او الهيئات العامة لمدة سنتين قابلة للتجديد لمدة اخرى ماثلة . ويعتبر التكلف معينا في الوظيفة التي كلف للعمل فيها من تاريخ صدور قرار التكليف .

ولما كان الطبيب المعروض حالته قد كلف بالعمل في وظيفة طبيب مقيم بالدرجة الثالثة التخصصية بانقسام المستشفيات الجامعية بأسبوط بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٥ ومن ثم فانه يعتبر معينا في هذه الوظيفة اعتبارا من هذا التاريخ شأنه في هذا شأن غيره من الموظفين العموميين : عليه القيام بأعباء الوظيفة والتزاماتها وله في مقابل ذلك التمتع بكافة الحقوق المقررة لها . ولا يجوز إنهاء خدمته الا اذا توافر في شأنه أحد الاسباب الموجبة لانتهاء الخدمة قانونا والتي أوردها المشرع على سبيل الحصر بالمادة ٩٤ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، وطالما لم يتم دليل قاطع على ان اعتناقه لهذا الفكر يفقده شرط حسن السعة - باعتباره من الشروط اللازمة للتعين في الوظائف

العامة والاستمرار فيها . أو اذا تبين أن استمرار تعاونه في الوظيفة العامة يمثل خطرا حقيقيا عليها وعلى العاملين بها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز انتهاء خدمة الطبيب المعروض حالته الا اذا توافر في شأنه أحد الاسباب الموجبة لانتهاء خدمته قانونا .

(ملف ٢٨٩/٦/٨٦ — جلسة ١٧/٤/١٩٨٥) .

قاعدة رقم (١٩٠)

المبدأ :

لا تثريب على العامل اذا اعتنق الافكار الشيوعية ، ما دام لم يكن لذلك آثار سيئة على وظيفته .

ملخص الحكم :

اتهام العامل باعتناقه الافكار الشيوعية لا يكفى وحده شيئا مشروعا لقرار الفصل ، ذلك أن الدساتير المصرية قد درجت على كفالة حرية الرأى والاعتقاد الدينى ، والموظف العام بوصفه مواطنا يسرى عليه ما يسرى على بقية المواطنين ، وعلى ذلك فإن القرار الصادر بفصل العامل من الخدمة لغير ما سبب سوى اعتناقه الافكار الشيوعية يعتبر قرارا بالفصل بغير الطريق التأديبى دون سبب أو دليل من الاوراق . ومن ثم يكون قد صدر ناقدا ركن السبب .

ولئن كان الموظف بحكم شغله لاحدى الوظائف العامة ترد على حريته العامة بعض القيود التى أوردتها المادة ٧٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة ، الا أن للموظف العام حق اعتناق الرأى السياسى الذى يراه بشرط ألا يجاوز فى ممارسته لهذا الرأى الحدود الواردة بالمادة ٧٧ سالفة الذكر .

فلذا خلت الاوراق مما يفيد أن المدعى ارتكب أيا من المحظورات الواردة بالقانون ، أو أن اعتناقه للافكار الشيوعية — بفرض اعتناقه لها — له انعكاس على أعمال وظيفته ، فإن قرار فصله بغير الطريق

التدبيري يكون مخالفا للقانون . ومن ثم يستحق الحكم بالتعميـض عن
الاضرار المادية دون الاضرار الادبية التي يكى لجبرها وصم المحكمة
للقرار بمخالفة القانون .

(طعن ٧٣٤ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٨٣/١١/٢٦) .

تعليق :

يرى بعض الفقه (الدكتور محمد السيد الدماصى — ص ٢٥٢
وما بعدها و٥٨٩ وما بعدها من رسالته لنيل الدكتوراة من كلية حقوق
عين شمس بعنوان « تولية الوظائف العامة ») ان السياسة الوظيفية
السليمة هى التى تجرى على أساس اعتبار الافكار السياسية والعقائدية
مانعا من تولية الوظائف العامة ذات الطابع القيادى والسياسى بينما
لا تعتبر كذلك بالنسبة للوظائف الاخرى — ذلك لانه يتعين فى ظل النظام
الديمقراطى ان يوكل اسناد الوظائف الاولى عن طريق الحكومة القائمة
لتضمن تنفيذ سياستها على الوجه الذى ترتضيه — فضلا عن انها تستطيع
بهذا الاسلوب ان تعمل رقابتها على الادارة دون ان يترتب على ذلك ضعف
لسلطتها فى التوجيه .

واما بالنسبة للوظائف الاخرى التى لا تصل الى مرتبة الوظائف
القيادية والسياسية فانه لا يوجد ما يبرر من حظر شغلها على من يعتقدون
افكارا او عقائد سياسية تخالف الافكار والعقائد التى تعتنقها الحكومة
القائمة — فضلا عن ان الحظر فى هذه الحالة يعتبر تقويضا لمبدأ حرية
الرأى والمساواة أمام تولية الوظائف العامة .

ويمضى الدكتور الدماصى موضحا رأيه هذا بالتنبيه الى أن ثمة
فارقا أساسيا بين مدلول حسن السير والسلوك وبين اعتناق بعض
الافكار العقائدية اذ فى الحالة الاولى يكون اتجاه السلوك مخالفا لما استقر
عليه ضمير الجماعة ومؤديا الى فساد الاخلاق ومقوضا للاداب العامة —
أما فى الحالة الثانية فلا يخرج الامر عن كونه رأيا من الآراء يعتقدته
الشخص ويحاول أن يقتنع به غيره وليس فى ذلك ما يمس الاداب العامة
ولكنه قد يخالف السياسة العامة التى تعتنقها الحكومة .

وبالرغم من هذا الاختلاف بين مفهوم حسن السير والسلوك واعتناق
بعض الافكار العقائدية فهناك بعض السدول ما تخطط تشريعاتها بين

المفهومين بحيث يعتبر داخلا في مفهوم سوء السلوك الانتهاء الى الاحزاب الشيوعية ومن هذه الدول كل من الولايات المتحدة الامريكية وانجلترا وسويسرا وهولندا وبلجيكا واستراليا — بل ان بعض الدول تذهب الى ابعد من ذلك بالا فتكتفى بأن يكون المرشح لشغل احدى الوظائف غير معاد لنظام الحكم القائم بل يتعين ان يكون هذا المرشح منتبها الى عضوية الحزب الحاكم — ومن هذه الدول ما كانت تسير عليه المانيا الهنرية .

بينما نجد بعض الدول الاخرى كفرنسا تفرق بين حسن السير والسلوك وبين اعتناق افكار عقائدية بحيث تجعل الحالة الاولى شرطا من شروط التعيين بينما لا تجعل الحالة الثانية داخلة في هذا الشرط .

وتتميز السياسة الوظيفية التي تنتهجها كل من الولايات المتحدة الامريكية وانجلترا وسويسرا وهولندا وبلجيكا واستراليا في انها تمكن الحكومات القائمة باختيار من تراهم اقدر على التعاون معها بحكم ولائهم للسياسة التي تعتنقها مما يجعلها في مكانة من تنفيذ السياسة المرسومة .

غير انه يعيب هذه السياسة انها تخالف مبدأ دستوريا عاما وهو مبدأ مساواة المواطنين امام الوظائف العامة — فضلا عن ان هذا يؤدي الى عدم الاستقرار والثبات اذ يترتب على ذلك تغير الجهاز الادارى كلما تغير اللون السياسى للحكومة وهو ما يهدد الدولة في صميم كيانها .

الفصل الخامس

حرية التنقل

اولا - حرية السفر الى خارج البلاد يخرج عن دائرة الحقوق التي كفلها الدستور :

قاعدة رقم (١٩١)

المبدأ :

حرية التنقل - من الحقوق التي كفلها الدستور - نطاقها يتحدد بالجمال الإقليمي للدولة - حرية سفر المواطنين الى خارج الجمهورية - يخرج عن دائرة الحقوق التي كفلها الدستور - ترخص جهة الإدارة فيها منحاً أو منعا في حدود القواعد واللوائح التنظيمية التي تضعها بهرعاة طابعي العمومية والالتحكية .

ملخص الحكم :

إن الحكم المطعون فيه قد جانبه الصواب أيضاً فيما ذهب اليه من تأويل لبعض الحقوق والحريات العامة التي كفلها الدستور . فجاء في اسبابه « أن حق الأفراد في السفر من الحقوق المتعلقة بالحريات العامة التي كفلها الدستور » فلا يجوز تقيدها ومصادرتها الا في الحدود التي رسمها القانون والقواعد التنظيمية العامة التي تقررها الدولة في حدود هذه القوانين ، وإن كانت قد صدرت بعض هذه القواعد التي تنظم السفر الى الخارج الا انه يبين منها انها لم تمنع السفر للعلاج . فكان ذلك تسليماً بحق الأفراد في الحياة وحقتهم في العلاج في الخارج ما داموا قادرين عليه . صحيح أن الحرية الفردية هي الحق في عمل كل ما من شأنه ألا يضر بحقوق الآخرين ، ومباشرة الحقوق الطبيعية لكل فرد ليس لها من حدود الا تلك التي تكفل تمتع أفراد الجماعة الآخرين بنفس هذه الحقوق ، انها يجب الا تقر حدود الحقوق الطبيعية الا بالقانون . ولكن الحرية ليست مطلقة بل هي مقيدة بعدم اضرار الشخص بغيره ، ولهذا يجب تنظيمها على نحو يكفل منع الاسراف فيها أو اساءة استعمالها . وكل ما في أمر هذه القيود ، أن تكون الحدود التي يقتضيها هذا التنظيم عامة ، وليست

تحكّمية . ومعنى عموميتها هذه أن توضع القيود للجميع بناء على قوانين أو لوائح تنظم كل الأفراد دون تفرّيق أو تمييز ، وبذلك تحدد حرية الفرد للإبقاء عليها ، وتقيد لتصان من العبث والفوضى . وبغیر ذلك لا يستقيم حال الشعب ، ويصير إطلاق الحرية والفوضى . وبغیر ذلك خطب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب : (أيها الناس . لا تكونوا مثل قوم كانوا في سفينة فاقبل أحدهم على موضعه يخرقه ، فنظر اليه أصحابه فنبعوه . فقال . هو موضعي ولي أن أحكم فيه . فان أخذوا على يده سلم وسلموا ، وان تركوه هلك وهلكوا أيضا معه) على أن هذا التنظيم الذي يرد على الحرية الفردية قد يتخذ صبغة وقائية بمعنى أنه لا يصح للفرد استعمال حريته إلا بعد إذن خاص من الدولة مثل الترخيص بالسفر الى خارج البلاد (قيد وارد على الحرية الشخصية في الذهاب والاياب والسفر) وقد يأخذ تنظيم الحرية الفردية صبغة علاجية أو جزائية في صورة عقوبات أو جزاءات (جنائية أو مدنية) على الاسراف في الحريات الفردية أسرافا تترتب عليه اضرار بمصالح الدولة أو بالأفراد الآخرين من أبناء الشعب ، والسياسات الديمقراطية ترسي قواعد الحرية وأصولها وتترك للقوانين العادية من تشريعات ولوائح التنظيمات أو الحدود الضرورية لهذه الحرية تقاديا لخطر اطلاقها وخشية انطلاقتها .

وقد كثرت في دستور سنة ١٩٢٣ الملقى النصوص التي ناطلت بالتشريع العادي مهمة تنظيم الحرية أو تحديدها وقد أدى استغلال هذه الرخصة في الواقع من الامر الى المساس بأصل الحق ، وتضييق الخناق عليه . ولذلك حرص الدستور الجمهوري الصادر في يناير سنة ١٩٥٦ والمعول به من يونيو سنة ١٩٥٦ على الحد من تلك الرخصة . فارسي قواعد الحقوق والواجبات العامة في الباب الثالث منه ونص في المادة ٣١ منه على أن : المصريون لدى القانون سواء ، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الاصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة) . وتقضى المادة ٣٩ منه بأن (لا يجوز أن تحظر على مصرى الإقامة في جهته ، ولا أن يلزم الإقامة في مكان معين ، الا في الاحوال المبينة في القانون) . وجاء في المادة ١٣ فقرة أولى من وثيقة الاعلان العالمى لحقوق الانسان أن (لكل فرد حرية التنقل واختيار محل اقامته داخل الدولة) . فالدستور كحل للمواطن حرية التنقل ذهابا وايابا داخل اقاليم الجمهورية العربية المتحدة — ويتحدد نطاق هذا الحق الدستور بالجمال الاتلمى للدولة ، وهو الحد الطبيعي لمباشرة الدولة لسلطاتها الدستورية على الامراد المقيمين فيها ، وفي هذه الدوائر يباشر

الأفراد حقوقهم وواجباتهم العامة التي يحبها الدستور . وبذلك تخرج حرية سفر المواطن الى خارج اقليم هذه الجمهورية عن دائرة الحقوق التي كفلها الدستور ، وتبقى خاضعة لترخيص جهة الادارة منحا أو منعا في حدود القواعد واللوائح التنظيمية التي تضعها مراعية فيها طابعي (العمومية ، واللا تحكيمي) ثم على جهة الادارة ان تلتزم قواعدهما التنظيمية هذه .

(طعن ١٦٨ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٨) .

ثانيا : التنظيم اللاحق لجوازات السفر والتأثيرات :

قاعدة رقم (١٩٢)

المبدأ :

القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ و٩٧ لسنة ١٩٥٩ - الترخيص بالسفر الى الخارج من الامور المتروكة لتقدير الادارة حسبما تراه متفقا مع الصالح العام - لا يحد منها ما فرضه القرار الوزاري رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٩ من شروط يتعين على الموظفين المختصين مراعاتها في منح تأشيرات الخروج .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الترخيص أو عدم الترخيص في السفر الى خارج البلاد هو من الامور المتروكة لتقدير الادارة حسبما تراه متفقا مع الصالح العام فلها ان ترفض الترخيص اذا قام لديها من الاسباب ما يبرر ذلك ولا يقدر في سلامة هذا المبدأ ان قرار وزير الداخلية رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن الحصول على اذن لمغادرة اراضي الجمهورية قد تضمن النص على أن يصدر هذا الاذن من الموظف المختص في الحدود التي تتطلبها مصلحة البلاد العليا أو تقتضيها دواعي الامن العام ذلك أنه يقتضي الاحكام التي تنظم السفر الى الخارج يبين أنه في ٢٦ من مايو سنة ١٩٥٢ صدر المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ في شأن جوازات السفر واتامة الاجانب متضمنا النص في المادة الاولى منه على أنه لا يجوز دخول الاراضي المصرية أو الخروج منها الا لمن يحمل جواز سفر ساري المفعول ثم في ١٦ من يونيو سنة ١٩٥٦ صدر القانون رقم ٢٥٤ لسنة

١٩٥٦ بتعديل أحكام المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ متضمننا النص على اضافة مادة اليه برقم ١ مكررا نصها « يجوز لوزير الداخلية بقرار منه أن يوجب على المصريين والاجانب الحصول على اذن خاص (تأشيرة لمغادرة الاراضى المصرية) ويعين في القرار شروط منح الاذن والسلطة التى يرخص لها بمنحه ومدة صلاحيته .. » وأشارت المذكرة الايضاحية لثقتان المذكور الى الاوامر العسكرية التى كانت تحتم الحصول على تأشيرة خاصة لمغادرة الاراضى المصرية وقالت انه (لما كانت النية متجهة الى الفاء الاحكام العرفية فان هذه الاوامر العسكرية التى توجب الحصول على تأشيرة خاصة لمغادرة الاراضى المصرية تصبح عبية الاثر كما وأن اعتبارات الامن وسلامة الدولة فى الداخل والخارج وحماية الاقتصاد القومى لا تزال تتطلب الإبقاء على نظام وجوب الحصول على تأشيرة الخروج بالنسبة للمصريين والاجانب على السواء — فقد أعدت وزارة الداخلية مشروع القانون المرافق على نحو روعيت فيه هذه الاعتبارات حتى يتسنى لوزير الداخلية بقرار منه أن يفرض على المصريين والاجانب الحصول على تأشيرة خاصة لمغادرة الاراضى المصرية فى الوقت الذى يرى فيه ضرورة لذلك وبالشروط والاوزاع التى يحددها القرار) ثم فى ٣ من مايو سنة ١٩٥٩ صدر القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن جوازات السفر متضمننا النص فى المادة الاولى منه على أنه « لا يجوز لمن يتمتعون بجنسية الجمهورية العربية المتحدة مغادرة اراضى الجمهورية أو العودة اليها الا إذا كانوا يحملون جوازات سفر وفقا لهذا القانون ... » وفى المادة الثانية منه على أنه « يجوز لوزير الداخلية بقرار يصدره أن يوجب على من يتمتعون بجنسية الجمهورية العربية المتحدة قبل مغادرتهم الاراضى الحصول على اذن خاص (تأشيرة) وله أن يبين حالات الاعفاء من الحصول على هذا الاذن ويحدد فى هذا القرار شروط منح الاذن والسلطة التى يرخص لها فى منحه ومدة صلاحيته .. » كما نص فى المادة ١١ منه على أنه « يجوز بقرار من وزير الداخلية لاسباب هامة يقدرها رفض منح جواز السفر أو تجديده ، كما يجوز له سحب الجواز بعد اعطائه » — واستنادا الى هذا القانون أصدر وزير الداخلية القرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الحصول على اذن (تأشيرة) لمغادرة اراضى الجمهورية العربية المتحدة وقد نص هذا القرار فى المادة الاولى منه على أنه « لا يجوز لاحد ممن يتمتعون بجنسية الجمهورية العربية المتحدة أن يغادر اراضى الجمهورية الا اذا كان حاصلًا على اذن خاص بذلك (تأشيرة) كما نص فى المادة الثانية منه على أن « يصدر الاذن المشار اليه فى المادة الاولى من مدير عام مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية أو من رؤساء مكاتب

تأثيرات الخروج بالمصلحة وفروعها . . وفي الحدود التي تتطلبها مصلحة البلاد العليا أو تقتضيها دواعي الأمن العام » والمستفاد من أحكام القانون أنه لا يجوز مغادرة أراضى الجمهورية إلا بجواز سفر وأنه منذ أن فرض الحصول على تأشيرة سفر بمقتضى قرار وزير الداخلية الصادر تنفيذاً للقانون أصبح لا يكفى لمغادرة البلاد الحصول على جواز سفر بل صار من المتعين الحصول أيضاً على تأشيرة سفر ولا شك في أنه وفقاً لأحكام القانون وعلى الإخص المادة ١١ منه تكون للجهة الإدارية المختصة سلطة تقديرية في الترخيص أو عدم الترخيص بالسفر عن طريق الموافقة على منح جواز السفر أو رفض منحه أو سحبه للأسباب العامة التي تقدرها ولا يحد من هذه السلطة المستمدة من نصوص القانون الخاصة بمنح جوازات السفر أو رفض منحها أو سحبها — ما فرضه القرار الوزاري رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٩ من شروط يتعين على الموظفين المختصين مراعاتها في منح تأشيرات الخروج وهي أن يكون منحها في الحدود التي تتطلبها مصلحة البلاد العليا أو تقتضيها دواعي الأمن وهي حسبما هو مستفاد من المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٦ ذات الاعتبارات التي دعت إلى فرض وجوب الحصول على تلك التأشيرات لمغادرة البلاد بمقتضى القرار الوزاري المذكور .

(طعن ٤٤٢ لسنة ١١ ق — جلسة ١٢/١١/١٩٦٦) .

قاعدة رقم (١٩٣)

المبدأ :

جوازات سفر — تنظيمها يكون بقرار من وزير الداخلية بعد موافقة وزير الخارجية تطبيقاً للمرسوم بقانون ٧٤ لسنة ١٩٥٢ — انفراد الأخير بهذا التنظيم يجعل قراره معدوماً لا اثر له .

ملخص الفتوى :

ان تنظيم جوازات السفر والتأشيرات بكافة أنواعها ، يعتبر تنظيمياً لائحياً اذ المقصود منه احداث آثار قانونية مختلفة تتعلق بأشكال الجوازات والتأشيرات وشروط واجراءات منحها ، والقرارات الفردية التي تصدر بنح هذه الجوازات والتأشيرات تعتبر قرارات ادائية لما يترتب عليها من

آثار قانونية . والنوع الاول من القرارات يصدر من وزير الداخلية بالاتفاق مع وزير الخارجية ، وذلك اعمالا لنص المادة العشرين من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ ، والنوع الثانى من القرارات يصدر من وزير الداخلية على اعتبار أن المشرع قد راعى أن وزارة الداخلية هى القائمة على أمن الدولة فجعل منها الجهة التى تقوم باصدار القرارات اللازمة لتنفيذ ذلك القانون . وترتبط على ما تقدم اذا اصدر وزير الخارجية قرارا لاثبات بتنظيم جوازات السفر والتأشيرات وشروط منحها واصدارها كان هذا القرار معدوما ولا اثر له فى مواجهة وزير الداخلية اذ يكون قد صدر من وزير فى امر يختص به وزير آخر .

(فتوى ١٠٠ فى ٢٣/٣/١٩٥٤) .

ثالثا - جوازات السفر :

قاعدة رقم (١٩٤)

المبدأ :

نص المادة ٢١ من قرار وزير الداخلية رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٩ على عدم جواز منح الزوجة جواز سفر الا بموافقة كتابية من الزوج - سريان هذا الشرط على كل زوجة مصرية ما لم تكن خاضعة لنظام الزواج الكاثوليكي وحكم بالتفريق الجسمانى بينها وبين الزوج .

ملخص الحكم :

وان كانت المادة ٢١ من قرار وزير الداخلية رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٩ فيما قضت به من عدم جواز منح الزوجة جواز سفر الا بموافقة كتابية من الزوج تسرى كاصل عام فى حق كل زوجة مصرية واساس ذلك ان الزوجة المصرية تلتزم قانونا بالدخول فى طاعة زوجها وتتبعه من حيث الاقامة ولا تتحلل من هذه الالتزامات الا بالطلاق ، الا انه لا يجوز اعمال هذا الحكم فى حق الزوجة الكاثوليكية الديانة التى يحكم بالتفريق الجسمانى بينها وبين زوجها ، ذلك لان النظام القانونى الذى تخضع له الروابط الزوجية لطوائف الكاثوليك يحرم الطلاق وان كان يجيز لكل من الزوجين أن يحصل من الجهة القضائية المختصة على حكم بالتفريق الجسمانى بين الزوجين ، ويترتب على صدور هذا الحكم توقف الحياة المشتركة للزوجين من حيث

المساكنة والمعايشة كما توقف جميع الالتزامات المترتبة على ذلك فيسقط واجب الرعاية والمعونة الادبية بينهما ويفقد الزوج ولايته وتستطيع الزوجة ان تحدد مسكنها وموطنها حيثما تريد استقلالاً عن منزل الزوجية ولا تلتزم بالنخول في طاعة زوجها .

(طعن ٦٤٩ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٣١) .

قاعدة رقم (١٩٥)

المبدأ :

حرية التنقل من مكان الى آخر ومن جهة لآخرى والسفر خارج البلاد مبدأ أصيل للمواطن وحق دستوري مقرر له ، لا يجوز المساس به دون مسوغ ولا الانتقاص منه بغير مقتض ولا تقييده الا لصالح المجتمع وجماليته وفي حدود التشريعات المنظمة لهذا الحق — مؤدى نص المادة ١١ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن جوازات السفر ان يكون قرار منح جواز السفر او تجديده او سحبه من صاحبه قائماً على اسباب هامة يتولى وزير الداخلية سلطة تقديرها — هذه السلطة ليست مطلقة بل تخضع لرقابة القضاء — استناد الإدارة في اصدار قرارها بسحب جواز سفر الماطعون ضده وعدم تجديده والحيولة بينه وبين السفر خارج البلاد لاسباب تتمثل في وجوده ببيروت دون ان تتوافر لديه تفقات العودة الى ارض الوطن مع الاكثار من التنقل بين دولتي سوريا ولبنان ابان اشتعال الحرب الاهلية بلبنان — القرار غير قائم على سبب يبرره خليفاً بالالغاء ، — اساسي ذلك ان تواجد الماطعون ضده بالخارج دون ان يكون معه مصاريف العودة لا تحل بذاتها معنى الاساءة الى الوطن والاضرار بسمعة البلاد اللهم الا اذا كان مردها الى انحراف في المسلك او تنكب للتنهج القويم — وعن واقعة تردده ما بين سوريا ولبنان اثناء اندلاع الحرب الاهلية بلبنان فلا تعتبر بذاتها شيئاً منكراً وما دام لم يثبت ان له صلة باى من الفريقين المتقاتلين او انه اتى فعلاً او افعالا من شأتها ان تسوء الى سمعة وطنة فما كان هناك موجباً لتقييد حريته الشخصية باصدار قرار سحب جواز سفره وعدم تسليمه له .

ملخص الحكم :

من الامور المسلمة انه بحكم ما للدولة من سيادة على رعاياها فان لها

مراقبة سلوكهم سواء داخل البلاد أو خارجها للثبوت من التزامهم الطريق السوى في مسلحهم وللتعرف على مدى ادراكهم لمسئولياتهم الوطنية وما تفرضه عليهم من الاخذ باسباب النهج القويم في تحركاتهم وتصرفاتهم وتجنب كل ما من شأنه أن يسيء الى سمعة الوطن أو كرامته أو يؤثر بأى وجه في علاقته بالدول الاخرى ، وذلك كله حتى تتمكن سلطات الاختصاص — في الوقت الملائم — من اتخاذ الاجراءات والاحتياطات الوقائية الكفيلة بمنع أى انحراف قد يهدد كيان البلاد وأمنها الداخلى أو الخارجى أو يضر بمصالحها السياسية والاقتصادية أو يمس سمعتها بين مختلف الدول والشعوب أو غير ذلك من الاسباب المتصلة برعاية المصالح العام . ومن ثم نصت المادة ١١ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن جوازات السفر على أنه « يجوز بقرار من وزير الداخلية لاسباب هامة يقدرها رفض منح جواز السفر أو تجديده ، كما يجوز له سحب الجواز بعد اعطائه . » ومؤدى هذا النص أن يكون قرار رفض منح جواز السفر أو تجديده ، أو سحبه من صاحبه قائما على اسباب هامة يتولى وزير الداخلية سلطة تقديرها ، وليس من شك في أن هذه السلطة ليست مطلقة بل تخضع لرقابة القضاء للثبوت من أن استخدامها إنما قصد به تحقيق وجه المصلحة العامة ، وأن الاسباب المبيرة للقرار لا تنأى عن هذه الرقابة للتحقق من مدى مطابقتها للقانون واثار ذلك في النتيجة التى انتهى اليها القرار وما اذا كانت هذه النتيجة مستخلصة استخلاصا سائغا من أصول تنتجها ماديًا وقانونًا .

ومن حيث أنه في ضوء ذلك ، فلما كان الثابت في الاوراق ان الاسباب التى استندت اليها الادارة في اصدار قرارها بسحب جواز سفر المطعون ضده وعدم تجديده وبالتالي الحيلولة بينه وبين السفر خارج البلاد ، تتمثل في وجوده ببيروت دون أن تتوافر لديه نفقات العودة الى أرض الوطن مع الاكثار من التنقل بين دولتي سوريا ولبنان ابان اشتعال الحرب الاهلية بلبنان . ولما كانت واقعة تواجد المطعون ضده بالخارج دون أن يكون معه مصاريف العودة لا تحمل بذاتها معنى الاساءة الى الوطن أو الاضرار بسمعة البلاد اللهم الا اذا كان مردها الى انحراف في المسلك أو تنكب للنهج القويم أو ما الى ذلك وهو ما خلت الاوراق من بيانه ، هذا بالإضافة الى أن المطعون ضده قام باداء نفقات عودته الى الدولة . ثم ان واقعة ترده ما بين سوريا ولبنان اثناء اندلاع الحرب الاهلية بلبنان لا تعتبر بذاتها شيئاً منكراً ، وانه ايا ما كان الامر في تكييف هذه الواقعة وايا كان ما تثيره من ريب وظنون في اعتبار الادارة ، فانه ما دام لم يثبت

أن للمطعون ضده أدنى صلة بأى من الفريقين المتقاتلين أو أنه أتى في هذا المجال فعلا أو أفعالا من شأنها أن تسبب إلى سعة وطنه أو أنه ناصر فريقا على حساب الآخر أو غير ذلك مما قد يصحبه بسوء القصد أو يؤثر من قريب أو بعيد في موقف الحيطة الذي التزمته جمهورية مصر العربية حيال ما يجري من مشاحنات بين الأشقاء . وبذلك فما كان هناك موجب لتقييد الحرية الشخصية للمطعون ضده بإصدار قرار بسحب جواز سفره وعدم تسليمه له . الأمر الذي يستتبع أن يكون هذا القرار غير قائم على سبب يبرره ، وبالتالي يقع مخالفا للقانون خليقا بالالغاء .

(طعن ٢٥٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٧) .

قاعدة رقم (١٩٦)

المبدأ :

قرار سحب جواز سفر المطعون ضدها وإدراج اسمها بقوائم المنوعين من السفر لسوء سمعتها - سوء السمعة حالة تلحق بالشخص وتحيط به لا تتطلب بحكم اللزوم توافر أدلة قاطعة وإنما يكفي في ذلك قيام دلائل جدية وقرائن مادية وهى في حد ذاتها سببا يكفي لحمل القرار المطعون فيه على محمل الصحة - براءة المطعون ضدها من تهمة إدارة مسكنها للدعارة حكم البراءة قام على الشك في أدلة الاتهام القافى لليقين وهذا هو شأن الأحكام الجنائية دائما إلا تحكم بالإدانة إلا عن يقين لا يساوره شك لأن الشك يفسر دائما لمصلحة المتهم - هذه الواقعة في حد ذاتها تتضافر مع الدلائل السابقة لارساء الشبهات ومظان سوء السمعة التي نسبتهما جهة الإدارة إلى المطعون ضدها وحملتها على اتخاذ القرار المطعون فيه - قرارها في هذا الشأن قد برا من إساءة استعمال السلطة .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة ١١ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن جوازات السفر تنص على أن « يجوز بقرار من وزير الداخلية لأسباب هامة بقدرها رفض منح جواز السفر أو تجديده كما يجوز له سحب الجواز بعد إعطائه » .

ومفاد ذلك أن ثمة قدرا من السلطة التقديرية خولها القانون وزير الداخلية في رفض منح جواز السفر لبعض الافراد أو تجديده أو سحبه بعد اعطائه اذا ما قامت لديه اسباب هامة تبرر هذا القرار وقد صدر قرار وزير الداخلية رقم ٧٣٠ لسنة ١٩٧٤ في ٢٠ ابريل سنة ١٩٧٤ يفوض مدير عام مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية في اختصاص وزير الداخلية المنصوص عليه في المادة ١١ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه .

ومن حيث انه ولئن كانت حرية التنقل من مكان الى آخر ومن جهة الى أخرى والسفر خارج البلاد هو مبدأ أصيل للفرد وحق دستوري مقرر له لا يجوز المساس به دون مسوغ ولا الحد منه بغير مقتضى ولا تنفيذه الا لصالح المجتمع وحمايته والحفاظ على سمعته وكرامته وبالقدر الضروري لذلك الا أنه من الاصول المقررة أنه بحكم ما للدولة من سيادة على رعاياها فان لها مراقبة سلوكهم داخل البلاد وخارجها للتثبت من التزامهم بالقيم الخلقية وعدم تنكبيهم الطريق السوى في سلوكهم وللتعرف على مبلغ ادراكهم للمسؤولية الوطنية وما تقتضيه من الاخذ باسباب الاستقامة والكرامة في تحركاتهم والتأكد من اتسام تصرفاتهم بالتقاليد والاصول المرعية والنأى عن كل ما يسيء الى الوطن وذلك كله حتى تتمكن في الوقت الملائم من اتخاذ الاجراءات والاحتياطات الوقائية الكفيلة بمنع اى انحراف أو اعوجاج من شأنه أن يضر بمصلحة البلاد أو يؤذى سمعتها في الخارج أو الغير ذلك من الاسباب المتعلقة بالامن أو الصالح العام . ولا شك ان الدولة تملك في هذا المقام قدرا من التقدير في منع رعاياها من السفر الى الخارج كلما قام لديها من الاسباب الهامة ما يبرر ذلك .

ومن حيث انه في ضوء ما تقدم فلما كان الثابت من الاوراق انه تراسى لسلطات الامن مع اتساع ظاهرة سفر بعض المصريين الى لبنان ان بعضهم يسلكن في الخارج سلوكا يسيء الى سمعة الوطن ويخل بكرامته نتيجة انحرافهن وعدم التزامهن بالقيم الخلقية والتقاليد المرعية فكلفت بعض ضباط ادارة مكافحة جرائم الاداب العالية (قسم مكافحة الدولية) بالسفر الى لبنان لدراسة هذه الظاهرة وقد اسفر عن تقدم تقرير باسماء بعض المصريين اللاتى يعملن بالملاهى الليلية والبارات بلبنان تضمن اسم المطعون ضدها حيث كانت تعمل بلهى من ملاهى الدرجة الثالثة معروف بسوء السمعة كما ورد اسم المطعون ضدها أيضا برقم ٢٨١ يكشف

الامن العام اللبناني الخاص بالمصريات اللاتي يعملن بالبارات والملاهي
البليدة ببيروت كذلك فقد اسفرت التحريات التي اجرتها السلطات المختصة
عن المطعون ضدها بمعرفة اداب القاهرة انه سبق ضبطها في القضية
رقم ٢١٩ لسنة ١٩٧٢ جنح اداب عابدين لمجالسة رواد ملهى جرانا
وازاء ذلك كله ارسلت مصلحة الامن العام كتابها السرى رقم ٢٢ في ٥
ابريل سنة ١٩٧٣ الى مصلحة الجوازات والهجرة والجنسية بادراج اسم
المطعون ضدها بقوائم الممنوعين من السفر لانحرافها واساعتها لسمعة
الوطن في الخارج وتلبية لذلك فاته لدى عودة المذكورة الى الوطن يوم
١٣ يونيو سنة ١٩٧٤ تقرر سحب جواز السفر منها للاسباب المتقدمة .

ومن حيث انه يستفاد مما سبق ان قرار سحب جواز السفر المطعون
ضدها وادراج اسمها بقوائم الممنوعين من السفر قد اتخذته الجهة الادارية
المختصة قانونا في ضوء ما قام لديها من اسباب ودواعي واعتبارات لها
اصول ثابتة بالاوراق والبيانات الرسمية المودعة ملف المطعون ضدها
تبرر اصدار هذا القرار وقد استبان من الاوراق ان هذا الاجراء لم يقتصر
على المطعون ضدها وحدها وانما شملت قوائم المنع من السفر عددا من
المصريات اللاتي يعملن بلبنان ويسلكن سلوكا شائنا يسيء الى كرامة
الوطن وسمعته ومن ثم يغدو من الواضح ان تقدير جهة الادارة لاعتبارات
ودواعي منع المطعون ضدها وامثالها من السفر قد برا من اساءة استعمال
السلطة .

ومن حيث انه لا وجه لما ذهبت اليه المطعون ضدها وسابرها في
هذا الاتجاه الحكم المطعون فيه من ان سوء سمعة الملهى الذي كانت تعمل
فيه ببيروت لا يقوم دليلا على سوء سمعتها ذلك ان سوء السمعة وهى
حالة تلحق بالشخص وتحيط به لا تتطلب بحكم اللزوم توافر أدلة قاطعة
تقيم ادانته او احكاما جنائية توصيه وانما يكفى في ذلك قيام دلائل جدية لها
اصول ثابتة على الانزلاق الى مسالك مشبوهة والتردى في مجالات السوء
فاذا ما تعزز ذلك بما كشف عنه التحريات من سبق ضبط المطعون ضدها
في القضية رقم ٢١٩ لسنة ١٩٧٢ جنح اداب عابدين لمجالستها رواد احد
الملاهي وما اسفرت عنه تحريات لجنة ضباط مكافحة الاداب التي سافرت
الى لبنان وورود اسم المطعون ضدها بكشف الامن العام اللبناني سالف
الفكر لاستبان من ذلك كله ان ثمة دلائل جدية وقرائن مادية تكفى لوصم
المطعون ضدها بسوء السمعة وهى في حد ذاتها سببا يكفى لحمل القرار
المطعون فيه على محيل الصحة .

ومن حيث أنه فيما يتعلق باتهام المطعون ضدها بإدارة مسكنها الكائن بحى جاردن سيتى بالقاهرة للدعارة فى القضية رقم ٢٧٣ لسنة ١٩٧٦ جنح اداى القاهرة فانه ولئن كانت هذه الواقعة لاحقة على صدور القرار المطعون فيه وقضى فيها ببراءة المطعون ضدها الا انه بمطالعة الحكم الصادر بالبراءة يبين أنه قد قام على الشك فى ادلة الاتهام النافى لليقين فضلا عن عدم ثبوت اعتياد ممارسة الدعارة . وهذا هو شأن الاحكام الجنائية دائما الا تحكم بالادانة الا عن يقين لا يساوره شك لان الشك يفسر دائما لمصلحة المتهم . وبناء عليه فان هذه الواقعة فى حد ذاتها وما من ظروف واعتبارات لتتضافر مع الدلائل السابقة لارساء الشبهات ومظان سوء السمعة التى نسبتها جهة الادارة الى المطعون ضدها وحملتها على اتخاذ القرار المطعون فيه .

ومن حيث أنه لا أساس لما يقول به الدفاع عن المطعون ضدها من ان قسم الاداب قد وافق على طلبها فى ١٠/٣/١٩٨١ باضافة دول امريقتا الى جواز سفرها بما يفيد أنه لا اعتراض للقسم على سمعة المطعون ضدها ذلك لان الراجع أن ذلك قد تم تسليما من السلطات المختصة لمقتضى نفاذ حكم محكمة القضاء الادارى المطعون فيه بالغاء قرار سحب جواز سفر المطعون ضدها ومنعها من السفر وعلى أى حال فان هذه الواقعة تاتى فى ظروف وتوقيت متباعد عن الظروف والملابسات التى قامت فى تاريخ اصدار القرار المطعون فيه .

(طعن ٢٧٩ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١١/٢٧/١٩٨٢) .

قاعدة رقم (١٩٧)

المبدأ :

المادة ١١ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ تخول وزير الداخلية سلطة تقديرية فى رفض منح جواز السفر او تجديده او سحبه بعد اعطائه اذا ما قامت لديه اسباب هامة تبرر هذا القرار — حرية التنقل من مكان الى آخر والسفر الى خارج البلاد هو مبدأ اصلى للفرد وحق دستورى مقرر لا يجوز المساس به دون مسوغ ولا الحد منه بغير مقتضى ولا بتقيده الا لصالح المجتمع وحمايته والحفاظ على سمعته وكرامته وبالقدر الضرورى

لذلك — حق الدولة في مراقبة سلوك رعاياها في الداخل والخارج لتتبع من التزامهم بالقيم الخلقية والتمسك بأسباب الاستقامة والكرامة في تحركاتهم — مراقبة سلوك المطعون ضدها في الخارج لا يتأتى الا بمعرفة السلطات المصرية في الخارج المتوط بها الحفاظ على سمعة مصر في الخارج وهي السفارة المصرية والقنصلية المصرية — اجماعهما في التقارير على ان المطعون ضدها كانت تراول مهنة الدعارة في الخارج وانها تسيء الى سمعة مصر ويطلبان منعها من السفر الى الخارج عقب عودتها الى مصر — القرار المطعون فيه قائم على سبب صحيح .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الطعن في الحكم المشار اليه يقوم على أنه طبقا لحكم المادة ١١ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن جوازات السفر فإن لوزير الداخلية سلطة تقديرية في شأن رفض منح تجديد أو سحب جواز السفر لأسباب يقدر هو أهميتها ، والمقرر أن القرار الإداري يعد قائما على أسباب صحيحة طالما ثبت في الأوراق صحتها أما تقدير أهميتها وما اذا كانت تجيز لجهة الإدارة التدخل في أحداث آثار قانونية معينة باصدار هذا القرار فانما يندرج ضمن السلطة التقديرية لجهة الإدارة . والثابت من واقعات الدعوى أن سمعة المطعون ضدها وسلوكها في خارج البلاد قد ساء الى الحد الذي دفع بالسفارة المصرية في دار السلام الى إرسال برقية وخطابين الى وزارة الداخلية يطلب منعها من السفر الى الخارج كما أرسل القنصل العام في دار السلام خطابا الى وزارة الخارجية في ١٩٧٥/٦/٧ يتضمن شكوى المصريين من أساءة المطعون ضدها لسمعة مصر والعرب لمزاولتها الدعارة ، فضلا عن أن طلاقها من زوجها كان بناء على رغبة الزوج لسوء سلوكها وسبعيتها . ولا شك أن مراقبة سلوك المطعون ضدها في الخارج لا يتأتى الا بمعرفة السلطات المصرية في الخارج وهي السفارة المصرية والقنصلية المصرية للذان أجمعا على ما نسب الى المطعون ضدها .

أما عن عدم ابلاغ السفارة المصرية السلطات المحلية بدار السلام عن تصرفات المطعون ضدها ، فمن البديهي أن السفارة المصرية غير منوط بها الحفاظ على الآداب العامة في بلد اجنبية ، وانما المتوط بالسفارة الحفاظ على سمعة مصر في الخارج .

ومن حيث أن المادة ١١ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن جوازات السفر تنص على أنه يجوز بقرار من وزير الداخلية لأسباب هامة يقدرها رفض منح جواز السفر أو تجديده كما يجوز له سحب الجواز بعد إعطائه .

ومعاد ذلك أن ثمة قدرا من السلطة التقديرية خولها القانون لوزير الداخلية في رفض منح جواز السفر لبعض الأفراد أو تجديده أو سحبه بعد إعطائه إذا ما قامت لديه أسباب هامة تبرر هذا القرار . وقد صدر قرار وزير الداخلية رقم ٧٣٠ لسنة ١٩٧٤ في ٢٠ أبريل سنة ١٩٧٤ يفوض مدير عام مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية في اختصاص وزير الداخلية المنصوص عليه في المادة ١١ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه .

ومن حيث أنه ولئن كانت حرية التنقل من مكان الى آخر ومن جهة الى أخرى والسفر الى خارج البلاد هو مبدأ أصيل للفرد ، وحق دستوري مقرر لا يجوز المساس به دون مسوغ ولا الحد منه بغير مقتضى ولا تقيده الا لصالح المجتمع وحمايته والحفاظ على سمعته وكرامته وبالقدر الضروري لذلك — الا أنه من الاصول المقرره أنه بحكم ما للدولة من سيادة على رعاياها فإن لها مراقبة سلوكهم داخل البلاد وخارجها للثبوت من التزامهم بالقيم الخلقية وعدم تنكهم الطريق السوى في مسلكهم والتعرف على مبلغ ادراكهم للمسؤولية الوطنية وما تقتضيه من الاخذ بأسباب الاستقامة والكرامة في تحركاتهم ، والتأكد من انشام تصرفاتهم بالتقاليد والاصول المرعية والنأي عن كل ما يسئ الى الوطن وذلك كله حتى تتمكن في الوقت الملائم من اتخاذ الاجراءات والاحتياطات الوقائية الكفيلة لمنع أى انحراف أو عوجاج من شأنه أن يضر بمصلحة البلاد أو يؤذى سمعتها في الخارج أو لغير ذلك من أسباب تتعلق بالامن أو الصالح العام . ولا شك أن الدولة تملك في هذا المقام قدرا واسعا من التقدير في منع رعاياها من السفر الى الخارج كلما قام لديها من الاسباب الهامة ما يبرر ذلك .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أنه بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢١ وردت الى وزارة الداخلية برقية من سفارة مصر بدار السلام تفيد أن السيدة حامله جواز السفر رقم ٣٩٥١٥ — الصادر بتاريخ ١٩٧٢/٧/١٧ تم طلاقها من زوجها الالماني ، وتطلب السفارة اخطار الجوازات لاتخاذ اللازم لشطب البيان الخاص بزواجها من المذكور من جواز سفرها ، ولنمعا من العودة الى دار السلام — مقر عمل زوجها — لسوء سيرها وسلوكها ، علما بانها

رحلت الى القاهرة على الطائرة المصرية فجر يوم الاثنين ١٩٧٥/٥/١٩
وأضافت البرقية أن تقريراً عن الموضوع سيصل بالحقية الدبلوماسية
القادمة .

وبتاريخ ١٩٧٥/٦/١٥ ورد كتاب سفير مصر في دار السلام رقم ٢٣
ملف ١٣/١ الحاقاً لبرقية السفارة المشار اليها يطلب اتخاذ اللازم نحو منع
المذكورة من السفر للخارج مرة أخرى حفاظاً على سمعة مصر حيث أنها
كانت تزاوّل مهنة الدعارة في دار السلام بالرغم من كونها متزوجة من استاذ
جامعة المائى مما دعا الأخير الى تطليقها بالسفارة لهذه الاسباب يوم
١٩٧٥/٥/٢٣ .

وبتاريخ ١٩٧٥/٦/٢١ أرسلت وزارة الخارجية الى مصلحة وثائق
السفر والهجرة والجنسية كتابها برقم ١٢٧٠٤ قنصلى مرفقاً به كتاب
القنصل العام لمصر في دار السلام رقم ١٦٤ (ملف ٥١٣/١ قنصلى) ، وجاء
في هذا الكتاب بأنه في يوم ٢٣ مايو سنة ١٩٧٥ تم في مقر سفارة مصر بدار
السلام استخراج شهادة طلاق رسمية بموجبها تم الطلاق بين السيد ...
الاستاذ بكلية الهندسة بجامعة دار السلام ، والسيدة وقد تم
الطلاق بناء على طلب الزوج الذى افاد السفارة بأنه يرغب في الانفصال
عنها لسوء سلوكها وسمعتها بدار السلام دون مراعاة لحرمة الدين أو
الزواج .

وأضاف كتاب القنصل ان السفارة لاحظت في عدة مناسبات ان
المذكورة تقوم بأفعال (مخلة بالاداب والاخلاق في المحلات العامة ، واشتكى
كثير من المصريين والعرب من أساءتها لسمعة المصريين والعرب بمزاولتها
الدعارة وترى السفارة اتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع المذكورة من السفر
للخارج مرة أخرى حفاظاً على سمعة الوطن .

ومن حيث أن سوء السمعة وهى حالة تلتحق بالشخص وتحيط به
لا تتطلب بحكم اللزوم توافر أدلة قاطعة تقييم أدانته في وقائع معينة أو
أحكام جنائية توغحه وإنما يكفى في ذلك قيام دلائل جدية وشبهات قوية
لها أصول ثابتة بالأوراق والبيانات الرسمية المودعة بلف المطعون ضدها
ولا شك أن سفارات مصر بالخارج هى اقرب واتدر الجهات
الرسمية على مراقبة سلوك المصريين وتصرفاتهم بالخارج ،
والتصرف على أحوالهم فإذا ما توافر لديها من المعلومات

والشواهد ما يربب سمعة وسلوك أحد المصريين بالخارج ، فان ما يرد منها من تقارير في هذا الشأن ، يتعين اخذه في الاعتبار عندما تكون جهة الادارة بصدد تقدير مدى ملائمة اتخاذ قرار ادارى — كالقرار المطعون فيه — لمواجهة هذه الحالات حفاظا على سمعة الوطن وكرامته .

واذا ساغ القول في بعض الاحوال انه يلزم توافر وقائع معينة لامكان وصم شخص ما بسوء السمعة أو السلوك أو الانحراف — فان هذا القول لا يستقيم على اطلاقه اذا ما كان الامر يتعلق بسمعة وسلوك مصرى خارج مصر . ذلك ان لكل دولة نظامها القانونى والامنى والاجتماعى وتقاليدها الاخلاقية التى تتسامح في بعض هذه التصرفات أو لا تحفل بملاحقتها وتأثيرها ، ومن ثم فانه في مثل هذه الحالات يتعذر ضبط وقائع معينة ونسبتها الى الشخص للتدليل على سوء سمعته أو انحراف سلوكه في الخارج .

ومن حيث انه لما تقدم يبين ان القرار المطعون فيه بسحب جواز سفر المطعون ضدها وعدم منحها أو تجديد وثائق سفر لها ، قد قام على مبررات واسباب كافية لحمله محل الصحة ، ولها اصول ثابتة بالاوراق والملفات .

(طعن ١٤٨٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٤/٤/١٩٨٤) .

قاعدة رقم (١٩٨)

المبدأ :

ترحيل مصرى بالبين الى القاهرة بناء على طلب قسم رعاية المصالح المصرية بصنعاء — سحب جواز سفره بمجرد وصوله وادراج اسمه في قوائم المنوعين من السفر — الطعن في هذا القرار بالالغاء وطلب وقف تنفيذه على وجه السرعة — رفض طلب وقف التنفيذ لانتفاء ركن الجدية — اساس ذلك : المادة ١١ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن جوازات السفر — بناء على احكام هذه المادة لا يتحتم لصحة القرار توافر الاثلة المقاطعة ضد من صدر في شأنه هذا القرار — يكفي لقيام القرار على سببه المشروع ان يكون مستندا الى دلائل جدية او قرائن مادية من شأنها ان تؤدى الى قيام الحالة الواقعية — تطبيق — افادة قسم رعاية المصالح المصرية بصنعاء عن انحراف في مسلك وشذوذ في طبع المدعى مما يؤثر تأثيرا سيئا على سمعة الدولة ويلحق الضرر ببنائها في الخارج — قيام القرار على سببه من حيث الظاهر .

ملخص الحكم :

أنه طبقا للمادة ٤٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة لا يقضى بوقف تنفيذ قرار إدارى إلا بتحقيق ركنين الأول : يتصل بمبدأ الشرعية بأن يكون ادعاء الطالب فى هذا الشأن قائما بحسب الظاهر على أسباب جديّة . والثانى : قيام حالة الاستعجال بأن يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها .

ومن حيث أن الظاهر من أوراق الطعن أن ركن الأسباب الجديّة غير متحقق فى طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه لما نصت عليه المادة ١١ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن جوازات السفر من أنه « يجوز بقرار من وزير الداخلية لأسباب هامة يقدرها رفض منح جواز السفر أو تجديده كما يجوز له سحب الجواز بعد اعطائه » فبناء على أحكام هذه المادة لا يتحتم لصحة القرار الذى يصدر بسحب جواز السفر — ومن ثم الإدراج بقوائم الممنوعين من السفر — توافر الأدلة القاطعة ضد من صدر فى شأنه هذا القرار وأنها يكفى قيام القرار على سببه المشروع أن يكون مستندا الى دلائل جديّة أو قرائن مادية من شأنها أن تؤدى الى قيام الحالة الواقعيّة أو القانونيّة التى دعت الإدارة الى اتخاذها ، الأمر الذى يعدو متحققا فى هذه المنازعة اذ تنفد الأوراق أن قسم رعاية المصالح المصريّة بصنعاء نسب الى المدعى ارتكابه أمورا معيّنة تنبى عن انحراف فى مسلك وشذوذ فى الطبع مما يؤثر تأثيرا سيئا على سمعة الدولة ويلحق الضرر بأبنائها فى الخارج ، ومن ذلك قيامه بدور العميل لدى أجهزة الأمن اليمنيّة فى أوساط الجالية المصريّة بصنعاء وتلقيه الرشاوى واستغلال نفوذه للضغط على المصريين لابتزاز أموالهم والايقاع ببعض المصريّات وتقديمهن لرجال الأمن اليمنيين تأكيداً لولائه لهم . وكل ذلك تظاهره الشكاوى المقدّمة ضده من مصادر مختلفة فضلا عن التحقيقات الإداريّة التى تمت معه بمعرفة القسم القنصلى بالسفارة المصريّة بصنعاء والتى يظهر منها رغم أنها لم تتناول أقوال جميع الشاكين أن المدعى لم يكن فوق مستوى الشبهات للشائعات التى ثارت حوله عن ممارسته دور الوساطة فى الايقاع ببعض المواطنين المصريّات وتقديمهن لرجال الأمن اليمنيين ولما قرره أحد الشهود فى التحقيق من أنه دفع للمدعى مبلغا من النقود نظير التوسط له فى إتمام دراسته الثانويّة . وعلى هذا النحو يغدو القرار المطعون فيه بحسب الظاهر متفقا مع أحكام القانون وبما تاتى يكون طلب وقف تنفيذه غير قائم على أسباب جديّة حقيقة بالرفض .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وقد صدر في غيبة هذه الولاات وقضى بغير ما تقدم فانه يكون قد جانب الصواب في قضائه ومن ثم حق القضاء بالفائه ويرفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه والزام المدعى المصروفات .

(طعن ٢٧٢٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٤/٤/٢١) .

رابعا : التصريح بالسفر الى الخارج :

قاعدة رقم (١٩٩)

المبدأ :

سفر للخارج — سلطة تقديرية — الترخيص او عدم الترخيص في السفر الى خارج البلاد سواء اكان بقصد العلاج او غيره — من الامور المتروكة لتقدير الادارة حسبما تراه متفقا مع الصالح العام .

ملخص الحكم :

ان الترخيص او عدم الترخيص في السفر الى خارج البلاد ، سواء اكان بقصد العلاج او غيره لهو من الامور المتروكة لتقدير الادارة حسبما تراه هى متفقا مع الصالح العام .

(طعن ١٦٨ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٨) .

قاعدة رقم (٢٠٠)

المبدأ :

قرار هيئة القومسيون الطبى العام بان حالة المطعون عليه لا تتطلب السفر للعلاج بالخارج — تسببيه تسببا فنيا دقيقا — ناحية فنية تستغل بتقديرها هيئة القومسيون الطبى العام — لا تمتد اليها رقابة محكمة القضاء الادارى .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت من الاوراق حيا ان المدعى مريض بخلع الكتفين ويعانى من حالة صرع تشدد وتزيد ، حسبها جاء بحق في اسباب الحكم المطعون فيه فانه لم يثبت بالاوراق ان حالة المريض تتطلب علاجاً سريعاً في الخارج عسى ان يشفيه . وهذا هو ما اخطأ في استخلاصه من الاوراق الحكم المطعون فيه بعد اذ ثبت على نحو ما تقدم ان القومسيون الطبي العام واللجنة الطبية المختصة فيه قد قطعت برأيها لاكثر من أربع مرات ، وبعد ان اشركت معها في الفحص بعض السادة من الأطباء المتخصصين في مستشفيات هامة اخرى ، قطعت بأن حالة المطعون عليه لا تتطلب السفر للعلاج بالخارج . وقد جاء قرارها المطعون فيه مسببا تسببا فنيا دقيقا . وتلك ناحية فنية تستقل بتقديرها الجهة الادارية المختصة ، وهى هيئة القومسيون الطبي العام بلا معقب عليها ولا تمتد اليها رقابة محكمة القضاء الادارى . فان هى فعلت فان حكمها المطعون فيه يكون قد خالف القانون .

(طعن ١٦٨ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٨) .

قاعدة رقم (٢٠١)

المبدأ :

مهمة القومسيون الطبي في شأن طلب السفر للعلاج بالخارج — لا تقتصر على مجرد التثبت من قيام المرض — تنطوى على القول بالفصل بن المرض قائم بالفعل وان علاجه يستعصى في ربوع البلاد وان له على الراجح علاجاً في خارجها ما يولاه فيه — اساس ذلك من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من يونيه سنة ١٩٥٦ وتعليمات وزارة الداخلية رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ بقواعد سفر المواطنين الى الخارج .

ملخص الحكم :

ان مفاد القواعد والاحكام التى وافق عليها مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٦ من يونيه سنة ١٩٥٦ وتعليمات وزارة الداخلية رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ بقواعد سفر المواطنين الى الخارج ان سياسة الحكومة تهدف الى تنظيم السفر الى الخارج حرصاً على « قوى البلاد الانتاجية » و « نشر الرخاء في ربوع الوطن العزيز » « وتوطيد اهن البلاد في الداخل

والخارج » . « والحرص في انفاق حصيلة البلاد من النقد الاجنبي » .
وتحقيقا لهذه الاهداف القومية العليا رأت الحكومة في شأن طائفة الراغبين
من المواطنين في السفر لغرض العلاج ، رأت ، وحسنا ما فعلت ، عرض
خالاتهم على هيئة القومسيون الطبي العام ، وهو الجهاز الادارى - الرسمى
المختص ، لتقرير الحالة المرضية في كل مرة لكل طالب وهل يمكن علاج
الحالة داخل البلاد ، وهل لا يجدى فيها سفر او بقاء ، وعندئذ يقررن رفض
الترخيص بسفر لن يبرا من علة او يشفى سقما ، فمهمة القومسيون الطبي
العام في هذا الشأن ، وحسبها حددتها له اللوائح والقوانين ، لا تقتصر ،
حسبها ذهب خطأ الحكم المطعون فيه ، على مجرد التثبت من قيام
المرض في حالة طالب الترخيص بالسفر ، بل اكثر من ذلك وأهم ، مهمته
تنطوى على القول الفصل بأن المرض قائم بالفعل ، وان علاجه مستعصى
في ربوع هذه البلاد ، وان له على الراجح علاجا في خارجها ان لم يكن
مؤكدًا فلا أقل من ان يكون مأمولا فيه . ان لجان القومسيون الطبي العام
تختص وحدها بتقدير حالات السفر الى الخارج للعلاج ، وهذه اللجان
تضم ولا شك نخبة ممتازة من اطبائنا كل في فرع تخصصه ، وهى الجهة
الوحيدة القادرة على تقدير مدى حاجة المريض الى السفر للخارج من
عدمه .

(طعن ١٦٨ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٨) .

قاعدة رقم (٢٠٢)

المبدأ :

ترخيص بالسفر للخارج - ترخيص الإدارة في ذلك حسب مقتضيات
الصالح العام .

ملخص الحكم :

ان الترخيص او عدم الترخيص في السفر الى خارج البلاد هو من
الامور المتروكة لتقدير الادارة حسبما تراه متفقا مع الصالح العام ، فلها
ان ترفض الترخيص اذا قام لديها من الاسباب ما يبرر ذلك ، كما لو كان
في سلوك طالب الترخيص ما يضر بهصلحة البلاد او يؤذى سمعتها في

الخارج أو غير ذلك من الأسباب المتعلقة بال مصلحة العامة . فإذا ثبت أن القرار المطعون فيه قد قام على أمور معينة منسوبة إلى الطالبة لو صحت لبررت النتيجة التي انتهى إليها القرار ، وبأن للمحكمة من الأوراق المتقدمة أن الإدارة استخلصت من التقارير الرسمية المقدمة من الملحق العسكري بجدة ومن موظفين مصريين معارين إلى الحكومة السعودية أن في أقامة المدعية في المملكة العربية السعودية ما يؤذى المصلحة العامة ، فإنه لا تثريب على الحكومة المصرية إذا كانت قد اطأنت فيها انتهت إليه إلى صدق تقارير موظفيها المسؤولين ، ورجحتها في هذا الخصوص على شهادة موظف في حكومة أجنبية بحسن سير المدعية وسلوكها وردت في عبارات عامة لا تنفى على التخصيص ما نسب إليها ، ومن ثم يكون الطعن قد قام على أساس سليم من القانون ، ويتعين إلغاء الحكم المطعون فيه ، والقضاء برفض وقف التنفيذ .

(طعن ١٥٥٥ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/٦/٣٠) .

قاعدة رقم (٢٠٣)

المبدأ :

سفر إلى الخارج — الترخيص به من الأمور المتروكة لتقدير الإدارة حسبما تراه متفقاً مع الصالح العام — للإدارة أن ترفض الترخيص إذا قام لديها من الأسباب ما يبرر ذلك — لا تثريب على وزارة الداخلية إذا كانت قد اطأنت فيها انتهت إليه من رفض الترخيص إلى صدق تحريات موظفيها المسؤولين — فوات بعض الوقت على الوقائع التي تضمنتها التحريات والسماح للمدعى خلاله بالسفر دون اعتراض — لا يقدر في سلامة قرار آخر برفض الترخيص بالسفر إذ الإدارة جرة في اختيار مناسبة إصدار قرارها بغير معقب عدا إساءة استعمال السلطة .

ملخص الحكم :

إن الترخيص أو عدم الترخيص في السفر إلى خارج البلاد هو من الأمور المتروكة لتقدير الإدارة حسبما تراه متفقاً مع الصالح العام فلها أن ترفض الترخيص إذا قام لديها من الأسباب ما يبرر ذلك . فإذا كان القرار المطعون فيه قام على أمور معينة منسوبة للمدعى وهي أمور تبرر

النتيجة التي انتهى اليها القرار ، وقد بان للمحكمة من الاوراق المقدمة ان وزارة الداخلية استغلصتها من التحريات التي تجمعت لدى ادارة المباحث العامة (فرع النشاط الداخلى — اجانب) ولا تثريب على الوزارة اذا كانت قد اطمنت فيها انتهت اليه الى صدق تحريات موظفيها المسؤولين وليس يتدح في سلامة قرارها ان يكون قد مضى بعض الوقت على الوقائع التي تضمنتها التحريات سمح للمدعى خلاله بالسفر دون اعتراض ، اذ هي حرة في اختيار مناسبة اصدار قرارها بغير معقب عدا اساءة استعمال السلطة وهو ما لم يتم عليه دليل . ومن ثم فان القرار المطعون فيه سليم قانونا .

(طعن ١٩٧٧ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/١٢/١) .

قاعدة رقم (٢٠٤)

المبدأ :

الترخيص او عدم الترخيص بالسفر الى خارج البلاد من الامور المتروكة لتقدير الادارة حسب ما تراه متفقا مع الصالح العام — يجوز لجهة الادارة رفض الترخيص اذا قام لديها من الاسباب ما يبرر ذلك .

ملخص الحكم :

من حيث ان الترخيص او عدم الترخيص في السفر الى خارج البلاد هو من الامور المتروكة لتقدير الادارة حسبما تراه متفقا مع الصالح العام ، فلهذا ان ترفض الترخيص اذا قام لديها من الاسباب ما يبرر ذلك كما لو كان في سلوك طالب الترخيص ما يضر بمصلحة البلاد او يؤذى سمعتها في الخارج او لغير ذلك من الاسباب المتعلقة بالمصلحة العامة .

ومن حيث ان البادى من ظاهر الاوراق ان القرار المطعون فيه قد قام على ما هو منسوب للمطعون ضدها من انتهائها في القضايا المتعددة السابق الاشارة اليها ، والى سوء سمعتها بالخارج عندما سافرت للعمل بيارات وملاهى العراق سيئة السمعة ، وان زواجها من الشخص الاردنى الجنسية الذى يعمل هو وبناته في الملاهى الليلية الذى يديره بالاردن ثم تطليقه لها بعد مرور شهرين فقط من الزواج يوحى بان القصد في هذا الزواج كان لجره تبرير سبب خروجها من البلاد للمضى في ممارسة النشاط الذى

توافرت الأدلة والتحريات على اعتيادها عليه ، وهو مما لا شك فيه يسئ الى سمعة مصر والمصريين . ومن ثم فان قرار منعها من السفر يكون قد استهدف المصلحة العامة للبلاد وحماية سمعتها في الخارج .

ومن حيث أنه لما تقدم يكون الطعن قد قام على أساس سليم من القانون ويتضمن لذلك الحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه والقضاء برغض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه والزام المدعية بمصاريف كل من هذا الطلب والطعن .

(طعن ٢٢٠ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١١/٢/١٩٧٨) .

قاعدة رقم (٢٠٥)

المبدأ :

قرار بنوع احد الافراد من السفر ووضعه اسمه في قوائم المنوعين من السفر — وجود سند قوى لقتارير جهات الامن عن نشاط المذكور في تهريب المخدرات — م ١ من قرار وزير الداخلية الصادر استنادا الى م ١١ من قانون ٩٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن قوائم المنوعين تنص على انه يتم إدراج الخطرين على الامن العام بناء على طلب مصلحة الامن العام — طلب مدير مصلحة الامن اتخاذ اللازم نحو إدراج المذكور على قائمة المنوعين من السفر — مطابقة هذا الإدراج للقانون .

ملخص الحكم :

انه بالرجوع الى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن جوازات السفر تبين أنه ينص في المادة ١١ منه أنه « يجوز بقرار من وزير الداخلية لاسباب هامة يقرها رفض منح جواز السفر أو تجديده كما يجوز له سحب الجواز بعد اعطائه » وتنص المادة ١٦ من القانون على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره » ولوزير الداخلية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه « وقد أصدر وزير الداخلية قرارا تنظيميا رقم ٨١٢ لسنة ١٩٦٩ في قوائم المنوعين وينص هذا القرار في المادة ١ منه على أنه « لا يدرج على القوائم الا الاشخاص الطبيعيون في الحالات الاتية :

(أ) الاسباب السياسية : يتم الادراج بناء على طلب جهات الامن .

(ب) النشاط الجنائي : يتم ادراج المتهمين في قضايا الجنايات بناء على طلب النيابة العامة المختصة أو المحكمة التي تنظر القضية .. يتم ادراج المتهمين في قضايا الجثة الهامة بناء على طلب النائب العام . يتم ادراج المحكوم عليهم بأحكام نهائية بعقوبة الجناية بناء على طلب النيابة العامة المختصة . يتم ادراج الخطرين على الامن العام بناء على طلب مصلحة الامن العام .

(ج)

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أنه بتاريخ ١٢/٨/١٩٧٥ تم تحرير نموذج ادراج أرسل برقم ٢٨٣٧ من مدير مصلحة الامن العام الى مدير مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية (قسم القوائم) وذلك لاتخاذ اللازم نحو ادراج على قائمة المنوعين من السفر بناء على طلب ادارة مكافحة المخدرات بكتابها رقم ١٩٣١ المؤرخ في ١٩٧٥/٦/٧ وتستند الإدارة العامة لمكافحة المخدرات في ذلك الى ان المذكور مسجل بقسم مكافحة المخدرات بالاسكندرية تحت رقم ١٤٧٣ معلومات لنشاطه في تهريب المخدرات ولاشتراكه في عصاية المهرب الخطير وشهرته المسابق اعتقاله لنشاطه في المخدرات كما ان المظنون ضده سبق ضبطه بميناء الاسكندرية مع سيدة تدعى وفي حيازتها كمية من المخدرات في القضية رقم ٢٥٥١ لسنة ١٩٦٩ ميناء الاسكندرية ، وبالإطلاع على صورة الحكم الصادر في القضية المذكورة بجلسة ١٠/٦/١٩٧٠ تبين أن المتهم في هذه القضية هي ... وأن الحكم قد صدر ببراءتها مما أسند اليها وبمصادرة الجوهر المخدر المضبوط بلا مصروفات جنائية وحاصل اتهام النيابة العامة لها انها في يوم ١٩٦٩/٥/٩ بدائرة قسم الميناء محافظة الاسكندرية قد جلبت الى الاراضي المصرية جوهرًا مخدرًا (حشيشًا) بدون ترخيص كتابي من الجهة المختصة وقد استعرضت المحكمة وقائع الدعوى وجاء في أسباب حكمها « من أن الثابت من التحقيقات أن المتهم فور الضبط قد أرشحت عن يدعى مقررًا أنه مالك المخدرات المضبوط معها وقد كلفنا بحملته قبيل مغادرتها للسفينة بغية تهريبه وقد قام الدليل على صحة هذا القول من أقوال المتهمه وانكار هذا الذي أرشحت عنه صلته بها ومرافقته لها ثم عدولة عن هذا الإنكار وأقراره بملازمته للمتهمه طوال مدة إقامتها في بيروت وتواجدتهما دنى السفينة وقد سارت النيابة العامة في تحقيقها للجريمة على

انه شريك للمتهمه فاذا اضيف الى ذلك ما ذكره شاهد الاثبات بتحقيقات الجلسة من انه يعتقد ان المخدرات المضبوطة مملوكة لمن ارشدت عنه المتهمه باتيا هذا الاعتقاد بتقديم هذا الاخير اليه في اليوم التالي طالبا جميع الاشياء التي كانت تحملها المتهمه باعتبار انها مملوكة له وجميع هذه الادلة ترجع صحة ما اكدته المتهمه من ملكية المخدر لهذا الشخص ورتبت المحكمة على ابلاغ المتهمه عن شريكها المذكور للحكم ببراعتها مما نسب اليهما إستنادا الى نص المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، ويتضح من ذلك ان تقارير جهات الامن عند نشاط الماطعون ضده في تهريب المخدرات ، تجد لها سنداً قوياً من اسباب الحكم سالف البيان .

ومن حيث انه ترتباً على ما تقدم يكون ادراج اسم الماطعون ضده في قوائم الممنوعين من السفر قد جاء مطابقاً لاحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن جوازات السفر ولاحكام قرار وزير الداخلية رقم ٨١٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن قوائم الممنوعين واستند في ذلك الى اسباب صحيحة مستندة ومستخلصة من اصول تنتجها ومن ثم يكون الحكم الماطعون فيه قد جانب الصواب ويتمين القضاء بالفائنه ورفض الدعوى والزام المدعى المصروفات .

(طعن ١٣١٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١٢) .

قاعدة رقم (٢٠٦)

المبدأ :

المنع من السفر - منوط بقيام اسباب تدل على ان نشاط المواطن يمس سلامة الدولة او سمعتها - تقدير ذلك - من اطلاقات الادارة تحت رقابة القضاء .

ملخص الحكم :

اطرد قضاء هذه المحكمة على ان الادارة تتمتع بسلطة تقديرية واسعة في السماح للمواطنين بالسفر الى الخارج او منعهم من ذلك ، على ان يكون استعمال هذه السلطة بالمنع منوطاً بقيام اسباب تدل على ان نشاط المواطن يمس سلامة الدولة او سمعتها في الخارج او خطورته على الامن العام .

ويضرب الى ذلك انه ولئن كانت حرية التنقل من مكان الى آخر ومن جهة الى أخرى والسفر الى خارج البلاد هو مبدأ أصيل وحق دستوري مقرر للمواطن لا يجوز المساس به دون مبرر ولا اهدمته بغير مقتضى ، ولا تقيده الا لصالح المجتمع وحمايته والحفاظ على سمعته وكرامته ولئنه وبالقدر الضروري لذلك ، الا انه من ناحية أخرى فان من الاصول المقررة انه يحكم بما للدولة من سيادة على رعاياها فان لها مراقبة سلوكهم داخل البلاد وخارجها للتثبت من التزامهم بالقيم الخلقية ، وعدم تنكبهم للطريق السوى في سلوكهم والتعرف على مدى ادراكهم للمسئولية الوطنية وما تقتضيه من الاخذ بأساليب الاستقامة والكرامة في تحركاتهم والتأكد من اتسام تصرفاتهم بالاحوال المرعية ، والمعد عن كل ما يسيء الى الوطن ، وذلك كله حتى تتمكن في الوقت المناسب من اتخاذ الاجراءات والاحتياطات الوقائية الكفيلة بمنع اى انحراف او احواج او خروج على القانون من شأنه ان يضر بمصلحة البلاد او أمنها او يؤذى سمعتها في الخارج او لضر ذلك من الاسباب المتعلقة بالامن او لصالح العام ولا شك ان الدولة تملك في هذا المقام قدرا من التقدير في منح رعاياها من السفر الى الخارج كلما قام لديها من الاسباب العادة ما يبرر ذلك .

(طعن ١٨٢٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٣/٤/٢)

قاعدة رقم (٢٠٧)

المبدأ :

سلطة وزارة الداخلية في بحث طلبات التصريح بالهجرة والبت فيها يستهدف رعاية مصلحة الوطن والتحقق من جدية رغبة المهاجر واحتمال نجاحه .

ملخص الحكم :

ان وزارة الداخلية وضعت قواعد تنظيمية تسمي على مستنها في بحث طلبات التصريح بالهجرة والبت فيها منها وجوب تقديم شهادات

ميلاد الطالب وافراد أسرته ووثيقة الزواج — وموافقة سفارة دولة الهجرة — وموافقة مبدئية على الهجرة من الجهة التي يعمل بها رب الأسرة وافراد عائلته — والمؤهلات العلمية الحاصلين عليها — وما يثبت اجادة طالب الهجرة للغات الاجنبية وموافقة ادارة التعبئة بالنسبة التي الاعباء والمهاجرين والمهنتيين وبعض الفئات الاخرى وما يفيد اعفاء هؤلاء من التكليف او عدم خضوعهم له — ومن القواعد المذكورة — الا يسمح بالهجرة الا في البلاد التي يسمح نظامها بقبول مهاجرين اليها — ووجوب ان تشمل الهجرة العائلة بأكملها ضمنا لجدية الرغبة فيها وحفاظا على وحدة العائلة من التشتت الا في الحالات التي تسمى لتحقيق دول الهجرة ايضا — وفتح المهاجرين بعض المزايا النقدية والجبرية لتحويل مبلغ في حدود خمسمائة جنيه وتصغير مقولات شخصية في حدود ٢٠٠ جنيه وذلك تمشيا مع سياسة الدولة في تشجيع هجرة المواطنين الى الخارج — ووضح من هذه القواعد ان الجهة الادارية قد استهدفت بها رعاية مصلحة الوطن بعدم الترخيص بهجرة الكفاءات العلمية والفنية والمهنية التي تعاني الدولة من نقصها نقصا كبيرا ومن ناحية اخرى التحقق من جدية رغبة المهاجر في الهجرة ومن مدى احتياال نجاحه في المهجر والاستقرار فيه مستهفية في ذلك بنشئه وثقافته ومؤهلاته ومدى الملمة بلغة المهجر وحالته الاجتماعية وظروفه المعيشية ونوع عمله وخبرته وغير ذلك من الأمور التي يستشف منها مدى صلاحيته لتحمل التزامات الهجرة وابعائها وذلك حرصا من جانب الدولة وهي في اول عهدها بتنظيم الهجرة على الاختيار العناصر الصالحة لتكوين نواة طيبة للجيالات العزبية في المهجر بقصر الهجرة على العناصر الصالحة من المواطنين حتى يتمقيض خضن السبعة لثباتهم فلا تغلق بلقاء المهاجر ابوابها في وجوه النازحين اليها من الجمهورية العربية المتحدة وحتى لا تتكد الدولة في حالة فشل المهاجر — بمبلغ من العملات الاجنبية دون مقتضى في وقت اشترت فيه حاجة مرافقتها الى تلك العملات .

تعليق :

انواع الحريات وتقسيماتها :

يمكن لفقه النظرية العامة للحريات الفردية أن يتوصل الى التمييز بين ما أسمى بالحريات ذات المضمون الاقتصادي أو الحريات الاقتصادية وبين سائر الحريات الفردية . وقد أفرد للحريات الاقتصادية جانب خاص في تقسيم الحريات الفردية نظرا لما لوحظ على هذه الحريات الاقتصادية من عدم خضوعها حتيا في تطورها لذات القوانين التي تخضع لها سائر الحريات . ولهذا وجبت التفرقة بينها وبين سائر الحريات الأخرى . وتثير الحريات الاقتصادية منذ أواخر القرن السابق مشكلات دستورية من نوع خاص يتردد معها اسم « الحقوق الاقتصادية والاجتماعية » .

وإذا نحينا الحريات ذات المضمون الاقتصادي أمكننا أن نميز في نطاق الحريات الأخرى بين الحريات ذات الطابع الفردي البحت وبين الحريات التي يتجاوز مداولها الذات الفردية . والحريات ذات الطابع الفردي البحت أو الحريات الشخصية بالنسبة الى سائر الحريات هي الشرط الأساسي لوجودها . وبالتالي كانت الحريات الشخصية هي الحريات الضرورية التي لا يمكن تصور الاستغناء عنها . وقامت التفرقة الحديثة بين الحريات الأساسية وبين الحريات الفرعية أو المشتقة . على أنه يجب أن نلاحظ أن الحريات الاصولية لا يدخل في نطاقها على أي حال أية حرية اقتصادية . فالملكية مع أهميتها القصوى لا تدخل بحسب منطق هذا التقسيم ضمن الحريات الشخصية أو الحريات ذات الطابع الفردي البحت .

ثم يجد الباحث خارج نطاق الحريات ذات الطابع الفردي البحت حريات تقتض طبيعتها احتكاكا انسانيا ، أي تقتض دخول الفرد الذي يمارس حريته في روابط مع غيره من الافراد وذلك بشكل بارز واضح يضفي على هذه الطائفة من الحريات طابعها المميز الخاص . وتعنى هذه الحريات رغبة الفرد في ممارسة نشاطه المعنوي أو المادي مع الآخرين .

وعلى ذلك فإذا نحينا تلك الحريات ذات الطابع الفردي البحت

أو الحريات الشخصية ونحننا تلك الحريات ذات المضمون الاقتصادي أو الحريات الاقتصادية فاننا نجد طائفة ثالثة من الحريات هي الحريات ذات المضمون الذهني أو الحريات الفكرية وهي تنطوي على حريات متعددة كالعقيدة والتعليم والصحافة والتأليف والاجتماع الى ما شابه ذلك . ويمكن أن يقال عن كثير من هذه الحريات انها حريات طائفية كالحرية الدينية والحرية النقابية والحرية الصحفية . على أن من ضمن هذه الحريات الطائفية أيضا نقف عند الحرية النقابية . فهذه يمكن أن تتصل بالحريات الاقتصادية لان لها مضمونا اقتصاديا محققا .

ويمكن في نطاق الحريات الفكرية التمييز بين تلك التي تهدف أكثر من غيرها الى التأثير على اتجاه السياسة في الجاعة ، ومثلها حرية الاجتماع . وهذه يصادف تنظيها الحر صعوبات أكبر .

وينتهي التحليل المتقدم الى تقسيم الحرية الفردية تقسيما ثلاثيا الى (*) :

١ — الحريات الاساسية أو الحريات الشخصية :

وقد أفاض دستورنا الدائم الصادر في ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ في تعداد الحريات الاساسية وأحاطها بالضمانات الوافية ففي الباب الثالث من الدستور الخاص « بالحريات والحقوق والواجبات العامة » نجد المشرع الدستوري قد كفل للإنسان حقه في سلامة بدنه فنصت المادة ٤٣ على أن « لا يجوز اجراء أى تجربة طبية أو علمية على أى انسان بغير رضائه الحر » ثم انتقل المشرع الدستوري فسجل حرية القدو والروح مقررا في المادة ٥٠ . انه « لا يجوز أن يحظر على أى مواطن الإقامة في جهه معينة ، ولا أن يلزم بالإقامة في مكان معين الا في الاحوال المبينة في القانون ونص في المادة ٥١ على أنه « لا يجوز ابعاد المواطن عن أرض الوطن أو منعه من العودة اليها » كما أن « للمواطنين — طبقا للمادة ٥٢ — حق الهجرة الدائمة أو الموقوتة الى الخارج . وينظم القانون هذا الحق واجراءات وشروط الهجرة ومغادرة البلاد » .

(*) راجع مزيدا من التفصيلات بمؤلف د.نعيم عطية « في النظرية العامة للحريات الفردية » طبعة ١٩٦٥ ص ٢٢٣ وما بعدها .

كما نجد أن المشرع الدستوري في الباب الثالث قد :

(أ) منع — فيما عدا حالة التلبس — القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل الا بأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة ، متى استلزمت هذا الامر ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع (المادة ٤١) واذا قبض على مواطن أو حبس أو قيدت حريته بأي قيد ، وجبت معاملته بما يحفظ عليه كرامته . ولا يجوز ايذاؤه بدنيا أو معنويا ، كما لا يجوز حجزه أو حبسه في غير الامكن الخاضعة للقوانين الصادرة بتنظيم السجون . وكل قول يثبت أنه صدر من مواطن تحت وطأة شيء مما تقدم أو التهديد بشيء منه يهدر ولا يعول عليه (المادة ٤٢) .

(ب) كما منع المشرع الدستوري دخول المساكن أو تفتيشها الا بأمر قضائي مسبب (المادة ٤٤) .

(ج) وبأمر قضائي مسبب ولدة محدودة يجوز مصادرة المراسلات البريدية والبرقية والمحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال (المادة ٤٥) .

ويضيف الباب الرابع من الدستور الخاص « بسيادة القانون » الذي هو امتداد لباب الحريات والحقوق والواجبات العامة ، لان « دولة سيادة القانون » تقوم على تأكيد ما للمواطنين من حريات وحقوق عامة — يضيف في صدد « الحرية الشخصية » خمسة مبادئ أساسية هي :

١ — العقوبة شخصية (المادة ٦٦) .

٢ — لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون (المادة ٦٦) .

٣ — لا عقاب الا على الاعمال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون (المادة ٦٦) .

٤ — لا تقام الدعوى الجنائية الا بأمر من جهة قضائية . ولا توقع عقوبة الا بحكم قضائي (المادتان ٦٦ و ٧٠) .

٥ — المتهم بريء حتى تثبت ادانته في محاكمة قانونية . تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه . (المادة ٦٧) وكل متهم في جنائية

يجب أن يكون له محام يدافع عنه ، وذلك لخطورة الاتهام الموجه اليه (المادة ذاتها) .

وتكفل المادة ٧١ ما سبق أن أوردته المادة ٤١ في باب الحريات فتوجب أن يبلغ كل من يقبض عليه بأسباب القبض فوراً . ويكون له حق الاتصال بمن يرى ابلاغه بها وقع أو الاستعانة به . ويكون اعلانه بالتهم الموجهة اليه على وجه السرعة وله ولغيره التظلم أمام القضاء من الاجراء الذى قيد حريته الشخصية . وينظم القانون حق التظلم ما يكفل الفصل فيه خلال مدة محددة والا وجب الافراج عنها .

وهكذا يبين أن « النظرية العامة للحريات الفردية » — على ما لقيناه من تسجيل في الدستور الصادر في ١١ سبتمبر ١٩٧١ — تؤكد « الحرية الشخصية » ، وعلى الاخص في صدد « اجراءات الخصومة الجنائية » ، عدة ضمانات دستورية هي :

١ — مبدأ الشرعية الجنائية ويتضمن :

(أ) شخصية العقوبة .

(ب) ان لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون .

(ج) ان لا عقاب الا على الاعمال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون .

(د) ان لا عقوبة الا بحكم قضائى .

٢ — مبدأ البراءة كأصل . وعلى سلطة الاتهام عبء اثبات ، كما يفسر الشك لمصلحة المتهم .

٣ — مبدأ انفراد القضاء وحده بالاختصاص في اصدار الاوامر الماسة بالحرية الشخصية .

وفي ظل الوضع الحالى للقانون المصرى تعتبر النيابة العامة هيئة قضائية . وذلك على الرغم من جمعها بين وظيفتى الاتهام والتحقيق الابتدائى .

٤ — مبدأ التبليغ الفورى للمقبوض عليه بأسباب القبض .

٥ — مبدأ تسبيب الامر القضائى الصادر بالقبض أو التفتيش أو مراقبة المراسلات والمحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال .

٦ — مبدأ تقييد الحبس الاحتياطي بمدة لا يتجاوزها ، واستهجان الحبس المطلق .

٧ — مبدأ النظم أمام القضاء من كل اجراء يقيد الحرية الشخصية .

٨ — مبدأ المعاملة اللائقة للسجين .

٩ — مبدأ بطلان الاجراء المهدر للضمانات الدستورية الموضوعية او الشكلية .

١٠ — مبدأ تجريم الاعتداء على الحريات ، وتوقيع الجزاء الجنائي والمدنى على المعتدى .

وتبين من ذلك الاخوة الوطيدة بين النظرية العامة للحريات الفردية ، ودراسات القانون الجنائي وقانون الاجراءات الجنائية ، ولكن اذا ما كانت الحرية الشخصية تربط بين لنظرية العامة للحريات الفردية والقانون الجنائي وقانون الاجراءات الجنائية الا ان نظرية الحريات العامة ما تلبث ان تمتد الى دراسة سائر الحريات غير الحريات الشخصية ، كما ان القانون الجنائي وقانون الاجراءات الجنائية ينصرفان الى تعميق الاصول التى استقيها من النظرية العامة للحريات الفردية ، ومواجهة العديد من التفاصيل التى تعرفها الحياة اليومية ، ولكن على الدوام بهدى من مبادئ النظرية العامة للحريات الفردية . على ان المشرع الجنائي عندما ييُثم فعلا ويفرض على مرتكبه عقوبة فانه فى الواقع يلاحق الامراد فى مسالكهم وتصرفاتهم فيتعرض بذلك لحرياتهم وعندئذ يأتى « مبدأ الشرعية الجنائية » سندا وقيدا فى هذا المقام . وعندما يكفل الدستور نشاطا حرا فى بعض المجالات او يحظر على الدولة التعرض لنشاط حر بأن تمتنع عن اتيان بعض التصرفات فان هذه الكفالة وهذا الحظر يترجمان فى القوانين العادية بتحريم بعض الاعمال المناوئة للحرية وفرض عقوبات عليها . فالدستور يحيط بعض صور النشاط الانسانى بالحماية ، ومن ثم يمكن ان تكون افعال الاعتداء على هذا النشاط جرائم معاقبا عليها . واذا كان قانون العقوبات يتضمن تأثيم افعال مما يعتبر قيادا على الحرية ، فانه يتضمن ايضا معاقبة بعض الاعمال التى تقع على الحرية ، وذلك كاتقرار بوجود « الغير » فى العلاقة الاجتماعية .

وتعزيزا لمقام الحريات الاساسية للمواطنين صدر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ وتضمن عديدا من الاحكام الجوهرية في صدد حماية الحريات في قانون العقوبات والاجراءات الجنائية . ويمكن أن نوجز هذه الاحكام فيما يأتى .

١ - شدد قانون حماية الحريات العقوبة المقررة لجريمة الموظف العام الذى يأمر بمعقاب المحكوم عليه أو يعاقبه بنفسه بأشد من العقوبة المحكوم بها عليه قانونا أو بعقوبة لم يحكم بها عليه . وجعل القانون الجديد هذه العقوبة السجن فى هذه الجريمة التى رفعها الى مرتبة الجنائية .

٢ - نص قانون حماية الحريات على أن يعاقب بعقوبة الجنحة بحددها الاقصى كل من اعتدى على حرية الحياة الخاصة للمواطن بأن استرق السمع أو سجل أو نقل عن طريق أى جهاز من الاجهزة محادثات جرت فى مكان خاص أو عن طريق التليفزيون أو الققط أو نقل صورة شخص كان موجودا فى هذا المكان الخاص . وتعتبر الجريمة جنائية وتكون عقوبتها السجن اذا وقعت من موظف عام اعتمادا على سلطة وظيفته .

ولا تعتبر الجريمة قائمة اذا كانت هذه الاعمال برضاء صاحب الشأن ، ويفترض هذا الرضاء اذا صدرت هذه الاعمال على مسمع أو مراءى من الحاضرين . كما أن الجريمة لا تقوم اذا كان التسجيل أو المراقبة قد جرت فى الحالات المصرح بها قانونا ، مثل الحالات التى يصدر بها أمر من القاضى وفق أحكام قانون الاجراءات الجنائية .

ثم مضى قانون حماية الحريات فنص على أن يعاقب بعقوبة السجن ، كل من جاز أو اذاع أو سهل اذاعة أو استعمال ولو فى غير علانية تسجيلا أو مستندات متحصلا عليه باحدى الطرق المبينة بما تقدم أو من هدد بافشاء أمر من الامور التى تم التحصل عليها باحدى هذه الطرق لحمل شخص على القيام بعمل أو الامتناع عنه .

٣ - حدد قانون حماية الحريات الجرائم التى لا تسقط فيها الدعوى الجنائية ولا الدعوى المدنية فيها بمضى المدة . وهذه الجرائم هى :

(ب) استخدام عمال في عمل للدولة أو لاحتى الهيئات العامة
شجرة أو اجتعال أجورهم كلها أو بعضها بغير تبرر
(ب) تعذيب متهم لحمله على الاعتراف .
(ج) عقاب محكوم عليه بعقوبة اشد من العقوبة المحكوم بها عليه
قانونا أو يعقوبة لم يحكم بها عليه .

(د) القبض على شخص أو حبسه أو جزه بدون امر اجد
الحكام المختصين وفي غير الإجوال التي تصرح فيها القوانين واللوائح
بالقبض على نوى الشبهة ، اذا حصل القبض من شخص يتزيا يكون
حق بزي مستخدمى الحكومة أو اتصف بصفة كاذبة أو ابراز أمرا مزورا
مدعى صدوره من طرف الحكومة

(هـ) الاعتداء على جنة الحياة الخاصة للمواطن سواء اكان
ذلك باسترقاق السبع أو تسجيل أو نقل الاحايث التي تجرى في مكان
خاص أو بالتقاط أو نقل صورة شخص من مكان خاص ، وكذلك
حييابة أو اذاعة أو تسهيل اذاعة أو استعمال مثل هذه
التسجيلات سواء وقعت هذه الانعمال من موظف عام اعتمادا على سلطة
وظيفته أو من غير موظف عام .

٤ — جعل قانون حماية الحريات حق مأور الضبط القضائى
في الامر بالقبض مقصورا على حالات التلبس بالجنايات أو الجنح
التي يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر ، وذلك اذا كان
المتهم حاضرا ووجدت دلائل كافية على اتهمه .

أما اذا لم يكن المتهم حاضرا في الاحوال السابقة جاز لمأور الضبط
القضائى أن يصدر الامر بضبطه واحضاره .

واذا وجدت دلائل كافية على اتهم شخص بارتكاب جنابة أو جنحة
سرقة أو نصب أو تعد شديد أو مقاومة لرجال السلطة العامة بالقوة
والعنف ، جاز لمأور الضبط القضائى أن يتخذ الاجراءات التحفظية
المناسبة ، كان يطلب من متهم أن يمكث في مكانه فترة قصيرة ، أو عدم
مبارحة محل الواقعة أو الابتعاد عنه ، ثم يطلب من النيابة العامة
أمرا بالقبض عليه .

٥ - أكد قانون حماية الحريات من جديد وجوب معاملة المقبوض عليه أو المحبوس بها يحفظ عليه كرامة الإنسان ، ولا يجوز ايذاؤه بدنيا أو معنويا ، وهو الحكم الذى أشارت اليه المادة ٤٢ فقرة أولى من الدستور .

وكل قول يثبت أنه صدر من أحد المتهمين أو الشهود تحت وطأة الاكراه والتهديد به يهدر ولا يعول عليه .

٦ - أصبح من حق المواطن الذى يواجه موظفا عموميا يستعمل سلطة وظيفته في وقت تنفيذ حكم أو أمر صادر من جهة مختصة ، أو يوجه اليه انذارا على يد محضر ، فإذا مضى في امتناعه رفع عليه الدعوى الجنائية مباشرة دون حاجة الى استئذان النائب العام كما كان الحال من قبل ، كما للمواطن أن يطالب الموظف المذكور بالتعويض أمام المحكمة المختصة .

غير أن المشرع قد احتاط من ناحية أخرى لاحتمال اساءة استخدام الحق في رفع الدعوى المباشرة ضد الموظف العام لجرد حمله على الحضور أمام المحكمة ، فأجاز له أن ينيب عنه وكيلًا في ابداء دفاعه ، مع عدم الاخلال بما للمحكمة من حق في أن تأمر بحضوره شخصيا .

٧ - أصبح لا يجوز تفتيش المنازل الا بأمر مسبب من قاضى التحقيق (وتمارس النيابة العامة سلطاته) .

٨ - كما أصبح لا يجوز ضبط الخطابات والرسائل والجرائد والطبوعات والطرود لدى مكاتب البريد ، والبرقيات لدى مكاتب البرق ، ومراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية الا متى كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة في جنائية أو في جنحة معاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة شهور ، وأن يكون الأمر بالضبط أو المراقبة بأمر مسبب من القاضى مع تاتيت هذا الاجراء بثلاثين يوما قبلية للتجديد .

٩ - وبمسند كفاءة حق الدفاع نص قانون حماية الحريات الجديد على :

(١) عدم جواز الفصل بين المتهم ومحاميه الحاضر معه أثناء

التحقيق . ومؤدى هذا انه حتى اذا قرر المحقق اجراء التحقيق فى غيبة المتهم ، فانه عند استجوابه يكون من حق محليه الحضور معه .

(ب) ابلاغ المقبوض عليه او الحبوس احتياطيا باسباب القبض عليه او حبسه ويكون له حق الاتصال بمن يرى ابلاغه بما وقع والاستعانة بمحام ، ويجب اعلانه على وجه السرعة بالتمه الموجهة اليه .

(ج) اذا انقضت ثلاثة شهور على حبس المتهم احتياطيا وجب عرض الامر على النائب العام لاتخاذ الاجراءات التى يراها كفيلة للانتهاء من التحقيق . وفى الاحوال لا يجوز أن تزيد مدة الحبس الاحتياطى على ذمة التحقيق على ستة اشهر .

٢ - الحريات الفكرية :

وفى صدد هذه الطائفة من الحريات نصت المادة ٤٦ من دستور ١١ سبتمبر ١٩٧١ على أن « تكفل الدولة حرية العقيدة ، وحرية ممارسة الشعائر الدينية (*) » ونصت المادة ٤٧ على أن « حرية الراى مكفولة ، ولكل انسان التعبير عن رايه ، ونشره بالقول او الكتابة او التصوير او غير ذلك من وسائل التعبير فى حدود القانون . والنقد الذاتى والنقد البناء ضمان لسلامة البناء الوطنى » وقد استخدمت هذه المادة تعبير « كل انسان » وهو تأكيد لما سبق أن أوضحناه من أن الحريات الفردية هى حقوق لصيقة بالمواطن كائنسان قبل كل اعتبار . كما أن هذه المادة قد اعترفت بأهمية ممارسة حرية الراى حتى فيما يتعلق بنقد القائمين على أجهزة الحكم . ونصت المادة ٤٩ على أن « تكفل الدولة للمواطنين حرية البحث العلمى والابداع الادبى والفنى ، والثقافى ، وتوفر وسائل التشجيع اللازم لتحقيق ذلك » وبحسب مفهوم العميد ليون دوجى للحرية السابق ايضاحه تعتبر هذه الحرية حرية ايجابية لانها تقتضى من الدولة التدخل لتوفير وسائل التشجيع اللازم لتحقيق تلك الحرية على وجه اوفى . ونصت المادة ٥٤ على أن « للمواطنين حق الاجتماع الخاص فى هوء غير حاملين سلاحا ودون حاجة الى اخطار سابق ، ولا يجوز لرجال الامن حضور اجتماعاتهم الخاصة . والاجتماعات

(*) وقد كانت المادة ٤٣ من دستور ١٦ يناير سنة ١٩٥٩ تنص على أن « حرية الاعتقاد مطلقة » .

العامة والمواكب والتجمعات مباحة في حدود القانون » كما اقرت المادة ٥٥ بأن « للمواطنين حق تكوين الجمعيات على الوجه المبين في القانون ، ويحظر انشاء جمعيات يكون نشاطها معاديا لنظام المجتمع او سريا او ذا طابع عسكري » كما انه طبقا للمادة ٥٦ فان « انشاء النقابات والاتحادات على اساس ديمقراطى حق يكفله القانون ، وتكون لها الشخصية الاعتبارية . وينظم القانون مساهمة النقابات والاتحادات في تنفيذ الخطط والبرامج الاجتماعية ، وفي رفع مستوى الكفاية ودعم السلوك الاشتراكى بين اعضائها وحماية اموالها وهى ملزمة بمساعدة اعضائها عن سلوكهم في ممارسة نشاطهم وفق مواثيق شرف اخلاقية ، وبالدفاع عن الحقوق والحريات المقررة قانونا لاعضائها » وتتل من هذه المادة فكرة الهيئات التى تتوسط العلاقة بين الفرد والدولة ، والتى ذهب الكثير من باحثى النظرية العامة للحريات الفردية الى ان الحرية فى التنظيم الاجتماعى الحديث انها تلقى ملاذها بانضمام الافراد الى هذه الهيئات الوسيطة ، مثل النقابات على الاخص ، حتى يتمكنوا من الدفاع عن مصالحهم العامة . والواقع ان الحركة النقابية قد حققت للعمال فى التاريخ السياسى والاجتماعى الحديث كثيرا من المكاسب للطبقات العامة .

بقى ان نشير فى هذا المقام الى عبارة المادة ٤٣ من دستور ١٦ يناير ١٩٥٦ فهى تتضمن فكرة اصولية فى مقام النظرية العامة للحريات الفردية . فقد جرت تلك العبارة بأن حرية القيام بشعائر الاديان والعقائد مكتولة « على الا يخل ذلك بالنظام العام او ينافى الاداب » وهذا القيد هو قيد عام يرد على ممارسة الحريات الفردية كافة . وقد كانت المادة ٦٠ من دستور ١٩٥٦ ايضا تنص على ان مراعاة النظام العام واحترام الاداب الاجتماعية العامة واجب على المواطنين كافة . واذا كان دستور ١١ سبتمبر ١٩٧١ قد خلا من النص على هذا القيد الا ان الصفة الاجتماعية للحريات الفردية جميعا تملى هذا القيد فى اطار التصورات الصحيحة لمقومات الصالح المشترك .

٣ - الحريات الاقتصادية :

المكية :

افراد الباب الثانى من الدستور وعنوانه « المقومات الاساسية للمجتمع » الفصل الثانى منه لبيان « المقومات الاقتصادية » وقد نص فى

المادة ٣٤ منه على أن « الملكية الخاصة مضمونة » وتحببها الدولة ، تحت رقابة الشعب (مادة ٢٩) وعلى ذلك :

أولاً : لا يجوز فرض الحراسة إلا في الأحوال المبينة في القانون وبحكم قضائي (مادة ٣٤) * .

ثانياً : ولا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقاً للقانون (المادة ٣٤) .

ثالثاً : حق الارث فيها مكحول (المادة ٣٤) .

رابعاً : لا يجوز التأميم إلا لأغبارات الصالح العام ويقانون ، ومقابل تعويض (المادة ٣٥) .

خامساً : المصادرة العامة للأموال محظورة ولا تجوز المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي (المادة ٣٦) .

سادساً : إذا كان للملكية الزراعية حد أقصى إلا أن هذا الحد يعينه القانون (المادة ٣٧) ** .

سابعاً : يقوم النظام الضريبي على العدالة الاجتماعية (المادة ٣٨) .

التجارة والصناعة والعمل :

ولئن كان دستور ١١ سبتمبر ١٩٧١ لم يتضمن نصاً مقابلاً لنص المادة ٨ من دستور ١٦ يناير ١٩٥٦ الذي كان يقضي بأن « النشاط الاقتصادي الخاص حر ، على ألا يضر بمصلحة المجتمع أو يخل بأمن الناس أو يعتدى على حريتهم أو كرامتهم » كما لم يتضمن دستور ١٩٧١ — ولا دستور ١٩٥٦ أيضاً — نصاً على « حرية العمل » فإن كلا من « حرية التجارة والصناعة » و « حرية العمل » تظل حرية مكولة تمارس في حدود القانون . مع خضوعها باعتبارها « حرية غير مسماة » لتدخل المشرع ومن

(*) وراجع أيضاً القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب .

(**) راجع في هذا المقام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بتعيين حد أقصى للملكية الاسرة والفرد في الاراضى الزراعية وما في حكمها .

بعده الإدارة بتطبيقات أشد وطأة مما تملكه كل منهما في مجال « الحريات المسماة » أو الحدود المحدودة » التي سبق أن أشرنا إليها * .

ولئن كانت المادة ١٣ من دستور ١٩٧١ قد نصت على أن « العمل حق وواجب » إلا أن هذا النص قد قصد « العمل » كالقزام إيجابى يقع على عاتق الدولة توفيره للمواطنين في حدود امكانياتها المتاحة * * .

الاقتصاد القومى :

وبصفة عامة فإنه يجب أن نلاحظ في مقام الحريات ذات المضمون الاقتصادى أن دستور ١١ سبتمبر ١٩٧١ يقضى بالآتى :

أولا : الأساس الاقتصادى لجمهورية مصر العربية هو النظام الاشتراكى القائم على الكفاية والعنل بها يحول دون الاستغلال ويهدف الى تذويب الفوارق بين الطبقات (المادة ٤ من الباب الاول بعنوان « الدولة ») .

ثانيا : ينظم الاقتصاد القومى وفقا لخطة تنمية شاملة تكل زيادة الدخل القومى ، وعدالة التوزيع ، ورفع مستوى المعيشة ، والقضاء على البطالة ، وزيادة فرص العمل ، وربط الأجر بالإنتاج ، وضمان حد أدنى للأجور ، ووضع حد أعلى يكفل تقريب الفروق بين الدخل (المادة ٢٣) .

(*) قضت المحكمة العليا بجلسة ١٩٧٢/٧/١ بأن الدستور قد أنسخ للملكية الخاصة ومنها رأس المال الخاص المستثمر فى التجارة مجالا لممارسة نشاطها فى خدمة الاقتصاد القومى دون انحراف أو استغلال وغرض المشرع العادى فى تنظيم وظيفتها الاجتماعية على نحو لا يتعارض مع النظام الاشتراكى .

(**) ولئن ليس ثمة ما يمنع أيضا من أن يفسر النص على « الحق فى العمل » تجاوزا بأنه يكفل للمواطن الحق فى حرية العمل . وعندئذ كان يجدر أن يقضى النص بأن تكون هذه الحرية مكفولة « فى حدود القانون » أو « على النحو المبين بالقانون » والا أعتز « العمل » نتيجة هذه الصياغة التى جاءت بها المادة ١٣ من دستور ١٩٧١ « حقا مطلقا » وهو ما لم يقصده واضع الدستور .

ثالثا : يسيطر الشعب على كل أدوات الانتاج ، وعلى توجيه فائضها
ومقا لخطة التنمية التي تضعها الدولة (المادة ٢٤) .

واذا كانت المادة ٢٦ من دستور ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ قد نصت
على ان « المعلمين نصيب في ادارة المشروعات وفي ارباحها ، ويلتزمون
بتنمية الانتاج وتنفيذ الخطّة في وحداتهم الانتاجية وفقا للقانون » فقد تضمن
ذلك اقرارا لحق من ابرز الحقوق في مجال « الحقوق الاقتصادية
والاجتماعية » . (راجع فيما تقدم مقالة الدكتور نعيم عطية بعنوان
« تقسيمات الحرية » بمجلة الامن العام - العدد ١٠٧) .

حزب سياسي

- أولا — طلب تأسيس حزب سياسي .
- ثانيا — لجنة الاحزاب السياسية .
- ثالثا — شروط تأسيس واستمرار الاحزاب السياسية .
- رابعا — رفض الترخيص بتأسيس حزب سياسي .
- خامسا — حق الاحزاب في اصدار الصحف .
- سادسا — اغفاء الاموال المملوكة للاحزاب السياسية
- من الضرائب والرسوم .

حزب سياسي

اولا - طلب تأسيس حزب سياسي :

قاعدة رقم (٢٠٨)

المبدأ :

انقضاء الثلاثة اشهر التالية لعرض اخطار تأسيس الحزب على لجنة شئون الاحزاب السياسية دون صدور قرار منها بالبت في تأسيس الحزب يعتبر في حكم القانون بمثابة قرار بالاعتراض على هذا التأسيس - لا يشترط قط أن يكون اجتماع لجنة شئون الاحزاب اجتماعا صحيحا مكمل النصاب - القبول بغير هذا النظر يؤدي الى تعطيل حكم الدستور واحكام قانون نظام الاحزاب السياسية وعدم الاعتداد بنتائج عرض الاخطارات عن تأسيس الاحزاب السياسية على اللجنة لعدم شرعية تشكيلها ويبقى امر الاخطارات عن تأسيس الاحزاب مطلقا الى غير نهاية معروفة ويظل عمل القرينة المنصوص عليها في الفقرة الثامنة من قانون تنظيم الاحزاب السياسية .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن الدفع بعدم قبول الطعن لعدم وجود قرار بالاعتراض على تأسيس حزب الامة بسبب عدم عرض الاخطار على لجنة شئون الاحزاب السياسية منعقدة انعقادا صحيحا وفي تشكيل يتوافر فيه النصاب القانوني اللازم لصحة اجتماعاتها ويضم الاعضاء المقرر وجوب حضورهم فان المادة السابعة من قانون الاحزاب رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ توجب تقسيم اخطار كتابي عن تأسيس الحزب مستوفيا الشروط والبيانات والمرفقات القانونيه الى رئيس لجنة الاحزاب السياسية وتوجب عرض هذا الاخطار على اللجنة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم الاخطار . وطبقا لحكم المادة الثامنة تختص لجنة شئون الاحزاب السياسية بفحص ودراسة اخطارات تأسيس الاحزاب السياسية طبقا لاحكام القانون . ولا يكون اجتماع اللجنة صحيحا الا بحضور رئيسها وأربعة من أعضائها من بينهم وزير العدل ووزير الداخلية ووزير الدولة لشئون مجلس الوزراء . وأوجبت الفقرة ٧ من المادة الثامنة على اللجنة اصدار قرارها بالبت في تأسيس الحزب على اساس ما ورد في اخطار التأسيس الابتدائي

وما أسفر عنه الفحص والتحقيق وذلك خلال الثلاثة أشهر التالية على الأكثر لعرض الاخطار بتأسيس الحزب على اللجنة . وأقامت الفقرة ٨ قرينة لصالح المؤسسين ومؤادها أن يعتبر انقضاء مدة الثلاثة أشهر المشار إليها دون قرار من اللجنة بالبت في تأسيس الحزب بمثابة قرار بالاعتراض على هذا التأسيس . وضمت الفقرة ٩ أن يصدر قرار اللجنة بالاعتراض على تأسيس الحزب مسببا بعد سماع الايضاحات اللازمة من ذوى الشأن . وطبقا للفقرتين ١٠ و ١١ يقوم رئيس لجنة شئون الاحزاب باخطار ممثل المؤسسين بقرار الاعتراض واسبابه كما تنشر قرارات اللجنة بالموافقة على تأسيس الحزب والاعتراض على تأسيسه في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين يوميتين واسعتي الانتشار ويتم الاخطار والنشر معا خلال عشرة أيام على الأكثر من تاريخ صدور القرار ولما كان القسانون قد أوجب على اللجنة أن تصدر قرار بالموافقة أو الاعتراض على الاخطار بتأسيس الحزب خلال الثلاثة أشهر التالية لعرض الاخطار بتأسيس الحزب عليها واقامة قرينة قانونية تعتبر انقضاء هذه المدة دون قرار من اللجنة بالبت في تأسيس الحزب بمثابة قرار بالاعتراض على هذا التأسيس فان مؤدى ذلك ولازمه ان اللجنة ملزمة قانونا بالاجتماع والانعتاد بتشكيل صحيح وملزمة بأن تفحص وتدرس اخطارات تأسيس الاحزاب السياسية وملزمة بأن تصدر قراراتها بالبت في تأسيس الاحزاب خلال الاجل الذى حدده القانون سواء انعقد اجتماع لجنة شئون الاحزاب انعقادا صحيحا وفق تشكيل يتوافر فيه النصاب القانونى اللازم لصحة اجتماعاتها ويضم الاعضاء الواجب حضورهم لصحة هذا الاجتماع سواء تم ذلك أو لم يتم فان انقضاء مدة الثلاثة أشهر التالية لعرض الاخطار بتأسيس الحزب على اللجنة سواء كان اجتماع اللجنة صحيحا أو كان غير صحيح ، وسواء اكتمل أو لم يكتمل نصاب الاجتماع ، فان انقضاء الثلاثة أشهر التالية لعرض الاخطار على اللجنة دون صدور قرار عنها بالبت في تأسيس الحزب يعتبر في حكم القانون بمثابة قرار بالاعتراض على هذا التأسيس . وعلى ذلك يتوافر القرار الضمنى بالاعتراض على تأسيس الحزب بعرض الاخطار بتأسيس الحزب على لجنة شئون الاحزاب السياسية وبانقضاء مدة الثلاثة أشهر التالية لعرض الاخطار دون قرار من اللجنة بالبت في تأسيس الحزب ولا يشترط قط أن يكون اجتماع شئون الاحزاب اجتماعا صحيحا مكتمل النصاب . والقول بغير هذا النظر الذى تنظر له المحكمة والاخذ بوجهة نظر الدفع يؤدى الى نتيجة خطيرة ويعطل حكم الدستور

واحكام قانون نظام الاحزاب السياسية اذ يترتب على عدم اكتمال النصاب القانونى اللازم لصحة اجتماعات لجنة الاحزاب السياسية عدم الاعتداد بنتائج عرض الاخطارات عن تأسيس الاحزاب السياسية على اللجنة لعدم شرعية تشكيلها يبقى امر الاخطارات عن تأسيس الاحزاب مطلقا الى غير نهاية معروفة ويبطل عمل القرينة المنصوص عليها فى الفقرة ٨ من المادة الثالثة من قانون تنظيم الاحزاب السياسية التى تعتبر ان انقضاء مدة الثلاثة اشهر التالية لعرض الاخطار بتأسيس الحزب على اللجنة بمثابة قرار بالاعتراض على هذا التأسيس ولو كانت اجتماعاتها غير مكتملة النصاب ولا تتوافر لها شرعية التشكيل كما تتمتع احكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ وتعديلاته وتتعطل حكم المادة الخامسة من الدستور التى تقيم النظام السياسى فى جمهورية مصر العربية على ساس تعدد الاحزاب وذلك من جراء عدم اتاحة الفرصة لتأسيس الاحزاب الجديدة بسبب عدم اكتمال النصاب القانونى فى اجتماعات لجنة شئون الاحزاب السياسية المكلفة بفحص ودراسة اخطارات تأسيس الاحزاب واصدار قراراتها بالبت فى تأسيس الاحزاب خلال الثلاثة اشهر التالية لعرض الاخطارات بتأسيس الاحزاب عليها .

(طعن ١٢٠٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٨٣/٦/٢٥)

ثانيا - لجنة الاحزاب السياسية :

قاعدة رقم (٢٠٩)

المبدأ :

قرار لجنة شئون الاحزاب السياسية بالاعتراض على تأسيس حزب - اخطار ممثل طالبى التأسيس بقرار الاعتراض وسببه - الطعن بالالغاء على هذا القرار - التوكيل الصادر من مؤسس الحزب الى ممثلهم فى مباشرة اجراءات الاخطار عن تأسيس الحزب - هذا المضمون يتسع ليشمل جميع الاجراءات التى تصل بهم الى الهدف المرجو وهو الموافقة على تأسيس الحزب سواء كانت هذه الاجراءات ادارية امام لجنة شئون لاحزاب السياسية او قضائية امام الدائرة الاولى للمحكمة الادارية العليا اذا رفضت اللجنة المذكورة صراحة او ضمنا الموافقة على تأسيس الحزب .

ملخص الحكم :

من حيث أنه عن الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة فقد حددت المادة السابعة من قانون نظام الاحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ صفة وأبعاد مثل مؤسس الحزب اذ تقضى بأنه « ينوب عن الحزب في اجراءات تأسيسه » والقاعدة الاصولية ان الحكم العام ينصرف الى كل الجزئيات «التي يتألف منها الواقع الذى يرد عليه الحكم ولا يجوز تخصيص الحكم العام الا بحكم يفيد التخصيص وعلى ذلك فان مقتضى النيابة عن الحزب في اجراءات تأسيسه اعتماد هذه النيابة لتشمل بحكم طبائع الاشياء اجراءات التأسيس الادارية واجراءات التأسيس القضائية على حد سواء اذ الهدف من هذه النيابة القانونية عن مؤسس الحزب هو تحقيق تأسيس الحزب ، وهذا التأسيس يستلزم بطبيعة الحال تقديم الاخطار الكتابى عن تأسيس الحزب الى رئيس لجنة شئون الاحزاب السياسية فان وافقت اللجنة على تأسيس الحزب انتهت النيابة عن مؤسس الحزب وقام الحزب متمثلا بالشخصية الاعتبارية لممارسة نشاطه السياسى اعتبارا من اليوم التالى لنشر قرار لجنة شئون الاحزاب السياسية بالموافقة . على تأسيسه في الجريدة الرسمية او في اليوم العاشر من تاريخ هذه الموافقة اذا لم يتم النشر بالمادة ٩ من القانون اما ان اصدرت لجنة شئون الاحزاب السياسية قرارها بالاعتراض على تأسيس الحزب سواء كان قرار الاعتراض صريحا او ضمنيا مستفادا من قرينه انقضاء مدة الثلاثة أشهر التالية لعرض الاخطار بتأسيس الحزب على اللجنة ، فانه يجوز لطالبي تأسيس الحزب خلال الثلاثين يوما التالية لنشر قرار الاعتراض في الجريدة الرسمية ان يطعنوا بالالغاء في هذا القرار امام هذه المحكمة وما يملكه طالب تأسيس الحزب يملكه بالنيابة عنهم النائب القانونى عن مؤسس الحزب في اجراءات تأسيسه باعتبار ان النيابة في اجراءات التأسيس القضائية المتثلة في رفع هذا الطعن امام المحكمة الادارية العليا ومباشرة اجراءاته وكل ما يتفرع عنه من خصومات قضائية تتعلق بتأسيس الحزب والقول بأن نيابة ممثل المؤسسين تقف عند حد تقديم الاخطار الى لجنة شئون الاحزاب ولا تمتد الى اقامة الطعن القضائى على قرار الاعتراض على تأسيس الحزب هو تخصيص حكم هذه النيابة التى تمتد بحكم القانون الى جميع اجراءات تأسيس الحزب بغير نص مخصص يحل الدفع ويؤدى الى الأخذ به . ومتى كانت النيابة القانونية للمدعى عن مؤسس الحزب تشمل اجراءات تأسيس الحزب الادارية منها

والقضائية وتمتد الى اقامة الطعن بالالغاء في قرار الاعتراض على تأسيس الحزب اهام هذه المحكمة ، لذلك يكون الطعن المائل المقام من المدعى بصفته وكيلًا ونائبًا عن مؤسسى حزب الامة قد اقيم من صاحب صفة في اقامته ويكون الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة على غير اساس من القانون .

(طعن ١٢٥٤ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٣/٦/٢٥)
وبذات المعنى طعن ١٢٠١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٨٣/٦/٢٥

ثالثا — شروط تأسيس واستمرار الاحزاب السياسية :

قاعدة رقم (٢١٠)

المبدأ :

القيام بافعال تتعارض مع معاهدة السلام وثبوت هذه الافعال في حق طالبى تأسيس الحزب ، تعد سببا كافيا للاعتراض على تأسيسه .

ملخص الحكم :

اذا ثبت ان الموقعين على اخطار تأسيس الحزب توافرت في حقهم ادلة جدية على قيامهم بافعال لا تعد مجرد تعبير عن رأى في معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ، وانما صدرت في صورة بيانات موقعة من مجموعة من الاشخاص او على شكل تحقيقات ومقالات صحفية نشرت في الداخل والخارج تضمنت دعوة الى تحييد وترويج اتجاهات تتعارض مع معاهدة السلام ، ووصل الامر الى حد خلق جبهة وصفت بأنها تولدت من تلك البيانات ، فان تلك الاعمال بهذه المثابة تتدرج تحت محلول البند (سابعا) من المادة ٤ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ كما يشكل سببا كافيا للاعتراض على تأسيس الحزب .

(طعن ١٢٥٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٨٣/٦/٢٥)

رابعا — رفض الترخيص بتأسيس حزب سياسي :

قاعدة رقم (٢١١)

المبدأ :

القرار الضمني بالاعتراض على تأسيس الحزب يبدأ منه سريان ميعاد الطعن القضائي فيه .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن أوجه الدفاع الموضوعية التي أثارها الحكومة ولجنة شئون الأحزاب السياسية فقد صدر القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٠ بتعديل المادة الثامنة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية وعلى أثره صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨٣ في ١٠/٥/١٩٨٣ بتعيين وزير الدولة لشئون مجلس الشعب والشورى وثلاثة من غير المنتخبين إلى أي حزب سياسي من بين رؤساء الهيئات القضائية السابقين وبعد صدور القرار الجمهوري سالف الذكر طلبت لجنة شئون الأحزاب السياسية دراسة الاخطار عن تأسيس حزب الأمة والبت فيه بحجة أنه لم يسبق عرض الاخطار على اللجنة ولم يصدر فيه قرار بعد من اللجنة وهذه الحجة داخضة فقد سبق عرض الاخطار عن تأسيس حزب الأمة على لجنة شئون الأحزاب السياسية في اجتماعاتها المنعقدة في ٢٠-٤ ، ٣٠-٤ ، ٤-٥-١٩٨٠ . ولم يكتمل نصاب الاجتماع في أي من هذه الاجتماعات الثلاثة إلا أنه لما كانت الفقرة الثامنة من المادة ٨ من قانون نظام الأحزاب السياسية تقضي بأن يعتبر انقضاء الثلاثة اشهر التالية على الاكثر لعرض الاخطار بتأسيس الحزب على اللجنة دون قرار من اللجنة بالبت في تأسيس الحزب بمثابة قرار بالاعتراض على هذا التأسيس فإن مجرد عرض الاخطار عن تأسيس الحزب على اللجنة وانقضاء مدة الثلاثة اشهر التالية على العرض ، ولو كان اجتماع لجنة شئون الأحزاب السياسية غير مكتمل النصاب يقيم القرينة القانونية على صدور قرار ضمني من اللجنة بالاعتراض على تأسيس الحزب ، الأمر الذي يحول قانونا دون اعادة عرض الاخطار على لجنة شئون الأحزاب السياسية فيما بعد لاستنفاد ولايتها في البت في الاخطار عن تأسيس الحزب بالقرار الضمني بالاعتراض على تأسيس الحزب يبدأ منه سريان ميعاد الطعن القضائي فيه أمام هذه المحكمة وإذا اتهم الطعن من نائب المؤسسين في

اجراءات التأسيس فان ولاية البت فيه تكون للدائرة الاولى للمحكمة الادارية العليا وحدها .

(طعن ١٢٠٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٨٣/٦/٢٥)

قاعدة رقم (٢١٢)

المبدأ :

مضى اكتملت في حق احد الاحزاب المتقدم بطلب تأسيسها الشروط القانونية يكون القرار الضمني السلبي من جانب لجنة شئون الاحزاب بالاعتراض على تأسيسه مستوجبا الالفاء .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه يبين من مجموع ماتقدم ان حزب الامة قد تكاملت في حقه الشروط القانونية التي نص عليها قانون نظام الاحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقوانين ارقام ٣٦ لسنة ١٩٧٩ ، ١٤٤ لسنة ١٩٨٠ ، ٣٠ لسنة ١٩٨١ ، وهو لايتعارض مع النظام الدستوري والنظام العام ولايخالف القانون ، ولايتعارض في مقوماته ومبادئه وبرامجه وسياساته وفي اساليب في ممارسة نشاطه مع مبادئ الدستور والقانون ومبادئ نظام الحكم ومع كل القيم الروحية التي يقدها الشعب المصري العربي على اختلاف عقائد مجموعتين دينيتين ومع مبادئ التشريع الاسلامية والوحدة الوطنية وتحالف قوى الشعب والسلام الاجتماعي والاشتراكية والديمقراطية والحفاظ على مكاسب العمال والفلاحين واحترام سيادة القانون ولايعادي ولايهاض ولايدعو او يشارك في الدعوة ولايحتد ولا يروج لمبادئ او اتجاهات وامال تتعارض مع احكام قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي او مع المبادئ التي وافق عليها الشعب في الاستفتاء على معاهدة السلام وملحقاتها بين مصر واسرائيل ومبادئ اعادة تنظيم الدولة بتاريخ ٢٠ ابريل سنة ١٩٧٩ — ولكل ماتقدم يكون القرار الضمني السلبي من لجنة شئون الاحزاب السياسية بالاعتراض على تأسيس حزب الامة تد خالف القانون ، الامر الذي يتعين معه الحكم بالفائه ومايرتبت على ذلك من اثار . وطبقا لحكم المادة التاسعة من قانون نظام الاحزاب السياسية يتمتع الحزب بالشخصية الاعتبارية ويمارس نشاطه السياسي اعتبارا من تاريخ صدور حكم اللجنة الادارية العليا بالفاء القرار الصادر من لجنة شئون الاحزاب السياسية الاعتراض على تأسيس الحزب ، ولذلك فانه يترتب على قضاء هذه المحكمة بالفاء قرار

لجنة شؤون الاحزاب السياسية بالاعتراض على تأسيس حزب الامة قيام حزب الامة متمعا بالشخصية الاعتبارية وممارسة لنشاطه السياسى اعتبارا من تاريخ صدور حكم هذه المحكمة بالغاء القرار الصادر بالاعتراض على تأسيس الحزب المذكور .

(طعن ١٢٠٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٨٣/٦/٢٥)

تعليق :

**الفاء العزل السياسى على من افسدوا الحياة السياسية قبل
ثورة يوليو ١٩٥٢ :**

بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢١ قضت المحكمة الدستورية العليا فى القضية رقم ٥٦ لسنة ٦ ق « دستورية » بعدم دستورية المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى .

واستندت المحكمة الدستورية العليا فى حكمها الى ان المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ سنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماع — المطعون عليها — تنص على انه « لا يجوز الانتفاء الى الاحزاب السياسية او مباشرة الحقوق والانشطة السياسية لكل من تسبب فى افساد الحياة السياسية قبل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ سواء كان ذلك بالاشتراك فى تقلد المناصب الوزارية منتبيا الى الاحزاب السياسية التى تولت الحكم قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، او بالاشتراك فى قيادات الاحزاب او ادارتها ، وذلك كله فيما عدا الحزب الوطنى والحزب الاشتراكى (حزب مصر الفتاة) .

ويعتبر اشتراكا فى قيادة الحزب وادارته ، تولى مناصب الرئيس او نواب الرئيس او ووكلائه او السكرتير العام المساعد او أمين الصندوق او عضوية الهيئة العليا للحزب .

ويخطر المدعى العام الاشتراكى مجلس الشعب ، وذوى الشأن خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بهذا القانون ، ببيان بأسماء من ينطبق عليهم حكم الفقرة الاولى ولصاحب الشأن خلال عشرة ايام من تاريخ

ابلاغه بذلك ، أن يتظلم الى مجلس الشعب من ادراج اسمه في هذا البيان اذا لم يكن قد تقلد أحد المناصب المشار اليها بالفقرة الاولى .

وبيت المجلس في التظلم بأغلبية اعضائه مع مراعاة حكم المادة ٩٦ من الدستور بالنسبة لاعضاء المجلس .

وحيث انه مما ينعاه قرار الاحالة على هذه المادة ، انها اذا قضت بحرمان فئة من المواطنين من حق الانتماء الى الاحزاب السياسية ، ومن مباشرة الحقوق والانشطة السياسية ، تكون قد انطوت على مخالفة لحكم كل من المادتين ٥ ، ٦٢ من الدستور .

وحيث أن المادة ٥ من الدستور — المعللة بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ — تنص على أن « يقوم النظام السياسى فى جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الاحزاب وذلك فى اطار المقومات والمبادئ الاساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها فى الدستور . وينظم القانون الاحزاب السياسية » وقد تحقق بهذا التعديل تغيير جذرى فى احدى ركائز النظام السياسى فى الدولة ، ذلك أن هذه المادة كانت تنص قبل تعديلها على أن « الاتحاد الاشتراكى العربى هو التنظيم السياسى الذى يمثل بتنظيماته القائمة على أساس مبدأ الديمقراطية تحالف قوى الشعب العاملة من الفلاحين والعمال والجنود والمتقنين والراسمالية الوطنية ، وهو أداة هذا التحالف فى تعميق قيم الديمقراطية والاشتراكية ، وفى متابعة العمل الوطنى فى مختلف مجالاته ودفع هذا العمل الى أهدافها المرسومة » ، وبوجب هذا التعديل يكون الدستور قد استعاض عن التنظيم الشعبى الوحيد ممثلا فى الاتحاد الاشتراكى العربى ، بنظام تعدد الاحزاب ، وذلك تعبعا للنظام الديمقراطى الذى اقام عليه الدستور البنيان السياسى للدولة بما نص عليه فى مادته الاولى من أن « جمهورية مصر العربية دولة نظامها اشتراكى ديمقراطى يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة » وبما رده فى كثير من موادها من أحكام ومبادئ تحدد مفهوم الديمقراطية التى ارساها ، وتشكل معالم المجتمع الذى ينشده ، سواء بما اتصل منها بتوكيد السيادة الشعبية — وهى جوهر الديمقراطية — أو بكافة الحقوق والحريات العامة — وهى هدفها — أو بالاشتراك فى ممارسة السلطة — وهى وسيلةها — كما جاء ذلك التعديل انطلاقا من حقيقة أن الديمقراطية تقوم أصلا على الحرية ، وانها تتطلب — لضمان انفاذ محتواها — تعددا

حزبيا ، بل هى تحتم هذا التعدد كضرورة لازمة لتكوين الإرادة الشعبية وتحديد السياسة القومية تحديدا حرا واعيا .

لما كان ذلك ، وكان الدستور اذ نص فى مادته الخامسة على تعدد الاحزاب كأساس للنظام السياسى فى جمهورية مصر العربية ، وجعل هذا التعدد غير مقيد الا بالتزام الاحزاب جميعها — سواء عند تكوينها او فى مجال ممارستها لعملها — بالمقومات والمبادئ الاساسية للمجتمع المصرى المقصود عليها فى الدستور ، وهو مالايعنى اكثر من تقيد الاحزاب كتنظيمات سياسية تعمل فى ظل الدستور — بمراعاة الاحكام المنصوص عليها فيه ، فان الدستور اذ تطلب تعدد الاحزاب ليقوم على اساسه النظام السياسى فى الدولة ، يكون قد كفل بالضرورة حرية تكوينها فى الاطار الذى رسمه لها ، بما يستتبع حتما ضمان حق الانضمام اليها ، ذلك انه من خلال ممارسة هذا الحق ، وبه أساسا ، يتشكل البنيان الطبيعى للحزب وتتأكد شرعية وجوده فى واقع الحياة السياسية ، وبالتالي فان الحرمان منه يشكل اعتداء على حق كفله الدستور .

وحيث ان المادة ٦٢ من الدستور ، التى وردت فى الباب الثالث منه الخاص بالحريات والحقوق والواجبات العامة تنص على ان : « للمواطن حق الانتخاب والترشيح وابداء الراى فى الاستفتاء وفقا لاحكام القانون ، ومساهمته فى الحياة العامة واجب وطنى » ومؤدى ذلك ان الحقوق السياسية المنصوص عليها فى هذه المادة اعتبرها الدستور من الحقوق العامة التى حرص على كفالتها وتمكين المواطنين من ممارستها ، لضمان اسهامهم فى اختيار قياداتهم وممثلهم فى ادارة دفة الحكم ورعاية مصالح الجماعة ، ولم يقف الدستور عند مجرد ضمان حق كل مواطن فى ممارسة تلك الحقوق ، وانما جاوز ذلك الى اعتبار مساهمته فى الحياة العامة عن طريق ممارستها لها ، واجبا وطنيا يتعين عليه القيام به فى اكثر مجالات الحياة أهمية لاتصالها بالسيادة الشعبية ، ومن ثم فان اهدار تلك الحقوق يعد بدوره مخالفة لاحكام الدستور .

وحيث انه لما كان مقتضى نص الفقرة الاولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى ، حسبما يبين من عبارتها المطلقة ، حرمان فئة من المواطنين من حقهم فى الانتقاء الى الاحزاب السياسية ، ومن مباشرة الحقوق

والانشطة السياسية كافة ، حرمانا مطلقا ومؤبدا ، بما ينطوى على اهدار لاصل تلك الحقوق ، ويشكل بالغالى اعتداء عليها بالمخالفة لحكم كل من المادتين ٥ ، ٦٢ من الدستور .

وحيث انه لايقدر فى هذا النظر عما ذهبت اليه الحكومة من ان النص المطعون عليه يسانده ما قدره المشرع من استبعاد من افسدوا الحياة السياسية قبل الثورة من ممارسة أى نشاط سياسى وذلك فى اطار السلطة التقديرية المخولة له اعمالا للتفويض الدستورى الذى تضمنته المادتان ٥ ، ٦٢ من الدستور عندما اُحلتا تنظيم الاحزاب السياسية ومباشرة الحقوق السياسية الى القانون دون وضع قيود محددة بهذا التنظيم ، ذلك انه وان كان الاصل فى سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق انها سلطة تقديرية ، وان الرقابة على دستورية التشريعات لا تمتد الى ملاءمة اصدارها ، الا أن هذا لا يعنى اطلاق هذه السلطة فى سن القوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التى نص عليها الدستور ، ومن ثم فان تنظيم المشرع لحق المواطنين فى الانتماء الى الاحزاب السياسية ، ومباشرتهم لحقوقهم السياسية ، ينبغى ألا يعصف بهذه الحقوق أو يؤثر على بقائها على نحو ما سلكه النص المطعون عليه ، اذا تعرض لحقوق عامة ككلها الدستور ، وحرم فئة من المواطنين منها مطلقا ومؤبدا على ما سلف بيانه مجاوزا بذلك دائرة تنظيم تلك الحقوق ، الامر الذى يحتم اخضاعه لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية .

وحيث أنه لما تقدم ، يتعين الحكم بعدم دستورية الفقرة الاولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى ، ولما كانت باقى أحكام هذه المادة مترتبة على الحكم الوارد بالفقرة الاولى المشار اليها ، بما مؤاده ارتباط فقرات المادة بعضها ببعض ارتباطا لا يقبل الفصل أو التجزئة ، ومن ثم فان عدم دستورية نص الفقرة الاولى من المادة الرابعة وابطال اثرها يستتبع بحكم هذا الارتباط ابطال باقى فقرات المادة المشار اليها مما يستوجب الحكم بعدم دستورتها برمتها .

وقد كانت الحكومة قد دفعت بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى تأسيسا على أن النص التشريعى المطعون عليه صدر بعد استفتاء شعبى تم اعمالا لنص المادة ١٥٢ من الدستور ، مستهدفا تلمين سلالة الدولة ونظامها السياسى وتحقيق مصلحتها السياسية فى حماية الجبهة

الداخلية والسلام الاجتماعى ، ومن ثم يعتبر من الاعمال السياسية التى تفحص عنها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح .

وردت المحكمة على هذا الدفع بأن ما نصت عليه المادة ١٥٢ من الدستور من أن « لرئيس الجمهورية أن يستفتى الشعب فى المسائل الهامة التى تتصل بمصالح البلاد العليا » لا يخرج عن أن يكون ترخيصا لرئيس الجمهورية بعرض المسائل التى يقدر أهميتها واتصالها بالمصالح القومية الحيوية ، على هيئة الناخبين لاستطلاع رأيها فيها من الناحية السياسية ، ومن ثم لا يجوز أن يتخذ هذا الاستفتاء — الذى رخص به الدستور وحدد طبيعته والغرض منه — ذريعة الى اهدار احكامه او مخالفتها ، كما أن الموافقة الشعبية على مبادئ معينة طرحت فى الاستفتاء ، لا ترقى بهذه المبادئ الى مرتبة النصوص الدستورية التى لا يجوز تعديلها الا وفقا للإجراءات الخاصة المنصوص عليها فى المادة ١٨٩ من الدستور ، وبالتالي لا تصح هذه الموافقة ما قد يشوب النصوص التشريعية المقتنة لتلك المبادئ من عيب مخالفة الدستور ، وإنما تظل هذه النصوص على طبيعتها كعمل تشريعى أدنى مرتبة من الدستور ، فتتقيد بأحكامه ، وتخضع بالتالى كما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية . هذا فضلا عن أن النص التشريعى المطعون عليه ، قد صدر فى شأن يتعلق بحق فئة من المواطنين فى مباشرة الحقوق السياسية التى كلفها الدستور ، والتى ينبغى على سلطة التشريع الا تنال منها والا وقع عليها مخالفا للدستور ومن ثم لا يكون ذلك النص قد تناول مسائل سياسية تنأى عن الرقابة الدستورية على نحو ما ذهب اليه الحكومة ، ويكون الدفع المبدى منها بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوة — برمتة — على غير أساس متعينا رفضه .

وقد جاء هذا الحكم فى الدعوى التى اقامتها بعض رجال احزاب ما قبل ١٩٥٢ والتى رفعوها أمام محكمة القضاء الادارى مطالبين ببطلان احكام المادة ٤ من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ — وهو القانون الذى عرف بقانون العزل السياسى — وبناء على ما ارتأته المحكمة الدستورية العليا ايدت ما تمسك به المدعيان من عدم دستورية هذه المادة .

وبصدور هذا الحكم ينتهى عهد العزل السياسى بالنسبة لن مرض عليهم من الحزبيين والوزراء منذ عام ١٩٧٨ ... والذى اهدرت حقوقهم

طوال هذه المدة .. وقد أصبح هؤلاء بفضل هذا الحكم احرارا بالانتهاز الى الاحزاب طبقا لما نصت عليه التعديلات التى ادخلت على الدستور الدائم عام ١٩٨٠ والتى اوردتها المادة الخامسة منه وهى المادة التى قضت بأن يكون النظام السياسى فى مصر قائما على أساس تعدد الاحزاب .

خامسا - حق الاحزاب السياسية فى اصدار الصحف :

قاعدة رقم (٢١٣)

المبدأ :

مقتضى نص المادة ١٥ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية ان لكل حزب سياسى حق اصدار صحيفته المعبرة عن آرائه والداعية الى مبادئه واهدافه والمصورة لبرامجه فى شئون سياسته واساليه ونظريته فى مختلف الشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية وذلك دون ما حاجة الى اللجوء الى اية جهة او سلطة للحصول على ترخيص باصدار الصحيفة - اصدار صحيفة لحزب سياسى لا يعدو ان يكون فى حقيقته استخدامها لحق استمده مباشرة من القانون اى حق نشأ راسا من القانون فى حق الحزب - لا يلزم لنشؤنه صدور قرار ادارى خاص بذلك ويفرض صدور مثل هذا القرار فانه لا يعتبر سوى مجرد عمل مادى او تنفيذى لا يرتب بذاته اى اثر قانونى ومن ثم ينأى بطبيعته عن ولاية القضاء الادارى - اساس ذلك - تطبيق : اصدار حزب مصر العربى الاشتراكى جريئته المسماه بجريدة مصر استنادا الى اصل حقه المستمد مباشرة من القانون لا من ترخيص اصدرته جهة ادارية - المتازعة لا تتخض والحال هكذا عن اختصاص لقرار ادارى - عدم قبولها لانتفاء هذا القرار - لا يؤثر ذلك بحال ما على حق الطاعن فى الالتجاء الى جهة القضاء المختصة فى شأن ما عساه يكون قد حاق به او مسه من جراء قيام الحزب المشار اليه باصدار صحيفته .

ملخص الحكم :

ومن حيث يتعين بادىء ذى بدء استقصاء التشريعات المتعاقبة التى

تولت تنظيم اصدار الصحف اعقابا من المرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ بشأن المطبوعات ، ثم بيان مدى تأثيرها في المنازعة الراهنة .

ويلاحظ أن المادة ١٣ من هذا المرسوم بقانون قد نصت على أنه « يجب على كل من أراد أن يصدر جريدة أن يقدم أخطارا كتابيا بذلك الى المحافظة او المديرية التي يتبعها محل الاصدار . ويشتمل الاخطار على البيانات الآتية : (أولا) اسم ولقب وجنسية ومحل اقامة صاحب الجريدة والمحرر او المحررين المسئولين والناسر ان وجد . (ثانيا) اسم الجريدة واللغة التي تنشر بها وطريقة اصدارها وعنوانها . (ثالثا) ... » وقضت المادة ١٨ بأن يعتبر الاخطار كئن لم يكن اذا لم تظهر الجريدة في بحر الثلاثة الاشهر التالية لتاريخ الاخطار او اذا لم تصدر بانتظام في خلال ستة اشهر ويكون اثبات عدم انتظام صدورها بقرار من وزير الداخلية يعلن لمصاحب الشأن . ومؤدى ذلك أن الاصل في ظل تطبيق القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ المشار اليه ، أن المشرع أطلق حرية الأشخاص في اصدار الصحف ولم يعمد أن يحد من نشاطهم في هذا الشأن وكل ما شرطه من اجراءات في هذا الصدد هو مجرد تكليف من يرغب في اصدار الصحيفة باخطار المحافظة او المديرية التي يقع في نطاقها محل اصدار الجريدة على أن يكون هذا الاخطار مستوفيا الشروط القانونية المقررة .

ومن حيث أنه صدر بعد ذلك القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم الصحافة ، ناصا في مادته الاولى على أنه « لا يجوز اصدار الصحف الا بترخيص من الاتحاد القومى ... وعلى اصحاب الصحف التي تصدر وقت العمل بهذا القانون أن يحصلوا على ترخيص من الاتحاد القومى خلال ثلاثين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون » ونص في مادته الثانية على أنه « لا يجوز العمل في الصحافة الا لمن يحصل على ترخيص بذلك من الاتحاد القومى » ويستفاد من ذلك أنه اعتبارا من ٢٤ مايو سنة ١٩٦٠ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بنشره في الجريدة الرسمية ، لم يشأ المشرع أن يجعل ميلاد الصحيفة من عمل صاحبها بمرعاة الشروط التي فرضها القانون ، وإنما اشترط لاصدارها الحصول على ترخيص مسبق من الاتحاد الاشتراكى الذى حل محل الاتحاد القومى ، وذلك بالإضافة الى الاخطار المنصوص عليه في المادة ١٣ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ المشار اليه .

ومن حيث أنه ولئن كانت هذه الضوابط والقيود قد شرعت لتنظيم إصدار الصحف إلا أن المشرع غاير نهجه في هذا الشأن واتباع أسلوبا آخر فيها يتعلق بنوع معين من الصحف اختصاص بالحكام مختلفة ، ذلك أنه نص في المادة ١٥ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية على أن « لكل حزب حق إصدار صحيفة أو أكثر للتعبير عن آرائه وذلك دون التقيد بالحصول على الترخيص المشار اليه في المادتين (١) ، (٢) من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم الصحافة ... » . وطبقا لهذا النص يثبت لكل حزب سياسي حق إصدار صحيفته المعبرة عن آرائه والداعية الى مبادئه وأهدافه والمصورة لبرامجه في شتى سياساته ونظراته في مختلف الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وذلك دون ما حاجة الى اللجوء الى أية جهة أو سلطة للحصول على ترخيص بإصدار الصحيفة .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فإن ما قام به حزب مصر العربي الاشتراكي ، وهو حزب سياسي ، من إصدار « جريدة مصر » لا يعدو أن يكون في حقيقته استخدامها لحق استمده مباشرة من القانون أى حق نشأ راسا من القانون في حق الحزب ، ولم يلزم لنشؤه صدور قرار إداري خاص بذلك ويفرض صدور مثل هذا القرار فإنه لا يعتبر سوى مجرد عمل عادي أو تنفيذي لا يترتب بذاته أى اثر قانوني ومن ثم ينأى بطبيعته عن ولاية القضاء الإداري .

ومن حيث أنه متى كان الأمر كذلك ، وكان من الثابت أن حزب مصر العربي الاشتراكي قد أصدر جريدته المسماة بجريدة مصر استنادا الى اصل حقه المستمد مباشرة من القانون لا من ترخيص أصدرته جهة إدارية ، فإن المنازعة الماثلة لا تنمخض والحال هكذا عن اختصاص لقرار إداري بطلب وقف تنفيذه والغائه ، مما يتعين القضاء بعدم قبولها لانقضاء هذا القرار ، ومن نافلة القول بالإشارة الى أن ذلك لا يؤثر بحال ما على حق الطاعن في اللجوء الى جهة القضاء المختصة في شأن ما عساه يكون قد حاق به أو مسه من جراء قيام الحزب المشار اليه بإصدار صحيفته .

سادسا - الغاء الاموال المملوكة للأحزاب السياسية من الضرائب والرسوم :

قاعدة رقم (٢١٤)

المبحث :

ان الاعفاء المنصوص عليه في المادة ١٣ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية يشمل الاموال المملوكة للحزب كافة ، ومن بينها السيارات المستوردة لحسابه ويمتد نطاقه الى جميع انواع الضرائب والرسوم العامة والمحلية .

ملخص الفتوى :

عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع حيث تبين لها أن دستور جمهورية مصر العربية لسنة ١٩٧١ ينص في المادة ١١٩ منه على أن « انشاء الضرائب العامة وتعديلها أو إلغاؤها لا يكون الا بقانون . ولا يعنى أحد من ادائها الا في الاحوال المبينة في القانون . ولا يجوز تكليف أحد أداء غير ذلك من الضرائب أو الرسوم الا في حدود القانون » . وينص القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية في المادة (٣) منه على أن « تسهم الاحزاب السياسية التي تؤسس طبقا لاحكام هذا القانون في تحقيق التقدم السياسى والاجتماعى والاقتصادى للوطن ... وتعمل هذه الاحزاب باعتبارها تنظيمات وطنية وشعبية وديمقراطية على تجييع المواطنين وتمثيلهم سياسيا » كما تنص المادة (١٣) منه على أن تعفى المقار والمنشآت المملوكة للحزب وأمواله من جميع الضرائب والرسوم العامة والمحلية » .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم ان الاعفاء من أداء الضرائب العامة لا يكون الا في الاحوال المبينة في القانون ، وقد نص المشرع صراحة في المادة (١٣) من قانون الاحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ على هذا الاعفاء ويشمل مقار الحزب ومنشآته والاموال المملوكة له من جميع الضرائب والرسوم العامة والمحلية وقد قصد المشرع بهذا الاعفاء تمكين الاحزاب السياسية من القيام بدورها في تحقيق التقدم السياسى والاجتماعى والاقتصادى للبلاد .

ومن حيث أن صريح نص المادة (١٣) « يجعل الاعفاء شاملا لكل الاموال المملوكة للحزب ومنها السيارات المستوردة لحسابه باعتبارها مالا مملوكا له كما يمتد نطاق الاعفاء الى جميع انواع الضرائب والرسوم العامة والمحلية ومن بينها الضرائب والرسوم الجبركية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى وجوب اعفاء جمع الاموال المملوكة للأحزاب السياسية ومن بينها السيارات المستوردة لحسابها من جميع الضرائب والرسوم العامة والمحلية شاملة الضرائب والرسوم الجبركية .

(ملف ٢٣٤/٢/٣٧ جلسة ١٩٨٢/١٠/٧)

حـ

حـ

قاعدة رقم (٢١٥)

المبدأ :

ان الفوارق الجوهرية بين حق الحكر وحق الملو تبرر اختلاف الاحكام المطبقة على كل منهما - اختلاف محل كل منهما - لا مجال للتفسير والتاويل او القياس بين حق الحكر وغيره من الحقوق التي قد يتلمس فيها بعض من مقوماته او خصائصه .

ملخص الحكم :

ان ثمة فوارق جوهرية بين حق الحكر وحق الملو تبرر اختلاف الاحكام المطبقة على كل منهما ، فبينما حق الحكر لا ينصب الا على اعيان موقوفة ومخرية ، سواء كانت ابنية او اراضى زراعية ، ولا يوجد تحت يد ناظر الوقف مال يصلحها به ، فان حق التملك يقع على الهواء ولا يخول صاحبه الا البناء فوق المباني القائمة ، سواء كانت موقوفة او غير موقوفة ، محكرة او غير محكرة ، واذ كان من المسلم به ان الحكر انما هو حق ذو طبيعة خاصة مستمد من الشريعة الاسلامية ، وقد شرع استثناء للضرورة ومن ثم كان لهذا الحق مقوماته ، وخصائصه وشروطه التي تتحقق بها الضرورة الشرعية لاجازة هذا النظام ، وهو ما استرشد به المشرع في القانون الوضعي حيث التزم بسياسة عامة هي العمل على تحديد انتشار الحكر والتضييق فيه ، فجاء القانون المدني متضمنا لاحكام الحكر المقررة في الشريعة وفق ما استقر عليه القضاء ، وتقرر بالمقومات والخصائص والشروط الواجب توافرها لانعقاد الحكر ، وينبنى على ذلك انه لا مجال للتفسير او التاويل او القياس في هذا الشأن ، بين حق الحكر وغيره من الحقوق التي قد يتلمس فيها بعض من مقوماته او خصائصه ، اذ لا يقوم الحكر الا بتوفر كافة المقومات والعناصر القانونية المقررة في شأنه ، وينتفى قيام الحكر بتخلف اى من هذه العناصر او اى من الشروط القانونية التي لا ينعقد الحكم الا بتوافرها جميعا ، ويرتب على ذلك انه اذا ما تقرر ان حق المدعين هو حق علو وليس حكرا ، فلا محل للقول بعد ذلك بانفاذتهما من الاحكام المقررة في شأن انهاء الحكر ، سواء بالقانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ او القانون

رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٥٤ في شأن إنهاء حق الحكر على الاعيان الموقوفة أو بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٠ باعادة تنظيم انتهاء الاحكار على الاعيان الموقوفة والقرارات المنفذة له ، وذلك لان التنظيم القانوني الخاص بحق الحكر على الاعيان الموقوفة ، دعت الحاجة اليه لانتهاء المشاكل التي يثيرها موضوع انتهاء الاحكار ، ومن ثم فان الاحكام والاجراءات التي تضمنتها لا تسرى بحكم طبيعة الامور على غير الحكر على الاعيان الموقوفة ، ولا يجوز تطبيقها على حق العلو ، ولو كان على اعيان موقوفة .

(طعن ٧٧٩ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٧١/١/٢)

حكم جنائي

الفصل الاول : اوضاع الدعوى الجنائية .

الفرع الاول : تحريك الدعوى الجنائية .

الفرع الثاني : تقادم الدعوى الجنائية .

الفصل الثاني : مدى ارتباط القاضى المحنى او الادارى
بالحكم الجنائي .

الفصل الثالث : الاحكام الجنائية بالادانة واثرها على
الاوضاع الوظيفية للعامل المدان .

الفرع الاول : الاثر المترتب على الحكم من محكمة جنائية
بادانة العامل .

اولا : انتهاء الخدمة للحكم على العامل بعقوبة
جناية او بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة
مخللة بالشرف او الامانة .

ثانيا : صرف نصف المرتب عن مدة الحبس تنفيذيا
لحكم جنائي منقوض .

ثالثا : هل يؤثر وقف العامل عن العمل بقوة
القانون نتيجة لحبسه تنفيذيا لحكم جنائي
على استحقاقه للملاوة الدورية التى يحل
موعدھا اثناء مدة الوقف ؟ رايان :

الفرع الثاني : وقف تنفيذ الآثار المترتبة على الاحكام
الجنائية .

الفرع الثالث : مرتب المحبوس او المعتقل قبل حكم الادانة.

الفصل الاول

اوضاع الدعوى الجنائية

الفرع الاول

تحريك الدعوى الجنائية

قاعدة رقم (٢١٦)

المبدأ :

الاصل ان النيابة العامة سلطة تحريك الدعوى الجنائية -
الاستثناء - تقيد حريتها في احوال معينة بان يكون تحريك اندعوى
معلقا على شكوى وذلك لحماية صالح المجنى عليه الشخصى او طلب
يصدر من الجهة الادارية التى يعينها القانون او اذن يراد به حماية
شخص معين ينتسب الى احدى الهيئات التى قد يكون في رفع الدعوى
عليه اساس بما لها من استقلال .

ملخص الحكم :

لئن كان الاصل ان النيابة العامة مطلق الحرية في تحريك الدعوى
الجنائية الا ان المشرع قد قيد حريتها في هذا الشأن في احوال معينة
جعل فيها حقها في تحريك الدعوى معلقا على شكوى او طلب او اذن :
فالشكوى يقصد بها حماية صالح المجنى عليه الشخصى - والطلب
يصدر من الجهة الادارية التى يعينها القانون بقصد حمايتها سواء
بصفتها مجنبا عليها او بصفتها امينة على مصالح الدولة العليا والاذن
قد اريد به حماية شخص معين ينتسب الى احدى الهيئات التى قد تكون
في رفع الدعوى عليه اساس بما لها من استقلال .

(طعن ١١٢١ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٢٣) .

قاعدة رقم (٢١٧)

المبدأ :

رفع الدعوى بعد اذن الوزير - القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ في شأن الرقابة على النقد - نصه على عدم جواز رفع الدعوى بالنسبة لبعض المخالفات الا بناء على اذن من الوزير - التكييف القانوني للذن في هذه الحالة هو اعتباره طلبا ينصرف الى الجريمة ذاتها - اثر ذلك سريان احكام التنازل المنصوص عليها في قانون الاجراءات الجنائية .

ملخص الحكم :

واذا كانت المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ تنص على عدم جواز رفع الدعوى بالنسبة الى بعض الجرائم او اتخاذ اجراء فيها الا بناء على اذن من الوزير المختص او من يندبه لذلك - فان مؤدى هذا النص ان تلك الجرائم تتعلق بعمليات نقد لا تتصل بأشخاص معينين وان القيد الوارد به ينصب على الجريمة ذاتها ولا ينصرف الى شخص مرتكبها فتكييف هذا القيد بأنه طلب لا اذن هو الذى يتفق مع قصد المشرع ومع القواعد العامة - وباعتباره طلبا فانه تسرى فى شأنه احكام التنازل المنصوص عليها فى قانون الاجراءات الجنائية بوصفه القانون العام لتلك الاجراءات ووفقا لاحكام المادة العاشرة من هذا القانون يجوز لمن خوله القانون تقويم الطلب ان يتنازل عنه فى اى وقت الى ان يصدر فى الدعوى حكم نهائى - ويبنى على التنازل انقضاء الدعوى الجنائية .

(طعن ١١٢١ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٢٣) .

— ٤٧٥ —

الفرع الثاني
تقادم الدعوى الجنائية
قاعدة رقم (٢١٨)

المبدأ :

انقطاع تقادم الدعوى الجنائية باجراءات التحقيق او الاتهام —
مناطه — أن تكون صحيحة في ذاتها اذ أن الاجراءات الباطلة لا يترتب
عليها انقطاع المدة .

ملخص الحكم :

لئن كانت مدة تقادم الدعوى الجنائية تنقطع باجراءات التحقيق أو
الاتهام أو المحاكمة الا أنه يتعين لكى تنتج تلك الاجراءات اثرها في قطع
التقادم أن تكون صحيحة في ذاتها اذ أن الاجراءات الباطلة لا يترتب عليها
انقطاع المدة .

(طعن ١١٢١ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/٢٣) .

الفصل الثاني

مدى ارتباط القاضى المدنى او الادارى بالحكم الجنائى

قاعدة رقم (٢١٩)

المبدأ :

القاعدة الواردة فى المادة ٤٠٦ من القانون المدنى من عدم ارتباط القاضى المدنى بالحكم الجنائى الا فى الوقائع التى فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضروريا - مؤداها - تقييد الحكم الجنائى للقضاء المدنى بمعناه الواسع الذى يشمل القضاء المدنى والقضاء التجارى والقضاء الادارى بما اثبتته من وقائع كان الفصل فيها ضروريا .

ملخص الحكم :

ان الحكم الصادر بادانة المدعى جنائيا فى الدعوى رقم ٤١٦ لسنة ١٩٥٧ جنح الدخيلة - والذى أصبح نهائيا وحائزا قوة الامر المقضى بما يجعله حجة بما فصل فيه بحيث لا يجوز قبول دليل ينقض هذه القرينة قد اقام قضاءه بادانة المدعى على انه اخطأ لكونه لم يتحقق من صلاحية السيارة قبل استعمالها بالمخالفة لما تفضه عليه اللوائح والاورام الصادرة من قيادة القوات البحرية للسائقين وقد كان فصل الحكم فى ذلك ضروريا ولما كانت المادة ٤٠٦ من القانون المدنى تنص على ان « لا يرتبط القاضى المدنى بالحكم الجنائى الا فى الوقائع التى فصل فيها هذا الحكم وكان فصله الواسع الذى يشمل القضاء المدنى والقضاء التجارى والقضاء الادارى فيها ضروريا » فان الحكم الجنائى المشار اليه يقيد القضاء المدنى بمعناه ويتعين - والحالة هذه - اعتبار المدعى مسئولا مدنيا عن تعويض الاضرار التى نشأت عن الخطأ الذى وقع فيه وثبت فى حقه .

(طعن ١٤٤٨ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/١٢) .

قاعدة رقم (٢٢٠)

المبدأ :

المحكمة المدنية تتقيد بما أثبتته المحكمة الجنائية في حكمها من وقائع دون أن تتقيد بالتكييف القانوني لهذه الوقائع — لا يتقيد القضاء الإداري بالحكم الجنائي إذا كان هذا الحكم قد قام على تكييف أو تأويل قانوني .

ملخص الحكم :

ان المحكمة المدنية تتقيد بما أثبتته المحكمة الجنائية في حكمها من وقائع دون أن تتقيد بالتكييف القانوني لهذه الوقائع ، وأن ما ذهب اليه الفقه والقضاء في المجال المدني أولى بالاتباع وأوجب في المجال الإداري فلا يتقيد القضاء الإداري بالحكم الجنائي إذا كان هذا الحكم قد قام على تكييف أو تأويل وذلك وفقا لما جرى به قضاء هذه المحكمة ولما كان الحكم الجنائي الصادر ببراءة ممثل الشركة من مخالفة قانون النقد قد انبنى على ما فهمته المحكمة الجنائية بحسب تأويلها للنصوص القانونية في هذا الشأن ولم يقيم على نفى أو ثبوت واقعة معينة من الوقائع فان هذا الحكم وإن حاز قوة الامر المقضى في تلك الجريمة المعنية الا انه لا يحوز هذه القوة في ثبوت عدم مخالفة الشركة لترخيص الاستيراد وشروطه الذي هو أمر يقتضى تأويلا وتكييفا قانونيا على مقتضى القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد .

(طعن ١٤٦٧ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٣)

قاعدة رقم (٢٢١)

المبدأ :

لا يكتسب الحكم الجنائي حجية أمام القضاء التأديبي الا فيما فصل فيها هذا الحكم من وقائع وكان فصله فيها ضروريا عملا بأحكام المادتين ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، ١٠٢ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ في شأن الإثبات في المواد المدنية والتجارية — تطبيق : ما أورده الحكم الجنائي بنسبة الإهمال الى الموظف في قيامه بأعباء وظيفته وهو بصدد التلليل على عدم ثبوت جرميته التزوير والاختلاس في حقه

لا يعتبر بذاته حجة في المجال التأديبي على وقوع هذا الإهمال - ما أثبتته الحكم الجنائي يمكن الأخذ به كدليل على ثبوت هذا الإهمال متى اقتنعت به السلطة التأديبية المختصة أعمالا لحريتها في استخلاص الأدلة وتقديرها مادام هذا الاقتناع يؤيده الثابت في الأوراق .

ملخص الحكم :

من حيث أنه ولئن كان الحكم الجنائي لا يكتسب حجية أمام القضاء التأديبي إلا فيما فصل فيه هذا الحكم من وقائع وكان فصله فيها ضروريا عملا بأحكام المادتين ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، ١٠٢ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ في شأن الإثبات في المواد المدنية والتجارية ، وكان مؤدى ذلك أن ما أورده الحكم الجنائي الصادر لصالح الطاعن من محكمة جنابات كمر الشيخ من أسباب تضمنت نسبة الإهمال إلى الطاعن في قيامه بأعباء وظيفته على النحو الذي فصله هذا الحكم وهو بصدد التدليل على عدم ثبوت جرمية التزوير والاختلاس في حق الطاعن ، لا يعتبر بذاته حجة في المجال التأديبي على وقوع هذا الإهمال من جانب الطاعن ، إلا أن هذا الذي أثبتته حكم محكمة الجنابات يمكن الأخذ به كدليل على ثبوت هذا الإهمال متى اقتنعت به السلطة التأديبية المختصة أعمالا لحريتها في استخلاص الأدلة وتقديرها مادام هذا الاقتناع يؤيده الثابت في الأوراق ولما كان حكم محكمة الجنابات المشار إليه قد استخلص قيام هذا الإهمال في جانب الطاعن مما أثبتته تقرير الخبير التي انتدبته المحكمة لفحص أعمال الطاعن ، إذ أثبت هذا التقرير أن الطاعن أخطأ في مراجعة القسمة رقم ٥٨١٩٤٢ في ٣٠ من مايو سنة ١٩٦٦ وقيمتها ٧٥٠ مليا بأن قام بمراجعتها على أساس أن المبلغ ٢٥٠ مليا فقط ، وكذلك في مراجعة القسمة رقم ١٣٣٥٦٢ على أساس أن قيمتها ٢٥٠ مليا بينما صحة المبلغ ٥٠٠ مليم ، هذا فضلا أن الطاعن راجع بعض القسائم في تواريخ سابقة على تاريخ تحصيلها ، بالإضافة إلى أن هناك مبالغ حصلت في الفترة من ٢٥ من فبراير سنة ١٩٦٨ حتى ٢٩ من فبراير سنة ١٩٦٨ ولم تتم مراجعتها إلا في ٤ من مارس سنة ١٩٧٤ أي بعد أكثر من ست سنوات ولما كان الطاعن كما ثبت مما أقر به في التحقيق الإداري مختصا بأعمال المراجعة ، وهو ما أثبتته أيضا حكم محكمة الجنابات سالف الذكر ، فإن ما أثبتته الخبير من إهمال الطاعن في أعمال المراجعة على النحو المتقدم بيانه مخالفا بذلك التعليمات الصادرة

من الوزارة في عام ١٩٧٢ وما قبله ، وهو ما لم ينكره الطاعن في التحقيق ، وانما يبرره بكثرة العمل يكون من ثم ثابتا في حقه . ولا ينقض من ذلك ما اثاره الطاعن من أنه لا يتصور قيامه في ١٤ من مارس سنة ١٩٧٤ بمراجعة المبالغ التي حصلت خلال شهر فبراير سنة ١٩٦٨ بمقولة انه كان قد أوقف عن العمل اعتبارا من ٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٨ . وذلك انه ايا كان وجهة الحقيقة في صحة التاريخ الذي تمت فيه المراجعة فان الثابت يقينا ان الطاعن لم يتم بالمراجعة طوال المدة من تاريخ التحصيل حتى تاريخ ايقافه عن العمل . وهو اهمال ثابت دون شك يستوجب مؤاخضته تأديبيا ومتى كان ما تقدم فان قرار مجلس التأديب المطعون فيه اذ ادان الطاعن عن اهماله في أعمال المراجعة على النحو المذكور يكون مستندا الى اصول ثابتة في الاوراق ولا مأخذ عليه من هذه الناحية . كما لا مأخذ على هذا القرار اذ ادان الطاعن أيضا عن مخالفته التعليمات التي تقضى بعدم تسليمه عمال التنفيذ أكثر من دفتر قسائم واحد للتحصيل على ما اثبتته الخبر في تقريره ولا ينال من ثبوت هذا الاتهام في حق الطاعن ما قرره في مذكرته من انه لا يختص بتسليم هذه الدفاتر الى عمال التنفيذ وانما المختص بذلك هو الكاتب الاول السيد / وذلك ان الثابت من مطالعة تقرير الخبر ان الطاعن كان يعمل كاتب للمراجعة وكاتباً اول للمحكمة في ذات الوقت وبذلك يكون مختصا بتسليم دفاتر التحصيل الى عمال التنفيذ . ويكون قرار مجلس التأديب المطعون فيه قد قام في هذا الخصوص أيضا على سببه البرر له ولا مطعن عليه من هذه الناحية كذلك .

ومن حيث انه لا يعيب قرار مجلس التأديب فيها انتهى اليه من مجازاة الطاعن عن الاهمال المنسوب اليه بوقفه عن العمل مدة ستة اشهر بنصف أجر انه اغفل بيان ما يتبع في ثلثاته نصف المرتب الموقوف صرفه للطاعن خلال مدة ايقاف الطاعن في الفترة من ٢ ديسمبر سنة ١٩٦٨ حتى تاريخ اعادته الى العمل بقرار المجلس التأديبي الصادر في ١٢ من ابريل سنة ١٩٧٦ ، وذلك ان هذا الاغفال مما يمكن تداركه بقرار لاحق يصدره مجلس التأديب بناء على طلب الطاعن .

ومن حيث انه متى كان ما تقدم ، وكان قرار مجلس التأديب فيها اوقعه على الطاعن من عقوبة قد جاء صحيحا مطابقا للقانون غير منسوب بالفلو ، فمن ثم يكون النعى على هذا القرار بخالفه القانون

في غير محله ، مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه
بإعادة عرض الامر على مجلس التأديب لتقرير ما يتبع في شأنه طلب
صرف نصف مرتب الطاعن الموقوف صرفه خلال فترة وقفه احتياطيا عن
العمل ويرفض الطعن فيما عدا ذلك .

(طعن ٧٠ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٣٠)

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

الحكم الجنائي الصادر بالبراءة له حجية الشيء المحكوم به امام المحاكم
المدنية في الدعاوى التي لم يفصل فيها نهائيا فيما يتعلق بوقوع الجريمة
ووصفها القانوني ونسبتها الى فاعلها طالما بنى على انتفاء التهمة او على
عدم كفاية الادلة — سند الحكم بالبراءة في المسؤولية الجنائية هو اساس
الحكم ببراءة التهمة في المسؤولية المدنية وهو انتفاء الخطا الموجب للمسؤولية
— اساس ذلك — تطبيق — صدور حكم نهائي بالبراءة يستتبع انتفاء
مسؤولية العامل والجهة المتبوعة مدنيا .

ملخص الفتوى :

ان المادة « ٤٥٦ » من قانون الاجراءات الجنائية تنص على ان
« يكون للحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى
الجنائية بالبراءة او الإدانة قوة الشيء المحكوم به امام المحاكم المدنية في
الدعاوى التي لم يكن قد فصل فيها نهائيا فيما يتعلق بوقوع الجريمة
وبوصفها القانوني ونسبتها الى فاعلها . ويكون للحكم بالبراءة هذه القوة
سواء بنى على انتفاء التهمة او على عدم كفاية الادلة ، ولا تكون له هذه
القوة اذا كان مبنيا على ان الفعل لا يعاقب عليه القانون .. » ، وفاد ذلك
ان الحكم الجنائي الصادر بالبراءة حجية الشيء المحكوم به امام المحاكم
المدنية في الدعاوى التي لم يفصل فيها نهائيا بعد فيما يتعلق بوقوع الجريمة
ووصفها القانوني ونسبتها الى فاعلها طالما بنى هذا الحكم على انتفاء التهمة
او على عدم كفاية الادلة .

ولما كان الثابت صدور حكم نهائي ببراءة السائق التابع للقوات

المسلحة لانتفاء مسؤوليته الجنائية ، وهو حكم يتقيد به القاضى المدنى عند نظر طلب التعويض نظرا لان سند الحكم بالبراءة فى المسؤولية الجنائية هو اساس الحكم ببراءة الذمة فى المسؤولية المدنية وهو انتفاء الخطأ الموجب للمسؤولية فى جانب السائق المذكور .

وكان تحقق مسؤولية المتبوع رهن بقيام مسؤولية التابع ، فمن ثم تنتفى مسؤولية الجهة المتبوعة طالما انتهينا الى انتفاء مسؤولية تبعيةها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض طلب التعويض المقدم من الهيئة العلة لنقل الركاب بالاستكثرية .
(ملف ٢٤٩/٢/٣٢ — جلسة ١٩٧٩/١١/٢٨) .

قاعدة رقم (٢٢٣)

المبدأ :

مسؤولية مدنية — اثباتها — تقيد القاضى المدنى بما ثبت من وقائع امام المحكمة الجنائية لاستخلاص ما اذا كانت تكون خطأ مدنيا يسأل مرتكبه بالتعويض — معيار الخطأ — الانحراف عن سلوك الرجل البصير بالامور .

ملخص الفتوى :

فى مجال بحث المسؤولية المدنية يتقيد القاضى المدنى بما ثبت من وقائع امام المحكمة الجنائية بحيث ينظر الى هذه الوقائع لمعرفة ما اذا كانت تكون خطأ مدنيا يسأل مرتكبه بالتعويض أم لا ، فكلما كان الفعل الثابت خلوا من كل شائبة يمكن أن تؤخذ على فاعله اذا قورن بمسلكه فى الظروف التى احاطت به بمسلك انسان كمل عقله ويعد بصره — كان فعلا مباحا لا جناح عليه فيه ، اما اذا شاب الفعل عيب من اهمال او رعونة او عدم احتياط وتبصر ، و مخالفته القوانين واللوائح او قصد شيء او غير ذلك مما لا يأتبه انسان عاقل متبصر فان الفعل بذلك وحده يكون خطأ مدنيا داعيا للمسؤولية المدنية .

(فتوى ٦٨٦ فى ١٩٦٤/٨/٤) .

المبحث :

المادة ١٦٣ من القانون المدني تقضى بان كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض - لا يكفى وقوع الخطأ لتحقيق المسؤولية التقصيرية وانما يلزم لذلك ان يترتب عليه ضرر يلحق بالغير ، وان تقوم بينهما علاقة سببية - اختلاس احد العاملين مبلغا من خزينة احدى الجهات الحكومية المسلمة اليه واحالته الى النيابة العامة للتحقيق معه - ثبوت اهمال العاملين بالنيابة العامة في المحافظة على اوراق القضية مما يترتب عليه ضياع بعض المستندات الخاصة ببعض المبالغ المختلسة - صدور حكم جنائى بمعاقبة العامل مع الزامة برد المبلغ الذى لم تفقد مستنداته من ملف القضية وعدم الزامه برد باقى المبلغ لفقد المستندات المؤيدة له - عدم جواز الزام النيابة العامة بتعويض الجهة التى يتبعها ذلك العامل نظرا لامكان تلك الجهة مقاضاة العامل مدنيا واستيفاء كامل حقوقها قبله .

ملخص الفتوى :

ان المادة (١٦٣) من القانون المدني تنص على ان « كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض » ومفاد ذلك انه لا يكفى وقوع الخطأ لتحقيق المسؤولية التقصيرية وانما يلزم لذلك ان يترتب عليه ضرر يلحق بالغير ، وان تقوم بينهما علاقة سببية .

واذا كان فقد المستندات لدى النيابة العامة يمثل خطأ فى ذاته الا انه لم يترتب عليه الحاق ضرر بالهيئة لانه لم يعدم لها حقا ولم يحرمها من الرجوع على المحكوم عليه ، ومن ثم لا تلزم النيابة العامة بتعويض الهيئة بما يساوى المبالغ التى لم يحكم بها جنائيا ، ولا يغير من ذلك ان الحكم الجنائى قد اقتصر على القضاء بمبلغ ٤٤٣ مليم و٣٦٢١ جنيه استنادا الى فقد المستندات المثبتة لباتى المبلغ المختلس ، ذلك ان الحكم الجنائى لا يحوز حجية الا بالقدر اللازم للفصل فى الدعوى الجنائية بالتطبيق لنص المادة ١٠٢ من قانون الاثبات فى المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ التى تنص على ان : « لا يرتبط القاضى المدنى بالحكم الجنائى الا فى الوقائع التى فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضروريا » ولما كان الفصل فى الدعوى الجنائية فى الحالة الماثلة لم يكن ليتوقف على تحديد المبلغ المختلس وانما يتوقف اساسا على اثبات تهمة الاختلاس التى ثبتت

بالفعل في حق العامل المذكور ، ومن ثم فان تحديد المحكمة الجنائية للمبلغ المختلس لا يؤثر على حق الهيئة في الرجوع مدنيا على ذلك العامل بيباقى المبلغ الذى لم يحكم به وبالتالي يكون ضياع الأوراق لم يؤد الى الحاق ضرر بالهيئة لا يمكنها تلافيه ، وعليه فلا يكون ثمة وجه لالزام النيابة بتعويضها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم مسئولية النيابة العامة بالنسبة للمبلغ المطالب به .

(ملف ٢٨٧/٢/٣٢ — جلسة ١٩٨٠/١/٢٣) .

الفصل الثالث

الاحكام الجنائية بالادانة واثرها على الاوضاع الوظيفية للعامل المدان

الفرع الاول

الاثر المترتب على الحكم من محكمة جنائية بادانة العامل

اولا — انتهاء الخدمة للحكم على العامل بمقوبة جنائية او بمقوبة مقيدة
للحرية في جريمة مخلة بالشرف او الامانة :

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

تنتهى خدمة فرد الشرطة في حالة الحكم عليه بمقوبة جنائية او بمقوبة
للحرية في جريمة مخلة بالشرف او الامانة من تاريخ صدور الحكم الجنائي —
مغايرة ذلك لاثر الحكم التأديبي اذا كان العامل موقوفا عن عمله قبل صدور
الحكم التأديبي بانتهاء الخدمة — يعتبر العامل مفصولا من تاريخ الوقف عن
العمل .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٧١ من قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ التى تسرى
على افراد الهيئة اعمالا لنص المادة ٧٧ من ذات القانون تنص على أن « تنتهى
خدمة الضابط لاحد الاسباب التالية : (١) (٨) الحكم عليه بمقوبة جنائية
في احدى الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات او ما يماثلها من جرائم
منصوص عليها في القوانين الخاصة او بمقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة
بالشرف او الامانة . . . » ، وان المادة ٧٤ من ذات القانون والتي تسرى على
افراد هيئة الشرطة اعمالا لحكم المادة ٧٧ المشار اليها ، تنص على أن : « اذا
حكم على الضابط نهائيا بالعزل او بالاحالة الى المعاش انتتخت خدمته من تاريخ
صدور الحكم ، ما لم يكن موقوفا عن عمله فتنتهى خدمته من تاريخ وقفه عن
العمل الا اذا قرر مجلس التأديب غير ذلك » .

وبين مما تقدم أن المشرع أوجب إنهاء خدمة فرد الشرطة في حالة الحكم عليه بعقوبة جنابة أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ، وأنه قصد الى أعمال أثر الفصل المترتب على الحكم الجنائي من تاريخ صدوره . في حين أنه عندما تناول آثار الحكم التأديبي الصادر بالعزل أو الاحالة الى المعاش قضى بانتهاء خدمة العامل من تاريخ الحكم الا اذا كان موقوفا عن العمل فتنتهى خدمته من تاريخ الوقف ما لم يقرر مجلس التأديب غير ذلك . وهو ما مفاده انه ولئن كان المشرع قد اجاز بالنسبة للحكم التأديبي بانتهاء الخدمة الارتداد بتاريخ الفصل الى تاريخ سابق على تاريخ الحكم في حالة الوقف عن العمل ، فان ذلك بعد حكما خلاصا يرتد فيه تاريخ الفصل بالنص الصريح ، ولا وجه لاعماله فيها يتعلق بأثر الفصل المترتب على الحكم الجنائي طالما ان المشرع لم يقض به صراحة ، اذ لا مجال لاعمال القياس في هذا الصدد لأن تلك الوسيلة من وسائل التفسير لا يجوز اللجوء اليها في نطاق الآثار المترتبة على الاحكام الجنائية . وعليه لا يجوز أعمال أثر الفصل المترتب على الحكم اعتبارا من تاريخ سابق على تاريخ صدوره الا بنص ، ذلك ان الحكم لا يكون قائما الا من هذا التاريخ الاخير وحده ، ومن ثم لا يصح الارتداد بآثاره بغير نص في القانون .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن المروضة حالته يعتبر مفصولا من تاريخ الحكم الجنائي الصادر بادانته ، وليس من تاريخ وقفه عن العمل .

(ملك ١٧١/٢/٨٦ — جلسة ١٩٨١/١/٢١) .

ثانياً — صرف نصف المرتب عن مدة الحبس تنفيذا لحكم جنائي منقوض :

قاعدة رقم (٢٢٦)

المبدأ :

العامل الذى يقضى مدة تنفيذا لعقوبة مقيدة للحرية بمقتضى حكم جنائي لا يلبث ان يحكم فيه من محكمة النقض بنقضه يستحق صرف نصف مرتبه فوراً عن مدة حبسه ، الى ان تبت المحكمة التأديبية في مسؤوليته التأديبية عن الفعل الذى حوكم من اجله جنائياً .

ملخص الفتوى :

ان نص المادة ٨٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة يقضى بان العامل الذى يحبس احتياطيا او تنفيذا لحكم جنائى غير نهائى يوقف صرف نصف أجره ، ويحرم من كامل أجره فى حالة حبسه تنفيذا لحكم جنائى نهائى ، فاذا اتضح عدم مسؤوليته تاديبيا عن الفعل الذى حبس من أجله صرف له أجره الموقوف صرفه .

ولما كان المشرع قد ساوى بين الحبس الاحتياطى والحكم الجنائى غير النهائى من حيث الاثر فى استحقاق نصف الاجر ووقف صرف النصف الآخر ، وكان نقض الحكم النهائى بحبس العامل واعادة محاكمته يترتب عليه اعتبار هذا الحكم كأن لم يكن وبالتالي يكون العامل فى هذه الحالة شأنه شأن المحكوم عليه بالحبس بحكم غير نهائى وعلى ذلك تكون فترة حبس هذا العامل من تاريخ بدء تنفيذ الحكم النهائى بحبسه الى تاريخ الانحراج عنه تمهيدا لاعادة محاكمته فى حكم المحبوس احتياطيا من حيث استحقاق نصف المرتب ووقف صرف النصف الآخر وذلك لزال سبب الحرمان من كامل الاجر وهو الحكم الجنائى النهائى ، وبهذا اخذت اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين فى قرارها رقم ٤ لسنة ١٩٦٥ عند تفسيرها للمادة ٦٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الملغى المقابلة للمادة ٨٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ اذ قضت اللجنة المذكورة فى قرارها المشار اليه بأنه طبقا للمادة ٦٥ لا يحرم العامل من راتبه الا فى حالة حبسه تنفيذا لحكم جنائى نهائى اما اذا كان الحكم غير نهائى ففسرى فى شأنه احكام العامل الذى يحبس احتياطيا ، اما اذا نقض الحكم مع الحكم ببراءته فأنه يكون قد تبين ان تنفيذه للمعقوبة المقيدة للحرية لم يكن تنفيذا لحكم جنائى على الاطلاق كما انه لم يكن على فمة اجراء جنائى متخذ ضده ، ومن ثم فانه يستحق كامل مرتبه عن مدة تنفيذه للمعقوبة المقيدة للحرية تنفيذا للحكم المنقوض والامر كذلك اذا تم نقض الحكم مع اعادة الاجراءات وأعيدت المحاكمة وانتهت الى البراءة وذلك اذا ما تبين فى الحالتين عدم مسؤوليته تاديبيا عن الفعل الذى كان مقيد الحرية من أجله .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن العامل الذى صدر ضده حكم جنائى ثم نقض فان مدة تنفيذه للمعقوبة المقيدة

للحرية تنفيذا للحكم المنقوض تقابل مدة الحبس الاحتياطي فيستحق صرف نصف مرتبه عنها فوراً ثم ينظر في مسؤوليته التأديبية عن الفعل الذي كان سبباً في الحكم المنقوض فإذا انتفت مسؤوليته استحق النصف الباقي من المرتب .

(ملف ١٠١١/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٥/٤/١٧) .

ثالثاً — هل يؤثر وقف العامل عن العمل بقوة القانون نتيجة لحبس تنفيذاً لحكم جنائي على استحقاقه للملاوة الدورية التي يحل موعدها أثناء مدة الوقف ؟ رايان :

قاعدة رقم (٢٢٧)

المبدأ :

وقف العامل عن العمل تنفيذاً لحكم جنائي — عدم تحمله واجبات الوظيفة أو تمتعه بحقوقها ومزاياها — الملاوة الدورية التي يحل موعدها أثناء الحبس تنفيذاً لحكم جنائي — عدم استحقاقها للعامل المحبوس .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة ينص في المادة ٦٥ منه على أن « كل عامل يحبس احتياطياً أو تنفيذاً لحكم جنائي يوقف بقوة القانون عن عمله مدة حبسه ، ويوقف صرف نصف مرتبه في الحالة الاولى ويحرم من راتبه في الحالة الثانية ، ويعرض الأمر عند عودة العامل الى عمله على الوزير أو وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة حسب الاحوال ليقرر ما يتبع في شأن مسؤولية العامل التأديبية ، فإذا اتضح عدم مسؤولية العامل تأديبياً صرف له نصف المرتب الموقوف صرفه » .

ومن حيث أن الوقف عن العمل نتيجة لحبس العامل تنفيذاً لحكم جنائي ، يترتب عليه كتاعدة عامة ، سقوط مدة الوقف من مدة خدمة العامل الموقوف ، لأنه خلال هذه المدة لا يتحمل واجبات الوظيفة ولا يتمتع بحقوقها ومزاياها ، وقد تضمنت المادة ٦٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه تطبيقاً لهذه القاعدة بنصها على حرمان العامل المحبوس

تنفيذا لحكم جنائي من مرتبه طوال مدة الحبس ، وقتنت هذه القاعدة تشريعا في خصوص الخدمة العسكرية بنص المادة ١٢٥ من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٢ بشأن الاحكام العسكرية والتي تقضى بأن « يفقد المتهم متى ثبتت ادانته بحكم من محكمة عسكرية خدمته وماهيته عن كل يوم من أيام الهروب أو الغياب أو الحبس الاحتياطي ومن أيام العقوبة السالبة للحرية المحكوم بها » ومن ثم فإن العلوات الدورية التي يحل موعدها أثناء الحبس تنفيذا لحكم جنائي لا تصادف محلا وبالتالي فلا تستحق للعامل المحبوس ولو لم يحل دون ذلك حائل من تقاريره السرية السابقة على الحبس .

ومن حيث أن العلوة الدورية ليست الا زيادة في المرتب تندمج فيه بمجرد استحقاقها وتصبح جزءا لا يتجزأ منه ولذا فإنها تأخذ حكم المرتب في الاستحقاق وعدمه طبقا للقاعدة التي تقضى بأن الفرع يتبع الأصل ، ومن ثم يحرم العامل المحبوس تنفيذا لحكم جنائي من العلوة الدورية تبعا لحرمانه من المرتب .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن العامل الموقوف عن العمل بقوة القانون نتيجة لحبسه تنفيذا لحكم جنائي لا يستحق العلوة الدورية التي يحل موعدها أثناء مدة الوقف .

(ملف ١٣٥/٢/٨٦ — جلسة ١٩٧١/١/٦) .

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبحث :

القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة تناول في المادتين ٢٢ ، ٦١ الحالات التي يحرم فيها العامل من علواته الدورية والتي توجب موعد استحقاقه لها على سبيل الحصر — الحبس تنفيذا لحكم جنائي ليس من بين هذه الحالات — عدم صرفها اليه خلال مدة الحبس باعتباره محروما من مرتبه وتوابعه تعذر اعداد تقرير سنوي عنه طوال مدة وقفه بسبب حبسه لا يحول دون منحه العلوة الدورية عن هذه الفترة طالما لم يحل دون استحقاقه لها مانع من التقارير السنوية السابقة على وقفه طالما لم يصدر ضده حكم تاديبى يقضى بحرمانه من علواته أو تأجيلها وفقا لحكم المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة — الذى كان معمولاً به وقت الحكم على السيد المذكور — قد بين الحالات التى يحرم فيها العامل من علاوته الدورية ، او بتأجيل موعد استحقاقه لها ، فقد تناولت المادتين ٣٣ ، ٦١ من هذا القانون هذه الحالات وأوضحتها على سبيل الحصر ، فمن ثم فانه لا يجوز القياس عليها أو التوسع فى تفسيرها .

ومن حيث ان الحبس تنفيذا لحكم جنائى ليس من الحالات الواردة على سبيل الحصر فى المادتين ٣٣ ، ٦١ من قانون العاملين المدنيين بالدولة المشار اليه وعلى ذلك فانه ، لا يجوز حرمان العامل من علاوته الدورية التى تستحق خلال فترة الحبس ، كل ما هنالك أنه لا يجوز صرفها اليه عن هذه الفترة باعتبار أنه يكون محروما من مرتبه وتوابعه خلال مدة الحبس ، فيتدرج مرتب العامل المحبوس تنفيذا لحكم جنائى بالاعلانات طوال مدة حبسه دون ان يصرف اليه .

ومن حيث انه اذا تعذر اعداد تقارير سنوية عن العامل طوال مدة حبسه ، فانه استرشادا بها ذهبت اليه الجمعية العمومية فى جلساتها المنعقدة بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٦٥ من أن المادة ٣٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ترتب على حصول العامل على تقرير واحد بدرجة ضعيف أو تقريرين متتاليين بدرجة دون المتوسط حرمانه من أول علاوة دورية ومن الترقية فى العام المقدم فيه التقرير ، فاذا استحال وضع التقرير السنوى عن العامل فى فترة لم يؤد فيها عملا خلالها كما لو كان مريضا طوال العام أو مجنونا أو موقوفا عن عمله ، وكان غير سائغ اعداد هذا التقرير عنه على هدى التقارير السابقة ، فان الاثرين المشار اليهما فى المادة آتفة الذكر لا يترتبان على مجرد السلب ، اذ ان الحرمان من الترقية أو العلاوة الدورية لا يقع أيهما فى مفهوم هذا النص الا اذا كان التقرير بدرجة ضعيف فى ذات السنة التى حل خلالها دوره فى الترقية ، والحرمان من العلاوة الدورية لا يكون الا عن أول علاوة يحل موعدها بعد تقديم التقرير ، سواء حل هذا الميعاد فى ذات السنة التى قدم فيها التقرير ، أو السنة التالية لها . لذلك فان العاملين الذين يتعذر وضع تقارير عنهم بسبب وجودهم فى احدى الحالات السالف بيانها ، يجوز لهم أن يحصلوا على علاواتهم الدورية طالما لم يحل دون ذلك مانع من التقارير السنوية السابقة على

وجودهم في الحالات المذكورة . فانه استرشادا بذلك ، اذا كان العامل قد أوقف عن عمله بسبب حبسه تنفيذا لحكم جنائي وبالتالي يتعذر اعداد تقارير سنوية عنه طوال مدة حبسه ، فانه يحق له أن يمنح علاواته الدورية عن تلك الفترة ، طالما لم يحل دون استحقاقه لها مانع من التقارير السنوية السابقة على وقفه ، وطالما لم يصدر ضده حكم تأديبي يقضى بحرمانه من علاواته أو تأجيلها وفقا لحكم المادة ٦١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى استحقاق السيد / العامل بوزارة التخطيط لعلاواته الدورية المستحقة له أثناء مدة حبسه تنفيذا للحكم الصادر ضده في الجنابة رقم ١٢ لسنة ١٩٦٦ اذا لم يحل دون ذلك حائل من التقارير السنوية السابقة على مدة حبسه ولم يكن قد صدر ضده حكم تأديبي يقضى بحرمانه من هذه العلاوات . على الا تصرف اليه هذه العلاوات طوال مدة الحبس .

(ملف ١٤٢/٣/٨٦ — جلسة ١٩٧٣/٣/٧) .

الفرع الثاني

وقف تنفيذ الآثار المترتبة على الاحكام الجنائية

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

وقف تنفيذ الآثار المترتبة على الاحكام الجنائية بالتطبيق لنص المادة ٥٥ وما بعدها من قانون العقوبات لا يشمل الا العقوبة التبعية والاثار الجنائية المترتبة على الحكم فلا يمتدداها الى الآثار الاخرى سواء كانت من روابط القانون الخاص او من روابط القانون العام سواء كانت روابط مدنية ام ادارية - وجوب التفرقة بين العزل كمعقوبة جنائية توقع بالتطبيق لقانون العقوبات وبين انتهاء خدمة الموظف طبقا لقانون نظام موظفي الدولة او في القواعد التشريعية المنظمة لشئون عمال اليومية الدائمين - أساس ذلك : ان لكل من المجالين الجنائي والاداري اوضاعه وشروطه واحكامه الخاصة وليس ثمة تلازم بين اثارهما في جميع الاحوال - عدم جواز تعطيل احكام القواعد المنظمة للوظيفة العامة في مجال تطبيقها متى قام بوجها واستوفت اوضاعه وشروطه - تطبيق : الحكم على عامل يوميه دائم لارتكابه جريمة جنائية وادانته عنها تعد سببا كفييا لانتهاء خدمته بغض النظر عن نوع العقوبة التي وقعها الحكم الجنائي وعن قضائه بوقف تنفيذها وبوقف جميع الآثار الجنائية المترتبة عليه .

ملخص الحكم :

من حيث ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على ان وقف تنفيذ الآثار المترتبة على الاحكام الجنائية بالتطبيق لنص المادة ٥٥ وما بعدها من قانون العقوبات لا يشمل الا العقوبة التبعية والاثار الجنائية المترتبة على الحكم فلا يمتدداها الى الآثار الاخرى ، سواء اكلت هذه الآثار من روابط القانون الخاص ام من روابط القانون العام ، اى سواء اكلت روابط مدنية ام ادارية ، وانه تجب التفرقة بين العزل كمعقوبة جنائية توقع بالتطبيق لقانون العقوبات ، سواء اكان عزلا نهائيا ام عزلا لمدة مؤقتة ، وبين انتهاء خدمة الموظف بقطع رابطة التوظيف نهائيا طبقا للحالات والاسباب الواردة في قانون موظفي الدولة ، او في القواعد التشريعية المنظمة لشئون عمال اليومية الدائمين ، لان لكل من المجالين - الجنائي والاداري - اوضاعه وشروطه واحكامه الخاصة ، وليس ثمة تلازم بين اثارهما في جميع الاحوال،

فلا يجوز . ان تعطيل أحكام القواعد المنظمة للوظيفة العامة في مجال تطبيقها متى قام موجبها واستوفت أوضاعه وشروطه .

ومن حيث ان تعليمات المالية رقم ٨ الصادرة في أول يولية سنة ١٩١٣ والمكاملة لاحكام كادر العمال المطبق على المدعى - تقضى في المادة الخامسة منها بأن « عامل اليومية المتهم بجرم موجب للوقف يصير ابقائه مؤقتا عن العمل ... واذا تبينت ادانته يرفت من تاريخ الايقاف المؤقت كما تقضى المادة ١٠٧/٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفى الدولة - الذى كان ساريا وقت صدور قرار انتهاء خدمة المدعى في ١٠ من يناير سنة ١٩٦٢ - بان من اسباب انتهاء خدمة الموظف « الحكم عليه في جنابة او في جريمة مخلة بالشرف » ولما كان هذا النص قد جاء مطلقا فلم يفرق بين ما اذا كان الحكم الجنائى قد اقترن او لم يقترن بوقف تنفيذ آثاره الجنائية، كما انه يعتد في تحقق السبب المؤدى الى انتهاء الخدمة بوصف الجريمة وليس بنوع العقوبة المحكوم بها - على خلاف ما ذهب اليه بعد ذلك القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة في المادة ٧٧ منه - فان مقتضى حكم المادة ١٠٧/٤ المشار اليه ان تنتهى خدمة العامل اذا ما حكم عليه في جنابة او في جريمة مخلة بالشرف ولو قضى بوقف تنفيذ العقوبة او الآثار الجنائية وهذا الحكم يصدق بالقياس لاتحاد العلة على عمال اليومية الدائمين اعمالا لحكم المادة ٥ من تعليمات المالية سالفة الذكر .

ومن حيث انه لما كان الامر كذلك وكانت الجريمة التى حكم على المدعى من اجلها تعد من الجنابات طبقا لنص المادة ٢٠٦ عقوبات الاتف ذكرها ، فان ادانته عنها تكفى بذاتها سببا لانتهاء خدمته ، بغض النظر عن نوع العقوبة التى وقعها الحكم الجنائى ، وعن قضائه بوقف تنفيذها وبوقف جميع الآثار الجنائية المترتبة عليه ، ومن ثم يكون القرار المطعون فيه قد قام على سببه ، وتكون دعوى التعويض عنه غير قائمة على سند من القانون خليفة بالرفض .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى هذه النتيجة ، لذلك يتمين القضاء بقبول الطعن شكلا وبرفضه موضوعا .

(طعن ٥٧٣ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٤) .

قاعدة رقم (٢٢٠)

المبدأ :

إذا أمر الحكم الجنائي بأن يكون إيقاف تنفيذ العقوبة شاملا لجميع الآثار الجنائية انصرف هذا الأمر إلى جميع العقوبات التبعية وغيرها من الآثار الجنائية التي تترتب على الحكم المذكور — انتهاء خدمة الموظف بالتطبيق لحكم الفقرة الثامنة من المادة ١٠٧ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ هو اثر من آثار الحكم الجنائي .

ملخص الحكم :

إذا أمر الحكم الجنائي بأن يكون إيقاف تنفيذ العقوبة شاملا لجميع الآثار الجنائية انصرف هذا الأمر إلى جميع العقوبات التبعية وغيرها من الآثار الجنائية التي تترتب على الحكم المذكور سواء ورد النص عليها في قانون العقوبات أم في غيره من القوانين ، ذلك أن طبيعتها جميعا واحدة ، ولو تعددت التشريعات التي تنص عليها ما دام أنها كلها من آثار الحكم الجنائي ، وإن انتهاء خدمة الموظف بالتطبيق لحكم الفقرة الثامنة من المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة ، إذا حكم عليه في جناية أو في جنحة مخلة بالشرف ، أن هو الاثر من آثار الحكم الجنائي الذي يصدر بالادانة .

(طعن ٩٢٥ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٧/١/١٩٧٠) .

قاعدة رقم (٢٢١)

المبدأ :

إن الحكم الجنائي بعد انقضاء فترة إيقاف العقوبة يعتبر كأن لم يكن ويزول كل أثر لهذا الحكم — صدور قرار إنهاء خدمة الموظف بعد انقضاء مدة وقف تنفيذ العقوبة استنادا للحكم الجنائي الصادر بها يعتبر غاقتا للسبب الذي قام عليه .

ملخص الحكم :

ان المادة ٥٩ من قانون العقوبات تقضى بأنه « اذا انقضت مدة الايقاف ولم يصدر خلالها حكم بالبراءة فلا يمكن تنفيذ العقوبات المحكوم بها ويعتبر الحكم بها كأن لم يكن » وظاهر هذا النص واضح في أن الحكم بعد انقضاء مدة الايقاف يعتبر كأن لم يكن ويزول كل أثر لهذا الحكم ، ولما كانت المدة التي أمر الحكم الجنائي المشار اليه بوقف تنفيذ العقوبة خلالها وقدرها ثلاث سنوات قد مضت قبل انها خدعة المدعى بالقرار الصادر في ٩ من ديسمبر سنة ١٩٦١ استنادا الى حكم يعتبره القانون بعد انقضاء المدة كأن لم يكن ومن ثم يكون القرار المذكور قد صدر نافدا للسبب الذي قام عليه .

(طعن ٩٢٥ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٧/١/١٩٧٠) .

الفرع الثالث

مرتب المحبوس او المعتقل قبل حكم الادانة

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

جواز صرف نصف المرتب خلال فترة الاعتقال السابقة على صدور حكم بالإدانة - التفرقة فيما يتعلق باستحقاق العامل المحبوس لمرتبه بين نوعين من الحبس - الحبس الاحتياطي ويصرف للعامل خلاله نصف مرتبه، والحبس تنفيذيا لحكم جنائي ويحرم العامل خلاله من مرتبه كاملا - مدة الاعتقال تأخذ حكم الحبس الاحتياطي فيصرف للعامل نصف مرتبه خلالها .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٦٥ من قانون نظام العاملين المدنيين الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وهو القانون الذى كان ساريا عند اعتقال السيد /... وعند الحكم عليه ، تنص على أن « كل عامل يحبس حبسا احتياطيا أو تنفيذيا لحكم جنائي يوقف بقوة القانون عن عمله مدة حبسه ويوقف صرف نصف مرتبه في الحالة الاولى ويحرم من راتبه في الحالة الثانية ويعرض الامر عند عودة العامل الى عمله على الوزير او وكيل الوزارة او رئيس المصلحة حسب الاحوال ليقرر ما يتبع في شأن مسؤولية العامل التأديبية فاذا اتضح عدم مسؤولية العامل تأديبيا صرف له نصف المرتب الموقوف صرفه » .

ومن حيث انه يبين من هذا النص ان المشرع يفرق فيما ينطلق باستحقاق العامل المحبوس لمرتبه بين نوعين من الحبس : (١) الحبس الاحتياطي : وهو الحبس الذى لا يعتبر عقوبة جنائية ، وانما هو اجراء من اجراءات التحقيق مقتضاه حجز المتهم في السجن فترة من الزمن قد تمتد حتى يصدر حكم نهائي في الدعوى ، ففي هذه الحالة يصرف للعامل المحبوس نصف مرتبه ويوقف صرف نصف مرتبه التالى على ما تسفر عنه محاكمته التأديبية (٢) والحبس تنفيذيا لحكم جنائي : وهو يعتبر عقوبة مقيدة للحرية وفي هذه الحالة يحرم العامل من مرتبه كاملا .

ومن حيث أن المادة ٢١ من قانون العقوبات تنص على أن « تبندى، مدة العقوبات المقيدة للحرية من يوم أن يحبس المحكوم عليه بناء على الحكم الواجب التنفيذ مع مراعاة انقاصها بمقدار مدة الحبس الاحتياطي » وتنص المادة ٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أن « تبندى مدة العقوبة المقيدة للحرية من يوم القبض على المحكوم عليه بناء على الحكم الواجب التنفيذ مع مراعاة انقاصها بمقدار الحبس الاحتياطي ومدة القبض » .

ومن حيث أنه ولئن كان يبين من هذه النصوص أن مدة الحبس الاحتياطي السابقة على صدور الحكم الجنائي تخصم من مدة الحبس تنفيذا لهذا الحكم ، إلا أن هذا ليس من شأنه أن يفقد الحبس الاحتياطي صفته ، ويقلبه باثر رجعي الى حبس تنفيذا لحكم جنائي بحيث يخضع للقواعد المتعلقة به رغم خصم مدته من مدة العقوبة المحكوم بها ، فلا يعدو هذا كاملا ، وانما يظل الحبس الاحتياطي محتفظا بصفته خاضعا للاحكام المتعلقة به رغم خصم مدته من مدة العقوبة المحكوم بها ، فلا يعدو اثره الخصم أن يكون اجراء من اجراءات تنفيذ العقوبة الجنائية لا يتعدى اثره هذا النطاق - ومن ثم يصرف للعامل نصف مرتبه خلال مدة حبسه احتياطيا ولو كان هذا الحبس سابقا لصدور حكم بادانته .

ومن حيث أنه تأسيسا على ذلك ، واذا سبق لهذه الجمعية العمومية أن رأت أن مدة الاعتقال كاجراء تمهيدى للمحاكمة تأخذ حكم مدة الحبس الاحتياطي فيصرف للعامل نصف مرتبه خلالها ، ويتوقف استحقاقه للنصف الآخر على ما تسفر عنه مساطفه التأديبية ومن ثم واذا يبين من وقائع الحالة المعروضة أن السيد / اعتقل في المدة من ٢١ من اغسطس سنة ١٩٦٥ الى ٦ من سبتمبر سنة ١٩٦٩ تمهيدا لمحاكمته التي انتهت بصدور حكم بسجنه ثلاث سنوات خصمت منها مدة الاعتقال ، فان مدة اعتقاله تأخذ حكم الحبس الاحتياطي ، فيستحق عنها نصف مرتبه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية السيد / في صرف نصف مرتبه عن مدة اعتقاله السابقة على صدور حكم بادانته .

(ملف ١٥٠٠/٢٢/٨٦ - جلسة ١٩٧٢/٦/٢٨) .

قاعدة رقم (٢٣٣)

المبدأ :

عدم احقية العامل الذي يعود الى الخدمة بعد الحكم بادانته في احدى الجرائم وتنفيذه للعقوبة المحكوم بها في المطالبة بالنصف الباقي من اجرة عن مدة الاعتقال التي انتهت بمحاكمته وادانته — اساس ذلك ان الحكم القاضي في المادة ٦١ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بتحويل العامل الذي يحبس احتياطيا ويعود الى عمله الحق في المطالبة بصرف النصف الباقي من اجره عن مدة الحبس الاحتياطي اذا اتضحت عدم مسؤوليته التأديبية يقوم على اعتبار يتمثل في تعويض من يحكم ببراعته عن اجراء قضائي هو الحبس الاحتياطي خلافا لما تقضى به القواعد العامة في هذا الصدد — عدم قيام هذا الاعتبار اذا ثبت مسؤولية العامل جنائيا وحكم بادانته اذ ينمى حرمانه في هذه الحالة من النصف الباقي من اجره تطبيقا لقاعدة ان الاجر مقابل العمل .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ انه ينص في المادة ٦١ منه على ان « كل عامل يحبس احتياطيا او تنفيذا لحكم جنائي يوقف بقوة القانون عن عمله مدة حبسه ويوقف صرف نصف اجره في حالة حبسه احتياطيا او تنفيذا لحكم جنائي غير نهائي ويحرم من كامل اجره في حالة حبسه تنفيذا لحكم جنائي نهائي ، ويعرض الامر عند عودة العامل الى عمله على السلطة المختصة لتقرير ما يتبع في شأن مسؤولية العامل التأديبية ، فاذا اتضح عدم مسؤوليته صرف له نصف اجره الموقوف صرفه » وهذا النص لا يدعو ان يكون ترديدا لنص المادة ٢٥ من نظام العاملين المدنيين السابق صدوره بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والذي استقبلت باحكامه القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه .

ومن حيث انه ولئن كان ظاهر هذا النص يخول للعامل الذي يحبس احتياطيا ويعود الى عمله الحق في المطالبة بصرف النصف الباقي من اجره عن مدة الحبس الاحتياطي اذا اتضحت عدم مسؤوليته التأديبية ، بلا تفرقة بين من يقضى ببراعته ومن يحكم بادانته في احدى الجرائم ، ولئن كان الامر كذلك الا ان علة هذا الحكم تتمثل في تعويض من يحكم ببراعته عن اجراء قضائي هو الحبس الاحتياطي خلافا لما تقضى به القواعد العامة في هذا

الصدد ، وذلك اعتدادا بان وقف العامل عن عمله في مثل هذه الحالة نتيجة لحبسه احتياطيا امرا خارجا عن ارادته ولم يكن له دخل في حدوثه وانضحت عدم مسؤوليته عنه جنائيا حسبما اباتت عنه اجراءات التحقيق أو المحاكمة الجنائية ومن ثم فان هذه الاعتبارات وهي لا تقوم ولا تتحقق اذا ثبتت مسؤولية العامل جنائيا وحكم بادانته ، فانه يتعين حينئذ حرمانه من النصف الباقي له من اجره تطبيقا للاصل المسلم من ان الاجر مقابلس العمل ويؤكد هذا النظر ما جاء في المذكرة الشارحة للتفسير التشريعي رقم لسنة ١٩٦٥ الصادرة في خصوص تفسير نص المادة ٦٥ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه والتي تقابل المادة ٦١ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ السالف الذكر وتماثلها في المضمون على ما سبق بيانه — فقد جاء في هذه المذكرة « اما اذا كان الحبس تنفيذا لحكم جنائي غير نهائي فان هذا الحبس يأخذ حكم الحبس الاحتياطي فلا يحرم العامل من راتبه وانما يوقف صرف مرتبه ، فاذا انتهت محاكمته الى البراءة وعاد العامل الى عمله تنظر الجهة الادارية في مسؤوليته التأديبية بحيث لو اتضح عدم مسؤوليته التأديبية يصرف له النصف الموقوف من الراتب » . وهو ما نخلص منه الى أن هذا الحكم هو من قبيل العموم الذي اريد به حالة خاصة هي حالة العامل الذي يعود الى عمله بعد الحكم ببراعته أو نتيجة لعدم تقديمه للمحاكمة .

ومن حيث أن افتاء الجمعية العمومية جرى على أن الاعتقال الذي يسفر عن اتهام العامل بتهمة معينة ويعقبه حكم بادانته يعتبر بمثابة حبس احتياطي وتجرى في شأنه احكام الحبس الاحتياطي وآثاره (فتوى رقم ٤٣٤ في ٢٠ من يونيه سنة ١٩٥٦ ورقم ٨٢٦ في ٤ من أغسطس سنة ١٩٦٦) ومن ثم فانه وقد انتهى امر اعتقال العاملين المذكورين باتهامهم في الجرائم المشار اليها آنفا وصدور احكام نهائية بادانتهم فيها ، فان اعتقالهم يعد بمثابة حبس احتياطي وتجرى في شأنه احكامه ، وهي على ما سلف بيانه لا تقرر للعامل الحق في صرف النصف الباقي من اجره عن مدة هذا الحبس، اذا اسفرت محاكمته عن حكم صدر بادانته فيها نسب اليه .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم احقية العامل الذي يعود الى الخدمة بعد الحكم بادانته في احدى الجرائم وتنفيذ للعقوبة المحكوم بها في المطالبة بالنصف الباقي من اجره عن مدة الاعتقال التي انتهت بمحاكمته وادانته .

حوافز

اولا : حوافز العاملين المدنين بالدولة

ثانيا : حوافز العاملين بالقطاع العام

ثالثا : حوافز العاملين بالهيئة العامة للتصنيع

رابعا : حوافز الابتكار والترشيد والتميز في الاداء

خامسا : طبيعة الحوافز

حوافز

اولا - حوافز العاملين المدنيين بالدولة :

قاعدة رقم (٢٣٤)

المبدأ :

المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة تقضى بان تضع السلطة المختصة نظاما للحوافز والمكافآت التشجيعية بما يحقق حسن استخدامها ورفع كفاءة الأداء - صدور قرار تنظيمي من احدى الجهات بصرف المكافآت التشجيعية لجميع العاملين المتدربين للعمل بها باستثناء العاملين المتدربين من احدى الجهات - قيسام احد هؤلاء العاملين برفع دعوى للمطالبة بلحقته في صرف هذه المكافآت يعتبر طعنا بطريق الدفع في عدم مشروعية القاعدة التنظيمية العامة المنظمة لصرف هذه المكافآت - وجوب تحقيق المساواة الكاملة بين العاملين اصحاب المركز القانوني الواحد - الاخلال بهذه القاعدة يجعل القاعدة التنظيمية غير مشروعة - وجوب الحكم بلحقية العامل في هذه الحالة في صرف المكافآت التشجيعية اسوة بزملائه الآخرين المتدربين بالجهة التي يعمل بها .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة تجيز للسلطة المختصة وضع نظام للحوافز بما يحقق حسن استخدامها على اساس معدلات قياسية للانتاج او الخدمات او حسب مستويات الاداء كما تجيز تقرير مكافآت تشجيعية للعامل الذي يقدم خدمات ممتازة او اعمالا او بحوثا او اقتراحات جديده تساعد على تحسين طرق العمل ورفع كفاءة الاداء ويكون تقرير المكافآت التشجيعية بقرار من السلطة المختصة واستنادا الى هذا النص وحتى قبل العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ٧١ كانت مصلحة الضرائب العقارية تستصدر كل سنة قرارا من وزير الخزانة لا تخطف فيها القواعد الموضوعية لمنح المكافآت التشجيعية والحرمان منها من سنة الى سنة وعلى اساس تكاد تكون ثابتة لمنح المكافأة او الحرمان منها وتتضى هذه القواعد بصرف المكافآت للعاملين التابعين لمصلحة الضرائب العقارية المتدربين للعمل بجهات اخرى غير المصلحة المذكورة اذا كان عملها يتصل بعمل المصلحة المذكورة كما تصرف المكافآت ايضا للعاملين المتدربين للعمل بوحدات الاتحاد الاشتراكي العربى

ومنظّماته كما تصرف المكافأة للعاملين المنتدبين بالصلحة من جهات أخرى بشرط أن يكون قد مضى على نديهم ستة أشهر وتصرف المكافأة أيضا للعاملين المنتدبين للعمل بالصلحة وفروعها بالجهات إلا أن قواعد الحرمان من المكافأة خصت بالحرمان العاملين التابعين للإدارة العامة لأملاك الدولة الخاصة والمنتدبين للعمل بالصلحة وفروعها بالإقاليم كما يحرم من المكافأة العاملون المنتدبون بجهات أخرى لا تتعلق بأعمال المصلحة فيها عدا المنتدبون للعمل بوحدة الاتحاد الاشتراكي العربي ومؤدى ذلك أن قواعد وزارة الخزانة لمنع المكافآت التشجيعية أو الحرمان منها للعاملين بصلحة الضرائب العقارية تقضى بمنح هذه المكافأة للعاملين التابعين لها المنتدبين للعمل بجهات أخرى يتصل عملها بعمل المصلحة والمنتدبين للعمل بوحدة الاتحاد الاشتراكي العربي ومنظّماته كما تمنح المكافأة للعاملين المنتدبين من جهات أخرى للعمل بها باستثناء العاملين التابعين للإدارة العامة لأملاك الدولة الخاصة والمنتدبين للعمل بصلحة الضرائب العقارية ومنهم المدعى وليس من ريب أن مجرد المدعى بطلب الحكم بأحقية المدعى الأصلي للمكافأة التشجيعية يتضمن طعنا بطريق الدفع في عدم مشروعية القاعدة التنظيمية العامة بمنح المكافأة أو الحرمان منها بصلحة الضرائب العقارية وقد جرى القضاء الإداري على قاعدة مؤداها تحقيق المساواة الكاملة بين العاملين الذين لهم مركز قانوني واحد فإذا كان الأصل في منح المكافأة التشجيعية في مصلحة الضرائب العقارية هو منح هذه المكافآت لجميع المنتدبين للعمل بالمصلحة المذكورة فإنه مما يخل بالمساواة القانونية الواجب تحقيقها حرمان العاملين المنتدبين للعمل بالمصلحة المذكورة من الإدارة العامة لأملاك الدولة الخاصة التابعة للهيئة وأعمال في مصلحة الضرائب العقارية هي من صميم اختصاص وولاية تلك المصلحة ومتى كان الثابت أن المدعى الأصلي كان طوال مدة نديه ابتداء من سنة ١٩٥٤ يقوم في مصلحة الضرائب العقارية بأعمال تتصل اتصالا مباشرا وهي من صميم اختصاصات تلك المصلحة وأنه كان من العاملين الحاصلين على تقارير ممتازة - كما جاء في إقرار مراقب الضرائب العقارية بكر الشيخ وكانت القاعدة التنظيمية العامة بحرمان العاملين التابعين للإدارة العامة لأملاك الدولة الخاصة والمنتدبين للعمل بصلحة الضرائب العقارية غير مشروعة لاختلافها بالمساواة القانونية الواجب تحقيقها - لأن المنتدبين للعمل بصلحة الضرائب العقارية جميعا ينصون المكافآت التشجيعية المقررة للعاملين فيها ولا سند من القانون لحرمان العاملين المنتدبين للعمل

بالمصلحة المذكورة من الادارة العامة لاملاك الدولة الخاصة لذلك يستحق المدعى الاصلى المكافاة التشجيعية التى تصرفها مصلحة الضرائب العقارية سنويا وبالشروط التى وضعتها وذلك اعتبارا من تاريخ رفع الدعوى — كطالبة فى ١٩٧٢/١/٣ واذ قضى الحكم المطعون فيه بذلك فانه يكون قد صادف وجه الحق وصحيح حكم القانون .

(طعن ٦٨ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٨١/٤/٥) .

قاعدة رقم (٢٣٥)

المبدأ :

جواز منح العاملين المعيّنين بالمجالس القومية المتخصصة على درجة تعادل درجة وزير أو نائب وزير للحوافز والمكافآت التشجيعية وتقابل جهود غير عادية وفقا لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ اذا ما توافرت فى شأنهم شروط استحقاقها ، ويكون ذلك من السلطة الرئاسية التى يتبعونها .

ملخص الفتوى :

ان المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٥ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء المجالس القومية المتخصصة تتبع رئيس الجمهورية مباشرة باعتبارها جهازا قوميا سياسيا وفنيا تتولى معاونته فى رسم السياسات والخطط القومية المستمرة طويلة المدى . ونصت المادة ٩ من ذات القرار على تشكيل امانة عامة للمجالس تتولى الشؤون الفنية والمالية والادارية المخلفة يراسها امين عام يصدر بتعيينه قرار من رئيس الجمهورية وتضم امانات فرعية لكل مجلس .

كما استظهرت الجمعية العمومية حكم المادة ١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة وتنص على سريان احكامه على :

١ — العاملين بوزارات الحكومة ومصالحها والاجهزة التى لها موازنة خاصة بها ووحدات الحكم المحلى . وكذلك نصت على ان يعتبر عملا

في تطبيق احكام هذا القانون كل من يعين في احدى الوظائف المبينة بموازنة كل وحدة .

كذلك استظهرت الجمعية العمومية افتاءها السابق بجلستها المعقودة في ٢٠/١٠/١٩٨٢ من أن القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٠ اضاف درجة نائب وزير الى درجات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، وانتهت الجمعية الى أن المجالس القومية المتخصصة هي احدى الوحدات الادارية بالدولة يخضع العاملون بها لاحكام قانون العاملين المدنيين بالدولة ولا يخرج عن ذلك الا من تنظم شئونهم الوظيفية نظم وظيفة خاصة فيها تضمنته هذه النظم من احكام ، فيسرى على جميع العاملين ايا كانت الدرجة المالية التي عينوا عليها ومنها درجة نائب وزير التي أصبحت واردة في الجدول المرفق للقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه أو في درجة وزير باعتبارها درجة مالية قدرت لبعض الوظائف دون أن يخرج شاغلوها عن الخضوع لاحكام قانون العاملين المدنيين بالدولة ودون أن يصبحوا في حكم شاغلي وظائف الوزراء ، ذلك انه بالنسبة لهؤلاء فانه وان كانت مرتباتهم وبدلاتهم التي يتقاضونها تعادل الراتب والبدلات المقررة للوزراء أو نواب الوزراء وهي الوظائف الدستورية التي يشترك أعضاؤها في تكوين مجلس الوزراء والحكومة على ما قرره الدستور لكنهم لا يشغلون هذه الوظائف ، وإنما يشغلون وظائف محددة بالجهات التي عينوا بها ، ويحصلون على مرتب مماثل للمرتب المقرر للوزراء أو نوابهم وهو مرتب ثابت ، ولا يعتبر تحديد رواتبهم على هذا النحو نظاما وظيفيا متكاملًا يحكم شئونهم الوظيفية . وبالتالي يخضعون لنظام العاملين المدنيين بالدولة باعتبارهم من العاملين بالجهات التي يخضع العاملون فيها للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، فيما لا يتعارض مع منحهم المرتب الثابت وما يقتضيه من عدم استحقاقهم علاوات دورية . ومتى كان ذلك وكاتوا من العاملين المدنيين الخاضعين لاحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة فانهم يخضعون لنظم الاجازات والحوافز والمكافآت التشجيعية ومقابل الجهود غير العادية وغيرها من الانظمة الواردة به ، مع وجوب مراعاة السلطة المختصة بتقرير منح هذه الحقوق بحيث تكون هي السلطة الرئاسية التي يتبعونها قانونا .

(ملف ٩٩٣/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٥/٢/٦) .

ثانيا - حوافز العاملين بالقطاع العام :

قاعدة رقم (٢٣٦)

المبدأ :

نصوص القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام يستفاد منها أن المشرع قد حدد المرتبات الأساسية للعاملين بالقطاع العام بالجدول الملحق ، وقرر منحهم بالإضافة إليها حوافز إنتاج وفقا للنظام الذى يضعه مجلس الإدارة كمقابل لزيادة الإنتاج عن المعدل المقرر له خلال الوحدة الزمنية التى يتقاضى العاملون عنها أجورهم الأساسية — ربط القانون استحقاق الحافز والمشاركة فى الإنتاج والإسهام الفعلى فى أدائه — يترتب عليه أن حافز الإنتاج لا يعتبر جزءا من الأجر الاساسى — أثر ذلك — عدم احتفاظ العامل المنقول الى إحدى الهيئات العامة بحافز الإنتاج الذى كان يتقاضاه بالشركة المنقول منها — اختلاف مفهوم الأجر فى نظام العاملين بالقطاع العام عنه فى قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الخاص بنظام العاملين بالقطاع العام الذى نقل العامل فى ظله حدد بجدول المرتبات والعلاوات الملحق به المرتبات الأساسية للخاضعين لاحكامه من غير شاغلى الوظائف العليا بفئات معينة داخل مستويات ثلاثة تبدأ أول فئة منها بأول مربوط المستوى وتنتهى بنهاية خاصة بها يمنح العامل بعدها العلاوات المقررة للفئة الاعلى داخل المستوى الى أن يصل الى نهاية ربط المستوى ، وفى ذات الوقت نص هذا القانون فى المادة ٢٢ على أن « يضع مجلس الإدارة نظاما للحوافز يراعى فيه الوضوح وسهولة التطبيق .

وفى جميع الحالات لا تستحق مكافأة زيادة الانتاج عن المعدلات القياسية الا اذا قام العامل بالعمل فعلا وزاد انتاجه عن هذه المعدلات .

ومفاد ذلك أن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ قد حدد المرتبات الأساسية للعاملين بالقطاع العام بالجدول الملحق به وقرر منحهم بالإضافة إليها حوافز انتاج وفقا للنظام الذى يضعه مجلس الإدارة وذلك كمقابل لزيادة الإنتاج عن المعدل المقرر له خلال الوحدة الزمنية التى يتقاضى العاملون

عنها اجورهم الاساسية ، لذلك ربط القانون بعبارات صريحة بين استحقاق الحافز والمشاركة في الانتاج والاسهام الفعلى في ادائه ، ومن ثم فان حافز الانتاج لا يعتبر وفقا لنظام العاملين بالقطاع العام المعمول به عند اجراء النقل في الحالة الماثلة جزءا من الاجر الاساسى .

واذا كانت المادة ٢٦ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام قد اشترطت لنقل العامل الى جهة حكومية او الى هيئة عامة ان يتم النقل الى وظيفة من ذات مستوى وظيفته وكانت المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة - المعمول به ايضا عند اجراء النقل قد اجازت هي الاخرى هذا النقل بذات الشرط فمنعت نقل العامل الى وظيفة فنتها اقل فان مقتضى ذلك وضع العامل المنقول من القطاع العام الى هيئة عامة على فئة مالية تعادل الفئة التى كان يشغلها بالقطاع العام وفقا لجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ و جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وعليه فانه يحتفظ باجره الاساسى الذى كان يتقاضاه بالتطبيق لجدول القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بغير ان يضاف اليه حافز الانتاج .

ولا يغير من ذلك ان المحكمة الدستورية العليا قررت بجلسة ٣ نوفمبر سنة ١٩٧٣ عند نظرها طلب التفسير رقم ٤ لسنة ٤ ق اعتبار مكافأة زيادة الانتاج جزءا من الاجر عند تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لان هذا التفسير لا يقتضى اعتبار تلك المكافأة جزءا من الاجر في مفهوم اى من نظامى العاملين بالحكومة او القطاع العام ذلك لان اجر الاشتراك في التأمين يتحدد وفقا للقواعد والنظم المنصوص عليها في قوانين المعاشات والتي تغاير تلك التى يتحدد على اساسها اجر العامل الاصلى الذى يتقاضاه وفقا لنظام العاملين الخاضع له وعليه فان لكل من الاجرين مجاله الخاص به والذى لا يختلط بالاجر ، فضلا عن ذلك فان الاصل الذى يقرر استصحاب العامل المنقول حالته الوظيفية لا يعنى استصحاب النظم المغايرة التى كان خاضعا لها قبل النقل وانما يجد حده في العناصر الاساسية للمركز القانونى الذى اكتسبه العامل وفقا للنظام الذى كان خاضعا له قبل النقل والتي تنحصر في الفئة المالية والمرتب الاساسى والاقدمية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احتفاظ العامل بحافز الانتاج غير المباشر بعد نقله .

(فتوى ٩٨٨ في ٢٢/١٠/١٩٧٩) .

ثالثا — حوافز العاملين بالهيئة العامة للتصنيع :

قاعدة رقم (٢٢٧)

المبدأ :

الحوافز التي قررها رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتصنيع
بقراره رقم ١٨ في ٢٧/٤/١٩٧٥ .

ملخص الفتوى :

من حيث ان المشرع جعل لكل من بدل طبيعة العمل والحوافز والاجر
الاضافى سببه الذى لا يختلط بغيره فقد ربط بين طبيعة العمل والمخاطر
التي يتعرض لها القائمون بأعباء الوظائف التي يقرر لها هذا البذل أو الجهد
الخاص الذي يتعين عليهم بذله بمناسبة اداء العمل الاصلى والاساسى
للوظائف المسندة اليهم . وعلق استحقاق الحوافز على تحقيق قدر من
الانتاج أو الخدمات يفوق معدلات الانتاج أو مستويات الاداء ونطاق استحقاق
الاجر الاضافى باداء اعمال اضافية علاوة على الاعمال الاصلية للوظيفة
التي يشغلها ومن ثم فان التكيف القانونى للمبالغ التي يتقاضاها العاملون
علاوة على مرتباتهم الاصلية والاداة اللازمة لمنحها يتحددان وفقا للاسباب
الداعية لها . فاذا كانت تلك الاسباب ترجع الى مخاطر أو جهد غير عادى
يبدله العاملون بالنظر الى طبيعة الاعمال الاصلية الموكولة اليهم اعتبرت
المبالغ بدل طبيعة عمل وتعين منحها بقرار من رئيس الجمهورية اما اذا
كان مردها تحقيق قدر من الانتاج أو الخدمات يزيد عن معدلات الانتاج
والاداء فان المبالغ تعد من قبيل الحوافز التي يملك الوزير المختص سلطة
وضع قواعد وشروط استحقاقها اما اذا قابلت تلك المبالغ عملا اضافيا اداء
العامل فانها تدخل في نطاق الاجور الاضافة التي خول القانون ايضا الوزير
المختص سلطة وضع قواعدا واحكامها .

ولما كان قرار نائب رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتصنيع رقم
٢١٨ لسنة ١٩٧٥ قد علل في ديباجة منح العاملين بالهيئة المبالغ الواردة
به وفقا للنسب المتصوص عليها في بنوده بقيامهم بالعمل في غير اوقات العمل
الرسمية حتى يتم انجازه العمل بالسرعة ، وكان البند الاول منه يقرر منح
جميع العاملين عدا المتصوص عليهم في باقى بنوده ، عشرون في المئة ٢٠ ٪

من مرتباتهم الشهرية الاصلية ، فان هذه النسبة تعد اجرا اضافيا لكونها مقررة في مقابل اعمال اضافية ، وكذلك فانه لما كانت النسب المنصوص عليها في البنود من ثانيا حتى تاسعا للسعاة والمعاونون والملاحظون ومراقبوا الوقت والمساتقون ومنذوبو القسم الطبى والعاملون على الآلات الكاتبة بـمكتب نائب رئيس الهيئة وبالعلاقات العامة ، مقررة في مقابل السهر بالمكاتب أو للبقاء بها بعد ساعات العمل الرسمية أو العمل في أيام الجمع والعطلات الرسمية أو الحضور قبل مواعيد العمل الرسمية ، فانها تعد اجرا اضافيا ومن ثم فانه لا يشترط لاعمال القرار المشار اليه وجود معدلات للانتاج والاداء لانه لم يتضمن في حقيقته نظما للحوافز كما لا يشترط لاعماله ايضا صدور القواعد التى تضمنها بقرار من رئيس الجمهورية لانه لم يشتمل على بدل طبيعة عمل .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن القرار رقم ٢١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه يتضمن تنظيما للاجور الاضافية المستحقة للعاملين بالهيئة العامة للتصنيع مقابل ما يؤدونه من اعمال اضافية وانه لا يشترط لمنح النسب الواردة به صدور قرار من رئيس الجمهورية .

(ملف ٨٢٧/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٠/٤/٢) .

رابعا — حوافز الابتكار والترشيد والتمييز في الاداء :

قاعدة رقم (٢٣٨)

المبحث

مكافأة الابتكار والترشيد والتمييز في الاداء طبقا للقرار الجمهورى رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٦٧ — مدى اختصاص كل من الجهة الادارية واللجنة المشكلة لفحص الابتكار في تقدير قيمة المكافأة ومنحها .

ملخص الحكم :

أن المادة الاولى من نظام حوافز الابتكار والترشيد والتمييز في الاداء المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٦٧ تنص على أن يقصد بالابتكار في تطبيق احكام هذا القرار كل جديد أو محاولة خلاقة للاسهام

المبتكر الفريد في مجال العلم أو البحث يؤدي إلى تصميم أو اقلية أو تطوير أو اكتشاف — ويقصد بالترشيد الأفكار والآراء لتحسين أسلوب العمل أو تعديله — ويقصد بالتمييز في الأداء التفضل على عقبات غير عادية والمثل الطيب الذي يضربه العامل في الأداء الأمثل وتنص المادة الثانية على أن كل عامل يقوم بعمل يعتبر ابتكاراً أو ترشيداً أو تمييزاً في الأداء يؤدي هذا العمل إلى زيادة الإنتاج أو خفض تكاليفه أو تحسينه أو إنتاج أنواع جديدة أو زيادة التصدير أو محاربة الإسراف بمنح مكافأة تشجيعية تتناسب مع قيمة العائد النقدي المترتب عليه وذلك وفقاً للقواعد المبينة في المواد التالية وتنص المادة الثالثة على أن تصرف المكافآت وفقاً للحدود المبينة بالجدول المرافق لهذا القرار ... وتنص المادة السادسة على أن يصدر بمنح المكافأة التي تقل قيمتها عن هذا الحد قرار من الوزير المختص — وتصدر القرارات المشار إليها بناءً على توصية من اللجنة المنصوص عليها في المادة التالية .. وتنص المادة السابعة على أن تشكل بكل وزارة بقرار من الوزير المختص . كما تشكل في كل مؤسسة أو وحدة اقتصادية بقرار من مجلس الإدارة لجنة تسمى « اللجنة الانتاجية من عدد من الأعضاء ممن يتصفون بالقدرات المناسبة وتختص هذه اللجان بدراسة الاقتراحات والبحوث التي ترد إليها والتي تتصل بنشاط الوحدة سواء قدم الاقتراح أحد العاملين فيها أو غيرهم ولها أن تحيل الاقتراح إلى لجنة انتاجية بوحدة أخرى ترى أنها أقدر على دراسته . وتقوم اللجنة بتقدير القيمة الفنية لما يرد إليها والعائد السنوي الذي يعود على الوحدة عند قبول الاقتراح أو البحث .. وتقوم باقتراح المكافأة المناسبة طبقاً للمادة الثالثة من هذا القرار .

ومناد النصوص المتقدمة أن المشرع استهدف تشجيع الابتكار والترشيد والتمييز في الأداء في حدود الإطار الذي رسمه لكل من هذه النوعيات وطبقاً للمعايير والمفهوم الذي أسبغته على كل منها وذلك باعتبار أن الآراء والأفكار الجديدة البناءة تشكل ركناً هاماً في تصميم الهيكل الأساسي للمجتمع وأولته الدولة عنايتها وتقديرها فكان أن ربط هذه المفاهيم الثلاثة بحوافز مالية تمنح لمن يستحقها ... ومن هذا المنطلق يتعين أن تكون الفكرة التي تطرح للنقاش وتعرض على اللجنة الانتاجية ذات جوانب فريدة متميزة يصق في حقها أحد هذه المفاهيم وهي الابتكار والترشيد أو التمييز في الأداء بحيث لا تعرض على اللجنة الأفكار أو الدراسات أو البحوث التي ليس فيها مثل هذا الوصف كان تفقير إلى الفن العلمي أو أنه سبق طرحها أو

ذاع امرها ، وعلى ذلك فكل فكرة تجول بخاطر او تجرى بشأنها دراسة لا تقتضى بحكم اللزوم وجوب عرضها على اللجنة اللهم الا اذا استقلت في حقها وتوافرت بصدد عناصر ومقومات الابتكار او الترشيح او التمييز في الاداء . وليس من ريب في ان من يملك تحديد تلك المقومات والعناصر هي الجهة الرئاسية التي يتبعها العامل مقدم الفكرة او الدراسة اذ هي التي تتلمس وتستشف نواحي القيمة العلمية فيها ومدى جدواها بحكم اتصالها الفعلي والمباشر بادارة المرفق الذي تقوم عليه ، وهذا هو ما يتفق مع الحقيقة وطبيعة الاشياء ، كما ان هذا النظر يجد سنده القانوني في المادة السابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٦٧ عندما نصت في فقرتها الثانية على ان ... تختص هذه اللجان بدراسة الاقتراحات والبحوث التي ترد اليها ... فلم يستعمل المشرع عبارة وجوب العرض على اللجنة بل قمر اختصاصها على ما يرد اليها من اقتراحات وبحوث .

ولما كان الثابت من الاوراق ان الجهة الادارية رأت ان الاقتراح المقدم من المدعى لا ينطوى على اى ابتكار او ترشيح او تمييز في الاداء اذ ان استخدام التذاكر الورقية بدلا من التذاكر الكرتون امر شائع منذ انشاء وسائل المواصلات مثل السيارات العامة والمركبات الاخرى (الترام — المترو) والتذاكر الورقية يجرى تداولها وتوزيعها بين الركاب فاقترح استخدامها على خطوط الضواحي ليس فكرا جديدا او خلقا مبتكرا لا وجود له او انه وسيلة غاب عن الهيئة قياسها وامكانية استخدامها بل هي موجودة ومتبعة وسائدة في وسائل المواصلات الاخرى وليس المدعى اول من نادى بها او اقترحها بل سبقة اليها كثيرون .. وهذا ما حدا بالهيئة وبحق الى عدم جدوى عرض فكرة المدعى على اللجنة الانتاجية المشكلة بها وبذا تكون الجهة الادارية قد استعملت سلطتها المخولة لها في هذا الصدد .

وقد قامت الجهة الادارية بمنح المدعى مكافأة تشجيعية مقدارها عشرون جنيها تقديرا لما بذله من جهد ازاء ما قام به من دراسة بخصوص اقتراحه . وعلى هذا الاساس يكون ما سلكته الجهة الادارية مع المدعى في هذا الشأن امرا يتفق مع القانون وتغدو دعواه مفتقرة الى سند صحيح واجبه الرغض .

وليس صحيحاً ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه عندما اعتبر المنازعة الماثلة طعناً بالالغاء في قرار سلبي ذلك أن التكييف القانوني السليم لها أنها دعوى استحقاق لمكافأة يقرر المدعي أنه يستند حقه فيها من أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه والمكافأة المستحقة له طبقاً لأحكام هذا القرار تعتبر مكافأة تشجيعية بنص المادة الثانية منه وتمنح بنسبة العائد النقدي المترتب على العمل وفقاً للقواعد المبينة بهذا القرار . واذ قضى الحكم المطعون فيه بغير النظر المتقدم فإنه يكون قد جانب صحيح حكم القانون مما يتعين معه القضاء بالغاء والحكم برفض الدعوى .

(طعن ٣٦٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨١/١٢/٢٧) .

خامساً - طبيعة الحوافز :

قاعدة رقم (٢٣٩)

المبدأ :

التفرقة بين الحوافز والاجور الإضافية - الحد الأقصى للاجر الإضافي لا يسرى على الحوافز .

ملخص الفتوى :

لما كان العاملون بمختلف الجهات التابعة لوحدات الإدارة المحلية يخضعون لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، وكان هذا القانون قد أجاز منح حوافز للعاملين مقابل تحقيق العامل أهداف العمل المكلف به ، على أساس معدلات قياسية أو الخدمات على أساس مستوى محدد للأداء ، كما أوجب منح العامل اجراً اضافياً لقاء ما يؤديه من الأعمال الإضافية التي تسند إليه ، ومن ثم فإن لكل من الحافز والاجر الإضافي محلولة الخاص ، الذي لا يختلط بغيره ، وبالتالي فإن الأحكام المنظمة لاحدهما لا تمتد الى الآخر ، واذ اقتصر قرار مجلس الوزراء رقم ٨١٥ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه على وضع حد أقصى للاجر الإضافي المستحق عن أعمال إضافية فإن هذا الحد لا يسرى على ما يستحقه العامل من حوافز بأي حال من الأحوال .

ولما كانت المبالغ التى صرفت للعاملين بمشروع الثروة الحيوانية بمحافظة أسيوط بموجب قرار المحافظ المؤرخ ١٨/٨/١٩٧٧ . قد حددت على أساس نسبة من الأرباح الإضافية التى حققها المشرع عام ١٩٧٦ ، فإنها بذلك تقابل فى الواقع العائد الكلى المتحقق من الانتاج بعد استبعاد تكاليفه ، ذلك أن زيادة الأرباح الصافية يقتضى زيادة الانتاج والاقتصاد فى نفقاته . ومن ثم يصدق على هذا الأسلوب وصف الحافز ولا يخضع لقيد الحد الأقصى للأجر الإضافى المنصوص عليه بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨١٥ لسنة ١٩٧٥ ، ولا يغير من ذلك أنها لم ترتبط بمعدلات قياسية للانتاج حسبما نصت عليه المادة ١٢٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الواجب التطبيق فى الحالة الماثلة ، ذلك أن المشرع لم يحدد نمطا معيناً للمعدل الذى به يربط الحافز بالانتاج وعليه فكما يمكن تحديد هذا المعدل على أساس حجم الانتاج بغض النظر على العائد الفعلى منه ، فإنه يمكن تحديده على أساس الربح الذى هو الفرق بين قيمة الانتاج وتكلفته ، وبالتالي فإن ربط المبالغ فى الحالة المعروضة بالأرباح الصافية للمشروع لا يجردنا من وصف الحوافز .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع الى أن ما صرف للعاملين بمشروع الثروة الحيوانية بمحافظة أسيوط عن سنة ١٩٧٦ يعد من قبيل الحوافز التى لا تخضع لقيد الحد الأقصى المنصوص عليه بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨١٥ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

(ملف ٨٦/٤/٨٦١ - جلسة ١٠/٢١/١٩٨١) .

قاعدة رقم (٢٤٠)

المبحث :

الذين فى اجازة استثنائية بسبب الدرن أو الجزام أو بمرض عقلى أو بأحد الأمراض المزمنة لا يستحقون مكافآت وحوافز .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ بشأن منح موظفى وعمال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة المرضى بالدرن أو الجزام أو بمرض عقلى

أو بإحد الأمراض المزمنة إجازات استثنائية بمرتب كامل . على انه لا يندرج تحت مدلول المرتب الكامل مكافأة الجهود غير العادية والحوافز والمكافآت التشجيعية . وذلك لأن هذه المكافآت نوع من التمويض عن جهود غير عادية يبذلها العاملون ، وهى رهينة بتأدية هذه الاعمال فعلا ، وليست حقا مكتسبا يستحق بمجرد شغل الوظائف المقرر لها هذه الاعمال . وتتمتع جهة الادارة بسلطة تقديرية فى منح هذه المكافآت لما تراه من اداء فعلى يقتضى صرفها . ويترتب على ذلك أن المريض بمرض مزمن يلزم بيته ولا يؤدى عمله الاصلى أو أى اعمال اضافية فلا يستحق والحالة هذه مكافآت الجهود غير العادية أو حوافز الانتاج أو المكافآت التشجيعية .

(ملف ٩٧٠/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٤/٢/١٥) .

خبير

الفصل الاول : الخبراء الحكوميون .

الفصل الثاني : اعمال الخبرة امام القضاء .

الفصل الثالث : امانة الخبير واتعابه .

الفصل الرابع : خبير متين .

الفصل الاول

الخبراء الحكوميون

قاعدة رقم (٢٤١)

المبدأ :

المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الخبرة أمام جهات القضاء — شرط التحقق من كفاية المرشح وصلاحيته — للجهة الادارية ان تحدد عناصره وفقا لما تراه محققا للفرض الذى تتوخاه — اعتبارها ترتيب التخرج فى الامتحان من هذه العناصر — صحيح .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الثامنة عشرة من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الخبرة أمام جهات القضاء على أنه « يشترط فيمن يعين فى وظائف الخبرة (١) ... (٥) ... » .

ولا يجوز تعيين أحد فى هذه الوظائف الا بعد التحقق من كفايته وصلاحيته لأعمال القسم الذى يعين فيه .. وتنص المادة ٣٥ من هذا المرسوم بقانون على أنه « يشترط فيمن يعين فى وظائف الخبرة الطبية او الكيماوية الشرعية أن يكون مستكملا للشروط المبينة فى المادة ١٨ » وقد جاءت هذه المادة ضمن المواد الواردة تحت عنوان « خبراء مصلحة الطب الشرعى » .

ولما كان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ينص فى المادة ١٧ مكررا منه على أنه « يجوز بقرار من الوزير المختص بعد أخذ رأى ديوان الموظفين الاعفاء من الامتحان بنوعية اذا التزم فى التعيين ترتيب التخرج » وتنص المادة ٣ منه على أنه « لا تسرى احكام هذا القانون على (١) (٤) طوائف الموظفين الذين تنظم قواعد توظيفهم قوانين خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين » فقد ثار التساؤل عما اذا كانت المادة ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه تحول دون تطبيق حكم المادة ١٧ مكررا من قانون نظام موظفى الدولة .

وبيين من نص المادة ١٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ التى تحيل اليها المادة ٣٥ منه — أن شرط التحقق من الكفاية والصلاحيه هو شرط لازم للتعين فى وظائف الخبرة الطبية والكيميائية الشرعية بمصلحة الطب الشرعى ، وتنظم الجهة الادارية المختصة عناصر هذا الشرط وفقا لما تراه محققا للغرض الذى تتوخاه ، فلهذه الجهة ان تشترط نيين يعين فى تلك الوظائف توافر شروط وعناصر معينة تكفل كفايته وصلاحيته للقيام بأعمال القسم الخاص الذى يلحق به ، وغنى عن البيان أن لها فى هذا السبيل أن تجعل من ترتيب التخرج فى الامتحان عنصرا من عناصر التقدير دون أن تلتزم الوقوف عنده وحده اذا لم يحقق فى تقديرها عناصر الكفاية والصلاحيه اللازمة لشغل الوظيفة .

ويخلص مما تقدم ان المادة ١٨ التى تحيل اليها المادة ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ ، وهى دون المادة ١٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، هى الواجبة التطبيق فى شأن التعيين فى وظائف الخبرة الطبية أو الكيميائية الشرعية بمصلحة الطب الشرعى .

(فتوى ٣١٩ فى ١٠/٥/١٩٥٩) .

قاعدة رقم (٢٤٢)

المبحث :

المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الخبرة امام جهات القضاء — استعانة الهيئات القضائية بالخبراء الحكوميين يتم عن طريق نوب مكتب الخبراء المختص — اثر ذلك — عدم جواز نوب خبير بالاسم دون وساطة مكتب الخبراء فى ذلك — عدم جواز حصول الخبير على اتماع لشخصه عن عمل يكلف به عن طريق هيئة قضائية .

ملخص الفتوى :

يبين من الرجوع الى احكام المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الخبرة امام جهات القضاء انه نص فى المادة الاولى منه على أن « يقوم بأعمال الخبرة امام جهات القضاء خبراء الجداول الحاليون وخبراء

وزارة العدل ومصلحة الطب الشرعى والمصالح الاخرى التى يعهد اليها بأعمال الخبرة وكل من ترى جهات القضاء عند الضرورة الاستعانة برأيهم الفنى غير من ذكروا » . ونص فى المادة السادسة عشر على أن « يكون بمقر كل محكمة ابتدائية مكتب أو أكثر لخبراء وزارة العدل » ونص فى المادة ٥٠ على أنه « لجهات القضاء أن تنجب للقيام بأعمال الخبرة خبيراً أو أكثر من خبراء الجداول أو تنجب مكتب خبراء وزارة العدل أو قسم الطب الشرعى أو احدى المصالح الاخرى الممهود اليها بأعمال الخبرة فاذا رأت لظروف خاصة أن تنجب من غير هؤلاء وجب أن تبين ذلك فى الحكم » .

ونص فى المادة ٥١ على أنه « اذا كان النجب لمكتب الخبراء أو قسم الطب الشرعى ترسل أوراق الدعوى اليه بواسطة قلم الكتاب المختص مع اخطاره بمباشرة المأمورية » .

ويخطر رئيس المكتب أو القسم الجهة القضائية التى نديته فى الثمانى والاربعين ساعة التالية باسم من أحيلت اليه المأمورية الا فى الحالات المستعجلة فيكون الاخطار على وجه السرعة .

ونص فى المادة ٥٤ على أن يقدم خبراء وزارة العدل ومصلحة الطب الشرعى تقاريرهم الى مكتب الخبراء أو القسم التابعين له مصحوباً بمحاضر أعمالهم وجميع المستندات التى سلمت اليهم وكشف بأيام العمل والمصروفات، ويتولى المكتب أو القسم ايداع التقرير ومرفقاته قلم كتاب المحكمة .

ونص فى المادة ٥٨ على أن الاتعاب والمصروفات التى تقدر لخبراء وزارة العدل والمصالح الاخرى الممهود اليها بأعمال الخبرة تعتبر ايرادات للخزانة العامة وفيها يتعلق بمصلحة الطب الشرعى تتبع اللوائح المقررة لذلك .

ونص فى المادة ٥٩ على أن تتولى مكاتب الخبراء واقسام الطب الشرعى والمصالح الاخرى الممهود اليها بأعمال الخبرة المطالبة بالاتعاب والمصروفات والظمن فى الاوامر والاحكام الخاصة بتقريرها والحضور فى الجلسات ولها أن تنجب عنها ادارة قضايا الحكومة فى ذلك .

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أن المشرع قد نظم طريقة

استعانة الجهات القضائية برجال الخبرة وافر في هذا الصدد بين الاستعانة بخبراء الجدول والخبراء الحكوميين ، فبالنسبة لخبراء الجدول يتم اختيار الخبير بشخصه عن طريق الجهة القضائية اما بالنسبة للخبراء الحكوميين فقد نص على أن يندب مكتب الخبراء وترسل الاوراق بواسطة قلم الكتاب المختص لمباشرة المأمورية ويتولى مكتب الخبراء وفقا للنظم الذى يتبعه احالة الموضوع الى الخبير المختص الذى حدده المكتب على ان يخطر الجهة القضائية باسمه في خلال فترة محددة . ثم يقوم الخبير باجراء ما يراه من ابحاث ودراسات ويعد تقريره ويقدمه الى مكتب الخبراء المختص ، ويتولى مكتب الخبراء تحصيل الاتعاب المقررة للخبير والمطالبة بها وليس في هذه النصوص ما يجيز تعامل الجهات القضائية مباشرة مع الخبراء الحكوميين باسمائهم وانما يتم تعامل هذه الجهات مع مكاتب الخبراء التى تتولى بدورها الاتصال المباشر بالخبراء العاملين بها ، فمكاتب الخبراء هى وحدها صاحبة الحق في التعامل المباشر مع الهيئات القضائية وتبعاً لذلك فانه لا يجوز لاي هيئة قضائية ان تقوم من نفسها بانتداب خبير معين بالاسم دون وساطة مكتب الخبراء في ذلك ، كما انه لا يجوز للخبير ان يحصل على اتعاب لشخصه عن عمل يكلف به عن طريق هيئة قضائية والا كان في ذلك مخالفة صريحة لما تقتضى به النصوص السابقة التى لا تسمح باى حال من الاحوال بان تقوم جهات القضاء بالاتصال مباشرة بالخبراء ، او بتقدير اتعاب خاصة لهم عما ينتبئون للقيام به من اعمال .

(فتوى ٢٥٥ في ١٩٧٠/٣/٧) .

قاعدة رقم (٢٤٣)

المبحث :

بدل طبيعة عمل — مدى جواز الجمع بينه وبين بدل التفرغ — راتب طبيعة العمل المقرر لخبراء وزارة العدل بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٢٢ لسنة ١٩٦٦ — هذا الراتب وان كان متصلاً بطبيعة المهام الملقاة على عاتقهم بموجب احكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الخبرة امام جهات القضاء الا انه لا يتصل بواجب التفرغ لاداء هذه المهام — يترتب على ذلك انه يجوز لخبراء وزارة العدل الجمع بين بدل التفرغ المقرر لهم بقرارى رئيس مجلس الوزراء رقمى ٢١٨ و٤٧٢ لسنة ١٩٧٦ وهذا الراتب .

ملخص الفتوى :

صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣١٨ لسنة ١٩٧٦ ناصا في مادته الاولى على أن « يمنح المهندسون الزراعيون أعضاء نقابة المهن الزراعية الذين يتقرر شغلهم لوظائف تقتضى التفرغ وعدم مزاولة المهنة في الخارج بدل تفرغ بالفئات الآتية :

١١ بحية .

٩ جنهات شهريا لمهندسى الفئات السابعة والسادسة والخامسة والرابعة .

١١ جنهيا شهريا لمهندسى الفئات الثالثة والثانية والاولى .

ونص القرار في مادته الثالثة على أنه « يجوز الجمع بين بدل التفرغ المشار اليه في المادة الاولى من هذا القرار وبين بدل العدوى وغيره من البدلات التى تمنح لاسباب لا تتصل بطبيعة التفرغ . ولا يجوز الجمع بين هذا البديل وبين بدل التقطيش ، كما لا يجوز الجمع بينه وبين المكافآت عن ساعات العمل الإضافية أو الجهود غير العادية .

واعمالا لنص المادة الثانية من هذا القرار والتي تنص على أن « يصدر الوزير المختص قرارا بتحديد الوظائف التى يمنح شاغلوها البديل المشار اليه في المادة السابقة وذلك بالاتفاق مع الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة » فقد صدر قرار باعتبار وظائف الخبراء الزراعيين أعضاء نقابة المهن الزراعية العاملين بوزارة العدل من الوظائف التى تقتضى التفرغ والتي يمنح شاغلوها بدل التفرغ .

كذلك صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٧٦ ناصا في مادته الاولى على أن « يمنح الاخصائيون التجاريون أعضاء نقابة التجاريين الذين يتقرر شغلهم لوظائف تقتضى التفرغ وعدم مزاولة المهنة في الخارج بدل تفرغ بالفئات الآتية :

٩ جنهات شهريا للفئات السابعة والسادسة والخامسة والرابعة .

١١ جنهيا شهريا للفئات الثالثة والثانية والاولى .

ونص هذا القرار في مادته الثالثة على أنه « يجوز الجمع بين بدل

انتفرغ المشار اليه في المادة الاولى وغيره من البدلات والمكافآت التي تمنح لاسباب لا تتصل بطبيعة التفرغ ، ولا يجوز الجمع بين هذا البديل وبين المكافآت عن ساعات العمل الاضافية أو الجهود غير العادية » .

ووفقا لنص المادة الرابعة من هذا القرار تقوم مصلحة الخبراء بحصر الخبراء المحاسبين أعضاء نقابة المهن التجارية توطئة للنظر في تطبيق هذا القرار في شأنتهم اعتبارا من أول يناير ١٩٧٧ .

وتبدى مصلحة الخبراء انه بناء على قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٢٢ لسنة ١٩٦٦ بمنح خبراء وزارة العدل راتب طبيعة عمل بالفئات الواردة بالمادة الاولى منه ، مع النص في مادته الثانية على انه « لا يجوز الجمع بين هذا الراتب وراتب التمثيل المقرر لبعض الوظائف العليا » .

وبناء على قرار وزير العدل رقم ٢١٧ لسنة ١٩٧٧ بشأن معدلات الانتاج وقواعد صرف المكافآت التشجيعية للعاملين بمصلحة الخبراء ، يمنح هؤلاء مكافآت تشجيعية شهرية بنسب من بداية الربوط لمن يصل انتاجه الى اكثر من المعدلات الشهرية للانتاج التي حددها ذلك القرار .

وقد طلبت مصلحة الخبراء الراى في مدى جواز جمع خبراء وزارة العدل بين بدل التفرغ وراتب طبيعة العمل من جهة ، وبين هذا البديل والمكافآت التشجيعية من جهة أخرى .

اما في شأن مدى جواز الجمع بين بدل التفرغ وراتب طبيعة العمل فانه لما كان راتب طبيعة العمل لخبراء وزارة العدل وان كان متصلا بطبيعة المهام الملقاة على عاتقهم بموجب القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الخبرة امام جميع جهات القضاء ، الا انه لا يتصل بواجب التفرغ لاداء هذه المهام .

ذلك انه اذا كانت المادة ٤٤ من هذا القانون تنص على انه « لا يجوز لخبراء وزارة العدل ومصلحة الطب الشرعى الجمع بين وظائفهم ومزاولة التجارة او اية وظيفة او عمل لا يتفق وكرامتهم واستقلالهم في عملهم ، وليس لاحد منهم بغير اذن خاص أن يكون محكما ولو بغير أجر في نزاع يتصل بعمله ولو كان هذا النزاع غير مطروح امام القضاء » الا أن ما تضمنه هذا النص من حظر مزاولة بعض الاعمال على الخبراء ليس بالحكم الفريد

في بيانه في مجال تنظيم أحكام الوظيفة العامة ، فالموظف العام — كعامة — لا يجب عليه فقط أن يكرس وقت العمل الرسمي لاداء الاعمال المتعلقة بواجبات وظيفته ، بل انه وفقا لنص المادة ٥١ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ « ... يجوز تكليف العاملين بالعمل في غير اوقات العمل الرسمية علاوة على الوقت المعين اذا اقتضت مصلحة العمل ذلك » . ووفقا لنص المادة ١١/٥٣ من هذا النظام « يحظر على العامل بالذات او بالواسطة ... أن يزاول أى أعمال تجارية وبوجه خاص أن يكون له أى مصلحة في أعمال أو مقاولات أو مناقصات تتصل بأعمال وظيفته » . وكذلك تنص المادة ٦/٥٢ من النظام المذكور على انه « لا يجوز للعامل أن يؤدي أعمالا للغير بأجر أو مكافأة ولو في غير اوقات العمل الرسمية الا باذن من الوزير المختص أو من يمارس سلطاته ... » .

ولما كانت هذه الاحكام قد وردت في نظام العاملين المدنيين بالدولة الذي يمثل الشريعة العامة لاحكام التوظيف ، فان مفاد ذلك أن الاصل في الموظف العام أن يكون متفرغا — الى الحد الذي تقتضيه مهام عمله — لاداء أعمال وظيفته ، سواء في اوقات العمل الرسمية أو في غيرها ، وهذا هو ما قرره المادة ٤٤ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ سالف الذكر على نحو لا يعدو أن يكون ترديدا في مجال تنظيم وظائف الخبراء الحكوميين لما هو مقرر في شأن الموظفين بصفة عامة ، وذلك مع مراعاة الطبيعة الخاصة لأعمال هؤلاء الخبراء والتي تقتضى عدم ملازمة قيامهم بها لا يتفق مع الحيدة المطلوبة في اداء أعمال وظائفهم ، وهذا التفرغ لاداء العمل هو أمر متميز عن اختلاف طبيعة كل عمل عن الآخر على نحو يقتضى منح بدل طبيعة عمل للقائمين ببعضها دون البعض الآخر رغم اتفاقها جميعا في تطلب قدر من التفرغ لاداء مهامها في كل الاحوال .

وعلى ذلك فانه اذا ما تقرر لخبير وزارة العدل بدل طبيعة عمل ، فان ما وقر في ذهن الشارع لدى تقريره لهذا البدل ليس صفة تفرغه ، لان ذلك لا يعد سمة فريدة وخاصة به ، وانما نوعية وظروف عمله وغيرها من الاعتبارات المحيطة بأداء واجبات هذه الوظيفة ، وآية ذلك ما نص عليه نظام العاملين المدنيين بالدولة في المادة ٢٢ منه من جواز منح « بدلات تقتضيها طبيعة عمل الوظيفة ، يتعرض معها القائمون عليها الى مخاطر معينة أو تتطلب منهم بذل جهود متميزة عن تلك التي تتطلبها سائر الوظائف »

وذلك سواء كان القائمون على تلك الوظائف متفرغين أو غير متفرغين لأن بدل طبيعة العمل لا علاقة له في مفهوم المشرع بوقوع التفرغ أو عدمه .

وترتبطا على ما تقدم جميعه فانه يجوز لخبراء وزارة العدل الجمع بين بدل التفرغ المقرر لهم طبقا لقرارى رئيس مجلس الوزراء رقمى ٢١٨ ، ٤٧٢ لسنة ١٩٧٦ وبين راتب طبيعة العمل المقرر لهم طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٢٢ لسنة ١٩٦٦ .

(فتوى ٣٩٦ فى ١٩٧٧/٥/٣١) .

قاعدة رقم (٢٤٤)

المبدأ :

مكافآت تشجيعية — مدى جواز الجمع بينها وبين بدل التفرغ — قرار وزير العدل رقم ٢١٧ لسنة ١٩٧٧ بشأن معدلات الانتاج وقواعد منح المكافآت التشجيعية لخبراء وزارة العدل — المكافآت المتصوص عليها فيه تعد من قبيل المكافآت عن الجهود غير العادية — عدم جواز الجمع بينها وبين بدل التفرغ المقرر بقرارى رئيس مجلس الوزراء رقمى ٢١٨ و ٤٧٢ لسنة ١٩٧٦ .

ملخص الفتوى :

وأما فى شأن عدم جواز الجمع بين بدل التفرغ والمكافآت التشجيعية التى تصرف لخبراء وزارة العدل بموجب قرار وزير العدل رقم ٢١٧ لسنة ١٩٧٧ ، فانه لما كانت المادة الثالثة من كل من قرارى رئيس الوزراء رقمى ٢١٨ و ٤٧٢ لسنة ١٩٧٦ سالفى الذكر قد نظمت مدى جواز الجمع بين بدل التفرغ والبدلات الأخرى ، وذلك بتقرير احكام ثلاثة ، أولها ، جواز الجمع بين بدل التفرغ وبدل العدوى . وثانيهما ، حظر الجمع بين بدل التفرغ وبدل التقطيش والمكافآت عن ساعات العمل الإضافية أو الجهود غير العادية ، وثالثهما ، ربط حظر الجمع أو جوازه بطبيعة البدل ، بحيث يحظر الجمع بين بدل التفرغ وأى بدل آخر يمنح لأسباب تتصل بطبيعة هذا التفرغ ويباح الجمع بين هذا البدل وأى بدل آخر يمنح لأسباب لا تتصل بطبيعة التفرغ .

من أجل ذلك يلزم للتوصل الى الحكم الواجب الانطباق على مدى جواز الجمع بين بدل التفريغ والمكافآت التشجيعية التي تصرف لخبراء وزارة العدل من بين الاحكام الثلاثة المتقدمة ان نتعرف على التكوين القانوني الصحيح لظك المكافآت .

ولما كان نظام العاملين المدنيين بالدولة ينص في المادة ٢٢ منه على انه « يجوز للسلطة المختصة وضع نظام للحوافز بها يحقق حسن استخدامها على أساس معدلات قياسية للانتاج او الخدمات حسب مستويات الاداء .

كما يجوز تقرير مكافآت تشجيعية للعامل الذي يقدم خدمات ممتازة او اعمالا او بحوثا او اقتراحات مجدية تساعد على تحسين طرق العمل ورفع كفاءة الاداء .

ويكون تقرير المكافآت التشجيعية بقرار من السلطة المختصة .

ولما كان هذا النص قد اجاز للسلطة المختصة - وهي الوزير المختص لوزارته - سلطة منح نوعين من الحوافز ، الاول يتضمن وضع نظم للحوافز على أساس معدلات قياسية للانتاج او الخدمات او حسب مستويات الاداء ، بحيث يمنح المكافأة كل من يصل الى المعدل القياسي المحدد للانتاج او الخدمة او يتجاوزه او يرتفع بمستوى ادائه عن حد معين .. والثاني يتضمن تقرير مكافآت تشجيعية للعامل الذي يقدم خدمات ممتازة او اعمالا او بحوثا او اقتراحات جديدة تساعد على تحسين طرق العمل ورفع كفاءة الاداء .

ولما كان مفاد ذلك ان ثمة فروقا موضوعية بين كل من النوعين من انواع الحوافز فالنوع الاول ، يتعلق بكم معين من الاعمال يؤديه العامل على مدى زمني يقبل الاستثمار ، اما النوع الثاني فيتعلق بكيف معين من الاعمال يتميز بميزات موضوعية خاصة ولا يتم بالاستمرار على مدى زمني مضطرب ، اذ ان العامل لا يقدم دوريا اعمالا وبحوثا واقتراحات تساعد على تحسين طرق العمل ورفع كفاءة الانتاج ، كما انه لا يقدم خلال ادائه لاعماله اليومية المعتادة خدمات ممتازة ، ومن ثم كانت المكافأة التشجيعية حافزا لجهد استثنائي يقدمه العامل لا لجهد يومي مطرد وقابل للاستمرار .

ولما كان قرار وزير العدل رقم ٢١٧ لسنة ١٩٧٧ بشأن معدلات الانتاج وصرف المكافأة التشجيعية لخبراء وزارة العدل قد حدد في مادته الاولى معدلات الانتاج الشهري لخبراء وزارة العدل ، ثم نص في المادة التالية على منح مكافآت تشجيعية للخبراء ورؤساء المكاتب وغيرهم من الخبراء بديوان عام المصلحة الذين يصل انتاجهم الى المعدلات المحددة للانتاج الشهري أو يزيد عليها ، فان هذه المكافأة على هذا الاساس وان أطلق عليها اسم « المكافأة التشجيعية » الا أنها لا تحمل مقوماتها المشار اليها ، وذلك باعتبارها تقاس بكم معين لأعمال تؤدي على مدى زمني معين هو الشهر ، وعليه فانها تكون بحسب التكيف القانوني السليم لطبيعتها ، من قبيل الحوافز على معدلات قياسية للانتاج الشهري للخبراء ، ومن ثم نهى من قبيل المكافآت عن الجهود غير العادية التي لا يجوز الجمع بينها وبين بدل التفرغ بصريح نص المادة الثالثة من كل من قرارى رئيس الوزراء رقمى ٢١٨ و٤٧٢ لسنة ١٩٧٦ سالفى الذكر .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يلى :

اولا - جواز جمع خبراء وزارة العدل بين تقاضى بدل التفرغ المقرر بقرارى رئيس مجلس الوزراء رقمى ٢١٨ و٤٧٢ لسنة ١٩٧٦ وبين راتب طبيعة العمل المقرر لخبراء وزارة العدل بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٢٢ لسنة ١٩٦٦ .

ثانيا - عدم جواز الجمع بين بدل التفرغ المشار اليه وبين المكافآت التشجيعية المقررة بقرار وزير العدل رقم ٢١٧ لسنة ١٩٧٧ بشأن معدلات الانتاج وقواعد منح المكافآت التشجيعية لخبراء وزارة العدل .

(ملف ٧٦٤/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٧/٥/٤) .

الفصل الثانى .

اعمال الخبرة امام القضاء

قاعدة رقم (٢٤٥)

المبدأ :

اعمال الخبرة امام جهات القضاء — الاصل فيها ان تكون لخبراء الجداول العام ثم لخبراء وزارة العدل ومصلحة الطب الشرعى والمصالح الاخرى — جواز التنب من غير هؤلاء للمحاكم نفسها بشرط بيان الموجب لهذا التنب فى الحكم — الكشف الخاص بخبراء من هؤلاء الغير — المقصود به واثره — عدم اكتسابه اياهم صفة خبراء الجداول العام .

ملخص الحكم :

يخلص من استعراض نصوص القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٣٣ الخاص بالخبراء امام المحاكم والمرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الخبرة امام جهات القضاء ان الاصل فى اعمال الخبرة امام جهات القضاء انها هى اولا للخبراء المقيدين فى الجداول بالطريقة المرسومة قانونا وبالشروط المتطلبة لذلك ، ثم لخبراء وزارة العدل ومصلحة الطب الشرعى والمصالح الاخرى التى يعهد اليها باعمال الخبرة ، ثم وفى حالة الضرورة ولظروف خاصة يجوز للقاضى ان يندب للقيام بعمل الخبرة من غير هؤلاء بشرط ان يبين فى الحكم الموجب لهذا التنب ، ولما كان المدعون فى الدعاوى المثار اليها لم يتقدموا للقيد فى جداول الخبراء بالتطبيق لاحكام القانونين المذكورين وانما تقدموا لرئاسة محكمة القاهرة الابتدائية باعتبارهم نوى خبرة فى امور معينة للاستعانة بهم اذا كان الامر فى حاجة الى خبرتهم ، ومن ثم فلا يمكن اعتبارهم من خبراء الجداول او ما يسمى بالجدول العام او من الخبراء المقبولين امام المحاكم فى نظر القانونين سالفى الذكر وهو الامر الذى يسلم به هؤلاء المدعون والحكم المطعون فيه ايضا ، وان مجرد ادراج اسمائهم فى كشف اطلق عليه اسم الكشف الخاص لا يعطى لهم صفة خبراء الجداول العام ولا الحقوق التى رتبها القانون لهؤلاء ، ويلتالى فليس من الزام على المحاكم ان تندبهم اذا لم تجد الضرورة الملحة لهذا التنب ، هذه الضرورة التى يرجع فى تقديرها للمحاكم نفسها ومتى انعدمت الضرورة رجعت المحاكم الى الاصل العام وتقيدت فى التنب من

بين طوائف الخبراء الذين عينهم القانون بصفاتهم وذواتهم ، وبين من المكاتب التي دارت بين وزارة العدل وبين رئاسة محكمة القاهرة الابتدائية ان القصد من انشاء الكشف الخاص هو الارشاد وتسهيل الامر للقضاء اذا ما دعت الضرورة للنذب من غير من عينهم القانون .

(طعن ١٩١٦ لسنة ٦ ق — جلسة ١٠/٣/١٩٦٢) .

قاعدة رقم (٢٤٦)

المبدأ :

القاعدة التي تضعها الجمعية العمومية للقضاة لنذب خبراء الجداول العام بالدور — اجراء تنفيذى للقانون وصحيح — اقسام طائفة خبراء الجداول الخاص عليهم ونذبهم بالدور — قرار ادارى مخالف للقانون .

ملخص الحكم :

ان القانون وان كان لم يضع قاعدة تجرى على سفنها المحكمة في نذب خبراء الجداول العام فان من حق الجمعية العمومية للقضاة أن تضع من القواعد ما يكتل عدالة التوزيع بينهم وهذا لا يكون الا بالنسبة لطائفة تماثلت ظروفها واتحدت مراكزها القانونية فاذا اقرت الجمعية العمومية أن يكون نذب خبراء الجداول بالدور فهذا ولا شك تنفيذ صحيح للقانون لانه يحقق المساواة فيما بينهم ، واما اقسام طائفة خبراء الجداول الخاص عليهم ونذبهم جميعا بالدور معا فهو الذى لا يتفق مع القانون لاختلاف المركز القانونى العام وتباين الظروف التى يندب فيها افراد كل من الطائفتين ، اذ الاصل أن يكون النذب من بين خبراء الجداول العام ولا يلجأ لغيرهم من ورد ذكرهم في الكشف الخاص الا في حالة الضرورة وان يبين القاضي في حكمه الاسباب التى دعت الى هذا النذب وبمعنى آخر فان نذب خبراء الجداول الخاص انها هو نذب لظروف تقوم عند النذب لمسألة معينة مما لا يتأتى معه اعطاؤهم نفس مركز خبراء الجداول العام، وبداية لا يمكن وضع قاعدة ثابتة للاستثناء لانه مرهون بوقته ، ومن ثم اذا كانت الجمعية العمومية لقضاة محكمة مصر الابتدائية قد سوت في النذب بالدور بين خبراء الجداول العام وخبراء الجداول الخاص ، فان قرارها هذا وهو لا يعدو أن يكون قرارا اداريا قد جاء مخالفا للقانون نصا وروحا لانه فضلا عما سبق ايراده من حجج على عدم صحة هذا

الجدول العام وخبراء الجنول الخاص يجعل نديهم معا بالدور هو بمثابة الغاء للقيد الذي ورد في القانون من عدم اجراء اى قيد بجدول جديد في جدول الخبراء والغاء ايضا للقيد الذي اشترطه القانون في حالة ندي خبير من خارج الجدول ، فاذا رات الجمعية العمومية بعد اتخاذها هذا القرار العدول عنه اثر المكاتبات التي دارت بينها وبين وزارة العدل وبعد استطلاع مكتب الخبراء بالوزارة المذكورة فانها لا تكون قد اخطأت بل تكون قد صححت الاجراء بما يتفق مع القانون وطبيعة الاشياء .

(طعن ١٩١٦ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/١٠)

قاعدة رقم (٢٤٧)

المبدأ :

جواز الاستعانة بأهل الخبرة في دور المحكمة - وجوب حلف الخبير
اليمن قبل اداء مأبوريته ما لم يكن قد سبق له حلف اليمن لتقريره أمام
المحاكم وفقا للمرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ - اغفال حلف اليمن
يستتبع بطلان الحكم الذي يبنى على تقرير الخبير الذي لم يؤديها .

ملخص الحكم :

ان الخبرة هي طريق من طرق التحقيق ، يتخذ في الدور الابتدائي
كما يتخذ في الدور النهائي منه وقد اجاز قانون الاجراءات الجنائية رقم
١٥٠ لسنة ١٩٥٠ الاستعانة بأهل الخبرة في دور التحقيق الابتدائي فلجازه
لرجال الضبط القضائي ، واعضاء النيابة وقضاة التحقيق ولكنه سكت
عن ذلك في دور المحكمة .

ومن المسلم به أن للمحكمة أن تنتدب خبيرا او اكثر للاستشارة برأيهم
في المسائل الفنية التي تستدعي خبرة خاصة ، وتنتدب المحكمة الخبير من
لقاء نفسها او بناء على طلب الخصوم وأوجب هذا القانون أن يحلف الخبير
اليمن قبل اداء مأبوريته أن يؤديها بالذمة . (المادة ٨٦ من قانون الاجراءات
الجنائية . ومن المسلم ايضا أن الخبير يجب أن يحلف يميناً أمام المحكمة
على اداء مأبوريته بالذمة قبل أن يباشرها ، اذا لم يكن سبق له حلف
اليمن لتقريره أمام المحاكم وفقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢
بتنظيم الخبرة أمام جهات القضاء . ويترتب على اغفال حلف اليمن بطلان

الحكم الذى يبنى على تقرير الخبير الذى لم يؤيدها لانه يشترط لصحة الأخذ بالدليل أن يكون قد استحصل عليه وفقا للاجراءات المقررة فى القانون .

(طعن ١٤٥٦ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢٣) .

قاعدة رقم (٢٤٨)

المبدأ :

ان الفاء المادة ١٦ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالمحاكم الحسبية لا يترتب عليه الفاء تقييد الخبراء لدى هذه المحاكم بل يظل هؤلاء الخبراء مقيدون امام المحاكم الوطنية لنظر المسائل الخاصة بالولاية على المال دون غيرها .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١١٦ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالمحاكم الحسبية قد تضمن حكما وقتيا من شأنه اعتبار الخبراء المقررين امام المجالس الحسبية اللغاة مقيدين امام المحاكم الوطنية لنظر القضايا الحسبية وحدها وهذا الحكم الوقتى قد نفذ بمجرد العمل بهذا القانون . اذ اعتبر هؤلاء الخبراء مقررين امام المحاكم الوطنية بالقيد المذكور فى هذه المادة وأجرى عليهم احكام القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٣٤ فى هذا الشأن .

ولما صدر القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ رأى المشرع ان هؤلاء الخبراء قد اعتبروا مقيدين امام المحاكم الوطنية لنظر القضايا الحسبية . ولذلك لم ير ما يدعو الى تكرار حكم المادة ١١٦ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ لانها استنفذت الغرض منها . ولذلك جاء القانون الاخير خلوا من مثل هذه المادة .
ورد فى المذكرة الايضاحية انه : —

« لم تعد حاجة لاعادة النص على قبول الخبراء الذين كانوا مقبولين امام المجالس الحسبية للعمل امام المحاكم فى مسائل الولاية على المال فقد كان هذا النص فى المادة ١١٦ من قانون المحاكم الحسبية ضروريا لتنظيم انتقال العمل فى المجالس الحسبية الى المحاكم وقد ادى وظيفته بقيد هؤلاء الخبراء فى جدول خبراء المحاكم .

وواضح من ذلك أن المشرع قد أفسح عن رأيه بجلاء في أنه اعتبر حكم المادة ١١٦ حكما انتقاليا أدى وظيفته ولا داعى الى تكراره لان الخبراء محل البحث قد قيدوا امام المحاكم الوطنية وانتهى الامر .

وبناء على ذلك لا يمكن القول ان المشرع قد قصد بإلغاء المادة ١١٦ إلغاء مبدأ هؤلاء الخبراء لان المشرع قد نفى هذا القصد نفيا باتا .

ولا مقتنع في القول بأنه لو كان المشرع قصد الإبقاء على هؤلاء الخبراء نرد نص المادة ١١٦ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ كما ورد نص المادة ٨٤ منه الخاصة بالمحامين الشرعيين ولا مقتنع في ذلك لان المشرع قد أوضح رأيه في عدم ترديد حكم المادة ١١٦ على الوجه المتقدم من جهة ومن جهة أخرى فان المادة ٨٤ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ تختلف عن المادة ١١٦ منه في أنها تتضمن حكما دائما لاحكاما انتقاليا اذ نصت على أنه « يجوز للمحامين المقبولين للمرافعة لدى محاكم الاحوال الشخصية الحضور امام المحاكم الحسبية ... » فهذا النص لم يقرر - كما قرر نص المادة ١١٦ - اعتبار المحامين لدى محاكم الاحوال الشخصية مقيدين للمرافعة امام المحاكم الحسبية بل اجاز لهم الحضور امامها. وهو بهذا الوضع لا يعتبر حكما انتقاليا فلما اراد الشارع استمرار العمل به كان من الواجب وضعه في القانون الجديد ومن ثم ردد النص عليه في المادة ٩٧١ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥١ .

لذلك انتهى قسم الرأي مجتمعا الى أن إلغاء المادة ١١٦ من القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالمحاكم الحسبية لا يترتب عليه إلغاء تقييد الخبراء لدى هذه المحاكم بل يظل هؤلاء الخبراء مقيدين امام المحاكم الوطنية لنظر المسائل الخاصة بالولاية على المال دون غيرها .

(فتوى ٣٢٣ في ١٠/٥/١٩٥١) .

الفصل الثالث

أمانة الخبير واتعابه

قاعدة رقم (٢٤٩)

المبدأ :

أمر على عريضة - أمر تقدير اتعاب الخبير - اختلافه في الطبيعة والحكم والاثار عن باقى الاوامر على عرائض - اثر ذلك عدم سرىان حكم السقوط الوارد بالمادة ٣٧٦ من قانون المرافعات على أمر تقدير اتعاب الخبير .

ملخص الفتوى :

ان الامر الخاص بتقدير اتعاب الخبير وان كان يصدر بصفة ولائية بناء على عريضة بغير مراعاة الا أنه يختلف عن باقى الاوامر التى تصدر على عرائض فى اجراءاته وطرق الطعن فيه وآثاره اذ ورد حكمه فى الفصل السادس الخاص بالخبرة من الباب السابع من الكتاب الاول من قانون المرافعات حيث نصت المادة ٢٤٧ من هذا القانون على أن تقدر اتعاب الخبير ومصاريفه بأمر يصدر على عريضة من رئيس الدائرة التى عينته أو قاضى محكمة المواد الجزئية الذى عينه بمجرد صدور الحكم فى موضوع الدعوى ، وبغير انتظار الحكم فى موضوع الدعوى اذا لم يصدر هذا الحكم فى ثلاثة الاشهر التالية لايداع التقرير لاسباب لا دخل للخبير فيها واجازت المادة ٢٤٩ من القانون ذاته للخبير ولكل خصم فى الدعوى أن يعارض فى أمر التقدير وذلك فى ظرف ثلاثة الايام التالية لاعلانه كما نصت المادة ٢٥٠ على عدم قبول المعارضة من الخصم الذى يجوز تنفيذ أمر التقدير عليه الا اذا سبقها ايداع الباقي من المبلغ المقدر خزانة المحكمة مع تخصيصه لاداء مطلوب الخبير وقد نظمت المادة ٢٥١ من القانون المذكور كيفية حصول المعارضة فى أمر تقدير اتعاب الخبير فنصت على أنها تتم بتقرير فى قلم الكتاب وأنه يترتب على رفعها وقف تنفيذ الامر ، وتنتظر فى غرفة المشورة بعد تكليف الخبير والخصوم الحضور بناء على طلب قلم الكتاب بميعاد ثلاثة ايام على أنه اذا كان قد حكم نهائيا فى شأن الالتزام بمصاريف الدعوى فلا يختصم فى المعارضة من لم يطلب تعيين الخبير ولم يحكم عليه بالمصاريف . أما الاوامر التى تصدر على عريضة أحد الخصوم فقد ائرد لها

قانون المرافعات بابا خاصا هو الباب الحادي عشر من الكتاب الاول منه ونظم شروطها والجهة المختصة باصدارها وطرق الطعن فيها وهى تختلف عن الاوامر الخاصة بتقدير اتعاب الخبراء في أن المختص بإصدارها هو قاضى الامور الوقتية وانها وان كانت تعتبر تصرفا ولائيا الا انها تتعلق بإجراء تحفظي وفيها يختص بطريقة الطعن فيها فقد نصت المادة ٣٧٥ من قانون المرافعات على جواز التظلم منها لنفس الامر بدلا من التظلم للمحكمة المختصة وعلى جواز رجوع القاضى المتظلم اليه فيها سبق له الامر به وعلى أن حكمه يكون قابلا لطرق الطعن المقررة للاحكام التى تصدر عسى وجه السرعة ، وقد استحدث قانون المرافعات في المادة ٣٧٦ منه بالنسبة لهذه الاوامر حكما يقضى بان « يسقط الامر الصادر على عريضة اذا لم يقدم للتنفيذ في ظرف ثلاثين يوما من تاريخ صدوره . ولا يمنع هذا السقوط من استصدار امر جديد » وجاء في المذكرة التفسيرية للقانون تعليلا لهذا الحكم « ان الامر هو تصرف ولائى بإجراء تحفظى لا يصح أن يبقى سلاحا مسلطا يشهره من صدر له الامر في وجه خصمه في أى وقت يشاء مع احتمال تغير الظروف الداعية الى اصداره وزوال الحاجة الملحة اليه » .

وغنى عن البيان أن الامر الخاص بتقدير اتعاب الخبير لا يعتبر بمثابة امر بإجراء تحفظى اذ هو ليس إجراء عاجلا أو متخذا بصفة مؤقتة احتياطية واما هو قرار نهائى غير مؤقت في شأن تقدير اتعاب الخبير ولا يحتمل تغير الظروف الداعية الى اصداره او زوال الحاجة الملحة اليه ومن ثم لا ينطبق عليه نص المادة ٣٧٦ سالفه الذكر شأنه في ذلك شأن اوامر تقدير مصروفات الدعوى .

وقد قضت محكمة النقض بجلسته ١٨ من اكتوبر سنة ١٩٥٦ في الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٢٣ القضائية بعدم تطبيق حكم السقوط الوارد بالمادة ٣٧٦ من قانون المرافعات على الامر الصادر بتقدير مصروفات الدعوى هذا الى أن الفقه المصرى والفرنسى يتجهان الى اعتبار اتعاب الخبراء داخلة ضمن مصروفات الدعوى وأن اوامر تقدير اتعاب الخبراء تتفق مع اوامر تقدير المصروفات القضائية في كثير من اجراءاتها واكادها .

لذلك انتهى الراى الى أن امر تقدير اتعاب الخبير المضمون عليه في المادة ٢٤٧ من قانون المرافعات لا يخضع لحكم السقوط الوارد بالمادة ٣٧٦ من هذا القانون .

قاعدة رقم (٢٥٠)

المبدأ :

اتعاب الخبراء لم يضع لها المشرع ضوابط محددة — تقديرها متروك للمحكمة وللقاضى الأمر إذا ما تخلت المحكمة عن تقديرها — عناصر التقدير الذى يهتدى به .

ملخص الحكم :

ان اتعاب الخبراء لم يضع لها المشرع ضوابط محددة كما قيل فى الرسوم القضائية النسبية وتقديرها متروك أمره للمحكمة أصلا وللقاضى الأمر إذا ما تخلت المحكمة عن تقديرها فى الحكم ويخلف تقديرها من دعوى الى أخرى بحسب ظروف كل دعوى وملابساتها ومراعاة مدى ما أصاب من حكم له — بالمصروفات المناسبة — من نجاح أو اخفاق فى طلباته .

(طعن ١٠١٣ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٩) .

قاعدة رقم (٢٥١)

المبدأ :

امانة الخبراء — المادة ١١ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ فى شأن الرسوم أمام المحاكم الحسبية — المادة ١٣٧ من قانون الاثبات فى المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ — طبقا لهذين القصين فان ايداع امانة الخبراء التى تقدرها المحكمة قبل ان يباشر الخبير مأموريته — عدم ايداعها مقدما لا يترتب عليه التزام الخبير بامتناع عن اداء المأمورية ولكن لا يمنعه قانونا من اداء المأمورية او يرتب البطلان على مباشرة المهنة قبل ايداع الامانة او يسقط حق الخصم الذى لم يقم بايداعها فى التمسك بالحكم الصادر بتعيين خبير — فى مسائل الولاية على المال لا يجوز تعليق مباشرة مأمورية الخبير على سبق ايداع الامانة — أساس ذلك مصلحة ناقص الاهلية او الغائب فى اتمام مأمورية الخبير وقد يماطل الوصى او الوكيل عن الغائب فى ايداع الامانة توكيفا لتنتج الحساب .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ في شأن الرسوم أمام المحاكم الحسبية - معدلا بما تلاه من قوانين في هذا الشأن - ينص في مادته العاشرة على أنه « يجب أن يدفع مقدم الطلب الرسم بتامه بمجرد تقديمه إذا كان الرسم ثابتا أو كانت قيمة المادة موضوع الطلب مبنية بها ، فإذا كانت غير مبنية دفع امانة قدرها ١٠٠ قرش أمام المحكمة الجزئية ، ٣٠٠ قرش أمام المحكمة الابتدائية » .

ويستثنى من ذلك طلبات تعيين الاوصياء والوكلاء عن الغائبين وتثبيت الاوصياء المختارين والفصل في الحساب فلا يتوقف النظر فيها على دفع الرسم أو الامانة .

وهذا النص يقتصر على الرسم إذا أمكن تقديره أو الامانة التي يتمين اداؤها عند تعذر تقدير الرسم مقدما ، ولا يتعرض للامانة التي يجب ايداعها على ذمة الخبراء ومن ثم فإن الاستثناء الذي تقرره الفقرة الثانية من هذا النص لا ينسحب مباشرة الى امانة الخبراء ، كما لا يجوز القول بذلك عن طريق القياس ، فباعتباره استثناء لا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه .

ومن حيث أن هذا القانون قد تعرض لامانة الخبراء في نص المادة ١١ منه إذ نص على أن « يقدر رئيس المحكمة .. اتعاب ومصروفات الخبراء وبديل انتقال الشهود والمصروفات الاخرى ، كما يقدر الامانة الواجب ايداعها على ذمة الخبراء أو التحقيق .. ولا يجوز أن تقل الامانة عن مبلغ ثمانية جنيهات في القضايا المنظورة أمام المحاكم الجزئية واثني عشر جنيها في القضايا الاخرى » .

كما ينص قانون الاثبات في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ في المادة ١٣٧ على أنه « إذا لم تودع الامانة من الخصم المكلف بايداعها ولا من غيره من الخصوم فإن الخبر غير ملزم بلداء الملمورية وتقرر المحكمة سقوط حق الخصم الذي لم يتم بدفع الامانة في التمسك بالحكم الصادر بتعيين الخبر إذا وجدت أن الاعذار التي ابداءها لذلك غير مقبولة » .

وبغاد هذين النصين انه وان كان من المتعين ايداع امانة الخبراء التي

تقدرها المحكمة قبل أن يباشر مأموريته إلا أن عدم ايداعها مقدماً لا يترتب عليه الزام الخبير بالامتناع عن أداء المأمورية ، كما لا يشكل مخالفة لحكم القانون ، وأية نكاح ما تقرره المادة ١٣٧ سالفه الذكر من أنه إذا لم تودع الامانة كان الخبير غير ملزم بإداء المأمورية ، وذلك يعنى أن له الخيار في أدائها ، ولكنه لا يفيد نعمة قانوناً من القيام بها أو ترتيب بطلان على مباشرة المهمة قبل ايداع الامانة ، ومن ناحية أخرى فإن تخلف الخصوم عن ايداع الامانة لا يؤدى بحكم القانون الى سقوط حق الخصم الذى لم يتم بايداعها في التمسك بالحكم الصادر بتعيين الخبير وإنما قد ترى المحكمة فيها يئدبه من اعدار مبرراً لعدم ايداع الامانة ، ومن ثم لا يترتب على عدم دفعها — من هذه الناحية — أى أثر .

ومن حيث أنه بالإضافة الى خلو التشريع من نص يحظر على الخبير أداء المأمورية المكلف بها رغم عدم ايداع الامانة ، فإنه في مسائل الولاية على المال تبرز مصلحة ناقص الاهلية أو الغائب في اتمام مأمورية الخبير . في حين أن الذى يشئى له ايداع الامانة هو الوصى أو الوكيل عن الغائب وقد يعتمد هذا الى الماطلة في ايداع الامانة توفيقاً لنتائج فحص الحساب مما يضر بمصالح ناقص الاهلية ومن في حكمه ، ويدعو الى عدم تعليق مباشرة مأمورية الخبير حتماً على سبق ايداع الامانة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه في مسائل الولاية على المال يجوز أن يباشر الخبير المأمورية المعهودة اليه قبل ايداع الامانة .

(ملف ٦/٥/٦٨ — جلسة ١٩٧١/٩/٢٩) .

الفصل الرابع

خبير مثن

قاعدة رقم (٢٥٢)

المبدأ :

القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن البيع التجارية — تنظيمه
تأديب الخبراء المثنين — لا وجه لنفي الخبير على قرار مجلس التأديب
بالإعلان لعدم اعلانه بتاريخ النطق بالقرار — اساس ذلك : الاصل ان
يصدر مجلس التأديب قراره في غيبة الخبير ثم يخطر به خلال خمسة عشر
يوما من تاريخ صدوره .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه لا ينال من قرار مجلس التأديب صدوره بجلسة ٢٧ من
مارس سنة ١٩٧٧ بعد نظر موضوع الاتهام بجلسة ٢٦ من يناير سنة
١٩٧٦ دون تحديد ميعاد للنطق به — ذلك ان القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧
سالف الذكر لم يوجب اصدار القرار خلال اجل محدد كما ان المادة ١٨ من
هذا القانون نظمت في فقرتها الاخيرة طريقة اصدار قرارات مجلس التأديب
فنصت صراحة على ان يصدر المجلس قرارات نهائية بأغلبية الآراء مشتملة
على الاسباب التي بنيت عليها ويبلغ الخبير بهذه القرارات خلال خمسة
عشر يوما من تاريخ صدورها بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول —
بما يفاده ان الاصل ان يصدر المجلس قراره في غيبة الخبير ثم يخطر به
خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم
الوصول — وقد تم اخطار الخبير الطاعن بقرار الخبراء في ذات تاريخ
صدور القرار بالكتاب رقم ٣٣٩ من مارس سنة ١٩٧٧ وعلى ذلك يكون
هذا الوجه من الطعن غير قائم ايضا على اساس صحيح .

(طعن ٤٩٤ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٢/٣ / ١٩٧٧) .

قاعدة رقم (٢٥٢)

المبدأ :

اتهام الخبير المثلن بما يعد جريمة جنائية — عدم ثبوت الناحية الجنائية لا يعنى انعدام المخالفة التأديبية التى يجوز مساعته عنها .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان النemy بأن اتهام الخبير الطاعن بالتفوه بالفاظ جارحة وخارجه عن حدود اللياقة لا يعد مخالفة لاحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ وانما يعد جريمة جنائية — فانه مردود لان الجريمة الجنائية تختلف فى طبيعتها وفى أركانها عن الجريمة التأديبية فلكل منهما وزنها ومقوماتها فقد ينطوى الامر على جريمتين جنائية وتأديبية وليس معنى عدم ثبوت الناحية الجنائية انعدام المخالفة التأديبية التى تتعلق بوجود أن يتطلى الخبير المثلن باستقامة السلوك والبعد عن كل ما من شأنه أن يعكس أثره على عمله — ولما كان من الشروط الاساسية لقيد الخبير المثلن فى السجل المعد لذلك أن يكون محمود السيرة — ولما كان التفوه بالفاظ جارحة وجارحة لفتشى الرقابة التجارية والخط من قدرهم أمام الجمهور يتنافى مع السلوك الحسن والسيرة الحميدة مما يشكل مخالفة تأديبية فى حق الخبير المثلن الطاعن توجب مساعته عنها — ولما كان قد ثبتت هذه المخالفة فى حق الطاعن — لذلك يكون قرار مجلس التأديب قد أصاب الحق مما يتعين الحكم بتلييده ورفض الطعن مع الزام رافعه بالمصاريف .

(طعن ٩٤ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٣) .

خبرة عامة

خدمة عامة

قاعدة رقم (٢٥٤)

المبحث :

المادة الرابعة من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ في شأن الخدمة العامة للشباب الذي أنهى المراحل التعليمية المعدل بالقانونين رقمي ٩٨ لسنة ١٩٧٥ و ١٩ لسنة ١٩٧٧ - نصها على أن يدخل في تشكيل كل من اللجنة العليا للخدمة العامة ولجان المحافظات ممثل الاتحاد الاشتراكي العربي - صدور القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية والقضاء الاتحاد الاشتراكي كتنظيم سياسي وحيد يعتبر نسخا للمادة ٤ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه - أثر ذلك - لا يشترط حضور ممثل عن الاتحاد الاشتراكي في اللجنة العليا للخدمة العامة واللجان المحلية بالمحافظات .

ملخص الفتوى :

أن المادة الثانية من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية تنص على أن الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي الوحيد المعبر عن تحالف قوى الشعب العاملة وهو أوسع مدى للمناقشة الحرة داخل تشكيلاته والتنظيمات الجماهيرية المرتبطة به ولا يجوز إنشاء تنظيمات سياسية خارج الاتحاد الاشتراكي العربي أو منظمات جماهيرية أخرى خارج المنظمات الجماهيرية التي تشكل طبقا للقانون .

وتنص المادة الرابعة من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ في شأن الخدمة العامة للشباب الذي أنهى المراحل التعليمية معدلا بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٥ على أن (تشكل لجنة عليا للخدمة العامة برئاسة وزير الشؤون الاجتماعية وعضوية وكلاء وزارات الخدشات والتخطيط والحكم المحلي وممثل عن كل من الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء والاتحاد الاشتراكي العربي والمجلس الأعلى لرعاية الشباب والاتحاد العام للجمعيات ... كما تشكل لجنة في كل محافظة برئاسة المحافظ وعضوية رؤساء مصالح الوزارات المعنية فيها وممثل عن كل من المجلس المحلي ولجنة الاتحاد الاشتراكي العربي بالمحافظة والاتحاد الاقليمي للجمعيات بالمحافظات ...) .

وتنص المادة الاولى من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية على أن (للمصريين حق تكوين الاحزاب السياسية ولكل مصرى الحق فى الانتماء لى حزب سياسى وذلك طبقا لاحكام هذا القانون) .

وتنص المادة الثانية منه على أن (يقصد بالحزب السياسى كل جماعة منظمة تؤسس طبقا لاحكام هذا القانون وتقوم على أهداف ومبادئ مشتركة وتعمل بالوسائل السياسية الديمقراطية لتحقيق برامج محددة تتعلق بالشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة وذلك عن طريق المشاركة فى مسئوليات الحكم) .

وتنص الفقرة الثانية من المادة ٣ منه على أن (تعمل هذه الاحزاب باعتبارها تنظيمات وطنية وشعبية وديمقراطية على تجميع المواطنين وتمثيلهم سياسيا .

وتنص المادة ١٩ منه على أن (يستهدف الاتحاد الاشتراكى العربى برئاسة رئيس الدولة الحفاظ على مبادئ ثورتى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ١٥ مايو سنة ١٩٧١ ودعم الوحدة الوطنية وتحالف قوى الشعب العابنة والمكاسب الاشتراكية وتوطيد السلام الاجتماعى وتطبيق النظام الاشتراكى الديمقراطى وتوسيع مجالاته وتتولى هذه الاختصاصات اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى) .

وتنص المادة ٢٠ منه على أن (تشكل اللجان المركزية برئاسة رئيس الدولة وعضوية :

١ — كافة أعضاء مجلس الشعب .

٢ — رؤساء وممثلى النقابات المهنية والاتحاد العام للعمال والنقابات العمالية العابة والاتحادات التعاونية واتحادات الغرف التجارية والصناعية .

٣ — رؤساء وممثلى اتحادات الكتاب والطلاب والمجلس الاعلى للصحافة

٤ — رؤساء الاحزاب السياسية الممثلة فى مجلس الشعب .

وتنص الفقرة ٢ من المادة ٣٢ منه على أن (تُلغى المادة الثانية والثالثة والتاسعة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية والمادة ٢ من القرار بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن حماية حرية الوطن والمواطنين كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون) .

ومن حيث أنه وإن كان القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ بشأن الخدمة العامة أدخل في تشكيل اللجنة العليا للخدمة العامة واللجان المحلية بالمحافظات ممثلين عن الاتحاد الاشتراكي فإن هذا المسلك كان يتفق وميا الاتحاد الاشتراكي كتنظيم سياسي وحيد كما يتفق مع ما يفسه هذا الاتحاد من وحدات ولجان وقيادات عامة وتنفيذية ومركزية منبثقة في القرى والمدن والمراكز والمحافظات ومراكز الانتاج والإدارة .

ومن حيث أنه بصدر القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه الذي أباح للمواطنين حق تكوين الاحزاب السياسية تبعا لاختلاف اتجاهاتهم ومبادئهم السياسية في حدود القيود والضوابط المنصوص عليها فيه والغائه للمادة الثانية من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن الوحدة الوطنية وكل حكم يخالف أحكامه فإنه يكون بذلك قد ألغى صراحة الاتحاد الاشتراكي كتنظيم سياسي وحيد فلم يعد هناك وجود للقواعد الأساسية أو لقيادته الجبائية ولم يعد له بعد أعضاء يملكون تمثيلة قانونا .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فإن القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ يكون قد أفرغ التنظيم السابق من هيكله التنظيمي ومن مضمونه ولا يغير من ذلك نصه في المادة ١٢ على أهداف الاتحاد الاشتراكي وتشكيل لجنة مركزية له برئاسة رئيس الدولة تتولى تحقيق أهدافه على النحو المبين في المادة ٢٠. ذلك لأن هذا الاتحاد الجديد يختلف تمام الاختلاف عن سلفه فيها يتعلق بتنظيمه وسلطاته واختصاصاته ويكفي للدلالة على ذلك أن الاتحاد الاشتراكي المنصوص عليه في هذا القانون لا يضم من التنظيمات سوى اللجنة المركزية التي تعبر حسبما يبين من تشكيلها عن تجمع لمختلف الاتجاهات السياسية والطوائف المهنية ومن ثم فإن الحكم الوارد بنص المادة ٤ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ بشأن الخدمة العامة من وجوب تمثيل أعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي في اللجنة العليا للخدمة العامة واللجان المحلية بالمحافظات قد نسخ بالغاء تنظيمات الاتحاد الاشتراكي القديم .

ومن أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم جواز استعجار مطلق الاتحاد الاشتراكي في تشكيل اللجنة العليا واللجان المحلية بالمحافظات بعد العمل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية .

(ملف ٨٣/٢/٢ - جلسة ١٩٧٨/٢/٢٢) .

قاعدة رقم (٢٥٥)

المبدأ :

نص المادة الثالثة من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ بشأن الخدمة العامة للشباب الذي أنهى المراحل التعليمية اقتصر على حساب مدة الخدمة العامة في حساب العلاوات - عدم اعتبارها مدة خدمة من جميع الوجوه - مدة خدمة اعتبارية وليست مدة خدمة فعلية - نتيجة ذلك - أن وجود المكلف باداء الخدمة العامة باحدى محافظات القناة في ١٩٧٥/١٢/٣١ لا يؤدي إلى استحقاقه للاعانة المقررة لتخلف شرط الوجود الفعلي بالخدمة في شأنه .

ملخص الفتوى :

ولما كانت المادة الثالثة من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ بشأن الخدمة العامة للشباب الذي أنهى المراحل التعليمية المعدل بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « مدة التكليف بالخدمة العامة سنة ويسمح لمن صدر قرار بتكليفه بالتقدم الى الوظائف الشاغرة في الحكومة أو في وحدات الحكم المحلي أو الهيئات والمؤسسات العامة أو في الوحدات الاقتصادية التابعة لها أو في وحدات القطاع الخاص ويتم تعيينه متى انطبقت عليه الشروط المطلوبة على الا يتسلم عمله ما لم يكن حاصلًا على شهادة من وزير الشؤون الاجتماعية تفيد اداء الخدمة العامة التي كلف بإدائها أو انه لم يكلف » وتضلف مدة التكليف الى مدة خدمة المكلف بعد تعيينه ويتقاضى عنها العلاوات المقررة » .

وكان هذا النص قد قصر اثر اضافته الخدمة العامة الى مدة الخدمة

الفعلية بعد التعمين على حساب العلوات ، ولم يعتبرها مدة خدمة من جميع الوجوه فان ذلك يقطع في الدلالة على أن تلك المدة تضاف كمدة اعتبارية وليست كمدة خدمة فعلية ، ومن ثم فان وجود المكلف بإداء الخدمة العامة بإحدى محافظات القناة في ١٩٧٥/١٢/٣١ لا يؤدي الى استحقاقه للاعانة المقررة لتخلف شرط الوجود الفعلي بالخدمة في شأنه ، وبالتالي لا تستحق العاملة المعروضة حالتها لتلك الاعانة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم استحقاق العاملة الاعانة المقررة بالمادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه .

(ملف ٥٠٤/٣/٨٦ - جلسة ١٩٧٦/١١/٢٨) .

قاعدة رقم (٢٥٦)

المبدأ :

يتعين ان تضم للمجندين مدة تجنيدهم بشرط الا يسبقوا زملائهم الذين ادوا الخدمة العامة - اساس ذلك ان القانون رقم ١٩٧٥/٩٨ أنشأ للمكلفين بالخدمة العامة مركزا قانونيا باضافة مدة التكليف الى مدة خدمتهم عند تعيينهم وذلك بيجز حساب مدة التجنيد التي كان يتعذر حسابها بسبب عدم جواز سبق المجند لزميله المكلف بالخدمة العامة .

ملخص الفتوى :

المفرع أنشأ للمجندين مركزا قانونيا مقتضاه اعتبار مدة تجنيدهم كأنها تضيف بالخدمة المدنية ، مع ما يقتضيه ذلك من حساب مدة التجنيد في اقدميته ، بشرط الا تزيد على اقدمية زملائه في التخرج المعينين بذات الجهة ، وبمقتضى القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٥ أنشأ للمكلفين بالخدمة العامة مركزا قانونيا من مقتضاه اضافة مدة التكليف الى مدة خدمتهم عند تعيينهم ، وبذلك فان اضافة هذه المدة لبعض من عينوا في تاريخ واحد من خريجي دفعة واحدة من شأنه ان ييجز حساب مدة التجنيد التي كان يتعذر حسابها بسبب عدم جواز سبق المجند لزميله سالف الذكر ، الامر الذي يؤدي الى مساواتهم بالمكلفين بالخدمة العامة .

وبناء على ما تقدم فانه يتمين أن تضم للمجندين الذين عينوا في ١٩٧٥/٩/١ مدة تجنيدهم بشرط ألا يسبقوا زملائهم الذين ردت ائتمياتهم الى ١٩٧٤/٩/١ نتيجة لاضافة مدة السنة التي قضوها بالخدمة العامة .

واذا كان المشرع قد اطلق ضم مدة التكليف بالخدمة العامة بحيث يسبق المكلف زميله ، الا أن هذا الحكم لا يسرى في مواجهة المجند ، لان المشرع حباه بميزة خاصة ، تحسب بمقتضاها مدة تجنيده كمدة خدمة فعلية ، وهو وان كان قيد حسابها بالا يسبق زميله في التخرج فان هذا القيد لا يعنى مغارنته بأقل الزملاء خدمة ، لان هذا القيد ورد على خلاف الاصل العام الذي يوجب اعتبار مدة التجنيد في حكم الخدمة الفعلية ، وبالتالي فان سبق المجند لن لم يكلف باداء الخدمة العامة لا ينطوى على خروج على القيد الذي أورده المشرع بقانون الخدمة العسكرية والوطنية المشار اليه .

لذلك أنتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى حساب مدة التجنيد في الحالة المعروضة بشرط ألا يسبق زميله الذى أدى الخدمة العامة .

(ملف ٢٤٨/٦/٨٦ — جلسة ١٩٨١/١٠/٢١) .

قاعدة رقم (٢٥٧)

المبحث :

حساب مدة التكليف بالخدمة العامة — مقتضى أعمال المادة الثالثة من قانون الخدمة العامة رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ هو اضافة مدة التكليف بالخدمة العامة الى الإقضية في الوظيفة التي عين بها العامل — سفر العامل الى الخارج بان من الجهة التي يخضع لإشرافها أثناء تكليفه باداء الخدمة العامة لا يحرمه من الحق في اضافة مدة التكليف الى الإقضية ولا يجوز اعتبار فترة السفر مدة انقطاع عن العمل .

ملخص الفتوى :

أن المادة الثالثة من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ في شأن الخدمة

العامة للشباب الذى أنهى المراحل التعليمية المعدل بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٥ ينص فى المادة الثالثة على أنه (مدة التكليف بالخدمة العامة سنة ويسمح لمن يصدر قرارا بتكليفه بالتقدم الى الوظائف الشاغرة فى الحكومة ، أو وحدات الحكم المحلى ، أو الهيئات والمؤسسات العامة ، أو فى الوحدات الاقتصادية التابعة لها ، أو فى إحدى وحدات القطاع الخاص ، ويتم تعيينه متى انطبقت عليه الشروط المطلوبة على ألا يتسلم عمله ما لم يكن حاصلًا على شهادة من وزير الشؤون الاجتماعية تفيد أداء الخدمة التى كلف بإدائها أو أنه لم يكلف .

وتضاف مدة التكليف الى مدة الخدمة للمكلف بعد تعيينه ويتقاضى عنها العلاوات المقررة .

ومفاد ذلك أن المشرع ألزم من أنهى المراحل التعليمية بأن يؤدي مدة سنة بالخدمة العامة بالجهة التى يكلف بإداء تلك الخدمة فيها وسمح له بالتقدم للتعيين فى الوظائف الشاغرة بالجهات التى عددها النص سالف الذكر على أن يتسلم عمله بعد انتهاء مدة الخدمة العامة وبعد تقديمه للشهادة المثبتة لذلك ، وقضى المشرع بإضافة مدة التكليف بالخدمة العامة الى خدمة المكلف بعد تعيينه .

ولما كان قرار التعيين هو الذى يفتح علاقة العامل بالوظيفة فتبدأ اعتبارا من تاريخ صدوره اقدمية العامل وكانت المادة ٢٤ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد اكدت هذا المبدأ فقضت بحسب الاقدمية فى الوظيفة من تاريخ التعيين فيها بغض النظر عن تاريخ تسلمه العمل فانه وقد عينت العلة فى الحالة الماثلة بتاريخ ١٩٧٩/٢/١ بوظيفة مراجع بالجهاز المركزى للمحاسبات بموجب القرار رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٩ فان اقدميتها الفعلية فى تلك الوظيفة تبدأ اعتبارا من هذا التاريخ واذ قضت قبله مدة ثلاثة شهور بالخدمة العامة فان تلك المدة تضاف الى اقدميتها فى الوظيفة المعينة بها فتترد اقدميتها فيها الى ١٩٧٨/١١/١ أعمالا لحكم المادة الثالثة من قانون الخدمة العامة رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه .

وبناء على ذلك فانه لا وجه للقول بخضم المدة من ١٩٧٩/١/١ حتى ١٩٨٠/٧/١ التى سافرت خلالها الى الخارج من مدة خدمتها بالوظيفة

التي عينت بها ذلك لانها قضت تلك المدة بالخارج باذن من الجهة التي تخضع لاشرافها والتي كلفت بإداء الخدمة العامة بها ولانها لا تخضع خلال فترة أدائها الخدمة العامة لقواعد الاجازات المقررة بنظام العاملين المطبق بالجهة التي عينت بها أثناء فترة أدائها الخدمة العامة كما انها لا تخضع لاشراف تلك الجهة خلال هذه الفترة ومن ثم لا يسوغ اعتبار فترة سفرها مدة انقطاع عن العمل بالنسبة للوظيفة التي عينت فيها وبالتالي لا يجوز استبعادها من مدة خدمتها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى حسب مدة التكليف بالخدمة العامة السابقة على تعيين العاملة المذكورة ومدة سفرها بالخارج في مدة خدمتها بالجهاز المركزي للمحاسبات .

(ملف ٥٨٧/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٢/٢/١٧) .

قاعدة رقم (٢٥٨)

المبدأ :

القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٢ في شأن الخدمة العامة للشباب والمادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ١٦٩ لسنة ١٩٧٧ معدلا بالقرار رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٠ — المادة ٢٦ حددت الفئات التي تعفى من الخدمة العامة ومنها من يعينوا عن طريق وزارة القوى العاملة بعد ترشيح اللجنة الوزارية للخدمات قبل تعيين زملائهم في التخرج — شرط ذلك : أن يتم تنفيذ التعيين في الجهة التي عين فيها العامل ويستمر الإعفاء اذا نقل العامل الى جهة أخرى بشرط أن يكون النقل بعد مضي سنة على الأقل من تاريخ التعيين ابتداء تعيين العامل بجهة حكومية باحدى المحافظات عن طريق اللجنة الوزارية وقضائه عشرة اشهر ثم نقله لجهة أخرى — صدور قرار المحافظ بحساب المدة مدة خدمة عامة على ان تستكمل مدة السنة بإداء الخدمة العامة مدة شهرين في الجهة المنقول اليها — قرار صحيح — اساسي ذلك : قانون الحكم المحلي ولائحته التنفيذية قد اعطى للمحافظ بالنسبة للموافقة التي تدخل في دائرة اختصاصه جميع السلطات التنفيذية المقررة للوزراء ومنها تنفيذ قانون الخدمة العامة ومنح شهادات تاديتها والإعفاء منها .

ملخص الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع القانون رقم ١٩٧٣/٧٦ فى شأن الخدمة العامة للشباب الذى انهى المراحل التعليمية واللى تنص المادة الاولى منه على أن « يجوز بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية تكليف الشباب من الجنسين الذين انتهوا من المراحل التعليمية المرحلة الثانوية أو أية مرحلة معادلة لها طبقا للقانون أو مرحلة التعليم فوق المتوسط أو مرحلة التعليم العالى ممن يزيدون على حاجة القوات المسلحة أو يعنى نهائى من الخدمة العسكرية للعمل فى المجالات الآتية :) كما تنص المادة الثالثة من ذات القانون على أن « مدة التكليف بالخدمة سنة ويجوز تعيين من يصدر قرار بتكليفه فى الحكومة أو فى وحدات الحكم المحلى أو فى الهيئات أو المؤسسات العامة أو فى المؤسسات الاقتصادية التابعة لها أو فى إحدى وحدات القطاع الخاص ، ولا يجوز أن يتسلم المكلف عليه ما لم يكن حاصلًا على شهادة من وزير الشؤون الاجتماعية تنبئ اداؤه الخدمة التى كلف بها أو أنه لم يكلف » . واستعرضت الجمعية قرار وزيرة الشؤون الاجتماعية رقم ١٦٩ لسنة ١٩٧٧ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ المعدلة بالقرار رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٠ واللى تنص المادة ٢٦ منه على أن « يعنى من اداء الخدمة العامة الفئات التالية » (١) (ج) « المعين عن طريق القوى العاملة والتدريب قبل موعد تعيين زملائه فى التخرج بناء على قرار اللجنة الوزارية للتنمية الاجتماعية والخدمات بشرط تنفيذ التعيين بالجهة المحددة ويستمر هذا الاعفاء فى حالة نقله الى جهة أخرى بموافقة الجهة التى عين بها بعد سنة على الاقل من تاريخ استلامه العمل بها .

كما استعرضت الجمعية العمومية قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون نظام الحكم المحلى المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ حيث تنص المادة الثانية منه على أنه « تتولى وحدات الحكم المحلى فى حدود السياسة العامة والخطة العامة للدولة انشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة فى دائرتها ، كما تتولى هذه الوحدات كل فى نطاق اختصاصها بجميع الاختصاصات التى تتولاها الوزارات بمقتضى القوانين واللوائح المعمول بها وذلك فيما عدا المرافق القومية أو ذات الطبيعة الخاصة التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية ، وتنص المادة ٢٧ من هذا القانون على أن « يتولى المحافظ بالنسبة الى جميع المرافق

العامة التى تدخل فى اختصاص وحدات الحكم المحلى وفقا لاحكام هذا القانون جميع السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح ويكون المحافظ فى دائرة اختصاصه رئيسا لجميع الاجهزة والمرافق المحلية ، وتكون للمحافظة السلطة المقررة للوزير بالنسبة للقرارات الصادرة من مجالس ادارات الهيئات العامة التى تتولى مرافق عامة للخدمات فى نطاق المحافظة .

واستعرضت الجمعية قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ باصدار اللائحة التنفيذية لقانون نظم الحكم المحلى التى تنص المادة الثانية منه على أن « تتولى المحافظة انشاء وتجهيز وادارة المؤسسات الاجتماعية ... وتتولى كل وحدة من الوحدات المحلية فى حدود اختصاصها شئون التنمية والرعاية الاجتماعية فى اطار السياسة العامة التى تضعها وزارة الشئون الاجتماعية وعلى الاخص ما يأتى : (..... تطبيق وتنفيذ قانون الخدمة العامة من خلال تدريب ومنح شهادات تلبية الخدمة والاستثناء منها) .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن لوزيرة الشئون الاجتماعية تكليف الفئات الواردة بالمادة ١ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ سالف الذكر من الجنسين فى الحكومة او وحدات الحكم المحلى او فى الهيئات او المؤسسات العامة او فى احدى المؤسسات الاقتصادية التابعة لها او فى احدى وحدات القطاع الخاص) .

وقد حددت المادة ٢٦ من قرار وزيرة الشئون الاجتماعية المشار اليه الفئات التى تعفى من الخدمة العامة ومنها من يعينوا عن طريق وزارة القوى العاملة بعد ترشيح اللجنة الوزارية للخدمات والتنمية الاجتماعية قبل تعيين زملائهم فى التخرج بشرط أن ينفذوا التعيين فى الجهة التى عينوا بها ويتمتعون بذات الاعفاء اذا نظلوا الى جهات أخرى غير المعينين بها بشرط أن يكون النقل بعد مضي سنة على الاقل من تاريخ تعيينهم بالجهة المعينون بها ابتداءا .

ومن حيث أن الانسة المذكورة عينت عن طريق وزارة القوى العاملة قبل تعيين زملائها فى التخرج ، ومن ثم يسرى فى شأنها الاستثناء الوارد

بقرار وزيرة الشؤون الاجتماعية بشرط أن تضى في العمل مدة سنة على الأقل وهو الامر الذي لم يتحقق .

ومن حيث أن قانون الحكم المولى ولائحته التنفيذية المشار اليها قد اعطى للمحافظ بالنسبة الى جميع المرافق العامة التى تدخل فى اختصاص وحدات الحكم المولى وفقا لاحكامه جميع السلطات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح ، ومن ضمن هذه الاختصاصات التى نطقت تطبيق وتنفيذ قانون الخدمة العامة ومنح شهادات تأديتها والاستثناء منها .

ومن حيث أن محافظ الاسماعيلية قد وافق على حساب المدة التى قضتها الانسة المذكورة بمحكمة الاسماعيلية وقدرها عشرة اشهر من ١٩٧٩/١٠/٢ حتى ١٩٨٠/٨/٢ مدة خدمة عامة على ان تستكمل مدة السنة بأداء الخدمة العامة مدة شهرين فان قراره هذا يكون قد صدر فى حدود اختصاصه وفقا للقانون ومن ثم فانه يتعين على الانسة المذكورة ان تضى مدة شهرين فقط خدمة عامة دون ما حاجة الى قضاء سنة جديدة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى وجوب تكليف الانسة لاداء الخدمة العامة لمدة شهرين فقط لتكملة مدة السنة المطلوبة .

دراسة مسائية

دراسة مسائية

قاعدة رقم (٢٥٩)

المبحث :

يجوز للموظف أن يلتحق بدراسات مسائية دون إذن سابق. وذلك مع عدم الإخلال بحق الحكومة في تكليفه بالعمل في غير أوقات العمل الرسمية.

ملخص الفتوى :

يتبين من الرجوع الى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بنظام موظفي الدولة أن المشرع قد أخذ ببدا عدم الجمع بين الوظيفة وبين غيرها من أوجه النشاط وذلك لتكئين الموظفين من القيام بواجباتهم على اكمل وجه مع عدم تآثرهم بالمصالح الخاصة ورؤى في نفس الوقت أن يسمح لهم لمزاولة نشاطهم في الحدود المعقولة التي لا يخشى معها التأثير على أعمال الوظيفة — فعلى الموظف — طبقا لحكم المادة ٧٣ من القانون أن يقوم بنفسه بالعمل المنوط به وعليه أن يخصص وقته العمل الرسمي لاداء واجبات وظيفته كما يجوز تكليفه بالعمل في غير اوقاته الرسمية علاوة على الوقت المعين لها اذا اقتضت مصلحة العمل ذلك . ولا يجوز للموظف طبقا لحكم المادة ٧٨ أن يؤدي للغير أعمالا يترتب او مكافأة ولو في غير اوقات العمل الا في الحالات الاستثنائية المبينة في هذه المادة كما انه محظور عليه طبقا لحكم المادة ٧٩ أن يجمع بين وظيفته وبين اى عمل آخر يؤديه بنفسه او بواسطة غيره اذا كان من شأن ذلك الاضرار باداء واجبات الوظيفة او كان غير متفق مع مقتضياتها .

والحكمة من تحريم الجمع بين الوظيفة وغيرها من الاعمال هي رعاية المصلحة العامة خشية أن يهمل الموظف عمل الوظيفة ويوجه نشاطه الى عمله الخاص فيؤثر هذا العمل على واجبات الوظيفة وحسن ادائها أو أن يؤثر قيام رابطة عمل بينه وبين الغير على استقلاله في القيام بأعباء الوظيفة .

لذلك انتهى قسم الرأي إلى أن الالتحاق بدراسات مسائية هو نشاط علمي محض للموظف أن يمارسه دون إذن سابق وذلك مع عدم الإخلال بحق الحكومة في تكليفه بالعمل في غير أوقات العمل الرسمية طبقا لحكم المادة ٧٣ من القانون ومساعفته إذا دعى للعمل في غير الأوقات الرسمية بخلاف الأمر الصادر إليه بذلك أو كانت طبيعية عمل الوظيفة تقتضى حتما ممارسة هذا العمل في الأوقات المخصصة للدراسة وترك عمله في تلك الأوقات لممارسة النشاط الدراسي .

(فتوى ١١٩ في ٨/٤/١٩٥٣) .

درجة على سبيل التذكير

درجة على سبيل التذكار

قاعدة رقم (٢٦٠)

المبدأ :

الاحتفاظ للموظف على سبيل التذكار بدرجة في الميزانية تملو على درجته — لا يكسبه مركزا قانونيا فيها — الفرض من ذلك الإبقاء على درجة يمكن وضع الموظف فيها عند عودته — تضمن المادة ٥٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ هذا الحكم .

ملخص الحكم :

ان الاحتفاظ للموظف على سبيل التذكار بدرجة في الميزانية تملو على درجته لا يكسبه فيها مركزا قانونيا ، اذ لا يعد تعيينا فيها ولا ترقية اليها، لكونه لا يتم بالاداة او وفقا للشروط اللازمة لذلك التعيين او هذه الترقية ، بل الفرض منه الإبقاء على درجة ما يمكن أن يوضع عليها عند عودته الى أن تسوى حالته على الوظيفة التي تملو من درجته . وقد نصت المادة ٥٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة في فقرتها الاولى مصداقا لذلك على أن « تحفظ على سبيل التذكار لاعضاء البعثات من الموظفين وللمجندين منهم وظلائفهم ببيزانيات الوزارات والمصالح المختلفة ، ويجوز شغل هذه الوظائف بصفة مؤقتة على أن تملو عند عودتهم » .

(طعن ٧٣٤ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/١٢/٢٧) .

دستور

الفصل الاول : مبادئ دستورية

الفرع الاول : حق الشكوى

الفرع الثانى : حق التقاضى

الفرع الثالث : القانون الاصلح للمتهم

الفرع الرابع : مبدأ المساواة

اولا : المساواة امام القانون

ثانيا : مساواة الجنسين فى تولى الوظائف العامة

الفصل الثانى : دستورية القوانين

الفرع الاول : المبدأ العام

اولا : صور عدم دستورية القوانين

(ا) مخالفة القانون للدستور

(ب) الانحراف فى استعمال السلطة التشريعية

ثانيا : رقابة الامتناع

ثالثا : الحكم بعدم دستورية قانون يقرر واقعا كان موجودا

رابعا : احكام الشريعة الاسلامية

الفرع الثانى : تطبيقات

اولا : المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ بشأن الفصل

بغير الطريق التاديبى

ثانيا : القانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٢

ثالثا : القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ باعتبار بعض القرارات

الصادرة من شئون الموظفين العموميين من اعمال
السادة

- رابعاً : القراران بقانون رقبا ١٥ لسنة ١٩٦٧ و٥ لسنة ١٩٧٠ .
خامساً : المادة ٨٥ من قانون الموظفين الاساسى رقم ١٣٥
لسنة ١٩٤٥ (الاقليم السورى) .

الفصل الثالث : مسائل متنوعة

- اولاً : سقوط دستور ١٩٢٣
ثانياً : اقتراح القوانين
ثالثاً : لوائح
رابعاً : احتكار
خامساً : استغلال البترول يكون بقانون

الفصل الاول

مبادئ دستورية

الفرع الاول

حق الشكوى

قاعدة رقم (٢٦١)

المبدأ :

حق الشكوى والتظلم — يكفله القانون للكافة ويحميه الدستور على انه من الحريات المتصلة بمصالح الافراد — مرد ذلك الى حق تقديم العرائض في مختلف الدساتير التي نادت بحقوق الانسان — مخاطبة السلطات باسم الجماعات — لا تكون الا للهيئات النظامية والاشخاص الاعتبارية — شروط وأوضاع ممارسة هذا الحق الدستوري .

ملخص الحكم :

لا مرأى في أن حق الشكوى والتظلم كحق التقاضى يكفله القانون للكافة ويحميه الدستور على انه من الحريات المتصلة بمصالح الافراد . فالمادتين ٦٣ ، ٦٢ من الدستور الجمهورى تنصان على أن « للمصريين حق تقديم شكاوى الى جميع هيئات الدولة عن مخالفة الموظفين العموميين للقانون أو افعالهم واجبات وظيفتهم . كما أن للمصريين مخاطبة السلطات العامة كتابة ، وتوقيهم ولا تكون مخاطبة السلطات باسم الجماعات الا للهيئات النظامية ، والاشخاص الاعتبارية » ونصت المادة ٢٢ من دستور سنة ١٩٢٣ الملغى ، على أن « لافراد المصريين أن يخاطبوا السلطات العامة فيما يعرض عليهم من الشؤون وذلك بكتابات موقع عليها بأعضائهم اما مخاطبة السلطات باسم المجاميع ، فلا تكون الا للهيئات النظامية والاشخاص المعنوية » ومرد هذا الاصل الى حق تقديم العرائض Droit Petotion في مختلف الدساتير التي نادت بحقوق الانسان . فلكل فرد أن يتقدم الى السلطات العامة بشكوى يتظلم فيها من أمر يهمه كدفع حيف وقع عليه من عمل جائر ابتغاء رد هذا الجور والتعويض عن آثاره . ولممارسة هذا الحق الدستوري شروط وأوضاع في مقدمتها أن يكون الاستصراخ للسلطات في شكل عريضة أو شكوى — وليس بالطبع منشورا — وأن

تحمل الورقة توقيع صاحبها وذاتيته ما دامت الشكوى تهدف الى تحقيق مصلحة شخصية متصلة بالحرية الفردية ، فاذا كانت الشكوى أو العريضة باسم الجماعات فلا يكون الحق في مخاطبة السلطات بشأنها الا للهيئة النظامية التي تمثل الجماعة صاحبة الحق في الشكوى . ويقتضى حق التقديم أن يكون بطريق ارسال مشروع لا موارد فيه ، ولا مستور ما دامت العريضة تحل المطالبة بحق يحويه ، ويكفله الدستور . كما ان الحق في مخاطبة السلطات العامة كتابة وبالتوقيع الصريح ، اسلوب معين ومسلك خاص ومستوى يرتفع ولا جدال عن الالفاظ النابية وعبارات التحدى والاشارة والتهديد ، والاستفزاز والاستفكار . والعريضة المشروعة ، وهى رسالة لدرء الحيف ورفع الظلم ورد الحق ، متى حسن مقصدها واستقام فانها توجه على قدر الامكان الى السلطة المباشرة المختصة بموضوعها والبت في امرها . فاذا هى اندفعت متناثرة الى غير جهاتها الاصلية والى سلطاتها المختصة فانها تكون قد ضلت سبيلها واخطأت هدفها - وفقدت سندها المشروع . بل انها بذلك تكون قد انقلبت الى فعل شائن وتصرف معيب غير مشروع يعاقب عليه القانون ايا كانت المبررات التى أوحى به والتزعزعات التى دفعت اليه . ومهما يكن من امر ، فان هذا الحق الدستورى القديم ، حق تقديم افراد الشعب العرائض لمخاطبة السلطات العامة لا يعدو اليوم أن يكون ضمانا تضاعلت قيمته حقيقة وعملا بعد أن تعددت لدى الفرد طرق مشروعة فعالة منها القضائية ومنها الادارية ومنها طريق القضاء الادارى بما يملكه من ولاية الالفاء .

(طعن ١٤٥٦ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٢) .

تقاعدة رقم (٢٦٢)

المبدأ

حق الشكوى يكفله القانون ويحميه الدستور - لممارسة هذا الحق شروط واوضاع في مقدمتها ان تكون للسلطة المختصة التى تملك رفع الظلم ورد الحق الى اصحابه - اذا وجهت الشكوى الى غير الجهات الاصلية المختصة او اندفعت فى عبارات جارحه تكيل الاتهامات بغير دليل فانها تكون قد ضلت سبيلها واخطأت هدفها وفقدت سندها المشروع وانقلبت الى فعل شائن وتصرف معيب غير مشروع - لا يجوز للموظف ان يتخذ

من شكواه. ذريعة للتطاول على الرؤساء أو تحديدهم أو التبرؤ عليهم ليسخر هذا الحق الدستوري في غير ما شرع له .

ملخص الحكم :

أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه ولئن كانت الشكوى حتى يكفله القانون ويحببه الدستور ، إلا أنه لممارسة هذا الحق شروط وأوضاع في مقدمتها أن يكون الاستصراخ — بقدر الامكان — للسلطة المختصة التي تلك رفع الظلم ورد الحق الى أصحابه ، متى حسن مقصدها وتخبرت عباراتها من التخفيف على المسؤولين بالمعبارات النابية والانفاظ الجارحة ، فإذا هي وجهت الى غير الجهات الاصلية المختصة بالنسبة لها ، أو اندفعت في عبارات جارحة تكيل الاتهامات بغير دليل — لبعض المسؤولين بقصد الانتقام منهم أو إجبارهم على الاستجابة الى مطالب ذوى الشأن ، فانها تكون قد خليت سبيلها واطلقت هدفها ، وفقد سندها المشروع ، بل انها تكون قد انتقلت الى فعل شائن وتصرف معيب غير مشروع يعاقب عليها القانون أيا كانت المبررات التي أوجت به والنزعات التي دفعت اليه، ذلك أنه لا يجوز للموظف أن يتخذ من الشكوى ذريعة للتطاول على رؤسائه أو تحديدهم والتبرؤ عليهم ، أو يسخر هذا الحق الدستوري في غير ما شرع له بالانتشهير بهم وأرهابهم ، لإجبارهم على الاستجابة الى مطالبه — ولو تعتبر حق — شراء لسكوته واتقاء لشره .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق ان الطاعن قد استغل رغبة زملائه من الموزعين في المطالبة برفع نسبة العمولة وخفض نسبة الكسر والشطف من الزجاج الذى يطهون به طبقا لنظام الشركة ، واستوقعهم على شكوى حشد فيها من العبارات الجارحة والانفاظ النابية والاتهامات الخطيرة التى نسبها للمسؤولين بالشركة وعلى رأسهم رئيس مجلس الادارة بها لو صحت وقائمه لاجبت بعقابه — جنائبا فضلا عما تسببه له من احتقار اقرانه ورؤسائه فى المجتمع بقصد اظهار الشكوى على أنه نوع من السخط العام الذى وقع تحت تأثيره جميع العاملين بالشركة بسبب الظلم والتعذيب ، وتكون الرؤية لدى المسؤولين بما يشتهى هواه بقصد الاساءة الى سمعتهم لدى الجهات الادارية المختلفة رغم علمه انها غير مختصة بالبت فى شكواه أو رفع الظلم عنه ومن بينها محافظة الجيزة التى احوالت شكواه الى الشركة الماطعون ضدها للبت فى شكواه ، وقد اقر الطاعن فى التحقيقات ، بكل

ما نسب اليه من عبارات تجاه المسؤولين بالشركة وما نسب من اتهامات القيت على عوائقها ، دون أن يقدم الدليل على صدق ما ورد بشكواه ، بل راح يسوق الاتهامات جزافا ويضيف اليها مزيدا من التجاوزات المنسوبة الى رئيس مجلس الادارة ، في الوقت الذي أكد فيه زملاؤه الذين وقعوا على الشكوى عدم علمهم بهذه الوقائع ، واجمعوا على أنهم وقعوا على هذه الشكوى دون علمهم بما ورد فيها من عبارات بعد أن أفهمهم أنها لا تعدو أن تكون مطالبة برفع نسبة العمولة وتخفيض نسبة الخصم المقرر مقابل الكسر والشطف الحادث في الزجاج ، وأنه ليس لهم أية صلة بالاتهامات أو العبارات التي وردت بها ، كما أكتكت التحقيقات التي أجريت في هذا الشأن أن الاتهامات المشار إليها ليس لها أي صدى من الحقيقة وأن الطاعن دائب الشكوى والتشهير بالمسؤولين بغير حق ، وقد سبق مجازاته لذات السبب ، وأنه لا يستهدف من شكواه اتصافا أو رفع الظلم عنه بقدر ما يبغي القاء الاتهامات على المسؤولين والاساءة الى سمعتهم ، وكل أولئك تظاهر على أن الطاعن قد خرج بالشكوى عن مفهومها واهدافها بحسبانها رسالة الى السلطة المختصة لرد الشر ورفع الظلم عنه بقدر ما يبغي القاء الاتهامات على المسؤولين والاساءة الى الاستجابة بغير حق الى مطالبه خوفا من الاساءة الى سمعتهم والتشهير بهم دون التحقق من صحة مزاعمه ، الامر الذي يشكل خروجا خطيرا على مقتضيات وظيفته وما تفرضه عليه من احترام الرؤساء وتوقيرهم ، وإذا كان للمظلوم أن يجهر بالسوء من القول اذا ظلم ، فليس لكل عامل أن يتخذ من هذه القاعدة وسيلة يتذرع بها للافتئات - بغير حق - على رؤسائه وتحديدهم والتشهير بهم ولو لم يكن لمزاعمه ظلا من الحقيقة ، والا كانت الشكوى سبيلا للانتقام من الرؤساء وارهابهم واجبارهم على ادارة شئون المنظمة على غير أساس من الحق والعدل خوفا على أنفسهم من ضعاف القلوب الذين يسيئون بغير حق الى سمعتهم وهم في مراكزهم الشديدة الحساسية والفائر بكل ما يشاع حولها من أقاويل ، الامر الذي يتعين معه مؤاخذة هؤلاء العاملين ، ومن بينهم الطاعن - بها يتناسب مع ما فرط منه من اخلال بواجبات الوظيفة ، ودرء للآثار الضارة التي تنعكس على مصلحة العمل في الشركة الامر الذي يجعل القرار المطعون فيه قد صدر على أساس سليم من القانون ، حصينا من الالغاء ، ويكون الحكم الطمين - قد أصاب الحق فيما انتهى اليه من رفض طلب الطاعن الغاء القرار المطعون فيه لاستخلاصه استخلاصا سائفا من الاوراق بعد تحققه لا وجه لدفاع الطاعن ، والتأكد من ثبوت الواقعة محل الجراء وسلامة تكييفها القانوني .

ولا يجدى المدعى للنيل من الحكم المطعون فيه ، ما قدمه أمام هذه المحكمة من اقرارات استوقع عليها زملاؤه السابقة استيقتهم على شكواه من انهم قد اجبروا على التوقيع امام المحقق على اقوال لم يبينوها وان الاتهامات المنسوبة الى رئيس مجلس الادارة كانت عن وقائع صحيحة ، ذلك انه فضلا عن ان هذا الاقرار لا يكفى لحض ما ورد بالتحقيقات من اقوال للمقربين وغيرهم من الزملاء الذين شهدوا بعدم صحة ما جاء بشكوى الطاعن ، فان هذا الاقرار في ذاته يحضه ما قدمه كل منهم قبل التحقيق ، ولجرد عليهم بالشكوى من استنكار لما جاء بها ، والتصل من اقرارهم لما ورد فيها من اتهامات او عبارات جارحه ، وان طلباتهم تنحصر في بحث موضوع رفع عمولتهم وتخفيض نسب الخصم المقررة عن شطف او كسر بعض الزجاجات ، وان ذهنهم لا يتطرق الى القاء الاتهامات على رئيس مجلس الادارة او المسؤولين عن الشركة وهو ما اكده في التحقيقات التي اجريت معهم ، وظهرته اقوال باقى المسؤولين ، الامر الذى يؤكد ان الاتهامات التى القاها الطاعن على المسؤولين لا تجد ظلا من الحقيقة ، ولم تجد في حينها قبولا من العاملين مما يشكل من جانبته بهذا السلوك خروجاً على مقتضيات وظيفته وما تفرضه من احترام للرؤساء تحقيقاً لمصلحة العمل ، ويجعل الجزاء الذى وقع عليه قد صانف محله كما يجعل الحكم المطعون فيه — فيما قضى به من رفض دعواه عصيا على الالغاء . مما يتعين معه والحال هذه الحكم برفض الطعن لقيامه على غير اساس سليم من القانون .

(طعن ٥٩٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٥/٦/١) .

الفرع الثانى

حق التقاضى

قاعدة رقم (٢٦٣)

المبدأ :

حرمان الناس كافة من الالتجاء للقضاء للانتصاف يعتبر مصادرة لحق التقاضى — وجوب التفرقة بين المصادرة المطلقة لحق التقاضى عموما وبين تحديد دائرة اختصاص القضاء : الأولى تخالف الدستور لانطوائها على تعطيل السلطة القضائية التى أنشأها نصوصه ، الثانى لا مخالفة فيه للدستور الذى تقضى نصوصه بأن القانون هو الذى يرتب جهات القضاء ويحدد اختصاصاتها — سرد لبعض النصوص التى تعتبر محددة لدائرة الاختصاص — المادة الثانية من القانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣ التى حرمت الموظفين المفسولين تطبيقا لاحكامه من رفع دعوى الالفاء او التعويض — عدم اعتبارها من النصوص المصادرة لحق التقاضى ، بل من تلك المحددة لدائرة اختصاص القضاء .

ملخص الحكم :

ان نص المادة الثانية من القانون رقم ٦٠٠ سنة ١٩٥٣ ، وان جاء مضيقا لاختصاص القضاء مانعا اياه من نظر المنازعات المشار اليها بذلك النص الغاء أو تعويضا ، الا أنه لا وجه للنمى عليه بعدم الدستورية بدعوى مصادرته لحق التقاضى ، ذلك أنه تجب التفرقة بين المصادرة المطلقة لحق التقاضى عموما وبين تحديد دائرة اختصاص القضاء . وإذا كان لا يجوز من الناحية الدستورية حرمان الناس كافة من الالتجاء الى القضاء للانتصاف ، لان فى ذلك مصادرة لحق التقاضى ، وهو حق ككل الدستور أصله ، اذ تكون مثل هذه المصادرة المطلقة بمثابة تعطيل وظيفة السلطة القضائية ، وهى سلطة أنشأها الدستور لتمارس وظيفتها فى أداء العدالة مستقلة عن السلطات الأخرى — لأن كان ذلك كذلك ، الا أنه لا يجوز الخلط بين هذا الأمر وبين تحديد دائرة اختصاص القضاء بالتوسيع أو التضييق ، لان النصوص الدستورية تقضى بأن القانون هو الذى يرتب جهات القضاء ويعين اختصاصاتها ، وعلى هذا نصت المادة ١٢٥ من دستور سنة ١٩٢٣ والمادة ١٧٦ من دستور جمهورية مصر . وينبنى على ذلك أن كل ما يخرج القانون من ولاية القضاء يصبح معزولا عن

تظره ، وهذا أصل من الأصول المسلمة . وتقديها قالوا ان القضاء يتخصص بالزمان والمكان والخصومة ، وعلى هذا الأصل الدستورى صدرت التشريعات الموسعة أو المضيقه لولاية القضاء في جميع العهود وفي شتى المناسبات ، كالنصوص التشريعية المانعة من النظر في أعمال السيادة سواء بالالغاء أو بالتعويض ، وكالنصوص التى كانت تمنع القضاء من النظر في طلبات الغاء القرارات الادارية أو وقف تنفيذها ، الى أن أنشئ مجلس الدولة ، نجعل ذلك من اختصاصه على الوجه المحدد بقانونه ، وكذلك النصوص التى تمنع سماع الدعاوى فى شأن تصرفات السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية بعد انتهائها الغاء أو تعويضا ، وكالمادة ١٣ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعى التى تمنع جميع جهات القضاء من النظر فى طلبات الغاء أو وقف تنفيذ قرارات الاستيلاء أو فى المنازعات المتعلقة بملكية الاطيان المستولى عليها ، وكالمادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بفصل الموظفين بغير الطريق التأديبى التى تمنع القضاء الادارى من نظر طلبات الغاء قرارات الفصل أو وقف تنفيذها ، وكالمادة ١٤ من القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن اموال أسرة محمد على المصادرة التى تمنع المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها من سماع الدعاوى المتعلقة بترك الاموال ، وكالمادة ٢٩١ من القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم الجامعات المصرية التى تمنع القضاء الادارى من النظر فى طلبات الغاء أو وقف تنفيذ القرارات الصادرة من الهيئات الجامعية فى شئون طلابها — ولا شبهة فى دستورية هذه التشريعات جميعا ، ما دام القانون هو الاداة التى تملك بحكم الدستور ترتيب جهات القضاء وتعيين اختصاصاتها ، ومن ثم فله أن يضيقها أو أن يوسعها بالشروط والاوزاع التى يقررها .

(طعن ١٦١ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٧/٦/٢٩) .

قاعدة رقم (٢٦٤)

المبدأ :

القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٩ بضم قسم قضايا الاوقاف الى ادارة قضايا للحكومة — منه نظر الطعن بالالغاء أو التعويض فى القرارات الصادرة بالتعيين أو تحديد الاقدمية وفقا له — لا يؤدى الى اعتباره غير

دستورى بدعوى مصادرة حق التقاضى — وجوب التفرقة بين المصادرة المطلقة لحق التقاضى وبين تحديد دائرة اختصاص القضاء والحد منها .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن القانون لا يكون غير دستورى الا اذا خالف نصا دستوريا قائما أو خرج على روحه ومقتضاه ومرد ذلك الى أن الدستور وهو القانون الاعلى فيها يقرره لا يجوز أن تهدر اية أداة أدنى ووظيفة القضاء هى تطبيق القانون فيها يعرض له من قضية وقد جاءت المادة الرابعة من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٩ بضم قسم قضايا وزارة الاوقاف الى ادارة قضايا الحكومة فيها قضت به من أن تكون القرارات الصادرة بالتعيين أو تحديد الاقدمية وفقا لاحكام المادة الثالثة نهائية غير قابلة لاي طعن أو مطالبة أمام اية جهة قضائية ، مضيقا لاختصاص القضاء مانعة اياه من نظر المنازعات المشار اليها بالطريق المباشر أو بالطريق غير المباشر أى سواء بالفاء أو بالتعويض فلا وجه للنص بعدم الدستورية بدعوى مصادرة حق التقاضى اذ تجب التفرقة بين المصادرة المطلقة لحق التقاضى وبين تحديد دائرة اختصاص القضاء والحد منها وإذا كان لا يجوز من الناحية الدستورية حرمان الناس كافة من اللجوء الى القضاء لان ذلك مصادرة لحق التقاضى وهو حق كفل الدستور أصله اعتبارا بان هذه المصادرة هى بمثابة تعطيل لوظيفة السلطة القضائية وهى سلطة تنشأها الدستور لتؤدى وظيفتها فى أداء العدالة مستقلة عن السلطات الأخرى — لأن كان ذلك هو ما تقدم الا أنه لا يجوز الخلط بين هذا الامر وبين تحديد دائرة اختصاص القضاء بالتوسيع أو التضيق فكل ما يخرج القانون من اختصاص القضاء يصبح معزولا من نظره .

(طعن ١١١٦ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٧/٢١) .

قاعدة رقم (٢٦٥)

المبدأ :

القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٩ بالفاء قسم قضايا الاوقاف واحلال ادارة قضايا الحكومة فى اختصاصاته — نص المادة ٤ منه الذى منع الطعن فى القرارات الصادرة بالتطبيق له أمام اية جهة قضائية لا مصادرة فيه

لحق التقاضي - وجوب التفرقة بين مصادرة حق التقاضي وبين تحديد دائرة اختصاص القضاء الإداري بالتوسع أو التضييق .

ملخص الحكم :

لا وجه للنعمى بعدم دستورية نص المادة الرابعة من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٩ التي نصت على أن تكون القرارات الصادرة وفقا لاحكام المادة الثالثة منه نهائية وغير قابلة لاي طعن أو مطالبة أمام أية جهة قضائية ، بدعوى أن هذا النص فيه مصادرة لحق التقاضي ذلك أنه يجب التفرقة بين المصادرة المطلقة لحق التقاضي وبين تحديد اختصاص القضاء الإداري والحد منه ، وإذا كان لا يجوز من الناحية الدستورية حرمان الناس كافة من اللجوء الى القضاء لان في ذلك مصادرة لحق التقاضي وهو حق كله الدستور اعتبارا بأن هذه المصادرة هي بمثابة تعطيل لوظيفة السلطة القضائية وهي سلطة انشائها الدستور لتؤدي وظيفتها في توزيع العدالة مستقلة عن السلطات الأخرى ، لأن كان ذلك هو ما تقدم الا أنه لا يجوز الخلط بين هذا الأمر وبين تحديد دائرة اختصاص القضاء بالتوسع أو التضييق ، فكل ما يخرج القانون من اختصاص القضاء الإداري يصبح هذا القضاء معزولا عن نظره ومن ثم يكون الدفع بعدم دستورية نص المادة الرابعة من القانون آتف الذكر فيها تضمنته من تضييق لاختصاص القضاء الإداري بمنعه من نظر المنازعات المشار إليها في غير محله متعين الرفض .

(طعن ١١١٨ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٧) .

قاعدة رقم (٢٦٦)

المبدأ :

نص المادة الرابعة من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٩ على كونه القرارات الصادرة بالتعيين وتحديد الإقضية الصادرة طبقا للمادة الثالثة منه نهائية غير قابلة لاي طعن أو مطالبة أمام أية جهة قضائية - ليس فيه مصادرة لحق التقاضي - أساسي ذلك : وجوب التفرقة بين مصادرة حق التقاضي وتحديد دائرة اختصاص القضاء بالتوسع أو التضييق .

ملخص الحكم :

لا وجه للنمی بعدم دستورية نص المادة الرابعة من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٩ التي نصت على أن تكون القرارات الصادرة وفقا لاحكام المادة الثالثة منه نهائية وغير قابلة لای طعن أو مطالبة أمام أية جهة قضائية ، بدعوى أن هذا النص فيه مصادرة لحق التقاضی ذلك أنه تجب التفرقة بين المصادرة المطلقة لحق التقاضی وبين تحديد اختصاص القضاء الإداری والحد منه ، وإذا كان لا يجوز من الناحية الدستورية حرمان الناس كافة من اللجوء الى القضاء لان في ذلك مصادرة لحق التقاضی وهو حق كحلة الدستور اعتبارا بأن هذه المصادرة هی بمثابة تعطيل لوظيفة السلطة القضائية وهی سلطة انشأها الدستور لتؤدي وظيفتها في توزيع العدالة مستقلة عن السلطات الأخرى لئن كان ذلك هو ما تقدم الا أنه لا يجوز الخلط بين هذا الامر وبين تحديد دائرة اختصاص القضاء بالتوسع أو التضييق ، فكل ما يخرجه القانون من اختصاص القضاء الإداری يصبح هذا القضاء معزولا عن نظره ومن ثم يكون الدفع بعدم دستورية نص المادة الرابعة من القانون آتف الذكر فيها تضمنته من تضييق لاختصاص القضاء الإداری بمنعه من نظر المنازعات المشار إليها في غير محله متعين الرفض .

(طعن ١٢٥٠ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢١) .

قاعدة رقم (٢٦٧)

المبدأ :

القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٣ باعتبار قرارات رئيس الجمهورية الصادرة باحالة الموظفين العموميين الى الكعاش أو الاستيداع أو فصلهم عن غير الطريق التدريبي من قبيل أعمال السيادة — النعی علیه بعدم الدستورية قولاً بأن فيه مصادرة لحق الموظف في الانتصاف عن طريق القضاء — مردود بان ذلك لا يكون الا اذا كان حق الموظف في الوظيفة العامة هو من الحقوق التي يكفلها الدستور ذاته ويقرن الدستور وسيلة اقتضائه. كذلك — وضع الموظف هو وضع شرطي منوط بالصلاحيه للموظفة العامة — الفاء الوسيلة القضائية للتنظم من هذه القرارات لا يعتبر القضاء لاصل الحق في ذاته ما دام المشرع قد أوجد هيئة إدارية تختص بنظر

النظم والفصل فيه بقرار مسبب وجوباً في حالة الرفض - النعى على هذا القانون. بأن فيه إخلالاً بالمساواة أمام القانون والقضاء مردود بشأن الوضع. وأحد دون تمييز بالنسبة إلى كل من تصدر في حقهم من الموظفين القرارات المتشابهة فيها .

ملخص الحكم :

لا حجة في النعى على التشريع أنه ينطوى على مصادرة لحق الموظف العام في تعويضه عن فصله ، سواء بالطريق العيني وهو الإلغاء أو بطريق المقابل وهو التعويض ، إذا كان القرار قد وقع مخالفاً للقانون ، وعلى مصادرة لحقه في الانتصاف في هذا الشأن عن طريق القضاء ، وعلى إخلالاً بمبدأ المساواة أمام القانون والقضاء ، إذ أن هذا النعى لا يستقيم إلا إذا كان حق الموظف في الوظيفة العامة هو من الحقوق التي يكفلها الدستور ذاته ، وكانت وسيلة اقتضائه عن طريق القضاء هي وسيلة يقرها الدستور كذلك وكان ثمة حقاً إخلالاً بمبدأ المساواة أمام القانون في هذا الشأن ، لأنه لا يجوز عندئذ أن يهدر القانون ما يقره الدستور . أما إذا كان هذا الحق هو مما ينشئه القانون أو يلغيه وكانت وسيلة اقتضائه هي مما ينظمه القانون على الوجه الذي يراه ، وكان القانون لا يقوم على تمييز بين أفراد طائفة واحدة تماثلت مراكزهم القانونية ، فلا يكون ثمة وجه للنعى المتقدم . ذلك أن تقليد الموظف الوظيفة العامة باسناد اختصاصاتها إليه وتعيينه فيها أياً كانت أدواته لا يخلق الوظيفة ولا يرتب للموظف حقاً فيها على غرار حق الملكية إذ هي ملك الدولة توليها من يصلح للاضطلاع بأعبائها ، وبقاء الموظف في المركز القانوني العام المترتب على شغلته ليس حقاً يرقى إلى مرتبة الحقوق الدستورية أو يقاس على حق الملكية الذي صانته الدستور بما يكفل عدم نزعها إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقاً للقانون ، بل هو وضع شرطي منوط بصلاحيات الموظف للنهوض بأعباء الوظيفة العامة ، وهو أمر يخضع لتقدير الحكومة القائمة على تسيير المرافق العامة ، دون الاحتجاج بأن له أصل حق في البقاء في الوظيفة . كما أن ثمة فرقاً بين المصادرة المطلقة لحق التقاضي عموماً وبين تحديد دائرة اختصاص القضاء بالتوسيع أو التضييق فيها ، الأمر الذي يملكه القانون بالتطبيق للنصوص الدستورية بوصفها الإداة التي ناط بها الدستور ترتيب جهات القضاء وتحديد نطاق ولايتها وتوزيع الاختصاص بينها ، وبيان وسائل المطالبة بالحقوق ، قضائية كانت أو غير قضائية ،

بالشروط والأوضاع التى يقررها على نحو ما سلف بيانه . على أن الشارع قد أصدر فى ٤ من مارس سنة ١٩٦٢ وهو التاريخ الذى صدر فيه القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٢ الذى عمل به فى ١١ منه — القرار الجمهورى رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٦٢ بإضافه حكم جديد الى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٦ من ابريل سنة ١٩٥٥ ببيان اجراءات التظلم الادارى وطريقة الفصل فيه . ويقضى هذا الحكم بأن « يقدم التظلم من قرارات رئيس الجمهورية بحالة الموظفين العموميين الى المعاشى أو الاستيداع أو فصلهم من غير الطريق التأديبى الى لجنة تشكل من أعضاء مجلس الرئاسة بقرار من رئيس الجمهورية » وذلك لتبت فيه قبل مضى ستين يوما من تاريخ تقديمه على الوجه المبين بهذا القرار . كما اصدر فى التاريخ ذاته القرار الجمهورى رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٦٢ بتشكيل اللجنة المشار اليها . فاذا كان قد العى الوسيلة القضائية للتظلم من هذه القرارات ، فانه لم يبلغ أصل الحق فى ذاته ، اذ اوجد هيئة ادارية أسند اليها ولاية نظر هذا التظلم والفصل فيه بقرار مسبب وجوبا فى حالة الرفض هى اللجنة المذكورة بما لا معقب عليها من انقضاء . والقانون هو الذى يحدد وسيلة المطالبة بالحق ويعين الجهة التى يلجأ اليها صاحب الحق لاقتضاء حقه ، قضائية كانت هذه الجهة أو غير قضائية . وليس من المحتم أن تكون وسيلة اقتضاء الحق أو رده الى نصابه هى المطالبة القضائية وحدها ، أو أمام جهة قضائية بعينها دون أخرى ، بل قد تكون هذه الوسيلة غير قضائية ، أو قضائية بوجه معين أو بآخر أمام جهة معينة أو أخرى . ولا اخلال بمبدأ المساواة أمام القضاء ما دام الوضع واحدا دون تمييز بالنسبة الى كل من تصدر فى حقهم من الموظفين العموميين القرارات الجمهورية التى اعتبرها القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٢ من قبيل أعمال السيادة . ومن ثم فان هذا القانون يكون تشريعا دستوريا واجب التطبيق .

(طعن ١٦٠٩ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/٢٩) .

قاعدة رقم (٢٦٨)

المبدأ :

المادة ٨٦ من دستور جمهورية مصر العربية تنص على أن التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة وأن لكل مواطن حق اللجوء الى قاضية الطبيعى — منع المدعى من قيد دعوى قضائية أمام احدى المحاكم — التبع

المنسوب الى قلم كتاب المحكمة يشكّل قراراً ادارياً ينطوى على عدوان صارخ على حق دستورى كفله الدستور — هذا القرار غير مشروع ويشخّ ركن الخطأ — مسئولية ادارة بالتعويض عن الأضرار «سابقة عن قراراتها الادارية غير المشروعة — الأضرار جسيمة وبالفة الخطر ولا يجبرها أى تعويض مالى — فالمال لا يعوض أبداً حرمان مواطن من حقه الدستورى — التعويض عن تعطيل ومصادرة هذا الحق تعويض رمزى لا يجبر الضرر ولكنه يدين العمل الإدارى المخالف للقانون ويبرز خطره الجسيم على الحقوق الدستورية المصونة والمحمولة للناس جميعاً .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة ٨٦ من دستور جمهورية مصر العربية تنص على أن التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة وان لكل مواطن حق اللجوء الى قاضيه الطبيعى . والثابت من الاوراق أن قلم كتاب محكمة جنوب القاهرة الابتدائية قد منع المدعى من قيد دعوى قضائية امام تلك المحكمة بطلب رد وبطلان وتزوير محضر اجتماع الجمعية العامة لقضاة محكمتى شمال وجنوب القاهرة فى يوم ١٩٧٥/٩/٢٨ واعتباره كأن لم يكن والزام المدعى عليهم بالمحروقات والمدعى عليهم هم رئيس مجلس الوزراء ووزير العدل ورئيس محكمتى شمال وجنوب القاهرة وأمين عام كل من محكمة شمال وجنوب القاهرة والثابت أن المدعى تظلم من هذا التصرف الى النائب العام والى وزير العدل . وليس من ريب أن هذا المنع المنسوب الى قلم كتاب محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ليشكل قراراً ادارياً ينطوى على عدوان صارخ على حق دستورى كفله الدستور لجميع المواطنين ألا وهو حق اللجوء الى القضاء ، وهو حق مصون للناس كافة ، ولا يجوز لاقلام الكتاب بالمحاكم الامتناع عن قيد الدعاوى التى يرغب فى اقامتها ، لان هذا الامتناع يصادر بغير حق وبغير سند من القانون الضمان الدستورى لسيادة القانون الا وهو حق اللجوء الى القضاء . وعلى ذلك فان قرار قلم كتاب محكمة جنوب القاهرة الابتدائية المطعون فيه يكون لذلك قراراً غير مشروع حقيقاً بالالفاء ، وما اعتور هذا القرار من مخالفة للقانون يشكل ركن الخطأ فى مسئولية الادارة بالتعويض عن الأضرار الناتجة عن قراراتها الادارية غير المشروعة . وقد ترتب على هذا الخطأ الحاق الضرر المادى والضرر الادبى بالمدعى ، اذ اضطر المدعى انى رفع ادعوى رقم ٧٥ لسنة

٣٠ ق أمام محكمة القضاء الإدارى ، ثم أقام الطعن رقم ٦٩٤ لسنة ٢٧
عليها أمام المحكمة الإدارية العليا عن الحكم المطعون فيه الصادر فى تلك
الدعوى ، أما الضرر الادبى الذى أصاب المدعى من جراء امتناع قلم
كتاب محكمة جنوب القاهرة عن قبول وقيد وتحصيل الرسوم المقررة عن
الدعوى التى كان يقصد الى اقامتها فهو ضرر بالغ الخطر والجسامة لما
ينطوى عليه من تعمد قلم كتاب المحكمة الابتدائية المذكورة تعطيل حق
دستورى مقرر للمدعى بوصفه مواطنا مصرية ، وهذا الحق هو حق الالتجاء
الى القضاء . وهذه الاضرار جسيمة وبالغة الخطر ولا يجبرها أى تعويض
مادى ، وكل ما يمكن أن يقضى به من تعويض عن هذه الاضرار لا يقصد به
الى جبرها فالمال لا يعوض أبدا حرمان مواطن من حقه الدستورى المصون
والمكحول فى الالتجاء الى قاضيه الطبيعى ، والتعويض عن تعطيل ومصادرة
هذا الحق تعويض رمزى لا يجبر الضرر ولكنه يدين العمل الإدارى المخالف
للقانون ويبرز خطره الجسيم على الحقوق الدستورية المصونة والمكولة
للناس جميعا بأغلظ المواثيق وفى عقيدة هذه المحكمة أن ما قضت به محكمة
القضاء الإدارى من تعويض للمدعى عن الضرر الادبى بمبلغ خمسين
جنيها هو تعويض كاف عن جميع الاضرار التى أصابته من جراء صدور
قرار محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بالامتناع عن قبول وقيد وتحصيل
رسوم الدعوى التى كان المدعى يريد أن يقيمها — ولا سيما وأن حكم
محكمة القضاء الإدارى قد ألزم الحكومة بمصروفات الدعوى وفى ذلك جبر
للاضرار المادية التى أصابت المدعى من جراء صدور القرار المحكوم بالغائه
وبالتعويض عما نتج عنه من ضرر مادى — واذا قضى الحكم المطعون فيه
بالزام الحكومة بأن تؤدى للمدعى تعويضا عن الضرر الادبى الذى لحقه
من القرار مقداره خمسون جنيها والزام الحكومة بالمصروفات — فانه —
اى الحكم المطعون فيه — يكون صادف الحق والصواب — ويكون الطعن
فيه من قبل الحكومة ومن قبل المدعى — كلاهما — فى غير محله وعلى غير
اساس سليم من القانون ، الامر الذى يتعين معه الحكم بقبول الطعنين
شكلا ، وفى موضوعهما برفضهما ، وبالزام المدعى والحكومة كل بمصروفات
طعنه .

قاعدة رقم (٢٦٩)

المبدأ :

مقتضى اعمال نص المادة ٦٨ من دستور سنة ١٩٧١ ان تعتبر النصوص المانعة من التقاضى ملغاه كآثر مباشر لنصوص الدستور — اساس ذلك : الدستور الجديد قد تضمن تنظيمها مغايرا لما تضمنته تلك النصوص — المادة ١٩١ من الدستور ليس من مؤداها اضعاف حصانة دستورية دائمة على التشريعات السابقة على الدستور تبعدها عن تناول السلطة التشريعية بالتعديل او الالفاء — تطبيق — المادة ٧ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل فى المنازعات الزراعية — مقتضى احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ بآزالة موانع التقاضى ان يكون لاصحاب الشأن حق اللاتجاء الى القضاء فى الميعاد وبالإجراءات التى ينص عليها القانون — المانع من التقاضى يدور وجودا وعدما مع وجود النص المانع وقيامه — اساس ذلك : النصوص المانعة من التقاضى ليس من شأتها اضعاف الصحة الموضوعية المطلقة على الاعمال محل الحصانة وجعلها حجة فيما قرره بل هى مجرد قيود إجرائية مانعة من مباشرة الدعوى تزول بمجرد زوال المانع ليعود الحق الطبى فى مباشرة الدعوى .

ملخص الحكم :

يبين من استقراء النصوص التشريعية التى انتظمت الاحكام الخاصة بالظمن فى القرارات الصادرة من لجان الفصل فى المنازعات الزراعية أن المادة ٧ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل فى المنازعات الزراعية نصت على انه « استثناء من احكام قانونى مجلس الدولة والسلطة القضائية لا يجوز الظمن بالفاء او وقف تنفيذ القرارات الصادرة من لجان الفصل فى المنازعات الزراعية واللجان الاستثنائية المنصوص عليها فى هذا القانون او التعميضى عنها .

ثم صدر الدستور الدائم سنة ١٩٧١ ونص فى المادة ٦٤ على سيادة القانون اساس الحكم فى الدولة ونصت المادة ٦٨ على أن التقاضى حق مضمون ومكتول للناس كافة ولكل مواطن حق اللاتجاء الى قاضيه الطبى، وتكمل الدولة تقريب جهات القضاء من المتقاضين وسرعة الفصل فى القضايا ويحظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل او قرار ادارى

من رقابة القضاء وتنص المادة ١٩١ على أن كل ما قرره القوانين واللوائح من أحكام قبل صدور هذا الدستور يبقى صحيحا ونافذا ، ومع ذلك يجوز الغاؤها أو تعديلها وفقا للقواعد والإجراءات المقررة في هذا الدستور — وتنص المادة ١٩٣ على أنه « يعمل بهذا الدستور من تاريخ اعلان موافقة الشعب عليه في الاستفتاء » .

وفي ظل العمل بالدستور الدائم صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ بشأن إلغاء موانع التقاضي في بعض القوانين ونص في المادة ١ على أن « تلغى كافة صور موانع التقاضي الواردة في نصوص القوانين الاى بيانها :

(أولا) في قوانين اصلاح الزراعى :

المادة السابعة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل فى المنازعات الزراعية وتقضى المادة ٢ على أن « ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره » وقد نشر فى الجريدة الرسمية بالمعد رقم ٢٣ فى ٨ من يونية سنة ١٩٧٢ .

وحيث أن مقتضى تلك النصوص أن المشرع الدستورى فى اطار تأكيد اركان الدولة القانونية وتدعيم مبدأ المشروعية وسيادة القانون ضمن الدستور الدائم نصا بتقرير حق كل مواطن فى اللجوء الى قاضيه الطبيعى وحظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار وذلك حتى تنشيط الرقابة القضائية . وأن مقتضى أعمال المادة ٦٨ من الدستور سالف الذكر أن تعتبر النصوص المانعة من التقاضى ملغاه كآثر مباشر لاعمال نصوص الدستور بحسبانه فى تضمن تنظيمها مغايرا لما تضمنته تلك النصوص وأن لا سند فيها نصت عليه المادة ١٩١ من الدستور الدائم بشأن استمرار العمل بالتشريعات السائدة التى تعدل أو تلغى اذ ليس من مؤدى تلك المادة اضعاف حصانة دستورية دائمة على التشريعات السابقة على الدستور تبعدها عن متناول السلطة التشريعية تجرى فى شأنها ما تراه من تعديل أو طبقا لاحكام الدستور الدائم أو أن يجعلها بمغايره من تبسيط رقابة المحكمة الدستورية العليا عليها وأنه تطبيقا لهذا النظر فقد بادر المشرع الى استصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه متضمنا النص على إلغاء النصوص المانعة من التقاضى ومن بينها

نص المادة ٧ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل في المنازعات الزراعية . وانه متى تحقق ذلك — فانه يكون لاصحاب الشأن حق اللجوء الى القضاء بمجرد زوال المانع ذلك خلال المواعيد وبالاجراءات التى رسمها القانون فى هذا الشأن — آية ذلك ان من المسلم به أن النصوص المانعة من التقاضى ليس من شأنها اضافة الصفة الموضوعية المطلقة على الاعمال محل الحق وجعلها حجة فيها قررته بل هى مجرد قيود اجرائية مانعة من مباشرة الدعوى — لذلك فانه بمجرد زواله كمقبة مانعة يعود الحق الطبيعى فى مباشرة الدعوى وبسط الرقابة القضائية وهذا النظر السليم هو ما اتجهت اليه محكمتنا الدستورية العليا فى حكمها الصادر فى اول مارس سنة ١٩٧٥ فى القضية رقم ٢ لسنة ٢ ق المعلقة من ١٩٧١ سنة ١٩٧١ بالطعن بعدم دستورية المادة ٧ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه « وقد قضت باعتبار الخصومة منتهية استنادا الى انه بالغاء النص المطعون فيه الذى كان يحظر الطعن فى قرارات لجان الفصل فى المنازعات الزراعية — وذلك بمقتضى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ الذى صدر اثناء نظر الدعوى) يسقط المانع الذى كان يحول دون الطعن فيها وينفس السبب لكل ذى مصلحة للطعن فى هذه القرارات امام القضاء ويتحقق بذلك الهدف من الطعن بعدم دستورية المادة السابعة من القانون المتقدم ذكره » .

وحيث انه بتطبيق تلك الاصول فى خصوصية الطعنين المائلين فانه لما كان الثابت من الاوراق أن الطاعنة قد اقامت الدعوى رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٨ مدنى قويسنا امام محكمة قويسنا الجزئية بطلب الحكم بقبول شواهد التزوير وفى الموضوع ببطالان قرار اللجنة الاستئنافية للمنازعات الزراعية فى التظلم رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٨ واعتباره كأن لم يكن وفى ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى واحالتها الى محكمة شبين الكوم الابتدائية حيث قيدت بجدولها برقم ١١٦ لسنة ١٩٧٠ مدنى كلى شبين الكوم واهام تلك المحكمة عدلت الطاعنة طلباتها الاصلية الى طلب الحكم ببطالان القرار الصادر من اللجنة الاستئنافية وانعاده وبجلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٧٣ حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى استنادا الى احكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه وقد استأنفت الطاعنة الحكم الاخير امام محكمة استئناف طنطا (ملهورية شبين الكوم) حيث قيد الاستئناف برقم ٩٩ لسنة ٦ وطلبت الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بعدم الاعتداد بقرار اللجنة الاستئنافية رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٨ لبطالانه وبجلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٥ حكمت

المحكمة بعدم اختصاص محكمة اول درجة ولائيا بنظر الدعوى واحالتها بحالتها الى محكمة القضاء الادارى بـ مجلس الدولة وتنفيذا لهذا الحكم اُحيلت القضية الى محكمة القضاء الادارى حيث أصدرت الحكم محل الطعنين المظنين بان قضت بعدم قبول الدعوى استنادا الى نص المادة ٧ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه وان أعمال القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ ينصرف الى القرارات اللاحقة على العمل به في حين أن مقتضى أعمال أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ بإزالة موانع التقاضى ومن بينها إلغاء المادة ٧ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه أن يكون لأصحاب الشأن حق اللجوء الى القضاء في الميعاد وبالإجراءات التى نص عليها القانون بحسبان أن المانع من التقاضى إنما يدور وجودا وعدمًا مع وجود النص المانع وقيل به لذلك فإنه متى كان الثابت أن الطاعنة قد أقامت الدعوى رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٨ مدنى قويسنا وظلت الدعوى قائمة أمام القضاء المدنى الى أن صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه وصدر حكم محكمة استئناف طنطا بعدم اختصاص القضاء المدنى ولائيا فاحالتها الى محكمة القضاء الادارى وكان المسلم به أن اللجوء الى محكمة غير مخصصة من شأنه أن ينتج اثره في مجال حساب مواعيد الطعن فان حكم محكمة القضاء الادارى محل الطعن وقد قضى بعدم قبول الدعوى على النحو المشار اليه يكون قد صدر بالمخالفة لأحكام القانون ويتعين إلغاءه والحكم بقبول الدعوى وأحالة القضية الى محكمة القضاء الادارى لتفصل في موضوعها مع إبقاء الفصل في المصروفات .

(طعن ١١٠ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٧/٢/١٩٨١) .

تعليق :

حكمت المحكمة العليا بـ جلسة اول مارس ١٩٧٥ في الدعوى رقم ٢ لسنة ٢ ق « دستورية » بأنه « يبين من استقصاء التشريعات المتعاقبة الصادرة بإنشاء لجان فض المنازعات الزراعية وتنظيمها أن المشرع كان يستهدف بإنشاء هذه اللجان تحقيق مصالح الزراع بالعمل على حسم منازعاتهم عند منبهمها بالسرعة التى تتطلبها طبيعتها وتصنيفها بطريقة أشبه ما تكون بالمصالحات منها بالخصومات القضائية مع تقريب لجان الفصل في المنازعات من مواقع النزاع ومن المتنازعين تيسيرا لهم وإشراك عناصر واعية بطبيعة المنازعات في عضوية اللجان . وهذا الأسلوب في تنظيم فض المنازعات ليس غريبا على المشرع فكثيرا ما يلجأ الى إنشاء

نظم معينة لفض المنازعات في مراحل سابقة على اللجوء الى المحاكم توخيا للتيسير وسرعة فض المنازعات وتحقيقا للمصالح التي يقدرها ويقدر وسائل تحقيقها ولا نزاع في حق المشرع في ذلك ما دام التنظيم الذي يضعه لا يحول دون بسط رقابة القضاء على المنازعة وما دام يترك الباب مفتوحا امام ذوى الشأن اذا شاعوا ان يطرحوا منازعتهم على الجهة القضائية المختصة سواء حددها المشرع بالنص أو ترك أمر تحديدها للقواعد العامة في تحديد الاختصاص بين الجهات القضائية .

ومن حيث ان القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ المضمن فيه ، وبعد ان ألغى المشرع النص المانع من التقاضي في المادة السابعة منه بموجب القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ ، قد أصبح مجرد قانون منظم لفض المنازعات بالطريقة التي آرتها المشرع محققة لمصالح المتنازعين فاذا انتهى نظر المنازعة امام اللجان كان لكل ذى مصلحة فيها ان يطعن في قراراتها امام جهة القضاء المختصة وبذلك تنبسط رقابة القضاء على هذه المنازعات .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم يكون الدفع بعدم دستورية القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٩ بشأن لجان الفصل في المنازعات الزراعية (عدا النص المانع من التقاضي الذي ألغى بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢) غير قائم على أساس سليم من القانون متعينا رفضه .

كما قضت المحكمة العليا في القضية رقم ٨ لسنة ٧ ق « دستورية » بجلسة ١٩٧٧/٥/٧ بان المادة ١٩١ من الدستور تنص على أن كل ما قرره القوانين واللوائح من احكام قبل صدور دستور ١٩٧١ يبقى صحيحا ونافذا ، ومع ذلك يجوز إلغاؤها أو تعديلها وفقا للقواعد والاجراءات المقررة في هذا الدستور ، وقد استقر قضاء هذه المحكمة على استمرار نفاذ القوانين واللوائح الصادرة قبل العمل بالدستور حتى تلغى أو تعدل ، دون تطهيرها مما قد يشوبها من عيوب ودون تصنيفها ضد الطعن بعدم دستورتها شأنها في ذلك شأن التشريعات التي تصدر في ظل الدستور القائم .

الفرع الثالث
القانون الاصلح للمتهم

قاعدة رقم (٢٧٠)

المبدأ :

قاعدة القانون الاصلح للمتهم — لا تكون إلا بالنسبة للنصوص الجنائية الموضوعية التي تتصل بالتجريم والعقاب — ليس من هذا القبيل النص اللاتحي المقرر لاجراء ادارى يتحدد به مركز قانونى بدون حكم قضائى ولا ينطوى على جزء جنائى .

ملخص الحكم :

ان مبدأ القانون الاصلح للمتهم لا يكون الا بصدد النصوص الجنائية الموضوعية التي تتصل بالتجريم والعقاب ، كالقوانين التي تنشئ الجرائم وتعرفها وتقرر العقوبات وتحددها أو التي تلغى الجرائم أو تقرر وجها لابطاحتها أو تلغى العقوبات المقررة للجرائم أو تخففها أو تبين ظروف تشديد العقاب أو تخفيفه أو الاعفاء منها كلية . فالقانون الاصلح هو الذى يلغى جريمة قائمة أو يخفف عقابها أو يقرر وجها للاعفاء من المسؤولية الجنائية أو من العقاب . وليس من هذا القبيل النص اللاتحي المقرر لاجراء ادارى يتحدد به مركز قانونى بدون حكم جنائى ولا ينطوى على جزء جنائى .

(طعن ١٦٩٥ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/١١/٢٤) .

قاعدة رقم (٢٧١)

المبدأ :

قاعدة القانون الاصلح للمتهم — صدور قرار ادارى بالمصادرة بدلاً من المحاكمة الجنائية التي توقع عقوبة مقيدة للحرية ثم صدور تشريع يبيح الفعل المنسوب اليه — لا محل لاعمال قاعدة القانون الاصلح للمتهم المنصوص عليها في المادة الخامسة من قانون العقوبات في مجال طلب الغاء القرار سالف الذكر — النظر في مشروعية هذا القرار يكون الى الاوضاع القائمة وقت صدوره .

ملخص الحكم :

إذا كان المدعى قد عومل فعلا بالأجراء الاصلح له ، اذ وقعت عليه اداريا العقوبة المالية الاخف وأعفى من المحاكمة الجنائية . وقد تم توقيع هذه العقوبة بقرار ادارى نهائى وفقا لاحكام القوانين السارية وقت صدوره وبتطبيق هذه القوانين تطبيقا صحيحا وما دامت الدعوى العمومية لم ترفع ضده ، ولا توجد أصلا محاكمة جنائية يقف منها موقف المتهم معقودة فعلا أمام القضاء المختص بتوقيع العقاب ولم يصدر فيها حكم نهائى ، فلا محل لاعمال قاعدة القانون الاصلح للمتهم الواردة في المادة ٥ من قانون العقوبات في مجال طلب الغاء قرار ادارى ينظر في شرعيته الى الاوضاع القائمة وقت صدوره ، وقد صدر في حينه صحيحا ومطابقا للقانون . وليس للمدعى بعد أن عومل بالأجراء الاصلح فأخذ بالجزاء الاخف وأعفى من المحاكمة الجنائية التى توقع فيها عقوبة الحبس وهى عقوبة مقيدة للحرية أشد مها قلت مدتها من المصادرة التى هى عقوبة مالية بالغة قيمة الاموال المصادرة ما بلغت ليس له بعد هذا أن يتضرر من عدم اتخاذ الاجراء الاشد في حقه برفع الدعوى العمومية ضده ومحاكمته جنائيا لان قرارا وزاريا صدر بعد زهاء سنتين أباح الفعل المنسوب اليه . وكان ليفيد منه بوصفه القانون الاصلح له فيها لو استطلعت محاكمته ولم يصدر فيها حكم نهائى حتى أدركه هذا القرار .

(طعن ١٦١٧ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢) .

الفرع الرابع

مبدأ المساواة

أولا — المساواة أمام القانون :

قاعدة رقم (٢٧٢)

المبدأ :

تحريم رفع دعوى الإلغاء طبقا لنص المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ — دستورية هذا النص — القول بخلافه هذا النص يبدأ المساواة أمام القانون — في غير محله .

ملخص الحكم :

ان ما نصت عليه المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ من عدم جواز الطعن بإلغاء أو وقف تنفيذ القرارات الصادرة بالتطبيق لأحكامه ، وان جاء استثناء من الاختصاص المقرر للقضاء الإداري ، الا أنه لا تثريب على المشرع اذا ما لجأ الى تقريره مراعاة للصالح العام . وما دام المنع من الطعن الذي قرره هذه المادة قد اتسم بطابع العمومية والتجريد فلا وجه للنعي عليه بعدم دستوريته بحجة اخلاله بمبدأ المساواة أمام القانون ، ذلك أن هذا القانون لا ينطوى على مصادرة مطلقة للحقوق بدون تعويض عادل أو تحريم لاقتضائها في أية صورة ، بل ينظم استعمالها ولا يفرق في هذا الشأن بين افراد طائفة من الموظفين تماثلت مراكزهم القانونية واتحدت خصائصها . وقد كانت المحاكم المصرية قبل انشاء مجلس الدولة ممنوعة من التعرض للقرارات الادارية بالالغاء أو وقف التنفيذ أو التعديل أو التأويل ، وكان اختصاصها مقصورا على نظر دعوى التعويض عن الاضرار الناشئة عن هذه القرارات ، فاذا استحدث قانون مجلس الدولة دعوى الالغاء فليس ما يمنع دستوريا من تعطيل هذا التشريع جزئيا في وقت ما ولفترة محدودة اذا ما اقتضت المصلحة العامة ذلك ، ولا سيما أن ولاية الالغاء التي للقضاء الإداري حاليا ليست ولاية عامة كاملة بل محددة بالنص .

(طعن ١٥٦٥ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٤/٢٧) .

قاعدة رقم (٢٧٣)

المبدأ :

الاخلال بمبدأ المساواة أمام القانون والقضاء مخالف لل دستور — المقصود بالمساواة عدم التمييز بين أفراد الطائفة الواحدة اذا تماثلت مراكزهم القانونية — المادة الثانية من القانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣ لا تنطوى على اخلال بمبدأ المساواة سالف الذكر .

ملخص الحكم :

لا وجه للنمى على المادة الثانية من القانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣ بأنها تنطوى على اخلال بمبدأ المساواة أمام القانون والقضاء ، لان المقصود بالمساواة فى هذا الشأن هو عدم التمييز بين أفراد الطائفة الواحدة اذا تماثلت مراكزهم القانونية ، ولم يتضمن القانون المشار اليه أى تمييز من هذا القبيل بين الذين تنطبق عليهم احكامه .

(طعن ١٦١ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٧/٦/٢٩) .

قاعدة رقم (٢٧٤)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ بشأن بدل التفرغ للمهندسين — نصه فى المادة الاولى منه على ان يعتبر فى حكم الصحيح الخصم الذى تم من بدل التخصص للمهندسين وفقا لاحكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من مايو سنة ١٩٥٠ — الطعن على هذا القانون بعدم الدستورية لانتفاء المساواة بين أفراد الطائفة الواحدة اذ ميز الاحداث من المهندسين عن الاقدمين المعينين او المرقين قبل اول يوليو سنة ١٩٥٢ — غير سديد لان القانون لا يكون غير دستورى الا اذا خالف نصا دستوريا قائما او خرج على روحه ومقتضاه او انكر حقا من الحقوق التى يكفلها الدستور ذاته وهذا القانون لم يخل بمبدأ المساواة ما دام النص قد ورد علما مجردا بالنسبة الى كل من يصدر عليهم حكمه من طوائف المهندسين الذين جرى فى حقهم الخصم من بدل التخصص عن فترة معينة .

ملخص الحكم :

قد أسفر تطبيق قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ٣ من يولية سنة ١٩٤٩ و ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ و ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ و ١٧ من مايو سنة ١٩٥٠ في شأن منح بدل التخصص للمهندسين وزيادة فئات اعانة غلاء المعيشة ، وقواعد التيسير ، وكذا القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ بتقرير بدل التخصص للمهندسين — أسفر عن اختلاف جهات القضاء والفتوى في تحديد من يمنحون هذا البديل ، وعن صعوبات في تنفيذ القاعدة الخاصة بعدم جواز الجمع بين بدل التخصص والمكافآت عن ساعات العمل الاضافية — كما كشف في الوقت ذاته عن مغارقات نشأت عن تطبيق قواعد الخصم من البديل المذكور بعد اذ وقف العمل بقرار التيسير منذ اول يولية سنة ١٩٥٢ تاريخ نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، فلم تخصم الزيادة في الماهية المترتبة على قواعد التيسير من بدل التخصص بالنسبة الى المهندسين المعينين في ظل سريان احكام هذا الخصم — الذى قضت المحكمة العليا بزوال سنده القانونى بعد العمل بالقانون المشار اليه — ساريا في حق المهندسين المعينين قبل صدوره ، الامر الذى ادى الى امتياز الاحداث على الاقدم ، والى ان اصبح من رقى من المهندسين الى درجة اعلى بعد اول يولية سنة ١٩٥٢ احسن حالا من رقى منهم الى الدرجة ذاتها قبل هذا التاريخ . ومن اجل هذا ونظرا الى كثرة شكاوى المهندسين وتظلماتهم ورغبة في تقادى اية منازعات مستقبلية ، عمد الشارع الى الغاء القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ الصادر بتقرير التخصص للمهندسين ، وذلك بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ ، لتصفية الاوضاع القديمة التى نجمت عنها الاختلافات والصعوبات والمنازعات المتقدم ذكرها ، ثم صدر في التاريخ عينه الذى الغى فيه القانون المشار اليه ، وهو ١٣ من يولية سنة ١٩٥٧ قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بمنح بدل تفرغ للمهندسين متضمنا اعادة تنظيم قواعد هذا البديل تنظيميا عاما بالنسبة الى جميع من تجرى عليهم احكامه من المهندسين ، دون تفرقة او تمييز بينهم ، وذلك وفقا للاوضاع والشروط والفئات التى نص عليها . وبذا حسم الامر فيما كان قائما من فوارق بازالة مصدرها ، وحقق بالنسبة الى المستقبل المساواة والتوحيد في المعاملة بين هؤلاء جميعا بالقضاء على الاوضاع الشاذة التى كانت مثار شكاواهم وتظلماتهم ، واعتبر فيما يتعلق بالماضى ان الخصم الذى تم من بدل التخصص تنفيذا لاحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من مايو سنة ١٩٥٠ نافذا وفي حكم الصحيح حتى نهاية شهر يولية سنة ١٩٥٧ ،

وذلك لغاية تتعلق بصالح الخزانة وهي منع المطالبة برد ما استقطع من هذا البديل وفقا لقواعد التيسير ، كما هو الشأن عندما يقضى المشرع لمثل هذه الحكمة بعدم صرف فروق عن الماضي . وقد جاء هذا النص علما ومجردا بالنسبة الى كل من يصدق عليهم حكمه من طوائف المهندسين الذين جرى في حقهم الخصم من بدل التخصيص المقرر لهم ، وهم المعينون او المرقون الى درجات أعلى قبل أول يولية سنة ١٩٥٢ تاريخ نفاذ قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، لا فرق من هذه الناحية بين فرد من هذه الطائفة وآخر ، دون اخلال ببدا المساواة بين افراد هذه الفئة من المهندسين الذين تماثلت مراكزهم القانونية واتحدت خصائصها في الفترة الزمنية التي عناها . ومن ثم فلا وجه للنعي عليه بعدم الدستورية . ذلك أن الاصل المسلم هو أن القانون لا يكون غير دستوري الا اذا خالف نصا دستوريا قائما او خرج على روحه ومقتضاه او اترك حقا من الحقوق التي يكفلها الدستور ذاته ، ومرد ذلك الى أن الدستور — وهو القانون الاعلى فيها يقرره — لا يجوز أن يهده قانون ، وهو أداة أدنى . كما أن من المسلمات كذلك كاصل دستوري أن المقصود بالمساواة هو عدم التفرقة بين افراد الطائفة الواحدة اذا تماثلت مراكزهم القانونية . بيد أن هذه المساواة لا يجوز أن تفهم بالقياس بين افراد فئة اخرى وأن انتظمتها معا طائفة واحدة أعم ، متى كان وضع كل فئة ينفرد بظروف ذاتية خاصة متميزة عن الأخرى .

(طعن ٨٧٦ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٣/٢٦)

ثانيا — مساواة الجنسين في تولي الوظائف العامة :

قاعدة رقم (٢٧٥)

المبدأ :

تقرير المشرع او سلطة التعيين صلاحية المرأة للاضطلاع بهام بعض الوظائف دون بعض آخر — لا ينطوي على اخلال بالحكم الدستوري الذي يقضى بالمساواة في الحقوق العامة — لاذ لموامل البيئة واحكام التقاليد وطبيعة الوظيفة ومسئولياتها شأن كبير في توجيه المشرع او السلطة الادارية الوجهة التي يريتها منصفة للمصلحة العامة ومتفقة مع حسن انتظام المرفق — تتنوع جهة الادارة بسلطة تقديرية في هذا المجال لا معقب عليها ، دام قرارها قد خلا من اساءة استعمال السلطة .

ملخص الحكم :

ان الحكم الدستوري المجرد الذي يقضى بالمساواة في الحقوق العامة شيء وتقرير المشرع أو سلطة التعمين لصلاحيه المرأة للاضطلاع بمهام بعض الوظائف العامة شيء آخر اذ لعوامل البيئة واحكام التقاليد وطبيعة الوظيفة ومسئولياتها شأن كبير في توجيه المشرع أو السلطة الادارية الوجهة التي يراها كلاهما محققة للمصلحة العامة ومتفقة مع حسن انتظام المرفق العام ، وليس فيها تترخص فيه الجهة الادارية في هذا الصدد في ضوء هذه الاعتبارات اخلال بمبدأ المساواة المقرر دستوريا ولا غمط لكفاية المرأة أو حظ لشأنها لان تقدير هذا الاستحسان أو تلك الملازمة وما الى ذلك من الوجوه والاعتبارات الباعثة على ترخص الادارة في هذه الملازمة واتجاهها الى تقليد بعض الوظائف لاحد الجنسين دون الآخر بحسب ظروف الحال وملابساته هو من الامور الداخلة في سلطتها التقديرية التي لا معتب لهذه المحكمة عليها ما دام هذا التقرير بريئا من الانحراف باستعمال السلطة الذي لم تقدم المدعية عليه دليلا .

(طعن ٨٩٨ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٨) .

قاعدة رقم (٢٧٦)

المبدأ :

ترك المرأة وتعيين من يليها في ترتيب النجاح — لا ينطوى في حد ذاته على اساءة استعمال السلطة اعتبارا بأن تفوقها يؤهلها لزاما للتعيين بحسب القواعد التنظيمية العامة — أساس ذلك أن درجة الكفاية عنصر من عناصر الصلاحية للتعيين الى جانب الشروط والأوضاع الأخرى : كالحالة الاجتماعية والجنس وظروف البيئة واحكام العرف وطبيعة الوظيفة ومسئولياتها — لا يغير من ذلك الحكم الدستوري المجرد الذى يقضى بالمساواة في الحقوق العامة .

ملخص الحكم :

لا وجه للقول بأن مجرد ترك المدعية وتعيين من يليها في ترتيب النجاح في المسابقة ينطوى في ذاته على اساءة استعمال السلطة اعتبارا بأن هذا التفوق يؤهلها لزاما للتعيين بحسب القواعد التنظيمية العامة ، لا وجه لذلك لان درجة الكفاية هي احدى النواحي التي تقدرها الادارة عند التعيين ولكنها لا تستغرق كل ما تتطلبه فحين يصلح للوظيفة العامة من شروط وأوضاع فالى جانب هذه الناحية تستلزم الادارة نواحي أخرى كالحالة الاجتماعية والجنس وظروف البيئة واحكام العرف .

هذا والحكم الدستوري المجرد الذى يقضى بالمساواة فى الحقوق العامة شئ وتقرير المشرع أو سلطة التعيين لصلاحية المرأة للاضطلاع بهمهم بعض الوظائف العامة شئ آخر اذ لعوامل البيئة وأحكام التقاليد وطبيعة الوظيفة ومسئولياتها شأن كبير فى توجيه المشرع أو السلطة الادارية الوجهة التى يراها كلاهما محققة للمصلحة العامة ومتفقة مع حسن انتظام المرفق العام ، وليس فيما تترخص فيه الجهة الادارية فى هذا الصدد فى ضوء هذه الاعتبارات اخلال بمبدأ المساواة المقرر دستوريا ولا غبط لكفاية المرأة أو حقارة شأنها لان تقدير الاستحسان أو الامفضلية وما الى ذلك من الوجوه الباعثة على ترخص الادارة فى هذه الملاعة واتجاهها الى تقليد بعض الوظائف لاحد الجنسين دون الآخر بحسب ظروف الحال وملابساته هو من الامور الداخلة فى سلطتها التقديرية التى لا معقب لهذه المحكة عليها ما دام هذا التقدير بريئا من الانحراف فى استعمال السلطة مما لم تقدم المدعية عليه دليلا .

هذا وعلى الرغم من وجود حكم فى المادة السادسة من اعلان حقوق الانسان الفرنسى يقضى بمساواة المواطنين فى تولى الوظائف العامة ونص فى ديباجة الدستور الفرنسى الصادر فى سنة ١٩٤٦ يصرح بأن « يكفل القانون للمرأة فى جميع الميادين حقوقا مساوية لحقوق الرجل » على الرغم من هذه النصوص الدستورية المحكمة الواضحة ، لم ينازع أحد من فقهاء القانون العام فى ان لسلطة التعيين من باب تنظيم المرافق العامة وضع الشروط والايضاح التى يجرى على سنتها التعيين فى بعض الوظائف العامة لطبيعة خاصة فيها وان تقصر من ثم توليها على الرجال بشرط الا يشوب تصرفها انحراف فى استعمال السلطة .

(طعن ٢٥٣٦ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٣١) .

قاعدة رقم (٢٧٧)

المبدأ :

وظيفة عامة - وظيفة كيميائى بمصلحة المعامل - حبسها عن المرأة وقصرها على الرجال - لا تثريب عليه - أساس ذلك ما تتميز به من مشقة بالغة واستهداف للمخاطر المخوفة والمسالك الوعرة مما يعارض مع الظروف الملائمة لطبيعة المرأة .

ملخص الحكم :

إذا استبان من ملابسات هذا الطعن أن وظيفة الكيماى بمصلحة المعامل ومراكزها خارج القاهرة متناثرة في الريف الاقصى في جهات نائية وبعيدة عن طرق المواصلات السهلة مما يضطر القائم على هذه الوظيفة الى استخدام الدواب في مسالك وعرة أو الى الابتعاد الى مسافات بعيدة نائية سيرا على الاقدام أو يلجئه الى مرافقة سائق الموتوسيكل بمفرده ، فإن هذه المشقة البالغة وهذا الاستهداف للمخاطر المخوفة والمسالك الوعرة إذا فرضا على المرأة لكان فيهما ما يتعارض مع الظروف الملائمة لطبيعة المرأة الواجب توفيرها لها حين تسند اليها وظيفة من الوظائف العامة وعلى ذلك فلا تثريب على الجهة الادارية لو جنبت المرأة مسالك لا تحمد وجبست عنها وظائف ينبغي قصرها على الرجال باعتبارهم أقدر على احتمال أعبائها ومعاونة مشقتها ومسئولياتها .

(طعن ٨٩٨ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٨) .

قاعدة رقم (٢٧٨)

المبدأ :

مبدأ المساواة — الإخلال به — لا يكون الا بالتمييز بين افراد الطائفة الواحدة إذا تماثلت مراكزهم القانونية .

ملخص الحكم :

لا وجه لما ينعيه الطاعن على قرار التعيين من انه اخل بمبدأ المساواة اذ ان تطبيق المبدأ المذكور في هذا الشأن هو عدم التمييز بين افراد الطائفة الواحدة اذا تماثلت مراكزهم القانونية ، ولم يتضمن القرار المشار اليه أى تمييز من هذا القبيل بين جميع من تطبق عليهم أحكام القانون .

(طعن ١٢٥٠ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٦) .

تعليق :

يثور التساؤل عما اذا كان تقدير الجهة الادارية بأن وظيفة معينة لا تتفق مع طبيعة المرأة يخضع لرقابة القضاء من عدمه (الدكتور محمد السيد محمد النحاسى فى مقالته « المرأة وسفل الوظائف العامة » مجلة العلوم الادارية العدد الثانى - سنة ١٩٧٢ - ص ١٤٦ وما بعدها) .

من الملاحظ فى هذا الصدد أن القضاء الفرنسى يختلف مع القضاء المصرى اذ بينما يجرى القضاء الفرنسى فى احكامه القديمة الى أن الجهة الادارية تكون بمنأى عن كل رقابة قضائية فى تقديرها لمدى ملائمة مسؤوليات وواجبات الوظيفة مع طبيعة المرأة فان الاحكام الفرنسية الحديثة تتجه اتجاها مغايرا بأن قضت فى هذه الاحكام وبعد مدة طويلة بأن الجهة الادارية اذا قررت أن الوظيفة لا تتناسب مع طبيعة المرأة فان قرارها فى هذا الشأن يكون خاضعا لرقابة القضاء الادارى الذى له أن يتصدى لمدى سلامة تقدير الجهة الادارية فى هذا الصدد وما اذا كان هذا الامر يقتضى حقا استبعاد المرأة من سفل الوظيفة .

وبالنسبة للقضاء المصرى فانه يجرى على أن تقليد بعض الوظائف لاحد الجنسين دون الجنس الآخر بحسب ظروف الحال وملابساته هو من الامور الداخلة فى دائرة سلطة الادارة التقديرية التى لا معقب للقضاء عليها ما دام هذا التقدير بريئا من الانحراف فى استعمال هذه السلطة . (حكم المحكمة الادارية العليا - طعن ٢٥٣٦ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٦٣/٢/٣١) .

ويرى الدكتور النحاسى (فى مقالته سالفة الذكر ومن قبل فى رسالته لنيل الدكتوراة من كلية الحقوق عين شمس بعنوان « تولى الوظائف العامة ») أن النظر السليم فى هذا الشأن يقتضى التفرقة بين مدى اعمال الرقابة القضائية على تقدير العناصر التى تستلزمها لوظائف المعلن عنها عند تحليل هذه الوظائف وبين اعمال هذه الرقابة على هذه العناصر عند صدور قرار التعيين .

ففى المرحلة الاولى - فان تحليل العناصر التى تستلزمها الوظائف المعلن عنها أمر يدخل فى اختصاص السلطة التقديرية للجهة الادارية اذ هى اقدر من غيرها فى التعرف على طبيعة كل وظيفة وما تتطلبه من خصائص والظروف التى تؤدى فيها وما اذا كانت هذه الظروف عادية أم

قاسية تقتضى على سبيل المثال العمل فى جهات نائية بعيدة عن طرق المواصلات السهلة مما يضطر القائمين عليها على استخدام الدواب فى مسالك وعرة وبذل مجهود شاق مضمن لا قبل للمرأة على الصمود معه فى ممارسة اعباء الوظيفة المعلن عنها . وطالما أن تقدير هذه الظروف ووزن مدى ملائمتها لطبيعة المرأة يدخل فى اختصاص السلطة التقديرية للجهة الادارية فان القضاء يكون بمنأى عن بسط رقابته على هذا التقدير الا اذا اتسم قرارها فى هذا الشأن بعيب اساءة استعمال السلطة — كما اذا كان قد سبق أن حلت مثل هذه الوظائف من قبل وانتهى التحليل الى صلاحية المرأة لشغل احداها — كما أنها باشرت من قبل بمسئولية هذه الوظيفة وواجباتها على وجه يتسم بالكفاية وينبىء بوجود تناسب بين هذه الوظيفة وطبيعة الاناث حسبما تقرره التقارير الدورية التى وضعت عنها — ففى هذه الحالة اذا ما ورد فى التحليل الجديد للوظائف المماثلة ما يناقض التحليل السابق ولا يتشئ مع الحقائق التى ثبتت فعلا فى المجال العملى بصلاحية المرأة لشغل مثل هذه الوظائف — يكون قرار الادارة قد اتسم بساءة استعمال السلطة مما يبسط رقابة القضاء ويعرض قرار الادارة فى هذا الشأن للالغاء .

وفى المرحلة الثانية وهى مرحلة تقدير الجهة الادارية لما اذا كانت المرأة تصلح لشغل الوظيفة الشاغرة من عدمه عندما تزمع اصدار قرار التعيين فى هذه الوظيفة — فانها تخضع لرقابة القضاء اذا ما ثبت فى قرار تحليل الوظيفة الذى صدر فى المرحلة السابقة على التعيين صلاحية المرأة لشغل مثل هذه الوظيفة اذ فى الحالة لا يجوز للجهة الادارية الخروج على ما اثبته هذا التحليل وذلك بتخطيها فى التعيين بحجة أن ذلك يدخل فى مجال سلطتها التقديرية اذ لم يعد للجهة الادارية أى تقدير فى هذا الشأن بعد أن أعلنت عن اتجاهها من قبل فيما تضمنه قرارها الذى اشتمل على تحليل هذه الوظيفة — فان هى خالفت ذلك التقدير بتخطى المرأة فى التعيين — جاز لصاحب الشأن أن يطعن فى قرار التخطى باعتبار هذا القرار المعيب هو قرار فردى وأن القرار الذى تضمنه تحليل الوظيفة والثابت بصلاحية المرأة لشغل هذه الوظيفة هو قرار تنظيمى — ولا يجوز مخالفة القرار الفردى للقرار التنظيمى والا اتسم القرار بعدم الشرعية الموضوعية .

وقد لا يبين من تحليل الوظيفة موقفه الجهة الادارية عما اذا كانت قد ارتأت صلاحية المرأة لشغل احدى الوظائف المعلن عنها من عدمه — وفى هذه الحالة لا تكون قد اعملت تقديرها عند التحليل — وبذلك فانها

تترخص في اعمال هذا التقدير عند التعيين دون أن يخضع للرقابة القضائية
الا اذا اتسم قرارها بعيب اساءة استعمال السلطة .

على أن الجهة الادارية ينبغي من الناحية الموضوعية أن تضع نصب
أعينها أن استبعاد الاناث عند التعيين في بعض الوظائف العامة ليس الا
استثناء من الاصل العام الذي يقضى بالمساواة بين الجنسين في شغل
الوظائف العامة — ومن ثم فيقتضى الامر عدم التوسع في هذا الاستثناء
وقصره على الحالات التي لا تدع مجالاً للشك في أن مسؤوليات وواجبات
الوظائف التي يراد شغلها لا تتناسب مع طبيعة الاناث كتلك الوظائف التي
تباشر في أماكن صحراوية أو في ظروف قاسية .

ويضيف الدكتور الدماصي (ص ١٥٢ من مقالته سالفة الذكر) انه
قد يكون من الملائم في الدول التي يقوم نظامها الوظيفي على اساس الترتيب
الموضوعي كالولايات المتحدة الامريكية وجمهورية مصر أن تحدد جداول
توصيف الوظائف الخاصة بكل جهة الوظائف التي لا يشغلها الا الرجال
وتلك التي لا يشغلها الا النساء بحكم أن طبيعة كل منهما أقدر في تحمل
مسؤولياتها والقيام بواجباتها . غير انه عند تحديد الوظائف التي لا تصلح
لاحد الجنسين في صلب مواصفات واشتراطات هذه الوظائف يتعين الا
تقاس هذه الصلاحية بمعايير القرون السابقة دون الاعتماد في ذلك
بالتطورات العلمية الحديثة — ذلك أن عددا كبيرا من الخصائص القديمة
التي كانت تميز عمل الرجل عن المرأة قد تحطم نتيجة التغيرات في المجال
التكنولوجي — ويتضح ذلك من أن من العوائق التي كانت تحول دون
صلاحية المرأة لشغل احدى الوظائف يرجع الى أن بعض الاعمال كانت
تقتضى مجهودا بدنيا شاقا لا تكون المرأة في مكانة من ممارسة هذه الاعمال
بحكم تكوينها البدني — وما لا شك فيه أن هذه العوائق قد خفت ان نم
تكن زالت بالنسبة لبعض الوظائف نتيجة لان ممارسة هذه الاعمال لم يعد
يعتمد أساسا على المجهود البدني وانما على الالام ببعض الاصول العلمية
التي يتساوى كل من الجنسين في القدرة على تحصيلها ووضعها موضع
التنفيذ .

ويخلص الدكتور الدماصي من كل ما تقدم الى ان الاصل في الاتجاه
الحديث هو مبدأ المساواة بين الجنسين في مجال شغل الوظائف العامة وفي
كافة الحقوق الوظيفية الأخرى . غير أن هذه المساواة وان كانت تؤيدها

توصيات دولية أو تشريعات بعض الدول ، سواء في صلب الدستور أو قوانين الخدمة المدنية أو قوانين خاصة ، إلا أنه من الجانب العملي فلا تزال بعض الوظائف محجوبة عن النساء لأن هذه التوصيات أو التشريعات حديثة نسبيا ولم تؤت ثمارها بعد بالنسبة لبعض الوظائف أما لأن المرأة لا ترغب بعد في الإقبال على تحصيل المواد العلمية التي تهيؤها لشغل هذه الوظائف أو لأن الوظائف ذات طابع قيادي ولم ينقض بعد الوقت اللازم انقضاؤه على تخرجها لشغل هذه الوظائف — ومن ناحية أخرى فلا يزال هذا المبدأ مقيدا بطبيعة كل من الجنسين — على أنه يتعين التضييق من التفرقة بينهما إزاء التقدم التكنولوجي الحديث بحيث لا تعمل هذه التفرقة إلا إذا اقتضتها طبيعة كل منهما بمراعاة هذا التقدم .

الفصل الثاني دستورية القوانين

الفرع الاول المبدأ العام

اولا : صور عدم دستورية القوانين :
١ - مخالفة القانون للدستور :

قاعدة رقم (٢٧٩)

المبدأ :

اعتبار القانون غير دستوري اذا خالف نصا دستوريا قائما او خرج
على روحه ومقتضاه .

ملخص الحكم :

ان القانون لا يكون غير دستوري الا اذا خالف نصا دستوريا قائما
او خرج عن روحه ومقتضاه ، ومرد ذلك الى الدستور — وهو القانون
الاعلى فيها يقرره — لا يجوز ان يهدره قانون وهو أداة أدنى .

(طعن ١٦١ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٧/٦/٢٩) .

قاعدة رقم (٢٨٠)

المبدأ :

عدم دستورية القانون اذا خالف نصا دستوريا قائما او خرج على
روحه ومقتضاه — مبدا تدرج القواعد القانونية — وجوب تغليب القاعدة
الاعلى في المرتبة على ما هو أدنى .

ملخص الحكم :

ان القانون لا يكون غير دستوري الا اذا خالف نصا دستوريا قائما

أو خرج على روحه ومقتضاه ، ومرد ذلك أن الدستور — وهو القانون الأعلى فيها يقرره — لا يجوز أن تهجره أية أداة أدنى ، وأن وظيفة القضاء هي تطبيق القانون فيها يمرض له من الإقضية . والمراد بالقانون هنا هو بمفهومه العام ، أي كل قاعدة عامة مجردة أيا كان مصدرها ، سواء أكان هذا المصدر دستوريا أم تشريعيا تقرره السلطة التشريعية المختصة بذلك ، أم قرارا إداريا تنظيميا ، وسواء أكان القرار الإداري التنظيمي صدر في شكل قرار جمهوري أو قرار وزاري ممن يملكه ، أو كان قد صدر فيها سبق بمرسوم أو بقرار من مجلس الوزراء أو بقرار وزاري — يطبق القضاء كل هذه القواعد التنظيمية العامة المجردة على اختلاف ما بينها في المصدر وعلى تفاوت ما بينها في المرتبة ، ولكن بمراعاة أن القانون يشوبه عدم الدستورية إذا خالف نصا دستوريا قائما أو خرج على روحه ومقتضاه كما سلف القول ، بينما يشوب القرار الإداري العام عيب عدم المشروعية إذا خالف قاعدة تنظيمية صدرت بأداة أعلى مرتبة . فإذا تراجعت في التطبيق هذه التشريعات أو التنظيمات جميعا وقام بينها التعارض وجب على القضاء أن يطبق القاعدة الأعلى في المرتبة ، فيطلب الدستور على القانون ويقلب القانون على القرار الإداري أيا كانت مرتبته ، ويقلب القرار الإداري العام الأعلى مرتبة على ما هو أدنى منه ، ذلك لأن المناط في الفصل عند التعارض هو أن الأعلى يسود الأدنى .

(طعن ٩٢٩ لسنة ٣ ق — جلسة ١٢/٧/١٩٥٨) .

ب — الانحراف في استعمال السلطة التشريعية :

قاعدة رقم (٢٨١)

المبدأ :

الانحراف في السلطة التشريعية — التفرقة بينه وبين الانحراف في السلطة الإدارية — معيار الانحراف في هذه السلطة الأخيرة معيار موضوعي محض لا يداخله أي عنصر ذاتي — التشريعات التي تقرها الهيئة التشريعية لا تنسب إلى من اقترحها — أثر ذلك لا وجه لما يعزى إلى من اقترحها من العمل لمغايات شخصية .

ملخص الحكم :

ان الانحراف في استعمال السلطة التشريعية اذا صح انه يصلح سببا لبطلان القانون دستوريا . بيد انه ولئن ساغ اتخاذ معيار ذاتي موضوعي للانحراف في استعمال السلطة الادارية ، لان انقياد رجل الادارة للدوافع الذاتية وهو يمارس سلطته العامة امر محتمل — وان كان في ذلك اقل من الفرد وهو يباشر حقوقه الخاصة — الا انه في نطاق الانحراف في استعمال السلطة التشريعية لا يسوغ ان يقبل معيار موضوعي محض لا يداخله اى عنصر ذاتي : اذ الواجب ان يفترض في الهيئة التى تمارس السلطة التشريعية — وهى تسو في النزاهة والتجرد على الفرد وهو يباشر حقوقه الخاصة وعلى رجل الادارة وهو يمارس سلطته الادارية — الواجب ان يفترض فيها انها لا تراعى في جميع التشريعات الا المصلحة العامة « واذا كان سائفا ان ينسب الى رجل الادارة انه قد قصد الى غايات شخصية — انتقاما او كيدا او هوى — فليس بسائغ ان تنسب هذه الغايات الشخصية الى الهيئة التى تمارس السلطة التشريعية فالمفروض دائما ان هذه الهيئة انها تعمل لتحقيق المصلحة العامة ولا غاية لها غير ذلك . كما ان المفروض دائما ان التشريعات التى تقرها الهيئة التى تمارس السلطة التشريعية لا تنسب الى من اقترحها ، وانما تنسب اليها وحدها فكيفما كان القدر فحين اقترحها من انه قصد من اقتراحها الى غايات شخصية ، فان اقرار الهيئة التى تمارس السلطة التشريعية لهذه التشريعات ، يلغى وجود من اقترحها فلا يكون مخالفا لهذه التشريعات الا الهيئة المذكورة ، وبالتالي فلا تقوم قائمة لما عزى الى من اقترحها من العمل لغايات شخصية .

(طعن ١١٩٨ لسنة ٩ ق — جلسة ١١/٤/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٢٨٢)

المبدأ :

الانحراف في السلطة التشريعية — من صور المعيار الموضوعى له تجاوز التشريع الهدف المخصص الذى رسم له — قاعدة تخصيص الاهداف قليلة التطبيق في ميدان التشريع — الاصل اطلاق سلطة المشرع لتنظيم الروابط المختلفة دون التقيد الا بالمصلحة العامة وهى مفترضة — الاستثناء تقيد المشرع باهداف معينة وريت في الدستور او افصح عنها المشرع ذاته — وجوب الحذر في استخلاص هذه الاهداف .

ملخص الحكم :

انه ولئن قيل بأن من بين صور المعيار الموضوعى للانحراف فى استعمال السلطة التشريعية تجاوز التشريع الهدف المخصص الذى رسم له ، بيد أن قاعدة تخصيص الاهداف ليست كثيرة التطبيق فى ميدان التشريع . فقلنا ان يقيد الدستور المشرع فى دائرة معينة لا يتخطاها ، ولهذه مخصص لا يتجاوزه . وأقل من القليل ، بل يكاد يكون فى حجم النادر ، ان يقيد المشرع نفسه فى دائرة غرض معين . ومن ثم فانه اذا ما اثرت قاعدة تخصيص الاهداف بالنسبة لتشريع ما فينبغى السير بحذر شديد فى استخلاص هدف الدستور ، اذا كان المثار ان الدستور رسم للمشرع هذا الهدف . وبحذر اشد فى استخلاص غرض المشرع ، اذا كان المثار ان المشرع هو الذى قيد نفسه بهذا الغرض . ذلك ان الاصل هو اطلاق سلطة المشرع فى التشريع فيقوم بتنظيم الروابط المختلفة ولا يتقيد فى هذا التنظيم بهدف غير المصلحة العامة ، والمصلحة العامة مفترضة .

(طعن ١١٩٨ لسنة ٩ ق — جلسة ١١/٤/١٩٦٤)

تعليق :

عرض الاستاذ الدكتور عبد الرزاق السنهورى فى مقالة له بعنوان « مخالفة التشريع للدستور والانحراف فى استعمال السلطة التشريعية » (منشورة بمجلة مجلس الدولة عام ١٩٥٢ ص ١ وما بعدها) سببا لبطالان التشريع غير مخالفته للدستور هو الانحراف فى استعمال السلطة التشريعية . فالتشريع الذى يصدر مستوفيا اركان الاختصاص والشكل والمحل يجب — شأنه فى ذلك شأن القرار الادارى — ان يتوافر فيه ركن الغاية ايضا ، والا كان مخالفا للدستور لاتساقه بغيب الانحراف فى استعمال السلطة ، وهى هنا السلطة التشريعية ، كما هى فى القرار الادارى السلطة الادارية . ذلك انه يمكن قياس الوظيفة التشريعية على الوظيفة الادارية بحيث يمكن اخضاعها لضابط مشترك هو عدم الانحراف فى استعمال السلطة .

ويقول الاستاذ السنهورى فى تحديد منطقة نظرية الانحراف فى استعمال السلطة التشريعية ان هذه المنطقة هى التى يكون فيها للمشرع سلطة تقديرية والمشرع فى حدود الدستور له سلطة التشريع . وما لم

يقيده الدستور بقيود محددة فان سلطته في التشريع هي سلطة تقديرية . والسلطة التقديرية هي الاصل في التشريع والسلطة المحددة هي الاستثناء (ص ٦٦ من المقالة سالفه الذكر) ويكاد نطاق هذه السلطة التقديرية يستغرق النشاط التشريعي . فهذا النطاق الواسع - نطاق السلطة التقديرية للمشرع - هو النطاق الذي يقع فيه الانحراف في استعمال السلطة التشريعية . ومن ثم تكون منطقة الانحراف في التشريع اوسع بكثير من منطقة مخالفة التشريع للدستور مما يجعل للامر اهمية .

ويضئ الاستاذ السنهوري في شرح نظريته محددا معيار انحراف السلطة التشريعية فيقول انه يتعين في الدائرة التشريعية أن يكون هذا المعيار موضوعيا محضا لا يدخله أى عنصر ذاتي (ص ٦٨ من المقالة سالفه الذكر) ويبرر ذلك امران : اولهما أن الواجب هو أن نفترض في الهيئة التشريعية أنها لا تصدر في تشريعاتها الا عن المصلحة العامة ، لا سيما أنها هيئة مشكلة من عدد كبير من الاعضاء يصعب تواطؤهم على الباطل ، وهي هيئة تنوب عن الامة فيفرض فيها التنبك عن الاغراض الذاتية . والامر الثاني ، أن الاولى في نظرية الانحراف في استعمال السلطة التشريعية اتخاذ معيار موضوعي ثابت مستقر لا خطيء في فهم معناه ولا نختلف في تفسيره . فيضئ هذا المعيار على التشريع ثباتا واستقرارا لا شك في حاجة التشريع اليهما .

واذ يتساءل الاستاذ السنهوري عما عسى أن يكون ذلك المعيار الموضوعي في نطاق الحريات العامة يقرر أن هناك حريات عامة مطلقة: لا يجعل الدستور للمشرع عليها من سبيل ، وقد صاغ الدستور النص عليها بحيث لا يجوز أن يصدر تشريع يقيد بها والا كان باطلا لمخالفته نص الدستور . وهناك ايضا حريات عامة نص الدستور على تنظيمها بقانون ، ويخول المشرع في شأنها سلطة تقديرية ليقوم بهذا التنظيم على الا ينحرف عن الغرض الذي قصد اليه الدستور وهو كماله هذه الحريات في حدودها الموضوعية (١) فاذا نقضها المشرع وانتقص منها ، وهو

(١) وقد أخذ بهذا التقسيم أيضا حكم محكمة القضاء الإداري في القضية رقم ٥٨٧ لسنة ٥ ق بجلسة ١٩٥١/٦/٢٦ - مجموعة مجلس الدولة لاحكام محكمة القضاء الإداري س ٥ رقم ٢٥٧ ص ١٠٩٩ وما بعدها . وقد خلصت محكمة القضاء الإداري في حكمها آتف الذكر =

في صيد تنظيمها ، كان تشريعها يشوب بالانحراف . والمعار هنا موضوعي فليسنا في حاجة من أجل أن نثبت من أن هناك انحرافا في استعمال السلطة ، الى الكشف عن النوايا المستترة التي اقترنت بالتشريع وقت اصداره ، بل يكفي أن نثبت على وجه موضوعي محض أن الحق العام الذي ينظمه التشريع قد أصبح بعد هذا التنظيم منتقضا من أطرافه بحيث لا يحقق الغاية التي قصد اليها الدستور .

ويبين من ذلك أن الأستاذ السنهوري يحدد الانحراف في استعمال السلطة التشريعية في مجال الحرية بأنه ضرورتها بعد التنظيم الذي خوله الدستور للمشرع منقصة من أطرافها بحيث لا يحقق التنظيم التشريعي الغاية التي قصد اليها الدستور ، وذلك بأن يرد الانتقاص على ذات الحرية في حين أن التنظيم المسموح به للمشرع إنما يرد على كيفية استعمالها .

ويضرب الأستاذ الدكتور السنهوري عدة أمثلة منها ما كانت تنص عليه المادة ٢١ من دستور ١٩٢٣ الملقى من أن « للمصريين حق تكوين الجمعيات وكيفية استعمال هذا الحق بينها القانون » ويضى الأستاذ السنهوري فيقرر أنه « يكون باطلا للانحراف أى تشريع ينظم استعمال حق تكوين الجمعيات فينقض تحت ستار التنظيم هذا الحق أو ينقص منه انتقاصا خطيرا ، أما إذا صدر تشريع ينص على سلب المصريين حق تكوين الجمعيات في ناحية أو في أخرى كان هذا التشريع باطلا لمخالفته لنصوص الدستور » .

(راجع فيما تقدم رسالة الدكتور نعيم عطية لنيل الدكتوراه من كلية الحقوق جامعة القاهرة بعنوان « مساهمة في دراسة النظرية العامة للحريات الفردية » عام ١٩٦٤ - ص ١٦٧ وما بعدها) .

أيضا الى أنه يمكن حتى في نطاق الحرية الواحدة أن تقوم منطقتين ، منطقة تطلق فيها الحرية اطلاقا يستعصى على أى تقييد حتى عن طريق التشريع ، ومنطقة أخرى تتناول بقية نواحي الحرية ، وهذه يجوز تنظيمها ولكن عن طريق التشريع . وراجع في هذا المقام أيضا ص ٣٣٧ وما بعدها من تعليق الدكتور السيد صبرى على حكم محكمة القضاء الإدارى آتف الذكر بمجلة مجلس الدولة السنة الرابعة ص ٣٣٠ وما بعدها بعنوان « مصادرة الصحف والغاؤها اداريا » .

ثانياً — رقابة الامتناع :

قاعدة رقم (٢٨٣)

المبدأ :

حق القضاء في التصدى لرقابة دستورية القوانين — حد هذه الرقابة — تطبيق أو استبعاد القانون دون الحكم بالفائه أو وقف تنفيذه .

ملخص الحكم :

ليس في القانون المصرى ما يمنع القضاء من التصدى لبحث دستورية القوانين مادامت رقابته لهذه الدستورية تجد حدها في نطاق تطبيق أو استبعاد تطبيق القانون دون الحكم بالفائه أو وقف تنفيذه .

(طعن ١١٩٨ لسنة ٩ ق — جلسة ١١/٤/١٩٦٤)

تعليق :

الرقابة على دستورية القوانين في مصر :

جاء الدستور الصادر في سنة ١٩٢٣ — ومثله دستور سنة ١٩٣٠ — خلوا من أى نص صريح يبيح للمحاكم حق الرقابة على دستورية القوانين أو يمنحها من هذه الرقابة ، وترتب على ذلك أن اختلف الراى بين أئمة الفقه كما اختلفت أحكام القضاء في هذا الشأن . ففى الفقه ذهب راي الى وجوب منع القضاء من التصدى لهذه الرقابة ، مسائرا في ذلك الفقه والقضاء الفرنسيين ، الى جانب حجة استخلصها تأييدا لوجهة نظره من المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية التى كانت تنص على منع المحاكم من تاويل الاوامر الادارية او وقف تنفيذها ، فراوا ان هذه الحصانة يجب بداهة أن تهدد الى القوانين ومن ثم يمتنع على المحاكم مراقبة دستورتها .

وذهب فريق آخر الى ان من حق المحاكم — بل ومن واجبها — بحث دستورية القوانين التى تطبقها ، لانها وهى المنوط بها تطبيق القوانين الصادرة من السلطة التشريعية ، مكلفة في ذات الوقت ببراعة الدستور وتطبيقه والاخذ بأحكامه ، بالاضافة الى ان قيام القاضى

يفحص دستورية القوانين المتصلة بالنزاع المطروح عليه هو بمثابة التدرج المنطقي لتوليده بحث قانونية اللوائح ، فهو يرفض تطبيق اللوائح المخالفة للقانون باعتباره أعلى منها ، ومن يجب عليه أن يرفض تطبيق القانون الذي يتعارض مع الدستور ، لأن هذا الأخير بدوره أسس منزلة من القانون العادى .

ثم درج الفقه بعد ذلك على تأييد هذا الرأى الأخير وتدعيم أسانيده ونحس حجج الرأى المخالف ، الى أن استقر الأمر على الاعتراف بحق المحاكم فى الرقابة على دستورية القوانين .

أما أحكام القضاء فى هذا الشأن فقد ترددت فى بادئ الأمر ، وجاء الكثير منها غير حاسم فى أقرار الرقابة القضائية على دستورية القوانين أو عدم جوازها ، وكان أول حكم قرر بصراحة ووضوح حق القضاء فى رقابة دستورية القوانين هو الحكم الذى أصدرته محكمة مصر الابتدائية الأهلية فى أول مايو سنة ١٩٤١ والذى انتهت فيه الى أن للمحاكم مطلق الحرية فى بحث دستورية القانون المطلوب منها تطبيقه ، بحيث إذا اقتنعت بمخالفته لأحكام الدستور شكلا أو موضوعا ، كان لها أن تمتنع عن تطبيقه على النزاع المطروح أمامها . غير أن هذا الحكم ألغى استثنائيا وأخذت محكمة الاستئناف فى حكمها الصادر بتاريخ ٣٠ من مايو سنة ١٩٤٣ بالرأى المخالف وانكرت على محاكم مصر حق الرقابة على دستورية القوانين . أما محكمة النقض فلم تشأ أن تقطع برأى فى هذا الموضوع رغم طرحه أمامها أكثر من مرة .

ثم جاء الحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٤٨ ، فاتحة لاستقرار القضاء المصرى على تقرير حقه فى الرقابة على دستورية القوانين ، إذ تصدت فيه المحكمة صراحة لهذا الأمر وقضت بحق المحاكم فى مراقبة دستورية القوانين شكلا وموضوعا ، بحيث تطرح القانون غير الدستورى ، وتغلب عليه الدستور وتطبقه باعتباره القانون الأعلى . وجرى المحاكم بعد ذلك على الإخذ بهذا الرأى وردته الى أسسه القانونية السليمة . ومن خيرة ما دعمت به المحاكم حقها فى هذه الرقابة ما جاء فى أسباب أحكامه من أن المنع من الطعن فى أى تصرف أو قرار يصدر عن سلطة معينة على نحو شامل مطلق هو اعفاء لهذه السلطة من أية مسئولية تترتب على تصرفاتها وحرمان للناس من حق التقاضى ، وهو ما من شأنه الإخلال بحقوق الناس فى الحرية وفى المساواة ، وهى حقوق طبيعية

كلها لهم الدستور . وكذلك ما قرره من أن رقابة القضاء هي دون غيرها الرقابة الفعالة التي تكفل للناس حقوقهم الطبيعية وحرياتهم العامة ، وبها يبقى النظام في حدوده الدستورية المشروعة ، لأن كل نظام أرسى الدستور أساسه ووضع القانون قواعده ، هو نظام يخضع — مهما يكن استثنائيا — لمبدأ سيادة القانون ومن ثم لرقابة القضاء .

ومن كل ذلك يبين أن القضاء المصرى جعل الاختصاص برقابة دستورية القوانين من حق جميع المحاكم ، إلا أنه حدد سلطتها في نطاق مجرد الامتناع عن تطبيق القانون في القضية المطروحة عليها وبحكم لا تمتد حجته إلى تلك القضية . أى أن المبدأين اللذين استقر عليهما القضاء كانا ما يطلق عليه « لا مركزية الرقابة » على الدستور ، والاقتصار على « رقابة الامتناع » .

ولا شك أن كلا المبدأين لا يحققان الرقابة المثلى على دستورية القوانين ، ذلك أن مركزية الرقابة — وهو الاتجاه الغالب في الدساتير الحديثة — هو الذى يؤدى إلى قصر الرقابة على جهة قضائية متخصصة واحدة مما يحفظ للتشريع مكانته بعيدا عن الاضطراب الذى يثيره احتمال تضارب الراى بين المحاكم المختلفة في صدد دستورية قانون بعينه ، كما أن سمو الدستور وسيادته لا يتحققان إلا بأحكام تكون ملزمة للكافة ولجميع سلطات الدولة .

وقد كان هذا النظر ماثلا أمام لجنة الخمسين التى شكلت بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ لوضع دستور للبلاد ، فضمنت مشروع الدستور الذى أعدته النص على إنشاء محكمة دستورية عليها تختص وحدها بالفصل في دستورية القوانين والقرارات التى لها قوة القانون (إلى جانب اختصاصات أخرى بتفسير النصوص الدستورية وتفسير النصوص التشريعية الخاصة بالمحاكم ومجلس الدولة — المواد من ١٩٠ إلى ١٩٦) . غير أن المسئولين لم يتقبلوا مشروع هذا الدستور وراوا أنه لا يحقق الأهداف التى قامت من أجلها الثورة بصورة كاملة ، ولذلك عهد إلى المكتب الفنى برئاسة الجمهورية بإعداد مشروع دستور آخر ، كان هو الذى صدر فى ١٦ من يناير سنة ١٩٥٦ وقد خلا من أى نص يشير إلى موضوع الرقابة على دستورية القوانين ، الأمر الذى حمل على معنى الإجازة الضمنية لما كان القضاء قد استقر عليه .

وكان ذلك أيضا هو ذات المنحى السلبى الذى انتهجه دستور سنة ١٩٦٤ ، رغم صدوره بعد أن وافق مؤتمر القوى الشعبية على التقرير الذى أعدته لجنة الميثاق فى ٣٠ من يونيه سنة ١٩٦٢ ، والذى ضمنته وجوب « أن تقام كل الضمانات الكفيلة بصيانة القانون بحيث يصدر طبقا للدستور . ومن ثم فقد أصبح ملائما الآن ، تأكيد الحرية ودعمها لها أن يتقرر انشاء محكمة دستورية عليا يحدد الدستور الجديد طريقة تشكيلها واختصاصاتها » .

وجاء بعد ذلك بيان ٣٠ مارس سنة ١٩٦٨ فأورد فى سياق تصوره للخطوط الاساسية للدستور ، أن ينص فيه على انشاء محكمة دستورية عليا يكون لها الحق فى تقرير دستورية القوانين وتطابقها مع الميثاق والدستور .

وبتاريخ ٣١ من أغسطس سنة ١٩٦٩ صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ باصدار قانون المحكمة العليا - استنادا الى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية اصدار قرارات لها قوة القانون - وتضمنت مواد قانون المحكمة العليا النص على اختصاصها دون غيرها بالفصل فى دستورية القوانين اذا ما دفع بعدم دستورية قانون اهام احدى المحاكم (الى جانب اختصاصها بالتفسير والفصل فى طلبات وقف تنفيذ الاحكام الصادرة من هيئات التحكيم ومسائل تنازع الاختصاص) .

وكان اول دستور للبلاد ينص على انشاء محكمة دستورية عليا تتولى دون غيرها الرقابة على دستورية القوانين واللوائح ، هو الدستور الصادر فى ١١ من سبتمبر سنة ١٩٧١ الذى افرد للمحكمة الدستورية العليا فصلا مستقلا هو الفصل الخامس من الباب الرابع الخاص بنظام الحكم ، كما نص فى المادة ١٩٢ منه على حكم وقضى هو أن تمارس المحكمة العليا اختصاصاتها المبينة فى القانون الصادر بانشائها الى أن يتم تشكيل المحكمة الدستورية العليا .

واذ صدر أخيراً بتاريخ ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٧٩ القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون المحكمة الدستورية العليا ، ونص فى المادة التاسعة من مواد الاصدار على الغاء قانون المحكمة العليا نور تشكيل

المحكمة الدستورية العليا ، وكان تشكيلها قد تم بالقرارين الجمهوريين رقمى ٤٢٠ ، ٤٢١ الصادرين بتاريخ ٩ من أكتوبر سنة ١٩٧٩ ، فان ما يحكم حاليا مبدأ الرقابة على الدستورية فى مصر هو ما ورد فى دستور سنة ١٩٧١ ، وفى القانون الاخير باصدار قانون المحكمة الدستورية العليا.

أما الدستور فقد تضمنت المواد من ١٧٤ الى ١٧٨ منه الاحكام الخاصة بالمحكمة الدستورية العليا ، فنصت المادة ١٧٤ على أن المحكمة الدستورية العليا هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها ، ثم نصت المادة ١٧٥ على أن تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ، وتتولى تفسير النصوص التشريعية وذلك كله على الوجه المبين بالقانون ، كما نصت المادة ١٧٨ على نشر الاحكام والقرارات الصادرة منها فى الجريدة الرسمية ، تأكيداً لصفتها الإلزامية .

وإعمالاً لهذه المبادئ العامة التى تضمنتها أحكام الدستور نص قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على صفتها القضائية وعلى اختصاصها دون غيرها بالرقابة على دستورية القوانين واللوائح ، الى جانب الفصل فى حالات تنازع الاختصاص أو النزاع بشأن تنفيذ الاحكام النهائية ، وتفسير النصوص القانونية الهامة اذا اثارت خلافاً فى التطبيق ، كما نص على أن أحكام المحكمة وقراراتها ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة وغير قابلة للطعن .

ومن ذلك يبين أن المشرع المصرى اصطفى من بين المذاهب المختلفة السابق عرضها ، مبدأ الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح مستبعداً الرقابة السياسية ، وأنه أخذ بقاعدة مركزية هذه الرقابة فعمد بها الى هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها تكون أحكامها ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة ، وهو ما يعنى بداة أن رقابتها ليست رقابة امتناع . (راجع « دراسة مقارنة تحليلية حول قانون المحكمة الدستورية العليا » للمستشار أحمد ممدوح عطية نشرت بالمعد ٢٧٥ من مجلة — « مصر المعاصرة ») .

ثالثا — الحكم بعدم دستورية قانون يقرر واقعا كان موجودا :

قاعدة رقم (٢٨٤)

المبدأ :

الحكم بعدم دستورية قانون — اثره — لا ينشئ واقعا جديدا وإنما يقرر واقعا موجودا — اعتبار القانون المفضى بعدم دستوريته غير دستوري منذ صدوره وليس من اليوم التالي لنشر الحكم بعدم الدستورية — نص الفقرة الرابعة من المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا على أنه إذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقا بنص جنائي تعتبر الأحكام التي صدرت بالإدانة استنادا إلى ذلك النص كأن لم تكن ليس استثناء قاصرا على النصوص الجنائية وإنما هو تقرير لمبدأ أن الأحكام كاشفة لا منشئة .

ملخص الحكم :

ولا شك أن حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الأحكام الخاصة بتقابة المحامين ، كاشف لعدم دستورية القانون المشار إليه منذ صدوره في ٢٢ من يولية سنة ١٩٨١ كما ذهب إلى ذلك بحق الحكم المطعون فيه — وليس صحيحا ما ذهب إليه الطعن من أن القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ حتى ولو كان مخالفا لأحكام الدستور يظل نافذا من تاريخ العمل به في ٢٤ من يولية سنة ١٩٨١ إلى أن يلغى أو يعدل وفقا للقواعد والإجراءات المقررة في الدستور ، وأن الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية هذا القانون بجلسة ١١ من يونية سنة ١٩٨٣ لا ينصرف اثره إلى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ لتعارض ذلك مع نص المادة ١٩١ من الدستور ، ليس ذلك صحيحا في المفهوم القانوني السليم ، فالمادة ١٩١ من الدستور تنص على أن « ما قرره القوانين واللوائح من أحكام قبل صدور هذا الدستور يبقى صحيحا ونافذا ، ومع ذلك يجوز إلغاؤها أو تعديلها وفقا للقواعد والإجراءات المقررة في هذا الدستور » . فهذه المادة أنها تعالج القوانين واللوائح التي كانت قائمة قبل صدور الدستور سنة ١٩٧١ ، وليس القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ كذلك ، كما أن المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة .

وتنشر الأحكام والقرارات المشار إليها في الفقرة السابقة في الجريدة الرسمية ويغير مصروفات خلال خمسة عشر يوما على الأكثر من تاريخ صدورها .

ويترتب على الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالي لنشر الحكم .

فإذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقا بنص جنائي تعتبر الأحكام التي صدرت بالإدانة استنادا إلى ذلك النص كأن لم تكن ويقوم رئيس هيئة المفوضين بتبليغ النائب العام بالحكم فور النطق به لإجراء مقتضاه .

فما تقتضى به هذه المادة من عدم جواز تطبيق النص الذي يحكم بعدم دستوريته من اليوم التالي لنشر الحكم ، لا يعنى كما ذهب إلى ذلك الطعن ، أن القانون الذى تقتضى بعدم دستوريته يظل ساريا ونافذ المفعول كقاعدة عامة إلى اليوم التالي لنشر الحكم الصادر بعدم دستوريته ، وإنما يعنى وجوب عدم تطبيق القانون المقضى بعدم دستوريته من اليوم التالي لنشر الحكم بعدم الدستورية ، لتوافر العلم بعدم دستوريته بهذا النشر ولا يستفاد من ذلك سريان القانون ونفاذه رغم الحكم بعدم دستوريته حتى تاريخ نشر الحكم ، ذلك أن حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القانون لا ينشئ واقعا جديدا ، وإنما يقرر واقعا موجودا ، فالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ لم يكن دستوريا منذ صدوره في ٢٢ من يولية سنة ١٩٨١ وليس من اليوم التالي لنشر الحكم بعدم دستوريته ، والا كان القانون دستوريا في فترة زمنية وغير دستورى في فترة أخرى ، مع إبقائه كما هو تحت ظل دستور واحد ، وهو ما لا يستقيم لا في المفهوم القانونى ولا في المفهوم المنطقى . وآية أن القانون المقضى بعدم دستوريته يعتبر كذلك من تاريخ صدوره ، هو ما نصت عليه الفقرة الرابعة من المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار إليه من اعتبار الأحكام التي صدرت بالإدانة استنادا إلى نص جنائي قضى بعدم دستوريته كأن لم تكن ، فهذا النص يرجع أثر الحكم بعدم الدستورية إلى تاريخ صدور النص المقضى بعدم دستوريته ، وليس ذلك استثناء قاصرا على النصوص الجنائية كما يذهب الطعن ، وإنما هو تقرير لبدأ أن الأحكام كاشفة لا منشئة ، وما نص على أحكام الإدانة استنادا إلى نص جنائي قضى بعدم دستوريته إلا لينص

على اعتبار تلك الاحكام كان لم تكن لما للاحكام الجنائية من خطوره
ومساس بالحريات الشخصية .

(طعن ٢٧٤٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٤/٣/٤) .

رابعا — تطبيق احكام الشريعة الاسلامية :

قاعدة رقم (٢٨٥)

المبدأ :

نصر المادة الثانية من الدستور على ان يبادئ الشريعة الاسلامية
هى المصدر الرئيسى للتشريع — هذا الخطاب موجه الى السلطة التشريعية
لدراسة الشريعة الاسلامية دراسة شاملة — وتتولى بالتنظيم الاحكام
التفصيلية مجنية كانت او جنائية او اقتصادية او دولية او غيرها — والى
ان ينبثق النظام التشريعى الكامل ويستكمل قوته الملزمة فان التشريعات
السارية فى الوقت الحاضر تظل نافذة بحيث يتعين على الحاكم تطبيقها
توصلا للفصل فى المنازعات التى ترفع اليها ولو قيل بغير ذلك اى بعدم
الحاجة الى تقنين الشريعة الاسلامية على اساس انها ملزمة بقوتها
الذاتية لادى الامر الى تضارب الاحكام واضطراب ميزان العدالة مع
المساس فى ذات الوقت بلحد المبادئ الاصلية وهو مبدا الفصل بين
السلطات .

ملخص الحكم :

من حيث ان المادة الاولى من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل
بالقانون رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها
من المحال الملقطة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة تنص على ان « تسرى
احكام هذا القانون على المحال المنصوص عليها فى الجدول الملحق بهذا
القانون ... » . وقد ورد بالجدول الملحق بالقانون محلات البقالة
ومستودعات الخمر وبذلك فهى تخضع لاحكام هذا القانون .

ومن حيث ان المادة (٩) من ذات القانون تنص على ان الرخص
التي تصرف طبقا لاحكام هذا القانون دائمة ما لم ينص على توقيتها ويجوز
تجديد الرخص المؤقتة بعد اداء رسوم المعاينة « وتنص المادة ١٦ على ان

« تلغى رخصة المحل في الاحوال الاتية : ١ - ٢٠٠٠ - ٣٠٠٠ - ...
٤ - ٥٠٠٠ - ٦٠٠٠ - اذا اصبح المحل غير قابل للتشغيل .
٧ - ٨٠٠٠ - ... » . ويستفاد من هذين النصين أن الاصل هو دائمية
الرخص التي تصرف وفقا لاحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ المشار
اليه ما لم ينص على توقيتها بأجل معين ، بمعنى أن قيام تلك الرخص
واستمرارها هو من المراكز الذاتية التي لا يجوز المساس بها على أى وجه
سحبا أو انقضاء الا طبقا للقانون أى متى قامت بها حالة من الحالات التي
اوردتها المادة ١٦ سالفه البيان على سبيل الحصر ، ومن بينها حالة ما
إذا كان يترتب على الاستمرار في مباشرة النشاط في المحل المرخص به
خطر داهم على الصحة العامة أو الامن العام يتعذر تداركه .

ومن حيث أنه بالتطبيق لهذه الاحكام ، فلما كان مجلس مدينة الاقصر
قد أصدر بجلسته المعقودة في ١٠/٧/١٩٧٢ قراره بالغاء رخص اضافات
الخمور الى محال البقالة مستندا في ذلك الى ما جاء في تقرير المباحث
الجنائية المختصة من ان وجود المشروبات الروحية الرخيصة في محال
البقالة يجعلها في متناول المواطنين الذين غالبا ما يفقدون الوعى نتيجة
احتسائها ، مما يترتب عليه وقوع المشاجرات التي تهدد الامن العام . ولما
كان من غير المتصور أن يؤدي هذا السبب بذاته الى النتيجة التي انتهى
اليها القرار المذكور ، ذلك أن المترددين على محال البقالة المرخص لها في
بيع الخمور انها يحصلون على حاجتهم منها داخل زجاجات مغلقة ، وإذا
كانت ثمة مشاجرات أو احتكاكات تقع نتيجة احتساء الخمر ، فليس من
المقطوع به ان تكون هذه أو تلك بسبب الخمر المبيع من محال البقالة
خاصة وأن هناك مستودعات مرخص لها بالتعامل في الخمور ، وأن شرب
الخمر مسموح به في المحال العامة السياحية والمساكن الخاصة . وعلى
مقتضى ذلك يكون القرار المشار اليه قد جاء مقتدا سببه الصحيح المبرر
له قانونا . ومن ناحية أخرى فإنه اذا كان هذا القرار قد صدر تحت تأثير
قيام حالة من الخطر الداهم على الامن العام يتعذر تداركها ، فإن هذا
الاعتقاد مغالى فيه ومن غير المقبول التسليم به ذلك انه لو كان حقيقيا
لما عمدت السلطة التي اصدرت القرار المذكور الى قصر مجال تطبيقه
على محلات البقالة التي تباشر نشاط بيع الخمور ، بل لما ترددت في بسط
هذا الجال ليشمل المستودعات التي تزاوّل ذات النشاط مراعاة لاتحاد
علة الخطر في كل .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بوجه الطعن الأخير ، وحاصله ما فات الحكم المطعون في قضائه من وزن مشروعية القرار المطعون فيه في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية باعتبارها المصدر الرئيسي للتشريع وفقا للدستور فيهم هذه المحكمة أن تسجل بهذه المناسبة أن الشريعة الإسلامية هي تراثنا العظيم الذي نعتز به وأن من العبث محاولة التنكر له والاستغناء عنه ، وأنها تعد بحق من أرقى النظم القانونية في العالم لما تنطوى عليه من مرونة وقابلية للتطور تتلاءم مع كل الظروف وتبأشى المدنية الحاضرة وتساير حاجات الناس ومصالحهم العامة ، ومن ثم صدر الدستور معبرا عن ضمير الجماعة بشأن هذه الشريعة السحبة فنصت المادة الثانية من الدستور على أن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع.

ولا جدال في أن الخطاب في هذا النص موجه الى السلطة التشريعية، فعملها دراسة الشريعة الإسلامية دراسة شاملة ، ومراعاة الإبقاء على ما ورد بها من مبادئ عامة شاملة وأحكام تشريعية كلية مع بيان إجراءات الإثبات المتعلقة بها ووسائل تنفيذها وما الى ذلك ، وفي إطار هذه الأسس العامة تتولى بالتنظيم الأحكام التفصيلية مدنية كانت أو جنائية أو اقتصادية أو دولية أو غيرها وذلك بما يلائم أحوال الناس ومصالحهم وتقتضيه الحاجات والظروف الحالية للجمتمع . وإلى أن ينبثق هذا النظام التشريعي الكامل ويستكمل قوته الملزمة فإن التشريعات السارية في الوقت الحاضر تظل نافذة بحيث يتعين على المحاكم تطبيقها توصلا للفصل في المنازعات التي ترفع اليها ، ولو قيل بغير ذلك أى بعدم الحاجة الى تقنين الشريعة الإسلامية على أساس أنها ملزمة بقوتها الذاتية لادى الامر الى تضارب الأحكام واضطراب ميزان العدالة ، مع المساس في ذات الوقت بأحد المبادئ الدستورية الأصلية وهو مبدأ الفصل بين السلطات .

ومن حيث أنه يتضح مما سلف بيانه ، أن القرار المطعون فيه قد جاء مفتقرا الى سبب صحيح من الواقع أو القانون خليقا بالالغاء .

ومن حيث أنه متى كان الامر كذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى هذه النتيجة ، فإنه يكون قد صادف وجه الحق والصواب ، ويكون الطعن فيه — والحالة هذه — على غير أساس سليم من القانون ، متعينا رفضه ، والزام الجهة الادارية بالمصاريف .

تعليق :

أمام محكمة القضاء الإداري المطعون في حكمها أوضحت إدارة قضايا الحكومة أنه وقعت في ١١/٥/١٩٧٢ مشاجرة بين كل من طائفتي سائقي عربات الحظوظ والقصابين وأسفرت هذه المشاجرة عن إصابات متعددة وحرر بالحادث المحضر رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ جنح ، وقد تمكنت الأجهزة الشعبية بالتعاون مع رجال الأمن من عقد صلح بين أطراف النزاع . كما أن الأهالي اعتادوا لدى إقامة حفلات بمناسبة الزواج أو الختان أو ما شابهها على تناول المشروبات الروحية الرخيصة من محال البقالة حتى فقدان الوعي ثم ياتون أفعالا وينطقون بأقوال غير مناسبة غالبا بما يترتب عليه حدوث المشاكل بين المواطنين ، ورات المباحث الجنائية أن لوجود محلات البقالة المرخص لها ببيع الخمر علاقة بتكرار المشاجرات في المدينة الأمر الذي يهدد أمنها الداخلي وقد بحث مجلس المدينة هذا التقرير وانتهى إلى إصدار قراره المطعون فيه .

على أن محكمة القضاء الإداري قضت في الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه وكان بإلغاء اضافات الخمر بمحلات بقالة المدعين . واقامت المحكمة قضاءها هذا على أنه ولئن كان ذلك القرار قد صدر ممن يملكه قانونا وهو مجلس مدينة الأقصر باعتباره الجهة المختصة بتطبيق وتنفيذ قانون المحال الصناعية والتجارية وفقا لنص المادة ٤٣ من اللائحة التنفيذية لقانون الإدارة المحلية الذي كان ساريا وقتذاك ، إلا أن السبب الذي استند إليه لا يبرر النتيجة التي انتهى إليها ، فالمستفاد من تقرير المباحث الجنائية الذي قام عليه القرار المطعون فيه أن تهديد الأمن العام غير ناشئ مباشرة عن بيع الخمر في محال البقالة بالذات وإنما مبعثه المشاجرات التي تقع في المدينة من شاربى الخمر ، مما يتعذر معه تحديد مصدر الخمر التي أسهم شاربوها في المشاجرات وقصره على محال البقالة وحدها لا سيما وأن بيع الخمر ليس مباحا في هذه المحال فحسب بل هو مباح كذلك في مستودعات الخمر المرخص لها بالاتجار في الخمر كشطاش أصلى ، كما أن شرب الخمر مسموح به في المساكن الخاصة والمحال العامة السياحية . ويفرض أن المشاجرات المشار إليها تنشأ عن بيع الخمر في محلات البقالة، فليس في الأمر خطر داهم على الأمن العام يتعذر على سلطات الأمن تداركه بالوسائل القانونية المعتادة .

أما طعن الحكومة فقد قام على أن الحكم المطعون فيه قد خالف

القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله من الأوجه الآتية :

أولاً — الأصل في الترخيص أنه من الملاحظات التي تترخص فيها الإدارة بها لا معقب عليها في ذلك ما دام قرارها قد خلا من عيب الانحراف وسوء استعمال السلطة .

ثانياً — للإدارة وفقاً للقانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في حالة وجود خطر داهم على الصحة العامة أو الأمن العام نتيجة لإدارة محل من المحال الخاضعة لأحكام هذا القانون إصدار قرار بإيقاف إدارة المحل كلياً أو جزئياً .

ثالثاً — اغفال الحكم المطعون في قضائه وزن مشروعية القرار المطعون فيه على ضوء ما ورد في الشريعة الإسلامية — بحسبانها المصدر الرئيسي للتشريع طبقاً للدستور — من حظر التعامل في الخمر .

الفرع الثاني

تطبيقات

أولا — المرسوم بقانون ١٨١ لسنة ١٩٥٢ بشأن الفصل غير
التأديبي :

قاعدة رقم (٢٨٦)

المبدأ :

الدفع بعدم دستورية المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ١٨١
لسنة ١٩٥٢ بشأن الفصل غير التأديبي للموظفين — صيرورته غير ذي
موضوع بعد صدور دستور سنة ١٩٥٦ — المادتان ١٩٠ و ١٩١ من
الدستور .

ملخص الحكم :

ان الدفع بعدم دستورية نص المادة السابعة من المرسوم بقانون
رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بفصل الموظفين بغير الطريق التأديبي ،
قد أصبح غير ذي موضوع بعد صدور دستور جمهورية مصر والعمل به
من تاريخ إعلان موافقة الشعب عليه في الاستفتاء ، اذ أضفت المادتان
١٩٠ و ١٩١ منه حصانة دستورية على حركة التشريع السابقة عليه
التي تمت في عهد الثورة .

(طعن ١٧٦٨ لسنة ٢ ق — جلسة ١٤/١٢/١٩٥٧) .

ثانيا — القانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣ :

قاعدة رقم (٢٨٧)

المبدأ :

النص في القانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣ على حرمان الموظف المفسول
من رفع دعوى الإلغاء ودعوى التعويض — النemy عليه بانه غير دستوري
لا يستقيم الا اذا كان حق الموظف في الوظيفة العامة هو من الحقوق التي
يكتفلها الدستور ذاته ، وان وسيلة اقتضائه عن طريق القضاء يقررها

الدستور كذلك — اذا كان الحق ووسيلة اقتضائه منظمين بالقانون ، فلا وجه للنعى على مثل هذا النص بعدم دستوريته .

ملخص الحكم :

اذا كان النعى بعدم دستورية المادة الثانية من القانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣ يقوم على انها تنطوى على مصادرة لحق الموظف في تعويضه عن فصله ، سواء بالطريق العيني وهو الالغاء ، أو بطريق المقابل وهو التعويض عن فصله ، اذا كان القرار قد وقع مخالفا للقانون ، وعلى مصادرة لحقه في الانتصاف في هذا الشأن عن طريق القضاء ، وعلى اخلال بهذا المساواة أمام القانون والقضاء — فان هذا النعى لا يستقيم الا اذا كان حق الموظف في الوظيفة العامة هو من الحقوق التي يكفلها الدستور ذاته ، وان وسيلة اقتضائه عن طريق القضاء هي وسيلة يقرها الدستور كذلك ، وان ثمة حقا اخلالا بمبدأ المساواة أمام القانون والقضاء في هذا الشأن ، اذن لا يجوز عندئذ أن يهدر القانون ما يقره الدستور . أما اذا كان هذا الحق هو مما ينشئه القانون أو يلغيه ، وكذلك اذا كانت وسيلة اقتضائه هي مما ينظمه القانون على الوجه الذى يراه ، كما اذا كان القانون لا يقوم على تمييز بين أفراد طائفة واحدة تماثلت مراكزهم القانونية ، فلا يكون ثمة وجه للنعى بعدم دستوريته .

(طعن ١٦١ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٧/٦/٢٩) .

ثالثا — القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ باعتبار بعض القرارات الصادرة في شئون الموظفين العموميين من اعمال السيادة :

قاعدة رقم (٢٨٨)

المبدأ :

نص القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ على عدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالنظر في الطلبات المتعلقة بقرارات رئيس الجمهورية باحالة الموظفين الى المعاش أو الاستيداع أو فصلهم عن غير الطريق التاديبى باعتبارها من اعمال السيادة — هو نص معدل للاختصاص بطريق غير مباشر للنعى على هذا القانون بعدم الدستورية — غير سليم .

ملخص الحكم :

سبق لهذه المحكمة أن قضت بأنه يجوز تعديل الاختصاص القضائي لمجلس الدولة زيادة أو نقصا بذات الاداة التي أنشأت هذا الاختصاص وهي القانون وان وصف القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ لبعض أعمال الحكومة بأنها أعمال سيادة وهو وسيلة لخراجها من اختصاص مجلس الدولة . فهو تعديل لهذا الاختصاص بطريقة غير مباشرة مما يملكه المشرع . والقول بأن هذا القانون غير دستوري هو قول غير سليم إذ أن حالات عدم الدستورية هي مخالفة نص دستوري قائم أو الخروج على روحه ومقتضاه وليس حق الموظف في الوظيفة العامة من الحقوق التي كفلها الدستور أو نظم وسيلة اقتضاءها . هذا على حين أن وضع الموظف هو وضع شرطي منوط بالصلاحيات للوظيفة العامة ، وعلاقة الموظف بالحكومة تنظمها القوانين واللوائح ، فإذا جاء القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه ناصا على اعتبار قرارات معينة صادرة في شأن موظفين عموميين من أعمال السيادة فإن من شأن هذا النص عدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بالنظر في الطلبات المتعلقة بتلك القرارات الغاء أو تعويضا . ولا يغير من هذا النظر فيها يتعلق بالتعويض كون التضامن الاجتماعي أساسا للمجتمع ذلك أن التضامن الاجتماعي فكرة فلسفية عامة لا تمس ما تخصص بالنص وما دام القانون المشار اليه قد أعتبر على النحو سالف البيان عن القوانين المعدلة للاختصاص فإنه يسرى على ما لم يكن قد فصل فيه من دعاوى أو تم من إجراءات قبل تاريخ العمل به طالما كان هذا التاريخ قبل قفل باب المرافعة في الدعوى وذلك طبقا للمادة الأولى من قانون المرافعات .

(طعون أرقام ١٠٤٢ ، ١٠٤٨ لسنة ٥ ق ، ١١٣٩ لسنة ٧ ق ،
٤٢٧ ، ٤٥٦ ، ١٤٢١ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٨) .

رابعا — القراران بقانون رقبا ١٥ لسنة ١٩٦٧ و ٥ لسنة ١٩٧٠ :

قاعدة رقم (٢٨٩)

المبدأ :

لرفع بعدم دستورية قانونى ١٥ لسنة ١٩٦٧ و٥ لسنة ١٩٧٠ — المحكمة العليا سبق أن ناقشت وبحتت كافة الأسباب التى يستند عليها الدفع وقضت برفض الدعاوى المقامة بعدم دستورية هذين القانونين — أحكامها حجة على الكافة — رفض الدفع — أساس ذلك نص م ٣١ من قانون ٦٦ لسنة ١٩٧١ .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن الوجه الثانى من الطعن وحاصله أن لا يجوز الاحتجاج بقضاء رفض الطعون الدستورية على غير المدعين فيها تطبيقا لقاعدة نسبية الأحكام ، لأن الأحكام الصادرة برفض الطعون بعدم دستورية نص فى القانون — خلافا للأحكام الصادرة بقبولها — لا تعتبر حجة على الكافة — فإن هذا الوجه من الطعن مردود عليه بأن المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادرة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ إذ نصت على أن « أحكام المحكمة فى الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة » . فقد أوردت حكما مطلقا يسرى على جميع الأحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية سواء بالقبول أو بالرفض ، ومرد ذلك فى حقيقة الأمر الى أن الدعاوى الدستورية هى بطبيعتها دعاوى عينية ينصب النزاع فيها على مدى دستورية نص قانونى معين ، ويصدر الحكم فيها أما بعدم دستورية هذا النص فيترتب على ذلك — حسبما تنص الفقرة الثالثة من المادة ٤٩ المشار إليها — عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم فى الجريدة الرسمية ، أو برفض الدعوى بها يعنى دستورية النص . وفى كلتا الحالتين فالحكم حجة على الكافة ، ولا تجوز إعادة المنازعة فى شأن دستورية ذلك النص أيا ما كان أطراف المنازعة لأن هؤلاء الأطراف ليسوا محل اعتبار فى الدعاوى الدستورية . كذلك فقد كانت المادة ٣١ من قانون الإجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ تنص على أن « ينشر فى الجريد الرسمية منطوق الأحكام الصادرة من المحكمة العليا بالفصل فى دستورية القوانين ، وتكون هذه الأحكام ملزمة لجميع جهات القضاء » .

وقد اكدت هذا البدا المحكمة الدستورية العليا بحكمها الصادر في القضية رقم ٣٩ لسنة ٢ ق دستورية الصادر بجلسة ٦ فبراير سنة ١٩٨٢ . ولا صحة لما تقول به الطاعنتان من انها ابديا اسباب للطعن بعدم دستورية المادة ٦ من قانون الاحكام العسكرية لم يسبق عرضها على المحكمة الدستورية في الدعويين ١٢ لسنة ٥ عليا دستورية ، ١ لسنة ٧ ق عليا دستورية او في دعاوى سابقة او لاحقة عليهما ، مما يبرر عرض الطعن على المحكمة الدستورية للدلاء برأيها في مدى صحة هذه الاسباب والحكم في ضوئها — لا صحة لذلك لان مجمل الاسباب التي أستندت اليها الطاعنتان في الدفع بعدم دستورية نص المادة السادسة من قانون الاحكام العسكرية يتحصل في سببين :

١ — أن القرار بقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٠ الذي عدل المادة السادسة على الوجه السالف ذكره والقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ الذي صدر القرار بقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٠ استنادا الى التعويض المخول لرئيس الجمهورية بناء على أحكامه في إصدار قرارات لها قوة القانون — قد سقطا بعدم عرضهما على السلطة التشريعية في أول اجتماع لها طبقا لما نص عليه المادة ١٠٨ من دستورية سنة ١٩٧١ .

٢ — ما ذكرته الطاعنتان في مذكرتهما المقدمة بعد حجز الطعن للحكم — خلال الفترة المحددة لتقديم مذكرات — من أن القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه هو قانون باطل ومخالف لدستور سنة ١٩٦٤ حيث لم ينص على موضوعات التعويض ولم يحدد مدة نفاذه ، ولم يصدر بمناسبة الظروف الاستثنائية التي كانت تمر بالبلاد ابان العدوان الاسرائيلي عليها وهي حالة الحرب التي لا يجوز أن تتجاوزها موضوعات التفويض .

ومن حيث أنه بادیء ذی بدء فان الادعاء بسقوط القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه بعدم عرضه على السلطة التشريعية في أول اجتماع لها — كما ورد بتقرير الطعن — هو ادعاء على غير أساس من الواقع أو القانون . ذلك أن القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ صدر بموافقة مجلس الأمة بل وعن اقتراح مبتدأ تقدم به أعضاء مجلس الأمة في ٢٩ من مايو سنة ١٩٦٧ طبقا لاحكام دستور سنة ١٩٦٤ ، ومن ثم فلم يصدر بقرار من رئيس الجمهورية بقانون في غيبة المجلس التشريعي ليقوم الادعاء — من أساسه بوجوب عرضه على هذا المجلس في أول اجتماع له . أما بالنسبة الى ما أثارته الطاعنتان من عدم عرض القرار بقانون رقم ٥ لسنة

١٩٧٠ المعدل لحكم المادة السادسة من قانون الاحكام العسكرية على السلطة التشريعية في اول اجتماع لها ، فقد سبق أن أوضح الحكم المطعون فيه أن هذا السبب من اسباب الطعن بعدم دستورية القانون ، عرض على المحكمة العليا في الدعويين رقمي ١٢ لسنة ٥ ق دستورية ، ١ لسنة ٧ ق دستورية وأن هذه المحكمة قضت بأن الاحتجاج بعدم عرض القرار بقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٠ على مجلس الشعب للنظر في اقراره بما يستتبع سقوطه تلقائيا وزوال ما كان له من قوة القانون طبقا لما تقضى به المادة ١٠٨ من دستور سنة ١٩٧١ — هذا الاحتجاج مردود بأن القرار بقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٠ صدر بناء على قانون التفويض رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ في ظل دستور سنة ١٩٦٤ الذي لم يكن يشترط في المادة ١٢٠ منه عرض القرارات التفويضية على مجلس الامة للنظر في اقرارها ، ومن ثم لا يسرى عليها الحكم المستحدث بنص المادة ١٠٨ من دستور سنة ١٩٧١ .

ومن حيث أنه عن السبب الذي أسست عليه الطاعتان دفعهما بعدم دستورية القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ ، وحاصله أن هذا القانون لم ينص على موضوعات التفويض ولم يحدد مدة نفاذه ، ولم يصدر بمناسبة الظروف الاستثنائية التي كانت تمر بالبلاد وهي في حالة الحرب التي لا يجوز أن تتجاوزها موضوعات التفويض — فإن هذا السبب ليس جديدا وقد سبق عرضه على المحكمة العليا ومناقشته في الدعاوى الدستورية أرقام ٩ لسنة ٤ ق ، ١٢ لسنة ٤ ق ، ١٣ لسنة ٤ ق ، ٨ لسنة ٥ ق حيث قضت المحكمة بأن « القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ قد صدر بناء على اقتراح تقدم به بعض أعضاء مجلس الامة في ٢٩ من مايو سنة ١٩٦٧ وقد بنى هذا الاقتراح على أن الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد تقتضى تفويض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون كي يمارس هذه السلطة بالسرعة والحسم حماية لامن الدولة وسلامتها ... »

وقد صدر هذا القانون في ظروف تبرره وكانت مواجهها بسرعة وحسم تقضى توسيع اختصاصات رئيس الجمهورية على وجه يخوله اصدار التشريعات اللازمة لمواجهة تلك الظروف ودفع اخطارها ، وأردفت المحكمة العليا بأن « عدم تحديد القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ للمدة التي تجرى فيها التفويض بوحدة أو أكثر من وحدات قياس الزمن لا يعنى خلوه من أى تحديد لتلك المدة — ذلك أنه قد تضمن ضابطا يمكن على اساسه تحديدها وهو قيام الظروف الاستثنائية التي حدثت بمجلس

الامة الى تفويض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون في الموضوعات التي فوض فيها . وقد كشفت الاعمال التحضيرية لهذا القانون عن علة تحديد مدة التفويض على هذا الوجه ذلك أن تحديد وقت معين أو مدة محددة لمباشرة هذه الاختصاصات امر صعب غاية الصعوبة بل يكاد يكون مستحيلا لان المعركة متحركة مترجمة تتغير بين يوم وآخر . . . فليس ممكنا تحديدها بوقت معين ويكفى أن تحدد بأنها الظروف الاستثنائية القائمة ، وربط التفويض بتلك الظروف بحيث يدور معها جودا وعندما ينطوى على تحديد لمدة التفويض بما تنقضى معه مخالفة الدستور في هذا الصدد » وأضافت المحكمة بأنه « بالنسبة الى الموضوعات التي يجرى فيها التفويض فان المادة الاولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ قد حددت موضوعات معينة هي تلك التي تتعلق بأمن الدولة وسلامتها وتعبئة كل امكانياتها البشرية والمادية ودعم الجهود الحربية والاقتصادي الوطني » وأنه ولئن كان هذا التحديد يتسم بالسعة نمان ذلك تبرره الاخطار التي تعرضت لها البلاد وما تتطلبه مواجهتها من تخويل رئيس الجمهورية سلطة تقديرية واسعة تمكنه من التصرف بسرعة وحسم لمواجهة تلك الاخطار . وليس من شأنها أن تعيب القانون فيما انطوى عليه من تفويض في تلك الموضوعات بعبء مخالفة الدستور ، وخاصة فانه تضمن معيارا عاما يمكن على اساسه رسمه حدود التفويض التي يتعين التزامها في ممارسة رئيس الجمهورية ما فوض فيه من اختصاص استثنائي وهو أن يكون ما يصدره من قرارات في الموضوعات التي فوض فيها ضروريا لمواجهة الظروف الاستثنائية التي تعرضت لها البلاد .

ومن حيث أنه متى استبان ما تقدم أن كافة الاسباب التي تستند اليها الطاعتان في الدفع بعدم دستورية كل من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ ، القانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٠ المعدل لنص المادة السادسة من قانون الاحكام العسكرية ، قد سبق للمحكمة العليا بحثها ومناقشتها والقضاء برفض الدعاوى المقامة بعدم دستورية هذين القانونين .

لذا يضحى الوجه الثانى والثالث من الطعن المائل غير قائمين على أسس صحيحة من الواقع أو القانون .

كذلك يكون النفع بعدم دستورية هذين القانونين وطلب احالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا — الذى ابتغته الطاعتان فى منكرتهما الاخيرة — غير جدى حقيقيا بالاتفات عنه .

(طعن ٩٦٤ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٣/١١/١٢)

خامسا — المادة ٨٥ من قانون الموظفين الاساسى رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٥ (الاقليم السورى) .

قاعدة رقم (٢٩٠)

المبدأ :

المادة ٨٥ من قانون الموظفين الاساسى رقم ١٣٥ بتاريخ ١٩٤٥/١/١٠ — نصها على حق مجلس الوزراء فى صرف الموظفين من الخدمة ، عدا القضاة ، لاسباب يرجع اليه تقديرها — بدستورية هذا النص — عدم اجازتها الطعن فى المرسوم الصادر بالصرف من الخدمة على هذا الوجه باى طريق من طرق المراجعة — غير دستورى — اساس ذلك — تعارض المادة ٨٥ المشار اليها مع المادة ١٢٢ من دستور سنة ١٩٥٠ التى اطلقت الاختصاص للمحكمة العليا فى ابطال الاعمال والقرارات الادارية والمراسيم المخالفة للدستور أو القانون أو للمراسيم التنظيمية — وجوب تغليب الدستور على القانون — اختصاص هذه المحكمة بنظر طلبات الالغاء الخاصة بقرارات الصرف من الخدمة — صدور القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ — اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر طلبات الغاء القرارات المشار اليها .

ملخص الحكم :

ان المادة ٨٥ من قانون الموظفين الاساسى رقم ١٣٥ الصادر فى ١٠ من كانون الثانى سنة ١٩٤٥ ، بعد تعديلها بالمرسوم التشريعى رقم ٢٣ الصادر فى ٣٠ من تموز (يوليه) سنة ١٩٤٩ ، ثم بالمرسوم التشريعى رقم ٦٥ الصادر فى ١٦ من كانون الثانى (يناير) سنة ١٩٥٢ ، ثم

بالمرسوم التشريعى رقم ١٦١ الصادر فى ١٠ من آذار (مارس) ١٩٥٢ ، أصبح نصها يجرى كالاتى : « يجوز لمجلس الوزراء لاسباب يعود اليه تقديرها أن يقرر صرف الموظف من أية مرتبة كانت من الخدمة ويستثنى من ذلك القضاة الذين لا يجوز لمجلس الوزراء صرف احدهم من الخدمة الا اذا خالف احكام المادة الاولى من المرسوم التشريعى رقم ٤٧ المؤرخ فى ١٦/١/١٩٥٢ والمادة الاولى من المرسوم التشريعى رقم ١٠٢ المؤرخ فى ٣/٢/١٩٥٢ المعدلة للمادة ٢ من المرسوم التشريعى رقم ٤٧ المؤرخ فى ١٦/١/١٩٥٢ — لا يشترط فى هذا القرار أن يكون معللا أو أن يتضمن الاسباب التى دعت للصرف من الخدمة — يصرح الموظف المقرر صرفه من الخدمة بهرسوم غير تابع لاي طريق من طرق المراجعة ، وتصفى حقوقه وفقا لقانون التقاعد — ترد الدعاوى المقامة أو التى ستقام ضد هذا النوع من المراسيم ايا كان سببها .. » .

وظاهر من هذه المادة أنها تتضمن حكيمين : (اولهما) حكم موضوعى هو أن مجلس الوزراء أصبح يملك سلطة صرف الموظف من أية مرتبة وذلك لاسباب يرجع اليه وحده تقديرها ، مما مفاده أنه يترخص فى وزن ملائمة اصدار قرار الصرف وفقا لمقتضيات المصلحة العامة بسلطة تقديرية لا معقب عليه فيها مادام لا يصدر هذا القرار بعباث من اساءة استعمال السلطة ، ولا شبهة فى دستورية هذا النص . و (الثانى) حكم متعلق بتحديد الاختصاص القضائى ، هو ما نصت عليه الفقرة الثالثة من المادة المذكورة من عدم جواز الطعن فى المرسوم الصادر بالصرف من الخدمة على هذا الوجه بأى طريق من طرق المراجعة ، مما يستتبع منع جهات القضاء من نظّر مثل هذا الطلب . بيد أنه يبين من تقصى مراحل التشريعات فى هذا الشأن أن المادة ١٢٢ من دستور سنة ١٩٥٠ كانت تنص على أن « ١ — تنظر المحكمة العليا وتبت بصورة مبرمة فى الامور الآتية : (أ) .. (ب) .. (ج) .. (د) .. (هـ) طلب ابطال الاعمال والقرارات الادارية والمراسيم المخالفة للدستور أو للقانون أو للمراسيم التنظيمية ، اذا تقدم بالشكوى من يتضرر منها .. » . فاستندت المحكمة المذكورة قيامها من هذا الدستور الذى حدد فى الوقت ذاته اختصاصها وأطلقه فى نظر طلبات ابطال الاعمال والقرارات الادارية والمراسيم المخالفة للدستور أو للقانون أو للمراسيم التنظيمية بدون قيد أو شرط ، ولم يفوض القانون كإداة أدنى فى تقييد هذا الاختصاص ، مما لا مندوحة معه من أن يظل هذا الاختصاص قائما على اطلاقه ما لم يعدله نص دستورى آخر . ولذا لما صدر فى ٢٨ من كانون الاول (ديسمبر)

سنة ١٩٥٠ القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ بتحديد صلاحيات وملاك المحكمة العليا لم يتضمن بطبيعة الحال أى نص يحد من اختصاص هذه المحكمة العام المطلق بحكم الدستور بالفصل فى دعاوى إبطال الاعمال والقرارات والمراسيم الادارية . ولكن على اثر الانقلاب العسكرى الذى وقع فى ١٩٥١ عطل دستور سنة ١٩٥٠ ، ثم صدر المرسوم التشريعى رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢ بتعديل المادة ٨٥ من قانون الموظفين الاساسى رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٥ فى فترة تعطيل الدستور ، ومنع سماع دعاوى الفناء المراسيم الصادرة من مجلس الوزراء بصرف الموظفين من الخدمة . وأعقب ذلك صدور المرسوم التشريعى رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى ٢٠ من كانون الثانى (يناير) سنة ١٩٥٢ بإيقاف العمل ببعض الاحكام المتعلقة بصلاحيات المحكمة العليا وأحداث غرفة ادارية فى محكمة التمييز ، الذى قضى بوقف العمل ببعض أحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ المتضمن تحديد صلاحيات وملاك المحكمة العليا وأحال اختصاصها فى طلبات الالفاء الى الغرفة الادارية التى أحدثها بمحكمة التمييز . ولكن صدر بعد ذلك دستور ١١ من توز (يوليه) سنة ١٩٥٣ ناصا فى البند ٣ من المادة ١١٧ منه على أن « ٣ - تنظر المحكمة العليا بصورة اصلية ايضا وتبت بصورة مبرمة فى طلب ابطال الاعمال والقرارات الادارية والمراسيم المخالفة للدستور أو للقانون أو للمراسيم التنظيمية ، اذا تقدم بالشكوى من يتضرر منها .. » . وبذلك أعاد هذا الدستور الى المحكمة العليا ولايتها المطلقة السابقة فى نظر طلبات ابطال الاعمال والقرارات الادارية والمراسيم المخالفة للدستور أو للقانون أو للمراسيم التنظيمية كما كانت فى دستور سنة ١٩٥٠ ، ولما صدر قانون المحكمة العليا رقم ١ لسنة ١٩٥٣ فى ١٥ من كانون الاول (ديسمبر) سنة ١٩٥٣ تنفيذا للدستور المذكور ردد اختصاص المحكمة العليا فى ابطال القرارات والمراسيم بصورة مطلقة بغير قيد ولا شرط ، كما وردت فى الدستورين السابقين . وفى سنة ١٩٥٤ عندما انتهت فترة اغتصاب السلطة وأعيدت الحياة الدستورية الشرعية السابقة الى البلاد ، اعتبر دستور سنة ١٩٥٠ قائما ، ولكنه لم يعطل فى تلك الفترة ، وهو الذى كان يطلق الولاية للمحكمة العليا فى ابطال القرارات الادارية والمراسيم بدون قيد أو شرط ، ثم تأكد ذلك بالقانون رقم ٨٧٣ لسنة ١٩٥٤ الصادر فى ١٨ من أيار (مايو) سنة ١٩٥٤ بالفناء بعض القوانين والمراسيم التشريعية ، الذى قضى بالفناء بعض القوانين والمراسيم التشريعية التى صدرت فى الفترة المشار اليها ، ومن بينها المرسوم التشريعى رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٢ المتضمن وقف العمل ببعض

الاحكام المتعلقة بصلاحيات المحكمة العليا ، واحداث غرفة ادارية في محكمة التمييز ، والقانون رقم ١ لسنة ١٩٥٣ المتضمن تأليف المحكمة العليا .

ويخلص مما تقدم أن المادة ٨٥ من قانون الموظفين الاساسى رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٥ معدلة بالرسوم التشريعى رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢ فيما قضت به في فقرتها الثالثة من أن « يشرح الموظف المقرر صرفه من الخدمة برسوم غير تابع لاي طريق من طرق المراجعة » تعتبر من الناحية الدستورية غير نافذة بالنسبة الى المحكمة العليا مادامت تتعارض في تقييدها لاختصاص هذه المحكمة مع المادة ١٢٢ من دستور سنة ١٩٥٠ التى اطلقت الاختصاص لتلك المحكمة ، ذلك الاختصاص الذى اكده الدستور الصادر في سنة ١٩٥٣ على الوجه المفصل آنفا ، لما يتميز به الدستور من طبيعة خاصة تضى عليه صفة القانون الاعلى وتسمه بالسيادة ، فهو بهذه المثابة سيد القوانين جميعها بحسبانه كقيل الحريات وموئلهما ، ومناط الحياة الدستورية ونظام عقدها . ويستتبع ذلك انه اذا تعارض قانون عادى مع الدستور في أية منازعة من المنازعات التى تطرح على المحاكم ، فقامت بذلك لديها صعوبة ماثراها أى القانونين هو الاجدر بالتطبيق ، وجب عند قيام هذا التعارض أن تطرح القانون العادى وتهمل وتغلب عليه الدستور تطبقه بحسبانه القانون الاعلى الاجدر بالاتباع . واذا كان القانون العادى يهمل عندئذ فمرد ذلك في الحقيقة الى سيادة الدستور العليا على سائر القوانين ، تلك السيادة التى يجب أن يلتزمها كل من الشارع عند اصداره القوانين والقاضى عند تطبيقه اياها على حد سواء . ومن ثم فما أطلقه الدستور السورى في اختصاص المحكمة العليا في ابطال القرارات الادارية والمراسيم لا يقيد قانون مادام لم يفوض من الدستور بنص خاص في هذا التقييد أو التحديد . وبناء عليه يظل الاختصاص معقودا لتلك المحكمة بهذا الاطلاق على الرغم من التقييد الوارد في المادة ٨٥ سالفه الذكر . ولا حجة فيما نصت عليه المادة ١٢٣ من الدستور من أن التشريع القائم المخالف له يبقى نافذا مؤقتا الى أن يعمل بها يوافق أحكامه ، ولا فيما نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٤ من أن القوانين والمراسيم التشريعية الصادرة من غير سلطة شرعية قبل أول آذار (مارس) سنة ١٩٥٤ والتى لم تلغ بنص تشريعى تبقى سارية المفعول الى أن تعدل من قبل السلطة المختصة ، لعدم انصراف الاولى الى الرسوم التشريعى رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٠ الذى لم يكن قائما وقت صدور دستور سنة ١٩٥٠ ، وعدم اسناد الثانية الى القوانين الدستورية .

ولا يغير من هذا الوضع صدور الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة في ٥ آذار (مارس) سنة ١٩٥٨ لان صدوره لا يعنى أن تسقط جميع النظم والتشريعات السابقة عليه ، بل يسقط منها فقط ما يتعارض مع أحكامه ، وهذا هو عين ما رددته المادة ٦٨ من هذا الدستور التى نصت عليه أن « كل ما قررته التشريعات المعمولة بها في كل من اقليمى مصر وسورية عند العمل بهذا الدستور تبقى سارية المفعول في النطاق الاقليمى المقرر لها عند اصدارها . ويجوز الغاء هذه التشريعات أو تعديلها وفقا للنظام المقرر بهذا الدستور » . وقد بان مما تقدم انه عند صدور هذا الدستور كان الوضع القانونى القائم في الاقليم السورى هو اطلاق الاختصاص للمحكمة العليا على الرغم من القيد الوارد في المادة ٨٥ من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٥ ، وذلك على التفصيل السابق ايساحه . ولم يصدر أى قانون في ظل الدستور المؤقت يقيد هذا الاختصاص في الاقليم المذكور . كما انه لما صدر القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة حدد اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى على الوجه المبين به ، ولم يتضمن أى نص خاص يردد فيه التقييد الوارد في المادة ٨٥ المشار اليها بالنسبة الى الاقليم الشمالى . ومن ثم تكون المحكمة العليا السابقة بدمشق ، ومن بعدها مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ، غير ممنوعين من نظر طلبات الغاء القرارات الادارية آتفة الذكر .

(طعون ٣ ، ٤ ، ١٠ لسنة ١ ق ، ٢٤ لسنة ٢ ق ، ٢٩ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦)

الفصل الثالث

مسائل متنوعة

أولا - سقوط دستور ١٩٢٢ :

قاعدة رقم (٢٩١)

المبدأ :

انتر سقوط دستور ١٩٢٢ على تمثيل أعضاء البرلمان السابق في المجلس الاستشارى للتعاون - سقوط العضوية .

ملخص الفتوى :

ان الفقرة الثالثة من المادة العشرين من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالجمعيات التعاونية على أن « مدة عضوية الاعضاء المعينين ثلاث سنوات ويجوز اعادة تعيينهم ويستبدل بالاعضاء المعينين غيرهم قبل انتهاء مدة عضويتهم اذا فقدوا الصفة التى عينوا بسببها . ويستمررون فى عملهم الى أن يتم تعيين من يخلفهم » وقد استند البعض الى هذا النص للقول باستمرار عضوية بعض أعضاء البرلمان السابق فى المجلس الاستشارى الاعلى للتعاون حتى يعين من يحل محلهم . ولكن هذا النظر مردود بان الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ من القائد العام للقوات المسلحة بصفته رئيس حركة الجيش قرر اعلان سقوط دستور سنة ١٩٢٢ تمهيدا لوضع دستور جديد يكون منزها عن عيوب الدستور الزائل محققا لامال الامة فى حكم نيابى سليم . الامر الذى يبين منه ان النظام الدستورى الذى كان يقوم فى ظله البرلمان السابق قد زال من اساسه ، وان مجلسى النواب والشيوخ السابقين اللذين تصدقت احكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ سالف الذكر الى تمثيلها فى المجلس الاستشارى للتعاون لم يعد لهما وجود او كيان قانونى يمكن الاستناد اليه فى استمرار عضوية بعض اعضائهما فى المجلس الاستشارى حتى يعين من يخلفهم . واما القول بان عموم نص الفقرة الثالثة من المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ يقضى باستمرار عضوية من كانوا يمثلون البرلمان السابق فى المجلس الاستشارى للتعاون حتى يعين من

يخلفهم — مبررود بأن هذا النص لم يوضع لمواجهة الحالات الاستثنائية مثل فترة الانتقال التي تلت اعلان سقوط دستور سنة ١٩٢٣ ، لانه ليس في الامكان التنبؤ من الآن بما ستجلى عنه فترة الانتقال هذه — كما أن مشروع الدستور الجديد لم تعين معالمه وأوصافه بعد ، مما يتنافى معه القول باستمرار عضوية هؤلاء الاعضاء حتى يعين من يخلفهم . وعلى ذلك يكون حكم الفقرة الثالثة من المادة العشرين سالفة الذكر معطلا بالنسبة الى الاعضاء المعينين من النواب والشيوخ الذين سقطت عضويتهم في المجلس الاستشارى بمجرد اعلان سقوط دستور سنة ١٩٢٣ .

(فتوى ٤٦ في ١٩٥٤/٢/٢) .

ثانياً — اقتراح القوانين :

قاعدة رقم (٢٩٢)

المبدأ :

رئيس الجمهورية يتولى السلطة التنفيذية ويمارسها بما في ذلك حق اقتراح القوانين — مشاركة الوزراء في هذا الاختصاص تقف عند حد الاعداد والمعاونة — اعداد مشروع قانون من وزير في امر يتعلق بوزارة اخرى — ليس مخالفة دستورية .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٣٢ من الدستور تنص على أن « لرئيس الجمهورية حق اقتراح القوانين والاعتراض عليها واصدارها » ، ومغاد هذا النص أن حق اقتراح القوانين منوط برئيس الجمهورية ، يمارسه بنفسه دون مشاركة الوزراء في ذلك ، لان من المقرر أن حق اقتراح القوانين طبقاً للمادة ١٣٢ المشار اليها هو أحد حقوق السلطة التنفيذية ، قرره الدستور ليكون مقابلاً لحق السلطة التشريعية في اقتراح القوانين عن طريق اعضاء مجلس الأمة طبقاً ، للمواد ٨٣ وما بعدها من الدستور .

ولما كانت السلطة التنفيذية يتولاها ويمارسها رئيس الجمهورية عملاً بصريح نص المادة ١٩٩ من الدستور التي تقضى بأن « يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ويمارسها على الوجه المبين في هذا الدستور » .

ومعنى ذلك ان رئيس الجمهورية هو الذى يتولى السلطة التنفيذية ويمارسها ، ولا يشاركه الوزراء فى ذلك الا بالقدر الذى تقتضيه المادة ١٣١ من الدستور والتى يجرى نصها بأن « يضع رئيس الجمهورية بالاشتراك مع الوزراء السياسة العامة للحكومة فى جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والادارية ويشرف على تنفيذها .

فحق اقتراح القوانين — على هذه الصورة — هو من حقوق السلطة التنفيذية ، فان الذى يتولاه ويمارسه هو رئيس الجمهورية وحده ، كما تقضى بذلك المادة ١١٩ من الدستور ، وله أن يكلف أى وزير اعداد التشريع ولو لم يكن متعلقا بوزارته ، وليس فى ذلك مخالفة دستورية .

(فتوى ٣٤٨ فى ١٩٥٧/٦/٣٠)

ثالثا — لوائح :

قاعدة رقم (٢٩٣)

المبدأ :

لوائح تنفيذية — سلطة رئيس الجمهورية فى اصدارها طبقا للدستور — لرئيس الجمهورية أن يفوض غيره فى اصدارها — اذا عين القانون السلطة المختصة باصدار القرارات اللازمة لتنفيذ هذه السلطة تستلزم اختصاصها من نصوص القانون وليس من النص الدستورى — تعيين القانون السلطة المختصة باصدار القرارات التنفيذية لا ينطوى على تفويض وانما يعد دعوة مباشرة هذا الاختصاص — اثر ذلك — يجوز لمن عينه القانون لاصدار القرارات التنفيذية ان يفوض غيره فى اصدارها .

ملخص الفتوى :

بتاريخ ١٩٦١/٦/١٢ صدر القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦١ فى شأن الرابطة وضباط الملاحة والمهندسين البحريين فى السفن التجارية فنص فى المادة ٦ منه على أنه « فيها عدا ريس سفينة شراعية تمنح الشهادات البحرية المنصوص عليها فى المادة ٢ من وزير الحربية لمن اجتاز بنجاح امتحانا يؤدى امام لجنة خاصة ، ويصدر وزير الحربية قرارات بتشكيل اللجنة المذكورة ومواد الامتحان وشروطه والرسوم التى تحصل من الطلبة على الا تجاوز خسة جنيهات مصرية .. » .

وتنفذا لهذا النص اصدر وزير الحربية القرار رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٣

في شأن مواد وشروط امتحان الرابنة وضباط الملاحة بالسفن التجارية .

وبتاريخ ١٩٦٧/١١/١٥ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٦٢ بنقل مصلحة الموانئ والمناثر الى وزارة النقل ، ومن ثم اصبح وزير النقل هو الوزير القائم على تنفيذ احكام القانون المشار اليه .

وبناء على التفويض الصادر من وزير النقل الى وكيل الوزارة مدير عام مصلحة الموانئ والمناثر في اصدار القرارات اللازمة لتنفيذ القانون سالف الذكر ، طلب وكيل الوزارة مراجعة مشروع قرار بتعديل بعض احكام القرار رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه .

ومن حيث ان القرار المطلوب مراجعة مشروعه يندرج في نطاق القرارات أو اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين ، وهي اللوائح المكملة لنصوص القوانين والمفصلة لاحكامها .

ومن حيث ان المادة ١٢٢ من دستور مارس سنة ١٩٦٤ تنص على ان « يصدر رئيس الجمهورية لوائح الضبط واللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين ، وله ان يفوض غيره في اصدارها ويجوز ان يعين القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه » .

ومن حيث انه متى عين القانون السلطة المختصة باصدار القرارات اللازمة لتنفيذه فان هذه السلطة تستبد اختصاصها عندئذ من نصوص القانون وليس من النص الدستوري . ولا ينطوي تعيين من يقوم باصدار تلك القرارات على تفويض له في مباشرة هذا العمل ، وانما يعد دعوة له لمباشرة هذا الاختصاص .

ومن حيث ان المادة ٣ من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ في شأن التفويض في الاختصاصات تنص على ان « للوزراء ومن في حكمهم ان يعهدوا ببعض الاختصاصات المخولة لهم بموجب التشريعات الى المحافظين او وكلاء الوزارات » .

ومن حيث انه اعمالا لهذا النص يجوز لوزير النقل تفويض وكيل الوزارة في اصدار القرارات اللازمة لتنفيذ القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦١

المشار اليه ، أى تفويضه فى الاختصاصات المخول له بموجب هذا القانون فى اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه يجوز لوكل الوزارة مدير علم مصلحة الموانى والمناظر اصدار القرار المطلوب مراجعته استنادا الى التفويض الصادر اليه من وزير النقل .

(ملف ١٠٢/١/٩ جلسة ١٤/٤/١٩٧١) .

رابعا — احتكار :

قاعدة رقم (٢٩٤)

المبدأ :

نص المادة ٢٠ من الدستور المؤقت على عدم جواز منح احتكار الا بقانون والى زمن محدود — سريانه على قصر حق استيراد اللحوم والطيور المذبوحة المثلجة على الشركة العالمية للتجارة الداخلية — لا يفر من هذا الحكم القول بان رأس مال هذه الشركة من اموال الدولة .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٣٠ من دستور الجمهورية العربية المتحدة المؤقت على أنه « لا يجوز منح احتكار الا بقانون والى زمن محدود » . وقد سبق أن تضمن مثل هذا النص دستور سنة ١٩٢٣ فى المادة ١٣٧ منه ، كما تضمنته المادة ٩٢ من دستور الجمهورية المصرية فى سنة ١٩٥٦ . ومقتضى هذا النص أنه متى كانت ممارسة نشاط معين أو سد حاجة أو خدمة عامة ينطوى على احتكار وجب أن يكون منحه بقانون مع تحديده بزم معين وذلك لما يترتب على الاحتكار من اهدار لمبدأ أصيل من المبادئ الدستورية وهو مبدأ المساواة أمام القانون ومن تعقيد لحرية المنافسة وهى احدى دعائم النظام الاقتصادى ، ويستوى فى هذا الصدد الاحتكار القانونى الذى تقرره قاعدة قانونية ، والاحتكار الفعلى الذى يترتب على منع غير المحتكر من ممارسة نشاط مماثل .

وبناء على ما تقدم فان قصر حق استيراد اللحوم والطيور المذبوحة المثلجة على الشركة العامة للتجارة الداخلية يستتبع منع غيرها من ممارسة نشاط مماثل فهو ينطوى على احتكار لعملية الاستيراد المشار اليها ،

ومن ثم فلا يجوز منح هذا الحق الى هذه الشركة وقصر حق استيراد تلك السلع عليها دون غيرها من الشركات الأخرى المماثلة — الا بقانون .

والقول بانتهاء حكمة تقييد منح الاحتكار في هذه الحالة استنادا الى ان رأس مال الشركة العامة للتجارة الداخلية من أموال الدولة مما تنتفي معه شبهة الاستغلال أو التحكم في أسعار السلع وجبسها عن التداول ، هذا القول مردود بأن الشركة كما يبين من قرار انشائها الصادر في ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ هي شركة مساهمة مصرية أنشئت تطبيقا للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وهي بهذا الوصف تدخل في نطاق القانون الخاص وتعتبر شخصا معنويا خاصا وأموالها أموال خاصة رغم مساهمة بعض الهيئات العامة فيها كوزارة الأوقاف وبنك التسليف ومؤسسة مديرية التحرير وليس ثبت شك في أن هدف الشركة شأنها في ذلك شأن كافة الشركات الخاصة انها هو الربح ، وقد حرص المشرع في القرار الجمهوري الصادر بانشائها على النص في المادة الثانية منه على أنه « لا يترتب على إعطاء الترخيص بتأسيس الشركة المذكورة أدنى مسؤولية أو احتكار أو امتياز من الحكومة أو عليها .

ومنع الاحتكار يجب أن يكون بقانون مهما اختلفت صفة المحتكر ذلك ان نص المادة ٣٠ من الدستور قد ورد عاما مطلقا في هذا الصدد بحيث يتناول الاحتكار في كافة صوره دون اعتداد بصحة المحتكر ، ومن ثم فان الأمر يقتضى استصدار قانون بمنح الشركة العامة للتجارة الداخلية احتكار استيراد اللحوم المثلجة سواء أكان رأس مالها من الأموال العامة أم الخاصة .

(فتوى ٣٠٣ في ١٢/٤/١٩٦٠) .

خامسا — استغلال البترول يكون بقانون :

قاعدة رقم (٢٩٥)

المبدأ :

استغلال البترول لا يكون الا بقانون طبقا للمادة ١٣٧ من الدستور .

ملخص الفتوى :

ان الشركة تستند في طلب عقد الاستغلال على اساس الشروط الواردة في ترخيص البحث الصادر من وزير التجارة والصناعة في ٨ من ابريل سنة ١٩٤٦ - لا على اساس احكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ الخاص بالمناجم والمحاجر - الى امرين .

الاول : ان البند الثامن عشر من ترخيص البحث السابق الاشارة اليه يتنص على ان للمرخص له الحق في اى وقت بعد الموافقة على المنطقة في اثناء سريان هذا الترخيص او اية مدة يتجدد لها بعد ذلك ان يطلب ويحصل من مصلحة المناجم والمحاجر على عقد او عقود ايجار طبقا للاشتراطات المبينة في هذا البند وأهمها وثوق مصلحة المناجم والمحاجر من ان المنطقة تحتوى على بئر واحدة على الاقل منجحة للبترول .

وتقول الشركة ان هذا الترخيص عقد لا يجوز للحكومة الاخلال به لانه مستند الى قرارى مجلس الوزراء الصادرين في سنة ١٩٠٦ وسنة ١٩١٠ والذين استمر العمل بهما طبقا للمادة ١٦٧ من الدستور فلا يجرى على هذا العقد حكم المادة ١٣٧ من الدستور فيها تنص عليه من وجوب منح التزام استغلال الثروة الطبيعية بقانون وحتى اذا فرض ان هناك تصرفات من الوزير تمت بغير اذن البرلمان في حين انه كان من الواجب عرضها عليه فان هذه التصرفات تبقى مع ذلك نافذة لازمة ولا يترتب على ذلك سوى المسؤولية السياسية أمام البرلمان .

الثانى : ان للشركة حقا مكتسبا في الحصول على التزام الاستغلال بالشروط المنصوص عليها في ترخيص البحث وهذا الحق لا يؤثر فيه صدور قانون المناجم والمحاجر بشروط والا كان لهذا القانون اثر رجعى بالمخالفة لاحكام المادة ٢٧ من الدستور .

اما بالنسبة الى الحجة الاولى فيلاحظ ان الترخيص باستغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية لا يكون الا بقانون وهذا امر لا يستند الى القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ الخاص بالمناجم والمحاجر فحسب بل يستند اصلا الى نص المادة ١٣٧ من الدستور التى تقضى بان كل التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية في البلاد لا يجوز منحه الا بقانون وكل ما استحدثه قانون المناجم والمحاجر في هذا الشأن النص على ان يكون ترخيص البحث ايضا بقانون .

فهذا الحكم الذى عنيت المادة ١٢٧ من الدستور بالنص عليه واجب العمل به منذ صدور الدستور فى سنة ١٩٢٣، ولا ممتنع غيبا قيل من أن قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى سنة ١٩٠٦ وسنة ١٩١٠ غيبا يتصان عليه من اجازة الاستفلال بترخيص من وزير المالية بقيا نافذين بعد صدور الدستور استنادا الى المادة ١٦٧ منه لان المادة ١٢٧ من الدستور قد نسخت ما يتعارض معها من احكام القرارين السالفى الذكر والمادة ١٦٧ مقصور حكما على غير ما تنسخه نصوص الدستور صراحة أو ضمنا من احكام القوانين والمراسيم والاوامر واللوائح والقرارات السابقة عليه .

(بتوى ١٦٢ فى ١٨/٥/١٩٥٠)

تصويبات

كلمة الى القارىء ...

ناسف لهذه الاخطاء المطبعية

فالكمال لله سبحانه وتعالى ...

الصواب	الصفحة/السطر	الخطا
الاجانب	١٥/ ٢١	الاج نب
ابيهم	٢/ ٧١	احيهم
قوة	٥/ ٨٨	قو
منها	١٣/١٠٦	منها
أن	٢٩/١٣٦	ن
تنأى	١/١٣٧	ننأى
وعلى	٣/٢٣٣	ولعى
السلطات	١٢/٢٥٥	السلات
لسكناهم	٣٠/٢٥٩	لسكناهم
تسليها	١٤/٢٧٦	تسيمها
المتقدمة	١/٢٧٨	المتقدمة
تلقوها	٢٤/٢٧٩	نلقوها
وطليبتها	١٥/٢٨٧	وطليباتها
للدولة	٨/٢٩١	الدولة
العسكرى	١٩/٢٩٢	العسكرية
القرارات	٦/٣٢٩	القرران
الاعتداء	١٠/٣٢٩	الاعتدان
رؤساء	١٧/٣٥٣	رؤساء
أن	١٩/٤٧٤	ن
الحكم	٥/٤٧٧	الحك
انها	٧/٤٩٤	انها
بالقانون	٤/٥٢٣	بالقنون
والاتحاد	٢٥/٥٤١	والاتحاو
رسم	١٩/٦١٩	رسه

فهرس تفصلى
(الجزء الثالث عشر)

الصفحة	الموضوع	جنسية :
٥		
٧	الفصل الاول - تشريعات الجنسية وحالاتها	
٣٥	الفصل الثانى - اسباب كسب الجنسية	
٣٥	الفرع الاول - الجنسية الاصلية	
٣٨	الفرع الثانى - الجنسية المكتسبة	
٣٨	اولا - الزواج	
٤٥	ثانيا - التجنس	
٤٧	ثالثا - احكام عامة	
٤٩	الفصل الثالث - فقد الجنسية واسقاطها	
٤٩	الفرع الاول - اسقاط الجنسية	
٦٦	الفرع الثانى - فقد الجنسية	
٧٥	الفصل الرابع - منازعات الجنسية	
٧٥	الفرع الاول - دعاوى الجنسية	
٧٨	الفرع الثانى - اثبات الجنسية	
٨٨	الفرع الثالث - حجية الاحكام الصادرة بالجنسية	
٩٣	جهاز مركزى للمحاسبات :	
٩٥	الفصل الاول - ديوان المحاسبة	
١٠٩	الفصل الثانى - ديوان المحاسبات	
١١٣	الفصل الثالث - الجهاز المركزى للمحاسبات	
١١٣	اولا - اختصاص الجهاز المركزى للمحاسبات	

الصفحة	الموضوع
١١٥	ثانيا - تعيين بالجهاز المركزى للحاسبات
١١٦	ثالثا - مدد الترقية بالجهاز المركزى للحاسبات
١١٧	رابعا - تأديب الاعضاء الفنيين بالجهاز والتحقيق معهم
١١٩	خامسا - عدم تبعية العاملين بإدارات مراقبة حسابات المؤسسات والهيئات العامة وما يتبعها من جهات للجهاز المركزى للحاسبات
١٢٣	حالة الطوارئ :
١٢٥	أولا - المتصود بحالة الطوارئ
١٢٦	ثانيا - حالة الضرورة
١٢٩	ثالثا - تدابير الطوارئ وحريات الافراد
١٤٧	رابعا - نطاق الاوامر العسكرية أو تدابير الطوارئ
١٥٨	خامسا - القضاء العسكرى ومحاكم امن الدولة
١٦٠	سادسا - الاقالة من المسئولية عن الاعمال اثناء حالة الطوارئ
١٦٥	حالة مدنية :
١٧٥	حائوتى :
١٨١	حجز زراعى :
١٨٧	حجز :
١٨٩	الفصل الاول - حجز ما للمدين لدى الغير
١٩٦	الفصل الثانى - الحجز على مرتبات الموظفين ومعاشاتهم ومكافآتهم
٢١٦	الفصل الثالث - الحجز الادارى

٢٢٧

٢٢٩

الفصل الأول — مسائل عامة ومتنوعة

أولاً — الحراسة اجراء من اجراءات الامن الداخلة

٢٢٩

في سلطة الضبط الاداري

٢٣٠

ثانياً — اموال الحراسة اموال خاصة

ثالثاً — عقد البيع الذي تبرمه الحراسة عن

اراضي فرضت عليها الحراسة لا ينقل

٢٣١

اكثر مما كان يملكه الخاضعون للحراسة

٢٣٤

رابعاً — فرض الحراسة على المنشأة التجارية

خامساً — عدم اختصاص الجهاز المركزي

للمحاسبات لمراقبة حسابات الحراسة

٢٤١

العامة

٢٤٥

سادساً — مصروفات الحراسة

سابعاً — الاسقاط الضريبي بالنسبة للخاضعين

٢٥١

للحراسة

ثامناً — مدلول العائلة في القرارات الصادرة

٢٥٤

بفرض الحراسة

تاسعاً — احتفاظ الخاضع للحراسة بالمسكن

٢٥٨

الخاص

عاشراً — وفاة الخاضع للحراسة ينهي الحراسة

٢٦٠

على امواله

الفصل الثاني — الحراسة على اموال الرعايا البريطانيين

٢٦٦

والفرنسيين

الفصل الثالث — رفع الحراسة عن اموال وممتلكات بعض

الاشخاص بالقانون رقم ١٥ لسنة

٢٦٩

١٩٦٤

الصفحة

الموضوع

٢٦٦	أولا — رفع الحراسة عن الاموال والممتلكات يسرى باثر مباشر من تاريخ صدور القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤
٢٧٣	ثانيا — التعويضات المستحقة للأشخاص الذين آلت أموالهم وممتلكاتهم للدولة
٢٧٦	ثالثا — التيسيرات التى قررها القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ فى شأن رفع الحراسة
٢٨٥	رابعا — تسليم الحصص الشائعة فى العقارات
٢٨٧	الفصل الرابع — تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة أولا — شرط رد المنشآت الفردية التى فرضت عليها الحراسة
٢٨٩	ثانيا — جهاز تصفية الحراسات
٢٩٥	الفصل الخامس — الرد العينى الفرع الاول — رد الاراضى الزراعية التى فرضت عليها الحراسة
٣٠٦	الفرع الثانى — التصرف فى العقارات
٣٢٧	حرب
٣٣٧	حرية :
٣٣٩	الفصل الاول — عموميات
٣٣٩	أولا — حالة الضرورة
٣٤٠	ثانيا — لوائح الضبط الادارى
٣٤٢	ثالثا — الحقوق المتعلقة بالاعتداء على الحريات العامة لا يلحقها التقادم

٣٤٤	الفصل الثانى — حرية الصحافة
٣٥٧	أولا — حرية ممارسة الشعائر الدينية
٣٤٦	ثانيا — مؤسسات صحفية
٣٥٢	ثالثا — وكالة انباء الشرق الاوسط
٣٥٧	الفصل الثالث — حرية العبادة
٣٥٧	أولا — حرية ممارسة الشعائر الدينية
٣٦٠	ثانيا — كنائس
٣٦٠	(أ) التصريح ببناء الكنائس
٣٦٣	(ب) كنائس الانجليكان
٣٧٢	(ج) مجلس مللى
٣٧٥	(د) بطريركية
٣٧٦	ثالثا — بهائية
٣٩٥	رابعا — الردة
٤٠٣	الفصل الرابع — حرية الرأى
٤٠٧	الفصل الخامس — حرية التنقل
	أولا — حرية السفر الى خارج البلاد يخرج عن
٤٠٧	دائرة الحقوق التى كفلها الدستور
	ثانيا — التنظيم اللائحى لجوازات السفر
٤٠٩	والتأشيرات
٤١٢	ثالثا — جوازات السفر
٤٢٤	رابعا — التصريح بالسفر الى الخارج
٤٤٧	حزب سيمسى :
٤٤٧	أولا — طلب تأسيس حزب سيمسى
٤٥١	ثانيا — لجنة الاحزاب السياسية

٤٥٣	ثالثا - شروط تأسيس وانستمرار الاززاب السياسية
٤٥٤	رابعا - رفض الترخيص بتأسيس حزب سياسي
٤٦١	خامسا - حق الاحزاب في اصدار الصحف
٤٦٤	سادسا - اعفاء الاموال المملوكة للاحزاب السياسية من الضرائب والرسوم
٤٦٧	حكر
٤٧١	حكم جنائي
٤٧٣	الفصل الاول - اوضاع الدعوى الجنائية
٤٧٣	الفرع الاول - تحريك الدعوى الجنائية
٤٧٥	الفرع الثانى - تقادم الدعوى الجنائية
٤٧٦	الفصل الثانى - مدى ارتباط القاضى المدنى او الادارى بالحكم الجنائى
٤٨٤	الفصل الثالث - الاحكام الجنائية بالادانة واثرها على الاوضاع الوظيفية للعامل المدان
٤٨٤	الفرع الاول - الاثر المترتب على الحكم من محكمة جنائية بادانة.العامل
٤٨٤	اولا - انتهاء الخدمة للحكم على العامل بعقوبة جنائية او بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف او الامانة
٤٨٥	ثانيا - صرف نصف المرتب عن مدة الحبس تنفيذا لحكم جنائى منقوض
	ثالثا - هل يؤثر وقف العامل عن العمل بقوة القانون نتيجة لحبسه تنفيذا لحكم جنائى

الصفحة

الموضوع

- على استحقاقه للعلاوة الدورية التي
٤٨٧ يحل موعدها اثناء مدة الوقف ؟ رايان
الفرع الثاني — وقف تنفيذ الاثار المترتبة على الاحكام
٤٩١ الجنائية
الفرع الثالث — مرتب المحبوس او المعتقل قبل حكم
٤٩٥ الادانة

٤٩٩

حوافز

- ٥٠١ اولا — حوافز العاملين المدنين بالدولة
٥٠٥ ثانيا — حوافز العاملين بالقطاع العام
٥٠٧ ثالثا — حوافز العاملين بالهيئة العامة للتصنيع
٥٠٨ رابعا — حوافز الابتكار والترشيد والتميز في الاداء
٥١١ خامسا — طبيعة الحوافز

٥١٥

خبير

- ٥١٧ الفصل الاول — الخبراء الحكوميين
٥٢٧ الفصل الثاني — أعمال الخبرة أمام القضاء
٥٣٢ الفصل الثالث — امانة الخبير واتعاية
٥٣٧ الفصل الرابع — خبير مثن

٥٣٩

خدمة عامة

٥٥٣

دراسة مسئائية

٥٥٧

درجة على سبيل التفكير

٥٦١

مستقر

- ٥٦٣ الفصل الاول — مبادئ دستورية
٥٦٣ الفرع الاول — حق الشكوى
٥٦٨ الفرع الثاني — حق التقاضي

الصفحة

الموضوع

- ٥٨٢ الفرع الثالث - القانون الاصلح للمتهم
- ٥٨٤ الفرع الرابع - مبدأ المساواة
- ٥٨٤ أولا - المساواة امام القانون
- ٥٨٧ ثانيا - مساواة الجنسين في تولى الوظائف العامة
- ٥٩٥ لفصل الثاني - دستورية القوانين
- ٥٩٥ لفرع الاول - المبدأ العام
- ٥٩٥ أولا - صور عدم دستورية القوانين
- ٥٩٥ (ا) مخالفة القانون للدستور
- ٥٩٦ (ب) الانحراف في استعمال السلطة التشريعية
- ٦٠١ ثانيا - رقابة الامتناع
- ثالثا - الحكم بعدم دستورية قانون تقرر واقعا
- ٩٠٦ كان موجودا
- ٦٠٨ رابعا - احكام الشريعة الاسلامية
- ٦١٣ الفرع الثاني - تطبيقات
- اولا - المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢
- ٦١٣ بشأن الفصل بغير الطريق التأديبي
- ٦١٣ ثانيا - القانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣
- ثالثا - القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ باعتبار بعض القرارات الصادرة في شئون الموظفين العموميين من أعمال السيادة
- ٦١٤ رابعا - القراران بقانون رقبا ١٥ لسنة ١٩٦٧
- ٦١٦ وه لسنة ١٩٧٠
- خامسا - المادة ٨٥ من قانون الموظفين الاساس
- ٦٢٠ رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٥ (الاقليم السوري)

الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث — مسائل متنوعة	٦٢٥
أولا — سقوط دستور ١٩٢٣	٦٢٥
ثانيا — اقتراح القوانين	٦٢٦
ثالثا — لوائح	٦٢٧
رابعا — احتكار	٦٢٩
خامسا — استغلال البترول يكون بقانون	٦٣٠

رقم الايجاع ٨٧/٣٥٧٣

سابقة أعمال الدار العربية للموسوعات

(حسن التفكيتى - محام)

خلال أكثر من ربع قرن مضى

أولا - المؤلفات :

١ - المدونة المالية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الأول » .

٢ - المدونة العمالية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الثانى » .

٣ - المدونة العمالية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الثالث » .

٤ - المدونة العمالية فى قوانين أصابات العمل .

٥ - مدونة التأمينات الاجتماعية .

٦ - الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقارى .

٧ - ملحق المدونة العمالية فى قوانين العمل .

٨ - ملحق المدونة العمالية فى قوانين التأمينات الاجتماعية .

٩ - التزامات صاحب العمل القانونية .

ثانيا - الموسوعات :

١ - موسوعة العمل والتأمينات : (٨ مجلدات - ١٢ الف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ،
وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل والتأمينات
الاجتماعية .

٢ - موسوعة الضرائب والرسوم والدمغة : (١١ مجلدا - ٢٦ ألف صفحة) .
وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم،
وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والدمغة .

٣ - الموسوعة التشريعية الحديثة : (٢٦ مجلدا - ٤٨ ألف صفحة) .
وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ أكثر من مائة عام حتى الآن .

٤ - موسوعة الأمن الصناعي للدول العربية : (١٥ جزء - ١٢ ألف صفحة) .
وتتضمن كافة القوانين والوسائل والأجهزة العلمية للأمن الصناعي
بالدول العربية جميعها ، بالإضافة الى الأبحاث العلمية التي تناولتها المراجع
الأجنبية وعلى رأسها (المراجع الأمريكية والأوروبية) .

٥ - موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : (٣ جزء - ٣ آلاف
صفحة نفدت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧) .
وتتضمن عرضا جديدا للنواحي التجارية والصناعية والزراعية والعلمية
... الخ لكل دولة عربية على حدة .

٦ - موسوعة تاريخ مصر الحديث : (جزئين - ألفين صفحة) .
وتتضمن عرضا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها (قبل ثورة ١٩٥٢ وما
بعدها) .
نفذت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٨٧) .

٧ - الموسوعة الحديثة للمملكة العربية السعودية : (٣ أجزاء -
ألفين صفحة) (نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام
١٩٨٧) .
وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية
والعلمية ... الخ . بالنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والأفراد .

٨ - موسوعة القضاء والفقه للدول العربية : (٢٧ جزء) .
وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحاكم في مصر وبقية الدول العربية
بالنسبة لكافة فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجدياً .

٩ - الوسيط في شرح القانون المدني الأردني : (٥ أجزاء - ٥ آلاف صفحة) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع التعليق عليها بأراء فقهاء القانون المدني المصري والشريعة الإسلامية السحاء وأحكام المحاكم في مصر والعراق وسوريا .

١٠ - الموسوعة الجنائية الأردنية : (٣ أجزاء - ٣ آلاف صفحة) .

وتتضمن عرضا أبجديا لأحكام المحاكم الجزائية الأردنية مقرونة بأحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التعليق على هذه الأحكام بالشرح والمقارنة .

١١ - موسوعة الإدارة الحديثة والحوافز : (سبعة أجزاء - ٧ آلاف صفحة) .

وتتضمن عرضا شاملا لمفهوم الحوافز وتأصيله من ناحية الطبيعة البشرية والناحية القانونية ومفهوم الإدارة الحديثة من حيث طبيعة المدير المثالي وكيفية إصدار القرار وإنشاء الهيكل وتقييم الأداء ونظام الإدارة بالأهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ - الموسوعة المغربية في التشريع والقضاء : (٢٥ مجلد - ٢٠ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة التشريعات منذ عام ١٩١٢ مرتبة ترتيبا موضوعيا وأبجديا ملحقا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ وإجتهادات المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٣ - التعليق على قانون المسطرة المدنية المغربي : (جزآن) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة الى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٤ - التعليق على قانون المسطرة الجنائية المغربي : (ثلاثة أجزاء) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية .

١٥ - الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية : التى اقترتها محكمة النقض المصرية منذ نشأتها عام ١٩٣١ حتى الآن ، مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا وزمنيا (٢٥ جزء مع الفهارس) .

١٦ - الموسوعة الاعلامية الحديثة لمدينة جدة :
باللغتين العربية والانجليزية ، وتتضمن عرضا شاملا للحضارة الحديثة بمدينة جدة (بالكلمة والصورة) .

١٧ - الموسوعة الادارية الحديثة : وتتضمن مبادئ المحكة الادارية العليا منذ عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٨٥ ومبادئ وفتاوى الجمعية العمومية منذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥ (حوالى ٢٠ جزء) .

